

عمر حلمي الغول

تقديم
الدكتور جورج حبش

الانتفاضة

ثورة كانون: انجازات.. وآفاق

انتفاضة

ثورة كانون: انجازات.. وآفاق

الإهــداء

إلى أمي وأبي
.. إلى شجر الزيتون في فلسطين

إلى الذين يعيدون صنع التاريخ
.. صناع المجد والإستقلال

عمر حلمي
١٩٨٩/١١/٢٩
دمشــق



مؤسسة عيبال للدراسات والنشر

IBAL Publishing institution L.T.D.

Tel: 455242, 455904

Telefax: 455569 Telex: 6517 IBAL CY P.O.Box 9558

70, Makarios Ave. No 401 Cyprus-Nicosia

الطبعة الأولى/ آذار ١٩٩٠

الإشراف الفني : جمال الأبطح



تقـــــــديم

بقلم الدكتور جورج حبش

مثلت الانتفاضة الجماهيرية المجيدة، في الضفة والقطاع المحتلين؛ مرحلة جديدة ونوعية في إطار النضال الوطني الفلسطيني الشامل، والذي يمتد بجذوره عميقاً إلى عشرات السنين، ولم تعد بخافية على أحد، الإنجازات الكبيرة التي حققتها حتى الآن، وهي لاتزال تسير بثبات نحو الحرية والإستقلال. وفي كل يوم تبدي جماهيرنا البطلة، ضروباً من الشجاعة والبسالة، واستعداداً غير محدود للتضحية، في سبيل التحرر والكرامة الوطنية.

إنها بحق محطة كفاحية نوعية وفريدة، احتلت موقعها بجدارة في تاريخ شعبنا المكافح، بل وفي تاريخ حركات التحرر الوطني العالمي المشرق، انها مأثرة ساطعة، في مجابهة ومقاومة الإضطهاد والظلم والعنصرية والفاشية، التي تتجلى في عصرنا الراهن، وبأوضح مايكون، في هذا الكيان العنصري الإستيطاني.

ان الصراع الدائر في فلسطين المحتلة، يمثل - وبصورة مميزة - الصراع بين الحق والباطل، الصراع بين الحرية والإستعباد، بين التقدم والرجعية، وبهذا المضمون فإن انتفاضتنا البطلة هي انتفاضة جميع الشعوب المقهورة، انتفاضة جميع الذين يعانون من الظلم والقهر ضد الإستعباد والإستغلال.

لقد كشفت انتفاضة شعبنا العظيم (المكافح) وبدون أدنى رتوش، القناع عن الجوهر الحقيقي للصهيونية، والكيان الصهيوني، وأوضحت للبشرية جمعاء طبيعة هذا الكيان، ودوره ومكانته في التاريخ المعاصر، ككيان رجعي عنصري فاشي من الطراز الأول، وإلا فما معنى هذه المقاومة الباسلة، لمليون ونصف مليون فلسطيني، من جميع الطبقات والفئات والأعمار والمواقع الجغرافية، وهم يخوضون الصراع، ويقاومون بكل ماتصل اليه أيديهم، وعلى مدار عامين متواصلين، ومستعدون للاستمرار عدة أعوام أخرى قادمة، مامعنى كل ذلك، ان لم يكن يعني، أن هذا الشعب مدرك لطبيعة هذا الكيان وجوهره بصورة عميقة وجيدة جداً، وهو بهذه المقاومة، والإستماتة في الدفاع عن الأرض والكرامة والحقوق الوطنية، إنما يؤكد: أن لا حل إلا بالمقاومة، وأن هذا العدو لايفهم إلا لغة المجابهة المستمرة.

انطلاقاً من كل ذلك، انطلاقاً من هذه التضحيات والدماء التي تسيل، تغدو مسألة الوقوف طويلاً أمام هذه الانتفاضة الشعبية العظيمة، مسألة أساسية، وضرورية، وملحة، وواجباً مفروضاً على كل انسان وطني، وتقدمي، وعلى كل مناضل ثوري، وتفرض بصورة مضاعفة على كل مثقف وطني وتقدمي، أن يقف أمامها، يتأمل في معانيها، ودلالاتها وواقعها وإشكالاتها، وانجازاتها وآفاقها وثغراتها، فالانتفاضة لاتزال مستمرة بنفس القوة والإصرار وبنفس الإرادة الثورية الجامحة، ولهذا علينا كقادة وكفصائل ثورية، وكمثقفين، أن نعمل الفكر للاستجابة لما تطرحه علينا من مهام.

لقد كتب الكثير حول الانتفاضة، ومن زوايا متعددة، إلا أننا ومهما كتبنا، والقينا من خطابات، لن نفي جماهير الانتفاضة حقها، هذه الجماهير التي تلقي بثقلها في أتون المواجهة اللاهب، ولهذا علينا أن نلقي بثقلنا في ميدان المعركة المحتدم، والذي يشتد لهيبه يوماً بعد يوم، وسنة وراء سنة، وعلى جميع المستويات: العملية - النظرية -

السياسية، العسكرية ـ والثقافية . . . الخ .

إن المهمة كبيرة، وهناك موضوعات عديدة وهامة، لاتزال بحاجة لاستجلاء وإضاءة، ليس بهدف توصيف الانتفاضة ورصد تطوراتها ـ رغم أهمية ذلك ـ وإنما بهدف استشراف آفاقها، واستشراف المهام التي تطرحها يومياً أمامنا، وذلك بغرض الإجابة عليها، والإستجابة لها، والإستعداد لتلبيتها، ولا شك أن كل جهد نظري ـ سياسي ـ عملي، سيصيب جزءاً من الحقيقة، ويلقي الأضواء على جوانب متعددة من العملية الثورية العاصفة، الدائرة في وطننا المحتل، وهذا سيكون له دور مهم، في دعم وإسناد نضال شعبنا بصورة متواصلة ومتصاعدة، إننا أمام أسئلة وموضوعات كبيرة وكبيرة جداً .

ماذا تمثل الانتفاضة، بالنسبة لمراحل النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية الأولى وحتى الآن؟ ماهي خصوصية هذه المرحلة؟ وكيف نرى الترابط بين هذه المرحلة، والمراحل التي سبقتها، كيف نرى عملية الربط الحتمية مابين هذه المرحلة والمراحل المستقبلية من النضال الوطني الفلسطيني؟ كيف عكست نفسها على العلاقة التي تربط المرحلي بالاستراتيجي؟ وطرحت أيضاً واقع م.ت.ف، وكيف يجب أن ترتقي إلى مستوى الانتفاضة سياسياً وعسكرياً، وتنظيمياً، ومالياً، ومكانة ودور عملية الإصلاح الديمقراطي في مؤسسات وبنية م.ت.ف كضرورة موضوعية وذاتية لتقوم جماهير شعبنا في الخارج بواجباتها ازاء الانتفاضة بأفضل مايكون ماذا عن جماهير شعبنا في المنطقة المحتلة منذ عام ٤٨ ؟ ماالذي تغير على صعيد الاستراتيجيا الفلسطيني وبأي اتجاه؟ .

وعلى صعيد العدو: اننا نجابه عدواً ذا نوعية خاصة، وطبيعة خاصة، لا يتورع عن استخدام كل الوسائل الوحشية، في سبيل سحق نضال شعبنا، وهذا يفرض علينا بالمقابل، أن نجابه هذا العدو، بكل الوسائل والأشكال الكفاحية، وهنا يحضرني ذلك

المستـوى والحجم الذي يوظفه الاحتلال، من مؤسسات اكاديمية وبحثية، وكتاب، ومحللين، واستراتيجيين، وعلماء، وتكنولوجيا، بهدف النيل من الانتفاضة، ومن نضال شعبنا، وأمام هذا الواقع، لابـد من استنفار طاقتنا القصوى للتصدي لهذا العدو العنصري الاجلائي دون أن يغيب عن بالنا، أن المعركة مستمرة ومتواصلة، وتـزداد شراسـة وعنفـاً، ويـزج الاحتـلال في ميـدانها، وبصورة متواصلة امكانات ووسائل قمعية جديدة باستمرار، علينا أن نقف لندقق وبعلمية في الأسئلة الكبيرة التي طرحت على هذا الصعيد، ماذا طرحت الانتفـاضـة على صعيـد الحـركـة الصهيونية، على صعيد المشروع الصهيوني الكولونيالي الكبير؟ ماذا عن «اسرائيل» كتجسيد لهذا المشروع التوسعي؟ ماهي التأثيرات التي أحدثتها الانتفاضة على هذا المشروع؟ ومـاهي التـأثـيرات والنتـائج المتوقعة مع استمرار الانتفـاضة؟ كيف سيتصرف هذا الكيان؟ هل سيستجيب لضغط الانتفـاضـة، وبأية أشكال، وبأي اتجاه؟ ماذا عن التناقضات في داخـل اسرائيـل؟ كيف تتحـرك، وكيف يمكن الإستفـادة منهـا وتوظيفها؟ ماهي تأثيرات الانتفاضة على الايديولوجيا الصهيونية، والعقائد الصهيونية؟ ماهي تأثيرات الانتفاضة المعنوية والمادية على التجمع الإستيطاني والمؤسسة العسكرية الصهيونية؟. ولا يسعني هنـا إلا أن أشد الإنتباه لضرورة المتابعة الدؤوب من قبل المثقفين الـوطنيين والتقدميين الفلسطينيين والعرب والأمميين، لكي يكون صوتهم مدوياً، أمام هذا الوحش الفاشي المنفلت من عقاله، وهو يدوس كل القيم الإنسـانيـة، بعنصريته وفاشيته، ولكسر حواجز التعتيم التي تتعرض لها جماهيرنا البطلة.

أما على الصعيد العربي، فقد أثارت الانتفاضة موجة مماثلة من الأسئلة الكبيرة والموضوعات الكبيرة! ماذا عن البعد القومي للصراع العربي - الصهيوني؟ لماذا هذا الإخفاق والإنهيار في الحلقة العربية على الصعيد الرسمي؟. لماذا هذا الإخفاق والعجز على صعيد حركة

التحرر الوطني العربي؟ وكيف يمكن النهوض بهذه الحلقة؟ كيف يمكن أن تلعب الانتفاضة عامل انهاض وانتشال للوضع العربي من حالة التردي التي يعيشها؟ كيف يمكن أن تقوم الحلقة العربية بدورها بتجسيد طموحات الانتفاضة، طموحات شعبنا في تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض؟.

وعلى الصعيد الدولي: ماذا تمثل الانتفاضة على الصعيد العالمي كنموذج؟ أين تكمن خصوصيتها؟ وماهي الدروس العامة التي أضافتها للحركة الثورية العالمية؟ مامدى الحراك الذي أحدثته الانتفاضة على الصعيد العالمي تجاه قضيتنا الوطنية؟.

ماهو الدور والتأثير الذي يستطيع العامل الدولي، أن يلعبه لإسناد الانتفاضة، وإسناد نضال الشعب الفلسطيني، على طريق إحقاق حقوقه الوطنية؟.

ماذا عن أوروبا الغربية، وماذا عن أمريكا، ومامدى التحرك في مواقف هذه الأطراف؟ كيف يمكن أن يلعب حلفاؤنا وأصدقاؤنا دورهم الإسنادي والتضامني بأعلى قدر ممكن من الفاعلية؟ ماذا عن الحركة في إطار المؤسسات الدولية ـ مجلس الأمن ـ الأمم المتحدة... الخ؟.

هذه نماذج من الأسئلة، وسواها الكثير، وإن طرح هذه الأسئلة وتناولها، يشكل خدمة كبيرة نقدمها للانتفاضة، ولنضالنا الوطني، لندقق بها، لنناقشها، ونستخلص النتائج التي تترتب عليها.

أقول هذا، وفي ذهني الأهمية القصوى، التي يحظى بها الجانب الثقافي والنظري في العمل الثوري بشكل عام، ان الجبهة الثقافية والنظرية دقيقة وحساسة إلى أبعد الحدود، وأي خلل يطال هذه الجبهة سيطال جميع الجبهات الأخرى، التي يجري في سياقها النضال.

قد نواجه هزيمة عسكرية أو اثنتين وهذه مشكلة، ولكن في تقديري ليست كارثة، وقد يلي الهزيمة العسكرية، كما حصل في

عام ١٩٦٧ ، انهيار سياسي، وهذه مشكلة مضاعفة، ولكنها أيضاً ليست كارثة، فالأمور ستعود للاستقامة، ولو بعد حين، ولكن الكارثة تحدث، عندما تنهار الجبهة الثقافية ـ النظرية، ان هذا الانهيار، يمتد ليصل إلى عمق الإنسان، نعم الإنسان الذي يشكل الأساس، لأي نصر عسكري أو سياسي، اذن فخطورة الانهيار الثقافي ـ النظري، تنبع من كونه يصيب البنية الداخلية الذاتية للمجتمع، يدمر الروح المعنوية، والإرادة والتصميم.

من هنا نتلمس أهمية التوجه إلى كل المثقفين الفلسطينيين والعرب، ليقوموا بدورهم في عملية الصمود والمقاومة الجارية، لكي يصونوا هذه الجبهة الحساسة والعميقة، ويذودوا عن القيم التقدمية والإنسانية، في غمرة هذا الصراع التناحري المتواصل. إن إحدى القيم الكبيرة للانتفاضة، تتبدى في كونها، شكلت نموذجاً للصمود، في أصعب وأدق الظروف، وعلى المثقفين أن يدركوا ويفهموا صرخة الانتفاضة المدوية، صرخة المليون ونصف المليون فلسطيني، رغم الانهيار الحاصل على صعيد الأنظمة العربية، واجبهم فهم مضامين ومحتوى هذه الصرخة، ليجعلوا منها أول متراس للصمود ومواجهة الانهيار على الجبهة الثقافية.

إن هذا الكتاب يتناول بالعرض، جوانب عديدة وأسئلة عديدة، أثارتها الانتفاضة، وحاول هذا الكتاب معالجتها. أحيي هذا الجهد، ولاشك بأنه سيكون مفيداً، ولاشك أيضاً بأن هناك العديد من الجوانب، بحاجة لاستجلاء وتعميق أكثر، وجوانب أخرى جديدة ستتولد عن مسيرة الحياة النضالية، وبعضها ستفصل به مسيرة النضال ذاتها. وفي مجرى هذا الجهد، الذي هو جزء من جهد أعم وأشمل، ستتضح الصورة، وتتعمق أكثر فأكثر.

د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تمهيد

هذا الكتاب محاولة جديدة متواضعة، إلى جانب المحاولات التي شقت طريقها إلى النور، والتي استهدفت التأريخ للانتفاضة/ الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة . .

الهدف منه قراءة فصول وملامح مرحلة غاية في التشبع الثوري. . مرحلة غنية بمعطياتها، ووقائعها، وحقائقها وانجازاتها الثورية . مرحلة حاسمة. . جذرية. . نوعية في نصاريسها، في معالمها، في عنفوانها الثوري، في اضافاتها النظرية والسياسية والكفاحية. . مرحلة لخصت، وتلخص، مايزيد على القرن ـ مائة عام ـ من الصراع العربي [الفلسطيني] ـ الصهيوني. . . مرحلة الانبعاث والولادة للدولة الوطنية المستقلة. . مرحلة الحرية والاستقلال. .

والتأريخ لعام ونصف العام من هذا الزخم الثوري، الذي مازال مستمراً ومتواصلاً، يختلف اختلافاً جذرياً عن التأريخ للماضي البعيد أو القريب، لأن فصوله لم تنته بعد، وأبعاده وآفاقه تحمل في طياتها الكثير من الاحتمالات، التي قد تفوق كل التنبؤات والتقديرات المطروحة راهناً في نطاق عملية البحث اليومية أو الشهرية أو السنوية التفصيلية، الأمر الذي يعني، أن مجرد الإقدام على هكذا عمل يعني، فيما يعنيه، شكلاً من أشكال المغامرة

والمشـاكسـة لمنطق العملية البحثية، وبالتالي وضع أصابع اليد في النار، مع مايحمله ذلك من نتائج قد لاتحمد عقباها! . لأن عملية الدراسة والبحث، ومن ثم الخروج، بالاستخلاصات العلمية لن تكـون وافيـة وكاملة الشروط المطلوب تحققها قبل الولوج لعملية التحليل والتأريخ، بالإضافة إلى ماتحمله هذه العملية من إرباكات مضاعفة للكاتب ولإستخلاصاته! .

وهذه الوضعية تنطبق على محاولتي المطروحة بين يدي القارىء، حيث قررت القراءة والتأريخ، لعام ونصف العام من حدث تاريخي عظيم، مازالت فصوله المختلفة مفتوحة على مصاريعها، لم تكتمل رمـوزهـا ومعـالمهـا، الألوان فيه متداخلة إلى أبعد الحدود، وكل عمليـات الفـرز المستمرة منذ حدوث الحدث لم تتمكن من إزالة التداخل والتشابك بينها (الألوان).

إنها الانتفـاضة/ الثورة الشعبية الفلسطينية، التي تتعاظم يوماً بعد يوم دون كلل أو ملل في مقارعة المحتلين الصهاينة، تحت راية الشعار السياسي الناظم والضابط والموجه لمسارها ـ شعار الحرية والاستقلال.

ان قراءتي لعـام ونصف العـام من الثـورة الكـانونية، في ظل استمرار وتواصل نيران الثورة مشتعلة، يعني في كل الأحوال، ان التأريخ لن يكون كاملاً، وبالتالي الاستنتاجات، قد تكون قاصرة عن الإجابة العلمية الشافية، إلى هذه الدرجة أو تلك، وقد يحمل بعضهـا نوعـاً من التسرع أو المبـالغـة، وبعضهـا قد يحيـد عن المـوضـوعيـة، رغم أنني وضعت الموضوعية خلفية أساسية لعملي البحثي، لاسيما وأنها تعتبر شرطـاً ضروريـاً لاستقامة البحث، ومنطلقاً للخروج باستنتاجات علمية، وهذا ما توخيته وسعيت إليه بقناعة راسخة. . .

وعلى الرغم من أنني مدرك مسبقاً وجيداً، بأن استنتاجاتي جميعها قابلة للجـدل والنقاش، باستثناء تلك الاستنتاجات، التي أكدتها

مفاعيل وحقائق الثورة الكانونية، وباتت من المسلمات البديهية، ورغم انحيازي وانشدادي وتخندقي خلفها دفاعاً عنها، مع أنني لا أملك حتى اللحظة اعطاء هذه الاستخلاصات صفة التأكيد والجزم، وبالتالي إلباسها ثوب الحقيقة المطلقة، انطلاقاً من أن صيرورة الانتفاضة/ الثورة الشعبية الفلسطينية مازالت تحمل في ثناياها الشيء الكثير من الإضافات والإبداعات الجماهيرية والكفاحية. ولكن كل هذا، لايلغي أبداً، ولاينفي حق المغامرة وركوب أمواج الثورة، والتأريخ لها، وقراءة آفاقها، بما وفرته تجربة وخبرة عام ونصف العام من الثورة، وبما صنعته وجسدته من انجازات وحقائق في الواقع المادي الملموس، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ولا أدعي امتلاك الحقيقة كلها بما قدمت، وكما أسلفت في سياق حديثي، ولكني أعتقد، أنني قدمت مساهمة متواضعة في تسليط الضوء على بعض الحقائق والإنجازات، التي تمكنت الثورة من ترسيخها وتثبيتها في أرض الواقع، فضلاً عن أنني حاولت، وبخلفية أساسها وجذرها الموضوعية، استشفاف واستقراء الآفاق الرحبة، التي يمكن أن تبلغها الثورة الكانونية.

ولقد تناولت في كتابي المبسوط بين يدي القارىء مفاصل عدة من الثورة، تمثلت في ستة فصول.

الفصل الأول، يعتبر بمثابة المدخل النظري للكتاب. خلصت فيه، من خلال المقارنة والمقاربة بين المفاهيم والأحداث الثورية في التاريخ، إلى استخلاص مفاده، أننا أمام ثورة في الثورة وليس أمام انتفاضة، رغم أهمية هذا المفهوم، والذي سجل كأحد الإنجازات الهامة للثورة، لاسيما وانه أضيف إلى القاموس السياسي..

والفصل الثاني، ناقش مسألة اندلاع الثورة، وعلاقة العفوية والوعي - التنظيم - في انفجار شرارة واستمرار الثورة. وأمكن التأكيد من خلال القرائن المادية على وجود عنصري العفوية والوعي

في آن .

والفصل الثالث، عالج القيادة وأشكالها في الثورة، القيادة الوطنية الموحدة، دورها ومكانتها في المجتمع الفلسطيني، نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وواجبات قيادة الثورة تجاهها . . ! كذلك اللجان الشعبية والمتخصصة المختلفة، نماذجها، آلية تبلورها مهماتها ودورها في الثورة، كسلطة شعبية للجماهير الفلسطينية بديلة عن سلطة الاحتلال الصهيوني .

والفصل الرابع، ناقش جدلية العلاقة بين أساليب الكفاح المدنية والعنفية [المسلحة] وحدد طابع الشكل الرئيسي للنضال في ظروف الثورة الديسمبرية حتى اللحظة، وعالج دور الكفاح المسلح في الظروف الجديدة . . وأجاب على بعض الأسئلة المثارة في هذا الشأن .

والفصل الخامس، يعالج مفاعيل وانجازات الثورة في الساحتين، الدولية والعربية . لقد تم التركيز في معالجة الساحة الدولية على هيئة الامم المتحدة ووسائل الإعلام وعلى الدول الامبريالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الاوروبية، وماطرأ على مواقف هذه الدول من تحولات ايجابية لصالح قضية الشعب الفلسطيني، ولم اتعرض في هذا الفصل لدور دول المنظومة الاشتراكية ولا دول عدم الإنحياز، أو منظمة الوحدة الافريقية أو المؤتمر الاسلامي، باعتبار ان هذه المجموعات الدولية المختلفة، لها مواقف مؤيدة ومتضامنة مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني . الأمر الذي أعفاني من اعادة التأكيد على مواقفها الثابتة الإيجابية من القضية الفلسطينية .

وفي صدد المعالجة للتطورات على الساحة العربية، تمت رؤية السلبيات والايجابيات في مواقف الدول العربية الرسمية، كما جرى التعرض لحركة التحرر الوطني العربية، بما لها وعليها، من سلبيات وايجابيات

والفصل السادس، لامس الدولة الفلسطينية، كإمكانية واقعية، قابلة للتحقيق والترجمة الملموسة في أرض الواقع، نتاج مفاعيل وانجازات الثورة الشعبية، وما أحدثته من تغيير في موازين القوى، بين الثورة الفلسطينية من جهة، والكيان الصهيوني من جهة أخرى. وقد خلصت إلى نتيجة مفادها، أن الثورة في الثورة انتقلت بالكفاح الوطني الفلسطيني خطوة نوعية جديدة، أمكنني تحديدها بولوج مرحلة التعادل الاستراتيجية.

كما لامست في هذا الفصل تأثيرات الثورة على الكيان الصهيوني في أكثر من ميدان ومجال، ولا أدعي أنني عالجت مجمل التأثيرات المختلفة. وابرز ما استخلصته من سياق قراءتي للتأثيرات، أن اسرائيل مقبلة على الدخول في دوامة الحرب الأهلية، فضلاً عن النتائج السلبية، التي بدأت تلازم العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم، . . . الخ.

هذه لمحة سريعة عن فصول الكتاب، لاتجيب بالضرورة عن كل ما قمت بمعالجته، هناك الكثير من العناوين والنقاط المثارة التي تم التعرض لها ومناقشتها وتحديد موقف منها

ومن البديهي التأكيد، أن هذا الكتاب لم يتسع لمعالجة ومناقشة مفاصل الثورة كلها، مثلاً لم يجر التعرض للقوى المحركة للثورة - الاجتماعية والسياسية، ولا لآثار الثورة في الثورة على منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الأمر بالنسبة للمقدمات الذاتية والموضوعية، مع أن الفصل الثاني لامس المقدمات المباشرة عشية انفجار الثورة، ولكن هذه الملامسة ليست كافية لرؤية أبعاد وآلية تطور الصراع الفلسطيني [العربي] - الصهيوني خلال الحقبة التاريخية المنصرمة، والممتدة على مساحة زمنية تتجاوز القرن من الزمن. لأن المقدمات المباشرة توحي للقارىء وكأن التاريخ الفلسطيني مجزوء «متقطع» «غير مترابط»، مع أن الحقيقة ليست كذلك، فالتاريخ الفلسطيني شديد التواصل والترابط، وكل مرحلة

من مراحل النضال الفلسطيني تقوم وترتكز على ماسبقها من مراحل كفاحية . .

وبناءً عليه، فستكون هذه المفاصل عنوان كتاب جديد لي عن الثورة، خلال الفترة القريبة القادمة.

بالمحصلة لايسعني إلاّ أن أؤكد مرة أخرى، أن احتمالات الصواب والخطأ في استنتاجاتي الواردة في كتابي هذا ـ الانتفاضة ـ ثورة كانون: انجازات. . . وآفاق ـ قائمة، والحياة وحدها هي الكفيلة بتقديم الجواب القاطع على صحة، أو عدم صحة، الاستنتاجات التي خلصت لها. .

عمر حلمي
٢٩/١١/١٩٨٩
دمشق

الفصل الأول

الفصل الأول

انتفاضة أم ثورة في الثورة؟!

المدخل النظري:

شهد تاريخ البشرية على مر الأجيال، وفي مختلف التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية [العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية] القائمة والمستندة على قانون ومبدأ «**استغلال الإنسان للإنسان**» كماً هائلاً من **التمردات والإحتجاجات والانتفاضات والثورات**. ولم تخل منطقة في اصقاع العالم المختلفة من هذه الظواهر الاجتماعية - السياسية.

ومن الجدير بالملاحظة، إن الجذر الأساسي لهذه الظواهر، هو بالمعنى العام للكلمة واحد، ناتج عن تفاقم عملية الإستغلال والإستثمار والإستعباد الإستعماري أو الطبقي، الأمر الذي أدى إلى الوصول، نتيجة عمليات الإستغلال والإستثمار والإضطهاد والظلم إلى درجة عالية من السخط والغليان، وبالتالي الوصول إلى مرحلة التفجر الشعبي، التي تعبر عن نفسها بوسائل وأساليب مختلفة وحسب شروط المكان والزمان.

ومن المنطقي القول، إن بعض هذه الظاهرات انتصر، والبعض الآخر هزم، وكان يعود تحقيق النصر أو عدم تحقيقه إلى العوامل الذاتية

والموضوعية الملازمة لكل ظاهرة من الطواهر. ولكن الشعوب أو الطبقات المناضلة من أجل حريتها وتقدمها في نطاق العملية الثورية ككل، التي لم تحقق النجاح في المرات الأولى، يمكن أن تكون قد حققته أو تحققه في المرات اللاحقة، لأنها أفادت من خبرتها ودروس تجاربها السابقة، وتجارب الشعوب الأخرى، مما ساعدها في انجاز النصر القومي أو الطبقي

وفي سياق التطور البشري، جرى تدريجياً التمييز بين ظاهرة واخرى، بين حالة وحالة، وأخذ علماء الإجتماع شيئاً فشيئاً بتحديد مفهوم خاص لكل ظاهرة اجتماعية أو سياسية، معتمدين على السمات الخاصة لها وبها، وهكذا لم يعد مفهوم «**الانتفاضة**» بدون ملامح خاصة به، ويتميز عن مفهوم «**الثورة**» أو «**التمرد**» أو «**الإحتجاج**» .. الخ؛ فكل من هذه المفاهيم تختلف بحدود محددة عن الآخر.

ولكن كثيراً ما يستسهل البعض إطلاق المفاهيم والمصطلحات، بغض النظر عن طابعها ومحتواها [سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية. الخ] دون التوقف قليلاً أمام محتوى ومضمون هذا المفهوم أو المصطلح، ودون اعارة الإنتباه للظاهرة المحددة، فيجري التركيز على الجانب الشكلي فقط، الأمر الذي يؤدي إلى احداث عملية خلط غير مقصود، فلا يبقى لدى الناس قدرة على التمييز بين المفاهيم المختلفة.

وفي هذا النطاق لايكون الأمر مقصوداً في عملية اشاعة وتعميم المفاهيم غير الدقيقة.

بالمقابل هناك فريق من الدول والأحزاب والجماعات الاجتماعية، يسعى بشكل مقصود وهادف إلى إشاعة وتعميم وترسيخ مفاهيم محددة في وعي الجماهير لأهداف واغراض سياسية أو عسكرية.. الخ، مثلاً إذا جرى التدقيق في اسماء المناطق التي تطلقها اسرائيل لتحديد اسماء مدن وقرى الأرض الفلسطينية المحتلة، أمكن التلمس المباشر لهدفها، كأن تطلق على

الصفــة الفلسـطينية اسم «يهـودا والسـامرة!» ليس هذا فحسب، بل استبدلت اسماء كل المدن والقرى الفلسطينية باسماء عبرية!، والهدف هو محاولة خلق انطباع لدى الإنسان اليهودي، بأن هذه المناطق ترتبط بالتاريخ «اليهـودي» كونها واردة في «التـوراة»، فضـلاً عن ذلك، تريد أن تقول للمواطن الفلسطيني إن هذه الأرض «ليست أرضك» وإن وجودك عليها «طارىء!» اضافة إلى مايعنيه هذا الأمر على الصعيد العالمي، بحيث تعمم هذه الأسماء في أوساط الرأي العام العالمي، وتبدو وكأنها «صاحبة الأرض»؟!.

على صعيد المواجهة مع حركة النضال الوطني الفلسطيني، تقوم اسرائيل باستخـدام مفردات ومفاهيم معدَّة مسبقاً ومدروسة ابعادها على الصعد المختلفـة، وهـادفـة إلى تشويه صورة النضال الوطني الفلسطيني العادل واظهاره أمام افراد «المجتمع» الإسرائيلي وامام الرأي العام العالمي على غير حقيقته. كأن تطلق على الفدائيين مفهوماً معاكساً تماماً «المخربين!» وعلى النضال والكفاح الشعبي المسلح اصطلاح «الإرهاب» وعن «الانتفاضة/ الثورة الشعبية» مفهوم «أعمال الشغب!» . . . الخ.

اسرائيل، ومعهـا الإمـبريالية العـالمية بكـل آلية اعـلامهـا المتقـدمـة والضخمة، استهدفوا جميعاً تشويه النضال البطولي للشعب الفلسطيني، والإسـاءة له، من خلال ادخـال هذه المفـاهيم في وعي شعوب الأرض المختلفة، للحد من التضامن مع قضيته العادلة، ليس هذا فحسب، بل لإلغاء أي شكل من أشكال التضامن والتعاضد مع الشعب الفلسطيني.

وهذه المفاهيم والمصطلحات التي تلصقها اسرائيل والإمبريالية بالنضال الثـوري العـادل لشعب فلسـطين، إنـما تعكس كل ماهو «سلبي» «ولا إنسـاني» و«غيـر أخلاقي» وتزيل صفة «العدالة» و«الشرعية» عن هذا النضـــال الـــوطني. وتحـــاول أن تلصق به صفــات «قـــطاع الـطرق»

و«الإرهـاب!»؛ وبـالمقـابل يكون عدوانها وتوسعها واستيطانها ؛
«دفاعاً عن قضية حق!» و«العودة لأرض الميعاد!» وغيرها من المفرد
تريد أن تغرسها في نفوس اليهود وغيرهم، بحيث يتم تشكل وعيهـ
إلى مفاهيم تعكس «الخير والعدل» وتحمل طابع «الحرية والسلا
براء منها ولا تمت لها بصلة . .

وأمثال اسرائيل من الدول والأحزاب اليمينية المحافظة، والفاشـ
تقلب وتعكس كلياً الأشياء والظواهر وتعطيها اسماء ومفاهيم ومصـ
ليست لها .

ولكن موضوع البحث المطروح، من نوع آخر، كونه يحمل ا
(١) الشكل غير المقصود، وهذا يعود لان مفهومي «الانتفاضة» و
والخلط بينهما ناتج عن الإستسهال والتسرع في تعميم المفاهيم، فـ
عدم التمعن والتدقيق في المفاهيم المتداولة. ومايساعد على هذا الخـ
المفهـومين «الانتفاضة والثورة» يقعان في نطاق دائرة واحدة من
الاجتماعية - السياسية، وليسا متناقضين ولا هما متنافرين، لاسـ
يعـبران ويعكسـان شروط حالة اجتماعية سياسية. كما أنهما متد
وتتشـابـك مفـاعيلهـما مع بعضهـما بعضـاً. بتعبير أوضح إن ا
و«الانتفاضة» هما انعكاس ونتيجة لرفض شعب من الشعوب أو د
الـطبقات الواقعة تحت نير الإستغلال والإرهاب والقمع الأسود
طبقة اخرى أو شعب آخر، الأمر الذي يولد حالة من الإنفجار الثـ
المكـان والزمان المحددين، ويرتبط بهما جملة الوسائل والأدوات ا
المستخدمة في عملية النضال الطبقي أو القومي. (٢) الشكل المـ
والهـادف عملية التشويش والتعمية والتضليل بعد أن يفرغ المفاهـ
مضامينها الثورية.

ورغم محدودية التباين بين المفهومين ورغم أن مفهوم «الانتفاضة»

سائداً، ليس هذا فحسب، بل وأضحى أحد مكتسبات وانجازات «الانتفاضة» حيث ثبت في القاموس السياسي بلفظته العربيه، إلاّ أن الأمر يحتاح إلى تصويب، بحبث تكتسي الظاهرة الثوريه العظيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمفهوم الذي يناسبها ويتلاءم معها ويعكس جوهرها ويعبر عن مصموبها السياسي والاجتماعي في نطاق العملية التحررية الوطنية الفلسطينية.

ماهي الانتفاضة ؟

الانتفاضة أمست ومنذ زمن بعيد عنواناً مهماً ورئيسياً من عناوين ومقومات وأدوات العملية الثورية، بشكليها الاجتماعي ـ الطبقي والقومي. ولا مجال للعملية الثورية بشكل عام، أياً كان محتواها وجوهرها أن تكتمل ملامحها وسماتها، وان تنجز مهامها وشروط نجاحها دون أن تحتل الانتفاضة موقعها الرئيسي في سياق سيرورتها وصيرورتها.

ومن البديهي التأكيد، ان الانتفاضة احتلت موقعاً خاصاً في التراث الماركسي ـ اللينيني، وعالجها وعرفها معلمو البروليتاريا العالمية، ماركس، انجلز، لينين، وغيرهم من القادة الثوريين، ليس هذا فقط، بل دعوا إلى استلهام عبرها ودروسها وسماتها في معارك الطبقه العاملة ضد مستغليها البرجوازيين، لادراكهم أن الانتفاضة المسلحة مرحلة ضرورية وحاسمة في أي عملية ثورية؛ فلا ثورة اجتماعية أو قومية إلاّ وتقف الانتفاضة المسلحة في قمتها، ويقول انجلز في مؤلفه «**الثورة والثورة المضادة في ألمانيا**» حول الانتفاضة مايلي: «الثورة فن. وهي تعتمد على قدرات القوى الثورية، وعلى مدى تنظيمها العلمي وعلى قيادتها. نقطة القمة في هذا الفن هو الانتفاضة»*. إذاً الانتفاضة المسلحة في التراث الماركسي ـ اللينيني ليست سوى «شكل للنضال الطبقي، كفاح سافر بالسلاح من قبل هذه الطبقة أو تلك، ضد السلطة السياسية القائمة. في أغلب الأحوال تكون

الانتفـاضـة جزءاً من الثـورة وتنشب عـدما تلجأ الطبقات السائدة إلى اجراءات القمع العنيف سعياً منها للبقاء في الحكم»[1].

وعـلى الـرغم من أن ماركس لم يكن لديه الـوقت الكـافي لدراسـة الانتفـاضـة، كما فعل انجلز ولينين وغيرهما من القادة الثوريين، إلا أن ماركس قال بصدد الانتفاضة. «الانتفاضة فن من الفنون، وهي تخضع كالحرب، أو كأي فن آخر إلى بعض القواعد التي يؤدي تجاهلها إلى دمار الحزب الذي يقع في هذا الخطأ. إن هذه القواعد المستنبطة من طبيعة الأحـزاب والظروف التي تم الإعتماد عليها في مثل هذه الحالات قواعد بسيطة وواضحة لدرجة جعلت تجربة عام ١٨٤٨ القصيرة كافية لتعليم الألمان. أولاً ينبغي عدم اللعب بالانتفـاضـة، إذا لم تكـونـوا على أهبة الإستعـداد لتحمـل كل نتـائج لعبتكم. والانتفاضة حساب تدخل فيه عوامل مجهولة، تتبدل قيمتها كل يوم. وتمتاز القوات التي تجابهونها بالتنظيم والإنضبـاط والسلطة التقليدية. فإذا لم تصـارعـوها بقوة متفوقة تعرضتم للهريمة والضياع. ثانياً: ما إن تدخلوا غمار العمل الثوري حتى يصبح من واجبكم العمـل بكـل تصميم، والتحـلي بروح هجومية فعالة. وفي الدفاع موت كل انتفاضة مسلحة، لانه يعني دمارها قبل مجابهة العدو. هاجموا عدوكم بصورة مفاجئة عندما تكون قواته مبعثرة. واعملوا بشكل تحققون معه كل يوم انتصارات جديدة مهما كانت صغيرة. حافظوا على الإرتفـاع [التفوق] المعنوي الذي حصلتم عليه في أول عملية ناجحة. اجمعـوا حولكم العناصر التي تتبع دائماً الدفع الأقوى وتقف مع الجانب الأضمن [العناصر المترددة] اجبروا أعداءكم على القتال تراجعياً قبل أن يتمكنوا من جمع قواهم ضدكم»[2]..

وقـد أوجـز ماركس دروس جميع الثـورات حول الإنتفـاض المسلح مستشهداً بكلمة «دانتون الذي هو أكبر معلم عرفه التاريخ في التاكتيك

الثوري: **الجرأة، الجرأة أيضاً، الجرأة أبداً**»[٣].

وهـذا ماعمقـه **انجلز** بالقـول: «بـالنسبة لمسألة الخطة في الانتفاضة المسلحـة كما في الحرب، يجب أن نواجه العدو وشخص مقابل شخص وبشجاعة، يجب عدم الخوف منه، يجب عدم الإنتظار حتى يهاجم العدو قوى الانتفاضة، الهجوم له الأولوية على كل شيء، يجب أن يطرح على الخـريطة [**خريطة اركان الانتفاضة**] ليس هناك مخرج آخر [**غير الهجوم والقتـال** المستميت **ضد قوات العـدو**] بمعنى آخـر يجب أن لاتفكـر [**الأركان**] في المباحثات مع العدو وذلك منذ البداية» واضاف انجلز: «يوم واحد من الانتفاضة للشعب في النضال المسلح يساوي عشرات السنين من النضال السلمي»

واكد على الدور الهام التي يحتله عامل الشجاعة: «وإقدام قوى الثورة، الثـورة لايمكن أن تتم من الجبناء، من أولئك الذين يخافون المخاطرة، العـدو يجب ان يرتعب من جاهزية الناس للتضحية». وأشار انجلز إلى دينامية الوضع في الانتفاضة المسلحة، مؤكدا أنها لاتأخذ خطا مستقيماً في صراعها مع الأعداء، وإنما هي تسير في خط حلزوني «مهم جدا القدرة على الهجـوم، التقـدم، التراجع وأن تعرف قوى الانتفاضة كيف تقدم أقل التضحيات، وحينما تتراجع أن توجه الضربات هناك حيثما لاينتظرون [**ولا يتـوقعـون**]. لايجب تسليم أي موقع بدون معركة طواعية. هذا يميت الانتفاضة، ويجب أن تبقى المبادرة في يد قوى الانتفاضة.. والحرص [**كل الحرص**] على وحدة أركان الانتفاضة، لا لأي تذبذب. لا لأي تعارض، حين أخـذ القـرار الكل يجب أن ينفذه. كثير من الإنتفاضات المسلحة انتهت للهـزيمـة بسبب الإفتقاد للوحدة» وادراكاً منه لأهمية هذا العمل البـطولي بمعنـاه السياسي والعسكري قال: يجب ان يقف على رأس الانتفاضة «أكثر الثوريين هيبة وقدرة نظرية وقدرة على النضال [**أولئك**]

القادرون على أن يجمعوا من حولهم وأن يوحدوا قيادة الأركان، [وبعد] أخذ القرار [على] اعضاء الأركان. . وبشكل كلي أن يكونوا بين الثوريين، [بين قوى الانتفاضة]، [قيادة] الأركان يجب أن تعيش نفس الظروف التي يعيشها الجنود العاديون، يجب أن لايكون لديهم امتيازات خاصة»* ولهذا يجب أن يكون عضو الأركان أكثر الناس نظافة، ومصداقية، واستعداداً للتضحية، أولئك الذين تؤمن بهم الجماهير الشعبية وأولتهم ثقتها وحبها وكل ماتملك من طاقة ثورية.

ولم يخرج [لينين] عن نطاق سلفيه العبقريين، ماركس، وانجلز في صدد الانتفاضة، بل جاء ليعمق فكرهما وتعاليمهما بشأن الانتفاضة المسلحة، وحددها كالتالي: «الانتفاضة المسلحة هي شكل خاص من أشكال النضال السياسي، يخضع لقوانين حالة من المهم التأمل بها بانتباه»[٤].

ودافع لينين عن الفهم الماركسي للانتفاضة باعتبارها فناً متصدياً للاصلاحيين دعاة «التصالح الاجتماعي» وخاصة برنشتاين، الذي اعتبر الماركسيين بلانكيين [فوضويين] كونهم دافعوا عن الانتفاضة المسلحة وأهميتها ودورها في العملية الثورية، وكونهم نظروا اليها كأنها فن من الفنون، قائلاً: «اتهام الماركسيين بالبلانكية لأنهم يعتبرون الانتفاضة فناً! فهل يمكن أن يكون ثمة تشويه للحقيقة أشد وضوحاً! فما من ماركسي ينكر أن ماركس نفسه قد أبدى رأيه حول هذه المسألة بأكثر مايكون من الدقة والوضوح والجزم، مسمياً الانتفاضة بالضبط فناً، قائلاً إنه ينبغي اعتبارها فناً، وإنه يبغي احراز نجاح أول، والمضي فيما بعد من نجاح إلى نجاح، دون وقف الهجوم على العدو، ومع استغلال بلبلته، الخ»[٥].

كما دعا وطالب لينين قوى الثورة كي يحققوا النجاح في الانتفاضة: «ألا تعتمد [الانتفاضة] على مؤامرة أو على حزب، بل على الطبقة الطليعية ،

تلك هي النقطة الأولى. ينبغي للانتفاضة أن تعتمد على النهوض الثوري عند الشعب. تلك هي النقطة الثانية. ينبغي للانتفاضة أن تعتمد على انعطاف حاسم في تاريخ الثورة الصاعدة، حين يبلغ نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب ذروته، حين تبلغ الترددات في صفوف الأعداء وفي صفوف أصدقاء الثورة الضعفاء، الحائرين، غير الحازمين، أشدها. تلك هي النقطة الثالثة»[٦].

وعن الدرس الهام الذي افرزته وأكدته انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٥ في موسكو، قال لينين: «ثم تطور النضال البروليتاري الجماهيري من إضراب إلى عصيان مسلح. وهذا أكبر كسب تاريخي حققته الثورة الروسية في كانون الأول ١٩٠٥. ولقد دفع ثمنه، ككل المكتسبات السابقة، بتضحيات جسيمة، وجرى تطوير الحركة من اضراب سياسي شامل إلى مرحلة أرقى، بحيث أجبرت الرجعية على أن تحشد أقصى طاقاتها. وبهذا اقتربت اللحظة التي تستخدم فيها الثورة بدورها وسائل الهجوم. إن الرجعية لاتستطيع أن تذهب إلى أبعد من قصف الحواجز والمباني والحشود، بيد أن الثورة تستطيع أن تذهب إلى ماهو أبعد بكثير من وحدات موسكو المقاتلة طوعاً. فبوسعها أن تذهب إلى ابعد من ذلك بكثير في الإتساع وفي العمق. لقد تقدمت الثورة كثيراً منذ كانون الأول واتسعت قاعدة الأزمة الاقتصادية بشكل لاحد له»[٧].

وأوضح لينين بشكل جلي، ان لامجال في زمن الإحتقان الثوري، للاكتفاء بالإضراب السياسي قائلاً: «كان ينبغي لنا أن نوضح للجماهير إنه من المستحيل أن تقتصر الامور على اضراب سلمي وانه كان من الضروري القيام بقتال مسلح لايعرف الخوف ولا الكلل. والآن يجب أن نعترف أخيراً بصراحة وبشكل علني بأن الإضرابات السياسية غير كافية، ويجب أن نواصل القيام بأكبر قدر ممكن من التحريض في صفوف الجماهير

داعين إلى عصيان مسلح وأن لانحاول حجب هذه المسألة بالتحدث عن «المراحل التمهيدية» أو أن نلفها بالضباب بأية طريقة. سوف نكون خادعين لانفسنا وللشعب إذا اخفينا عن الجماهير ضرورة خوض حرب ابادة دموية كمهمة فورية للعمل الثوري القادم»[9].

وأشار مؤكداً: «لايمكن الإنتصار على عدو أقوى إلا بأكبر توتر للقوى، وبالإستخدام الإلزامي، الأكثر دقة وحرصاً وحذراً واتقاناً، سواء لأي «صدع» مهما قل شأنه، بين الأعداء..»[9]

ولقد بين لينين أن هناك فرقاً شاسعاً بين الانتفاضة والإشتباك المسلح في معركة ما، قائلاً إن الانتفاضة: «نوع خاص من النضال السياسي في أكثر اشكاله حزماً، وعلى الحزب أن يعتبر الانتفاضة فناً، والتخلي عن هذا يعني خيانة للماركسية والثورة ومن الناحية العسكرية ـ التكنيكية يشتمل اعداد الانتفاضة المسلحة وضع خطة العمليات القتالية، واختيار اتجاه الضربة الرئيسية، وضمان أكبر تفوق في القوى على العدو في نقاط الصراع الحاسمة، واعداد القواد لفصائل الجيش الثوري وتسليحها وتأمينها القتالي، وتشكيل أركان الانتفاضة وجهازها العسكري التنظيمي، وتحديد موعد الهجوم وتكتيك العمليات القتالية والتعاون بين القوى الثورية»[10].

ورفض لينين المنطق الإنتهازي، الذي يدعو لتجهيز كل شيء مائة في المئة، قائلاً: «ولكن من الإنتهازية بمكان انتظار تشكيل مفارز الحرس الأحمر المسلحة والمدربة بشكل جيد قبل البدء بالانتفاضة المسلحة إذا كان الظرف الثوري ملائماً ومعداً اعداداً سياسياً جيداً»[11].

وأما عن أسلحة الانتفاضة وطبيعتها، يقول لينين: «إن على المفارز أن تسلح نفسها بنفسها وحسب قدرتها [بنادق، مسدسات، قنابل، سكاكين، هراوات، عصي، خروق مشبعة بالنفط لاشعال النار، حبال أو سلالم من الحبال، رفوش لبناء الحواجز والمتاريس، حشوات البارود

القطني، اسلاك شائكة، مسامير (مضادة للخيالة)، الخ] ولا يبغي في أي حال من الأحوال انتظار المساعدات من الخارج ولابد من أن تؤمن المفارز كل ماتحتاج له بنفسها»[١٢]

وعن سلاح الانتفاضة المسلحة في العملية الثورية وضرورته للبروليتاريا وللقوى الوطنية التي تخوض النضال السافر ضد الغزاة المحتلين، الإستعماريين، قال لينين: «من المؤكد أن ضرورة وحتمية استخدام البروليتاريا [**وقوى النضال التحرري الوطني في الشرق**] لهذا الشكل [**الانتفاضة المسلحة**] في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور الصراع الطبقي [**والقومي**] لأمة معينة، تأتيان من المفهوم الماركسي لتطور القوى الاجتماعية، ومن الدور الثوري للعنف في التاريخ، ومن دور الدولة [**والإستعمار**] تؤمن سيطرة طبقة ما [**أو شعب، على شعب آخر**] ومن فكرة دكتاتورية البروليتاريا»[١٣] ومن فكرة التحرر الوطني والإشادة بالإستقلال السياسي والاقتصادي للشعوب المضطهدة والمظلومة

ولقد رأى **ماركس** دائماً «أن القوة كانت طوال التاريخ مولدة (**قابلة**) النظام القديم الذي يحمل بين احشائه نظاماً جديداً»[١٤] والقوة كانت أيضاً صانعة استقلال الشعوب المضطهدة والمستعبدة وإذا ماحدث استثناء [**تجربة غاندي**] فلا يعني ذلك الغاء الحقيقة، والقاعدة الأساسية للتحرر الوطني استخدام القوة في وجه المحتلين الإستعماريين لطردهم إلى غير رجعة من البلدان المستعمرة.

وأوضح **لينين** بأنه لا «يكفى الإلتفاف حول الشعارات السياسية، وإنما يجب أيضاً الإلتفاف حول فضبة الانتفاضة المسلحة. وكل من يعارضها، أو لايستعد لها، إنما يجب طرده بلا رحمة من صفوف أنصار الثورة، وطرده إلى معسكر اخصامها، إلى معسكر الخونة أو الجبناء»[١٥].

وقال **نغوين جياب**: «يجب أن تؤول الثورة في الهند الصينية إلى انتفاضة

مسلحة، وحتى يكون بالإمكان شن عصيان مسلح لابد أن تكون الشروط كمايلي:

أن تكون جبهة التحرير الوطني قد توحدت في جميع أنحاء البلاد.

أن لا تقوى الجماهير على العيش بعد الآن تحت النير الفرنسي ـ الياباني. وهي مستعدة لان تضحي بنفسها في بدء العصيان المسلح.

أن تكون الدوائر الحاكمة في الهند الصينية مدفوعة نحو أزمة اقتصادية وسياسية وعسكرية»[١٦].

واستشهد جياب بانتفاضة آب (أغسطس) قائلاً: «لقد كان العصيان المسلح الشامل الذي وقع في شهر آب [١٩٤٥] نصراً عظيماً لشعبنا وحزبنا وكانت انتفاضة ناجحة لبلد مستعمر وشبه اقطاعي. فقد تطورت الانتفاضة من خلال النضال السياسي الطويل الذي تحول إلى نضال اقليمي مسلح في المرحلة التي سبقت العصيانات. وفي النهاية، باغتنامنا الفرصة المناسبة عندما كان العدو في ازمة تامة، وباستخدامنا لقوة الجماهير السياسية بشكل رئيسي، وبدعم من القوات المسلحة وشبه المسلحة، قمنا بالانتفاض بشكل بطولي في المدن والريف وحطمنا حكم الإمبرياليين والإقطاعيين واقمنا سلطة الشعب الديمقراطي، إن نجاح العصيان العام الذي وقع في شهر آب يثبت أن حركة التحرر للشعوب المضطهدة قادرة على الإنتصار ضمن معطيات تاريخية معينة من خلال العصيان المسلح»[١٧].

على ضوء ذلك، ماهي النتيجة التي يمكن الخروج بها من هذه المقولات والأمثلة الحسية عن الانتفاضة المسلحة؟ هل اطارها ومنطوقها العام [وليست التفاصيل] متطابقة أو متشابهة من حيث الشكل والمضمون مع الذي يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أم لا؟ وأين هي أوجه الشبه؟ وأين أوجه الفرق والإختلاف بين مايجري في أوساط الشعب الفلسطيني وبين الذي جرى في انتفاضات العالم المختلفة التي ذكرت في التاريخ

المعـاصر؟!! وإذا كانت تختلف عن الانتفـاضات القومية والطبقية فماذا تكون؟ وماهو المفهوم الذي يتلاءم مع مايجري في الوطن الفلسطيني المحتل؟!

أولاً: الانتفاضة هي لحظة في الثورة، وليست ثورة شاملة، هي قمة الثورة، هي نقطة الذروة، هي اللحظة التي تحسم فيها الثورة، أو مفترض هكـذا، أن تحسم فيهـا مسألة السلطة السياسية أو إزالة الإستعمار ونيل الحرية والإستقلال.

ثانياً: دلت «التجربة [التاريخية المعطاة] على أنه ليس بوسعنا الإعتماد على انهاء العمل بسرعة فائقة. فلقد دام قتال الشوارع في موسكو في عام ١٩١٧ حوالى أسـبوع، واستمرت المعارك في هامبورغ وكانتون أكثر من يومين، كما استمرت في شنغهاي ٣٨ ساعة. ولكنها لم تدم في ريفال أكثر من ٣ ـ ٤ ساعات، نظرا لان ميزان القوى كان مائلاً بوضوح لصالح قوى الثورة المضادة»[18]. أيضاً تجربة آب (أغسطس) ١٩٤٥ في فيتنام لم تتجاوز أيام الشهر الواحد. أي بمعنى آخر، أن الانتفاضة وطول الوقت نقيضان لايلتقيان ولا يتوافقان. الانتفاضة يجري الإعداد لها جيدا بحيث لاتدوم فترة طويلة. على العكس من ذلك، الثورة.

ثالثا: الانتفاضة يمكن أن تكون محصورة في نطاق مدينة أو مجموعة قرى أو مؤسسة ما [الجيش، الشرطة، مصنع الخ . .] وليس بالضرورة أن تشمل كل البلاد، بعكس الثورة ذات الطابع الشامل.

رابعا: ليس بالضرورة، أن تحقق الانتفاضة النصر، إذا لم تكن شروط وعوامل النصر مهيأة، أو إذا تعاملت القوى المحركة لها وأركانها بشيء من التراخي والليونة تجاه العدو الطبقي أو القومي.

خامسا: إن الانتفاضة في سياق صيرورة الثورة الشاملة لها، «شكل خاص من أشكال النضال السياسي، يخضع لقوانين خاصة . . . » كما أشار

لينين.

سادساً: طابعها الرئيسي، الهجوم، والهجوم وحده، لأن «في الدفاع موت كل انتفاضة» كما قال معلمو البروليتاريا.. ماركس، انجلز، لينين لكن الثورة تعيش مراحل الدفاع ومراحل الهجوم.

سابعاً: الانتفاصة فن من الفنون، يجب أن يجري التعاطي معها على هذا الأساس بتأن، وروية، بدون تسرع، وبدون انفعالات، يجب أن تكون روح أركان الانتفاضة مرهفة وشديدة الحساسية تجاه كل التطورات التي تحدث في سياق الانتفاصة، والتقاط المسائل بشفافية ثاقبة، ويجب أن تكون ريشة هذه الأركان غاية في الدقة وهي ترسم طريق الحرية الطبقية الاجتماعية أو الوطنية. بحيث تكون الألوان متجانسة وليست متنافرة، واللوحة ككل تحمل في ثناياها التجسيد الخلاق والمبدع لملحمة الشعب أو الطبقة الثورية.

ثامناً. الانتفاضة عنوانها البارز الشجاعة، وأيضاً الشجاعة والشجاعة أبداً، كما قال دانتون، فلا خيار أمام أركان الانتفاضة المسلحة، إذا شاءت النصر الاّ الإقدام على هز العدو من قاعه (من جذوره) وأن تكون هذه الأركان في مقدمة الحشود الجماهيرية، التي نعانق السماء بعنفوانها، لنضمن الإلتفاف الكلي للجماهير، وحتى أولئك المترددين، هذا فضلاً عن قطعها الطريق على كل حالات التذبذب، التي يمكن أن تنشأ في أوساط القوى المشاركة بالانتفاضة.

تاسعاً: الانتفاصة المسلحة جاءت لتضع حداً لمنطق الاصلاحيين. دعاة التصالح الاجتماعي والقومي، الذين يقبعون خلف ستارة ممزقة من الخرق البالية، منطقهم الداعي إلى الاكتفاء بالإضراب السياسي! أو بالإلتفاف حول الشعار السياسي! في ظروف الغليان والسخط الاجتماعي - الطبقي أو القومي، بحجة الخوف من «إراقة الدم» و«التضحيات»

الحسام التي يدفعها شعب من الشعوب أو طبقة من الطبقات؟! واعتبارهم أن الانتفاضة ليست شيئا غير عمل «فوضوي»، «مراهق» و«مغامر»!؟!، وكأن الثورات والانتفاضات المسلحة، التي تصنع فجر الأمه الجديد أو غد الطبقة العامله المشرق، يجب أن تتحقق بدون تضحيات، وبالأساس وقبل ذلك، وكأن العدو، طبقيا كان أم قوميا، يقبل بالإنسحاب امام الشعب المظلوم أو الطبقه المستغلة والمضطهدة بسلام وبدون أن تحشد كل امكانياته واسلحته التدميرية ضد هذا الشعب أو تلك الطبقه . !؟.

إنها المهزلة الفكرية [النظرية] والسياسية، أن قوى تدعي الثوريه والوطنية وتقف موقفا معاديا من أرقى أشكال النضال، ألا وهو العصيان المسلح، الكفاح المسلح، إن هكذا قوى لاتنتمي لشعبها أو لطبقتها إلا بالإسم، وهي شاءت أم أبت، تخدم في كل الأحوال مخططات القوى المعادية، لأن الأمور عندئذ لاتقاس ولا تعتمد على «النوايا الحسنة» و«الحرص» على «مصالح الشعب» فمصالح الشعب تكمن بأن تكون هذه القوى في مقدمة العملية الثورية، وطنية كانت أم طبقية، أما التلطي خلف ادعاء «الحرص» على الشعب؟ وسلوك منهج تساومي؟ إنما يصب في صالح العدو الطبقي أو القومي، ولا شيء غير ذلك.

المشترك بين الانتفاضة وثورة كانون الفلسطينية:

١ ـ الانتفاضة في التراث الماركسي ـ اللينيني تمثل قمة الثورة، نقطة الذروة في العملية الثورية، والثورة الوطنية الشعبية في الأرض المحتلة، تشكل نقطة الذروة، وقمة العمل الوطني الفلسطيني على مدار العقود الطويلة من النضال ضد الهجمة الصهيونية الإستيطانية، منذ العام ١٩٣٩ وبشكل خاص هي ذروة النضال الوطني الفلسطيني في الثورة المعاصرة منذ

العام ١٩٦٥، وهي تتويج لكل تلك النضالات والتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

٢ ـ الانتفاضة تحدث وتنفجر مع اكتمال شروط الحالة الثورية [أزمة سياسية، أزمة اقتصادية، حرب. . الخ] ومع ازدياد حالة النقمة والسخط ضد السلطة، ضد الطبقة البرجوازية الحاكمة، أو نتيجة اشتداد عمليات القمع والإستبداد والإستغلال القومي من قبل شعب ضد شعب آخر، الأمر الذي يعمق وحدة قوى التغيير سواء أكانت طبقية أو قومية.

ومايجري منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان رداً على اشتداد عمليات النهب والظلم والإضطهاد القومي والمركب. . التي فاقت كل حد، الأمر الذي أدى إلى بلوغ درجة السخط والغليان حالة الإنفلاق في جزئيات الذرة ـ الشعب، وحصول الحالة الإنفجارية، بحيث تفتتت جزئيات الذرة إلى شظايا متناثرة، غضباً وعنفاً وصلابة وارادة ثورية فاقت تقديرات «قوى الثورة» والعدو على حد سواء. وبلغ الجموح الثوري عند الشعب العربي الفلسطيني، بطبقاته وفئاته وشرائحه الاجتماعية الوطنية حد اعلان ورفع شعار الحرية والإستقلال في مقدمة الشعارات السياسية والمطلبية التي رفعتها الثورة في بداية التفجر الشعبي، ومازالت جماهير الشعب تتخندق خلف متاريس الحرية والإستقلال، التي قال عنها القائد الثوري الفيتنامي «هوشي منه»: «**لاشيء أثمن من الإستقلال والحرية**»[١٩].

٣ ـ أكد عباقرة الماركسية ـ اللينينية على اعتبار الانتفاضة فن من الفنون، وتصدوا للاصلاحيين أمثال برنشتاين وميلليران وغيرهما من دعاة التصالح الاجتماعي.

والثورة الشعبية الكانونية في الضفة والقطاع، تجلى فيها الفن الثوري والإبداع بشكل مميز وخاص في نطاق الحركات الثورية عموماً؛ فعلى الرغم

من أنها انفجرت بشكل عفوي، إلا أن القوى الثورية والوطنية تمكنت من تشكيل أركان الثورة / الانتفاضة ـ القيادة الوطنية الموحدة، التي بدأت منذ البداية ببرمجة وتنظيم عمل الجماهير الوطنية من خلال بياناتها ونداءاتها المتتالية، والتي تحدد من خلالها كيفية ادارة المعركة مع قوات العدو الصهيوني ورعاع المستوطنين، وتوجه الجماهير صوب المسائل الملحة التي يجب حلها وتنفيذها كمقدمة لحل معضلات وقضايا أكبر منها. فضلاً عن تشكيل اطرها التنظيمية المختلفة والتي شكلت الأساس الإداري والتنظيمي لإدارة المعركة، أي انها سلطة الشعب البديلة عن سلطة الإحتلال.

٤ ـ **«الشجاعة، أيضاً الشجاعة، والشجاعة أبداً»** سمة من سمات الانتفاضة المسلحة، وهذا المبدأ يحتل مكانة مركزية بالنسبة لأركان الثورة الشعبية الفلسطينية، فالإقدام والجسارة والبطولة التي تجترحها جماهير الشعب الفلسطيني منقطعة النظير.

إن الصور البطولية، التي تصنعها الجماهير الثائرة، وابداعاتها النضالية اليومية اسهمت في هز العدو من اعماقه، فرغم كل اسلحة الفتك التي يتزنر بها جنوده وقادته، ورغم كل ماتبتكره آلة الغرب الإمبريالي ـ الأمريكية وتصدرها لإسرائيل لقمع الثورة/ الانتفاضة، رغم ذلك استطاعت بطولات وتضحيات جماهير الشعب من هز العدو من **«عرقوبه»** احبطته، حينما امسكت بيدها زمام المبادرة فبات العدو هائجاً غير قادر على استيعاب مايجري تماماً، الأمر الذي ادخله في دائرة الحيرة والإرباك، وأضعف الروح المعنوية وسط جزء كبير من جنوده وضباطه المدججين بأسلحة الموت.

٥ ـ اشار ماركس وانجلز ولينين بانه **«ينبغي عدم اللعب بالانتفاضة»** وهذا الجانب تحرص عليه حرصاً شديداً قوى الثورة الأكثر جذرية، وتعمل بجد ونشاط في أوساط القوى المترددة، والتي تتمتع بصفة **«التقرير»** ودفعها

للثبات والصمود وعدم التراجع أو تقديم التنازلات المجانية لقوى الأعداء. حيث أن هناك فريقاً يسعى جاهداً للعبث والإستشهار السريع للثورة الشعبية / الانتفاضة، تحت حجج واهية وفارغة المضامين، ولكن القوى الأكثر ثورية، وصاحبة التأثير الكبير والقوي في أوساط الجماهير الشعبية تبذل قصارى جهدها من أجل حماية الثورة الكانونية من عبثية هؤلاء، وتعمل على تأحيج أوارها ولظاها الثوري.

٦ ـ ويندرج في هذا النطاق أيضاً، كسب مزيد من القوى لصالح الثورة الشعبية، حتى من أوساط أولئك الذين كانوا بالأمس القريب في خندق العدو ويرتبطون به بعرى وثيقة، لأنهم في زمن الثورة باتوا قريبين جداً من الثورة، ويسعون لكسب ودها، وعدم اغضابها.. ولكن هذا الولاء محدود الوقت والزمن، فعندما تبدو في الأفق بارقة أمل للعودة إلى حقيقة مواقفهم، فلن يترددوا في اتخاذ مواقف معادية للثورة، متصادمة مع مصالح الشعب، وبالتالي متجاوبة مع مصالح وسياسة العدو.

٧ ـ الهجوم، والهجوم دائماً. إن جماهير الشعب الفلسطيني ضربت أمثلة غاية في العظمة والإبداع والقدرة العالية على الهجوم الدائم ضد مواقع وقوات العدو، وبأسلحتهم البسيطة والمتخلفة. ولا تنتظر الجماهير الفلسطينية العدو حتى يهاجمها، بل إنها هي صاحبة المبادرة، وهي التي تقرر متى؟ وأين؟ وكيف؟ ستكون وتبدأ المعركة، في أي شارع، في أي حي، من الذي يشارك فيها، وحجم القوة.. الخ.

٨ ـ انطلقت الجماهير من الحالة الإضرابية السلمية إلى حالة المزج بين الإضراب وبين المظاهر العصيانية الأخرى، وأعمال العنف الثوري، في مواجهة العنف الرجعي الفاشي، حيث جاءت احداث ويوميات وشهور الثورة الشعبية الفلسطينية لتؤكد أيضاً أنه لامجال للاستناد والإعتماد على الإضراب السياسي في ظروف السخط والإحتقان والتفجر البركاني

الشعبي. وكـل الإدعـاءات التي تحاول أن تسم الثورة الشعبية بالطابع السلمي، انها هي تريد أن تشيع وتعمم وتدخل هذا الطابع الإصلاحي في وعي الجماهير الفلسطينية، بهدف تمرير غاياتها واهدافها غير البريئة. من الطبيعي أن يتم التفهم للحديث عن هذا الطابع [السلمي] أمام وسائل الإعـلام الغربي واثناء الإتصالات السياسية، ولكن لايمكن تفهم هذه المسـألـة حينها تدخل في نطاق التعبئة والتحريض لها في أوساط الجماهير الشعبية الفلسطينية!.

٩ ـ على الانتفاضة أن تسلح نفسها بنفسها. وهذا مايجري في نطاق الثورة الشعبية الفلسطينية، حيث تقوم بتسليح نفسها بنفسها، من خلال المتاح والمتوفر لديها من حجارة وسكاكين، وزجاجات ملوتوف، ومسامير، ونقيفات، ومقاليع، وكرات حديدية، وغيرها الكثير من الأسلحة، اضافة إلى استخـدام الأسلحـة النارية في مواقع محدودة، يترافق معها عمليات الحـدود الفلسـطينية ـ اللبنـانية المسلحـة، وكـذلـك عمليات الحـدود الفلسطينية ـ الأردنية بين فترة واخرى.

انتفاضة أم ثورة ؟

استناداً إلى ماتقدم، هل مايجري في فلسطين انتفاضة أم ثورة، وإذا لم يكن انتفاضة فلماذا ثورة؟؟!! وهل تحديد المفهوم العلمي السليم يدخل في نطاق «الإسقـاط» الـذاتي أم هو ناتـج عن «التـأثـر بالتراث اللغوي الغربي!» حسبما ورد في كتاب د. عبد الوهاب المسيري؟ وهل كلمة ثورة هي غربية بحتـة؟ فضـلاً عن ذلك، وفي ضوء التطور العلمي والتقدم الاجتـماعي والتقـارب الإنساني والتداخل فيما بين الثقافات والحضارات القـومية المختلفـة، هل يجوز الإستنـاد في نطاق المحـاجـجـة لمثـل هذه

المرتكزات؟ ام أن مستوى التطور البشري أفقد مثل هذه المرتكزات مقومات بقائها واستمرار اعتمادها!.

واستناداً إلى ذلك نقول، إن السمة أو المفهوم الذي يتطابق بالتمام والكمال مع مايجري من حدث توري عظيم، انما هو مفهوم التورة لامفهوم الانتفاضة، على رغم أهمية محتوى وجوهر الانتفاضة، ولكن مما سبق ذكره عن خصائص الانتفاضة ثبت بالملموس أن مايجري في الضفة والقطاع فاقه وتجاوزه في الخصائص ليصل إلى خصائص وسمات الثورة، بكل مايعني ذلك من معنى.

أولاً: على صعيد الفترة الزمنية، بات من المؤكد أن لا وجه شبه بين الانتفاضة (**مطلق**) انتفاضة، ومايجري في الأرض المحتلة، التي تجاوزت الآن العام ونصف العام.

ثانياً: لو أن الحدث الثوري العظيم اقتصر على الشهر الأول أو حتى الشهور الأربعة [**وهو مالم تشهده انتفاضة في التاريخ من الناحية الزمنية**] لأمكن الإكتفاء باعطائه سمة الانتفاضة.

ثالثاً: ليس هناك شك بأن ثمة فارقاً بين الانتفاضة المسلحة ذات الطابع الطبقي وبين الانتفاضة المسلحة ذات الطابع الوطني، ولكن كما تبين من انتفاضة آب (اغسطس) الفيتنامية، أن الانتفاضات لها قواسم مشتركة تتعلق بالوقت، ولحظة الإنفجار، وشروط عملها.

ولكن مايجري في الضفة والقطاع له طابع أكثر شمولية، ليس من حيث الفترة الزمنية فحسب، وانما ايضاً من حيث تنوع أشكال النضال، ومن حيث صيرورة عملها وأشكال مجابهتها للعدو الصهيوني. مثلاً، صحيح أن الانتفاضة لابد من أن تجهز وتحضر لجنة أركانها العسكرية/ السياسية، ولكن الثورة الشعبية في الأرض المحتلة تقوم بالإعداد الكلي لأجهزة سلطة الشعب البديلة عن سلطة الإحتلال ـ اللجان الشعبية على مستوى المناطق

والألوية والمدن والمخيمات والقرى والأحياء والشوارع، مع مختلف التخصصات.

رابعـاً: تحاول الثـورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية بناء الاقتصاد الوطني بالعودة إلى الأرض، وبانشاء التعاونيات وتعزيز الصناعة الوطنية، ومقاطعة بضائع الإحتلال المتوفرة في الأرض المحتلة.

خامسـاً: تعمـل قيادة أركان الثورة الشعبية ـ القيادة الوطنية الموحدة للانتفـاضـة ـ على التـوفيق بين متطلبات النضال الطويلة وبين حاجات العمال للعمل داخل اسرائيل حتى اللحظة.

سادساً: تسعى الثورة لبلورة جيشها الشعبي من خلال لجان المقاومة الشعبية واللجان الضاربة. ويمكن القول انها وضعت أسس هذا الجيش ونواته قد تشكلت.

سابعاً: انها شملت الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، وهي المناطق المحـددة ضمن اطـار الهدف المرحلي للثورة، ولم تقتصر على منطقة دون اخرى، بل شملت اصغر خربة في الأرض الفلسطينية، مروراً بكل القرى والمدن والمخيمات والمناطق، فضلاً عن مشاركة جماهير الشعب الفلسطيني في منطقة الـ ٤٨، وفلسطينيي الشتات للجماهير الثائرة في الضفة والقطاع، بما في ذلك القدس الشرقية.

ثامناً: استخدمت اشكال النضال المختلفة، السياسي، الاقتصادي، العسكري، الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، وطرحت الشعارات المطلبية والسياسية، وكما هو معروف إن الانتفاضة في التراث الماركسي ـ اللينيني لها شعار واحد كما عكسه لينين «**إن شعار كل السلطة للسوفيتـات ليس سوى نداء إلى الانتفاضة**»[٢٠] أي الشعار السياسي فقط.

ومن البـديهي القول، إن الثورة الشعبية في الأراضي المحتلة، ورغم طرحهـا للشعارات المطلبية إلا انها في نطاق وتحت راية الشعار السياسي

المركزي ـ شعار الحرية والإستقلال ـ الذي بات الناظم لكل حركة وصيرورة الثورة / الانتفاضة.

تاسعاً: إن الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ لم تشهد منذ عشرين عاماً حدثاً ثورياً بمثل ضخامة وشمولية ودقة تنظيم وعمق تجذر هذا الحدث.

عاشراً: كما لم تشهد الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ العام ٦٧ في الخارج، لا في الأردن ولا في لبنان سعة تنظيمية ولا كفاحية نضالية، ولا زخماً سياسياً بمثل ماتشهده ساحة الأرض المحتلة. فرغم تجربة الميليشيا في الأردن، وفي لبنان اللجان الشعبية والكفاح المسلح وغيرها من الأجهزة والمؤسسات، إلا أن التجربة لم ترتقي إلى مارتقت اليه الثورة في الأرض المحتلة، التي جاءت لتعطي الثورة الأم، الثورة المعاصرة روحاً جديدة، دفعاً سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً واعلامياً، فتح امامها آفاقاً رحبة من أجل الإقتراب من النصر ووضع نهاية للاحتلال الصهيوني البغيض لجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة. إن مايجري في الأرض المحتلة تجاوز حدود التمرد والإحتجاج والإضراب السياسي والانتفاضة، بحيث امسى ثورة شعبية عميقة الجذور في وعي وحياة وسلوك الجماهير الفلسطينية.

يؤكد ما احدثته الثورة الشعبية الجديدة من تحولات اجتماعية اقتصادية وسياسية وتربوية وعسكرية واعلامية وفنية ـ ثقافية، انها ثورة لا انتفاضة، بكل مايعني ذلك من معنى.

ومؤسف جداً أن بعض القوى الفلسطينية في الداخل، تذهب بعيداً في تواضعها وتنكر حتى سمة الانتفاضة عن الحدث العظيم وتعتبره «غليان سياسي»! فهل هذا انصاف للوقائع المادية التي تجري على الأرض الفلسطينية؟ أم أنه يدخل في اطار «التواضع المفرط» وتحفيز الجماهير لعمل أرقى واعظم؟؟ وهل ينحصر الحدث الجبار ـ الثورة الشعبية الكانونية ـ في

انه «غليان سياسي» وحسب.

إن المعطيات التي وردت سابقاً تجيب بشكل واضح على هذا «التواضع» غير العلمي، والذي تجاهل ابجديات علم الانتفاضة والثورة. ولان «الغليان السياسي» يكون عنواناً من عناوين الحالة الثورية، وشكلاً من أشكال السخط الشعبي الوطني ضد الظلم والإضطهاد القومي والطبقي المركز والواقع على رؤوس الجماهير الفلسطينية، فهل الذي جرى في الأرض المحتلة حتى في حال انه لم «يستمر أكثر من أسبوعين أو شهر» في ضوء حالات المواجهة التي حدثت بين الجماهير وسلطات الإحتلال العسكرية، والتي انشقت لها سحب السماء، هل يمكن اعتبارها في نطاق «الغليان السياسي»؟؟!. المؤشرات والمعطيات كلها تتعاكس مع مثل هذا الإستنتاج، الذي يحاول مروجوه الهبوط بنضالات شعب نزل إلى الشارع دفعة واحدة مسلحاً بأدواته البسيطة ليدافع عن ذاته، عن كرامته، عن انسانيته، عن حريته، عن وطنه وهويته، ولايجوز، وليس مسموحاً للقوى السياسية المختلفة الخلط بين تحفيز الجماهير وهمزها لمزيد من العطاء الكفاحي وبين التحديد العلمي الدقيق للمعطيات الثورية في الواقع المحدد. لأن هناك بوناً شاسعاً بين الأمرين، فالتحفيز لاياتي بإطلاق وتحديد مفاهيم لاتتناسب مع الواقع، بل من خلال عملية التحريض والتعبئة اليومية والمتواصلة لجماهير الشعب وحثها على متابعة طريق الحرية والإستقلال. ان في هذا المنطق لغطاً غير علمي، لأن الجماهير وطليعتها عندما تصل إلى حد الإستهانة والإستخفاف بالموت يكون سواء لديها إن اطلق على بطولاتها وتضحياتها اسم ثورة أو انتفاضة أو «غلياناً سياسياً» لأن مايهمها هو الشعار السياسي الذي انطلقت تقاتل تحت رايته من أجل انجازه، خاصة وأن طليعتها الوطنية والثورية تقف في مقدمة الصفوف، وبالتالي من الإنصاف والواجب على القوى الطليعية أن تعطي دفعاً

للجماهير، تحفيزاً لعطائها وبطولاتها وليس تقزيماً وتحجيماً لهذا العطاء البطولي العظيم تحت غطاء من الإعتبارات غير العلمية والواهية! .

ولا يغفر لهذه القوة أو تلك وصف الثورة الديسمبرية/ الانتفاضة بانها «محطة نوعية» فهذا الوصف كان لابد أن يعكس نفسه في تحديد ملامحها جيداً والباسها المفهوم الذي يتناسب معها ويعكس حقيقة الأمور، من دون مبالغة أو افراط وبالمقابل من دون تقزيم أو تحجيم غير مبرر، لأنه في كلا الحالتين خروج عن نطاق الملامسة والتحليل العلمي للظاهرة الاجتماعية المحددة ـ الثورة الكانونية.

وارتباطاً بما سبق، هل الثورة ذات طابع سلمي أم مسلحة؟ الحقيقة المطلقة التي باتت جلية الوضوح، ومنذ اللحظات الأولى، أكدت أن الثورة الكانونية تمزج بشكل خلاق ومبدع بين اشكال النضال المختلفة، فلا يمكن وصفها بالثورة السلمية* كما يشتهي ويتمنى البعض من أولئك الإصلاحيين! ولايمكن اطلاق الصفة المسلحة البحتة على الثورة، فهي ليست اشتباكاً مسلحاً، ولا معركة محدودة مثلاً، كمعركة الكرامة، أو معركة آذار (مارس) ١٩٧٨ ولا غيرها من معارك الثورة كما حدث في حرب ١٩٨٢ . الأمر مختلف كلياً، هي ثورة شعبية تشترك فيها كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية الوطنية من الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ [**البرجوازية الوطنية، البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية، المثقفين الثوريين والوطنيين، العمال والفلاحين، فضلاً عن التحاق بعض البرجوازيين الكبار بركب الثورة لكسب ودها في ظروف المد..**] وهذه الثورة تجمع بين الإضراب السياسي، الذي أكدت تجارب الحياة الثورية انه افتقد كل دور في زمن الغليان والسخط والإحتقان الشعبي وبين أشكال العصيان المسلح، حيث تشكلت مجموعات لجان المقاومة الشعبية [**القوة الضاربة**] وتقوم بتنفيذ عمليات عسكرية ضد جنود

ومستوطني الإحتلال، ضمن امكانياتها وحدود تسليحها وحسب تقديرات أركـان الثورة الشعبية، فضلاً عن تسلح عموم الشعب بالحجر والعصي والمقاليع والنقيفات والكرات الحديدية وزجاجات المولوتوف. . فماذا يريد البعض بعد ذلك من أسلحة، هل يريد مدافع ورشاشات؟؟ إن الشعب وقواه الوطنية والثورية يقاتل بما ملكت يداه، بما هو متاح لديه، بما هو متوفر على الأرض، انه لاينتظر حتى تأتي الأسلحة الأتوماتيكية، وبالتأكيد يتوفر جزء منها في الأرض المحتلة، وسيستخدم في اللحظات التي تراها القوى الوطنية والثورية مناسبة، كما استخدم سابقاً. المهم أن الشعب يدافع عن ثورته وعن حريته واستقلاله بما هو موجود بين يديه. وبالتالي فطابع الثورة ليس سلمياً ولا هو مسالماً، وانما هي ثورة تجمع بين اشكال النضال المختلفة في سياق سيرورتها واندفاعها نحو الهدف الوطني الأسمى، هدف الحرية والإستقلال.

نحن و«التشكيل الحضاري الغربي»! :

وفي سياق الـدفاع عن المفهوم الصحيح للحدث الثوري العظيم في الأرض المحتلة، لابـد من منـاقشة ودحض بعض المفاهيم القاصرة غير الدقيقة، بهدف تعميم المفهوم الصائب والسليم. حيث لايجوز أن تستمر عملية اطلاق المفاهيم على عواهنها، والتشبث لاحقابها، وتدبيج الجمل والمفردات الكبيرة والصغيرة دفاعاً عنها.

وكما تمت الإشارة في بداية هذا الفصل، إلى الأهمية الكبيرة التي باتت تحتلهـا كلمـة «الانتفاضة» في أذهان الجماهير الفلسطينية والعربية، وفي أوسـاط الـرأي العـام العالمي، خاصة بعد أن جرى تثبيتها في القاموس السياسي، وبنـاء على ذلـك اعتـبرت انجـازاً مهـماً من انجـازات الثورة

الكانونية، خاصة بعد أن اعتمدت القيادة الوطنية الموحدة [أركان الثورة] هذا المفهوم في وصف الحالة الثورية الجارية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧، لكن ذلك لايمنع ولم يمنع من تصويب هذه المسألة بشكل علمي وبعيداً عن المناكفات والاجترار أو المبالغة أو الهبوط والتقزيم. .

وفي هذا النطاق ذهب البعض من الباحثين للقول: «إذ حاول بعض الكتاب اسقاط كلمة «انتفاضة» ذاتها واحلال كلمة «ثورة» محلها. . ونحن لو حللنا تفكير الكتاب الذين يعترضون على كلمة «الانتفاضة» لاكتشفنا أنهم متأثرون ولاشك بالتراث اللغوي الغربي»[٢١].

ويتابع أصحاب هذا الرأي القول: "وكلمة «انتفاضة» مناسبة تماماً لوصف هذه الإستمرارية، وهي مشتقة من فعل «نفض» مثل «نفض الثوب» يعني حركه ليزول عنه الغبار أو نحوه. . ولعل هذا وصف دقيق للإستعمار الإستيطاني الصهيوني الذي لم يضرب جذوراً في تربتنا الجغرافية والتاريخية، فهو مثل الغبار الذي علق بالثوب الفلسطيني ولم يمس الجوهر، ويقولون أيضاً «نفض المكان» أي نظر جميع مافيه حتى يعرفه، وهذا تكتيك معروف لدى شباب الانتفاضة، ويقولون أيضاً «نفض الطريق» أي طهره من اللصوص. ويقال: «النفضة» وهي الجماعة يبعثون في الأرض متجسسين لينظروا هل فيها عدو أو خوف، وهذا أيضاً تكتيك آخر للمنتفضين. . .»[٢٢]

وفي مكان آخر جاء: «ونحن هنا لانرفض كل المصطلحات والكلمات الغربية ولا نطالب بضرورة اتخاذ «بدائل» عربية لها، فهذا في تصوري تردّ كامل وتقبل غير مشروط للنموذج المعرفي الغربي، بل ويساهم في ترويجه، إذ أنه يعطيه وجهاً عربياً اسلامياً يخبىء واقعاً غربياً»(!!) ويضيف « وظاهرة «الثورة» يمكن دراستها داخل التشكيل الحضاري الغربي، وداخل التشكيلات الأخرى وندرك مضامينها العديدة وقوانينها المتنوعة

(فالثورة ليست ظاهرة طبيعية بسيطة لها قانونها المادي العام) ونتفاعل معها ونأخذ منها دون التخلي عن خريطتنا المعرفية . . واصطلاح «ثورة» كما هو متداول يتسم إما بكثير من العمومية أو بكثير من الإلتصاق بالتجربة الغربية في التمرد على الظلم ، ولذا فهو لا يصلح لوصف التجارب المغايرة بسبب عموميته الزائدة وخصوصيته المتطرفة (!) أي أنه ليس اصطلاحاً علمياً بالمرة(!!)» .

وخلاصة القول : «إن الثورة انقطاع (!) اما الانتفاضة فعودة لما سبق واسترجاع الهوية (!) التي سلبت حتى تصبح «اسرائيل» مرة اخرى «فلسطين» كما كانت دائماً عبر التاريخ ، فقد آثروا [ابطال الثورة في الأرض المحتلة] أن يحملوا علم الانتفاضة بكل مدلولات الكلمة العميقة الدالة والتي لانظير لها في اللغات الأوروبية (!!)»[٢٣] .

بناء عليه ، فإن محاججة ، د. المسيري ، تنطلق من جذر ايديولوجي ، ولا تنحصر في مجال «المفاهيم» فقط ، لاسيما وأن حديث الرجل تجاوز ذلك عندما ذهب إلى حد التشويه المتعمد لمفهوم الثورة . والخلفية الإيديولوجية ، التي انطلق منها الدكتور المسيري ، هي الخلفية البرجوازية المحافظة .

وفي سياق المحاججة ، حاول الباحث المصري أن يستحضر كل قوته البلاغية ، فضلاً عن ديباجة طويلة عريضة بهدف الإنتقاص من مفهوم «الثورة» ويكمن جوهر حديثه الإيديولوجي - السياسي في قوله : «وخصوصيته [مفهوم الثورة] المتطرفة!» الأمر الذي دعاه للجزم! والإطلاق! في إنكار أي صفة علمية على مفهوم «الثورة» حينما قال : «أي إنه ليس اصطلاحاً علمياً بالمرّة»؟!! . هنا «مربط الفرس» وهذا هو بيت القصيد ، وماأراد أن يعممه الدكتور المسيري ؛ ادراكاً منه ، وممن لف لفه ، مخاطر تعميم مفهوم «الثورة» لان له رنيناً خاصاً في آذان وأذهان الجماهير العربية المستلبة والمقموعة والمضطهدة ، له لحن مميز عند قوى التغيير

الثوري، له نغمة خاصة يشد اليه فقراء وكادحي الشعوب العربية، الذين تاقوا إلى الحرية، إلى كسر قيود الأنظمة الأتوقراطية، والعسكرية المتعفنة على الأصعدة كلها.

ومع ذلك، فالثورة كما قال عنها ماركس وانجلز ولينين، إنها علم قائم بذاته، علم له قوانينه الخاصة، «ولا ريب في أن الثورة تعلم بسرعة وعمق يبدوان غير معقولين في مراحل التطور السياسي السلمية. ومايهم على الأخص، هو أنها لاتعلم القادة وحسب، بل الجماهير أيضاً»[٢٤]. إن الثورة ليست سوى «هدم بالعنف لبناء فوقي سياسي [أو استعمار جاثم على صدر شعب من الشعوب] قديم ولى عهده، وادى تناقضه مع علاقات الإنتاج الجديدة، في لحظة معينة إلى افلاسه»[٢٥] وقال ماركس، إن الثورة «قاطرة التاريخ» ووصفها انجلز بالقول: «.. إن الثورة الاجتماعية ستكون في جميع الظروف وفي جميع الأحوال، عاقبة محتمة للعلاقات الاجتماعية القائمة عندنا.. وبنفس اليقين الذي نستطيع به أن نستخلص من البديهيات الرياضية المعروفة نظرية جديدة، بنفس هذا اليقين نستطيع أن نستخلص من العلاقات الاقتصادية القائمة ومن مبادىء الاقتصاد السياسي استنتاجاً عن الثورة الاجتماعية المقبلة.. إن الثورة الاجتماعية هي حرب سافرة يشنها الفقراء على الأغنياء»[٢٦] حرب المستعَبدين والمستعَمرين ضد مستعمريهم ناهبي ثرواتهم وخيرات بلدانهم، ضد مستنزفي طاقة الشعب كل الشعب بطبقاته وفئاته الوطنية.

الثورة علم، من حيث التكتيك والإستراتيجية التي تحددها وتتبعها، من حيث الشعارات التي ترفعها، وتحديد القوى المشاركة بها، أي القوى هي التي ستشارك بالثورة الوطنية؟ وأي القوى التي ستشارك بالثورة الإشتراكية أو الديمقراطية البرجوازية؟!.

الثورة علم بغنى معالمها واشتقاقاتها ومعاركها السياسية والاقتصادية

والعسكرية. الثورة علم بتحولاتها الاجتماعية العظيمة، والثورة علم في النطاق الوطني التحرري، في التحولات السياسية الاجتماعية، وبالتالي الاقتصادية والثقافية والحقوقية الأخلاقية، الثورة علم بما تحدثه من تحولات سيكولوجية لدى القوى المحركة للثورة، وفي نفس الوقت، لدى قوى الشر والطغيان الطبقي أو القومي، الثورة علم يتسلح به الفقراء والكادحون والمضطهدون والمظلومون طبقياً أو قومياً، وبامكانياتهم المحدودة والبسيطة يتمكنون من هدم البناء الفوقي السياسي المتعفن، البائد، الرجعي، أو دحر والتخلص من براثن استعمار قومي جائر، ظالم، مستعبد ومدمر ومزنر بالأسلحة حتى أسنانه.

وتتجلى عظمة الثورة، كعلم، حين توفر الأداة الثورية ـ الحزب الطليعي ـ المتسلح بالنظرية الثورية، نظرية الاشتراكية ـ العلمية، وفي المجال الوطني التحرري، اضافة إلى أهمية وضرورة وجود الحزب الثوري ـ الحزب الشيوعي، من الضروري وجود ممثلي القوى الوطنية الأخرى، هذه القوى، التي تشكل اطارها الجبهوي العريض لمجابهة الإستعمار وقوى الشر كلها.

وفضلاً عن ذلك، وكما شاء د. المسيري، حينما أدخل المحاججة نطاق «النحو والقواعد» و«مصادر الأسماء» وارتباطاً به، يمكن القول، إن كلمة الثورة من الفعل «ثار*» وهي كلمة موجودة في اللغة العربية، وليست محصورة في اطار التراث اللغوي الغربي، ولا هي مقتصرة التداول على الغرب، بل إنها كلمة شائعة بين شعوب الأرض قاطبة، ولايجوز لباحث قدير من وزن الدكتور المسيري أن يقع في هكذا مطب! .

جانب آخر من الصورة، إن كلمة «انتفاضة» منتشرة في التراث الغربي، وفي كل اتجاهاته الإيديولوجية والسياسية بكثرة، وهي متداولة وتستخدم بشكل كبير. واما أن يذهب د. المسيري لإنكار وجودها، فهذا الأمر يعود

إلى مستوى ودائرة اطلاع الرجل، ولكن من المفيد عدم نسب الأمر إلى سعة أو قلة الإطلاع، لأن الخلط والتشويه هنا متعمد ولايحمل صفة البراءة.

أيضاً، ومن خلال ماورد في مقدمة هذه النقطة، فإن الانتفاضة بما تحمله من معنى سياسي وثوري، فإنها بذلك لاتنحصر كما أراد لها د. المسيري في نطاق «نفض المكان» ولا «نفض الطريق» ولا هي «النفضة» - العسس أو رجال الإستطلاع - إنها نقطة الذروة في الثورة، لانها تعني لحظة «القفزة» الإنتقال الثوري والتحول الاجتماعي الجذري من نظام سياسي بائد إلى نظام سياسي جديد، من شعب واقع تحت براثن الإستعمار إلى شعب مستقل سياسياً واقتصادياً. الأمر الذي يؤكد أن د. المسيري، ذهب بعيداً في منحى دفاعه عن مفهوم «الانتفاضة» فهو بقدر ماحاول أن يدافع عن «المفهوم» بقدر ماحاول أن يضعه في دائرة محددة، تنتقص من أهمية مغزاه الثوري، تفرغه من مضمونه الطبقي الصحيح والسليم، فبات المفهوم من ناحية الشكل، وليس من حيث المضمون، أي وصل للقارىء مشوهاً!.

إن الانتفاضة المسلحة وسيلة من وسائل قوى التغيير الثوري الجذري لتحطيم وتدمير بنيان النظام السياسي القديم الذي شاخ ولم يعد يعكس طموحات الجماهير على الصعد المختلفة، السياسية، والحقوقية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. هذه هي المعاني الحقيقية لمفهوم الانتفاضة، لا كما وردت لدى د. المسيري بتفسيراته المقتصرة.

أضف إلى ذلك، إن الثورة ليست انقطاعاً ميكانيكياً تعسفياً بل إنها استمرار وتواصل للتطور الاجتماعي - السياسي الاقتصادي بعلاقات انتاج وقوى انتاج جديدة، إنها رفض للقديم البالي، المتعفن، الذي لم يعد يتجاوب وحاجات التطور الاجتماعي، ولكنها في نفس الوقت، تعني التمسك بكل ماهو ايجابي ومفيد للمجتمع وتحافظ عليه قوى المجتمع

الجديدة، إذن الثورة انقطاع عن القديم، عن كل مايعيق ويحول دون تطور وتقدم المجتمع.

وبناء عليه فالثورة ليست مرتبطة بالتشكيل الحضاري الغربي، بل هي مرتبطة كمفهوم وكوسيلة نضالية، بكل الشعوب قاطبة على وجه الأرض، وهي ليست «ثوباً جاهزاً» يلبسه من يشاء أو يرفضه من يشاء! . إن للثورة اشكالاً مختلفة، وتدخل في اطار كل شكل من أشكالها قوى طبقية واجتماعية، تتميز بهذا القدر أو ذاك عن الشكل الآخر؛ فثورة العبيد ضد الأسياد، هي غيرها عن ثورة الأقنان ضد النبلاء، والثورة البرجوازية ضد الإقطاع، هي غيرها عن الثورة البروليتارية [الاشتراكية] وثورة التحرر الوطني، هي غيرها عن الثورات السابقة.

وارتباطاً بهذا، فإن كل ثورة من الثورات في العالم لها خصائصها المختلفة عن الثورات الأخرى وكل ثورة تشترك بالخطوط العريضة والمبادىء العامة مع الثورات الأخرى، ولكنها تتميز بشروط المكان والزمان الذي تتحقق فيه، اضافة إلى تراث هذا الشعب أو ذاك.

أما ادعاء الحرص على التراث العربي ـ الإسلامي، وتمييزه عن التراث «الغربي» ، إنما هو محاولة غير موفقة في الدفاع عن التراث العربي ـ الإسلامي، لان أحداً لاينكر أن هناك تمايزاً بين تراث هذا الشعب أو ذاك، وخصائصه التاريخية التي تميزه عن الشعوب الأخرى.

ولكن ثقافات الشعوب، رغم سماتها المختلفة عن بعضها، إلا أنها اغترفت واغتنت من بعضها البعض على مر العصور والأجيال. فالثقافة العربية ـ الإسلامية نهلت من الثقافة اليونانية الإغريقية القديمة والهندية والصينية وغيرها، كما إنه بالمقابل تشربت تلك الثقافات من التراث والحضارة العربية ـ الإسلامية.

وبديهي القول، إن ثقافات الشعوب في الظروف المعاصرة متداخلة فيما

بينها أكثر من العصور السابقة، حيث بات من السهل جداً الإطلاع على الثقافات الأخرى دون عناء السفر وصعوباته في القدم، من خلال وسائل الإتصال الحديثة [التلفزيون، الراديو، السينما، التلفون، الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل التي ادخلتها الثورة العلمية التكنيكية] وبالضرورة أن يعكس هذا نفسه على تمازج وتداخل عناصر هذه الثقافات فيما بينها، إلا أن ذلك لايلغي الخصال والخصائص القومية لهذا الشعب أو ذاك.

ومن يريد أن يحافظ على التراث العربي ـ الإسلامي، ويدافع عنه، عليه أن يراه في حركته وتطوره وارتباطه بغنى عناصر الحياة واغترافه منها، لا أن يحجز تطوره ويبقيه ضمن نطاق النظرة السلفية عديمة الفائدة والمعيقة لنهضة الشعوب العربية وبلوغها ركب التقدم البشري.

الثورة من وجهة نظر الفريق الاخر:

حدث بحجم واتساع وشمولية الثورة الديسمبرية، من الطبيعي أن يشد إليه انتباه واهتمام كل القوى الدائرة في فلك الصراع العربي ـ الإسرائيلي أولاً وقبل القوى العالمية الأخرى، من حيث قراءة الحدث ـ الثورة بأبعاده المختلفة، فضلاً عن، تحديد طابع وخصائص هذا الجرف الثوري الهائل في الضفة والقطاع.

ومن البديهي القول، إن القيادة والمثقفين ووسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، اضافة لعموم افراد الكيان الصهيوني، توقفوا جميعاً أمام حدث الأحداث، أمام الثورة الشعبية العارمة في المناطق المحتلة ٦٧، هذا الحدث الذي لم يشهد الكيان الصهيوني له مثيلاً منذ أن أعلن عن اقامته قبل أربعة عقود خلت، والذي خلخل جذورهم وايقظهم رغماً عن أنوفهم

من الحلم الصهيوني الذي ناموا على «أنغامه» طيلة العقود الماضية، أيقظهم على الـواقـع المرعب، على الحقيقة المرّة، التي حاولوا أن «يتناسوها» وأن «يقتلوهـا» و«يسحقـوهـا» في مشروع من مشـاريع التـوطين أو غيره من مؤامرات التصفية الجسدية للقضية وشعب القضية.

ولكن جاء الـوقـت ليقفوا مسمرين امام الحقيقة الوطنية الفلسطينية، بأجلى صورها، ليقفوا امام البديل والنقيض كما لم يقفوا من قبل.

وفي لجة الحدث العظيم، خرجت أصوات صهيونية عديدة لتدلي برأيها وتقـديرهـا في طابعـه وسـماتـه وخصاله «فقد قال عنها الكاتب السياسي الصهيوني المعـروف يزهـار سميلنسكي في صحيفة «دافار» الإسرائيلية: «إنها نهضة وهبة شعب وليست أعمال شغب» كما سماها روبل روزنتال، في صحيفة «عل همشمار» .. بأنها «حرب المناطق المحتلة. . ومن جانبي الخط الأخضر» أمـا موشيه كتســاب فقـال عنهـا في صحيفـة «حـداشـوت» الإسرائيلية: «هي الصرخة المدوية» كذلك دعاها أوري أفنيري، في مجلة «هاعولام هازيه» بأنها «الحرب السابعة» أو «الحرب النظامية المتوسطة» أما زئيف شيف، في أكثر من موضع، فقد سماها: «ثورة عارمة» وأخيراً وصفها إسحق رابين بأنها: حرب أهلية»[٢٧].

وأما الوصف الرسمي الحكومي الإسرائيلي للثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشاركها في ذلك القوى اليمينية عموماً: بأنها «أعمال شغب!». ولكن الصحافة الإسرائيلية، كان لها موقف مختلف، حمل طابع المـوضـوعية، ومنذ البداية تمكنت الصحافة من وضع المفهوم المناسب، والصحيح. ففي ١٩٨٧/١٢/١٣، أي بعـد خمسـة أيام فقط من بدء انفجـار بركـان الحقد الشعبي الفلسطيني كان العنوان الرئيسي لكل من «يديعـوت أحرونوت» و«عل همشمار» و«دافار» و«معاريف» و«هآرتس» هو «غزة على أعتاب ثورة شعبية»[٢٨].

وهناك آراء أخرى ولكنها لاتخرج عن دائرة التحديدات الواردة اعلاه، وبالتالي لم نتعرض لكل صاحب رأي في الكيان الصهيوني.

وبناء عليه، فإن الآراء التي أكدت على التحديد العلمي لما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة ٦٧، والتي وصفتها بأنها «ثورة» تكون تطابقت مع الإستنتاج الذي تحدد في سياق العرض، وجاءت لتعززه في مواجهة الآراء الأخرى.

أما وجهة النظر الرسمية، التي عكستها تصريحات رئيس الوزراء، اسحق شامير، وبيانات الحكومة الإسرائيلية الرسمية، بالإضافة إلى رأي وزير حرب الكيان الصهيوني، اسحق رابين الخاص، فهذان الرأيان، بحاجة إلى تفنيد ودحض.

أولاً: بصدد وجهة نظر الحكومة، القائلة بأن مايجري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ليس سوى «أعمال شغب!» فهي إنما تعكس جوهر موقف الحكومة العنصرية الاستيطانية، التي تشرف على المشروع الكولونيالي الإجلائي، والإحلالي الصهيوني، الذي قام واستمر على قيد الحياة في ظل عملية الطمس والتبديد والتدمير للكيانية السياسية والجغرافية الوطنية الفلسطينية وبالضرورة أن يواصل بقاءه وتطوره في ضوء عملية التغييب القسرية للشخصية الوطنية الفلسطينية.

ولكن في ظروف نمو وتبلور هذه الشخصية فالأمر-يختلف جذرياً، مما يدفع القيادة الإسرائيلية إلى إلصاق «أبشع» و«أقذع» الأوصاف في أي عملية نهوض وطنية فلسطينية، لادراكها المخاطر الحقيقية التي يحملها أي نهوض فلسطيني على مشروعية واستمرارية الكيان الصهيوني ككل. فكيف سيكون حالها وموقفها من ثورة شعبية فلسطينية، حملت مع اندلاعها رياحاً تغييرية جذرية على الصعد كلها، الفلسطينية، الإسرائيلية، العربية والدولية؟!.

الأمر البديهي، أن تصف الحكومة الإسرائيلية ثورة كانون المجيدة بكل «الموبقات» لأنها لو لم تفعل ذلك!، فمعنى هذا أن هناك خللاً، في طبيعة ودور القيادة الإسرائيلية؟! وبحكم انسجامها مع ايديولوجيتها العنصرية، مع طابعها الفاشي المعادي لأي عملية تحرر وطني، وقبل كل شيء دفاعها عن ذاتها، عن مشروعها الكولونيالي، وصفت ثورة الشعب الفلسطيني بـ «أعمال الشغب»!؟.

وسيبقى النضال البطولي للشعب العربي الفلسطيني في نظر الحكومة الإسرائيلية، وكل المؤسسات الصهيونية، وأولئك الرعاع من المستوطنين عملاً من أعمال «الشيطان» و«ارهاباً» و«تخريباً»!؟ لإدراك القيادة الإسرائيلية والصهيونية عموماً، أنها تقف في القطب المتصادم المتناحر مع القطب الفلسطيني، ولايمكن لهذين القطبين مهما جرى من مساومات، ومهما حدث من تطورات سياسية واقتصادية سلبية في المنطقة، وبغض النظر عن كل الجدران المنهارة في الواقع العربي الرسمي، أو التي يمكن أن تنهار في الواقع السياسي الفلسطيني، لايمكن لهما أن يلتقيا إلاّ في ساحات الحرب، لأنهما نقيضان متصارعان في الميادين كلها، والمسألة ليست رغبة ذاتية، ولا عكساً لصورة تشاؤمية مفتعلة من بنات الأفكار، وليست دعوة للحرب، من أجل الحرب!، ولا رفضاً لمبدأ المساومة وتمرحل الأهداف الفلسطينية المختلفة القريبة والبعيدة؛ ولكن المسألة أبعد من كل ذلك، أبعد من الرغبات الذاتية، إنها مسألة لها علاقة بمنطق الأمور العلمي، بنضال الشعوب المستلبة الحقوق في وطنها، فالظلم يجب أن يزول، يجب أن ينتفي، ولايحدث ذلك دون زوال المشروع الكولونيالي الصهيوني.

ومايساعد في الإقتراب أكثر من هذه الحقيقة النسبية، هو رأي القوى الديمقراطية اليهودية في الكيان الصهيوني، الذي لايتوافق مع رأي الحكومة، بل على العكس من ذلك، فإنه يتجاوب مع النضال الوطني

لشعب فلسطين، ويتضامن معه. وينعكس هذا الموقف الإيجابي في جملة التظاهرات والبيانات وحملات التضامن والعرائض وانتشار الحركات السياسية الرافضة لسياسة الحكومة ومنطقها.

ومن الضروري أن يتعمق هذا التوجه يوماً بعد يوم، داخل اسرائيل من خلال ازدياد وتجذر النضال الوطني الفلسطيني، ومن خلال دعم وحماية الثورة الشعبية وتصعيد أوارها لتحرق الأرض تحت أقدام المحتلين.

ثانياً: بصدد رأي اسحق رابين، القائل بأن مايجري ليس سوى «حرب أهلية»!؛ فهو رأي خاطىء ومغلوط ويتعمد تشويه حقيقة الثورة الشعبية الفلسطينية، لماذا؟ لأنه لايوجد أي وجه شبه بين الحرب الأهلية وبين الثورة الوطنية التحررية.

الحرب الأهلية كمفهوم، إنما هي حرب داخلية في النطاق القومي لأي شعب من الشعوب، بين الطبقات الحاكمة والمحكومة، بين القوى الظالمة والمظلومة، كما جرى ويجري في لبنان. فهناك تقوم حرب أهلية منذ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥. ولايلغي هذه الحقيقة دخول بعض الأطراف الإقليمية والدولية على خط الحرب الدائرة بين القوى الوطنية اللبنانية والقوى الإنعزالية. كذلك، الحرب الأهلية في اسبانيا في الثلاثينات، وفي امريكا في أواسط القرن التاسع عشر، وغيرها من الحروب الأهلية في الظروف المعاصرة.

ولكن الذي يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، لاتربطه أي رابطة بهذا المفهوم من قريب أو بعيد. لأن الشعب الفلسطيني له ملامحه القومية الخاصة به والإسرائيليون ليسوا سوى اعداء قوميين لهذا الشعب، محتلين لأرضه، ناهبين لثرواته وخيراته، مدمرين لهويته وكيانه، إذن لا أساس علمي لهذه الصفة؛ وبالتأكيد أراد رابين أن يضلل الرأي العام العالمي باستخدامه لهذا المفهوم، حيث أراد أن يقول، إن الأمور في النطاق

«القومي الإسرائيلي»!!، وإنها مسألة داخلية لاداعي لايلائها كل هذا الاهتمام؟!.

وهذا ماعكسه شامير، رئيس الحكومة الإسرائيلية في احد تصريحاته، عندما قال بما معناه «إنه لايوجد شيء بيننا وبين الفلسطينيين، وإن الدول العربية هي عدوتنا!» هنا أراد شامير أن يحجب ويخفي نور الشمس بغربال ويلوي عنق الحقيقة. فضلاً عن أن ذاك حمل نوعاً من الإستخفاف بعقول شعوب العالم، التي أدركت الحقيقة بعد حين، بالإضافة إلى أنها باتت تشاهد يومياً عبر وسائل إعلامها المختلفة، المقروءة، والمرئية والمسموعة، الجماهير الفلسطينية، وهي تقاتل بقبضاتها وحجارتها وكل أسلحتها البدائية مجرمي الحرب الجدد، الحكومة الإسرائيلية وأدوات قمعها الإرهابية المتعددة، الجيش، اجهزة الأمن، ورعاع المستوطنين.

ومثل هذه الإدعاءات الكاذبة ليس جديداً على الإرهابي شامير ولا غيره من ارهابيي الحركة الصهيونية، ولكن الجديد أنها لم تعد تنطلي على أحد، لم يعد الناس، المؤسسات الدولية، حتى الحكومات الأوروبية يصدقون الأقوال الصهيونية، لأن نضالات وتضحيات الجماهير الفلسطينية فقأت كل الأكاذيب الصهيونية، وردتها على مروجيها بؤساً وانعزالاً، حيث أكدت تلك الجماهير البطلة أن الصراع مستحكم، وإن لامجال لمنطق «التعايش!» بين الذئب والحمل!، بين القاتل والضحية! بين الصهيوني الغاصب للأرض وبين الفلسطيني الذي يناضل من أجل تحريرها، وبالتالي تحرير نفسه من ربقة الإحتلال البشع.

وأما بصدد وجهات النظر الأخرى، التي استخدمت مفاهيم مختلفة في الشكل، ولكنها تحمل ذات المضمون العلمي، مثلاً «حرب المناطق» و «الحرب السابعة» و«نهضة وهبة شعب» فجميعها مفاهيم تؤكد على (١) رفض المفهوم الرسمي الإسرائيلي؛ (٢) وانصاف ولو شكلي لما يجري داخل

الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، (٣) فمفهوم الحرب المستخدم هنا لا يحمل الطابع الكلاسيكي للمفهوم، وإنما الطابع الشعبي، فقد كانت السمة البارزة في الثورة أن أسلوب حرب الشوارع احتل مكان الصدارة.

وخلاصة القول إن هذه المفاهيم، لاتحمل في النهاية تناقضاً مع مجرى الأحداث. وإنما تصب في قناة مفهوم «الثورة الشعبية».

بالمحصلة، ومما ورد أعلاه، فإن العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، إنما هي ثورة شعبية عارمة، بكل مايعني ذلك من معنى. إنها ثورة الشعب التواق للحرية والإستقلال، وهي ليست بهذا المعنى ثورة بديلة للثورة الفلسطينية المعاصرة، الثورة الأم، بل هي تجديد لشبابها، تجذير لوسائلها النضالية، تحديث لبنيانها التنظيمي؛ تعميق لمحتواها ومضمونها الوطني التقدمي؛ وتعميم لمناخها وتضاريسها الثورية؛ وإعلاء لرايتها، التي كادت أن تمزقها كلاب وادوات الأنظمة العربية: إنها الإنتقال الخلاق لمكان الإبداع الوطني والثوري الحقيقي، إلى الأرض المحتلة ـ الضفة والقطاع، حيث تقف شامخة قوى الثورة وجهاً لوجه أمام المحتل الغازي الصهيوني البشع.

انها المرة الأولى، التي تقف فيها قوى الثورة الوطنية الفلسطينية على هذه الشاكلة في مواجهة الصهاينة، الذين طمحوا وتمنوا وعملوا كل جهدهم من أجل أن يحموا «بيتهم الزجاجي» من عدوى الثورة ولكن دون جدوى، لأن منطق التاريخ وارادة الشعب العربي الفلسطيني وقواه الطليعية فعلا فعلهما في نقل ثقل الثورة إلى حيث يجب أن يكون.. إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.. ولايعني هذا بحال من الأحوال انتقاصاً من الظاهرة العلنية ـ ركيزة الثورة الثانية ـ وانما تصويباً وانصافاً للحقيقة الثورية، التي كان يجب أن تكون على هذه الشاكلة منذ زمن بعيد.

وتكتيفاً لكل ماورد، فان استخدام مفهوم «ثورة في الثورة» يكون علمياً

ومنطقياً ومشروعاً، لأنه في الحالة المحددة، التي نعالجها، لايعني انتقاصاً من قيمة الثورة الأم، ولا هو استبدال لها، بل العكس صحيح، ان ثورة كانون ١٩٨٧. انما هي الإمتداد الطبيعي والمنطقي للثورة الأم، لكل معاركها ونضالاتها، هي التتويج لخبراتها السياسية والعسكرية والتنظيمية والإعلامية والثقافية والجماهيرية. وبالتالي، فهي الوليد الشرعي لها، وتجسيد لإرادتها المتجددة، ارادة الشعب العربي الفلسطيني المصمم على انتزاع حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس العربية.

مصادر ومراجع - الفصل الأول -

١ - معجم الشيوعية العلمية.دار التقدم . موسكو.١٩٨٥.ص ٦٩ .

٢ - نيوبرغ - ترجمة المقدم الهيثم الأيوبي. الانتفاضة المسلحة. دار الطليعة، بيروت.الطبعة الأولى.آذار (مارس) ١٩٧١، ص ٩١

٣ - لينين. المختارات [العربية] المجلد ٢ - الجزء ١ . دار التقدم. موسكو ١٩٧٦. ص ٥٨٩.

٤ - لينين. المختارات. المجلد ٢، الجزء ١. المصدر السابق. ص ٥٨٩.

٥ - المصدر السابق. ص ٧٠٥.

٦ - المصدر السابق. ص ٥٠٨ .

٧ - ماركس، انجلز، لينين، فيودروف، كونوللي، لستر، تيتو، غرنيير، جوانيديس، ماوتسي تونغ، لين بياو، جياب . الماركسية وحرب العصابات - ترجمة ماهر كيالي وابراهيم العابد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية. نيسان (ابريل) ١٩٧٨. ص ٢٣.

٨ - المصدر السابق. ص ٢٤ .

٩ - كوروليوف. في منعطف التاريخ. دار التقدم. موسكو ١٩٨٧ . ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

١٠ - المصدر السابق. ص ١٣٩-١٤٠ .

١١ - نيوبرغ - الانتفاضة المسلحة. مصدر سابق.ص ٣٤ .

١٢ - المصدر السابق. ص ٣٢ - ٣٣ .

١٣ - المصدر السابق. ص ٤٧.

١٤ - المصدر السابق. ص ٤٨.

١٥ - لينين، حول عمل الحزب بين الجماهير. دار التقدم. موسكو ١٩٨٣ . ص ٣٥.

١٦ - ماركس، انجلز، لينين. . . جياب، الماركسية وحرب العصابات.

مصدر سابق.ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

١٧ ـ المصدر السابق. ص ١٦٩.

١٨ ـ نيوبيرغ ـ الانتفاضة المسلحة. مصدر سابق.ص ٣٠٦.

١٩ ـ سون، ترووبـغ، خمسـة دروس، من نصر عظيم في القيادة الاستراتيجية العسكرية. تعريب ابراهيم قريط. دار دمشق. ص ١٨.

٢٠ ـ لينين. المختارات [العربية] المجلد ٢، الجزء ١، مصدر سابق. ص ٥٩٥.

٢١ ـ د. المسيري، عبد الوهاب. الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية. م.ت.ف.الإعلام الموحد. الطبعة الأولى.كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨. ص ١١.

٢٢ ـ المصدر السابق ص ١٢.

٢٣ ـ المصدر السابق. ص ١٣.

٢٤ ـ لينين. خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية. دار التقدم. موسكو.ص ٣.

٢٥ ـ المصدر السابق. ص ١٢٥.

٢٦ ـ ماركس. انجلز. بصدد الثورة الاشتراكية. دار التقدم. موسكو ١٩٨٣. ص ٣٨.

٢٧ ـ شؤون عربية ـ العدد ٥٦. كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ ص ١٠٠.

٢٨ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٢ ـ م.ت.ف.الإعلام الموحد. الطبعة الأولى، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. ص ٣٣٨.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الثورة بين العفوية والوعي:

مدخل:

الثورة، مطلق ثورة، طبقية أو قومية أو فكرية [نظرية] هي نتاج حاجة ضرورية تمليها متطلبات العملية الثورية، ولا تكون وليدة الصدفة، وانما قد يكون المفجر [الدافع] لها صدفياً، غير مخطط له. وليست [الثورة] حادثاً عابراً مقطوع الجذور عن جملة التطورات والتحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.. الخ في بلد ما. ولايمكن لها أن تكون خارج دائرة الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة في مكان وزمان محددين، لاسيما وانها ستكون تتويجاً لحالة هذا أو ذاك من اشكال التناقض التناحري، قومياً كان أم طبقياً.

والثورة دائماً وأبداً كانت سلاح ووسيلة القوى المظلومة والمنهوبة في الدفاع عن ذاتها، عن نفسها، في مواجهة القوى الظالمة والقابضة على مقاليد السلطة الفكرية أو السياسية [طبقية ـ أم قومية ـ الاستعمار].

إذن الثورة تنبثق من رحم الأحداث، من شظف وقساوة وآلام الحياة، من مرارة وبشاعة وهمجية الممارسات الدونية للطبقة الحاكمة أو للاستعمار المستبد والجشع، من البحث عن الذات الطبقية أو القومية المنتهكة

والمستلبة من قبل الآخرين، من السعي للخروج عن دائرة التابعية نحو الإستقلال، من التوافق والتجاوب مع متطلبات وقوانين المادية التاريخية ضمن شروط الواقع المعطي وطبيعة الصراع القائم والقوى الاجتماعية المنخرطة فيه.

والثورة مخاض عسير، تصنعها وتولدها ارادات انسانية تعمدت وتفولذت في زمن الجوع والبؤس والحرمان، وفي مدارس السجون وأقبية التعذيب، وفي مدرسة الثورة وحزبها الطليعي وجبهتها الوطنية العريضة. وفي ظروف النضال الوطني التحرري، وفي مدرستها الفكرية والسياسية والتنظيمية، والعسكرية والثقافية.

وبقدر ماتكون قيادة الثورة جذرية، صلبة، عنيفة، عميقة الولاء للقضية التي تقود، لاتعرف طريقا للرحمة مع العدو الطبقي والقومي، بقدر مايكون مولودها [نصرها] محتما، مؤكداً، شرط توفر عامل موضوعي مساعد.

متى ؟... وكيف بدأت ثورة كانون ١٩٨٧ :

ومانحن بصدده، أي الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، لاتخرج عن نطاق الخط العام لأي ثورة من الثورات الوطنية التحررية.

فهي لم تأت نتاج حادث فردي هنا أو هناك، ولا هي مقتصرة على عامل محدد دون العوامل الأخرى، وانما هي ثمرة تداخل وتفاعل، العوامل* السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والنضالية كافة، وأسهم هذا التأثر والتأثير المتبادل في انضاج العملية الثورية، من خلال خلق حالة ثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

- فعلى الصعيد الدولي، شهدت القضية الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً

عبر عن نفسه في الكلمة التي ألقاها وزير خارجية الإتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٨٧ واستغرقت مدتها نصف الساعة، غابت عنها القضية الفلسطينية، كقضية دولية رئيسية لابد من حلها، وذلك يعود للمناخ العربي الرسمي المتوافق مع التوجهات الإمبريالية تجاه المسألة الفلسطينية.

ـ كذلك القمة السوفياتية ـ الأمريكية بين الزعيمين غورباتشوف وريغان في نهاية الأسبوع الأول من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٧، التي لم تحتل فيها القضية الفلسطينية مكاناً يتناسب واهميتها في محادثات الزعيمين، فجاءت في الترتيب الرابع بعد مشكلة ـ حرب النجوم ـ افغانستان ـ جنوب شرق آسيا ـ ثم القضية الفلسطينية، في آخر بند على جدول أعمال القمة.

وهذا لايعني أن الإتحاد السوفييتي مشترك مع الإمبريالية في تهميش القضية الفلسطينية، بل ان الذي ساهم في ذلك الترتيب، هو ماجرى في قمة عمان غير العادية التي عقدت في ١٩٨٧/١١/٨ من تهميش واضح وعن سابق عمد وترصد واصرار من قبل أنظمة الرجعية العربية خاصة والنظام العربي عموماً، حيث وضعت القضية الفلسطينية كبند ثانوي، غير ذي شأن بالنسبة للقمة، واعطيت الأولوية لقضايا أقل أهمية بكثير من قضية فلسطين، فضلاً عن القرارات التي اتخذتها القمة، والتي تجاوبت مع الرغبة الأمريكية التي عكسها جورج شولتس اثناء زيارته في أواسط تشرين الأول (اكتوبر) ٨٧ للمنطقة.

ـ وفي ذات السياق، كانت تجري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع عملية «**التطبيع قبل التوقيع**» والتنفيذ الفعلي لمشروع «**التقاسم الوظيفي**» الأردني ـ الإسرائيلي «وما تعيين لجان بلدية سوى عنوان من عناوين التقاسم الوظيفي لمراكز النفوذ في الوطن المحتل، ومن المتوقع

آن يليه اقتسام في الدوائر الحكومية، وثمة تعيينات وترقيات في جهاز الشرطة تخدم هذا المنحى»[1].

ومن بين الأمثلة الدالة على حالة التراخي والميوعة والإرتماء في احضان قوى الثورة المضادة، ان «لجنة بلدية نابلس التي قام بتعيينها الإحتلال الصهيوني، ترفض الوفاء بما تعهدت به بأن تستقيل بعد مضي عام على تعيينها، بل إنها تبحث في التوقيت المناسب لفصل العناصر الوطنية من بين موظفي البلدية بعد أن رفعت اسعار الماء والكهرباء. فهذه اللجنة تستقوي باللجان الأخرى في بلديات الضفة والقطاع المحروسة من قبل جند الإحتلال وعملائه المسلحين، وهي تلقى الدعم من الأردن في نطاق تأسيس «بنية قيادية جديدة» حسب تعبيرات الملك، تكون احتياطاً للتسويات التصفوية»[2]. وغيرها امثلة كثيرة في هذا المجال.

إلا أن الأبرز في هذا الميدان، هو ذهاب شريحة البرجوازية الكبيرة ومثقفيها حد الإعلان الوقح عن نواياهم التصفوية، تحت حجج وذرائع مختلفة وواهية، ولكنها واضحة في ولائها لاسرائيل والملك على حد سواء، ومعادية للثورة وقواها بشكل فاضح، ومن الأمثلة السافرة تصريح رشاد الشوا لجريدة النهار الموالية لنظام الملك، الصادرة بالقدس بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣: «مستعد للمشاركة في مفاوضات السلام إذا طلب مني الملك حسين ذلك». أما أنور الخطيب فقد قال للتلفزيون الإسرائيلي (١٩٨٧/٥/٨): «لقد ضقنا ذرعاً بالتصرفات التي لاتحقق رغباتنا، وعلى المنظمة أن تحترم مشاعر ورغبات ومواقف سكان الأراضي المحتلة، والضفة والقطاع، يجب أن تعود للمملكة الأردنية الهاشمية التي هي صاحبتها دولياً وقانونياً» «كما ادعى..»!.

فضلاً عن ذلك ماطالب به سري نسيبة في الندوة الدولية في تموز (يوليو) ١٩٨٧، «بوضع استراتيجية فلسطينية جديدة ترتكز إلى أسس واقعية في

اطار البحث عن خيارات فلسطينية في حال استمرار الوضع كما هو عليه الآن»[٣]. إنه يطالب بالجنسية «الاسرائيلة» و«الدخول للكنيست» تحت حجة الإزدياد الديمغرافي!.

وشهدت الجسور حركة ذهاب واياب كثيفة للبرجوازية الفلسطينية الكبيرة ولازلام الاردن لتقديم فروض الولاء والطاعة للملك، وتكثفت ايضاً زيارات الوفود الاجنبية للاراضي المحتلة وأجرت اتصالات مع شخصيات معروفة وغير معروفة، متسلقة، فضلاً عن تزايد عدد اللقاءات الاسرائيلية مع شخصيات من الارض المحتلة «ومنها لقاء شخصيات برجوازية فلسطينية مع ابا ايبان واورانمير من أقطاب حزب العمل. وصدر عن اللقاء بيان مشترك وذلك في الشهور الاولى من عام ١٩٨٧، وسبق ذلك لقاءات مع شمعون بيرس، شارك فيها لازلم الأردن فقط، بل كذلك بعض المحسوبين على اليمين الفلسطيني... ونشير هنا لاقتراح السنيورة بشأن المشاركة في انتخابات بلدية القدس.واخيراً نشير إلى لقاء زلم الاردن مع شامير في تشرين الاول ١٩٨٧، وبعد ذلك باسبوع اجتمع رابين مع مئة شخص فيها كانت الضفة والقطاع يشهدان غلياناً شعبياً عارماً»[٤].

وفي هذا السياق، يأتي الحديث عن الاستعدادات التي اتخذها ازلام النظام الاردني في الاراضي المحتلة لخلق الركيزة السياسية للنظام الاردني « الحزب الكونفدرالي » كما أصدروا جريدة «النهار» اليومية في القدس لتشكل بوق أهل النظام، بهدف بلورة اتجاه سياسي مؤيد لهم. فضلاً عن نشاط الجمعيات التعاونية، والتي تضم في عضويتها حوالى ٢٥ ألف مزارع.. إلى آخر الممارسات الجادة لتطبيق كامب ديفيد من دون توقيع!!؟.

ومن المؤسف حقاً أن البرجوازية الفلسطينية الوطنية، وخصوصاً جناحها الاكثر استعداداً للتخلي عن البرنامج المرحلي، ذهب الى حد الدخول في

مسابقة مع ازلام الملك بلقاء القيادات الصهيونية، ففي «تشرين الاول حاول اليمين الفلسطيني في الداخل المشاركة في ركب التسوية عبر محادثات الحسيني ـ الزحيكة ـ نسيبة مع الليكودي موشيه عميراف. وكان رد الليكود هو اعتقال الحسيني ولجم عميراف»(٥).

ـ وفي مقابل هذه الحركة السياسية التصفوية، كانت تجري في لبنان ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب عمليات ذبح وتصفية جسدية للظاهرة العلنية، للركيزة الثانية للثورة.

هذه الحرب الدموية خدمت بالنهاية مخطط كامب ديفيد التصفوي، الذي لم يستهدف القضية الفلسطينية فقط، بل وكل ظاهرة وطنية أو قومية عربية متصادمة مع السياسة الامبريالية والصهيونية والرجعية.

ـ وفي نطاق المقدمات الموضوعية والذاتية، تمت الاشارة الى جملة الاجراءات التعسفية، الارهابية الصهيونية، التي طالت قرابة نصف مليون مواطن فلسطيني، أي ثلث السكان، من كل ثلاثة أشخاص فلسطينيين، دخل فلسطيني السجن الاسرائيلي، فضلاً عن الابعاد، وهدم المنازل، والاقامة الجبرية، وغيرها من الممارسات الفاشية التي طالت الغالبية العظمى من جماهير الشعب الفلسطيني، فضلاً عن استنزاف طاقات الناس الاقتصادية، وتدمير أي اسس لتطوير المؤسسات الصناعية الوطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما انتشرت البطالة في أوساط المثقفين.. الخ.

رغم هذه الحالة البادية للعيان وكأنها الحالة «السائدة» بحيث بات العملاء يفصحون عن ولائهم مجاهرة، ويشجبون تزمت فصائل المنظمة تجاه «الواقعية» التي يطرحونها؟!. رغم ذلك، كانت الارض الفلسطينية تتقد ناراً، كونها وصلت الى مرحلة التشبع من الاضطهاد والإرهاب الى آخر السلسلة من قاموس الفاشية الجديدة، ولم يعد ممكناً للجماهير الفقيرة

والكادحة وحتى أولئك الوطنيين الميسورين، الذين تضرروا من الاحتلال، مباشرة وبشكل غير مباشر، الصبر والتحمل أكثر مما تحملوا من المصائب والويلات، وهذا ماعبروا عنه من خلال الاستفتاء الذي اجرته صحيفة الفجر في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، وكانت نتيجته كالتالي، ٩٣,٥٪ يؤيدون م.ت.ف فيما يؤيد الملك ٣,٤٪، و٧٨٪ يؤيدون النضال العنيف، ونفس النسبة يرون أن حل القضية يكمن في اقامة دولة فلسطينية على كامل أرض فلسطين.

وكان انعكاس ذلك جلياً في عمليات المواجهة شبه المستمرة مع الاحتلال في الاعوام الاخيرة ١٩٨٥، ١٩٨٦ و١٩٨٧ «ففي الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ ظل متوسط اعمال العنف في حدود (٣٠٠٠) سنوياً بينما كان مابين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢ حوالى ٥٠٠ فقط»[٦].

ولم يعد الأمر مقتصراً في العمليات الفدائية على الاعضاء المنضوين في اطار الفصائل الفلسطينية، وانما اتخذ الطابع الشعبي من خلال جذب قوى اجتماعية جديدة. ويقول البروفيسور بنفستي عن ذلك مايلي: «كانت نسبة اعمال «الارهاب» الى الاعمال العفوية هي ١ ـ١١ بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤ ثم ١ ـ ١٦ عام ١٩٨٥ ثم ١ ـ ١٨ عام ١٩٨٦ وهذا دليل على تغير حاد في توجه المقاومة الفلسطينية. حيث أخذت احداث العنف حالة من التصدي في وضح النهار وان الافراد والمجموعات الذين يفعلون هذا غير أبهين بنتائج مايقدمون عليه، ان نوعية الاعمال والادوات المستخدمة دليل على أن مايحصل هو غالباً من فعل الناس داخل المناطق المحتلة»[٧].

وتجلى هذا النهوض والزخم الثوري في الهبات والانتفاضات الوطنية التي شهدها عاما ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ فجاءت انتفاضة كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦ تتويجاً لمسار نضالي وكفاحي على مدار الاعوام الثلاثة الاخيرة من المواجهات والصدامات المختلفة بين جماهير الشعب الفلسطيني وسلطات

لاحتلال. وقد اتسمت هذه الانتفاضة بالعمق والشمول، واستغرقت قرابة الشهر. «وقد كرم شعبنا الشهداء بالشهداء، وتفاعل سيناريو النضال ليشمل عموم فلسطين من البحر الى النهر، وكانت شرارته الاولى مقتل المستوطن الاسرائيلي في القدس القديمة على أيدي خلية فدائية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين* تلاها اعتداءات المستوطنين على أهالي عقبة الخالدية، فاعتقال محاضر في جامعة بيرزيت فمظاهرة طلابية حاشدة واستشهاد طالبين.. لتمتد الى كل مدينة ومخيم في الاراضي المحتلة وتتصاعد لتبلغ بحق مستوى هبة شعبية جامحة»[8] كما استشهد خلالها فتى من مخيم بلاطة، وافتتح [على أثرها] معسكر **«أنصار رقم ٢»** في غزة لاستيعاب مئات المعتقلين، ولاحظ المراقبون ان «مدى الاستجابة لدعوات الاضراب، والتظاهر في الضفة والقطاع يدعو الى الدهشة بصورة خاصة»[9].

من أهم ملامحها وسماتها ودروسها الآتي:

أولاً: «شمولها، فالاضراب الجماهيري العام والاضرابات الجزئية شاركت بها كل قطاعات شعبنا، بينما عمت النضالات والمصادمات مختلف المناطق. وقد اطلقت جماهير شعبنا داخل الكيان الصهيوني سلسلة فاعليات ملموسة، أكدت بما لايدع مجالاً للشك انها شريك نضالي كامل، بما يؤكد على وحدة الشعب ووحدة ارادته.

ثانياً: كونها واعية ومعقلنة، فالقوى المنظمة كانت عمودها الفقري وفتيلها المتقد، فيما كانت شعاراتها السياسية واضحة في عدائها للاحتلال والاردن والتقاسم الوظيفي، كما وأنها أعلنت تمسكها بمنظمة التحرير وحق تقرير المصير والدولة المستقلة، ومن جانب آخر دانت بغضب اعتداءات

حركة «أمل» الطائفية ومخططها لتصفية البندقية ومخيمات شعبنا في لبنان.

ثالثاً: تعددت أشكال النضال وتراوحت بين (الاضراب والطعن بالأدوات الحادة الى المظاهرات والاعتصامات، فتوزيع البيانات، انتهاءً بحرق ممتلكات اسرائيلية وإلقاء قنابل مولوتوف).

رابعاً: تمركزت الحركة الجماهيرية في المدينة والمخيمات بينما لوحظ هبوط وتيرتها في الأرياف.

خامساً: تجسدت الوحدة الميدانية من خلال الفعل المشترك ولجان التنسيق، وكان بالامكان الارتقاء من خلال اقامة اللجان الشعبية في كل مكان.

سادساً: محاصرة وتهميش رجال الاردن وعملاء الاحتلال وتبيان ضآلة وزنهم»[10].

وفي شباط (فبراير) ١٩٨٧ تجدد الوضع المتفجر، واتخذ طابعاً انتفاضوياً بدأ «في أواخر الاسبوع الاول من شباط [وتواصل] حتى أواخر الشهر. وقد جرح خلالها [الانتفاضة] ٦ جنود اسرائيليين في حوادث متفرقة، اثنان منهم في حادث دهس قام به سائق اجرة فلسطيني من مخيم عسكر قرب نابلس. وقد استشهد السائق في الحادث، ولم يكن الشهيد الوحيد خلال الانتفاضة (. . .).وبالمناسبة كتب المحلل العسكري يوسف فالتر معلقاً: «فصل جديد من العنف، تظاهرات عاصفة، رجم بالحجارة، ومصادمات مع تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات. . سنة بعد اخرى، وبثبات تقريباً، تنهض الضفة في فترة مابين ٢٩ تشرين الثاني و٣١ آذار (يوم الارض). وهذا المسار يتكرر. . ان الأمر يتعلق هنا بمسار طويل، بنضال مستمر له ثمن معين كذلك»[11].

وعلى الرغم من أن المحلل العسكري فالتر حاول حصر العمل الانتفاضوي في شهور محددة من السنة، الا أنه لم يستطع انكار النهوض

الوطني الذي يتعاظم بين الجماهير الفلسطينية، الذي لابد لاسرائيل أن تدفع مقابله ثمناً سياسياً لم يشأ فالتر تحديده، ولكنه متعلق بحرية واستقلال الجماهير الفلسطينية في اطار دولة وطنية مستقلة.

وتجسيداً لحالة النهوض جاءت الانتفاضات في شهر أيلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) عام ٨٧ لتؤكد لفالتر وغيره من الاسرائيليين ان حالة السخط والغليان لاتحتسب بزمن معين، ولايمكن أن يكون هناك عمل ثوري [بكبسة زر] اذا لم تتوفر شروط ذاتية وموضوعية له.

وعن أسباب انتفاضة تشرين الاول (اكتوبر) ٨٧ يقول تقرير خاص للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الآتي: هناك ثلاثة أسباب مباشرة يمكن تحديدها: (١) بتاريخ ٨٧/١٠/٧ حصل اشتباك مسلح على مثلث الشجاعية في قطاع غزة بين مجموعة فدائية فلسطينية مسلحة ودورية اسرائيلية، اسفر عن استشهاد الفدائيين الفلسطينيين الاربعة ومقتل ضابط المخابرات الاسرائيلي «فكتور رجوان» من مدينة بئر السبع، وتبين لاحقاً ان الشهداء الاربعة ينتمون إلى تنظيم «الجهاد الاسلامي».

على أثر ذلك قامت قوات الاحتلال الصهيوني باتخاذ سلسلة من التدابير الاجرائية ضد ذوي الشهداء، وضد جماهير القطاع عموماً..

(٢) بتاريخ ٨٧/١٠/١١ حاول اتباع حركة «جبل المعبد» الصهيونية المتطرفة الصلاة في المسجد الاقصى بعد أن تلقوا اذناً من الشرطة الاسرائيلية [بالسماح] وعلى أثر تناقل النبأ هرع آلاف المواطنين إلى ساحة الحرم استعداداً لمنع هؤلاء الأوغاد [الصهاينة] من الصلاة في الاقصى وتدنيسه، وحاولت قوات الجيش الاسرائيلي منع الآلاف من التواجد في الاقصى بذريعة انه تجمع غير مشروع.. على ضوء ذلك انفجر الوضع بين الجماهير الفلسطينية والقوات الاسرائيلية، كان نتيجة ذلك ان «أصيب أكثر من خمسين شخصاً نقلوا إلى المستشفيات القريبة، وعلى أثرها شهدت مدينة

القـدس حالـة غليان عامـة واغلقت المحـال التجارية أبوابها فيما جابت الدوريات الصهيونية الراجلة والمحمولة شوارع المدينة.(٣) زيارة شولتس إلى فلسطين المحتلة، وماحملته تلك الزيارة من معان استفرارية وعدائية للشعب الفلسطيني، خاصة وان الولايات المتحدة أقدمت قبل شهر تقريباً على اغلاق المكتب الاعلامي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في امريكا.

في ١٣/١٠/٨٧ وجهت م.ت ف نداء إلى الدول العربية والاسلامية وإلى الامم المتحـدة ومنـظمات الـدفاع عن حقوق الانسان من أجل أن تضطلع بمسؤولياتها ازاء تدهور الموقف في الاراضي المحتلة.

كما أصدرت الجبهة الشعبية والديمقراطية والنضال الشعبي، كل على حدة، بيانـات تثمن الانتفاضة الجماهيرية وتدعو إلى المزيد من التصعيد والمواجهة وتدين الاجراءات التعسفية.

في ١٦/١٠ اصدرت م.ت.ف.بياناً تدعو فيه الجماهير الفاسطينية إلى الاضراب العـام يومـين، احتجاجاً على زيارة شولتس ومقاطعة الزيارة، وعـلى ضوء ذلك اعتذرت ثمان من الشخصيات «المعتدلة» عن الاجتماع المقرر عقده مع شولتس واكتفت بتسليم وثيقة باسم الوفد إلى القنصلية الامريكية.

وفي ١٥/١٠/٨٧ اصدر مجلس طلبة جامعة بيرزيت والقوى الوطنية بيانـاً يدعو لمقاطعة شولتس ويحذر الشخصيات المشبوهة من الاجتماع به ويدعو إلى استمرار الانتفاضة.

وفي نفس اليوم ١٥/١٠ نفـذت ٤٧ بلدية ومجلس محلي في فلسـطين المحتلة ٤٨ اضراباً احتجاجياً لمدة ساعتين احتجاجاً على القمع الاسرائيلي في الاراضي المحتلة عام ٦٧. كما بعثوا ببرقيات احتجاج إلى وزير الدفاع ورئيس الـوزراء الاسرائيلي، ينـددون فيهـا باستخـدام الاسلحة النارية لتفريق المتظاهرين.

وكانت ردود الفعل الصهيونية على الانتفاضة عنيفة، فاسحق شامير، رئيس الوزراء عقب عليها وعلى مقتل الصهيوني «ييغال شاهاف» في القدس قائلاً: «الوقت حان لكي يعيد الكنيست بحث مسألة تطبيق عقوبة الاعدام على مرتكبي الاعتداءات الوحشية، واذا أراد برلمانيون ادخال تعديل على هذا التشريع في هذا الصدد فسوف أؤيدهم»[١٢].

ومن ناحية أخرى وجه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، «تحذيراً شديد اللهجة» للشخصيات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية، حيث التقى بمقر قيادته في الضفة «الغربية» مع ١٥ شخصية من بينهم رؤساء بلديات ومجالس قروية.. وقال: «ان كل من يؤيد عمليات المقاومة سيضطر إلى دفع ثمن باهظ»[١٣].

واما قائد المنطقة الجنوبية، الجنرال مردخاي، الذي استدعى مخاتير غزة ومخيمات القطاع، فقد قال مهدداً ومتوعداً بإجراءات «لن ينساها السكان إذا مااستمرت المظاهرات...»[١٤].

وكانت حصيلة عمليات الاعتقال اثناء الانتفاضة «أكثر من ٦٠٠ معتقل من الضفة والقطاع منهم ٢٢٨ معتقلاً من قطاع غزة لوحده خلال الأيام الاربعة الاولى فقط.

- تم تقديم ٧٦ معتقلاً إلى المحاكمة بتهمة الاشتراك في المظاهرات.

- اصابات مختلفة، أكثر من ٩٠ اصابة في الضفة والقطاع، واستشهاد فتاة «عناية الهندي» في رام الله.

- اغلاق الجامعة الاسلامية في غزة لمدة ثلاثة أيام.
- اغلاق ٥ مدارس ثانوية في قطاع غزة لمدة اسبوع.
- اغلاق جامعة بيرزيت أربعة أيام.
- اغلاق ٥٧ محلاً تجارياً في قطاع غزة»[١٥].

ان هذه الانتفاضة وماسبقها من انتفاضات وهبات جماهيرية لتؤكد

مجدداً مدى ارتباط الجماهير الفلسطينية بقيادتها الوطنية وممثلها الشرعي والوحيد م. ت. ف، فضلاً عن توجيهها ضربة موجعة لرئيس الديبلوماسية الامريكية، شولتس، حيث لم تتمكن القوى البرجوازية الكبيرة من لقائه وخضعت لمشيئة القرار الفلسطيني الوطني، كما أبرزت عمق التلاحم بين الجماهير في منطقة الـ ٤٨ واشقائهم في الضفة والقطاع، وأظهرت بوضوح ومن خلال الاجراءات الاسرائيلية، حجم مشاركة البرجوازية التجارية الوطنية الفلسطينية للنضال الوطني وانخراطها فيه، كما أكدت أن الجماهير لم تعد تأبه لتهديدات قادة العدو الصهيوني.

وتتجلى هذه الروح الوطنية الصلبة فيما أشار إليه تقرير القائد الشهيد خليل الوزير [أبو جهاد] عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، نائب القائد العام، المقدم للمجلس المركزي المنعقد في تونس بتاريخ ٥ - ١٩٨٧/١٠/٦: «كان ذلك النضال السياسي متفاعلاً ومتلاحماً مع النضال العسكري لشعبنا داخل الارض المحتلة.. هذا النضال رغم كل صعوباته وعراقيله يتصاعد عاماً بعد عام، وشهراً بعد شهر، لان أرضنا المحتلة هي ساحة الصراع الاساسي مع عدونا، رغم جيش الاحتلال بقدراته وامكاناته، رغم أجهزته وآلة حربه، رغم السدود والحدود، ورغم الحمايات والكشافين، وحرس التفتيش اليومي، وبكل دقائق النهار والليل في شوارع المدن والمستعمرات، يصل المقاتل الفلسطيني إلى هدفه»[١٦].

واستمرت الأرض الفلسطينية تغلي كالمرجل، ما إن تكاد تهدأ حتى تعود للغليان ثانية، كانت النار التي تشتعل داخل النفس الفلسطينية الوطنية أقوى من كل المسكنات والمهدئات، واعظم من كل التحديات والتهديدات الصهيونية الفاجرة والفاشية، واصلب شكيمة من رعاع المستوطنين، الذين ازدادت اعمالهم العدوانية ضد الجماهير الفلسطينية وممتلكاتها، ففي «منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) قتل احد المستوطنين

اليهود الطالبة «انتصار العطار» بعد أن تعرضت سيارته [في غزة] لرشق الحجارة. وجاء الرد على الموت بالموت، فطعن مواطن مجهول الهوية [معلوم الانتماء لارضه وشعبه] تاجراً اسرائيلياً في مدينة غزة يدعى شلومو سيكل»[١٧] في ١٩٨٧/١٢/٦.

هذا الوضع، الذي لم يسبق للارض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، ان شهدت له مثيلاً، حيث كانت في السابق الفواصل الزمنية بين الهبات والانتفاضات غير متقاربة، واحياناً تستغرق اعواماً، فضلاً عن مستوى النضوج السياسي والتنظيمي الذي بلغته الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والتقدمية الطليعية، وارتقاء وتطور الحركة الفكرية والثقافية وبلوغها مستوى متقدماً، ساهم بشكل مباشر في تصليب بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية واعطائها زخماً معنوياً عالياً، فضلاً عن نهوض الحركة النقابية [رغم مااصابها بنتيجة السياسة الفئوية الضيقة عند اليمين وبعض اليسار] وأثر ذلك على تطور الطبقة العاملة الفلسطينية، التي باتت تشكل قرابة الـ ١٤٪ من مجموع مواطني الضفة والقطاع. وانتقال جزء من البرجوازية الكبيرة بعد افلاسها إلى صفوف البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة، وأثر ذلك على تحولها السياسي، وفي السياق الفلاحون الميسورون، وما أصابهم من اضرار فادحة نتيجة مصادرة الاراضي، وسرقة المياه، وكان آخرها البئر المنوي حفره في منطقة بيت ساحور، والذي يستهدف استنزاف الطاقة المائية لعموم المنطقة، وانتقال الجزء الأكبر من الفلاحين الصغار والفقراء إلى ميدان العمل المأجور داخل الكيان الصهيوني. اضافة إلى ماأصاب الحركة الوطنية الاسيرة من قمع وارهاب على يد الجنرال ميمون، مدير السجون، الذي أدخل أساليب جديدة لضرب الحركة الاسيرة منها:

١ - «اللجوء لسياسة التفتيت والعزل على نطاق واسع. . / ٢ - استخدام سياسة التنقلات المفاجئة على نطاق واسع، وخاصة ضد النشطاء، ورموز

التنظيمات. ٣ ـ العمل لتعميم حالة الانفلاش والتسيب والاسترخاء. ٤ ـ الهجوم المستمر على الانجازات التنظيمية والمعيشية. ٥ ـ بشكل مشترك مع المخابرات، تسعى ادارات السجون الى:

أ ـ توسيع اقسام العار.. (احضار عاهرات اسرائيليات لاسقاط الشباب).

ب ـ توسيع عمليات الاسقاط.. بتحويل السجناء لزنازين الادارة»[١٨].

ولكن الحركة الأسيرة التي ترافق تطورها ونهوضها مع الحركة الوطنية، بالاضافة إلى أنها اسهمت في تطوير وردف الحركة الوطنية بكادرات صلبة وعنيدة، لم تستسلم لاساليب ميمون وخاضت نضالاً عنيداً أرغمه على التراجع، لقد استخدمت: «ادارات السجون الفاشية كل الاساليب الجسدية والنفسية التي استخدمها الجلادون على مر التاريخ من أجل تركيع مناضلي شعبنا ولكن بدون جدوى، فهاهي الظروف المعيشية قد تحسنت داخل السجون..»[١٩]، بالمعنى النسبي، وباءت بالفشل المحاولات المتجددة للانقضاض على مكتسبات الحركة الاسيرة.

إذا جرى التدقيق في كل المعطيات والوقائع المادية والروحية لحياة جماهير الشعب الفلسطيني القابعة تحت الاحتلال، تكون الخلاصة البديهية، ان الازمة بين هذه الجماهير التواقة للحرية وبين سلطات الاحتلال قد وصلت إلى الذروة، حيث لم يعد بالامكان «التعايش» في اطار جغرافي واحد أكثر مما كان «وفي نهاية عام ١٩٨٦ أصدرت الباحثة اليهودية «سارة روي» كتاباً بعنوان «قطاع غزة برميل بارود» تحدثت فيه عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني، وخرجت باستخلاصات تقول ان قطاع غزة في هذا الوضع المتدهور جداً من كل الاتجاهات، والذي لم تسمح فيه سلطات الاحتلال، بأي شكل من الاشكال، لاي متنفس ديمقراطي، سواء من

حيث حرية العمل النقابي، أو حرية العمل الجماهيري، ولو بشكل نسبي، يقف على حافة الانفجار اذا لم توضع حلول فورية وسريعة للمناطق المحتلة بشكل عام ولقطاع غزة بشكل خاص، فقطاع غزة مؤهل في أي لحظة موضوعياً للاشتعال كبرميل بارود»[20] وكتبت صحيفة «جيروزاليم بوست» بتاريخ ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) «ان اسرائيل تجلس فوق بركان»[21].

ليس هذا فحسب بل ان العديد من الباحثين والسياسيين والعسكريين الاسرائيليين، قد تنبؤوا بالآتي الاعظم، الذي سيقضي على «الهيكل الثالث». كما أشار البروفيسور «يهوشفاط هركابي» «ان لم تتخلص اسرائيل من المناطق المحتلة. .» وعندما سئل هركابي: لهذه الدرجة انت متشائم؟ قال: «أجل لهذه الدرجة، فليس هناك أي خيار آخر. واذا مااستمرت الامور كما هي عليه اليوم، واذا لم يحدث تغيير بالنسبة ليهودا والسامرة وبالنسبة لعرب المناطق، فهذا يعني أننا ذاهبون للانتحار». . واضاف: «ان المشكلة الرئيسية هي المشكلة الديمغرافية. . نحن لانستطيع أن نتكهن بأحداث مستقبلية، وعلى الأقل ليس بصورة دقيقة». . ويتابع «وفي حال رفضنا اعطاءهم حقوقاً سياسية فان الوضع لن يكون حينها أيضاً أفضل، بل لربما أكثر خطورة. . فسلطتنا في الضفة ستغدو باطراد أقل احتمالاً. . ان سكان المناطق لازالوا ينظرون إلى سلطة الاحتلال الاسرائيلي باعتبارها سلطة مؤقتة. . وطيلة الوقت الذي سيرونه فيه، أي الاحتلال، على هذا النحو، فانهم سيتقبلونه أيضاً كما هو. . واما اذا فهموا أن هذا وضع لا فكاك منه ولا تغيير، فحينها ستندلع هنا اضطرابات جدية، حيث سيتصاعد «الارهاب» بوتيرة مذهلة وسيغدو الوضع غير محتمل البتة». . .

وعن الايام السوداء التي ستواجهها اسرائيل، يقول هركابي: «اذا كنت ترى تكهناً بعيداً، واذا كنت تفترض بان الدولة في طريقها إلى الزوال، فان المحنة حينها كبيرة بالتأكيد، وهذا لن يكون بسيطاً. . ان هذا لن يكون

كالـوضع الذي نزينه اليوم، ستقع هنا حروب طاحنة، سيكون ارهاب مخيف، وسيموت الكثيرون.. ان كل شيء مكتوب.. يجب القراءة فقط؟..».

وعن صمت ابناء جيله عن الكارثة المحدقة باسرائيل الذي يصفه بـ «الخيانة» للأبناء يقول: «نحن سنترك للابناء هنا مشكلات عويصة وقاسية للغاية يصعب الافتراض بانهم سيتمكنون منها، نحن نطالبهم بمواجهة دولة يهودية الغالبية فيها هم عرب... ربما كنا، نحن جيل الاباء نستطيع القيام بشيء.. اما ان نترك الكل لابنائنا، فهذا ظلم واجحاف»[٢٢].

وعن دور المثقفين الاسرائيليين يقول: «غير ان الشيء المفزع أكثر من أي شيء آخر، هو عفن المثقفين.. فهم الفئة التي تقع على عاتقها مسؤولية وواجب تبصير الشعب بالكارثة والفاجعة، التي ستقع هنا في حالة عدم توصلنا إلى تسوية.. انهم هم الذين يستطيعون تغيير المواقف، وايجاد مناخ روحي مختلف.. لكنهم يصمتون.. جميعهم، متعفنون.. إنهم يخشون من أن يدعـونهم (اشفسيتم) ـ أي منـظمـة التحرير، يخشون من طرح آرائهم، ولا يستطيعون الالتفاف حول قضية معينة..».

كما ويطالب اسرائيل بعدم الخطأ في معالجة أي قضية من القضايا، لان مشكلتها انها لاتمتلك «القدرة على تلقي اية ضربة.. لذا لايجوز لنا أن نخـطىء ولـو مرة واحـدة...، فان لم نحسن فهمه [الصراع العربي - الإسرائيلي] واستيعابه، وان لم نعرف كيف نعالجه فان كل شيء سيهلك»[٢٣].

ويتـوافق مع الـبروفيسـور هركابي، الجنرال احتياط اهارون ياريف، رئيس قسم الإستخبـارات العسكـرية سابقـاً، ورئيس معهد الدراسات الاستراتيجية حالياً، فيقول: «ان الأمر الأكثر أهمية هو أن نشرح للجمهور مايحدث.. ان نضع امامه الحقائق بكاملها، والكف عن أن نكون أسرى

قيود فرضناها على أنفسنا، مثل حظر التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية، في نهاية الأمر سيتحدث كثيرون مع منظمة التحرير»[٢٤].

وعن المشكلة الديمغرافية يقول ياريف: «بالتأكيد [انها المشكلة الرئيسية]. . نحن هنا ٣,٥ مليون يهودي، وفي هذه الأثناء هناك هجرة معاكسة أكثر من الهجرة إلى اسرائيل، ولا أعتقد أن الوضع سيتغير. في حدود الخط الأخضر، بما في ذلك القدس، . . يعيش تحت سلطة اسرائيل أكثر من (٢) مليون فلسطيني. . وهناك في الدول المحيطة بنا نحو (٢) مليون فلسطيني آخرين، لهم حساب معنا، وهم موجودون بين ظهراني شعبهم العربي. . لم يعد ثمة مجال للتغاضي وصرف الأنظار، ولا ريب في أن كارثة ستحدث إن سارت الأمور على حقيقتها. لذا، لابد من التوصل إلى تسوية. . وثمة من يدعي بأن مخاطر التسوية تفوق ايجابياتها. . انا لاأعتقد ذلك. .»[٢٥].

وكل من هركابي وياريف لايخرجان بالمحصلة من الكارثة التي تحدثا عنها إلا بـ«سلام» على الطريقة الإسرائيلية، بل ان هركابي ذهب بعيداً جداً حينما قال ان «الحل في جيب الحاخام كهانا الذي يطالب بطرد جميع العرب من البلاد. . (!!) ان هذا حل منطقي ولكن ليس واقعياً. . انا لاأعتقد بأننا نستطيع القيام بذلك. . فهذه ليست مسألة اخلاقية وحسب. . إنها مسألة ردود الفعل التي ستترتب على ذلك في العالم»[٢٦] (!!). الأمر إذن عند هركابي وأضرابه ليس البحث عن السلام، وبالتالي منح الشعب الفلسطيني بعض حقوقه الوطنية، التي تغتصبها اسرائيل، بل يتمنى لو ينجح «حل» كاهانا ـ الترانسفير ـ أي طرد الفلسطينيين العرب كافة من ديارهم، ولكنه «يخشى» ردة فعل الرأي العام العالمي! وهذا يدلل على أن طروحات بعض الليبراليين الإسرائيليين «السلمية» ليست سوى طروحات مشوهة ومبتورة وغير ثابتة وتعكس بوضوح عدم الإستقرار السياسي لديهم،

نتـاج التصـادم بين طموحاتهم، التي رسختها ايديولوجيتهم العنصرية الصهيونية ـ في مخيلتهم، وبين وقائع الحياة العنيدة، التي تؤكد عقم التفكير الصهيوني. ولكن ذلك لايحول دون التفكير الثوري السديد الذي يحتم رؤية الـواقـع بمعـطياتـه المختلفـة، ويفسح المجال أمام القوى الثورية لاستثمار المتغيرات السياسية، بما يتيح لها تحقيق الإنجازات والإنتصارات الجزئية، من خلال الثبات على المبادىء والمرونة القصوى في التكتيك وعقد الصفقات والمساومات التي تؤمن استمرار راية الثورة وتقرب القوى الوطنية والثورية من هدفها الرئيسي.

لأنه مهما يكن من أمر التردد الإسرائيلي، فلن يطول الوقت حتى يبلغ الإسرائيليون الحقيقـة الجلية، ويدركون حجم التحولات السياسية بين الفلسـطينيين، وهو ماتلمسه د. موشي شيمش، الباحث في جامعة بن غوريون في أوائـل العـام ١٩٨٦ عنـدما كتب في «هآرتس» تحت عنوان **«انقلاب سياسي في المناطق»** بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٣، «.. ان مايتم في المنـاطق المحتلة لايمكن اعتبـاره **«مـوجـة عابرة»** من موجات **«الإخلال بالأمن»** وانما هو ناجم عن التحولات السياسية والاجتماعية التي تجري في المنـاطق، والتي أصبحت ذات طابـع خطير خلال العقد الأخير. وأورد شيمش بعض سمات الوضع في المناطق المحتلة، من ضمنها: تميز سكان المناطق المحتلة بدرجة عالية من الوعي السياسي، والوعي بالهوية الوطنية الفلسـطينية، واضفـاء الـطابـع الفلسـطيني على نظام الحياة الاجتماعية والقضائية. فالنظام الثقافي كله يعتبر سياسياً من أساسه؛ والسبب في ذلك يعـود إلى يقظة الإحساس بالهوية الوطنية الفلسطينية بين الفلسطينيين، بشكل عام، وكرد على الإحتلال الإسرائيلي، بشكل خاص»[٢٧].

وكـان «الجنـرال الإسرائيلي بنيامـين بن اليعازر» وهو حاكم عسكري اسرائيلي عام، سابقاً، في المناطق المحتلة، قد ادرك عام ١٩٨٣ ان الجيل

الجـديد في المنـاطق المحتلة والذي ولد خلال الإحتلال ويمثل أكثر من خمسين بالمئة من السكان، ان هذا الجيل يرفض الإحتلال ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية. . »[٢٨].

وفي هذا السياق، كان د. شيمش قد قال في مقالته مايلي: «لقد. . ظهرت زعامة شابة تنتمي إلى جيل الإحتلال. وهي متشبعة بأفكار القومية الفلسـطينية المتـطرفـة، التي تنـادي بها المنظمات [الفدائية] وتحظى هذه الزعامة، أكثر من أي زعامة سابقة، بتأييد واسع، وبتشجيع من معظم السكان، الذين ولد عدد كبير منهم، وتربى، في عهد الإحتلال. وهؤلاء يشكلون حالياً، مايقرب من ٦٥ بالمئة من مجموع السكان. . ويرتبط هؤلاء سياسياً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ارتباطاً مطلقاً لا خلاف عليه. . »[٢٩].

فضلاً عن ذلك، توقع البروفيسور ميرون بنفستي ايضاً حدوث وهبوب «**العاصفة**» مع انه، كما قال، ليس خبيراً في شؤون الأرصاد الجوية.

لم يكن الأمر في الأراضي المحتلة يحتاج إلى تلسكوب [مجهر] كي يتحقق المرء من الآفاق المرعبة التي تنتظر الإسرائيليين، فالظروف المعيشية والأمنية والإنسانية لاتطاق، وهذا ماعبر عنه ولخصه، «ديفيد ميللور» وزير الدولة الـبريطاني لشؤون الشرق الأوسط، عنـد زيارتـه لمعسكـر جبـاليا بغـزة ١٩٨٨/١/٤، حينما قال: «إن الأوضاع في غزة مهينة وغير انسانية، وتتنافى مع القيم الحضارية، ان الشقاء والبؤس يسودان المخيمات على نحو سيء للغاية، إنني أصبت بصدمة نتيجة ظروف الحياة غير الإنسانية التي يعيش فيها سكان معسكر «جباليا»، انه من المؤلم ان يسود الرخاء اسرائيل بينما يسود البؤس المخيمات»[٣٠].

ان الوزير البريطاني لم يحتاج لأكثر من زيارة واحدة كي يستنتج مأساوية حياة المواطن الفلسطيني، الذي امتهن في تضاريس حياته كلها، في حين

أن قيادة الثورة الفلسطينية لم تتمكن من استشفاف افاق العملية الثورية الجارية في الأراضي المحتلة وذلك بسبب ماأخذته حرب المخيمات من قسط رئيسي من اهتمامها، فضلاً عن سيادة حالة الإنقسام والتشرذم في صفوف الثورة، إلى جانب عدم متابعتها الدقيقة لمجريات الأمور في الأرض المحتلة رغم أن عملية التآمر بلغت مستوى خطيراً بات يهدد مستقبل القضية الفلسطينية ككل. . !

ومع أن الأمور كما قال هركابي: **«مكتوبة . . يجب القراءة فقط؟!»** وهي «بائنة كالشمس» فالإسرائيليون باتوا غير قادرين على تحمل الوضع القائم؟!، غير قادرين على استيعاب قدرة تحمل الشعب الفلسطيني كل أشكال والوان ارهابهم، ومع ذلك ينهضون مرة تلو الأخرى، ولايركعون، ويتشبثون بأرضهم وهويتهم!!، وأخذ منطق وشعار «الترانسفير» يحتل مكاناً مركزياً في السياسة الإسرائيلية، كونه من وجهة نظرهم **«الحل المنطقي»** كما قال هركابي؟! وانتشرت عصابات غلاة الصهاينة وازدادت اعمالهم بطشاً وارهاباً ضد الجماهير الفلسطينية، الأمر الذي أدى، إلى وقوف الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع صفاً واحداً في مواجهة الإحتلال الصهيوني، باستثناء القلة القليلة من البرجوازية الكبيرة والمرتبطة باصحاب مشروع **«التقاسم الوظيفي»** الأردني ـ الإسرائيلي، فأصبح لسان حال الجماهير الوطنية موحداً ازاء الإحتلال وادواته التنفيذية والتشريعية المختلفة، وغدا النضال من أجل التخلص من تلابيب الإحتلال الإسرائيلي بمثابة **«وجبة الأكل»** الرئيسية يومياً، **«والآية الأولى»** التي يقرؤونها صباحاً، والأخيرة التي يقرؤونها كل مساء، قبل النوم، ولم يعودوا قادرين على العيش بالطريقة ذاتها، التي اضطروا مرغمين للقبول بها على مدار العشرين عاماً الماضية.

إن قراءة سطحية لحجم العمل الانتفاضوي والهبات الجماهيرية، التي

باتت تأخذ شكل التواصل والإستمرارية نتيجة انجذاب الجماهير المتزايد نحو الفعل الوطني والإرتباط به بعرى وثيقة لا تنفصم، لادراكها أن الخيارات باتت مغلقة تماماً أمامها، فإما أن تكون في خندق الثورة الوطنية التحررية واما أن «تبيع نفسها» بأرخص الأثمان لمن نهبوا منها لقمة الخبز والهوية - للمستوطنين الصهاينة - ؟! ولقناعة الجماهير الوطنية أن الإرتباط بالعدو يعني مزيداً من المهانة والإذلال والدونية لذا كان خيارها واضحاً وحازماً لايعرف التردد والتذبذب ولا الميوعة، لانه لامجال للاسترخاء والتراخي والتمدد فالمكان ماعاد يتسع حتى كي يتمدد الإنسان بالطريقة التي يريد، إذ صادر الصهاينة أكثر من نصف الأراضي في الضفة والقطاع وحتى من الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب. وبالتالي كان مطلوباً منها إظهار البطولة والتضحية والفداء دفاعاً عن ذاتها وحريتها واستقلالها، وحماية قضيتها الكبرى من التصفية.

وهذا استشفته قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في فرع الأرض المحتلة، حينما تساءلت في تموز (يوليو) ١٩٨٧ «هل حقاً أن التاريخ قد القى على كاهل شعبنا في الداخل مسؤولية مميزة في اللحظة الراهنة، حفاظاً على دوام شعلة الكفاح المسلح الفلسطيني؟..». مؤكدة، ان الجماهير الفلسطينية، هي الرجاء الباقي. قائلة: «فيما المطلوب كيما تتواصل المسيرة النضالية واحراز المزيد من التقدم على طريق التحرر واسترداد الحقوق الوطنية، مقاومة الإحتلال الصهيوني وانزال ضربات موجعة به وتكبيده خسائر بشرية واقتصادية لايقوى على تحملها مثلما حصل في التجربة اللبنانية، وعشرات التجارب التحررية في العالم. فالاستعمار لايجلو عن المستعمرات طواعية، بل تحت ضربات المقاومة الوطنية، وحينما تستفحل خسائره فتفوق ارباحه».

وتضيف قائلة: «وشعبنا الرازح تحت نير الإحتلال هو المرشح وهو

الرجاء الأكيد لرسم طريق الخروج من السياج الخانق الذي يحاصر الكفاح المسلح في لبنـان، فاللحـظة التاريخية الراهنة أحالت عليه شرف سكب الزيت على قنديل الكفاح المسلح بما يكفل تواصل توهجه ليغدو ناراً تحرق العدو. . » «وتأكيداً على تقاسم ادوار الكفاح والتعاضد بين أبناء الشعب الـواحد، وركيزتيه السرية، في الأرض المحتلة، والعلنية في دول الطوق وخاصة لبنان، قالت: «وإذا كان على شعبنا بالخارج أن يحمي البندقية في لبنان، فان على شعبنا في الداخل أن يفتح جبهة قتال ثانية تضمن صيرورة العنف الثوري وإدامته» وعن الحالة السياسية والمعنوية والإستعداد النضالي للجـماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع، تقول قيادة الجبهة الشعبية في الداخل، لقد «برهن شعبنا مجدداً على انه بركان ينتظر الشرارة للانفجار، وان الإضرابات الجماهيرية العارمة وما صاحبها وتولد منها من أعمال مقاومة ومظاهر احتجاجية في الشهور الأخيرة لتدلل على أن تيار الثورة والإنتماء الفلسطيني يتدفق بغزارة في اوصال وعروق شعبنا، وان الكلمة الأخيرة في تمييع الحالة الجماهيرية أو تصليبها تكمن في موقف القوى المنظمة ومدى ثوريتها»[٣١].

هذه الشفـافية المـرهفة في التقاط وتحديد المهمات المنوطة، ليس فقط بالحـزب الثـوري، بل وبـالجـماهـير الفلسطينية كلها، لتدلل على مدى التحليل العلمي، المستند إلى اساس ايديولوجي ـ سياسي ثوري، الذي ذهبت اليه قيادة الشعبية، فضلاً عن ذلك، ادراكها لطاقات وامكانيات الجماهير ومستوى استعدادها العالي للتضحية. الأمر الذي دفع هذه القيادة الثـورية ان ترسم برنـامجهـا وتحدد شعاراتها واهدافها السياسية، ارتباطاً بالحالة الجماهيرية والثورية القائمة في الأرض المحتلة، وبالتالي ان تكون دائماً على أهبة الإستعداد للانخراط في المعارك الوطنية والمطلبية [الطبقية] على حد سواء.

ان الأحـداث الثـورية في الأراضي الفلسـطينية المحتلة كانت تجري بسـرعة دون توقف، فلم تهدأ ولم تستقر الأوضاع في الساحة الفلسطينية كلهـا، ففي ١٩٨٧/١١/٢٥ قامت مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، بعملية الطائرة الشراعية، عملية قبية، وادت إلى مقتل ٦ جنود اسرائيليين وجرح سبعة آخرين حسب التصريحات الإسرائيلية؟!.

إن هذه العملية، فضلاً عن المزاج الثوري الحاد، الذي يسود أوساط الجـماهـير في الأراضي الفلسـطينية المحتلة ٦٧، جاءت لتـزيد الجـماهير الفلسـطينية ثقة بالنفس، وزهوا وطنيا، ولتعطي حالة النهوض الثوري زخما جديدا، انعكس في الشموخ الوطني المتزايد.

الدافع المباشر للثورة

اللوحة بدت غاية في الوضوح، احتلال استيطاني اجلائي فاشي جرب كل اسلحة القتل والتدمير والإبادة والتصفية المادية والمعنوية لجماهير الشعب الفلسطيني، وكانت النتيجة الفشل الدائم في تحقيق اي هدف من أهدافه السياسية، الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الإحتلال على الإستمرار في احتلاله للاراضي الفلسطينية ـ **الضفة الفلسطينية وقطاع غزة** ـ بالشكل والطريقة القديمة والمتبعة، أي لابد من ايجاد مخرج لهذا المأزق الصهيوني؟!.

وبالمقابل في الطرف الآخر من المعادلة، يوجد شعب فلسطيني يدافع عن كينونته السياسية والوطنية، شعب يريد أن يعيش أسوة بكل شعوب الأرض، شعب افتقـد نتيجة الإحتلال كل مقومات البقاء، والإستمرار والتطور الإنساني المستقل، فصل له الإحتلال أوامر وقرارات عسكرية من لونـه وشـاكلتـه الإستيطانية، سلبت الإنسـان الفلسطيني حريته الفردية والاجتـماعية والسياسية، قوننتـه ضمن مقـاييسهـا وضمن آفاق المشروع الكـولـونيالي، وضعت سقفاً لتطور بنيانه الاقتصادي بحيث لايخرج عن

دائـرة المحـوطة، نهبت تراثه وزيفت تاريخه وسعت لتدمير ثقافته الوطنية والقومية التقدمية، سرقت عرقه ودمه وانسانيته.

كانت الثـورة وسيلتـه وطـريقه للتحرير، ارتقى سلم النضال الوطني التحرري درجة تلو الدرجة، وكل درجة كان يصعدها، كان يدفع مقابلها تضحيات جسام، شهداء وجرحى ومعتقلين وأرامل، ومعاقين ومبعدين.. الـخ، ومـع ذلـك كان الإصرار على المضي قدمـاً في درب الثورة عنوان مسيرته، لم يسلم الراية، لم يستسلم، لم يركع، أدواته السياسية والتنظيمية تعمقت، وكذلك الفكرية والنقابية والثقافية، وخبرته النضالية والعسكرية ترسخت وتجذرت مع مرور الأيام، وعلى مدار الشهور والأعوام، عاماً بعد عام كانت هامته تكبر وترتفع، ورايته تخفق عالية في سماء المنطقة. لم يعد يأبه لشيء، لانه فقد كل شيء، فهل يخاف بعد ذلك على شيء؟!.

لغة التهديد والوعيد لم تعد تجدي نفعاً، بل العكس صحيح، ان تهديد ووعيد قادة الإحتلال، انما يعكس خوفهم ورعبهم من الشعب الطامح للحرية والإستقلال.

لقد وصلت الأمور إلى درجة الغليان، وبدأت عملية التبخر تتصاعد، ومع كل ارتفاع في درجة الحرارة كانت الجماهير الفلسطينية تتضاءل قدراتها على تحمـل «التعايش» والبقاء بالطريقة والشاكلة والأسلوب التي يريدها المحتل الغازي الصهيوني.

انها تريد شكـلاً ونمـطاً جديداً من الحياة غير ماهـو قائم، يجتـاحها السخط والتمرد حتى العظم، تجلس على فوهة بركان، تسير في الشارع وهي على أهبة الإستعداد للقيام بعمل ماضد المحتل. ولم يعد الأمر يقتصر على الـطلاب والعـمال، بل شمل عامة الشعب، يوماً بعد يوم التركيب الاجتـماعي في حراك دائم ولصـالح قوى الثورة، وفي غير صالح العدو الصهيوني - الأردني.

الجماهير الفلسطينية انتقلت منذ انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ إلى المرحلة الهجومية، التي بدت جلية المعالم في تواصلها في شباط (فبراير) ثم في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ لدرجة انها باتت تنتفض كلما «هبت الريح» لقد وصلت إلى قمة وذروة الغليان، والأزمة السياسية ـ الاقتصادية تفاقمت إلى الدرجة التي لم يعد الإسرائيليون انفسهم قادرين على اخفائها أو تمويهها. . والجماهير الفلسطينية وصلت إلى مرحلة عالية من التشبع الثوري ومن الحقد والكراهية والسخط والإشمئزاز من الإحتلال الصهيوني، فما إن سمعت الجماهير بحادث صدم الشاحنة الإسرائيلية لسيارة ركاب عربية، في نقطة «إيرز» عند مدخل قطاع غزة الشمالي في الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ١٩٨٧/١٢/٨، حتى انفجر بركان الحقد الشعبي الفلسطيني مساء ذلك اليوم عند تشييع شهداء الإعتداء الصهيوني المجرم، في مخيم الثورة «جباليا».

وهكذا انساب شلال الإحتقان الوطني والثوري كما لم ينساب من قبل، وتدفق الفعل الجماهيري بطريقة جديدة كل الجدة لم يشهد لها الإحتلال مثيلاً، الأمر الذي اربكه واوقعه في حيرة من أمره، وزادت أزمته ازمة جديدة، خرجت الجماهير كل جماهير جباليا المخيم والبلد والجوار، إلى قارعة الطريق، وتوجهت وهي لا تحمل سوى سواعدها العملاقة وحجرها الفلسطيني المقدس وصوتها، الذي شق السماء بهتافها لفلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية وطرد الإحتلال وكنسه من الأرض المقدسة، إلى مقر الحاكم العسكري، ومعسكر الجيش في المنطقة، وجرت صدامات واشتباكات بالأيدي وبالحجارة. . . وامتد اللهيب الثوري شيئاً فشيئاً إلى باقي مخيمات ومدن وقرى قطاع غزة أولاً، ثم مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، العاصمة الفلسطينية الأبدية ثانياً وكأنها عبارة عن عبوات ناسفة تعمل بصاعق واحد، هو صاعق الوطن

الفلسطيني، صاعق الثورة الفلسطينية، صاعق الممثل الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، صاعق الكادحين والفقراء من العمال والفلاحين، صاعق المثقفين الثوريين، صاعق كل الوطنيين الشرفاء..

وثب الشعب الفلسطيني وثبته الكبرى، ونزل إلى ميدان المعركة بلحمه الحي، يقاتل الصهاينة بكل ماوصلت إليه يداه من الحجارة والسكاكين والنقيفات والمقاليع والزجاجات الحارقة، والمسامير والكرات الحديدية وبالعصي، والحبال، وغيرها من الوسائل البسيطة المتوفرة..

الثورة بين العفوية والوعي

الثورة الشعبية اندلعت كالنار في الهشيم في كل الأرض الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، وامتدت للجماهير الفلسطينية في منطقة الـ ٤٨ والجولان [لفترات محدودة]. بحيث أصبحت الشوارع الفلسطينية مأوى الناس ومكان عملهم، لا البيوت واماكن العمل، تآخى ابناء الوطن، العامل مع الفلاح مع المثقف الوطني والثوري مع البرجوازي الوطني في معركة الدفاع عن المصير المشترك، غابت تناقضات كثيرة وتراجعت للخلف كثيراً، وحل محلها تناقض أساسي، وهو التناقض التناحري مع العدو القومي والطبقي في آن، العدو الصهيوني.

في هذا السياق، برز سؤال كبير، هل هذه الثورة عفوية أم منظمة وواعية؟؟ هل كانت قوى الثورة مستعدة لها؟ مخططة ومبرمجة لها؟ واذا كانت الإجابة نفياً فهل هي عفوية كلياً لاعلاقة لقوى الثورة بها؟ وماهو دور قوى الثورة في هذه الحالة؟؟.

وكي توضع النقاط فوق الحروف، من الضروري تتبع عملية الإنفجار وعلاقة الناس بها وبالتالي قوى الثورة؛ وقبل ذلك، يجب الإستحضار

الدائم عند المحاكمة العلمية لهذه المسألة لحالة الهيجان والغليان على مدار العام ١٩٨٧ مع نهاية ٨٦، والتي لعبت فيها القوى الوطنية الفلسطينية [بطبيعة الحال مع التفاوت الواضح بين قوة واخرى ارتباطاً بالحجوم وبالجذرية الثورية لهذا الفصيل أو ذاك] دوراً رئيسياً، فكانت تقف في طليعة العمليات الانتفاضوية وتوجهها التوجيه الصائب والسليم من خلال رفع الشعار المطلبي أو السياسي.

أما بصدد الثورة وسياق اندلاعها، فقد كانت كالتالي: «سائق يعمل على سيارة «بيجو» اسمه رمضان سلمان، قال: كنت عائداً من عملي، وكانت سيارتي مملوءة بالعمال، حين وقع حادث مريع، سيارة شحن «اسرائيلية» كبيرة، صدمت سيارة عمال، وصعدت فوقها. كان واضحاً ان الحادث متعمد، فالسيارة العربية أخذت أقصى اليمين، والشاحنة واجهتها بطريقة لاجدال ولا لبس في انها مقصودة، كانت الناس تحاول أن تخرج الجرحى من السيارة، وكانت الوجوه والجثث مغطاة بالدم، لاتستطيع التمييز بين من هو على قيد الحياة، ومن هو مصاب، ومن قضى نحبه. . كلنا سمعنا صوت الإصطدام عندما أصيبت السيارة، ثم اختفت من أمام اعيننا واصبحت تحت الشاحنة، واختفى سائق الشاحنة «الإسرائيلية» بسرعة كبيرة، لا أحد يعرف كيف اختفى. وظهر الجيش «الإسرائيلي» بسرعة، وحاصر المكان، فحاجز «ايرز» يبعد امتاراً عن مكان الحادث، البعض قال ان سيارة كانت في انتظاره (!) والبعض الآخر قال انه بدأ باطلاق النار وذهب باتجاه حاجز الجيش القريب، الذي حضرت عناصره فوراً»[٣٢].

«وسائق آخر اسمه موسى طوطح يقول: آلاف العمال رأوا الحادث، إلا أنهم لايستطيعون التحدث عن تفاصيله، يعرفون ان الشاحنة خرجت اليهم وواجهتهم من طريق معاكس ليس طريقها، يكفي ماشاهدته انا وغيري

لتأكيد ان الحادث متعمد، فقد كان بامكان الشاحنة أن تسير بمسارها لطبيعي دون أي ازعاج»

وتأكيداً على أن الحادث كان مقصوداً، فقد قال احد أفراد ادارة الحكم لعسكري، عند زيارته المصاب كمال قدورة: «الم تعلموا أن شقيق سائق لشاحنة طعن قبل يومين في غزة؟»[٣٣].

ان هذا التساؤل يحمل طابع الإقرار والتأكيد على أن الحادث مقصود ليس عفوياً، فضلاً عما قاله كمال قدورة احد الجرحى.. في سياق الحديث ن الحادث الإجرامي «حتى خبراء حوادث الطرق والتأمين، يعترفون يشهدون على ذلك.. خبراء الطريق «الإسرائيليون» يقرون بأن الحادث تعمد».

ولقطع الشك باليقين، في ان الحادث متعمد ومقصود، اجاب كمال دورة [٢٤ سنة] عن سؤال ما اذا كان سائق السيارة الفلسطينية نائماً. قال: «انه من غير الممكن لأي سائق ان يعبر نقطة تفتيش عسكرية (أي حاجز «ايرز») ويكون نائماً، أو ان ينام بعد امتار من نقطة التفتيش، كان لسائق علي يونس من دير البلح، يقظاً رحمه الله، فقد فتشت سيارته على لحاجز، ومن غير الممكن أن ينام خلال دقيقة أو دقيقتين، في الوقت الذي شير كل الحقائق والظروف حول كيفية وقوع الحادث، إلى سير الشاحنة طريقة عكسية، وليس بمسارها»[٣٤].

كان من نتاج الحادث الدموي، الإرهابي الصهيوني استشهاد اربعة واطنين واصابة عشرة اخرين بجروح مختلفة، والشهداء هم:

١ ـ عصام محمد حموده (٢٠) عاماً/ بلدة جباليا.

٢ ـ شعبان سعيد نبهان (٢٦) عاماً/ بلدة جباليا.

٣ ـ طالب محمد عبد الله أبو زيد (٤١) عاماً / مخيم المغازي.

٤ ـ علي يونس* (٢٥) عاماً / دير البلح.

أما الجرحى فهم:

١ ـ محمود سعيد الغرباوي (٣٦) عاماً/ مخيم المغازي.
٢ ـ كمال قدورة حسن حموده (٢٣) عاماً/ مخيم جباليا.
٣ ـ جواد محمود أبو زيد (٣٨) عاماً/ مخيم المغازي.
٤ ـ جلال محمد ريان (٣٩) عاماً/ مخيم المغازي.
٥ ـ صبحي محمد حسن صويلح (٣٤) عاماً/ رفح.
٦ ـ عصام صبحي البطن (١٨) عاماً/ حي التفاح ـ غزة.
٧ ـ عماد سعدي شهوان (٢٢) عاماً/ حي التفاح ـ غزة.
٨ ـ سعيد محمد الحداد (٢٢) عاماً/ حي التفاح ـ غزة.
٩ ـ جلال أبو السعيد/ دير البلح.
١٠ ـ محمود أبو السعيد/ دير البلح ـ اصابته خطره، انكسر عنده الحوض.

وعلى أثر ذلك، تم نقل الجرحى والشهداء إلى مستشفيات غزة، حيث انتشر خبر الحادث في اوساط الجماهير الفلسطينية، التي أمت المستشفيات للتعرف على أولادها. وفي المساء، تحديداً موعد صلاة العشاء، حسبما ذكر أحمد سعيد نبهان، شقيق الشهيد شعبان نبهان «حين حضر الشباب ليغسلوا الجثة، وكانت عائلة أبو الفتح قد استلمت جثة ابنها ايضاً، وهي ايضاً من جباليا البلد مثلنا، فشيعنا الجثمانين معاً، وطاف الشبان بالجثمانين داخل البلد، وداخل معسكر جباليا، ثم توجهوا إلى مقر الحاكم العسكري، حيث دارت اشتباكات عنيفة بين الناس وقوات الجيش «الإسرائيلي» وبدأ الجيش باطلاق النار، واستمرت الإشتباكات حتى ساعات الصباح الباكر.

وفي الصباح تجمع عشرات الآلاف من قطاع غزة، وتجددت

المواجهات، فاستشهد حاتم السيسي، عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من مخيم جباليا صباح ١٩٨٧/١٢/٩، ومنذ ذلك اليوم لم يستطع «الإسرائيليون» اخماد نار الانتفاضة»[٣٥].

وتقول والدة الشهيد حاتم السيسي بهذا الصدد: «كان الوضع متوتراً في المخيم. فطوال الليل والإشتباكات مستمرة مع الجيش «الإسرائيلي». إذ أثار حادث السيارة نقمة الجميع، فالعمال يرجعون من العمل في وقت واحد، وجميعهم رأوا كيف استهدفت تلك السيارة، وأن الحادث متعمد، ومنظر الحادث كان مؤلماً جداً، جن جنون العمال الذين شاهدوا الحادث، ومعظمهم من المخيمات والقرى المحيطة، بقي المخيم متوتراً حتى ساعات الصباح، وفي حوالى الساعة التاسعة اخبرتني ابنتي إن حاتماً قد اصيب، وعندها صرخت، قلت حاتم قتل. وذهبت إلى المستشفى. كانت قوات «اسرائيلية» تتمركز أمام باب المستشفى، لكن الشباب تمكنوا من تهريب جثته، ووصلنا المخيم، وعند تشييعه قبلته وانهلت بالزغاريد» وتتابع القول «حضر الحاكم العسكري، وسيارات ودبابات وجنود من الجيش «الإسرائيلي» وحاولوا منع الجنازة وأخذ الجثة، ولكن دون جدوى، إذ كان الشبان قد افتعلوا جنازة وهمية بنعش فارغ لتضليل «الإسرائيليين» فيما جرى التشييع الحقيقي بعيداً عن «الإسرائيليين» وتمكنا من دفن حاتم فيما مروحية تدور فوق الجنازة. . واجه المتظاهرون دبابة، فدخلت في حائط احد الدكاكين. . حاول الجيش في ما بعد أن يمنعنا من اقامة العزاء. واستدعى الحاكم العسكري زوجي، إلا أننا كنا نوزع الحلوى والشراب في العزاء».

أضافت: «حاتم عريس، حاتم شهيد»[٣٦] بل من روّاد شهداء الثورة الشعبية، وواحد من قناديلها المضيئة ابداً.

النقطة المركزية: تبين أن الدافع الرئيسي، المفجر الأول، الشرارة

الأولى للثورة الكانونية كانت ذات طابع عفوي، لم تكن مخططة أو مبرمجة.

النقطة الثانية: أن الثورة بدأت ليل ٨، فجر ١٩٧٨/١٢/٩ واستمرت دونما توقف.

النقطة الثالثة: إن الضربة الإسرائيلية المجرمة الفاشية استهدفت ابناء الطبقة العاملة، وهذا الأمر استثار الطبقة العاملة الفلسطينية كلها، وبالطبع لايكمن دور الطبقة العاملة انطلاقاً مما اصابها في الحدث الدموي، إن مثل هكذا تحديد لايدخل في نطاق البحث العلمي، كون التناقض التناحري والتصادم بين الطبقة العاملة الفلسطينية بشكل خاص والإحتلال قائماً وماثلاً منذ أن دنس الإحتلال الصهيوني الأرض الفلسطينية.

ولكن الإستهداف «الإسرائيلي» للعمال الفلسطينيين له مغزاه، فلا يكفي أنه يمتص عرقهم ودمهم، وإنما يريد ابادتهم وتصفيتهم جسدياً، الأمر الذي يعني أن على العمال الفلسطينيين تقع المهمة المركزية والرئيسية في النضال الوطني التحرري، بالتعاضد والتكافل مع كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية الوطنية، وأنه لايجوز للطبقة العاملة ولا لممثليها إلا أن يكونوا في مقدمة النضال البطولي القومي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، كونها الطبقة الأكثر ثورية، والأكثر صلابة وجذرية وعطاء.

النقطة الرابعة: التي حسمتها الثورة منذ البداية، منذ اللحظة الأولى لاشتعالها، أنها وضعت جانباً الموضوع العشائري والقبلي والعائلي، ولم تقتصر مهمات الشهداء وتشييعهم، والجرحى ونقلهم على ذوي هذا الشهيد أو ذاك، هذا الجريح أو ذاك، بل نفذتها الإرادة الوطنية الواحدة التي طغت على كل ماعداها في الميدان الاجتماعي.

النقطة الخامسة: إن الثورة الشعبية، وايضاً منذ اللحظة الأولى لانفجار

بركانها الشعبي، جاءت لتحمل راية حركة التحرر الوطني العربية، التي وصلت إلى «احط» و«أسفل» مراحلها، وكأنه كتب على الجماهير الفلسطينية الواقعة تحت نير الإحتلال والتي هي بحاجة إلى دعم واسناد الأشقاء العرب، أن تحمل المشعل لتضيء سماء الجماهير العربية الشعبية، ولتعطي دفعاً قوياً من الحرارة في الجسد العربي«البارد» تحفزها (أي الجماهير العربية) وتهمزها لاحداث الحراك الاجتماعي المطلوب.

لكن كل هذه النقاط، التي اجابت عنها الثورة مباشرة، لم تعط الإجابة الكاملة المطلوبة على الأسئلة المطروحة، وخاصة المتعلقة بدور القوى الوطنية في الثورة الشعبية. منذ لحظة الثورة الأولى شاركت الفصائل الوطنية في الثورة ولم تتخلف لمرة واحدة عن ذلك، وإنما كانت في وسط المعمعان الثوري، وعلى رأس التظاهرات الجماهيرية، وهذا أكده تقرير ميداني وصل من جباليا من احد قيادات الجبهة الشعبية، جاء فيه عن اليوم الأول: «بتاريخ ١٢/٨ يوم الثلاثاء خرجت مسيرة ضخمة من مخيم جباليا يقدر عددها بـ ٦ آلاف شخص لدفن الشهداء.. وبعد دفن الشهداء تم التوجه إلى مركز الجيش الواقع في وسط المخيم، وفي هذه اللحظة فتحوا علينا اسلحتهم، والقوا علينا قنابل الغاز، لم ينالوا من عزيمتنا.. [المراقب من] المناطق المحيطة بالمخيم، ظن أن هناك جبهة قد اندلعت نيرانها في المخيم. المهم استمرت المسيرة حتى الساعة الثانية عشر ليلاً..».

ويتابع التقرير: «في صباح ١٢/٩ يوم الأربعاء جرت مظاهرات ضخمة شارك فيها معظم الطلاب والطالبات والرجال والنساء والشيوخ، وتم الهجوم على مراكز معسكر الجيش، ولقد قام شبابنا المنضمون إلى الأطر الجماهيرية المؤيدة لخط الجبهة باحراق سيارة جيب عسكرية، وعلى اثر ذلك قامت سلطات القمع بفتح نيران أسلحتهم عليهم، مما أدى إلى سقوط الشهيد الرفيق حاتم السيسي ١٧ سنة... ولقد اصيب في هذا الحادث

ايضاً أكثر من (٥) أشخاص بعضهم لايزال قابع في المستشفيات».

وأضاف التقرير: «وبعد أن سمع السكان هذا الحادث خرج الجميع [في] مسيرة ضخمة من المخيم تحمل الشهيد الرفيق ملفوفاً بالعلم الفلسطيني، وتم تأبين الشهيد في مقبرة الشهداء، حيث القيت كلمات التأبين.. المسيرة كانت تقدر بأكثر من ١٠ آلاف شخص، وفي هذه اللحظة أرسل الهلال الأحمر سيارة اسعاف تكون تحت تصرف المسيرة..، وحقيقة أقولها لكم إنه في بعض الأحيان كنا ننقل ٣ أشخاص جرحى وبعض اصاباتهم خطيرة في السيارة».

ويورد التقرير بعض القصص البطولية التي سطرها «بعض رفاقنا وانصارنا..»

ـ قام البعض بامساك جندي اسرائيلي وبعد أن قاموا باشباعه ضرباً خلعوا ملابسه عنه وتركوه يذهب إلى مركز الجيش بدون ملابس..

ـ «كانت سيارة عسكرية ضخمة «مصفحة» تطارد المتظاهرين، ولقد ادخلها البعض في أحد الشوارع الفرعية وقاموا بتطويقهامن الأمام والخلف وأخذوا يقذفونها بالحجارة الكبيرة، وكما صعد فوقها اصدقاؤنا وقاموا بوضع العلم الفلسطيني فوقها، ولقد جردوا الجنود خزنات اسلحتهم ووضعوا فوقها اطارات الكاوتشوك المشتعلة ونتج عن ذلك ان صدمت المجنزرة ٣ بيوت ومحل بقالة وقامت بهدمهم، ولقد اصيب [جراء] ذلك أكثر من عشرة أشخاص، قمنا بنقل بعضهم إلى مستشفى الشفاء والمستشفى الأهلي العربي، ولقد استنجد العدو بطائرات الهيلوكبتر التي قامت بضرب المخيم بقنابل الغاز واستمر هذا الوضع ليلاً».

وكي تكون الصورة عن مشاركة وفاعلية القوى الوطنية الفلسطينية أوضح وأشمل، من الضروري تلمس استعداداتها وترتيباتها السابقة على الثورة.

في السياق العام لمجرى الأحداث والتطورات في الأراضي الفلسطينية عام ٦٧، تبين أن زمن العفوية والعمل بطريقة «ردة الفعل» ولى منذ وقت بعيد عن الحركة الوطنية الفلسطينية وأخذ طابع عملها يتسم بشكل أرقى من التنظيم والبرمجة، على الرغم من افتقادها إلى الإطار الجبهوي الوطني العريض، الذي ينظم العلاقة فيما بين اطراف وقوى الحركة الوطنية الفلسطينية، والسبب يعود كما أشير سابقاً لدور البرجوازية الوطنية (حركة فتح) المعرقل.

ولكن القوى الطليعية في الثورة الفلسطينية لم تأل جهداً من أجل ترميم جسور العلاقة المشتركة بين قوى الثورة، الأمر الذي دفعها لتعميم «مبدأ **الوحدة الميدانية**» الذي رفعته الجبهة الشعبية في تجربة الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، في ظل غياب الوحدة السياسية بين الفصائل الوطنية المختلفة، وضعف دور المنظمة نتيجة ممارسات اليمين الفلسطيني أيضاً. .

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي صاحبة المبادرة في طرح هذا المبدأ داخل الأرض المحتلة لتوحيد الجهود الوطنية في مواجهة العدو الصهيوني القومي، وممارساته الفاشية ضد جماهير الشعب الفلسطيني، طرحت واعلنتُ عن ذلك في أكثر من مناسبة ولقاء، وعلى صفحات نشراتها الصادرة في الأراضي المحتلة. ففي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧، قالت: «خصوصية الداخل. . تفترض تقاطع كل القوى الوطنية على أرضية مقاومة الاحتلال والتقاسم الوظيفي، فضلاً عن مصلحة الجميع في صيانة المؤسسات والمنظمات الجماهيرية ولوي عنق الفئوية التي تغذي عناصر هدم وتفتيت هذه المنظمات بوصفها ركناً ركيناً في الشخصية الوطنية الفلسطينية».

وتتابع القول: «ونقاط التقاطع المذكورة هي من الأهمية والإتساع بحيث تستدعي وحدة ميدانية نشطة تجد تعبيراتها التنظيمية في اللجان

القطاعية والشعبية والفعاليات النقابية والجماهيرية المشتركة، وكل مايمكن أن يقود إلى توحيد الجهد الوطني وتقوية جدار الصمود والنضال . . ».

وأكدت على أهمية تجربة المخيمات في لبنان قائلة: «وجاءت تجربة المخيمات الفلسطينية في بيروت نموذجاً بارزاً في اثبات ممكنات الوحدة الميدانية رغم الإنقسام السياسي ومعارك طرابلس، كما وجاءت لتؤكد على أن الوحدة الميدانية هي الدرع المكين الذي صان المخيمات وحال دون اختراقها من الداخل»[٣٧].

ان هذه الجهود الوطنية المثابرة لم تذهب سدى، بل وجدت صداها لدى القوى الوطنية الأخرى، ومن تجليات ذلك، أن القوى الوطنية الفلسطينية أصدرت بياناً سياسياً في ١٩٨٧/١١/٢٩ بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ندد بالتقسيم ودعا لتصعيد المواجهة الوطنية لرعاع المستوطنين، وإفشال كل مخططات التصفية.

ومن الجدير بالذكر، «أن القوى الوطنية في غزة في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ عقدت سلسلة من اللقاءات . . [شارك فيها . .] «فتح» الديمقراطية، الشعبية، الحزب الشيوعي، وبالتنسيق مع المؤسسات الوطنية في القطاع، من أجل تحديد ملامح الوضع ولاعداد خطة عمل عامة تعكس بشكل دقيق المزاج الجماهيري العام الملتهب جداً، والذي كان يمتلك في طياته الإستعدادات العالية للانفجار في أية لحظة»[٣٨].

وفي هذا السياق «غلب التنسيق الميداني العملياتي [بين القوى الوطنية المختلفة] لاسيما بين أنصار [ج. ش. ت. ف] أنصار «فتح» بل وذهب الأمر حد أن قامت «فتح» بكتابة شعارات تهنئة للجبهة في ذكرى انطلاقتها في نابلس، فيما قام أنصارها بتهنئة «فتح» في يوم انطلاقتها في مدينة رام الله . . فقد كان التعاون بين أنصارنا و«فتح» والجهاد [الإسلامي] واسعاً في

غزة»[٣٩]. وكـان قد عقـد اجتـماع ثلاثي يوم ١٩٨٧/١٢/٧ بين «فتح» والشعبية والجهاد واتفق على تصعيد المواجهة مع المحتلين الصهاينة.

فضلاً عن ذلك: تصادف هذا الوضع مع احتفالات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بذكرى تأسيسها العشرين، حيث كانت منظماتها الحزبية والجـماهـيرية قد استعـدت للاحتفـال بالمناسبة كما يجب ويليق بالذكرى اليوبيلية، التي تصادف يوم ١٩٦٧/١٢/١١.

وكما ذكر أحد أعضاء الجبهة الشعبية، الوافدين، من الأرض المحتلة «عبد الكريم رجب» من مخيم جباليا، في لقاء شخصي، في آذار (مارس) ١٩٨٩ «ان حالـة التنـافس الثـوري بين المنـظمات الجماهيرية والمنظمات الحزبية بلغت ذروتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧» الأمر الذي دفع محازبي وأنصار الجبهة الشعبية إلى حالة استنفار قصوى، خاصة إذا علم، أن قيادة الجبهة الشعبية كانت قد وزعت في ذكراها التاسعة عشرة تعميماً جاء فيه «ليكن العيد العشرون لانطلاقة الجبهة يوماً للتصادم المميز مع الاحتلال..» وكان الرفاق في قيادة الداخل يعيدون التأكيد على هذا التعميم بين فترة واخرى على كافة المنظمات الحزبية داخل الوطن المحتل وفي السجون.

هذا المناخ الوطني الفلسطيني العام والخاص يؤكد بالملموس أن الثورة الشعبية، رغم أنها انفجرت بشكل عفوي، لكنها لم تبقَ هكذا أبداً ومنذ البداية، بل اكتست طابع التنظيم والوعي، وانخرطت القوى الوطنية فوراً وسط الجمـوع الجماهيرية وعلى رأسها، وفي مقدمة الصفوف توجه وتقود الانتفاضة/ الثورة الشعبية.

ويقول في هذا الصدد تقرير للجبهة الشعبية مايلي: «ومن المعروف أن الذكرى العشرينية قد صادف يومها أحد الأيام الكبرى للغليان، حيث عمّ الإضراب الجـماهـيري مختلف المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ولئن كان من

الخطأ الإدعاء أن الإضراب وماصاحبه من سخونة قد جاء هدية لحزبنا في يوبيله الأول، فإنـه أيضـاً لايجـوز إنكار دور منظماتنا وأصدقائنا التي يصعب تصور تصاعد التحرك الشعبي بدونها»[40] أي بمعنى آخر، أن لا أحد ينكر الطابع العفوي للحظة الحريق الثوري، ولكن هذا الطابع لم يعد قائماً بعد ذلك، حيث انخرطت القوى الوطنية مباشرة في معمعان النضال الثـوري، واكتست الثـورة بطابعها المنظم والواعي منذ أن بدأت عملية تشييع الشهداء في جباليا البلد، وأيضاً صباح اليوم الثاني ١٢/٩ حيث استشهد عضو الجبهة الشعبية حاتم السيسي في مخيم جباليا، كما أنه في ذات اليوم «تمخضت لقاءات القوى الوطنية والمؤسسات الوطنية في قطاع غزة بالتعاون مع لجنة حقوق المواطن في اسرائيل، عن عقد مؤتمر صحافي في «بيت اغارون» بيت الصحافة في القدس، حيث تلا الأخ الدكتور حيدر عبد الشافي بيانا موقعا باسم كافة المؤسسات الوطنية في قطاع غزة، حدد فيه طبيعـة الممارسات الاسرائيلية من حيث مصادرة الأراضي والضرائب والإعتقالات الإدارية والإبعاد ومنع الحريات النقابية والتدخل في شؤون المؤسسات واطلاق العنان لممارسات المستوطنين الممثلة بشكل فاقع بحادثة مقتـل الـطالبـة إنتصـار العـطار في اعـدادية دير البلح، وعدم اكتراث السلطات الرسمية المعنية، بشكل مطلق، بمقتل الطالبة وبحادثة مقتل الثلاثة وحوادث اطلاق النار المتفرقة امام الحواجز المفتعلة من قبل سلطات الاحتلال»[41] وحذر في ختام مؤتمره الصحفي من العواقب الوخيمة التي تترتب على هذه الممارسات الإرهابية.

هتافات الثورة الشعبية :

أيضـاً من النقـاط التي تقـطع الشـك باليقـين هتافات الثورة، التي بالضرورة تعكس دور ومكانة القوى السياسية في العملية النضالية، وتدلل أيضاً على مستوى الوعي السياسي العام للجماهير الفلسطينية وقواها

الطليعية.

ويعود الاستدلال والبرهنة بالهتاف والشعار الجداري على درجة انخراط قوى الثورة ودورها في توجيه وقيادة الثورة الشعبية الباسلة، لتأخر صدور البيانات والنداءات السياسية قرابة الشهر من اندلاع أوار الثورة، والسبب يعود كما أشرنا، لعدم وجود اطار قيادي وطني جاهز، لاسيما وان قوى الثورة كانت تعتمد في عملها على مبدأ «الوحدة الميدانية» التنسيق العملي المناطقي، وحتى في الإطار الوطني العام، لذا تأخر صدور البيانات والتوجيهات السياسية والتنظيمية فترة من الوقت، ريثما جرى ترتيب وتنظيم وتنسيق الأمور بين القوى الفلسطينية الرئيسية، ولكن هذا الأمر، لم يمنع بتاتاً تجلي وبروز دورها في الأعمال الجماهيرية الثورية اليومية، وامساكها بزمام الأمور، وابقاء المبادرة في يديها، وعدم تركها لعفوية الجماهير، وهذا ماتجلى بشكل ساطع في الهتافات والشعارات الجدارية، التي رافقت الثورة الشعبية العملاقة منذ لحظاتها الأولى، ففي الإشتباكات والصدامات الأولى، التي جرت حول مستشفى الشفاء بغزة صباح يوم التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ حاول البعض أن ينحى بالهتافات منحى فئوياً خاصاً. الأمر الذي دفع أحد عناصر الجهاد الإسلامي للاحتجاج على ذلك «فما كان من رفاقنا الذين سيطروا على مكبرات الصوت إلا أن هتفوا «وحدة وحدة وطنية فتح وجهاد وشعبية» والأمر نفسه حصل في [مخيم] الشاطىء.. وفي سلسلة من التظاهرات والمسيرات كان لانصارنا نفس الصوت الوحدوي»[٤٢] حيث تم قطع الطريق في ذلك على اصحاب النفس الفئوي الضيق. وتوجيه الجماهير للهتاف للقوى الوطنية المشاركة، وللوحدة الوطنية ، السلاح الأمضى والأقوى في مواجهة العدو.

ولقد احتل الهتاف للوحدة الوطنية موقعاً مركزياً بين الهتافات والشعارات الجدارية، ومن هذه الشعارات والهتافات كانت:

«تحيا الوحدة الوطنية .
لا فتحاوية ولا جبهاوية ، احنا وحدة وطنية . .
من غزة لبيروت شعب حي لايموت .
يابيرس خبر رابين احنا خمس ملايين . . .
لا ، لا ، يامحتل ، غير الثورة مافي حل . .
الإلتزام فقط بقرارات م . ت . ف .
نعم لـ(م . ت . ف) . . .
لا بيرس ولا شامير احنا م . ت . . .
يداً بيد مع الانتفاضة . . .
نعم لوحدة م . ت . ف رائدة نضالنا الوطني . .
سيبقى القرار فلسطينياً . . .»

إن هذه الهتافات والشعارات وغيرها الكثير لتؤكد ان حرص قوى الثورة وجماهير الثورة على الوحدة الوطنية ورص الصفوف، له مكانة خاصة لدى كل انسان وطني وتقدمي ، ولدى الرأي العام الفلسطيني ، الذي أصيب بالإحباط والإستياء أكثر من مرة نتيجة تشرذم وانقسام الصف الوطني ، وعندما عادت اللحمة والوحدة الوطنية لصفوف م . ت . ف في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ في الدورة التوحيدية في الجزائر، عمت الفرحة والبهجة صفوف الفلسطينيين، كل الفلسطينيين الوطنين، وكان من الهتافات الأولى ، التي رددتها حناجر الجماهير الفلسطينية ، لاسيما وأنها أدرك ، بفعل تجربتها وخبرتها، ان السلاح الأكثر تأثيراً على العدو وأعوانه هو الوحدة الوطنية الفلسطينية ، الهتاف لفلسطين والدولة الفلسطينية الذي احتل مكاناً هاماً بين الهتافات والشعارات الجدارية ، الأمر الذي يظهر، ان القوى الوطنية الفلسطينية في مجمل نضالها وتضحياتها ، انما هي تصب في قناة التحرير للارض السلبية ، المغتصبة ، وبالتالي يكون حديثها وهتافها

للوحدة الوطنية ناقصاً إذا لم يربط بعملية التحرر الوطني من ربقة الاستعمار لاستيطاني الصهيوني. ومما جاء في هذا الصدد:

«حطو الخنجر ع السكين، احنا شبابك يافلسطين. .

بالروح بالدم نفديك ياشهيد. .

بالروح بالدم نفديك يافلسطين. .

بالروح بالدم ح نكمل المتوار. .

عالمكشوف وعالمكشوف صهيوني مابدنا نشوف. .

ياصهيوني برا، برا، وياشارون برا، برا.

شامير موجات انتفاضتنا متلاحقة ـ فأهدأ وانظر لدولتنا. .

الإستمرار في الانتفاضة هو الطريق إلى النصر. .

نعم لقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. .

مطالبنا شرعية بدنا دولة وهوية. .

لابدنا لبن ولا تين. . بدنا نهين المحتلين. . وبدنا نحرر فلسطين. .

لا تهويد ولا تشريد عن أراضينا ما بنحيد. .

بانتفاضتنا المجيدة سنستعيد ديارنا السليبة.

شولتس نريد دولة فلسطينية.

العار لمن يقبل باسرائيل. . فاعمل على ازالتها من فلسطين. .

الانتفاضة إلى الأمام، اسرائيل تحت الأقدام. .

بي. أل. أو. إسرائيل نو. .

الله أكبر حي على الفلاح. . الله أكبر والنصر لفلسطين. .». .

الإصرار والتمسك بالأرض الفلسطينية يبدو جلياً في كل هتاف أو شعار جداري، واضحاً كالشمس، وبالمقابل الرفض المطلق للمحتلين الصهاينة، جرى التعبير عن ذلك بأشكال مختلفة، كما بدا في الشعارات والهتافات. وهناك ايضاً هتافات اخرى تحمل في طياتها ذات المضامين.

وان التدقيق البسيط في هذه الهتافات ليظهر الطابع الوطني الواعي للثورة الكانونية المجيدة . .

ايضاً كان من بين الهتافات والشعارات الجدارية، مايحمل منها الطابع المطلبي الوطني، والتحريض على العملاء والخونة المرتبطين بالعدو الصهيوني، اضافة إلى رفض المشاريع الامبريالية التصفوية، وتخليد الشهيد، ومواساة ام الشهيد، ورفض التنازل والمساومة على قضية الثورة، ويمكن ايراد بعض النماذج من هذه الهتافات والشعارات الجدارية .

«لا ، لا للابعاد . . نعم ، نعم للاستشهاد . .
عاشت أمك ياشهيد يافلسطيني ياعنيد .
تحيا الثورة ، تحيا الثورة . .
خمسة صفر ستة اثنين الله يلعن الملك حسين .
التحية كل التحية للقوات الضاربة . .
النازية تساوي الصهيونية . .
ياشامير يامرة . . رجع جيشك لوره . .
ياللعار وياللعار مخاتير بطفوا النار . .
لا لزيارة شولتس والمشاريع الامبريالية . .
مطالبنا شعبية بدنا دراسة وطنية . .
نعم للعصيان المدني . .
الموت أو الإستقالة للجان البلدية والشرطة ورجال الجمارك . .
لا تدفع الضرائب ولا للبلديات المعينة . .
سنحمي شجرة الزيتون في قلوبنا . .
لنعمل على تصفية العملاء ونصعد الانتفاضة . .
لا استسلام ولا دموع . .
الخزي والعار للعملاء الخونه . .
احذروا البيانات والنداءات المدسوسة . .

وفي هذا السياق جرى التغني بالحجر والهتاف له، كونه بات السلاح الرئيسي لجماهير الثورة / الانتفاضة، حيث لم يشهد على الإطلاق تاريخ الثورات والانتفاضات قاطبة، استخدام الحجارة كما استخدمها الشعب العربي الفلسطيني في ثورته، وثوراته السابقة [١٩٣٦ وماقبلها] وهو مايمكن اعتباره دون أي تردد، احد اضافات الثورة الديسمبرية الفلسطينية للتراث الثوري العالمي. . ومن الهتافات التي رددتها الجماهير، هي التالية:

«ياثورة ياجبارة علميهم كيف الحجارة. .

الحجر والملوتوف هما صانعا القرار. .

مافي خوف. . مافي خوف، الحجر صار كلاشنكوف.

عاشت حجارة بلادنا المقدسة. .

نعم للحجر. . لا للمؤتمر*. .

بالحجارة نستقبل شولتس. .

وهتافات وشعارات كثيرة رددتها حناجر الجماهير الفلسطينية، ولكن ماابتغيناه هنا هو تثبيت نقطة مركزية، ان هذه الثورة الكانونية البطلة ليست «يتيمة» ليست عفوية، وانما هي ثورة قادتها ووجهتها قوى الثورة الفلسطينية، مع التمايز بالتأكيد بين فصيل وآخر، وهنا يمكن مشاهدة وملامسة العلاقة الجدلية بين العفوية والوعي، فالعفوية لم تكن بعيدة عن انفجار واشتعال بركان الحقد الشعبي الفلسطيني ـ الثورة ـ لاسيما وانها هي الدافع الرئيسي للثورة ـ أي حادث الاصطدام المروع الذي نفذه شقيق شلومو سيكل عند نقطة التفتيش في «ايرز» ولكن هذه اللحظة العفوية لم تحل دون بلوغ الثورة عملية التنظيم والوعي منذ أن تدفق الجرف الثوري الجماهيري إلى قارعة الطريق، إلى ميدان القتال مع الأعداء الصهاينة. حيث بادرت قوى الثورة لاستلام زمام الأمور بيدها.

ولكن دور القوى المنظمة والواعية الوطنية التقدمية الثورية لم يحل دون ابداع الجماهير، لابل الصحيح، ان الجماهير بقدر ماكانت مطواعة ومنضبطة لتوجيهات وتخطيط قوى الثورة، بقدر ماكانت تتمتع بحيز واسع من حرية التعبير والإبداع والخلق المتجدد والجديد لاساليب المواجهة مع العدو الصهيوني.

وفي هذا السياق جرى التعلم والتعليم المتبادل، التأثر والتأثير بين الجماهير وقواها الوطنية والثورية الطليعية، أي أن قوى الثورة لم تضع حاجزاً بينها وبين الجماهير الوطنية العريضة، العكس صحيح، فلا حواجز ولا درجات عليا واخرى منخفضة في معمعان النضال الوطني التحرري إلا بمقدار مايتحمل الفرد من مسؤوليات وطنية في خضم عملية المواجهة الكفاحية مع الفاشيين الجدد، صهاينة «الهيكل الثالث».

وارتباطاً بما تقدم، لم تصل الحالة النضالية درجة الثورة الشعبية إلا بفضل مشاركة الجماهير الشعبية وانخراطها الكلي في ركبها، ورفع رايتها عالياً في سماء الوطن الفلسطيني المحتل. هذه الجماهير بابداعاتها وتفانيها الخلاق في العملية الثورية الوطنية وفي اجتراح الصعاب والمعجزات البطولية، هي التي صنعت الثورة وهي التي نسجت خيوط ايامها وأسابيعها وشهورها، وهي التي تخيط ثوب الحرية والإستقلال الآن بدمها وعرقها وسهرها وآلامها وآمالها وفرحها.

ان الجماهير الفلسطينية الوطنية، من كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، هي صاحبة الفضل الأول في الثورة الشعبية، وهي بتضحياتها، ترسم مجد الشعب الفلسطيني وآفاق ايامه المستقبلية القادمة..

كما أنها بتحدياتها وصلابتها، واستهانتها بالخوف، واجتراحها للصعاب وبمواصلتها طريق الآلام، طريق المخاض الوطني الثوري، طريق الحرية

والاستقلال، جاءت لتؤكد مجدداً على درس طالما أكد عليه قادة الطبقة العاملة، معلمو الماركسية ـ اللينينية، ماركس، انجلز، لينين، هو درس الجماهير الشعبية ودورها الرئيس كمحرك للتاريخ، وصانعة له، ومنغمسة حتى النخاع [بارادتها أو بالاستقلال عنها] في تجاوبها مع قوانينه، وصاعدة في ثورتها الوطنية والطبقية مع مركبه الحلزوني نحو التحرر القومي والاجتماعي قدماً نحو السلم والحرية والاشتراكية.

الاعتراف الصهيوني

لايكفي في هذا النطاق الإعتماد على معطيات ومعلومات فصائل الثورة الفلسطينية، رغم أهميتها وأولويتها، وانما يجب أيضا رؤية موقف العدو الصهيوني من الثورة العظيمة ودور القوى الوطنية فيها، هل اعترف العدو مباشرة بدور قوى الثورة ؟؟ أم انتظر لبعض الوقت؟؟ وهل اعطى تفسيرا صحيحا لانـدلاعها ؟! أم أنه اكتفى بترديد ماكان يردد من قبل من مقولات عنصرية وفاشية ؟؟.

يمكن الجزم واستخدام صفة الإطلاق عند الحديث عن علاقة القيادات الاسرائيلية بالثورة الكانونية المجيدة، في انها [القيادة الصهيونية] اصيبت بالذهول والإرباك والوجوم نتاج ماتسمت به الثورة الشعبية/ الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الإتساع والعمق والجذرية والشمول.

وفي غمرة هذا الذهول أخذت تصريحات القادة الاسرائيليين تطفو إلى السطح وفيها شيء من التضارب وعدم الإتزان، وانكار صفة التنظيم والوعي عن طابع ثورة الجماهير التواقة للحرية والاستقلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وصبغها بالعفوية، كما فعل اسحق رابين يوم ١٩٨٨/١/١٠، حين قال: «ان العرب هنا، يعلمون ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست ممثلاً حقيقياً، لكنني في الواقع، لا أعلم من هم

المسؤولـون الحقيقيون عنهم، وقـد يصبـح الأمر أكثر وضوحاً مع توقف الاضطرابات. . وفي حال أثبت ممثلو العرب الذين يعيشون في [المناطق المحتلة] أنهم مسؤولون حقيقيون فسنكون على استعداد للجلوس معهم على طاولة المفاوضات، فور توقف الاضطرابات»[٤٣].

ويقـول المعلق العسكري، رون بن ـ يشاي «ان ما تسبب في موجة اعمال خرق النظام الأخطر والأطول في تاريخ المناطق تحت سلطة اسرائيل كان تراكم جملة من الأسباب والأوضاع».

«يجدر القول فوراً إن اسهام منظمات المخربين ـ أقله فيما يتعلق بغزة ـ كان هامشياً نسبياً. ليس ثمة حاجة إلى تدبير وتخطيط بعيدي المدى من أجل اثارة اضطرابات في قطاع غزة. . إذ، خلافاً ليهودا والسامرة، واللتين لدى المعتدلين فيهما أمل ما في تغيير الوضع بواسطة مسار سياسي، ليس أمام الغزيين أي فرصة في ذلك، فمصر لاتريدهم والملك حسين أيضاً لايبتهج لقبولهم تحت إشرافه».

«وحتى إذا اقيمت دولة فلسطينية، فانهم سيكونون مقطـوعين عنها، ومن دون اتصال جغرافي بها، وهكذا فانماينتظرونه هو تواصل الاحتلال لخمسمائة عام من دون مخرج. كما أن مخيمات اللاجئين في القطاع هي أكبر وأكثر اكتظاظاً بكثير مما في يهودا والسامرة، من السهل اثارتها ومن الصعب للغاية على قوات الأمن أن تسيطر عليها باستمرار».

«على هذه الخلفية، بدأت الاضطرابات قبل نحو عشرة اسابيع بعد أن قتلت قوى الأمن عدداً من المخـربـين، ينتمي بعضهم إلى [الجهـاد الإسلامي] كانوا قد هربوا من سجن نفحا، ومنذ ذلك الحين، تواصلت أعمال خرق النظام والاضطرابات من دون توقف تقريباً، ولكن على نار هادئة»، «كانت الشرارة التي اشعلت الحريق الكبير هي حادثة الطريق. . القتل ألهب الغرائز، وقوات الأمن فقدت السيطرة»[٤٤].

وتوافق مع وجهة النظر هذه ـ مع فارق بسيط في عناصر التفجير ـ اللواء (احتياط) شلوموغازيت، رئيس الاستخبارات العسكرية السابقة، ومنسق الأنشطة في المناطق المحتلة سابقاً، فضلاً عما قاله شمعون بيرس، في بيان ألقاه في اجتماع مركز حزب العمل: «إن الشعب الاسرائيلي مطالب بالوقوف إلى جانب الجيش الاسرائيلي الذي يقف بيننا وبين الحريق الذي يشتعل في الضفة الغربية وقطاع غزة.. ان الأحداث في الضفة الغربية والقطاع كانت تلقائية ولم يخطط لها من قبل، وعليه فان قوات الأمن لم تتوقع حدوثها، مما خلق حالات وجد فيها الجنود أنفسهم معرضين لظروف صعبة وغير متوقعة ولاستفزازات لاتطاق.. ان المشاكل الأساسية التي سببت هذه الأحداث لازالت قائمة ويجب معالجتها، فهذه الأحداث وان كانت غير متوقعة فإن الأوضاع العامة لم تكن بجديدة اطلاقاً، لكنها تحمل في طياتها أسئلة جدية بالنسبة لمستقبل الشعب اليهودي ودولة اسرائيل، ويتعين إيجاد الحلول لها.. وماالذي سيحدث إذا طلب السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يكونوا مواطنين في دولة اسرائيل.. إن معالجة من يلقي الحجارة أمر سهل جداً، أما معالجة من يطالب بالمساواة فهذا أمر آخر»[٤٥].

ان الهدف من هذا التضليل، العمل على انكار دور قوى الثورة في العمل البطولي، الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، مع أن بعضهم يعود للخلف ويحاول أن يربط بين حادث الاصطدام والأعمال الانتفاضوية السابقة على ذلك، على مدار العام ١٩٨٧، والتي كان دور قوى الثورة واضحاً وجلياً فيها.

ويكمن في هذا الإنكار الصهيوني هدف آخر، هو بمثابة «الطعم» للقوى «المعتدلة» لكي تخرج من جحورها التي دخلتها مع انفجار البركان الثوري، ليس هذا فحسب، بل وإفساح المجال أمام قوى جديدة للبروز

كمفاوض للاسرائيليين؟.

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل عى الجهل الاسرائيلي، أولاً:بالشعب الفلسطيني.ثانياً: باللحظة السياسية، ثالثاً: تكريس لعملية التخبط التي واكبت ولازمت القيادات الاسرائيلية.رابعاً: هذه الإرباكات إنما هي التعبير الحقيقي لافلاس السياسة الاسرائيلية، وقبل ذلك الأجهزة الأمنية الاسرائيلية وخاصة «الشين بيت» والاستخبارات، التي وقفت كغيرها من أجهزة الدولة الاسرائيلية تنظر للأحداث في حالة من الذهول، وهي المعروف عنها أو هكذا رسموا صورتها في أذهان الرأي العام «المخابرات الأقوى» و«الأذكى»!.

ومحاولة «رون بن يشاي» وغيره من الصهاينة احالة اسباب التفجير إلى «اكتظاظ المخيمات» و«التزايد الديمغرافي» .. الخ، إنما هي محاولة فيها شيء من التسطيح والتبسيط الأكثر من اللازم، رغم أنها تحمل شيئاً من الصحة والمصداقية، ولكنها محدودة جداً، قياساً وارتباطاً بعملية النهوض الوطني، والتطور الهام في الميدان الثقافي، وتبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، التي أضحت «طبقة لنفسها» وانتقلت من المرحلة الجنينية، عندما كانت «طبقة في نفسها» والإنتصارات العديدة التي حققتها الثورة، فضلاً عن شعور قوى الثورة والجماهير بالخطر الداهم في الداخل والخارج لتصفية القضية الوطنية، الأمر الذي أوصلها إلى درجة من «اليأس» و«الاحباط» من كل ماهو حولها، وافقدها الركون لاي حليف قريب أو بعيد، والقت على نفسها مسؤولية الخروج من النفق المظلم، من عنق .لزجاجة، من الحصار العسكري والسياسي. وبالتالي، فان «اليأس» هنا في ظل وجود القوى الوطنية والثورية الطليعية لم يعن بتاتاً الركون لمعطيات الواقع والإستسلام لها، العكس صحيح، أي انه عنى بالنسبة لها تحمل المسؤولية المباشرة في الخروج من دائرة الحصار إلى دائرة النور والثورة بأبهى

صورها، وسعياً نحو الأمل والحرية ودفء الشمس الثورية، ومن البديهي القول، انه مامن ثورة تحدث إلا ويكون ملازماً لجماهيرها القومية والطبقية شيء ما من «اليأس» و«الإحباط» الأمر الذي يدفعها لبلوغ درجة السخط والغليان الشعبي، ويقذف بها في لحظة الإنفجار الثوري في لهيب المعارك الثورية بلوغاً للأمل والفجر الجديد.

لم يقتصر الموقف الاسرائيلي على هذا الجانب، بل ان هناك فريقاً أقرّ منذ البداية بدور م.ت.ف وفصائلها في الثورة الشعبية، قال شامير بهذا الصدد في جلسة الحكومة الاسرائيلية التي كرست لمناقشة تطورات الوضع في الأرض المحتلة: «ان مايجري في الضفة والقطاع وصل إلى مرحلة بالغة الخطورة، ويتعين علينا التحرك على الفور والعمل قبل فوات الأوان. وسأطلب من قادة الجيش استخدام اقسى درجات العنف والحزم.. هناك أناس في الضفة والقطاع أعلنوا التمرد ضد الحكم الاسرائيلي بتوجيه من منظمة التحرير الفلسطينية»[٤٦].

وأضاف شامير في حديث مع مراسل صحيفة «يديعوت احرونوت»: «لقد بدأت الاضطرابات بصورة مشتتة، لكن رجال منظمة التحرير الفلسطينية نجحوا في ركوب الموجة التي وصلت إلى مستواها الحالي، وفي نفس الوقت سعت منظمة التحرير إلى تسخين الأجواء في عدة دول عربية منها مصر، ولدينا معلومات واضحة بخصوص نشاطات منظمة التحرير هذه وانني أدعو عرب اسرائيل والعرب في الضفة والقطاع إلى عدم الإنجرار وراء المحرضين الذين لايسعون إلى تحقيق مصالح العرب في اسرائيل»[٤٧].

وفي السياق تحدث بيرس عن دور م.ت.ف في الثورة الشعبية، قائلاً: «ان منظمة التحرير الفلسطينية تحاول تحقيق مكاسب من الإضرابات والقيام بمظاهرات»[٤٨].

وقال رابين أيضاً: «.. إن أعمال العنف هذه تستهدف إعادة النزاع

العربي ـ الاسرائيلي إلى وعي العالم، وتنفذ لغاية سياسية واضحة تقف وراءها المنظمة»[٤٩].

وقال دان شمرون، رئيس الأركان الاسرائيلي: «ان مصدر اعمال الشغب هو المنظمات الفلسطينية في الخارج وبواسطة أعوانها في الضفة والقطاع، وإن لدنيا أدلة واضحة تثبت ذلك حيث اعترف الكثيرون من الشبان الذين تم التحقيق معهم حول اشتراكهم بأعمال العنف»[٥٠].

واعترف الكولونيل «زئيف» قائد القوات العسكرية في الضفة قائلاً: «ان الجبهة الشعبية تتحمل جزءاً أساسياً من مسؤولية الأحداث، فهي قد بدأت تحتفل منذ ١٠/١٢». وفي لقاء حاكم غزة، الجنرال اسحق مردخاي مع وفد الشخصيات الفلسطينية خاطبهم بالقول: «نحن نعرف أن مؤيدي الجبهة الشعبية هم وراء الاضطرابات» اما في محكمة رجا اغبارية فقد وردت احاديث من نوع «ان الجبهة الشعبية هي التي نظمت الأحداث في الداخل، منطقة الـ ٤٨» أما قائد مايسمى بالمنطقة الشمالية فقد صرح «بان الجبهة الشعبية تتحمل المسؤولية وسوف نحاسبها بعد أن تهدأ الأوضاع»[٥١].

وبمناسبة عيد انطلاقة الثورة الفلسطينية، مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ قال عشيتها رابين: «إن قيادة المنطقة الوسطى على أهبة الاستعداد لمواجهة أي حالة كانت، وإنه من المستحسن عدم وضع جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمن موضع اختبار يوم غد الجمعة الأول من كانون الثاني، وهو يوم تأسيس منظمة «فتح»»[٥٢].

وجاء في إحدى الدراسات التي أعدها عدد من الباحثين والصحفيين الاسرائيليين بمناسبة مرور عام على الثورة الشعبية/ الانتفاضة مايلي: «فعلى الرغم من ان المفاجأة اصابت كذلك قيادة م.ت.ف من توقيت الانتفاضة وحجمها، إلا أن هذه القيادة نجحت وخلال السنة المنصرمة،

في أن تكون القوة الوحيدة المسيطرة على زمامها، والواقع ان الانتفاضة لم تنشىء قيادة فلسطينية مستقلة، غير أن نشيطي م. ت. ف في القدس ورام الله والـذين يشكلون اعضـاء القيادة الـوطنية المـوحـدة واعضاء اللجان الشعبية المحلية، يمكن اعتبـارهـم الأكثـر قرباً من احتلال مركز القيادة الشاغر في المناطق»[٥٣].

وتضيف الـدراسـة بهذا الصـدد: «القيادة الوطنية الموحدة في الواقع ائتلاف يضم المنظمات الفلسطينية العاملة في المناطق والتي تخضع لسيادة منظمة التحرير الفلسطينية»[٥٤].

ان الإقرار الاسرائيلي بدور ومكانة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية للثورة الشعبية/ الانتفـاضـة لم يكن في البـداية يحمـل صفة الموضوعية والتجرد، لاسيما وان قادة الكيان الصهيوني، ومن لف لفهم، في الوسط العربي الرسمي ومثقفي البلاط العربي، عملوا جل اهتمامهم على انكار أي دور للمنظمة، وسعوا جميعاً للاساءة لدورها ومكانتها، وعملوا، كل من جانبـه، وفي نطاق امكانياته، على تصفية ركائز الثورة من أجل اخضاع المنطقة العربية لمؤامرات كامب ديفيد، وهذه السياسة لم تتوقف ولم تنته، والجميع، صهاينة وعرب رسميون لم يدخروا ولن يدخروا جهداً من أجل بلوغ تلك «الغـايـة» غاية ازالـة الشوكة، الثورة الفلسطينية، من حلق أصحاب ومنفذي المؤامرة التصفوية لكل ماهو وطني وقومي وتقدمي في عالم العرب.

فضلاً عن ذلك، فان الصهاينة ارادوا من خلال هذا الإعتراف الرسمي بالدور القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ارهاب الجماهير الفلسطينية، وقواها الوطنية ولجمها من المشاركة في العملية الثورية الجارية في الضفة والقطاع. وفي السياق، افساح المجال أمام القوى «المعتدلة» لركوب الموجة واطفاء «لهيبها» و«عنفوانها الثوري» ومن ثم «القضاء المبرم» عليها!.

ومـرة أخـرى يقـع الاسرائيليون في مطب الجهـل بالواقع الفلسطيني وبمعـطيات الصراع ومـا أدخـل عليه من اضافات نوعية جديدة، كان ابـرزهـا، ارتقاء العامل الفلسطيني إلى قمة الهرم في الصراع في مواجهة اسرائيل، وبتعبـير أدق، بقـدر ماتـراجـع العـامـل العربي «القومي» في الصراع، بنفس القـدر وأكثـر تقـدم العـامل الفلسطيني، واحتل موقعه الـطبيعي والضروري في الصراع، بحيث أمسى الصراع فلسـطينياً - اسرائيلياً، وهو ماكان يجب أن يكون منذ الأساس، على أن لايلغي هذا الطابع البُعد العربي القومي، لاسيما وان جوهر الصراع ومرتكزاته الأساسية تكمن في الصراع العربي - الاسرائيلي، لان الصراع، والهجمة الامبريالية الصهيونية انـما تستهـدف الـوجـود الحضـاري والثقافي القومي العربي، تستهدف نهب واستغلال الثروات والإنسان العربي على حد سواء.

لكن هذا لايمنـع في نطاق المجـابهـة المبـاشرة التكتيكية [**في النطاق الاستراتيجي الأبعد**] ان يحتل العامل الفلسطيني مكانة رئيسية في الصراع، (١) لابراز العامل الوطني الفلسطيني، (٢) لقطع الطريق على الديماغوجيا الصهيونية الإعلامية، التي تصور الصراع عكس ماهو قائم، خاصة ابراز اسرائيل وكـأنها دولـة «**ضعيفـة**» و«**تبحث عن السـلام**» ولكن العـرب «**يحولون**» دون ذلك!؟... الخ.

ومن البـديهي التأكيد، بأنه كان لهذا التقدم تجليات واضحة جداً في سياق العملية النضالية، ولم تتمكن القوى المختلفة العربية والاسرائيلية وقبل ذلك الدولية، من إعادة الأمور إلى ماكانت عليه قبل عشرين عاماً، لان قوى الثورة الفلسطينية الطليعية والأكثر جذرية، فضلاً عن الجماهير الفلسـطينية، التي ذاقت مرارة استلاب الهوية الوطنية على مدار الواحد والأربعين عاماً الماضية، ليست مستعدة أن تلقي سلاح الثورة جانباً، لأنها خبرت نظرية «**الاتكال**» على العرب الرسميين، ماذا كانت النتيجة؟ مزيداً

من البؤس، ومزيداً من الحرمان من أبسط الحقوق السياسية والإنسانية؟!.
وفي هذا الشأن يقول «برناردو مالي»: «لقد سار التاريخ بسرعة في الشهرين الأخيرين، وقلب الموازين في أرض الإنجيل، هذه الأرض المتنازع عليها من قبل «قوميتين» لقد وقف الكثيرون مقطوعي النفس أمام تطورات الأحداث وسقطت مفاهيم ديماغوجية».

وأضاف: «لقد تم اختراق جدار الصمت (الصمت اللعين والكريه في آن واحد) الذي تشكل من شعور الغرب بالذنب تجاه شعب «المحرقة» حيث انقلبت بعض المفاهيم الغامضة، ويمكن القول إنه حصل من التطورات في الفترة من ٨/١٢/٨٧ إلى ٨/٢/١٩٨٨ أكثر مما حصل في الـ ٢٠ سنة الماضية».

ويؤكد: «فالصراع العربي ـ الاسرائيلي على سبيل المثال عاد ثانية إلى الرأي العام العالمي ليصبح صراعاً فلسطينياً ـ اسرائيلياً، وهذا شيء طيب، لأن القضية الشرق أوسطية المتعلقة بأربعة عقود من الحروب والوثائق الديبلوماسية الصادرة من القوى العظمى اختصرت الآن في القضية الأساسية»(**) قضية الشعب العربي الفلسطيني وتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

وفي هذا السياق، جرى تطور ملموس وبارز في كيانية الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبلغت مستوى راقياً من النهوض والتبلور، الأمر الذي حدا بها أن تشب عن دائرة الطوق المفروض عليها، والحصار الذي يكبلها بسلاسل التآمر الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي، «فالأمة [الشعب] الفلسطينية الصغيرة، العزلاء تحاول اليوم ان تولد وتحيا من جديد، تحاول أن تزيح عن كاهلها ثقل «الأمة الاسرائيلية» الصغيرة، هذه الأخيرة المدججة بالسلاح، والمحكومة بعقلية استبدادية»..

«الأمة [الشعب] الفلسطينية تتحرك لوحدها، والدول العربية لم تحرك

ساكناً، والتي لو أرادت ذلك لن تستطيع لانها تفتقر للوسائل، والقوة اللازمة لعمل شيء ما، والسبب الأساسي انها لاتريد فعل أي شيء»[٥٦].
والأمر كما بات جلياً وعميقاً في وضوحه، ان العرب الرسميين لم تقتصر مواقفهم العدائية من القضية والشعب الفلسطيني حد عدم التحرك والدعم !، وانما لايريدون ان يروا شيئاً! أو أن يسمعوا شيئاً فلسطينياً مميزاً في النطاق الوطني والثوري، وعندما هبت وانفجرت براكين الحقد الشعبي الفلسطيني في ثورة كانون ٨٧ داخل الأرض المحتلة، وخارج نطاق أدوات قمعهم البوليسية، ارتجفت واهتزت كراسي عروشهم ودواوينهم المختلفة، ادراكاً منهم أن مثل هكذا تحرك يعتبر طعناً في كل شرعياتهم القائمة، التي نامت أكثر من أربعين عاماً، كما فعل «أهل الكهف!» وفي نظرهم تحريضاً مباشراً على مواقعهم وارتباطاتهم بالامبريالية والصهيونية.

وأكثر من ارتجف وارتعب، كان النظام الهاشمي في عمان، لان النهوض الوطني الفلسطيني هو «شيء مخيف جداً» ولأن تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية «ستكون بمثابة شحنة دينامية بالقرب من مملكته الصغيرة المأهولة بالفلسطينيين، الذين سينفجرون مع الوقت، متعاطفين مع امتهم الفلسطينية»[٥٧]. وما انتفاضة الجوع في معان والكرك في نيسان (ابريل) ١٩٨٩ إلاّ بداية البشائر.

ومن بين عناصر التطور الملموسة والبارزة في الشخصية الوطنية الفلسطينية، ماعكسه الكاتب الاسرائيلي «دوف شنعار» الذي قال: «قطع الوعي القومي الفلسطيني في المناطق شوطاً طويلاً.. لقد اصبح شيئاً من الماضي ذلك المرسوم الذي أصدره الملك عبد الله والغى بموجبه استعمال كلمة فلسطين في الوثائق والمستندات الرسمية. إن الكيان الفلسطيني موضع نقاش الآن في القيادة الاسرائيلية، وقد جرت في السنوات الأخيرة نهضة ثقافية واسعة المدى في الضفة الغربية على مدى سنوات الاحتلال

الاسرائيلي [حيث انشئت] مؤسسات فلسطينية قومية . . وقد شهد المجتمع الفلسطيني في المناطق، خلال عقدي الاحتلال، تطورات تشير إلى بلوغه الأكيد حال الاستقرار عندما يلغى الوضع الاستعماري. إننا نشهد الآن اجماعاً عاماً على تطوير شخصية فلسطينية قومية»[٥٨].

لقد تصلب عود الشعب الفلسطيني في غمار المعارك اليومية، والاصطدام المحتدم بين قوى الثورة الوطنية التحررية ـ في الداخل والخارج ـ وولد جيل جديد، جيل فلسطيني لايعرف الخوف، ولا يرهب الاحتلال، أو كما يقول اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي: «لقد زال احساس الخوف من نصف سكان الأراضي المحتلة على الأقل [لماذا النصف فقط؟ إذا علمنا من الإحصاءات الاسرائيلية نفسها أن قرابة ٦٥٪ من سكان الأراضي المحتلة هم من سن ١٩ فما دون؟!] فالكثير من الشبان يكشفون صدورهم للجنود الاسرائيلين ويتحدونهم أن يطلقوا النار»[٥٩]. وأما «موشيه ارينز» وزير الخارجية الاسرائيلي الحالي فكتب معمقاً هذه الفكرة، من زاوية اخرى، وبعبارات مختلفة، قائلاً: «استطاع هؤلاء السكان معرفة «المجتمع الاسرائيلي» بنقاط ضعفه ومساوئه خلال العشرين سنة الأخيرة، وقد حال «التطرف الديني» [وفي هذا مغالطة فاضحة، ومحاولة لقلب الحقائق الوطنية والقومية] دون الخوف من استخدام العنف وزادت معرفتهم «لاسرائيل» إلى احساسهم، بان رد الفعل الاسرائيلي، متزن ومحدود»[٦٠] (!!؟) وهنا لايتورع أرينز عن التضليل والكذب، الذي لم يعد ينطلي على أوساط الرأي العام العالمي، الذي شاهد بأم عينه ممارسات الفاشية الاسرائيلية السوداء، والتي حاكت في حماقاتها وجرائمها مجازر هتلر وموسوليني ونظام الأبرتهاتيد في جنوب افريقيا.

ويتابع موشيه أرينز، الوزير الليكودي، تحليله للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي انفجر وفاجأ الجميع حسب قوله، ان هذا الوضع

تميز بثلاث سمات هي :

١ - الكراهية : حيث لايمكن تجاهل مظاهرها العنيفة لليهود و«لدولة اسرائيل» والتي يتميز بها قاذفو الحجارة وزجاجات الملوتوف، من رجال ونساء واطفال، وهذه الكراهية.. تعيدنا إلى فترة احداث ماقبل قيام «اسرائيل»...

٢ - مطالب غير محدودة : من يحاول التعرف على أية رسالة سياسية يعبر عنها «المشاغبون» سيجد مطالب لتصفية دولة «اسرائيل» ولطرد اليهود من أرض «اسرائيل» ولكنها ليست محددة وصالحة للتوصل إلى أي حل وسط، وليس من قبيل الصدفة أن الكثيرين من المشاغبين هم من سكان مخيمات اللاجئين في غزة وفي.. [الضفة الفلسطينية] وان المطالبة بتطبيق «حق العودة» تتردد بصورة واضحة تماماً.

٣ - عدم وجود سلطة خارجية : فحتى إذا كانت م.ت.ف تحاول ركوب موجة «الاضطرابات» وتحاول اجنحتها المختلفة إذاعة توجيهات للسكان العرب في المناطق، فان «احداث الشغب» في حقيقة الأمر، تمثل تعبيراً «عفوياً» عن المشاعر والحالات المعنوية السائدة بين السكان»[٦١]!؟!

إن الوزير الاسرائيلي يسعى جاهداً لتشويه الحقائق والخلط بينها وبين الأكاذيب. ففي الوقت الذي يعترف فيه بأن جماهير الشعب الفلسطيني لم تعد تأبه للاحتلال، كونها كشفته على حقيقته، عارياً من دون رتوش، واكتشفت كم هو «هش» هذا الكيان الذي يصول ويجول دون رادع قومي عربي! يحاول أن يلغي طابع هذه النقطة الإيجابية من خلال الصاقها بـ«الأصوليين» وهذا تشويه متعمد للتجربة الوطنية الفلسطينية على مدار العقدين، ايضاً يحاول في النقطة الثالثة أن يلغي صفة التنظيم والوعي والتخطيط عن الثورة الشعبية الكانونية، وهذا جرى التعرض له في نقطة سابقة.

وفي هذا النطاق، يرد الحاكم العسكري السابق للضفة الفلسطينية، «بنيامين بن اليعيزر» على الوزير في الجانب المتعلق بدور الجيل الجديد المتمسك بالهوية الوطنية، بالقول: «ان جيل مابعد عام ١٩٦٧ جيل بنطلونات الجينز وقمصان التريكو والصنادل والدرجات الجامعية يبعد سنوات ضوئية عن الجيل الذي سبقه، هذا الجيل الذي خرج إلى الشوارع ويشغلها بكراهية اليأس المتراكم على مدى عشرين عاماً من الاحتلال ولم يعرف حكماً آخر غير الحكم الاسرائيلي، حيث ولدوا في اجواء تختلف عن الأجواء التي ولد فيها ذووهم، وافاقوا ليجدوا أنفسهم تحت سلطة الاحتلال، وعليه تعلقوا بالهوية الفلسطينية.. هذا الجيل يحمل في داخله المتفجرات وكل تحد يشعل الفتيل، ولا ينقصه سوى السيطرة على الوسائل الهجومية»[٦٢].

ولا يسع أي مراقب للتطورات في الأراضي المحتلة عام ٦٧ على مدار العقدين الماضيين إلا أن يأخذ هذا الجانب بعين الإعتبار، ولكن دون الوصول إلى حد الإنتقاص من الجيل [أو الأجيال] السابقة التي حملت الراية الوطنية، ولم تلق بها، ليس هذا فحسب، بل انها مهدت الطريق للجيل الجديد، فضلاً عن أنها مشارك رئيسي في الثورة الشعبية المجيدة. وهي تقف صفاً واحداً مع كل الأعمار، ومن دون تمييز جنس عن الآخر، مع ما مثلته المرأة من دور مميز ومتقدم في صيرورة الثورة الشعبية الديسمبرية.

التقصير الجديد

من السياق العام لتطور الأحداث، على مدار العقدين الماضيين، كان بادياً للعيان ان الحراك الوطني في ديمومة نضالية مستمرة وعلى الصعد

المختلفة، لم يخضع للسكون، حتى في اللحظات التي بدا فيها أن الأمور تتجه نحو «الإستقرار» النسبي، كانت الجزئيات والخلايا الوطنية في الجسم الفلسطيني تتجدد باستمرار، وتنمو دونما توقف، وهذا دليل عافية، كون خلايا الجسم الوطني الفلسطيني، كانت تطرد وتفرز الفضلات والأملاح والخلايا غير القابلة للتجدد والنمو ومواكبة العملية الثورية الفلسطينية، وبالمقابل تكتسب خلايا جديدة، ومعالم جديدة من النهوض والتبلور الوطني، الأمر الذي يعني، أن عملية التطور التدريجي، كانت تتم وتجري على مرأى من عيون قادة العدو الصهيوني، السياسيين والعسكريين، واجهزته القمعية المتعددة الأسماء والأشكال.

ولكن قادة العدو ناموا على وسادة اجهزتهم القمعية وصغار عملائهم، واعتقدوا ان الدنيا «بألف خير»! وما عليهم إلا أن يستكملوا مشروع تصفيتهم للثورة والقضية الفلسطينية؟!. بالتعاون والتعاضد، مع عرب كامب ديفيد ـ وما أكثرهم فهم يملؤون الساحة العربية.

ولم يتصوروا للحظة، ان هذا الشعب العربي الفلسطيني، المحاصر من كل الجهات، يمكن أن يفعل شيئاً؟!! وهذا ماعبر عنه الجنود الاسرائيليون في المقابلة التي اجراها معهم «جدعون آلون» فيقول أحدهم وهو عائد من خدمته في غزة: «منذ عامين بدأنا نشعر انهم تغيروا. لم يكونوا يجرؤون بعد على رجمنا بالحجارة، ولكن بدؤوا يشتموننا، في العام الماضي بدأنا نشعر بكراهيتهم لنا، كانوا يحدقون إلينا والقتل في عيونهم. ليس الشباب الصغار فقط، وإنما البنات الصغار العائدات من المدرسة.. كانوا يشتموننا بالعبرية: (إذهبوا من هنا، يامن.. ماذا تفعلون هنا)؟. كان ينبغي أن يكون المرء أبلهاً تماماً لكي لايشعر أن هذا مسار يتفاقم. إنهم الآن تجاوزوا الحدود كلها، إنهم يتحلون بالجرأة.. ومن دون أي خوف يلقون الحجارة والزجاجات الحارقة على دورياتنا. يقطعون محاور حركة رئيسية وكأنهم تلقوا

امراً من أعلى ببعث المرارة في حياة جنود الجيش الاسرائيلي»[٦٣].

وما أدركه الجنود وبعض علماء الاجتماع الاسرائيليين لم يدركه القادة العسكريون والسياسيون في الوقت المناسب من «انه نهض جيل جديد من مواليد هذه الأرض وترعرع في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وهذا الجيل يتحدث اللغة العبرية، اضافة إلى لغته الأم، وقد أصبح أكثر تحديداً لما يريده هو. فالجيل الفلسطيني الجديد يعرف حقوقه جيداً»[٦٤] ويعرف الطريقة التي يحقق من حلالها هذه الحقوق، طريق الثورة الشعبية التي لاخيار إلا هي كسبيل لتحقيق أهدافه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

لقد «اغلق الاسرائيليون عقولهم أمام مشكلة الاراضي المحتلة، اعتقاداً منهم انها بمرور الوقت ستنتهي تلقائياً».

ومن الاوهام الاسرائيلية التي تدلل على جهل تام بمعطيات التاريخ الكفاحي للشعب الفلسطيني ومايمكن أن يجترحه من صعاب، انهم تصوروا «ان السلام مع مصر يمنحهم حرية التصرف في الضفة الفلسطينية وان الحرب في لبنان ونتائجها السلبية على منظمة التحرير الفلسطينية، ستقصم ظهر المعارضة الفلسطينية للحكم الاسرائيلي»؟! ولكن الرياح لم تأت كما تشتهي سفن الموت الاسرائيلية، فبلغ «العنف الذي ظل يتصاعد منذ حوالى عام ذروة الاحباط والغضب هذا الشهر وهو غضب موجه ضد نظام الاحتلال الوحشي، وضد منع التجول المتكرر، وعمليات القتل والضرب والاعتقال، وهدم منازل العائلات وضد لاشرعية ممارسات المستوطنين الاسرائيليين كما انه غضب في نفس الوقت من سكون المجتمع الدولي وعجز الدول العربية».

«فعلى نحو لم يستطعه غيرهم [جماهير الثورة] تمكن هؤلاء الشباب من اعادة فتح الجدل حول مستقبل الاراضي المحتلة، بل وفتحوا هذا الجدل

في المكان الاكثر أهمية مما عداه، الا وهو داخل «اسرائيل ذاتها»[٦٥]. لقد نقلوا المعركة والثورة الى حيث يجب ويكون كي يستيقظ الامبرياليون الاسرائيليون الجدد من احلامهم السوداء تجاه شعبنا، ويدركوا ان مانعموا به خلال العشرين عاماً الماضية، يجب أن يدفعوه دماً وخراباً اقتصادياً وتدميراً للمعنوية الاسرائيلية

ان سير تطور الاحداث الدراماتيكي، وانفجار الحالة الثورية الى شظايا متناثرة اثبت الاراضي المحتلة كلها ليؤكد «ان مايجري في قطاع غزة هو تماماً (يوم غفران مصغر، من ناحية التقصير الاستخباري) فقدان سيطرة كامل من ناحية الاتصالات ومن ناحية سلوك القوات على الارض»[٦٦].

فضلاً عن ذلك، أكد «أبي بنياهو» في صحيفة (عل همشمار) ١٢ شباط (فبراير) ١٩٨٨) على فشل اجهزة الامن الاسرائيلية الاربعة المسؤولة عن الضفة والقطاع [جهاز الامن العام «الشين بيت» والقيادة العامة للجيش الاسرائيلي ومكتب منسق الاعمال وشرطة اسرائيل].. كلها في التنبؤ بالانتفاضة [الثورة] ويرجع ذلك الى أن هذه الاجهزة كانت تقوم بمراكمة المعلومات (كما تفعل بعض مراكز البحوث العربية) لا الربط بينها «ومن هنا الاستخلاصات المغلوطة والتحليل والتقدير غير السليمين» وقد سمي هذا الفشل بأنه «حرب يوم غفران» ثانية... [و] قال: «ليست العبرة في الاحتفاظ بمعلومات فوق معلومات (أي الانكباب على التراكم الكمي المادي) ولكن المطلوب رفع رؤوسنا بين فترة واخرى من الارض وذلك لتقدير الوضع وتوقع متى ستأتي المواجهة»[٦٧].

لقد كشفت الثورة الشعبية المتعاظمة عورة اجهزة الامن الاسرائيلية، ووجهت لها ضربة قاسية، أشبه بحرب اكتوبر عام ١٩٧٣، الامر الذي هز مكانة هذه الاجهزة في نظر المواطن الاسرائيلي، وكذلك لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الاسرائيلية، وبالتالي على النطاق العالمي، بعد أن

صالت وجالت واعتبرت سابقاً اجهزة **«لاتقهر»** وانها قادرة على صنع **«المعجزات!»**.

واعتقد المسؤولون القائمون على اجهزة الامن الاسرائيلية نتيجة النفخ غير المشروع لهم وغير المبرر، بأنهم باتوا **«يملكون سر الغيب!»** وان الاراضي المحتلة أمست **«عجينة طيعة في أيديهم!»** وبناء عليه ناموا «مطمئنين قريري العين»!، وطمأنوا الحكومة وقيادة الجيش بأن الامور **«طبيعية»** وان مايجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ليس شيئاً يستدعي **«الخوف» «والتوقف أمامه»** وانه لايخرج عن اطار **«الاعراض الطبيعية»** للوضع القائم؟!.

ولكن الأمور في تطوراتها الثورية، والتي بلغت حد ودرجة الثورة الشعبية، حينما تدفقت الجماهير الى ميدان المواجهة مع قوات الجيش وعملائهم لتقذف بحمم غضبها وسخطها في وجه المحتلين الصهاينة، ضاربة بعرض الحائط بكل قوانين واجراءات وممارسات الاحتلال، وغير آبهة بأسلحته المتطورة، ورافضة ان تعود عقارب الساعة الى الوراء، وان تعيش بنفس وذات الطريقة القديمة القائمة بينها وبين المحتلين، بين الظالمين والمظلومين، بين المضطهِدين والمضطهَدين، ورفعت شعاراتها المطلبية أولاً ومن ثم السياسية الداعية الى المطالبة بالطلاق من هذا الوضع وهذه الحالة المأساوية، مطالبة بالحرية والاستقلال، وقدمت قرباناً لمذبح هذا الهدف التضحيات الجسام، فضلاً عن أن ثورتها اتخذت منذ البداية سمة. التنظيم والتخطيط والاشراف المركزي من قبل قيادة الثورة، اضافة الى اتخاذ حركتها وصيرورتها ميكانيزم الديمومة والثبات في ميدان الثورة الوطنية التحررية.

هذه الحالة الجديدة كل الجدة على اجهزة الامن افقدتها الصواب، واذهلتها، وشلت تفكيرها، وأوقعتها في مأزق خطير، ومازالت آثار ذلك

الجانبية قائمة ومستمرة. «وزادت البلبلة لدى جهاز المخابرات الاسرائيلية من جهتين، أولها ضغط الحكومة الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة وطلبها المستمر للجهاز (خلصونا) اقمعوا الانتفاضة [الثورة] (!) واقطعوا رأسها (!) ثانيهما ضغط جماهير الانتفاضة العملاقة واتساع ضرباتها وشموليتها لكافة قطاعات شعبنا الباسل. [الأمر الذي أدى بـ] جهاز المخابرات الاسرائيلي الى [الوقوع] في هستيريا الاعتقالات الجماعية والادارية بدون تحقيق، وفتح المعتقلات الكبرى [من مختلف الاحجام] لكل من سبق له ان ناضل أو يناضل أو يفكر بالنضال من أجل فلسطين الحبيبة؛ معتقداً أن رأس الانتفاضة [الثورة] وقاعدتها [محصورة في] . . الطليعة»[٦٨].

واستناداً الى هذا الفشل الذريع لاجهزة الامن الاسرائيلية المختلفة، وخاصة جهاز المخابرات أولاً: في التنبؤ بالثورة الشعبية وثانياً: في القدرة على وضع حد لها، وثالثاً:اعتراف مسؤولها «ناحوم ادموني» المقال من منصبه «بأنه لايوجد أي احتمال لتصفية الانتفاضة [الثورة] من خلال استخدام الجيش وجهاز المخابرات»[٦٩]، ورابعاً: عقم وهزال امكانيات عملائهم من الاراضي المحتلة، ليس هذا فحسب، بل افتقادهم للحد الادنى من العلاقة الطيبة مع الجماهير وافتضاح امرهم، بحيث باتوا منبوذين في الوسط الجماهيري الفلسطيني، وهروبهم مع اندلاع شرارة الثورة الشعبية الى داخل الكيان الصهيوني، ومن استمر منهم وضعته الجماهير تحت سيطرتها وحرمته من التحرك، فضلاً عن مطالبتهم بالتخلي عن مهمة خيانة الوطن وتسليم اسلحتهم لقوى الثورة والذي يرفض منهم اعلان تبرئه من خيانته، كانت يد الثورة له بالمرصاد:

«قررت وزارة الدفاع الصهيونية القيام بانشاء لجنة عسكرية خاصة مهمتها جمع المعلومات الاستخبارية في الاراضي المحتلة».

وعلق على هذا «زئيف شيف» قائلاً: «لقد بدا واضحاً ان ماتشهده

«المناطق» من احداث في هذه الفترة تختلف تماماً عما شهدته في السنوات السابقة حيث نفضت المؤسسات الاستخبارية والهيئات ذات العلاقة بالتقديرات الامنية يدها من تقدير مايجري في الاراضي المحتلة واعلنت مسؤوليتها عن الفشل الذريع في تقديرها للمعلومات»[٧٠].

وعقبت «دافار» على امكانية فشل اجهزة الامن في مواجهة الثورة بالقول: «رغم النجاح الذي حققته اجهزة الامن الاسرائيلية في مجال مكافحة الارهاب فلم يعثر علي أي حل من أجل مواجهة انفجارات العنف التلقائية بين السكان الفلسطينيين الذين لم يعد يخيفهم سقوط الجرحى أو القتلى»[٧١].

وكان وزير الحرب الاسرائيلي، اسحق رابين جريئاً باعترافه القائل: «ان المؤسسة العسكرية بأسرها ارتبكت في اختيار الكيفية التي على أساسها سيتم التصدي للانتفاضة، خاصة وانً جميع الأساليب التي لجأ إليها الجيش الاسرائيلي فشلت وأثبتت عدم فعاليتها أمام حماس المتظاهرين الذين شعروا انهم يركبون مد التاريخ»[٧٢] وهم كذلك. ولولا انهم وخط التاريخ الحلزوني الصاعد عشاق درب الحرية والسلام لما اجترحوا ما اجترحوه من صعاب.

« الموساد » .. الصحوة المتأخرة

أثارت هزيمة الثورة الجماهيرية الفلسطينية العملاقة للموساد ردود فعل واسعة في الأوساط الحكومية والإعلامية الاسرائيلية. يمكن القول، إنها الأولى من نوعها، حيث وضع جهاز المخابرات الاسرائيلية على مشرحة وسائل الإعلام، التي حطمت وكسرت «الهالة المقدسة» التي أحاطت بهذا الجهاز على مدار العقود الأربعة الماضية. واستحضرت «أرواح الماضي» والحاضر من العمليات الفاشلة للجهاز، وطعنت في قدراته وكفاءاته، وخصوصاً المسؤول الأخير للجهاز ناحوم ادموني، الذي أقيل واستبدل

بشخص جديد بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠.

وكتب بهذا الصدد «اليكس فيشمان» في صحيفة «حداشوت» منتقداً الـذين اختـاروا ادمـوني، قائـلاً: «. . . لم يفشـل ناحوم أدموني رئيس «المـوسـاد» بمهمتـه، كما لم يخيب على الأقـل آمال الذين عرفوه وتعقبوا نشاطاته. وإذا كان «الموساد» لم يقم بكافة التوقعات خلال السنوات الست الماضية، فيجب أن يوجهوا انتقاداتهم للذين اختاروه. . .»[٧٣].

بدون أدنى تردد تعتبر هزيمة «المـوسـاد» على يد الجماهير الشعبية الفلسطينية، انجازاً هاماً من انجازاتها، التي يجب أن تدون بأحرف بارزة في صفحة الإنجازات العظيمة التي حققتها هذه الثورة، لأن هذا الجهاز تعول عليه الحكومة الاسرائيلية، لابل مجتمع المستوطنين الصهاينة عموماً، كثيراً في قمع واستلاب وتصفية قضية الشعب العربي الفلسطيني، وبالتالي فان هزيمتـه على يد الجماهير الفلسـطينية يمنحها قدراً عالياً من الثقة المتعاظمـة بالنفس، ويبين لها قزمية الاحتلال وأجهزته الإرهابية، الأمر الـذي، يشحنهـا بطاقـات ثورية جديدة، تصهـرها في معمعان النضال الثوري ضد الغزاة الصهاينة.

وبعد هذه الهزيمة وحالة الذهول والإحباط، التي أصابت «الموساد» - قيادة وأعضاء - ومن خلفه الحكومة الاسرائيلية، حاولت قيادة «الموساد» التقاط أنفاسها في الشهر السابع من الثورة، من خلال اعادة «النظر في اسلوب» عملها القديم، وسياستها القديمة، وبدأت «على ضوء الظروف الجديدة» تشتق «سياسة ملائمة للحالة الجماهيرية الجديدة» مراعية وآخذة في حسابها «اساليب العمل النضالي والجماهيري الجديدة، وطبيعة وطرق عملهـا السري والعلني، ومن ناحية أخـرى نشـاطهـا النهاري والليلي، والكيفية التي يعمل بها الفرد أو الجماعة في منطقة معينة»، وأخذت تنشر رجالها وعملائها «في المواقع الجديدة والحساسة»[٧٤].

ومن أهم الأهداف التي يقوم جهاز المخابرات الاسرائيلية بالتركيز على ضربها وشل فعاليتها كمقدمة «لكسر شوكة» الانتفاضة [الثورة الشعبية] ضرب «التنظيم الواسع والكبير للجان الشعبية القائدة لنضال الجماهير اليومي ضد أركان الاحتلال وركائزه!، والهدف الثاني، هو اغتيال وتصفية نشطاء وطليعة شباب الانتفاضة، ومن أجل هذا الهدف أدخل فرقتين من جيش الاحتلال [وهنا نجد التكامل جلياً وعميقاً بين جهاز المخابرات والجيش وغيرها من أجهزة القمع الصهيونية].. على درجة عالية من التدريب القتالي الفني، لاداء كافة المهمات في مختلف الظروف، فيمكن أن يكونوا اليوم على هيئة جنود وغداً على هيئة سكان محليين، أو التنكر بين الجماهير على شكل باعة أو مسؤولين مزودين بسلاح شخصي ووسيلة اتصال بقيادتهم، وزعت الفرقتان على قطاع غزة [وكان من نصيبه]... فرقة شتيري [ومن نصيب] الضفة الغربية [فرقة] شمشون..»[٧٥] **والهدف الرئيسي**، هو ضرب القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [الثورة] من خلال الاعتقال والإبعاد والتصفية الجسدية، ويحاول العدو بهذا الصدد التعرف على أسماء وأماكن تواجد أعضاء هذه القيادة، وآخر ما ابتكرته أجهزة الأمن الاسرائيلية للوصول لذلك، كان العمل على تنشيط الإتصالات السياسية بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وكان شامير شخصياً يشرف على ذلك؟! ولكن محاولات العدو باءت بالفشل مرة تلو الأخرى. **وأما الهدف الرابع**، فكان «تعزيز مكانة العملاء في الوسط الجماهيري من خلال دعمهم المباشر وحمايتهم، بعد اعادتهم إلى اماكن سكناهم.

ولتأمين النجاح وعدم الوقوع في الفشل مرة أخرى «أنشيء جهاز خاص ضمن «الشاباك» [جهاز المخابرات الاسرائيلي] بعد استخلاص عبر الأيام الأولى للانتفاضة [الثورة]، مهمة هذا الجهاز هي منع تعريض السياسيين الاسرائيليين والجمهور الاسرائيلي بشكل عام لصدمة المفاجأة مرة أخرى.

هذا الجهاز يقوم بتحليل تلال المعلومات المكتومة لدى رجال الشاباك في الميدان، وتحويلها إلى رؤية عامة ومواد استخبارية، هذا الجهاز يأخذ في الحسبان كذلك العوامل النفسية. علاوة على ذلك، فان منسق شؤون المناطق، والإدارة المدنية، والمستشارين للشؤون العربية الملحقين بجنرالات القيادة، يقيمون الإتصالات المكثفة مع السكان ويجمعون بذلك مواد استخبارية موثوقة»[٧٦].

ورغم ذلك فان القيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية مازالت تفتقد القدرة على الإمساك بزمام المبادرة، ومازالوا جميعاً في موقع ردة الفعل على الفعل الجماهيري الثوري الفلسطيني، ولم ينفعهم حرس الحدود وكل أجهزة القمع واسلحتها الحديثة في وقت الثورة الشعبية، لان الجماهير وقيادتها الوطنية ـ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [للثورة] تستخدم تكتيكاً ناجحاً لايمكن للاسرائيليين إدراكه واستيعابه، لأنه في حالة تجدد دائمة.

الشعب أقوى من أسلحة الموت

الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، هزت الكيان الصهيوني من اعماقه وتركت بصماتها قوية عليه منذ أن انفجرت مفاعيلها في ٨ ـ ١٩٨٧/١٢/٩. لقد حطمت أسطورة «الاحتلال النير»! الذي تشدق به الصهاينة كثيراً، وليست هذه المقولة أو ما شابهها «الاحتلال الليبرالي» أو «الاحتلال الحضاري» وغيرها إلا الإمتداد الطبيعي لنفس المقولات التي استخدمها الغرب الاستعماري لتبرير استعماره.

وفي هذا الصدد يقول شارلي بيطون، زعيم منظمة الفهود السود، «لايوجد احتلال نير، بل هناك احتلال قاس واحتلال أقسى» ويطالب

بالعمل «على إنهاء الاحتلال» ويؤكد انه لاتوجد قوانين تمنح «الشرعية لاستمرارية الاحتلال»[٧٧].

وأكد عضو الكنيست، بيطون، أن «الاحتلال هو السرطان الذي يسبب أعمال القتل وسفك الدماء» أما المستوطنون فهم مثل «البكتريا» والسلطات تستخدم المخدرات والسموم «لمنع الجسم من مقاومة المرض»[٧٨].

وعمق الكاتب الاسرائيلي، عاموس كينان ماقاله بيطون، عندما صرح باسم ثلاثين مثقفاً اسرائيلياً أمام مبنى وزارة الدفاع في تل أبيب، احتجاجاً على القمع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، قائلاً: «لايوجد أسوأ من احتلال غير مرغوب فيه». وأضاف: «انني أؤيد الفكرة المتضمنة في مشروع تقسيم فلسطين الذي وضعته الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ والذي يقضي بانشاء دولة يهودية ودولة فلسطينية».

وقال: «إننا نعارض أي محاولة لطرد العرب من الأراضي المحتلة»[٧٩].

ويذهب يورام بيري في استقرائه للعملية الثورية في الضفة والقطاع، إلى الخلاصة التي تقول ان «كانون الأول (ديسمبر) الأسود كان بداية عصر جديد» تدخله أطراف معادلة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة العربية وخصوصاً الأشد رجعية منها.

ويمكن القول، ان يورام بيري لامس قلب الحقيقة، عندما وضع استنتاجه التالي: ان «أحداث كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ قوضت، للمرة الأولى منذ ٢٠ سنة، الأساس الشرعي للاحتلال...»[٨٠].

أما عوزي بنزيمان فكان الأكثر عمقاً في تحليله لابعاد الثورة الديسمبرية العظيمة، ونفذ إلى جوهر ولب الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي عندما قال: إن الثورة «أيقظت من سباتها مسائل اساسية تتعلق بيهودية الدولة،

وحدودها، وتعريف سكانها وقدرتها على البقاء». ويؤكد أن أحداً لايريد أن يفكر في ذلك، لان مجرد التفكير في هذا الشأن مرعب، «فاليمين واليسار هرباً إلى كليشيهاتهما المبتذلة لكي يشرحا مايجري ويجدا في التطورات الجديدة دعماً لوجهات نظرهما السابقة».

وغاص بنزيهان في طرح الأسئلة الكبيرة، التي تعني الكثير للمراقب، فيقول: «ماهو تعريف الشعب الذي يعيش في هذه الدولة؛ ماهو مستقبل العلاقات بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي، لمن تدين الأقلية العربية الاسرائيلية بالولاء؟ . . . حتى وان قامت دولة فلسطينية في الضفة والقطاع ـ كيف سيعرف الجمهور العربي الاسرائيلي نفسه؟ ماهي فرص دولة اسرائيل للبقاء كوطن قومي للشعب اليهودي؛ ماهي الغاية من الإحتفاظ بالمناطق؟ . . ماذا تفعل الاضطرابات في المناطق بجنودنا؟ . . .»[٨١]

إن ثورة الجماهير الشعبية الفلسطينية شلت تفكير القادة الاسرائيليين، وعمقت أزمتهم الداخلية، وأعمت بصيرتهم، للدرجة التي فقدوا فيها «اتزانهم، وكذلك اعصابهم، ولهم الحق في ذلك. . ويقدر ماهو صعب الإعتراف بالهزيمة، تبقى الحقيقة المرة كما هي. فلقد أدرك [الاسرائيليون] في الأسابيع السبعة الماضية، التي اجتاحت فيها الاضطرابات المناطق [الضفة والقطاع] انهم خسروا المعركة؛ لم يخسروا موقعة واحدة، بل المعركة كلها»[٨٢].

نعم،قال: «يوئيل ماركوس» وقبله «بنزيهان» وغيرهم من الاسرائيليين، الحقيقة، التي خشيها القادة الصهاينة طويلاً، وخافوا من مجابهتها، وعندما فاجأتهم الثورة، وقفوا متلعثمين لايدرون ماذا سيفعلون؟ وماذا سيقولون لمواطنيهم؟. وهذا رابين يعكس صورة القيادة الاسرائيلية، يقول لصحيفة «دير شبيغل» رداً على أسئلة مراسلها: «ماهو الخيار المتوفر لدينا والذي نملكه بعد اندلاع المظاهرات واعمال العنف المناوئة. . . هل نسكت على

استمـرار هذا الـوضـع؟ أم نسلم بالأمـر الـواقع، ونستسلم ونهرب من المـواجهـة المفـروضـة علينـا!؟ بالطبع فإن أحداً في اسرائيل لن يرضى بذلك». انها الديماغوجيا الصهيونية!، فهو لايحاول من قريب أو بعيد أن يلامس الحـل العـادل «الممكن». والأنكى والأمـر، انه يعتبر نفسه قدم تنـازلات للجماهير الفلسطينية؟! «فالتنازلات التي قدمناها لم تؤد إلا إلى تقوية الخوف والإرهاب والقوة والحروب، وقضت على كل أمل بالسلام».
ان لم تستـح فافعـل ماشئت! وهـذا هو رابين ومن هم على شاكلته من ارهابيي الدولة الاسرائيلية، يخلص إلى النتيجة «المنطقية» من وجهة نظره «ولهذا فانه يجب علينا أن نضع حداً فورياً لأعمال العنف، ونقضي عليها بأسرع وقت ممكن، وعلى طريقتنا الخاصة، وبوسائلنا المتاحة قبل فوات الأوان» وبـاستعـراضـه للوسـائل التي اتبعها، كإطلاق النار والضرب والتعذيب والإعتقال، رأى رابين ان ذلك حتى لو لم يعجب احداً «فاننا مضطرون للقيام بما نراه ضرورياً لحماية أنفسنا وأمتنا»(!!)[٨٣].

هذا المنطق الر ابيني الفاشي هناك من يغذيه ويهتف له داخل الكيان الصهيوني، بل هي الأكثرية التي تمجد هذا السلوك الإرهابي، حتى أن هناك عدداً من المثقفين الاسرائيليين الذين كانوا يعتبرون في عداد المثقفين «الليبراليين» اتجهوا صوب الفاشية وتمجيد اعمالها، ومن بينهم «مجاي ايشد» الذي طالب وزير الدفاع، رابين بتنفيذ سياسته الدموية، قائلاً: «والآن يتوجب على وزير الدفاع اسحق رابين إكمال مهمته ضد الانتفاضة [الثورة] الشعبية في المناطق المحتلة، وإذا ماانسحب حزب العمل من الحكومة الآن فان هذا الأمر سيبدو كاعتراف بفشل وزير الدفاع في القيام بوظيفته».

ويخلص «ايشد» إلى نتيجة واحدة، وحيدة، وهي: «.. لا مناص من قمع الانتفاضة الأن وبكافة الوسائل اللازمة، التي ستزداد شدة أكثر فأكثر مع الأسف الشديد، وهذه مهمة غير لطيفة»!؟[٨٤].

كم هو «انساني»!؟.

وبالفعل ارتكبت القيادة الاسرائيلية السياسية والعسكرية سلسلة من المجازر الدموية ضد الجماهير الفلسطينية واستحدثت انواعاً جديدة من الأسلحة التدميرية والقاتلة، فضلاً عن الأساليب القديمة ـ الجديدة والمبتكرة الهادفة لضرب الثورة الشعبية و«اعادة» الأمور إلى «**ماكانت عليه قبلها**». ومن بين جملة الأساليب التي اتبعت، الآتية:

١ ـ زيادة عدد قوات الجيش الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧. ويقول رئيس الأركان الاسرائيلي دان شمرون بهذا الصدد: «فعندما نشبت الاضطرابات في ٩ كانون الأول (ديسمبر)... زدنا بسرعة عدد الوحدات التي أرسلناها إلى هناك.. وخلال ثلاثة أيام كانت قوات الجيش الاسرائيلي التي تتجول في غزة وفي «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) أكبر بثلاثة اضعاف من تلك التي تتمركز في الأيام العادية. اليوم قررنا [فرض] الإستقرار على مخيمات اللاجئين كلها، ومنعهم من التظاهر، ولذلك فان القوة الموجودة هناك اليوم (؟!) أكبر بكثير أيضاً»[٨٥].

وبتوضيح أكثر لحجم القوات التي انتشرت في المناطق ـ غزة والضفة ـ و«حسب المصادر الاسرائيلية نفسها فإن عددها يفوق عدد تلك [القوات] التي واجهت القوات الأردنية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧»[٨٦].

٢ ـ إعطاء تعليمات صريحة للجنود وللمستوطنين باطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين الذين يلقون قنابل حارقة، مما يعتبر تحولاً رئيسياً في سياسة اسرائيل لمواجهة الانتفاضة. وكانت التعليمات السابقة «تقضي بعدم اطلاق النار على المتظاهرين إلا إذا تعرضت حياة الجنود للخطر...»[٨٧].

فضلاً عن ذلك، لم يقتصر الأمر على الرصاص الحي، بل طور العدو ذخيرته لمواجهة الجماهير الفلسطينية، منها «الأعيرة الإنشطارية أو «الدمدم

المتطور» High Velocity وتم اكتشاف هذا النوع من الرصاص من قبل الأطباء العاملين بمستشفيات الأراضي المحتلة.وهذا الرصاص «يشبه الدمدم الألماني المحرم دولياً والمحظور استخدامه في جميع دول العالم». . .

وتحت ضغط الرأي العام العالمي استخدمت «الأعيرة المطاطية في الانتفاضة [الثورة] بصورة مكثفة لقمع المظاهرات العارمة». . وكما هو معروف دولياً. فإن هذا «العيار. . يتكون من مطاط بنسبة ١٠٠٪ ولكن في اسرائيل يصنع بنسبة ٤٠٪ حديد، ٦٠٪ مطاط. .» ولقد «استخدم الجيش آليات عسكرية تقوم باطلاق ٦ قنابل مطاطية في آن واحد وكل قذيفة مطاطية تتكون من حوالى ١٠ ـ ١٥ عياراً مطاطياً».

«هذه الأعيرة تؤدي إلى إصابة الجسم بكسور ورضوض وإلى فقء أعين إذا كانت الإصابة بالوجه وعن قرب. ومثال ذلك الطفلتان هدى مسعود، وفداء سمير الشرافي وكلتاهما من مخيم جباليا، لم يتجاوز عمر كل طفلة ٩ شهور. .».

وفي هذا السياق، جرى استخدام أعيرة جديدة مثل «أعيرة الألمونيوم». . . وهذه الذخيرة «استخدمت لمدة شهر واحد فقط، وتم سحبها من الجنود. .» ولكن جرى ابتكار ذخيرة جديدة، هي «الأعيرة البلاستيكية» وبدأ استخدام هذا النوع من الرصاص بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٨. . ومن مميزات هذه الذخيرة أنها لا «تنفجر داخل الجسم وهي تشبه تقريباً الرصاصة العادية وتطلق من مختلف أنواع الأسلحة الرشاشة وهي تكوّن [تحدث] فجوة داخل الجسم. . تشبه حدوث العاهات المستوحية وإتلاف الأنسجة من جراء الإصابة بها». . «ولكن ممكن أن تؤدي إلى الوفاة لو أصابت منطقة حساسة في الرأس أو الصدر، ومن هذه الحالات الشهيد عماد أبو ثريا وكذلك الشهيدة سهير عفانة من مخيم الشاطىء».

وفي «أول شهر نوفمبر لعام ١٩٨٨» استخدم نوع حديث من الأعيرة «الكرات المعدنية المطاطية وتسمى انوبلاستيك:(Spherical Builet)» وأول ما استخدم كان «في قرية بيت حانون شمال مدينة غزة» وتتميز هذه الأعيرة بانها «عبارة عن كرة حديدية مغلقة باطار مصمت من البلاستيك المقوى وتزن هذه الكرة حوالى ٦٠ - ٨٠ غراماً، وهي مستديرة الشكل تطلق من بندقية عادية»[٨٨].

٣ - شن حملة واسعة من الاعتقالات، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال لفتح سجون جديدة ومنها «كتسعيوت الذي سمي أنصار (٣) والظاهرية، مجدو، عتليت، كيشون، شارون»[٨٩].

فضلاً عن هذه السجون، التي اتخذت الطابع الرسمي، فقد حول العدو الصهيوني العديد من المدارس في الضفة والقطاع إلى سجون لاتساع الحجم الكبير من المعتقلين الفلسطينيين. الذي بلغ حوالى الـ ٣٠ ألف معتقل، منها:

١ - المدرسة العمرية/ نابلس - (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/٢/١٣

٢ - مدرسة حواره الإعدادية/ حواره (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/٥.

٣ - المدرسة الثانوية/ حواره (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/٥.

٤ - مدرسة الخضر الثانوية/ بيت لحم (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/٥.

٥ - مدرسة قدري طوقان/ نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/٢٩

٦ - مدرسة الحاج معزوز المصري/ نابلس (أكدت ذلك) صحيفة

حداشوت ١٩٨٨/١١/٢٩

٧ ـ مدرسة الصلاحية/ نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/٢٩

٨ ـ مدرسة برقة/ برقة (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/٢٩

٩ ـ المدرسة الخديجية/ نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/١٤

١٠ ـ المدرسة الغزالية الثانوية/ نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/١٤

١١ ـ مدرسة الملك طلال/ نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/١٤

١٢ ـ مدرسة الحسين بن علي/ الخليل (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت ١٩٨٨/١١/٣

ومراكز الاعتقال الجديدة في غزة هي:

١ ـ مركز اعتقال دير البلح، افتتح يوم ١٩٨٧/١٢/٣١.

٢ ـ مركز اعتقال خانيونس، افتتح يوم ١٩٨٧/١٢/٣١.

٣ ـ مركز اعتقال رفح، افتتح يوم ١٩٨٧/١٢/٣١.

فضلاً عن افتتاح مركز حديث في داخل الخط الأخضر في «منطقة بتاح تكفا افتتح في شباط (فبراير) ١٩٨٩»[٩٠].

٤ ـ استخدام سياسة الإبعاد ضد الوطنيين الفلسطينيين، حيث «طردت قوات الاحتلال، خلال عام الانتفاضة [الثورة] الفائت، ٣٢ فلسطينياً من وطنهم. واصدرت أوامر بطرد ٢٦ فلسطينياً يقبعون حالياً في السجون»[٩١] ويبلغ عدد المبعدين حتى صدور الكتاب قرابة الستين مناضلاً.

٥ ـ استخدام الهراوات لتكسير العظام. وقبل أن يرسم رابين هذا

الأسلوب الهمجي «في الرابع والخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨» كان الجنود والضباط يستخدمون كل ماتوفر بين أيديهم من أسلحة قاتلة، «وعندما استفسر مراسلو عدد من الصحف وزير الدفاع الاسرائيلي حول ذلك» عندئذ، شرح رابين سياسته فصرح أنه لايجب أن يركن الجنود إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع والعيارات المطاطية وحسب، «فهذه وسائل نستفيد منها تماماً، ولكن يتوجب على القوات [الاسرائيلية] ملاحقة المجرمين واستخدام القوة، بما في ذلك الضرب».

وخلال ثلاثة أيام من اعلان رابين «أصيب أكثر من ٢٠٠ فلسطيني بكسور في الأطراف» وهذا الرقم أكدته المصادر «الاسرائيلية، استناداً إلى سجلات عيادات صحية تابعة للامم المتحدة، وبعض المستشفيات الحكومية في قطاع غزة»[٩٢].

وتعقيباً على هذه السياسة، نقل عمانوئيل روزن وآخرون (معاريف ١٩٨٨/٢/٢٨) عن اللواء عميرام ميتسناع قوله: «اعرف إن هذا ليس الحدث الوحيد [الحادث الذي نقلته شبكة سي. بي. أس الأميركية]، لكن هذا لايحدث أمام عيني القادة. هذه المرة شاهدنا وصدمنا، انه حدث يفوق التصور، والمقصود هنا السادية بذاتها. ان الجنود الذين تحدثنا اليهم في نهاية الأسبوع قالوا بوضوح: (أصدروا الأوامر لنا بكسر العظام ونحن نكسرها)... هناك حالات يعجز العرب فيها عن الكلام في التحقيق بعد الضرب الذي يتلقوه منا» ورداً على ماقاله اللواء ميتسناع، قال أحد جنود لواء «غولاني»: إن «كل معتقل عربي تقريباً يتلقى معاملة مشابهة لما شاهدناه في التلفزيون مع الجنود الأربعة والعربيين في نابلس. لم أر معتقلاً واحداً لم يتلق ضرباً» وتابع الجندي القول: «لقد سمعت ماقلته في التلفزيون عشية الجمعة بعد عرض [مشاهد] ضرب العربيين على التلفزيون، أما انك لاتعرف مايحدث في الميدان أو أنا لاأعرف. لقد رأيت

معتقلين اخرجوهم في منتصف الليل من دون أن يرتكبوا أي ذنب، وكبلوا أيديهم بالأصفاد وضربوهم بشدة، وبعد نصف ساعة خرجوا جميعاً واجسادهم زرقاء من الضرب» وعلق جندي آخر على «صدمة!» قائد المنطقة الوسطى بالقول: «من غير الواضح لنا ماالذي صدم قائد المنطقة الوسطى. الضرب الذي شاهدناه في التلفزيون لاشيء بالنسبة إلى مايحدث فعلاً في المنطقة»[٩٣] لقد اختصر الجنود الاسرائيليون أي تعليق.

٦ ـ **استخدام الغازات السامة**. منذ اندلاع الثورة وقوات العدو الصهيوني تستخدم هذا السلاح ضد جماهير الثورة؛ والقنابل الغازية المستخدمة من قبل القوات الاسرائيلية مختلفة تماماً عما تستخدمه الشرطة في دول العالم المختلفة، لانها قنابل غازية سامة، وهذا ماأكده وفد جمعية النساء الأمريكيات، اللواتي قلن: «كأمهات وكنساء نحن ارتعبنا عندما سمعنا التقرير الطبي الذي قرىء لنا عن حالة النساء الحوامل، اللواتي أجهضن بعد ساعات فقط من تعرضهن لغاز 560CS » وقد أرسلنا الأغلفة الفارغة للشركة التي انتجت هذا الغاز «فورل لابتوريز» في ولاية بنسلفانيا.

وتابع الوفد النسائي الأمريكي، القول: «واليوم بحضور جورج شولتز في القدس نشعر بمسؤولية ان نقف ونحتج على سياسة الحكومة الأمريكية المتغاضية عن الممارسات الوحشية المنظمة من قبل اسرائيل. وندين استعمال دولارات المواطنين الأمريكان. التي تستعمل من قبل اسرائيل لقتل الأطفال في بطون أمهاتهم وتمويل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية التي تهاجم المواطنين الفلسطينيين العزل، وكمواطنين أمريكان نطلب من السيد شولتز والولايات المتحدة إيقاف الدعم لدائرة الإرهاب هذه»[٩٤].

وقد تجاوزت نسبة حالات الإجهاض في السنة الأولى من الثورة في قطاع غزة حسب «دراسة ميدانية خاصة بـ«الاتحاد». . ، أكثر من مئتي حالة اجهاض نتجت غالبيتها جراء الغاز وبعضها جراء الضرب والإرهاب.

ويقدر أن عدد حالات الإجهاض أكثر من ذلك بكثير، إذا أخذنا بالاعتبار ماحدث منها في الضفة أو الحالات التي تسجل رسمياً»[٩٥] وهذه الحالات جميعاً كانت بسبب استخدام الغازات السامة، فضلاً عن استشهاد الأطفال صغار السن والشيوخ وكبار السن الذين لايستطيعون تحمل الغاز فيقضون احتناقاً!؟

٧ ـ اختطاف الأطفال وقتلهم، تطويراً للجرائم الاسرائيلية وتأكيداً على الطابع الفاشي، الذي تتسم به السياسة الاسرائيلية تجاه الجماهير الفلسطينية، قام عدد «من المستوطنين الصهاينة باختطاف طفل فلسطيني من مدرسة (الرينه) القريبة من الناصرة ثم [قتله] شنقاً، والقاء جثته في العراء (. . .) وخطف المستوطنون الصهاينة عدداً من الأطفال خلال اقتحامهم لقرية باقة الحطب القريبة من طولكرم، وتعرض الأطفال المخطوفون، وهم عمر رسمي (٦ سنوات) محمد وصفي (٩ سنوات) وخالد عبد الوهاب (١٠ سنوات) للضرب المبرح مما استدعى نقلهم للمستشفى بعد أن عثر ذووهم عليهم. .»[٩٦].

٨ ـ ممارسات دونية سوداء مختلفة لقوات الجيش والمستوطنين على السواء ضد الجماهير الفلسطينية، منها «دفن الأحياء» كما حصل مع أربعة شبان من قرية سالم قرب نابلس؟!؛ «الصدم المتعمد بالسيارات» حيث تفيد الإحصاءات أن ٢٠ مواطناً فلسطينياً قد استشهدوا نتاج هذه الطريقة؟ «احراق المواطنين» أولاً: من خلال استخدام المواد المشتعلة، فضلاً عن، إلقاء الشباب على الإطارات المشتعلة وغيرها من الأساليب الإرهابية، «استخدام الكلاب المسعورة» في مهاجمة المتظاهرين وقاذفي الحجارة «رمي المعتقلين من السيارات العسكرية وهي مسرعة»؛ «القتل المتعمد للجرحى» من خلال تأخير وصولهم للمستشفيات في الوقت المناسب، بلوغ مرحلة أفران النار الهتلرية بشكلها البدائي، حيث وضع الجنود ثلاثة

شبان من بلدة قباطية في غرفة وسكبوا المواد المشتعلة في نطاق الغرفة ومن ثم اشعلوها وأغلقوا الغرفة. وعندما سمعت الجماهير صرخات الإستغاثة هبت لنجدة الشباب، ونقلتهم إلى مستشفى رفيديا في نابلس، وعلى أثر ذلك استشهد أحدهم في اليوم التالي؟!! وغيرها الكثير، **كاستخدام الطائرات المروحية** في ملاحقة المتظاهرين؛ اقتحام المساجد والبيوت؛ واستخدام السيارات المزودة بخراطيم المياه؛ والسيارات التي تقذف الحجارة، فضلاً عن استخدام السيارات المدرعة والمجنزرة ونصف المجنزرة. وإطلاق العنان لرعاع المستوطنين في ممارسة القتل والخطف والترويع للجماهير العزلاء، اقتحام المستشفيات؛ وفرض منع التجول القصير والطويل، والذي بلغ ارقاماً قياسية وصل إلى أكثر من خمسين يوماً على المخيمات والمدن التي يستعر فيها أوار الثورة؛ فرض الغرامات المالية العالية على المواطنين؛ ارغام المواطنين على الرضوخ لتعليمات الإدارة المدنية، كما حصل في قطاع غزة عندما أمروا باستبدال الهويات، فرض الحصار الإعلامي والتعتيم قدر المستطاع على الثورة؛ اغلاق المؤسسات التعليمية لفترات طويلة، فرض الحصار الاقتصادي وتجويع الجماهير الفلسطينية، فصل المنطقتين عن بعضهما ـ غزة والضفة ـ قطع الإتصالات التليفونية الدولية مع الخارج وبين المناطق؛ مصادرة الأموال المرسلة للمواطنين من ذويهم، فضلاً عن، محاصرة المؤسسات الدولية في نشاطاتها الإنسانية ومراقبتها في شأن الخدمات التي تقدمها للمواطنين الفلسطينيين.

بالإضافة إلى تشكيل فرق الموت الاسرائيلية من أجهزة الأمن، التي تقوم بممارسة عمليات القنص من مواقع مرتفعة لنشطاء اللجان الشعبية، وتقوم بنصب الكمائن الليلية والنهارية للطليعيين من ابناء الشعب الفلسطيني، اغلاق مكتب الحياة الصحفي بالقدس، واغلاق المكاتب الصحفية في قطاع غزة، إضافة إلى ابعاد عدد من الصحفيين البارزين في

النطاق الوطني أمثال، أكرم هنية، حسن فريجه، لؤي عبده، جبريل الرجوب، وغيرهم . . قطع المياه والكهرباء . وقبل هذا وذاك هدم البيوت، الهدم الكلي والجزئي والإغلاق، وارتكاب الجرائم الفاشية، التي يندى لها جبين البشرية مثال جريمة قرية «بيتا» وقرية «نحالين» وغيرها من الجرائم، التي تقطع الشك باليقين لدى كل متردد أو مراقب في النطاق العالمي بأن الدولة الصهيونية ليست شيئاً آخر غير الهتلرية الجديدة، إنها نازية النصف الثاني من القرن العشرين .

وكان نتاج الممارسات العنصرية الصهيونية البغيضة على مدار عام من الثورة الشعبية أولاً ٣٨٧ شهيداً وشهيدة «منهم ١٣٧ شهيداً وشهيدة في قطاع غزة و٢٥٠ في الضفة الفلسطينية (بما فيها القدس المحتلة)* .

ثانياً: بلغ عدد الجرحى، الذين سجلوا في سجلات المستشفيات والعيادات المختلفة، مايقارب خمسين الفاً، هذا اضافة إلى عشرات آلاف الجرحى الذين تلقوا علاجاً محلياً، إما بسبب عدم خطورة الإصابة أو بسبب تعذر نقلهم (بسبب الحصار وحظر التجول والتنكيل) وإما خشية أن يتعرضوا للاعتقال .

ففي قطاع غزة بلغ عدد الجرحى الذين تلقوا علاجاً في المستشفيات وعيادات وكالة الغوث، حتى مطلع الشهر الجاري (بدءاً بالتاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧) ـ وفقاً لتقرير ميداني ـ (٢١٥٧٢) جريحاً . . وفي الضفة الفلسطينية . . من بين المراكز العلاجية التي فحصت سجلاتها، حوالى ١٢ ألفاً. وهذا يعود إلى التقدير، أن أكثر من ٢٠ ألفاً آخرين، عولجوا في سائر المستشفيات والعيادات التابعة للوكالة والعيادات الخاصة . هذا فضلاً عن آلاف الإصابات التي عولجت محلياً . .

ثالثاً: أكثر من مئتي حالة اجهاض في غزة لوحدها . .

رابعاً: عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال «بلغ ٢٧ الفاً»

وبعض المصادر يقول ٣٠ ألفاً والبعض الآخر يقترب من الأربعين ألفاً. بينهم حوالى ١٠ آلاف يقبعون حالياً في السجون.

خامساً: بلغ الإجمالي للمنازل التي هدمت أو اغلقت ٥٨٢ منزلاً.

سادساً: ابعاد ٣٢ فلسطينياً، وإصدار أوامر بطرد ٢٦ فلسطينياً.

سابعاً: عدد حالات فرض حظر التجول (الأوامر المنفصلة) بلغ، خلال العام الفائت ١٦٠٠ حالة، منها ٤٠٠ حالة فرض حظر تجول تتراوح فترتها بين ٣ أيام، و٤٠ يوماً، ويشار إلى أن «الحالة» الواحدة تشمل في كثير من الأحيان، مناطق واسعة (مثل قطاع غزة).

ثامناً: تجاوز عدد الأشجار المثمرة التي اقتلعتها قوات الاحتلال خلال عام الثورة الأول مئة ألف شجرة غالبيتها من الزيتون»[٩٧].

ورغم مافعلته لاحقاً القوات الاسرائيلية من ممارسات التنكيل والقمع والقتل والتدمير، وماقد تفعله أو تبتكره من أساليب دموية جديدة لمواجهة الجماهير الفلسطينية، باءت كل المحاولات بالفشل، وهذا ماأدركته منذ البداية صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية، حينما كتبت في افتتاحيتها أنه «ليس بمقدور سياسة القبضة القوية، أو القبضة الضعيفة، تهدئة الأوضاع في المناطق المحتلة...» وأكدت الصحيفة أن الحل يكمن في «**الخيار السياسي**» الذي يفتح «**الباب امام تسوية**» تقوم على «الإنسحاب من المناطق وحل القضية الفلسطينية»[٩٨]. ويتقاطع مع هذا الرأي قطاع لابأس به من العاملين في الميدان الإعلامي، من بينهم «اريبه بيلغي» الذي قال: «إن الحل الوحيد هو الجلوس مع الفلسطينيين، والإعتراف بحقوقهم الوطنية، التي يناضلون من أجلها»[٩٩].

وقال في هذا السياق، المعلق العسكري زئيف شيف: «انه لنوع من الإنتحار أن نحتفظ بمئات الآلاف!! من الفلسطينيين» واضاف «ويبدو اننا في حاجة الى هزة في المناطق [الفلسطينية المحتلة] وفي علاقاتنا مع عرب

اسرائيل، لكي ندرك ماهي الأخطار والمساوىء الكامنة في السيطرة على مليون ونصف مليون فلسطيني» ونبه الى مخاطر تشبث الإدارة الاسرائيلية من ممثلي الحزبين الكبيرين العمل والليكود، بأوهام المفردات والمقولات الأيديولوجية الصهيونية، القاصرة عن رؤية آفاق الصراع. «والبقرة الحلوب» الضفة والقطاع، لم ولن تعد كذلك، حيث بدأ العد العكسي لوجود الاحتلال الصهيوني في الأراضي المحتلة وان التكاليف ستكون باهظة، وما أخذ باليد اليمنى ستدفعه اسرائيل باليد اليسرى، لذا ينصح زئيف شيف الحكومة ان تتفهم جيداً **«ان الوضع الراهن المقدس يمكن أن يصبح لعنة»**[100] **واشار الى أن المقرر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس سوى المتطرفين» «وليس المعتدلون هم الذين يملون الأحداث، وكلما استمرت الانتفاضة/ الثورة كلما تصاعدت قوة المتطرفين وتعالت أصواتهم. ويؤكد شيف فشل أساليب الحكومة والجيش والمستوطنين في قمع الثورة الكانونية المجيدة، قائلاً: «ان مواجهة الانتفاضة الشعبية في المناطق لايمكنها أن تجري عن طريق استخدام المعدات الجديدة والتي جرى تزويد الجيش الأسرائيلي بها. كذلك فان العقوبات الاقتصادية الجزئية كمنع تزويد محطات الوقود في الضفة بالوقود أو قطع الإتصالات مع الخارج لن تودي في الانتفاضة [الثورة] في هذه المرحلة»**[101] **ولا في المراحل اللاحقة، لأن الشعب الفلسطيني حدد ورسم خياره الوطني، ورفع عالياً شعار «الحرية والاستقلال».**

فضلاً عن ذلك، يقول يوئيل ماركوس، انطلاقاً من ادراكه لصيرورة الأحداث الثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: **«ان الوقت لايعمل لصالحنا. فكل سنة، بل كل شهر، يمر دون عمل أي شيء، سيضعف علاقاتنا مع سكان المناطق [الضفة وغزة] ستصبح حياتهم جحيماً كذلك حياتنا أيضاً. وعندما يبلغ السيل الزبى ونكون قد رضينا ـ من فرط اليأس**

ـ بالتوصل الى تسوية ، سنضطر لان ندفع ـ في مقابلها ـ ثمناً باهظاً جداً ، أكثر من اليوم»[١٠٢] .

إن القـراءة الـدقيقـة لما يجري في الأراضي الفلسـطينية المحتلة تؤكد للقـاصي والـداني ، للقـريب والبعيـد ولكـل القـوى المحلية والاقليمية والدولية ، ان ثورة ديسمبر الفلسطينية بدأت بشكل عفوي ، غير مخطط ، أي أن الدافع لانفجارها كان صدفياً ، ولكنها سرعان ما أضحت منظمة وواعيـة ، وتجـلى هذا التحول في التقاط قوى الثورة حادث الاصطدام الـدموي المتعمـد في نقطة «ايرز» وركبت في مقدمة الركب الجماهيري المحتقن غضباً وسخطاً طبقياً وقومياً ضد سلطات الاحتلال الصهيونية ، ووجهت الجـماهـير الشعبيـة عبر هتافاتها وشعاراتها المطلبية والسياسية ، فضـلاً عن حشـدها وتنظيم مسارها وشكل هجومها ومواجهتها لقوات الاحتلال وبالتالي لمراكزها ومواقعها الثابتة .

كما أنها نظمت آلية فعل الثورة عبر التحويل السريع في أدوات عملها السيـاسيـة والتنـظيميـة والجـماهـيرية والكفاحية السابقة لاندلاع شرارة الثورة ، ارتباطاً بمتطلبات العملية الثورية الجديدة في الضفة والقطاع المحتلين .

وباءت كل محاولات القوى المعادية والمتضررة من عمليات النهوض الوطني الفلسطيني بالفشل في الانتقاص من مكانة قيادة الثورة م . ت . ف ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، لأن الجماهير الشعبية اعلنت ولاءها لقيادتها الوطنية ، والتزمت على مرأى ومسمع دول العالم كلهـا بقـرارات وتـوجيهـات قيادتها ، ومازالت تقاتل تحت راية الشعار السياسي الذي رفعته/ الحرية والاستقلال .

مراجع/ مصادر/ الفصل الثاني

١ ـ نشرة «الثورة المستمرة». نشرة سرية تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأرض المحتلة. نيسان (ابريل) ١٩٨٧.
٢ ـ المصدر السابق.
٣ ـ قضايا الساعة. نشرة لمرة واحدة. حزيران (يونيو) ١٩٨٨. إصدار المركز العربي للدراسات والنشر القدس. ص ٤٩.
٤ ـ المصدر السابق. ص ٤٨.
٥ ـ نشرة «الثورة المستمرة»، أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. ص٣.
٦ ـ سمارة، عادل. احتجاز التطور. دراسة نقدية لأدبيات اسرائيلية عن اقتصاد الضفة والقطاع. ص ٤٩.
EL: HAIAT Office - for news and publication Jerusalem 1987.
٧ ـ المصدر السابق. ص ٤٩ ـ ٥٠.
٨ ـ «الثورة المستمرة» عدد أوائل نيسان (ابريل) ١٩٨٧. مصدر سابق.
٩ ـ عايد، خالد. جريدة السفير اللبنانية و ١٩٨٨/١١/١٨ / انظر أوري نير «هآرتس»: ١٩٨٦/١٢/٨.
١٠ ـ الثورة المستمرة. أوائل نيسان (ابريل) ٨٧. مصدر سابق.
١١ ـ عايد، خالد. السفير اللبنانية ؛ ١٩٨٨/١/١٧. مصدر سابق.
١٢ ـ السفير اللبنانية، ١٩٨٧/١٠/١٢.
١٣ ـ النداء اللبنانية، ١٩٨٧/١٠/١٥.
١٤ ـ الدستور الأردنية، ١٩٨٧/١٠/١٣.
١٥ ـ تقرير خاص للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن انتفاضة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧.
١٦ ـ ابو جهاد. أحاديث عن الانتفاضة ـ اصدار م.ت.ف. الإعلام الموحد. ص ٢٤ ـ ٢٥.
١٧ ـ المدهون، ربعي. الانتفاضة الفلسطينية ـ الهيكل التنظيمي وأساليب العمل. شرق برس. نيقوسيا. قبرص. الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨. ص ٢٠ / انظر القبس ١٩٨٧/١٢/٢٤.

١٨ ـ الثورة المستمرة أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧ .
١٩ ـ المصدر السابق.
٢٠ ـ الحرية، ١٩٨٨/١٢/٢٥ ص ٣٦.
٢١ ـ المدهون، ربعي. الانتفاضة الفلسطينية. مصدر سابق. ص ١٩ .
٢٢ ـ نشرة «الهوية والأرض». لمرة واحدة آذار (مارس) ١٩٨٧. تصدرها الحركة الوطنية التقدمية ـ ابناء البلد . ص ٣٨
٢٣ ـ المصدر السابق. ص ٣٩.
٢٤ ـ المصدر السابق. ص ٥٦ ./انظر ملحق «معاريف» ١٩٨٧/٢/١٣ .
٢٥ ـ المصدر السابق ص ٣٩.
٢٦ ـ المصدر السابق. ص ٣٨.
٢٧ ـ شؤون فلسطينية. العدد ١٨٢ ، أيار (مايو) ١٩٨٨ . ص ٧٣.
٢٨ ـ سمارة، عادل، / شحادة،عودة. «اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية». دار الأسوار. عكا الطبعة الأولى. ١٩٨٨ . ص ١٩ .
٢٩ ـ شؤون فلسطينية. العدد ١٨٢ . مصدر سابق ص ٧٣ .
٣٠ ـ المجلة العسكرية الفلسطينية. العدد ٤ . تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨ . ص ٢٦ .
٣١ ـ تعميم سياسي صادر عن قيادة فرع الأرض المحتلة ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. أواخر تموز (يوليو) ١٩٨٧ .
٣٢ ـ مجلة الموقف العربي. العدد ٣٤٧. الاثنين ٥ ـ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ . ص ١٥ .
٣٣ ـ المصدر السابق. ص ١٥ .
٣٤ ـ المصدر السابق. ص ١٥ .
٣٥ ـ المصدر السابق. ص ١٧ .
٣٦ ـ المصدر السابق. ص ١٧ .
٣٧ ـ الثورة المستمرة. أواخر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧ . مصدر سابق
٣٨ ـ الحرية. ٨٨/١٢/٢٥. ص ٣٧. مصدر سابق.
٣٩ ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. تقرير ميداني عن الهبة الشعبية العارمة.

٤٠ ـ المصدر السابق.
٤١ ـ الحرية ٨٨/١٢/٢٥ ص ٣٧، مصدر سابق
٤٢ ـ الجبهة الشعبية ـ تقرير ميداني عن الهبة مصدر سابق
٤٣ ـ كتاب «فلسطين الثورة» ـ ٣ ـ «الانتفاضة اندلعت لتستمر . وتستمر لتنتصر» مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع م. ت. ف.الإعلام الموحد الفلسطيني ـ الطبعة الأولى. شباط (فبراير) ١٩٨٨. ص ١٠٥.
٤٤ ـ المصدر السابق. ص ١٣٦ ـ ١٣٧/ انظر، يديعوت احرونوت ـ ملحق السبت ١٩٨٧/١٢/١٨ ص ١ ـ ٢.
٤٥ ـ الأرض المحتلة ـ وقائع . . . وأحداث. حركة «فتح» ـ شؤون الأرض المحتلة. كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ ـ العدد السادس والثلاثون. ص ٤٩ ـ ٥٠.
٤٦ ـ الدستور الأردنية، ١٩٨٧/١٢/١٤ ./انظر المصدر السابق، ص ٤٧ ـ ٤٨.
٤٧ ـ جريدة «القدس» المقدسية، ١٩٨٧/١٢/٢١.
٤٨ ـ المصدر السابق. ١٩٨٧/١٢/٢٣.
٤٩ ـ راديو العدو، ١٩٨٧/١٢/٢٢.
٥٠ ـ التلفزيون الاسرائيلي، ١٩٨٧/١٢/١٣.
٥١ ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ تقرير ميداني. مصدر سابق.
٥٢ ـ راديو العدو، ٨٧/١٢/٣١/ انظر الأرض المحتلة ـ وقائع . . وأحداث ـ العدد السادس والثلاثون. مصدر سابق.ص ٥١.
٥٣ ـ «بمناسبة مرور عام على الانتفاضة» ـ يديعوت احرونوت ١٩٨٨/١٢/٢ ـ قضايا اسرائيلية ـ تصدر عن م. ت. ف مكتب عمان ـ قسم الدراسات الاسرائيلية. ص ١٠.
٥٤ ـ المصدر السابق ص ١٣.
٥٥ ـ مالي، برناردو،صحيفة لاريبوبليكا الايطالية، ١٩٨٨/٢/٩. نقلاً عن التقرير الثاني عشر الصادر عن م. ت. ف.الإعلام الموحد ـ الإعلام الخارجي ١٩٨٨/٢/١٦. ص ٢٧.
٥٦ ـ المصدر السابق. ص ٢٨
٥٧ ـ المصدر السابق. ص ٢٨.

٥٨ ـ كتاب «فلسطين الثورة» ـ ٢ ـ الانتفاضة ـ الدم على السيف إصدار م . ت . ف ، الطبعة الأولى ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ نيقوسيا.ص ٢٥
٥٩ ـ التقرير الثاني عشر . مصدر سابق ص ٤
٦٠ ـ «الدرس المستفاد من الاضطرابات».هآرتس ١٩٨٨/٤/٦ ، نقلاً عن التقرير السادس عشر م . ت . ف . الإعلام الموحد ـ القسم العبري ، ١٩٨٨/٤/١٥ . ص ٢٢ .
٦١ ـ المصدر السابق . ص ٢٢ ـ ٢٣ .
٦٢ ـ مجلة «كوتيرت راشيت» الاسرائيلية . ٨٧/١٢/١٦،/انظر الأرض المحتلة ـ وقائع . . العدد ٣٦ مصدر سابق . ص ٦٠
٦٣ ـ «هآرتس» ، ١٩٨٧/١٢/١٨ .
٦٤ ـ المصدر السابق .
٦٥ ـ جريدة «القبس» الكويتية ، ١٩٨٧/١٢/١٧ .
٦٦ ـ دافار، ١٩٨٧/١٢/٢٢ .
٦٧ ـ د . المسيري،عبد الوهاب.الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية مصدر سابق . ص ٧٠ ـ ٧١ .
٦٨ ـ نشرة «الانتفاضة» عدد خاص ـ ١٢ ـ تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الأراضي المحتلة ، ١٩٨٨/١٢/١٤ . ص ١٨ .
٦٩ ـ جهاز "الشين بيت"وا لإعلام الاسرائيلي . التقرير (١١٠) حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . ص ٥
٧٠ ـ التقرير الاسرائيلي ـ العدد الثامن ١٩٨٨/٢/٢٠ . م . ت . ف.الإعلام الموحد ـ القسم العبري . ص ١٠ .
٧١ ـ كتاب «فلسطين الثورة» ـ ٢ ـ مصدر سابق . ص ٣٣٩ .
٧٢ ـ التقرير (١٢) ـ مصدر سابق . ص ٤ .
٧٣ ـ جزء من قصة «الموساد».التقرير (١٣٨).مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . ص ١ .
٧٤ ـ نشرة «الانتفاضة».عدد خاص ـ ٢ ـ مصدر سابق . ص ١٨ .
٧٥ ـ المصدر السابق . ص ١٨ .
٧٦ ـ «بمناسبة مرور عام على الانتفاضة».يديعوت احرونوت ١٩٨٨/١٢/٢ ، مصدر سابق . ص ٦ .

٧٧ ـ كتاب «فلسطين الثورة» ـ ٢ ـ مصدر سابق. ص ٣٣٤.
٧٨ ـ المصدر السابق ص ٣٣٧.
٧٩ ـ المصدر السابق. ص ٣٤٦.
٨٠ ـ دافار، ١٩٨٨/١/١٥.
٨١ ـ هآرتس، ١٩٨٨/١٢/٢٩.
٨٢ ـ المصدر السابق، ١٩٨٨/١/٢٩.
٨٣ ـ كتاب «فلسطين التوق» ـ ٤ ـ الانتفاضة حرب الاستقلال الفلسطيني ـ الطبعة الأولى، نيسان (ابريل) ١٩٨٨. ص٣٨٤.
٨٤ ـ دافار، ١٩٨٨/٣/٢٣.
٨٥ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. العدد ٣. آذار (مارس) ١٩٨٨. ص ٢٠١. انظر يديعوت احرونوت١٥/١/١٩٨٨
٨٦ ـ المدهون، ربعي ـ الانتفاضة الفلسطينية. . مصدر سابق. ص ٢٢.
٨٧ ـ كتاب «فلسطين التورة» ـ ٥ ـ الانتفاضة ـ خيار السلام العادل ـ م.ت.ف. الإعلام الموحد. الطعة الأولى. حزيران (يونيو). ١٩٨٨ ص ٢٠١.
٨٨ ـ صحيفة الاستقلال ـ سياسية، أسبوعية مستقلة ـ تصدر في قبرص. العدد صفر،٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٩ ص ١٧.
٨٩ ـ مصطفى،أبو علي، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مؤتمر صحفي في دمشق. مجلة الهدف. العدد ٩٤٧. ١٩٨٩/٢/١٩، ص ٧.
٩٠ ـ تقرير خاص عن السجون. فرع الأرض المحتلة ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
٩١ ـ الاتحاد الحيفاوية، العدد ٤٥/١٧٧ ، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨.
٩٢ ـ المدهون، ربعي.الانتفاضة الفلسطينية. . مصدر سابق. ص ٥٩.
٩٣ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطيية. العدد ـ ٣ ـ آذار (مارس) ١٩٨٨. ص ٢٠٣.
٩٤ ـ ص ٢١١ .MIDDLEEAST REPORT. May June 1988.
٩٥ ـ الاتحاد الحيفاوية، العدد ٤٥/١٧٧. مصدر سابق.

٩٦ ـ عمر، مصطفى تعددت الأشكال والهدف واحد، مجلة الهدف. العدد ٩٥٣ ٢/٤/١٩٨٩. ص ١٤.

٩٧ ـ الاتحاد الحيفاوية العدد ١٧٧/٤٥ مصدر سابق.

٩٨ ـ عل همشمار ١٣/١٢/١٩٨٧.

٩٩ ـ المصدر السابق ١٤/١٢/١٩٨٧.

١٠٠ ـ هآرتس، ٢٥/١٢/١٩٨٧.

١٠١ ـ النداء البيروتية، ٢٣/٣/١٩٨٨

١٠٢ ـ هآرتس، ٢٩/١/١٩٨٨.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

فن القيادة وأشكالها

مدخل:

الظواهر، أياً كان شكلها أو نوعها، اجتماعية، اقتصادية، سياسية.. الـخ، تفرز في سياق نشوئها وتطورها أطرها الخاصة بها، حتى الظواهر العفـوية والبسيطة تنتـج هياكلها التي تتفق وتنسجم وخصائص الظاهرة والشروط الموضوعية الأخرى المحيطة بها.

بعبارة اخرى، لم يشهد التاريخ منذ التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية المشاعية البدائية، مروراً بكل التشكيلات الأخرى، العبودية والإقطاعية والرأسمالية، وصولاً للاشتراكية، نشوء ظاهرة، أياً كانت معالمها وطبيعتها، إلا وأوجـدت هيئـاتهـا المختلفة، لأن هذه الهياكل والأطر ضرورة تمليها صيرورة بقاء وتطور الظاهرة المحددة.

وإذا عدنا بالتاريخ للوراء، منذ تشكل العشيرة والقبيلة والقوم، نجد أنها شكلت مجالسها القيادية، شيخ القبيلة والمجلس الحربي.. الخ من الأطر التي تتناسب وشروط التطور الاجتماعي المرتبط بتطور قوى وعلاقات الإنتاج في الزمان والمكان المحددين.

وفي هذا السياق، تطورت الـظواهر الطبيعية والاجتماعية والفكرية ـ

الثقافية بتطور العلم، الذي عكس نفسه لاحقاً على مستوى تطور الجماهير والقوى الاجتماعية المحركة لها، فظهر الشعب والثورة والانتفاضة والحزب والمؤسسات المختلفة، وكل من هذه الظواهر أفرز ادواته واجهزته الخاصة به، ارتباطاً بالظروف الموضوعية والذاتية.

وبديهي القول، ان الظواهر طورت هياكلها وأدواتها التنظيمية الخاصة بها بمقدار تطور التجربة التاريخية العامة، والتجربة التاريخية الخاصة لهذا الشعب أو ذاك المترافقة مع تطور العلم وقوى الإنتاج.

أشكال تنظيمية لم تدم

ومن العام إلى الملموس المحدد في الواقع الفلسطيني المعطي. البارز في تجربة هذا الشعب انه انتج في سياق عمليته الثورية التحررية أشكالاً تنظيمية عديدة ومتشعبة. ومازالت قوى الشعب الحية تضطلع بدورها في انشاء وتأسيس الأطر التنظيمية الملائمة لنضاله البطولي، ارتباطاً بإدراك هذه القوى، ومعها الشعب، انه دون تحقيق عملية التنظيم، فسيبقى النضال الوطني تتنازعه عوامل العفوية والإرتجال وعدم التخطيط، الأمر الذي يعني، عدم تحقيق الهدف السياسي.

وهنا تتجلى علاقة السياسي بالتنظيمي، وبالتالي الايديولوجي، حيث لا مجال لانجاز الهدف السياسي دون الأداة الكفاحية التنظيمية، وقبل ذلك، لامجال لاشتقاق البرنامج السياسي والتنظيمي دون الأرضية الايديولوجية المحددة - مثالية كانت أم مادية.

وكما أشير سابقاً، فإن عملية تطور البناء التنظيمي لحركة نضال الشعب التحررية العامة، وليس البناء التنظيمي للفصائل، أي الإطار الجبهوي العريض، مرت بمراحل مختلفة، بدأت في الأرض المحتلة، في الفترة

الأولى من الاحتـلال، بالتنسيق الثنـائي المحلي، حتى في نطاق الدائرة الواحدة من الدوائر الثلاث ـ وخاصة دائرتي الضفة والقطاع. أي أن طابع العمل التنظيمي كان حرفياً وعفوياً، كونه جنينياً ـ وهذا يعود (١) لمستوى تطور فصـائـل المقـاومـة الفلسـطينية السياسي والتنـظيمي الضعيف. (٢) اختلاف ظروف المناطق. (٣) دور العدو الصهيوني المعيق من خلال توجيه الضربات المتلاحقة لفصائل الثورة، والتي كثيراً جداً ما كانت تطال في البداية الرأس القيادي الأول. الأمر الذي اعاق بلوغ الحركة الوطنية بلورة هيئة قيادية مركزية مباشرة بعد الاحتلال.

وفي سياق النضـال، برزت تجربة الجبهة الوطنية في آب (اغسطس) ١٩٧٣، وكانت تجربة غاية في الأهمية لو توفرت لها سبل النجاح، ولكنها حوصرت من (١) العدو الصهيوني، الذي قام بسلسلة من الاعتقالات للشـخصيات الفلسـطينية القيادية، ومن ثم ابعـادهـا، وجلهـا من الشيوعيين. (٢) اليمين الفلسطيني، الذي ساهم بذلك من خلال عدم حماسه للأطر الجبهوية خشية من النتائج السياسية والتنظيمية السلبية على دوره في الساحة الوطنية!.

وبعد ذلك كانت تجربة لجنة التوجيه الوطني عام ١٩٧٨، وكان مستواها دون مسـتوى الجبهة الوطنية، والذي ضرب لاحقاً نتيجة سياسة اليمين وعوامل أخرى. ولم تتمكن فصائل الثورة من انجاز اطار جبهوي لها في الـداخـل، والذي كانت تتطلبه شروط العملية النضالية، بسبب الدور اليميني المعرقل، كونه متربعاً على رأس الهرم السياسي الفلسطيني الوطني.

وانبثقت لاحقـاً أشكـال تنسيقية لم ترق إلى مسـتوى النضال الوطني الفلسطيني، حيث طرح في عام ١٩٨٢ ضرورة تشكيل اللجان الشعبية، وتم تشكيل بعضهـا في عقبـة الخـالـدية بالقدس. ومن ثم تمت الدعوة لتشكيل لجان التنسيق الميدانية والشعبية بين الفصائل المختلفة في عامي

٨٥ و١٩٨٦ وأوائل العام ١٩٨٧ ، وأمكن تجسيد مثل هذه الأشكال في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ولم يساعد نجاح الدورة الثانية عشرة التوحيدية، للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ ، في تجاوز الأطر التنظيمية المحدودة. والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى اليمين الفلسطيني الذي فرمل أي تطور آنذاك لصيغ العمل التنظيمي ، لأن (١) موازين القوى في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي غيرها في الخارج. (٢) تأثير اليمين على القوى والجماهير ليس حاسماً. (٣) دور وثقل اليسار الفلسطيني بشكل منافساً حقيقياً لليمين، الأمر الذي لايسمح لليمين بالإقدام على مثل هكذا خطوة، وبالتالي استمر بالإكتفاء باللجنة الخماسية السياسية، ومن ثم اللجنة الرباعية في قطاع غزة، وبـ «الاتحاد الوطني» في الضفة الفلسطينية، وهي أطر تنسيق ميداني. فضلاً عن أن القوى الفلسطينية ليست كلها مشاركة بها.

هذه هي حال الأطر التنظيمية الجبهوية قبل اندلاع الثورة، وكما هو واضح ، فإنها أدنى من متطلبات النضال الوطني، ولا تتناسب وعشرين عاماً من الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني. وتعكس عدم المساهمة الجدية للقوة السياسية الحاسمة والقائدة للتحالف الجبهوي ـ حركة «فتح» ـ في معالجة هذه المسألة؛ كما تثبت ضعف دور القوى الوطنية الأخرى، وخاصة قوى اليسار الفلسطيني الرئيسية الثلاث، **الجبهة الشعبية**، **الحزب الشيوعي**، **والجبهة الديمقراطية** ـ في الضغط الموحد من داخل المؤسسات الوطنية القيادية على قيادة «فتح» من أجل إيجاد أطر جبهوية في الداخل كما في الخارج، تتجاوب ومصالح الثورة والشعب العربي الفلسطيني! .

وفي موازاة هذه الأطر التنظيمية ذات الطابع السياسي، وجدت في الأراضي الفلسطينية المحتلة أطر تنظيمية من لون آخر، ذات طابع جماهيري ونقابي، وهي، لجان المرأة، الكتل النقابية، الكتل الطلابية،

لجان العمـل التـطوعي، وأنـوية اللجـان الـطبية والـرراعية، والأنـدية والمؤسســات الـوطنية المختلفـة. . جميعهـا شكلت أنـوية بنى الثـورة/ الانتفاضة التنظيمية، وخاصة الجماهيرية.

ان تجربة هذه الأطر ساعدت قيادة التورة في الانتقال بها مس الشكل العلني وشبه العلني إلى الشكل السري، مع اكتسائها بملامح ومعطيات العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ولم تجد قيادة الثورة أو الجماهير صعوبة كبيرة في الإنتقال من دائر ة هذه الأطر القديمة إلى الشكل الجديد. وان حصل تخلف هنا أو هناك فإن مرد ذلك عراقيل موضوعية غالباً ومحدودة، هي العراقيل الذاتية. . الأمر الذي يؤكـد، أن التجربة والخبرة العملية في مواجهة الاحتلال علمت الجماهير والقوى الوطنية على حد سواء الكثير في عملية الانتقال من شكل تنظيمي إلى آخر، وهي في ظروف الثورة الديسمبرية تجمع بالضرورة بين أشكال العمل التنظيمي والسياسي المختلفة ايضاً، العلنية وشبه العلنية والسرية.

وعليه، فإن وجود الخلل في هذه الجوانب تتحمله قيادة الثورة في الخارج أولاً، وبشكل خاص قيادة اليمين الفلسطيني، والقوى الفلسطينية الوطنية في الـداخـل ثانيـاً، التي لم تتجاوز سقف الرؤى التنظيمية القاصرة عن التجاوب مع متطلبات العملية الوطنية التحررية، ولكن مستوى المسؤولية في هذا الخلل محدود، قياساً بما تتحمله قيادات الثورة في الخارج، التي لم تخرج من دائـرة الفئوية والنرجسية التي يستفيد منها الاحتلال الصهيوني بالدرجة الأولى، ويتضرر منها الشعب الفلسطيني عكسياً.

وقـد تلمست الجـماهـير، وعانت، من أمراض الانقسام والتشرذم في صفوف منظمة التحرير، وآثار هذه الأخطار على النضال الوطني الفلسطيني وركيزتيه العلنية والسرية. الأمر الذ ي رسخ قناعة الجماهير بأهمية وأولوية الوحدة الوطنية، كأداة لقيادة التحالف الجبهوي الوطني العريض والجماهير

الشعبية في العملية التحررية الوطنية، من أجل دحر الاحتلال الصهيوني عن الأراضي الفلسطينية المحتلة

القيادة الوطنية الموحدة قنديل الثورة

اشتداد الهجمة الصهيونية الشرسة ضد الوطنيين الفلسطينيين، وتفاقم مآسي ومساوىء حياة جماهير الشعب، أدى إلى اشتعال نيران الثورة الشعبية في كل ركن وزاوية من أركان الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي دفع القوى السياسية الفلسطينية للبحث عن اطار تنظيمي جديد يتناسب وحجم الزخم الثوري المندلع من كل شرايين وأوردة الشعب الفلسطيني ليضخ الدم في قلب الثورة المتوهج، الذي حرق كل «الكلوسترول» وفجر «الشحوم» كلها من قنوات العطاء الشعبي لتحرق الأرض تحت أقدام الغزاة.

ووسط هذا النشاط الثوري، الذي ايقظته جرائم وممارسات الاحتلال، دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى تشكيل مركز قيادي فلسطيني، بعد أن فشلت محاولات اليمين الفلسطيني في الدخول لدوامة التسوية، عندما وجه الليكود لطمة قوية للقاءات ومحادثات الحسيني ـ الزحيكة ونسيبة مع عميراف، الأمر الذي **«. . . دفع اليمين لإعادة حساباته واندفعت قواعده التي قام أعضاء منها بضرب نسيبة، ثم اندفعت هذه القواعد لتصعيد النضال ضد العدو الصهيوني وتعززت المنافسة النضالية بين الفصائل المختلفة مما دفع النضال الوطني للأمام وانزاح جانباً التصارع الفئوي وافرازاته ليحل محلها التعاون السياسي الميداني»**.

وخلصت الجبهة الشعبية للدعوة لخلق «**مركز وطني موحد له فروعه ممثلة في اللجان الشعبيـة والوطنية في المدن والقرى والأحياء والمخيمات لتمثل اداة نضالية تهمز النضال وتطوره وتقوده**»[1].

وعلى أثر الإتصالات الوطنية المكثفة بين الفصائل الرئيسية في م.ت.ف [فتح، الشعبية، الديمقراطية، والحزب الشيوعي]، أمكن التوصل بعد شهر بطوله من الثورة الوطنية إلى صيغة القيادة الوطنية الموحدة، التي خرجت إلى النور، في النداء الأول في ١٩٨٨/١/٨.

ويجب الإقرار ان هذا الشكل الجديد يعتبر خطوة للأمام في البنيان التنظيمي اجبهوي داخل الأرض المحتلة. وهي خطوة ضرورية، نشأت عن حاجة الثورة الديسمبرية إلى أداة كفاحية تقود وتنظم وتبرمج عملها، وتصيغ تكتيكاتها وأهدافها في نطاق وعلى أرضية اهداف الثورة الأم. وهي بهذا المعنى ليست مستقلة عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، م.ت.ف، لاسيما وان القوى المشكلة لها تعتبر العمود الفقري للمنظمة، وأدوات الشعب الكفاحية الرئيسية، وكي تقطع الشك باليقين، أخذت منذ النداء الثالث تعنون النداءات بـ«صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية» وحتى تفقأ عيون كل المشككين بالدور القائد للمنظمة.

ولكن، رغم هذا الإرتباط العضوي بين القيادة الموحدة للثورة وبين المنظمة الأم، إلّا أن معطيات ومتطلبات النضال الثوري في الأرض المحتلة كانت على الدوام تستدعي وجود قادة ائتلافية من كل القوى الوطنية في الداخل، لتوجيه وقيادة النضال الفلسطيني. ونكثفت هذه الحاجة، وازداد الحاحها وضرورتها مع اشتعال ثورة كانون العظيمة، لاكثر من سبب (١) سرعة وتيرة الأحداث في الأرض المحتلة. (٢) الحاجة لرسم التكتيك الوطني في الوقت الملائم وبالسرعة المناسبة. (٣) رفع الشعار المناسب في

اللحظة المناسبة. (٤) ان ربط الأشياء والأمور كلها بالقيادة في الخارج، يعني تكريساً للبيروقراطية. (٥) بالإضافة إلى أن الظروف قد تحول دون وصول التوجيهات القيادية في الوقت المناسب، الأمر الذي يفقد الثورة الكانونية أحد شروط قوتها واربكها للعدو الصهيوني. (٦) خصوصيات الداخل تؤكد الحاجة لوجود قيادة على رأس العمل اليومي التفصيلي. التكتيكي - والاستراتيجي، استناداً للبرنامج الوطني الذي أقره ويقره المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة. (٧) وحدة الشعب تتطلب وحدة الأداة القيادية.

ومنذ لحظة تشكلها وتبلورها، قامت القيادة الموحدة بتحديد اهداف الثورة المطلبية، ثم اسندتها مباشرة على الشعار السياسي الرئيس، الناظم، والموجه، الشعار البوصلة، والهادي لصيرورة وتطور النضال الثوري البطولي للشعب الفلسطيني، الذي أقرته الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني منذ العام ١٩٧٤ الهدف المرحلي، شعار الحرية والاستقلال. وتمكنت ق.و.م من قيادة حركة الثورة اليومية، التفصيلية، على مستوى الشارع، والحي والحارة، والقرية والخربة والمخيم والمدينة والمنطقة وكل فلسطين، من خلال هيبتها ومكانتها المعنوية والسياسية لدى فئات الشعب، وعالجت بكثير من الحكمة والروية الغالبية العظمى من الإشكالات التي واجهتها، وتصدت لكل محاولات المراهقة والمغامرة، وبالمقابل كل محاولات التراخي غير المشروع وغير المبرر. وحذرت أولئك البرجوازيين الذين طمحوا أن يركبوا موجة الثورة بهدف اغراقها في مستنقعهم الكريه، من ممارساتهم المكشوفة والمفضوحة.

وبلغة الوطن، وانطلاقاً من مصلحة كل الطبقات والفئات الاجتماعية المنخرطة في الثورة خاطبت أبناء الشعب ارتباطاً بمصلحة كل شريحة وفئة وطبقة اجتماعية في استمرار الثورة حتى تحقيق الهدف السياسي، حتى

تحررها وانعتاقها من الاحتلال، وبالتالي تحقيق امانيها الطبقية والوطنية، خاطبت القوى السياسية المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ودعتهم للتسانـد والتكـاتف ولـلانخراط، بكل امكانياتهم في معمعان الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني، كما دعت بعض القوى الأصولية ـ حماس ـ في أكثر من بيان للتجاوب مع رغبة الشعب، والالتحام في قطار الثورة وتغليب المصلحة الوطنية العليا على الحسابات الفئوية الضيقة.

وتوجهت القيادة الوطنية الموحدة للعملاء، داعية اياهم للتوبة والتخلي عن طريق الضـلال الـوطني والعـودة إلى رشـدهم، إلى سكـة الوطنيين الشرفاء، لا البقاء في مستنقع العملاء المتعفن. وفي الآونة الأخيرة تجاوزت حدود الإنذار إلى حيز القصاص الفعلي.

ولم تترك القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة/ الثورة، شاردة ولا واردة إلا وعـالجتهـا ضمن امكـانياتهـا وحدود بنيتها وتركيبتها، وارتباطاً بالظروف الموضوعية المحيطة.

وبنـاء على ماتقدم، يمكن الجزم بأن القيادة الوطنية الموحدة شكلت [رغم الثغرات والعثرات التي واجهتها]، بحق، قنديل الثورة الكانونية، المخطط والموجه، والمنظم والقائد لحركة الثورة في الثورة، ولولا حكمتها لما أمكن لشعب الثورة الفلسطيني أن ينجز ماأنجزه بالشكل والطريقة التي تمت.

ويمكن القول، إن صيغة النداءات المبرمجة والمنظمة لأيام الثورة، هي خطوة جديرة بالاهتمام والتقدير، ورغم أن الثورات العالمية الأخرى حملت صيغاً مشابهة إلى هذا الحد أو ذاك، كالبيان أو شريط التسجيل في الثورة الايرانية، إلّا أن صيغة النداء الصادر عن القيادة الوطنية الفلسطينية تمتاز عن كل ماسبقها بالبرمجة التفصيلية اليومية للثورة.

وهذا السلوك لم تعهده ثورة من الثورات بهذا الزخم وبهذه الاستمرارية

الرمنية. ان صغتة النداءات لها خصوصيتها وموقعها المميز في الخاص الثوري الفلسطيني. وإذا أخذنا الثورة الأم، التي مضى عليها عشر رن عاماً، لم تشهد مراحل تطورها المختلفة قبل بلوغ ثورة كانون مثل هذا الشكل، لا في حرب أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ولا في دخول الثورة غمار الحرب الأهلية اللبنانية، حيث كانت شريكاً مقرراً في النضال، إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية وفي حروب المخيمات التي شهدتها السنوات الأخيرة، ولا قبل ذلك في حرب عام ١٩٨٢.

بالمحصلة، صيغة النداء، هي صيغة متقدمة جداً في مخاطبة شرائح وفئات وطبقات الشعب الوطنية، ومخاطبة العملاء والأعداء الصهاينة، ومخاطبة العرب والرأي العام العالمي. ان ق.و.م تعتبر مشروعاً حقيقياً لصيغة اركان الثورة من خلال دورها المميز في التخطيط والاعداد النفسي والمعنوي والأخلاقي والثوري السياسي في آن، دورها في القيادة اليومية المتبعة للأحداث في بارومترها الصاعد والهابط، في التقاط نقاط ضعفها وقوتها.

إن النداءات باتت تشكل أيضاً عنصراً من عناصر الأمان والاطمئنان للجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج على حد سواء، عنصراً عن عناصر الشعور بالقوة والقدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة كل أساليب واشكال القمع الدونية الاسرائيلية. وهي بالمقابل عنصر إرباك وتوتير لاعصاب قيادة العدو الصهيوني، وبالتالي كلما صدر بيان جديد كلما وجه طعنة جديدة معنوية ـ نفسية للصهاينة، لانه يؤكد فشلها مرة تلو الأخرى في القضاء على صوت الثورة الديسمبرية المجيدة.

ومن الجدير بالملاحظة، ان النداء في ثورة كانون يضاف، بملامحه الخاصة المميزة عما سبقه من أشكال متقاربة، إلى الإبداعات الجديدة التي حققتها الثورة الفلسطينية في مجال نضالها التحرري الوطني.

المطلبي والسياسي في الثورة

ولإنصاف القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة / الثورة، لابد من ملامسة انجـازاتها ووضع اليد على جديدها، دون المرور مرور الكرام عن ذلك بكلمـة هنـا أو كلمـة هنـاك، لتستقيم المحـاكمـة لهذا الإطـار القيادي التنظيمي. والشيء الأبرز في دورها، ودور أي قيادة، هو في مدى قدرتها على الربط بين المطلبي والسياسي، بين التكتيكي والاستراتيجي، وربطها بين الإمكانية والواقع في رسم شعاراتها واهدافها المختلفة، وفي قدرتها على المناورة وصيانة المبادىء.. وهل أجادت فعلاً الجمع الديالكتيكي بين هذه العناصر أم لا؟!.

أولاً: تميزت فترة الشهر الأول بالطابع العملاني، التنسيقي الميداني بين فصائل الثورة، وجرى تشكيل لجان شعبية متفرقة في غزة والضفة، وكانت مرحلة حوارات بين القوى الوطنية للاتفاق على تحديد صيغة وآلية عمل الإطار الجبهوي القيادي للثورة. ويمكن وصف الشهر الأول، بأنه المرحلة الأولى من الثـورة الكـانونية، التي اتسمت بزخم جماهيري هائل في كل المناطق والمدن والمخيمات والقرى، وكان التنسيق المحلي الميداني، سمتها الرئيسية. ومن خلال هذا العطاء الجماهيري المتدفق إلى ساحة المعركة، واسترخاص الجماهير للموت، والنزول بقبضاتها وصدورها العارية لمواجهة المحتلين الصهاينة، وحيث سبقت الجماهير العديد من القوى السياسية في الأرض المحتلة، فضلاً عن إرباكها ومفاجأتها للعدو الصهيوني، الذي لم يفعـل غير زج المـزيد من أدوات قمعه إلى ساحة المعركة، بحيث فاقت القوات التي احتلت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، هذا الوضع ارغم القوى المترددة، وغير الحاسمة لمواقفها إلى أن تحسم وتقر مبدئياً بتشكيل الإطـار القيادي، واصدار النداءات عنه، ومع ذلك بقي أحد

الفصائل الرئيسية (الشيوعي) خارج نطاق القيادة الموحدة لمابعد النداء التاسع؟!.

ثانياً: في النداء الثاني الصادر في ١٩٨٨/١/١٠، طرحت القيادة الوطنية الموحدة اهدافها المطلبية كخطوة أولى، وهي:

ـ وقف سياسة القبضة الحديدية، والغاء العمل بقوانين الطوارىء البائدة، بما في ذلك الغاء كافة قرارات الإبعاد فوراً.

ـ تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية، وإجلاء الإرهابي شارون عن البلدة القديمة بالقدس.

ـ سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى وحظر أعمال الاستفزاز التي يقوم بها، وتحريم اطلاق الرصاص على أبناء شعبنا العزل.

ـ حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعينة من قبل سلطات الاحتلال واجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ـ اطلاق سراح كافة معتقلي الانتفاضة فوراً، واغلاق معتقلات الفارعة، وأنصار (٢) وأنصار (٣) والظاهرية.

ـ إلغاء الضريبة الإضافية المفروضة تعسفياً على تجار شعبنا.

ـ وقف مصادرة الأراضي، ووقف بناء المستوطنات واستفزازات قطعان وسوائب المستوطنين.

ـ تحريم مداهمة واغلاق المؤسسات التعليمية والنقابية والجماهيرية المختلفة، وحظر تدخل سلطات الاحتلال بشؤونها الداخلية..

ويمكن اعتبار تحديد هذه الأهداف المطلبية مرحلة جديدة في سياق ثورة كانون، حيث انتقلت من الطابع العملي، والتنسيق الميداني المحلي، إلى نقلة نوعية جديدة، اتسمت (١) بصدور النداءات المركزية. (٢) حددت الأهداف المطلبية لجماهير الشعب، التي يجب أن تقاتل من أجلها.

(٣) اتسم التحديد بالواقعية الثورية. كونه طرح مطالب محددة واقعية، وامكـانية ترجمتهـا على الأرض قائمـة، فضـلاً عن أن العـدو الصهيوني لايمكنـه في حال رفضهـا [وهـذا ماحصـل] إلا أن يكشف عن وجهـه الإرهابي، الفاشي البغيض، ليس أمام الشعب الفلسطيني، لاسيما وان الشعب يعرفه وثار على ممارساته، ولكن يجري كشفه وازالة البرقع عن وجهه أمام الرأي العام العالمي، وهذا أيضاً ماحصل، كون معركة الرأي العام العالمي، تحتل مكانة هامة في مجرى النضال التحرري الوطني.

(٤) وأيضـاً، ورغم ارادة التحدي والنشاط الثوري الجماهيري الذي فاق كل التقديرات، اعتقدت القيادة الوطنية الموحدة، ان هذه الشعارات المطلبية تعتبر بمثابة بالون اختبار لارادة الجماهير ومدى تصميمها على القتال من أجل تحقيقها، وأيضاً اختبار لقوة العدو وللمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في التراجع أو التعنت. (٥) بالإضافة إلى محاورة الشارع الاسرائيلي والقوى التقدمية والمثقفين الاسرائيليين والأوساط الليبرالية الصهيونية، من خلال هذه الشعـارات المـطلبية، التي لم تصـل إلى طرح شعـار الحـرية والاستقلال، والعمل على كسبها إلى جانب معركة الشعب، أو تحييدها في أسوأ الأحوال.

ومن الجدير بالملاحظة، ان هذا الطرح الناضج والمسؤول أعطى ثماراً إيجـابية على أكثـر من مستـوى وصعيد، صحيح أن العدو الصهيوني لم يتراجـع، بمعنى أن الأهـداف المـطلبية لم تتحقق، والتقـدير أن القيادة الموحدة من خلال خبرتها وتجربتها الطويلة مع الاحتلال، المقصود جانب المعـايشـة، كانت تدرك ذلـك جيداً. أي أن العدو الصهيوني ليس من السهولة بمكان أن يقدم تنازلاً لصالح الشعب والثورة إلا بتمريغ انفه في التراب وسحق عظامه وعظام مستوطنيه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلّا أن المردود المباشر للاهداف المطلبية كان واضحاً على الرأي العام العالمي

الذي تجاوب مع المطالب الفلسطينية، كما أنها وجدت أيضاً لها صدى في وسط الشارع الاسرائيلي، بهذا القدر أو ذاك، حيث برز العديد من الأشكال والمنظمات والأطر الاسرائيلية المناوئة لاحتلال المناطق الفلسطينية عام ٦٧، والأمر الهام ان حقيقة العدو الصهيوني افتضحت أمام شعوب العالم قاطبة، وأمكن للشعب الفلسطيني أن يحقق انتصارات عالمية مهمة من خلال ماصدر عن مجلس الأمن من قرارات ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨ التي تؤكد على هوية الأرض الفلسطينية والإعتراف بها.

ومما جاء في القرار ٦٠٥(*) مايلي: «يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٣ آب/ اغسطس ١٩٤٩ **تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس»**(٢) وكذلك أكد القرار ٦٠٧ على ذات النقطة والصادر يوم ١٩٨٨/١/٥، ونفس القول ينطبق على القرار ٦٠٨.

وشكل هذا الاعتراف تحولاً نسبياً في تعاطي الهيئة الدولية، وبالتالي دول العالم وخصوصاً الغربي، ذات التأثير المباشر والمقرر في قرارات مجلس الأمن، تجاه قضية الشعب الفلسطيني.

وفي سياق عملية التطوير للأهداف المطلبية، أضيف في النداء الثالث مهمة وشعار جديد، فضلاً عن اغلاق الشوارع في المخيمات والمدن والقرى أمام جنود العدو، الأمر الذي أكد عليه في النداء الثاني، حيث طلب من الجماهير الشعبية **«اغلاق طرق المستوطنات وتحريم مرور المستوطنين بها»** واضافة هذا المطلب كانت نتيجة إدراك (قوم) لقدرة الجماهير على تجسيد ذلك، حتى أن العديد من القرى والمخيمات والمدن حال دون دخول المستوطنين اليها في غزة والضفة. وكانت تحركات المستوطنين محسوبة عليهم ويعيشون حالة ارتعاب من الثورة الشعبية، بالإضافة إلى مطالبة العديد من

المسؤولين والصحفيين الاسرائيليين المستوطنين بتفادي المرور في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، فقال «اليشع افرات» عالم جغرافيا ومخطط مدن اسرائيلي للمستوطنين، أنه:

١ - «يجب الخروج في أقرب وقت ممكن من المدن العربية الكبيرة ومن التجمعات السكانية التي تشكل بؤراً للتعصب الوطني.

٢ - يجب عدم التنقل على محاور المواصلات التي تمر عبر تجمعات سكانية عربية وتفضيل محاور مواصلات بديلة لاتمر بالروابي.

٣ - يجب الخروج من مخيمات اللاجئين والإمتناع عن أي احتكاك بسكانها.

٤ - يجب تخفيف تجمعات المستعمرات اليهودية في الروابي والإبتعاد عن تجمعات السكان العرب الموجودة هناك.

٥ - يجب الإمتناع عن أي دخول يهودي إلى روابي جبل الخليل وإلى وسط جبل «السامرة» ان من خلال مستعمرات مدينية أو مستعمرات قروية.

٦ - لحاجات أمنية واستراتيجية اسرائيلية يجب التمركز في أماكن قليلة فقط وحيوية»[٣].

أي أن الإضافة لم تكن نتاج رغبة ذاتية عند (قوم) بل انها ترجمة واقعية لمزاج الجماهير الثوري والساخط على كل ماهو صهيوني، أوله علاقة بالصهاينة. فضلاً عن ارتعاب وخوف الصهاينة أنفسهم من حالة الجرف الثوري الفلسطيني.

هذه المطالب، التي جاءت بعد أكثر من شهر بقليل من حرب الشوارع الثورية ضد الوجود الصهيوني، كانت قد رفعتها وهتفت بها الجماهير وقواها الطليعية في المظاهرات الشعبية العارمة، بحيث ماان شكلت (قوم) حتى كانت الأهداف قد تحددت تماماً وبوضوح من خلال الهتافات والشعارات

الجدارية. وهي ليست نتاج فرد أو فصيل من الفصائل الوطنية، بل نتاج الجهد الجماعي الوطني المؤطر تحت راية القيادة الوطنية الموحدة، راية م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

السياسي سبق المطلبي في الثورة

إذا كانت نداءات (قوم) هي التقويم الذي يعتمد في تتبع مسار الحركة السياسية للثورة الكانونية، فلا يمكن إلا الإقرار بأن الشعار السياسي كان لاحقاً وتابعاً للمطلبي، فجاء في النداء الثالث مايلي: «**عاشت سواعدكم** الجبارة ياأشبال فلسطين ياجيل الغد، يابناة الدولة الفلسطينية المستقلة». وفي مكان آخر من النداء جاء: «فتعميق الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية هو أحد أسلحتنا على طريق نيل حقوقنا في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة». ودعا النداء جماهير الشعب إلى مواصلة «**وتصعيد الانتفاضة وفق المهمات والشعارات المحددة**» أي وفق الشعار السياسي القديم ـ الجديد، ودون التخلي عن السعي لتحقيق الشعارات المطلبية كخطوة على طريق الشعار السياسي وارتباطاً به.

ومنذ النداء الرابع بدأت القيادة الوطنية الموحدة للثورة في استخدام مفهومي «**الحرية والاستقلال**» في نداءاتها، كونهما يعكسان جوهر الشعار السياسي الوطني الفلسطيني بأبعاده القريبة والبعيدة. رغم إدراك القوى الوطنية كافة، بأن المقصود هو تجسيد الهدف المرحلي الاستراتيجي المتمثل في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة، وبهذا الشأن جاء في النداء مايلي: «**فقيادتكم تطالبكم بالتصعيد اليومي. وتؤكد لكم بأنكم طليعة نضالية ثورية تساهم بشكل عظيم مبارك في التغيير باتجاه الحرية والاستقلال**».

وفي حال كان التقويم لثورة كانون، هو لحظة انفجار بركان الحقد الشعبي الفلسطيني في ٨ ـ ١٩٨٧/١٢/٩ نجد أن الهدف السياسي ـ

الشعار السياسي، كان مطروحاً منذ اللحظة الأولى في الهتافات الجماهيرية والشعارات الجدارية التي كتبتها القوى السياسية الوطنية الفلسطينية وجماهير الثورة. فجاء في الهتافات مايلي: «نعم لقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس» و«مطالبنا شرعية بدنا دولة وهوية» و«لا بدنا لبن ولا تين.. بدنا نهين المحتلين.. وبدنا نحرر فلسطين». و«بانتفاضتنا المجيدة سنستعيد ديارنا السليبة».. و«العار لمن يقبل بإسرائيل.. فاعمل على ازالتها من فلسطين» و«شولتس نريد دولة فلسطينية» وغيرها من الشعارات والهتافات التي تعكس بوضوح بلورة شعار الحرية والاستقلال واستباقه للشعار والهدف المطلبي، وتشكيله الحاضنة له.

المهم أن الشعارين السياسي والمطلبي كانا ومازالا في ترابط عميق، ويربطهما نسيج واحد، هو السعي الجاد والدؤوب، من أجل إزالة الاحتلال الصهيوني، مع إدراك ان الشعار السياسي هو الشعار الرئيسي، الناظم والموجه لحركة الكفاح الشعبي الفلسطيني؛ والذي يعكس طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، وأهميته تكمن في انه (١) ضابط لحركة الجماهير الفلسطينية العريضة. (٢) وقوة لها. (٣) ولاجم لأي عملية هبوط أو تساوق سياسي من قبل قوى البرجوازية واليسار الإصلاحي المتسرعة لعملية الاستثمار. (٤) وكقوة ضغط سياسية ومعنوية على العدو الصهيوني. (٥) وكعامل استقطاب للقوى الدولية المؤيدة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ولقد أدركت باحساسها الوطني والثوري وخبرتها السياسية [قوم] ان مجرد الإكتفاء بالشعارات المطلبية المباشرة، يعني فيما يعنيه التراجع إلى ذيل الحركة الجماهيرية والهبوط المريع والبائس بالنضال الوطني العام إلى مستوى «النضال الاقتصادي» مع الفارق النسبي بين الشكلين، ولكن في الجوهر المسألة ذاتها، فالاكتفاء بالمطالب المباشرة في ظروف الثورة الكانونية

العظيمة، لاسيما وان الجماهير الفلسطينية تناطح رؤوسها السماء، فكأنما تقود الجماهير الفلسطينية في سبيل «**شروط احتلالية أفضل**»!؟؛ الأمر الذي يعني أن تخلق [قوم] ظروفاً أفضل لعودة نغمة «**التعايش**» مع الاحتلال؟ وان تهيىء شروطاً «أفضل» و«أنسب» لعملية استغلال الاحتلال للجماهير الفلسطينية، وهذا مالم تفكر به القيادة الموحدة.

فضلاً عن ذلك، ان هذه الشروط المطلبية، إذا كان مفهوماً طرحها والتحريض لها في بداية العمل الانتفاضوي/ الثوري، فان ذلك لم يعد مقبولاً الآن بعد عام ونصف من الثورة، فالظروف متحركة وبسرعة، الأمر الذي تطلب من القيادة السياسية أن ترتقي بشعاراتها كي تتناسب وشروط اللحظة السياسية، وقبل كل ذلك، يجب أن يتربع، يتمركز، في مقدمة الشعارات، الشعار الرئيس، الناظم، الهادف، البوصلة، الشعاع الموجه للخروج من نفق الاحتلال المظلم، الشعار السياسي، شعار الحرية والاستقلال.

والتقدير أن (قوم) عندما طرحت الشعارات المطلبية في نداءاتها الأولى، إنما كانت تستهدف بشكل رئيسي ابراز الوجه القبيح للعدو الصهيوني، الوجه الفاشي لدولة الصهاينة، وازالة ذلك البرقع الذي بقي العدو متستراً خلفه طيلة الأربعين عاماً الماضية. والدليل على ذلك، أن (قوم) لم تنتظر طويلاً حتى طرحت الشعار السياسي في نداءاتها. وأساس هذه السرعة في الطرح للشعار السياسي، هو الأهمية السياسية لهذا الشعار ودوره في تعبئة وتحريض الجماهير، وبالمقابل كي لاتبدو المطالب المباشرة بديلاً عنه، بل إنها جزء من حركة الصراع.

ومن البديهي التأكيد، ان التداخل بين المطلبي والسياسي قائم وموجود، وكما هو واضح أن الشروط والأهداف المطلبية في النضال الوطني الفلسطيني تحمل في كل الأحوال طابعاً سياسياً، وهي تمتاز عن المطالب

الاقتصادية (المطلبية) في النضال الطبقي. ولكن لايجوز الاكتفاء بالنضال المطلبي، لأنه يعني تمهيد الأرض للقاء مع العدو، طبقياً كان أم قومياً، وبغض النظر عن «الكلاشيه» والثوب الذي تكتسيه وتتقمصه هذه المطالب المباشرة، وبغض النظر عن رزمة «الجمل الثورية» الرنانة التي يقذف بها العدو كي يهبط البعض بالنضال إلى مستوى الشعارات المطلبية، من الضروري دائماً وأبداً أن يبقى الثابت في النضال الوطني الفلسطيني هو البعد السياسي وعدم تغييبه ابدا عن برنامج ومهمات الثورة الكانونية المجيدة. أي يجب عدم الخلط بين المطلبي والسياسي، رغم مابينهما من قاسم مشترك، كي لاتقع (قوم) في المحذور وتنزلق إلى مستنقع الأهداف المطلبية فقط !!.

شعارات على طريق الحرية والاستقلال

وعلى أرضية شعار الحرية والاستقلال، شعار اقامة الدولة الوطنية المستقلة، طورت (قوم) من الشعارات المطلبية المطروحة للتحقيق، فرفعت شعارات (١) الإستمرار في تشكيل اللجان الشعبية، ولجان التخصص المختلفة، التي تعتبر بمثابة جهاز سلطة الشعب، البديلة عن اجهزة الاحتلال، (سيعالج موضوع اللجان في نقطة مستقلة). (٢) مقاطعة شراء السلع والمنتوجات الاسرائيلية [**الشوكولاته والألبان والسجائر**] وكل المنتوجات التي لها مثيل في الصناعة الوطنية، بهدف توجيه ضربة قوية للاحتلال في المجال الاقتصادي، وبالمقابل التوجه نحو دعم الاقتصاد الوطني. (٣) مقاطعة العمل في المصانع والمشاريع والورش الاسرائيلية. داعية العمال إلى شل «**عجلة الإنتاج الاسرائيلية**» في أيام الإضراب الشاملة، وذلك لعدم تمكن الاقتصاد الوطني من تأمين عمل للعمال

العاملين داخل اسرائيل. (٤) دعوة الجماهير الفلسطينية للتكافل الأسري، (٥) التمرد على اجراءات العدو القمعية كـ«منع التجول»، وفتح المدارس والجامعات، التقيد بتوقيت (قوم) في فتح المحال التجارية. (٦) مقاطعة أدوات النظام الأردني وعلى رأسها «جريدة النهار» (٧) في النداء رقم -٦- طرح شعار «العصيان المدني الشامل» كعملية نضالية متعاظمة، وارتباطاً بالعصيان، طالب النداء، مقاطعة «كل اجهزة العدو، مقاطعته مادياً، وعدم دفع الضرائب اللصوصية» وفي هذا النداء انتقال خطوة للأمام على طريق تحطيم أجهزة العدو، وجاء في النداء - ٦ - أيضاً لتحقيق ذلك «استقالة اللجان البلدية المعينة فوراً، تمهيداً لاجراء انتخابات ديمقراطية في الوقت المناسب. الإمتناع عن دفع الغرامات الباهظة والجائرة التي تفرضها المحاكم الصهيونية على معتقلي الانتفاضة [الثورة]» (٨) اعلان الحرب الشعواء على المستوطنين والمستوطنات ومقاطعة العمل في المستوطنات الصهيونية، وهذه المقاطعة كلية شاملة وليست مؤقتة، حيث ميزت (قوم) بين المستوطنات في الضفة الفلسطينية وغزة وبين العمل داخل اسرائيل، وذلك انطلاقاً وارتباطاً بالهدف المرحلي، وبالضرورة كمقدمة على طريق المقاطعة الكلية للعمل داخل الكيان الصهيوني في حال استوفيت شروط تحقيق ذلك. (٩) دعوة الجماهير للعودة إلى الأرض، للاقتصاد البيتي الذي يعتبر أيضاً خطوة في الطريق الصحيح نحو تعزيز الاقتصاد الوطني. (١٠) الإستقالة الفورية من دوائر الإدارة المدنية والشرطة. (١١) الدعوة لترسيخ التعليم الشعبي. (١٢) مقاطعة الهويات في غزة. (١٣) تشكيل التعاونيات الزراعية. (١٤) الحرص على الجبهة الداخلية من الانقسام. (١٥) وشعارات أخرى عديدة في التوجه للعملاء ومخاطبتهم. . إلى آخر السلسلة التي تأتي على هامش ماهو مدون.

على ضوء هذه الرزمة من الشعارات يبرز سؤال كبير في ذهن العديد من

الباحثين والمراقبين، لماذا هذه الكثافة في طرح الشعارات المطلبية، فضلاً عن الشعار القائد، الشعار السياسي؟؟ ولماذا العجلة في ذلك؟ أهي ضرورات ومتطلبات النضال أم هو العاطفة والحماس وبالتالي الإسقاط الذاتي على الواقع! أم هو الخضوع للمزاج الجماهيري؟!.

وفي هذا النطاق يقول ربعي المدهون مايلي: «اظهر اندفاع القيادة الموحدة نحو تحقيق جملة من المطالب والأهداف، إستناداً إلى النتائج التي حققتها المرحلة الأولى من الانتفاضة تسرعاً (؟!) ملحوظاً، قاد إلى ارتباك في ترتيب أولوية المطالب والأهداف. فقد سعت القيادة الوطنية الموحدة إلى تحقيق عدد من الأهداف دفعة واحدة. وعلى الرغم من واقعية مطالبها، وخصوصاً المتعلقة بإطلاق السجناء، ورفع الحصار عن المخيمات، وخروج الجيش الاسرائيلي من شوارع المدن والقرى الرئيسية والمخيمات وغيرها، الا أن القيادة المحلية للانتفاضة [الثورة] لم تتمكن من انجاز أي منها، ليس بسبب طبيعة الأهداف ذاتها، ولا بسبب تعنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي وحسب، وإنما، أيضاً بسبب «تزاحم» هذه الأهداف، وتداخلها، والرغبة في تحقيق التكتيكي منها مع الاستراتيجي القريب منها والبعيد..».

ويضيف قائلاً: «إن قراءة الأهداف المعلنة للانتفاضة، في تسلسلها الزمني، لاتثير أية اشكالية تتعلق بالإمكانية والواقع، لكن تزاحمها وتتاليها في مجموعات متلاحقة خلال فترة زمنية قصيرة، جعلها تبدو وكأنها تقفز نحو الهدف الاستراتيجي لتحله بديلاً عن مجموع الأهداف الصغيرة التي لم يجر تحقيقها، بدلاً من أن يكون وعاءً لها [كيف؟!] وتكون هي مكوناته الجزئية والطرق الفرعية الموصلة إليه [هل يتم ذلك بفصل الجزء عن الكل؟!] وهكذا أصبح هدف الاستقلال وبناء الدولة المستقلة مطروحاً للتحقيق المباشر، عند البعض [ولم لا؟] سوية مع»[4] الأهداف التكتيكية.

الثغرة تكمن في أن الباحث يسعى جاهداً لان (١) يقول لـ (قوم) لا داعي لهذه الشعارات كلها، وكان يجب الإكتفاء ببعض الشعارات التي جاءت في النداء الثاني. (٢) الفصل التعسفي بين الشعارات المطلبية والسعار السياسي. مع أنه يريد للشعار السياسي أن يكون الوعاء لمجموع الشعارات المطلبية، ويريدها أيضاً أن تكون طرقاً موصلة إليه؟!.

كما أشير سابقاً، حين تخرج الجماهير الفلسطينية إلى ميدان الثورة ولا تملك شيئاً سوى ارادتها واسلحتها البسيطة والمحدودة لتواجه عدواً صهيونياً مدججاً بالسلاح حتى اسنانه، وتصل الجماهير الشعبية الفلسطينية إلى حد الإستهانة بالموت، تضحي بأغلى ماتملك، ولا تفكر للحظة في جراحها، في ضحاياها وشهدائها ومعتقليها. حين تضرب عرض الحائط بكل قوانين واجراءات العدو الصهيوني، وحين تعلن الجماهير بملء الفم «لا للاحتلال»، «نعم لازالته» ومصممة على طرده، والانعتاق من ربقته، وفي ذات الوقت هتفت بأعلى صوتها، بحيث زلزلت الأرض وشقت سحب السماء فوصل صوتها إلى اصقاع العالم كله، مطالبة بالدولة الفلسطينية، هتفت لشعار الحرية والاستقلال، هل يجوز ساعتئذ للطليعة الثورية، أن تبقى تراوح خلف شعارات تجاوزتها الجماهير في هتافاتها؟! وفي نضالها!؟ هل يجوز للوطنيين والثوريين الفلسطينيين ان يهبطوا بهذه الإرادة، وبهذا العطاء، بهذه الروح الوطنية والثورية الصادقة إلى المنحدر؟! إلى الاكتفاء بالأهداف المطلبية؟!.

إن الإكتفاء بالشعارات المطلبية ليس سوى دعوة للانكفاء نحو العفوية «والنضال المطلبي» الصرف!، وهذا مايجب رفضه من حيث المبدأ، لأنه يعني بالمحصلة، شئنا أم أبينا، اللقاء مع الشريحة البرجوازية الفلسطينية المتحرقة على مصافحة العدو الصهيوني، واللقاء معه تحت أية شروط يضعها؟! وتسعى جاهدة لنيل هذا «الشرف العظيم»؟! وتقوم عبر ادواتها

القذرة «بمغازلة العدو»؟!.

ولـو عدنـا للمعيار النظري الكلاسيكي، نجد أن لينين يقول: «إنه لايجوز للاشتراكي ـ الديمقراطي أن يزرع التشويش في أفكار العمال حول السبيل الثوري حقاً، لايجوز على طريقة «أوسفو بوجدينيه»، أن نسمي بالإنتصار الحاسم شيئاً ينقصه الشرط الأساسي للإنتصار. وقد لانحصل أيضاً دفعة واحدة على يوم عمل من ثماني ساعات وقد يتعين علينا أن نسلك طريقاً طويلاً ملتوياً لبلوغ هذا الهدف، ولكن ماعساكم أن تقولوا عن ذاك الذي يسمي حالة من العجز، من الضعف، تجعل البروليتاريا عاجزة عن مقاومة المماطلات، والمواربات، والمساومات، والخيانة والرجعية، يسمي هذه الحـالـة إنتصـاراً للعمال!. ومن الممكن أن تنتهي الثورة الروسية «بطرح دستوري» كما قالت «فبريود» ذات يوم. ولكن، هل يمكن أن يبرر هذا القول الاشتراكي ـ الديمقراطي الذي ينعت هذا الطرح عشية النضال الحاسم، بأنه «انتصار حاسم على القيصرية»؟ بل إنه من الممكن، في أسـوأ الحـالات أن لا نتـوصل إلى الظفر بالجمهورية، وحتى أن لا نحصـل إلاّ على طيف دستور، دستور على طريقة شيبوف، ولكن هل يستتبـع هذا انـه يمكن عذر الاشتراكي ـ الـديمقراطي الذي يطمس شعارنا، شعار الجمهورية؟»[٥].

تعميقاً للفكرة، قال لينين: «يترتب على الطبقة الطليعية بالأخص ان تضع مهماتها الديمقراطية بمزيد من الجرأة، وان تصوغها إلى النهاية بمزيد من الوضوح، وان ترفع شعار الجمهورية الصريح وتروج بالفكرة القائلة بضرورة حكومة ثورية مؤقتة وضرورة سحق القوى المعادية للثورة سحقاً لارحمة فيه»[٦].

وفي كتـابـه «حـول تربية الملاكات» قال لينين: «ان المهمة السياسية المبـاشرة لحزب العـمال الـروسي، يجب أن تكون الإطاحة بالاتوقراطية

والظفر بالحرية السياسية. وهذا الإعلان إنما أدلى به منذ خمسة عشر عاماً ممثلو الاشتراكية - الديمقراطية الروسية، اعضاء فرقة «تحرير العمل» وأدلى به ايضاً منذ ستين ونصف السنة ممثلو المنظمات الاشتراكية - الديمقراطية الروسية..»[٧].

ان الاستشهاد بما قاله لينين يستهدف نقطة واحدة، التأكيد على أن الشعار السياسي يجب أن يطرح باستمرار، وان يشكل الهادي لكل الشعارات الأخرى، بحيث تشتق من محتواه، من طابعه، وان لاتخرج عن ذلك الشعار حتى ولو كان معلوماً لدينا أن العدو الصهيوني له خصائص «مختلفة» عن أشكال الاستعمار الأخرى، مع أن هناك أمثلة مشابهة في التاريخ. فرنسا في الجزائر، وجنوب افريقيا في ناميبيا وقبل ذلك روديسيا... الخ؛ أي بمعنى آخر أن العدو الصهيوني ليس استثناءً بالمعنى الكلي للكلمة، فهو بالمحصلة استعمار ولايمكن لهذا الاستيطان الصهيوني ان يخرج كثيراً عن القواعد العامة لأي استعمار، أي انه تحت ضربات الشعب المتواصلة، ومهما امتلك من مقومات التعنت واستخدم أبشع الأساليب الفاشية، إلاّ أنه بالمحصلة سينهك وسيتعب قبل الشعب، لأن الشعب صاحب الحق لاينام، وسيبقى يطالب بحقوقه، الأمر الذي سيقوض أركان هذا الاستعمار ويفرض عليه الرحيل ولو بعد حين.

وبالعودة للاهداف المطلبية وكثافتها ومشروعيتها، لو جرى التدقيق في ملامحها وسماتها، لما طرحت تساؤلات واستنتاجات قاصرة، من نوع «لكن تزاحمها وتتاليها في مجموعات متلاحقة، خلال فترة زمنية قصيرة، جعلها تبدو وكأنها تقفز نحو الهدف الاستراتيجي لتحله بديلاً..»؟! ان العلاقة بين المطلبي والسياسي ليست ميكانيكية جامدة في استاتيكيتها وإنما هي علاقة عميقة في جدليتها وترابطها، ومجموعة الأهداف المطلبية المتلاحقة، ليست سوى الترجمة العملية والتطبيقية لمكونات الشعار الرئيس الحرية

والاستقلال. ولا يعني ثغرة هنا أو هناك في سياق الترجمة والتنفيذ للشعارات نفياً لها، أو للشعار الناظم لحركتها، أي الشعار السياسي، وكل المعطيات تحتم السعي لرفع الشعار السياسي، كشعار قابل للتطبيق وليس شعاراً تعبوياً فقط. وإذا لم تنجح الثورة في تجسيده «لا سمح الله» لاتكون الثورة خسرت شيئاً وتمكنت من خوض غمار بروفة عظيمة على طريق تحقيق الشعار السياسي، الحرية والاستقلال.

إذن، الشعارات التي طرحت لم تلق ثقلاً جديداً على كاهل الجماهير الفلسطينية، خاصة وان الشعار طرح منذ النداء الثالث وبات فعلاً يشكل الوعاء للشعارات المطلبية، والناظم لها، ولو لم تطرح القيادة الوطنية الموحدة الشعار السياسي لارتكبت خطأً فادحاً في حق نفسها، وفي حق الجماهير الفلسطينية.

ومن خلال المعطيات كلها، لايبدو أن هناك اسقاطاً ذاتياً لطرح الشعارات، ولا هي مسألة عاطفية، بل هي مسألة مرتبطة بعلم الثورة وشعاراتها ومحاكاة للواقع الموضوعي وامكانية تجسيد الشعارات في أرض الواقع.

ولو عدنا للأمثلة الحسية في هذا النطاق، مثلاً في الفترة السابقة على الثورة، دعت القوى الوطنية الفلسطينية لاقالة البلديات المعينة واجراء الانتخابات، ولكن سلطات الاحتلال رفضت، أيضاً في بداية الثورة وفي النداءات الأولى، دعت (قوم) للانتخابات، ولكن سلطات الاحتلال الصهيونية لم تتجاوب مع هذا المطلب، ونتيجة استمرار ضغط الثورة وضغط القوى المحلية والدولية على الكيان الصهيوني، تقدم شامير بمشروع سياسي تآمري عنوانه إجراء «الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لاختيار» ممثلي الشعب الفلسطيني!، الّا أن قيادة الثورة رفضت هذه الدعوة إلّا في ظل شروط محددة، خروج الاحتلال من الأراضي الفلسطينية

المحتلة، وان تجري تحت الإشراف الدولي، لماذا هذا التحول والتطور؟!
لأن ماكان ممكناً قبل الثورة وفي أيامها الأولى لم يعد ممكناً بعد عام ونصف
من الثورة، وبعد أن بات الشعار السياسي هو الناظم لحركة نضال
الشعب، وكون الاحتلال يريد ويستهدف اجهاض ثورة الشعب من خلال
هذه الدعوة للانتخابات. وهو لايريد أن يقدم شيئاً للشعب الفلسطيني،
فضلاً عن الانتقاص من دور ومكانة ممثله الشرعي والوحيد م. ت. ف.

وهـذا المثل الملموس يوضح إلى أي مدى ضرورة تحديد الهدف
السياسي، فضلاً عن جملة الأهداف المطلبية المرتبطة به، وكون جملة
التطورات والتحولات التي أفرزتها ثورة كانون باتت، ومنذ فترة، تعطي
الأمل بامكانية تجسيد الدولة الفلسطينية في أرض الواقع. ولا يجب أن
يعطل تعنت وسفالات العدو الصهيوني وإجراءاته الوحشية، وعنتريات
قيادته، رؤيا الأمل في تحقيق شعار الحرية والاستقلال، لأن ماقدمه
الشعب الفلسطيني من نماذج عظيمة في التحدي والصبر والصمود وتحمل
مشاق الحياة يؤكد أن العدو الصهيوني لن يستمر طويلاً في مقارعة الشعب
الفلسطيني، لأن ارادته أضعف بكثير من الإرادة الفلسطينية، بالإضافة إلى
الإرباكات والتطور النسبي لحجم التناقضات داخل المجتمع الصهيوني،
وازدياد نسبة الاسرائيليين المؤيدين للحوار مع المنظمة، والإقرار المبدئي
بفكرة حق الشعب في تقرير مصيره، مترافقاً مع هذا التطور الحاصل في
الرأي العام العالمي، والضغط المعنوي والسياسي على الكيان الصهيوني،
جميعها عوامل تلعب ادواراً مختلفة في الضغط على اسرائيل، لكن العامل
الأول والثاني.. والعاشر هو عامل الثورة الكانونية، العامل الذاتي
الفلسطيني الذي يقض مضاجع الاسرائيليين ويبعد النوم عن عيونهم..

« قف.. وفكر ! »:

في ظروف الثـورة الكانونية، كان أحد أهداف [قوم] استنهاض همم الجماهير بشكل دائم وجذبها إلى ميدان الثورة، وتسليط الضوء على جرائم المحتلين الصهاينة ورعاع المستوطنين، وشحذ الهمم لصب جام غضب الجماهير على الإستيطان الصهيوني وكل أدواته القمعية الإرهابية، وعدم ترك المجال مفتوحاً لأي تراخٍ، أو ترهل في هذه المسألة، لادراك قوم أن الثورة بالأساس، هي ثورة الجماهير، وهي صاحبة المصلحة الحقيقية في التحـرر الـوطني، وبـالتـالي كي تستمـر الثـورة في دك مقـومات وركائز الاحتلال، لابد من أن تستمر الجماهير الفلسطينية في ميدان المعركة، في الساحة والشوارع تقاتل المستوطنين الصهاينة دون رحمة.

ولايصـدر بيان أو نداء عن القيادة المـوحـدة دون أي يحمل في ثناياه التحفيز والتحـريض للجـماهـير الشعبية «استمـراراً لانتفـاضـة شعبنـا المجيدة، وانطلاقاً من ضرورة مواصلة روح النضال والتضامن مع أهلنا في كل مكان، ووفاء لدماء شهدائنا الزكية واخواننا المعتقلين وتعبيراً عن رفضنا للاحتلال وسياسته القمعية المتمثلة بسياسة الإبعاد والاعتقالات الجماعية وحـظر التجـول وهـدم البيوت، ومن أجـل تحقيق مزيد من الالتحـام والتكـاتف مع ثورتنا وجماهيرنا الباسلة، والتزاماً بدعوة م.ت.ف الممثل الشرعي والـوحيد وضرورة مواصلة العـطاء والانتفـاضـة»[٨] ثم خاطب الطبقات والفئات الاجتماعية، كل على انفراد، لتحفيزها.

كان لهذا العـامل المحفز التحريضي الأولوية في نداءات (قوم) ولكن لامست نداءات القيادة المـوحـدة بعض المـلامح الإيجـابية في الكيان الصهيوني، خاصـة دور الأطبـاء والصحفيين الـذين رفضـوا اجـراءات وقرارات القيادة الاسرائيلية، الداعية لعدم معالجة جرحى الثورة، فقالت:

في النداء رقم (٢٣)، نداء المبعدين، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/٥ مايلي: «ان ق. و. م تشيد بالأطباء اليهود الذين رفضوا اجراءات الاحتلال بشأن عدم معالجة جرحى الانتفاضة، والصحفيين الذين يتعرضون للتنكيل لتأييدهم حقوق شعبنا الوطنية، وتدعوهم إلى تطوير مساندتهم لنضالنا العادل وتنوير الشارع الاسرائيلي بحقوقنا العادلة، لأن انساناً يقبل باضطهاد انسان آخر لايمكن ان يكون حراً».

وكانت القيادة الموحدة قد ثمنت مواقف القوى التقدمية اليهودية التي وقفت إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني، جاء ذلك في النداء (١٠)، الذي ثمن «عالياً موقف كل احرار العالم وقواه المحبة للسلام و الحرية ومواقف كل القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية، الذين وقفوا وبأشكال عدة إلى جانب كفاحنا الطويل من أجل نيل حقوقنا، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م. ت. ف ممثلنا الشرعي والوحيد».

وعشية الانتخابات الاسرائيلية توجهت [قوم] إلى الشارع الاسرائيلي، داعية الاسرائيليين للتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني العادل، الذي هو، ليس سوى كفاح من أجل السلام، ولم يكن «حباً في سفك الدماء الفلسطينية أو اليهودية» وأكدت (قوم)، أن ثورة كانون، هي «ثورة على ظلم الاحتلال وقمعه وفاشيته، وإصرار وطني على إقامة السلام العادل في منطقتنا والذي لن يتم إلا ببناء دولتنا الفلسطينية على ترابنا الوطني» كما دعت [قوم] الناخبين العرب [٤٨] والاسرائيليين إلى انتخاب «قوى السلام التي تؤيد حق شعبنا في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه»[٩].

ولم تتوجه القيادة الموحدة إلى دعم حزب العمل الاسرائيلي، كما فعل لقاء العقبة، الذي عقد بين الرؤساء عرفات، مبارك، حسين، في ١٩٨٨/١٠/٢٣؛ هذا الحزب الذي أذاق شعب فلسطين وقواه الوطنية

الويل والعذابات أكثر مما فعل الليكود !؟.

إن القيادة الوطنية كانت واضحة في توجهها للناخب العربي والاسرائيلي، عندما دعته لانتخاب من يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة. إدراكاً منها أن حزب العمل الصهيوني ارتكب من الجرائم والممارسات الفاشية بحق الجماهير الفلسطينية ما تجاوز بفظاعته كل حدود المنطق.

ولكن فريقاً من قيادة اليمين واليسار الفلسطيني ذهب إلى حد المراهنة على «نجاح» حزب العمل الصهيوني؟! بل ان البعض ذهب إلى «حد الإدانة» لعملية أريحا ضد المستوطنين، واعتبرها «تساهم» في تعزيز نجاح الليكود، وكأن الليكود قد رهن نجاحه بعملية هنا أو هناك! . ونسي هؤلاء بارومتر الشارع الاسرائيلي الذي أخذ منذ العام ١٩٧٣ يتجه نحو القوى الأكثر يمينية، وما انتصار الليكود في العام ١٩٧٧ واستمراره في الحكم إلّا خير دليل على ذلك.

كما أن قراءة الاستطلاعات للرأي العام الاسرائيلي منذ اندلاع الثورة الكانونية، تؤكد ان الاتجاه في الشارع الاسرائيلي ينحو نحو أقصى اليمين، نحو التطرف، ويشير استطلاع اجراه معهد «داحاف» إلى أن: «٦٩٪ من المستفتين يتطلعون إلى وجود قيادة سياسية أكثر صلابة تجاه المناطق.

٥٠٪ منهم قالوا ان الاضطرابات اضفت تصلباً على مواقفهم الخاصة بالقضية الفلسطينية.

٨٠٪ منهم اعربوا عن اعتقادهم بوجوب ابعاد المحرضين والأعضاء النشيطين.

٢٣٪ منهم يعتقدون بأن على الحكومة أن تتصرف بمرونة أكبر»[١٠].

ومع تصاعد أوار نيران الثورة الديسمبرية، حدث تحول نسبي في الرأي العام الاسرائيلي، ولكن جيل الشباب ـ الطلبة الثانويين الاسرائيليين ـ

ازداد تصلباً، وهذا ماجلاه استطلاع أجري في المدارس الثانوية والمهنية والدينية واشار إلى أن «نسبة ٧٤٪ منهم يكرهون العرب ١٣٪ من طلاب المدارس الثانوية في الكيبوتسات يكرهون العرب، ٥٠٪ يؤيدون فكرة إعادة أراض في الضفة الغربية، وقطاع غزة مقابل السلام»[١١].

المهم ان التوجه للرأي العام الاسرائيلي كان يجب أن يتم لدفعه وتوجيهه نحو انتخاب من يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني وليس لحزب العمل الغارق في أوحال المزاودة والتطرف.

وفي سياق المخاطبة لاوساط المجتمع الاسرائيلي وقوات الاحتلال الصهيونية، كانت الجماهير الفلسطينية في مدينة قلقيلية قد بادرت بتوزيع بيان موجه لجنود العدو الصهيوني خاطبتهم بأسلوب علمي، ودعتهم إلى ترك الخدمة العسكرية، وقال البيان للجنود: «اننا نعلم أنها تنقصكم الشجاعة لعصيان الأوامر ورفض الخدمة والوقوف في وجه أسيادكم» وذكرهم البيان بجرائمهم ضد جماهير الشعب الفلسطيني، وهو «ما اعترف به الضابط الاسرائيلي «عوفرريشف» الذي يخدم في قطاع غزة الصامد» وخاطب البيان الجندي والضابط بعبارة «.. قف وفكر» وبالمناسبة كانت هاتان الكلمتان عنوان برنامج اسرائيلي اثناء حرب عام ١٩٨٢، موجه للقوات المشتركة الفلسطينية ـ اللبنانية الوطنية، موجه إلى المقاتلين، يدعوهم لإلقاء السلاح و«الاستسلام» لجيش الاحتلال الصهيوني، فضلاً عن أكثر من بيان القته طائرات العدو على الجماهير المحاصرة في بيروت والجبل والجنوب! . وهاهي دورة الحياة تدور، وهاهو الشعب الفلسطيني يستخدم أساليب العدو، التي فشلت في تحقيق غاياتها آنذاك، ليزيد من عوامل الضغط المعنوي ـ النفسي على جنود وضباط العدو الصهيوني، الذين باتت اعصابهم في حلٍّ منهم، وبات الخوف سيد الأحكام عند قطاع واسع منهم، وهذا مايؤكده الأستاذ تشارلي غرينباوم، من الجامعة العبرية،

وهـو استـاذ علـم نفس، بالقـول: «وهؤلاء الجنـود يعـانون بشكل عام مشكلات نفسية غير قليلة: أرقاً وكوابيس وخوفاً»[١٢].

وتابع بيان جماهير مدينة قلقيلية البطلة مؤكداً أن الجماهير الفلسطينية العـزلاء إلاّ من إيمانها وارادتهـا مصممـة على الإنتصـار وعـدم التفريط بحقوقها، الأمر الذي يعني ان على الجندي أن يبادر «إلى إلقاء» سلاحه.. وان يرفض «الخدمة العسكرية وعمليات القمع المنظمة» وان يضغط على قيادته وخاصة شامير وشمرون ورابين للخروج من الأرض الفلسطينية، وإلاّ فإن الجـماهير الفلسطينية لن ترحم أبداً الجنود والضباط «وستواصل [حجـاراتها] ملاحقة جماجمكم لتهشمها، وستواصل [زجاجاتها الحارقة] ملاحقة أجسادكم لتحرقها»[١٣]

إن قيمة هذا البيان تكمن في أنه أضاف بالضرورة عبئاً جديداً إلى نفسية الجنود والضباط المزعزعة، والتي لم تعد في حالة توازن، مما دفع قيادة الجيش للإستنجـاد والإتكـاء على علماء النفس الاسرائيليين لإخـراج الجيش الاسرائيلي من الاضـطراب النفسي، الـذي اغـرقتـه فيه ثورة ديسمـبر العظيمة، وهذا ماأكده زئيف شيف. قائلاً إن «من يدير الجيش الاسرائيلي هم علماء النفس وان القرارات العملانية في الجيش لاتتخذ قبل أن يوافق عليها عالم نفس خبير»[١٤].

وكـانت صحيفـة «الجـيروزاليم بوست» (١٤نيسان (إبريل) ١٩٨٨) نشرت أيضاً بياناً آخر بعنوان «فلنفكر لحظة» خاطب الجندي حول الآلام والمعاناة، التي يواجهها ويتحملها في الأرض الفلسطينية من حيث مطاردته للجماهير وماينزله بأصحاب الأرض المدافعين عن حقهم وحريتهم، من إهراق لدمائهم وتحطيم «أياديهم وسيقانهم مسبباً الحزن والألم في كل منزل» فالبيان يخاطب النزعة «الإنسانية» عند الجندي في محاولة لايقاظه من حالة

الخضوع لمنطق الفاشية الصهيونية السوداء، ليس هذا فحسب، بل إن البيان يحاول أن يدخل إلى عقل الجندي أنه مهما حمل من أحمال ثقيلة: «**بندقية وذخيرة، قنابل وهراوات**» ولكنه أضعف من الطفل، من المرأة، من الشاب الفلسطيني الذي يحمل حجراً، انه يضرب على الوتر الحساس، على أعصاب الجندي والضابط، يضغط عليها، فضلاً عن ضغط الحجر والمولوتوف والقبضة العارية المقاتلة من أجل حقها في الحياة. ويتابع البيان الضغط على الجندي بمخاطبته: «**لم تتحمل كل هذا العناء؟ ولم تقبل بهذه الحياة الصعبة؟ لم لا تقضي هذا الوقت على بلاج آمن هادىء جميل؟**» في هذا المقطع تكون وتيرة الضغط عالية على اعصاب الجندي الذي يتنازعه التفكير بين ماضيه في بلده الذي جاء منه شاهراً سيف الإستيطان وممارساً الظلم على شعب آخر، هو الشعب العربي الفلسطيني، وبين اللحظة التي يعيشها هائجاً كوحش في غابة «**يطارد فريسته**» دون أن ينال منها، بل العكس صحيح. وهذا مايؤكده البيان بالقول: «**أيها الجندي إن البندقية التي تمسك بها لاتخيفنا ولن تحولنا عن المطالبة بحقوقنا، ومثل كل الشعوب، لن نستسلم للاستعباد والاستغلال والتهديد من قبل المحتلين**».

ويذهب البيان بعيداً في ممارسة الضغط حين يؤكد للجندي انه الطرف الأضعف والمهزوم، وان الجماهير الفلسطينية لاتريد أن تلحق به الأذى، «**ويقيناً لانريد منك ان تلحق بنا الأذى، لا تطلق النار علينا، لاتضربنا أو تعذبنا لأننا لا ننوي قتلك**».

ويخلص البيان بدعوة الجندي إلى العودة إلى منزله:- «**عد واحرص على حياتك ومستقبلك**

أيها الجندي! لا تمد يداً إلى قادتك الذين تحجروا في الحروب.

أيها الجندي! مد يدك إلى السلام والأمن.. لنا ولك؟»[15].

إن هذه السياسة، التي اتبعتها القيادة الموحدة والجماهير الشعبية لتؤكد ان الثورة لم تكتفِ بالحجر والمولوتوف ولا بالإضراب السياسي، ولا بحرب المتاريس وحماية الاقتصاد الوطني بل عمدت أيضاً إلى زعزعة الروح المعنوية للجندي الصهيوني، هزه من أعماقه، ومحاولة ايقاظه من نومه العميق على وسادة «الأزمة» التي تنخر الصهيونية، فكراً وممارسة ومستقبلاً.

ولا تنحصر آثار هذه السياسة العلمية في نطاق الجندي والضابط الصهيوني، بل تمتد لتصل للمواطنين الاسرائيليين، الذين يشاهدون حرب الشعب المقاتل من أجل الحرية ضد جنود مدججين بأسلحة الموت والقتل والتكسير، جنود انتزعت من عقولهم كل أشكال العاطفة والرحمة، جنود متوحشين يسيطر على عقولهم قانون الغاب الفاشي الصهيوني.

وارتباطاً بذلك، تقول المغنية والشاعرة استر شامير: «حين جلست في كانون الثاني، أمام التلفاز، وبدؤوا في عرض مايجري لم اتمكن من النوم لعدة ليال. كان أمامي خياران: أن أتجاهل الأمر وأمضي قدماً، أو أن أفعل شيئاً ما»، وتابعت القول: «اعرف أن الأغاني لاتغير الأمور ولا تحرك الجيوش. ولكن في اللحظة التي قررت فيها أنني مضطرة إلى طرق الأوضاع بدأت الأغاني تتفجر بلا نهاية. ثلاث أغنيات ولدت في تلك الفترة ضمتهم الأسطوانة، وهناك اغنيات تنتظر. بعد أن سمعت التسجيل ارتعبت.. فلم أسمع مثلها في الإذاعة في الماضي»[١٦].

هذا قليل من كثير حققته القيادة الموحدة، وثورة الشعب كل الشعب، بطبقاته وفئاته الاجتماعية الوطنية، وهذا يسجل بالضرورة لبراعة هذه القيادة وحنكتها وقدرتها على استخدام كل الأسلحة من أجل خدمة الشعار السياسي وتجسيده على أرض الواقع واقامة الدولة المستقلة فعلاً على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس.

"قوم" والرأي العام العالمي

وبذات السوية، عالجت القيادة الموحدة العلاقة مع الرأي العام العالمي بكل قطاعاته، وتمكنت مدعومة بالغضب الثوري الساطع من ايقاظ قطاعات الرأي العام على حقيقة اسرائيل وجرائمها، وأظهرت لكل القوى المحبة للسلم والتقدم الاجتماعي والمساواة والعدل ان اسرائيل ليست سوى نظام فاشي، استيطاني مفتعل، قام على انقاض شعب آخر، شعب حي وموجود يقاتل بوسائله البدائية من أجل حريته واستقلاله، شعب محب للسلام، ويسعى إليه، ويطرح حلولاً ديمقراطية وواقعية، شعب لاينظر لمصالحه في معزل عن سياسة السلم العالمي، ولكنه لايفرط بحقوقه ووطنه تحت يافطة «السلم العالمي!» ولا يرى سياسة الوفاق الدولي إلّا كقوة ضغط معنوية وسياسية على الكيان الصهيوني.

وهذا ماأكدته [قوم] في النداء الرابع، بالقول: «.. وثورة شعبنا العارمة داخل ساحة الصراع الرئيسية ساحة الأراضي المحتلة قد قلبت كل الموازين المطروحة على ساحة الصراع فلسطينياً وعربياً وأصدقاء من جهة.. وصهيونياً وامبريالياً واعداء من جهة اخرى.. كما أنها شلت الكثير وأسقطت العديد من المعادلات والأرقام في المخططات المطروحة بين أيدي المتصارعين.. واحكمت طوق الحصار على المتخاذلين المتساقطين والمغتصبين. وكشفت وعرت العهر الديمقراطي الصهيوني، وأحرجت وحيرت الإمبريالية بزعامة أسيادهم في الإدارة النازية الأمريكية في كيفية مواجهة شعوبهم».

وفي النداء العاشر في ١٠/٣/٨٨ أكدت القيادة الوطنية الموحدة بأنه لاحل للقضية الفلسطينية «إلّا الحل الفلسطيني واننا نرحب بإنعقاد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات، مؤكدين على حق م.ت.ف في المشاركة في

هذا المؤتمر وحضوره، ممثلة بوفد مستقل وعلى قدم المساواة مع بقية اطراف النزاع والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي».

وفي ذات النداء، ثمنت القيادة الوطنية الموحدة «موقف كل أحرار العالم وقواه المحبة للسلام والحرية. . الذين وقفوا وبأشكال عدة إلى جانب كفاحنا الطويل من أجل نيل حقوقنا وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف ممثلنا الشرعي والوحيد».

وباركت [قوم] الإنجازات والتأييد المتعاظم للثورة وخاصة المسنودة بدعم «القوى الصديقة وفي مقدمتها التحرك الأخير مابين م.ت.ف والإتحاد السوفياتي الصديق، على طريق عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات والتمثيل الفلسطيني بوفد مستقل فيه تجسيد للحقوق الوطنية المشروعة».

ودعت [قوم] في النداء ذاته، رقم (١٤) بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠ اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الغوث الدولية أن يتحملا «مسؤولياتها تجاه توفير المواد التموينية والطبية للمدن والقرى والمخيمات المحاصرة والخاضعة لمنع التجول».

وفي نداء العمال، النداء (١٥) الصادر في ٨٨/٤/٣٠، توجهت [قوم] إلى الهيئات الدولية ووكالة الغوث «لإعادة التموين الكامل وبشكل فوري لكافة سكان مخيمات قطاع غزة بما يعزز صمودهم الباسل أمام الإجراءات الصهيونية الفاشية. . .».

ودعت ايضاً «الهيئات الدولية والمنظمات العمالية للتضامن مع الحركة العمالية الفلسطينية ضد قرارات الإبعاد والاعتقال بحق النقابيين وملاحقتهم وضد قرارات اغلاق النقابات العمالية ومداهمتها وحظر

نشاطها».

وتـوجهت للقمـة السـوفياتية ـ الأمـريكية المنعقـدة بين ٢٩/٥ ـ ١٩٨٨/٦/٢ معلنـة «ان حقـوق شعبنـا الفلسـطيني كله، في الداخل والخـارج لايـطمسها شيء ولا تحاصرها خطة مثل خطة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، الذي سيعود إلى المنطقة قريباً ليخرج منها خائباً مدحـوراً كما في مراتـه وجولاته الثلاث السابقة» وحيت القيادة الموحدة «الإتحاد السوفياتي على كل مواقفه المشرفة لنا، ونؤكد على أن هذه القمة ستزيد من عزل الموقف الأمريكي وإجباره أخيراً على ان يفهم الحقائق قبل فوات الأوان حقـائق السلام الشامل والعادل، من خلال المؤتمر الدولي بمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف، على قدم المساواة تحت إشراف الأمم المتحدة»[١٧].

ولقد أكدت [قوم] للرأي العام العالمي في النداء (٢٠) ١٩٨٨/٦/٢٢ على أهدافها وهي: «توفير الحماية الدولية لشعبنا في الأراضي المحتلة وايفاد مراقبـين دوليـين للاشراف على تطبيق قوانـين توفـير الحـمايـة الـدولية، انتخابات بلدية باشراف دولي، واحترام تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المـدنيـين وقت الحرب، وسحب الجيش من التجمعات السكنية والإفراج عن المعتقلين واغلاق مراكز الإعتقال النازية وإعادة المبعدين إلى وطنهم ووقف سياسة الإبعاد واحترام مبادىء حقوق الإنسان».

وفي نفس النداء حددت يوم ٥/٦ يوماً «للنضال ضد التمييز العنصري والتضـامن مع شعب جنـوب أفريقيا تتضامن فيه جماهير شعبنا مع كل الشعـوب الخـاضعة لنير التمييز العنصري، وهو يوم نضالي تحت شعار الحرية للشعوب والموت للعنصريين».

إن [قوم] وثورتها الكانونية، التي هي احوج ماتكون للتضامن، تتضامن مع شعـوب الأرض، مع شعب جنـوب افريقيا الذي ذاق مرارة التمييز

العنصري البغيض، ان هذه الروح الأممية المتأصلة في الشعب الفلسطيني، إنما هي تجسيد حي لروح الثورة والشعب الطامح للحرية والمتاتلة من أجلها، إنما هي انعكاس للروح الديمقراطية المنغرسة في وجدان وفكر الشعب الفلسطيني.

وفي النداء (٢١) أكدت على ذات الأهداف الواردة في النداء (٢٠) وكذلك في النداء (٢٣) أعادت التأكيد مرة اخرى على المؤتمر الدولي.

ولكن في النداء (٢٣) نداء المبعدين الصادر في ١٩٨٨/٨/٥ اشادت بمواقف دول السوق الأوروبية المشتركة، كونها رفضت المصادقة على «تجديد الإتفاقية الاقتصادية مع اسرائيل» نتيجة ممارساتها الوحشية ضد الجماهير الفلسطينية.

وفي النداء (٢٦) نداء فلسطين، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧ دعت الدورة ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اقرار حقوق الشعب الفلسطيني، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيقها وإجبار اسرائيل على الإلتزام بها:

١ ـ انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ ـ الغاء جميع اجراءات الإلحاق والضم وازالة المستوطنات التي اقيمت في الأراضي المحتلة.

٣ ـ وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة لتوفير الحماية لجماهير شعبنا لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر، تمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني، بحرية، حقه في تقرير مصيره.

٤ ـ عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى قاعدة قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي هي لب الصراع في الشرق الأوسط.

وتمهيداً للإنسحاب الاسرائيلي الشامل والكامل ووضع الأراضي المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة وعقد المؤتمر الدولي، يجب العمل في إلزام اسرائيل بمايلي:

«أ ـ التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥ ـ ٦٠٧ ـ ٦٠٨

ب ـ إلغاء أنظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥ وكافة التشريعات والأوامر العسكرية المخالفة للقانونين المحلي والدولي.

حـ ـ سحب الجيش من التجمعات السكانية الفلسطينية.

د ـ اطلاق سراح معتقلي الانتفاضة وإعادة المبعدين.

هـ ـ اجراء انتخابات حرة للمجالس البلدية والقروية تحت إشراف الأمم المتحدة.

و ـ تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكافة الاتفاقيات الدولية التي تنظم علاقة الاحتلال بالأراضي المحتلة.

ز ـ وقف اجراءات الإبادة ضد شعبنا من حصار اقتصادي وقتل وهدم المنازل والتعذيب والإبعاد والاعتقالات الادارية وبناء المستوطنات».

وفي النـداء (٢٧) توجهت للامم المتحدة بذكرى تأسيسها، وطالبتها بذات المطالب،وكذلك في النداء (٢٨).

وأما في النداء (٣٠) نداء الانتفاضة الصادر في ١٩٨٨/١٢/٦ توجهت القيادة المـوحـدة إلى قمـة غورباتشوف ـ ريغان وبوش، داعية إياهـم إلى **«تحمـل مسؤولياتهم التاريخية والحضارية بالوقوف بشكل ايجابي بجانب الحقـوق الـوطنية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية والتي أعلن المجلس الـوطني عن تبنيها، وكإسهام من م.ت.ف في تحقيق السلام والأمن في العالم والشرق الأوسط».**

ولم تتوقف مخاطبة الرأي العام العالمي، بل استمرت [قوم] في نداءاتها اللاحقة في تسليط الضوء على القضايا المطروحة في الصراع، وكان تركيزها

الرئيسي على الهدف السياسي ـ الشعار السياسي. وآمكن لهذه السياسة ان تحقق انجازات عديدة وفي أكثر من محفل دولي، وأيضاً لم تقتصر لغة الحوار مع الرأي العام العالمي على نداءات [قوم] بل ترافقت معها نداءات وبيانات العديد من المؤسسات والهيئات الوطنية المختلفة المنتشرة على مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع. إضافة إلى استقبال الوفود الأجنبية العديدة، التي قدمت للأراضي المحتلة للإطلاع على حقيقة الأوضاع، ولقد أجادت [قوم] والقوى الوطنية الفلسطينية إبراز حقيقة الأمور، وكشفت القناع الكلي عن وجه النازية الجديدة، نازية الصهاينة التي حاكت الهتلرية والموسولينية في جرائمها وهمجيتها، الأمر الذي أكسب قضية الشعب العربي الفلسطيني مزيداً من الإنتصارات على جبهة الرأي العام العالمي.

وساهم في ذلك أيضاً الصحافة العالمية وتغطيتها للأوضاع التي تعيشها الجماهير الفلسطينية من قمع وارهاب قل نظيره في نهاية القرن العشرين. ومن هنا جاءت اجراءات سلطات الاحتلال العسكرية في تضييق الخناق على الصحافة العالمية، وقبل ذلك عملت على اغلاق العديد من المكاتب الصحفية الفلسطينية.

المهم أن اسرائيل فشلت لمرة واحدة طيلة شهور وأسابيع وأيام الانتفاضة / الثورة في استمالة الرأي العام العالمي لصالحها، وذلك لافتقادها زمام المبادرة، وافتضاح حقيقة أمرها كنظام عنصري، فاشي، ولاستمرار ثورة الشعب الفلسطيني بأسلوبها وتكتيكها الرائع والخلاق، الذي سحب كل اسلحة القوة من يد الكيان الصهيوني البشع.

وإذا كانت الإدارة الأمريكية مازالت تماطل في الضغط على الكيان الصهيوني، وتحاول أن تكسب الوقت، كما يفعل الصهاينة، أملاً بإجهاض الانتفاضة / الثورة، فإن الشعب الفلسطيني، الذي أرغم أمريكا على فتح

الحوار المباشر مع م.ت.ف، سيعرف كيف يرغم الامبريالية الأمريكية وقبلها الصهاينة للإقرار بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

ويمكن الإشارة إلى فشل اسرائيل المتكرر في كسب ود أقرب الحلفاء لصالح مشروعهم الإجهاضي - مشروع شامير - «الإنتخابات» الذي اعتمدته الكنيست والحكومة في أيار (مايو) ١٩٨٩، والذي ذهب شامير إلى لندن ومدريد للترويج لبضاعته الإجهاضية، ولكن باءت محاولة شامير بالفشل، وعاد يجر أذيال الخيبة معه، فحتى تاتشر لم تقنع بالمشروع الشاميري، فضلاً عن أن وزير الخارجية الأمريكي، بيكر، طالب الحكومة الاسرائيلية بالتخلي عن فكرة ضم الضفة والقطاع وعدم الاستمرار بالاستيطان والإنسحاب منها، بالمقابل رفض فكرة الدولة الفلسطينية؟!.

ان الثورة الديسمبرية لقادرة على أن تجترح الصعاب، وان تحطم كل لؤامرات، وتتجاوز كل العراقيل، وتستمر، بفضل شلال الدم الفلسطيني لدافق في قناة وشرايين الثورة، حتى تحقيق شعار الحرية والاستقلال.

ديناميكية قوم

ومن الجوانب الإيجابية جداً في تجربة القيادة الوطنية الموحدة ديناميكيتها، وعدم حصرها في أشخاص محددين، الأمر الذي يفقد العدو الصهيوني القدرة على القاء القبض على القيادة الموحدة، ويبقيه في حيرة دائمة.

وفي مرات كثيرة ادعى العدو الصهيوني أنه القى القبض على القيادة الموحدة بعد النداء الخامس وبعد النداء الحادي عشر، ولكن صدور النداء السادس والثاني عشر أكد لقيادة العدو ان احلام اليقظة التي يعيشونها ..

ليست سوى وهم، ولا صلة لها بأرض الواقع، وحتى لو نجح في ذلك، فإن امكانية ضرب مرتكزات هذه الأداة محدودة، لان جذورها باتت عميقة في وعي الشعب وبإمكانها أن تلد من رحم الثورة

لقد استفاد الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية من التجربة المريرة السابقة، وتعلم دروساً مهمة في النضال التنظيمي والسياسي والعسكري والثقافي وغيره، الأمر الذي ساعده في إرباك العدو ومفاجأته بشكل دائم ومستمر بتكتيكات جديدة، وبأساليب عمل مختلفة، مما أدخل الرعب في قلوب المستوطنين وقادة العدو؛ وفي كثير من المرات أعلن رابين، وشامير وشمرون وغيرهم، ان المسألة لاتحتاج إلاّ لوقت قصير!، ثم قالوا لستة أشهر! وبعد ذلك اعلنوا افلاسهم الكلي في امكانية القضاء على الثورة وبالتالي على قوم واللجان الشعبية. وهذا يؤسس لإفلاس الصهيونية فكراً وممارسة، وسقوط تكتيكات وسياسات العدو المتغطرس.

ولقد ناور العدو الصهيوني كثيراً من أجل التقاط طرف خيط طبيعة القيادة الموحدة وطريقة عملها، ففتح العدو بوابة الإتصالات السياسية مع بعض الشخصيات الفلسطينية المحسوبة على م.ت.ف كالحسيني ونسيبة وغيره، بهدف امساك أي نقطة تتعلق بـ [قوم]. وكان شامير شخصياً في كثير من الأحيان يشرف على هذه الإتصالات، ولكن باءت محاولاته بالفشل. ومارس سياسة الإبعاد اعتقاداً من العدو الصهيوني أن هذا الأسلوب سيشل ويضرب القيادة الموحدة، وبالتالي «سيجهض» الثورة، ولكن النتائج كانت دائماً مصحوبة بالفشل الذريع لمخططه، والناتج بالأساس عن التخبط وافتقاد زمام المبادرة.

وهذه النجاحات في تجاوز المناورات الصهيونية كلها، إنما هي نتاج الإدراك المعرفي لطريقة عمل المؤسسات الصهيونية القمعية، التي خبرتها القوى الوطنية جيداً بالتجربة المرة على مدار سني الاحتلال الطويلة.

نقاط ضعف القيادة الموحدة

لايوجد عمل كامل، بل دائماً تكون هناك ثغرات ترافق هذا العمل أو ذاك. و[قوم] لم تشذ عن هذه القاعدة، فهي ليست استثناء بل انها جزء من القاعدة العامة.ومن أبرز السلبيات المرافقة لها:

١ ـ إنها حالة تسيقية بين القوى المختلفة، أعلى بالتأكيد من الأشكال التنسيقية التي سبقت الثورة الكانونية، واكتسبت هذه الظاهرة التنظيمية صيرورتها وديمومتها من «**آلية عمل تلقائية**» مباشرة ولم تستند إلى قوانين العمل التنظيمي. أي أنها ليست جبهة وطنية متحدة، لم تصل إلى هذا المستوى، بل هي أدنى من ذلك، انها في المسافة الفاصلة بين التنسيق الميداني والجبهة الوطنية، ولكنها ليست هذا ولا ذاك، انها شكل تنظيمي له خصائصه المميزة.

ورغم أن القيادة الموحدة تمكنت بعد مرور قرابة العام والنصف من تبلورها كإطار تنظيمي، من الإتفاق على تطوير ذاتها ومد جسورها إلى ركائزها التنظيمية المنتشرة على الأرض الفلسطينية المحتلة، أي اللجان الشعبية ولجان التخصص المختلفة، رغم ذلك، فلا يمكن الإدعاء انها تمكنت من تجاوز تلك المسافة الفاصلة بين التنسيق والجبهة الوطنية، بل يمكن الجزم أنها انتقلت خطوة جديدة إلى الأمام باتجاه الجبهة الوطنية المتحدة؛ مع أن هذا الإتفاق لم ير النور، الأمر الذي يتطلب من قوى الثورة المنضوية تحت لواء ق.و.م الخروج من حالة التعثر، ومنح هذه التجربة الجبهوية الفرصة الضرورية لنجاحها وتمثلها دور الجبهة الوطنية المتحدة لجماهير الثورة في الداخل، وبحيث تشكل فعلاً الذراع الضاربة لـ م.ت.ف.

٢ ـ عدم ثبات مندوبي الفصائل في هذه الهيئة القيادية. وبقدر ماتم

التأكيد على ايجابية المرونة والمناورة في عدم ثبات شخوصها، بقدر مايتم التاكيد هنا على أن هذا الحراك في الشخوص يخلق في أحيان كثيرة شكلاً من عدم التجانس بين أعضاء الهيئة القيادية في معالجة الأمور المختلفة، وخاصة في نقاط الخلاف بين القوى الفلسطينية المشكلة لها.

٣ ـ أحياناً عديدة ترسل بعض الفصائل مندوبين عنها لايملكون حق الموافقة والإقرار على الموضوعات المثارة، مما يعيق سرعة إتخاذ القرار، فضلاً عن ان بعض مندوبي القوى لايملكون حق التقرير على قواهم، وذلك يعود لتركيبة هذه القوى!؟.

٤ ـ غياب برنامج العمل المشترك للقيادة الوطنية الموحدة. وتنحصر صيغ التنسيق السياسي والاقتصادي والكفاحي بما يرد في النداءات الصادرة عنها، والتي تشكل السياسة التكتيكية اللحظية للثورة، أي أنها لم ترق إلى مرحلة الجبهة الوطنية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك، إلى قيادة اليمين، وتردد بعض اليسار الفلسطيني، وكما لاحظنا أن اليمين سابقاً وراهناً مازال يشكل العقبة أمام تطور أدوات العمل الجبهوية في الداخل، لاعتبارات فئوية ضيقة جُلها الخوف على موقعه في قيادة الثورة. وهذه السياسة الخاطئة تعكس نفسها سلباً على ثورة كانون (أ) إفتقادها لورقة عمل تنظم وتوجه أداءها الثوري في قيادة الجماهير وفي نفس الوقت، مجابهة العدو الصهيوني، ولايكفي الاعتماد على مقررات المجلس الوطني. لان خصائص الضفة والقطاع وطبيعة اللحظة السياسية تحتم اشتقاق ق.و.م ورقة عمل خاصة بها على أرضية البرنامج الوطني العام.

(ب) تفتقد للأسس والمبادىء التنظيمية التي تحكم آلية علاقات الفصائل المكونة لها وتنظم علاقاتها بالأدوات التنظيمية الأدنى في المناطق ، الخ. (جـ) ترك الأمور على سجيتها من دون ضوابط، يفسح المجال أمام اربـاكـات تنظيمية وسياسية، الثورة بغنى عنها، ويخدم سياسة العدو

المتربص بها وبالثورة ككل.

٥ ـ على الرغم من وجود الطابع الإئتلافي لـ (ق. و. م) وكذلك للجان الشعبية في المناطق والأحياء، إلا أن الصلة ليست قائمة بين هذه الأطر!؟، وتتمركز صلة الوصل بالفصائل الوطنية فيما بين الأداتين؛ وهذا يعكس حجم الخلل الذي يلازم هذه التجربة الجبهوية، الأمر الذي يتطلب من قوى الثورة الخروج من دائرة التعثر واللامبالاة، التي تحمل في طياتها أخطاء جدية لاتقتصر أبعادها على أوضاع العملية الثورية راهناً، بل قد تمتد لما هو أبعد من ذلك.. وأحد مقومات التخطي لهذه الثغرة يكمن في تطبيق الإتفاق، الذي وقع بين الفصائل المنضوية تحت لواء ق.و.م بعد عام ونصف من اندلاع شرارة الثورة، المتعلق بتنظيم عمل القيادة الموحدة.

٦ ـ سهولة انتحال اسمها من قبل العدو، الذي حاول خلال الفترة الماضية اصدار عدد من النداءات ولكنها افتضحت. ويعود سبب ذلك إلى عدم متانة الأساس التنظيمي وصلابته..

٧ ـ التدخل من الخارج في نداءاتها، والتغيير في صياغة بعض الفقرات، وشطب بعضها الآخر، خاصة تلك الفقرات أو الكلمات التي تحمل مدلولاً سياسياً جذرياً، هذه السياسة تعكس نفساً قيادياً هابطاً بالسقف النضالي الفلسطيني عامة، وسقف القيادة الموحدة خصوصاً، وماجرى في النداء (١٩) و(٢٥) و(٣٦).. وغيره من النداءات، نماذج حية على المدى الذي يحاول أن يذهب اليه بعض قيادة المنظمة.

كما أن قيادة المنظمة تحاول عبر عدد من الشخصيات والرموز الفلسطينية البرجوازية أن تروج لافكار خطيرة، على سبيل المثال، د. محمد ربيع ودعوته للتخلي عن «حق العودة»؟!! من خلال اجراء «مساومة» مع العدو الصهيوني، محتواها «تخلي» الشعب الفلسطيني عن «حق العودة» مقابل أن يوقف العدو مسألة الهجرة اليهودية إلى دولته غير المشروعة؟!. مع أن

الحقائق المادية الملموسة تؤكد أن الهجرة اليهودية إلى اسرائيل في تضاؤل وتراجع مستمر، وهذا يعود لاكثر من سبب، فاسرائيل لم تعد ذلك «الحلم» لليهود، بل اضحت من ذكريات الماضي: و«. . **لن تكون سوى متحف لافكار القرن التاسع عشر، في اطار القرن العشرين. . أو كتاب لتشيخوف يعيد كتابته دورغات**». . كما قال الأديب أموس ألون في كتابه «**الاسرائيليون**» وفي السياق يؤكد اضمحلال دور العقيدة الصهيونية فيقول: «**وعلى أية حال، فقد فقدت العقائدية القديمة كل سيطرة لها على الواقع. . فهي لاتفتن الشباب [اليهودي]. . وتظل غريبة عن الجماعات الجديدة القادمة إلى اسرائيل والمدفوعة برياح التاريخ القاتلة، أكثر من كونها الرغبة في قطع الصلة مع المنفى، هي التي حثتها على المجيء**» وعقب على ذلك مارتن بوبر بمنتهى الوضوح، قائلاً: «**ان ما كان في الأصل شغفاً وهوى لدى فقراء اليهود، فقد أصبح مجرد تسلية وهواية لأثريائهم**»[١٨].

إذا كانت هذه هي استخلاصات عدد من المثقفين اليهود قبل وصول حجارة الثورة إلى زجاج البيت الصهيوني، فإن الأزمة الاسرائيلية ستتعمق على الصعد المختلفة، ومن بينها تفاقم موضوع الهجرة إلى اسرائيل، حيث ستأخذ بُعداً أكثر بكثير، مع تحقيق المزيد من الإنجازات والإنتصارات ولو الصغيرة لصالح الشعب الفلسطيني بفضل استمرار وتصاعد نيران ثورة كانون.

كما لايجوز المساواة بين صاحب الأرض، صاحب الحق ـ الشعب الفلسطيني ـ وبين المستوطن الصهيوني القادم إلى فلسطين كمغتصب ومستعمر للأرض ولحقوق شعبها؟! لأن في مثل هذه «**المساواة**» مغالطة للمنطق العلمي الباحث والساعي لانجاز السلام العادل الممكن في المنطقة. ورفض هذه المعادلة، لايعني رفضاً لمبدأ المساومة، بل هو رفض لشكل من المساومة يحمل في طياته الخضوع والإستسلام لطروحات قادة

العـدو الصهيوني المعـادية للسلام، وفيه اسقاط للحق التاريخي للشعب العربي الفلسطيني!. وهكذا سياسة لاتخدم، من قريب أو بعيد، نضال الشعب الفلسطيني.

وبناء عليه، يجب صيانة وحماية الثورة من الإنزلاقات السياسية، والدفع عالياً بلهيبها، كي تبقى متأججة عطاءً ثورياً، عصية على الأعداء، ولا يتم ذلـك إلا بتعزيز القيادة الموحدة للثورة، وليس بإضعافها، وإبقائها دون مستوى العملية الثورية الجارية في الضفة والقطاع!.

٨ ـ الثرثرات اللامسؤولة عن القوى التي وافقت على اصدار هذا النداء أو ذاك، بحيث يصبح حديث الشـارع الفلسطيني «ومباشرة بعد نزول النداء، كنت تسمع بين الناس ان هذا النداء صدر بموافقة القوى (س) و(ص) أو (س) و(ص) و(ع) أو الجميع. وكـان الجميع يتنـاقـل هذه الأخبار»[١٩]. الأمر الذي يعني (أ) فقدان طابع السرية. (ب) اعطاء العدو مادة معلومـاتية مجانية من دون احتسـاب النتائج. (جـ) اضعاف مكانة وهيبة القيادة الموحدة في أوساط الجماهير الشعبية. (د) افساح المجال واسعاً لخلق مناخ ملائم للاشاعات المغرضة والمسيئة لقيادة الثورة الميدانية ـ قوم ـ في الداخل. (هـ) يدلل على أن روح العمل الجماعي لم تنغرس كما يجب في نفـوس وعقلية الهيئـات القيادية عند بعض الفصائل!، ومازالت النزعة الإستعراضية الذاتية تتغلب على المصلحة الوطنية المشتركة.

هذه هي السلبيات والأخطاء، التي رافقت وترافق عمل الهيئة القيادية الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي اخطاء ليست بسيطة، كما أنها ليست قاتلة إذا ماسعت قيادة م. ت. ف. عموماً، وقيادة كل فصيل وطني منضوٍ تحت لواء ق. و. م جدياً إلى معالجة هذه الثغرات من دون اخضاع المصلحـة الـوطنية العـامـة إلى المصـالـح الفئوية، وحسابات العصبوية التنظيمية. ان الإنطلاق من الجذر الوطني العام في زمن الثورة، هو الخطوة

الأولى نحو النهوض بالأداة القيادية الرئيسية للثورة، بالتلازم مع الالتزام ببرنامج الإجماع الوطني. وهذا ماتحتاجه ثورة كانون من الجميع.

نقاط على حروف القيادة الوطنية الموحدة

بعدما وضعت اليد على بعض الجروح ومواقع النزف في بنيان وعمل ق.و.م فما هي السبل لتضميد هذه الجراح؟ وكيف يمكن شفاؤها من الثغرات التي تلازمها؟!. معالجة الثغرات تكمن في:

أولاً: العمل على تعزيز مكانة وهيبة القيادة الموحدة من خلال تطويرها تنظيميا لتصبح فعليا الجبهة الوطنية المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ـ الذراع الكفاحية الضاربة لمنظمة التحرير.

ثانياً: إعطاء ق.و.م صلاحية صياغة برامجها ومواقفها وسياساتها التكتيكية على أرضية البرنامج السياسي المقر في الدورة الطارئة، دورة الشهيد أبو جهاد، التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وارتباطا بخصوصيات وسمات الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ثالثاً: أن ترفع القيادة الرسمية للمنظمة في الخارج، وخاصة بعض اليمين الفلسطيني، يدها عن نداءات القيادة الموحدة، وعليها أن تحدد بشكل واضح الموقف منها، فإما أن تمنحها الثقة وإما أن تعلن **«عدم ثقتها»** بها كأداة قيادية ميدانية، عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتنظيمية؟!.

إن واجب قيادة م.ت.ف ان لاتهبط بنداءات ق.و.م بل أن ترفع سقفها، لأن هذه السياسة، هي التي تعزز من مكانة ودور المنظمة كمحاور قوي وصلب في أية مفاوضات مع العدو، وليس الهبوط بالبرنامج النضالي!.

إن سياسة تقديم التنازلات المجانية، إنما تعني تقديم أوراق القوة كافة الموجودة في اليد الفلسطينية إلى الطرف المعادي، من دون الحصول على ـ

أو تحقيق - أي من أهـداف الشعب الفلسـطيني، الأمـر الـذي يأبـاه الفلسطينيون الوطنيون كافة.

رابعاً: أن تصل أموال الصمود إلى القيادة الوطنية الموحدة، وأن يتم توزيعها بإشراف هذه القيادة، لتعزيز مكانتها وهيبتها في أوساط الجماهير الشعبية.

خامساً: توقيع ميثاق شرف بين الفصائل المكونة لها، على أن لايصدر أي منها بيانات أو نداءات باسم القيادة الموحدة، وان يجري التقيد التام بالميثاق المبرم بين الفصائل.

سادساً: عدم الثرثرة بين أوساط الجماهير الفلسطينية عن القوى التي وافقت أو لم توافق على هذا النداء أو ذاك، لصيانة الطابع السري لهذه القيادة، وبالتالي ابقاء صورتها نقية في أذهان الجماهير.

سابعاً: تغليب الروح الجماعية في العمل في نطاق ق. و. م على الروح الفئوية الضيقة، وهذا يستدعي رفع مستوى تمثيل الفصائل، بحيث يملك مندوب هذا الفصيل أو ذاك حق الإقرار وتحمل المسؤولية كاملة عن قيادته الحزبية أمام ممثلي الفصائل الأخرى.

ثامناً: استمرار اتباع صيغة المناورة في شأن تركيب ق. و. م، من خلال إحاطتها بإطار كبير من الشخصيات الوطنية الفلسطينية، ومن خلال نشر أخبار غير صحيحة عنها بهدف توصيلها للعدو.

تاسعاً: في الوقت نفسه وضع حد لتجاوز بعض الشخصيات «المعتدلة» - المحسوبة على اليمين وبعض اليسار - اطار القيادة الموحدة، بحيث يتم العمل في نطاق من التكامل والتعاضد بين دوائر العمل الوطني المختلفة.

بالمحصلة، المسؤولية الوطنية العامة، والمصلحة التنظيمية الضيقة لكل فصيل من الفصائل تتطلب من القوى الوطنية المختلفة، من اركان ق. و. م والقيادة الرسمية للمنظمة ابعاد شبح الخلافات والإشكاليات الصغيرة هنا

وهنـاك عن تيار الثـورة، وخـاصـة القيادة الميدانية في الداخل، الذراع الضاربة لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ ق. و. م ـ.

كما يجب على اليمـين واليســار، على حد سواء، المحـافـظة على هذه التجـربة وتطويرها والإرتقاء بها إلى مصاف الجبهة الوطنية، وحمايتها من نزعات «الحب الزائد» ومن نزعات «عدم المبالاة» أو استخدامها كورقة من أوراق «المساومة» الرخيصة.

إن مصلحـة الشعب تحض القـوى الوطنية جميعاً، على إدراك حجم الأخطار المحدقة بالثورة، الأمر الذي يتطلب مزيداً من وحدة الشعب، ومزيداً من تعزيز وحدة أدواته التنظيمية والسياسية والكفاحية، من أجل الـدفـاع عن الثـورة والشعب، ودحـر المحتلين الصهـاينـة عن الأرض الفلسطينية، من خلال تحقيق شعار الحرية والاستقلال.

اللجان الشعبية
سلطة الشعب الوطنية

إذا كانت القيادة الـوطنية الموحدة قد شكلت قنديل الثورة وبوصلتها الهادية، وشعاعها الثاقب مساحة الظلام الاحتلالية الممتدة على كل أرجاء الوطن الفلسطيني؛ فإن اللجان الشعبية تشكل وقود هذا القنديل ومصدر اشعاعه الدائم والمستمر.

وإذا كانت القيادة الموحدة تعتبر رأس الثورة ومحركها الأول فإن اللجان الشعبية تمثل أذرعها ومفاصلها المكونة والمحركة للجسم العام، ولايمكن للرأس أن يعمل دون هده الأذرع، دون هذه المفاصل، وبالطبع تشكل الجماهير الشعبية جسم الثورة، لحمها ودمها.

إن القيادة المـوحـدة مثلت وتمثـل قاطـرة القطار الرئيسية، أي كابينة

القيادة، في حين أن اللجـان الشعبية مثلت وتمثـل حلقـات الوصل بين القـاطـرات، بين المـدن والمخيمات والقـرى والأحياء والمصـانـع والتجار والحرفيين والطلاب والمعلمين والمثقفين والمرأة. . الخ.

إن اللجـان الشعبية ليست سوى العمـود الفقـري للثـورة الكانونية العظيمة، أو بتعبير آخر، انها جهازها العصبي، الذي لاغنى للثورة عنه نهائياً.

ومن البديهي التأكيد، ان اللجان الشعبية، كمفهوم وكإطار تنظيمي، لم تكن وليدة الصدفة، ولا جاءت بقرار فوقي من القيادة الموحدة، لانها سبقت أصـلاً تشكيل وبلورة قوم. وهي لم تكن وليدة الثـورة الكـانونية المجيدة كما يحلو لبعض الفصائل أن تدون ذلك في تقارير لجانها المركزية؟! على اعتبار انها كانت المبادرة في تأسيسها؟؟!.

اللجان الشعبية، وفكرتها، موجودة في الواقع الفلسطيني، وفي التراث التاريخي الفلسطيني، وموجودة في تضاريس العادات والتقاليد الفلسطينية، الداعية للتعاون والتضامن في الملمات والأفراح والأتراح.

وإذا عدنا للتاريخ لوجدنا، على سبيل المثال لا الحصر، في ثورة عام ١٩٣٦،انـه قد تم تشكيل اللجـان القـومية على مستـوى المدن والقرى الفلسطينية، وهي شكل يقترب إلى هذا الحد أو ذاك، من شكل اللجان الشعبية.

فضلاً عن ذلك، إذا جرى أخذ الثورة الفلسطينية المعاصرة كمثال، لوجدنا ان هذا المفهوم «**اللجان الشعبية**» مستخدم في مفرداتها ومكوناتها التنظيمية الشعبية، وبالتحديد في المخيمات الفلسطينية في لبنان عام ١٩٧٢.

واللجان الشعبية(*) عبارة عن هيئة تمثيلية يجري اختيار اعضائها بالتوافق بين الفصـائـل الفلسطينية ووجهاء المخيم. ومهمتها (١) الإشراف على

وضع المخيم الاجتماعي والصحي والإنساني (٢) وتمثل المخيم في العلاقة مع فصائل الثورة. (٣) كما تمثل المخيم أمام الجهات والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية في البلد المعين، الزائرة للمخيم كما في لبنان، إذا استدعى الأمر ذلك، وفي ظروف محددة.

أما على صعيد الأرض المحتلة، فقد شكلت اللجان الشعبية أول مرة عام ١٩٧٥ في خضم تصعيد الجماهير الفلسطينية لنضالها ضد الاحتلال، بعد انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ وتجلى أحد أشكال التصعيد في مناطق رام الله بأن «تشكلت لجان شعبية من الفلاحين وأصحاب الأرض، للدفاع عن الأرض والوقوف بوجه عمليات المصادرة وردع أعمال السمسرة الخيانية»[٢٠].

وفي انتفاضة العام ١٩٨٢، جرى في القدس تحديداً تشكيل لجان شعبية، وبشكل خاص في عقبة الخالدية لمواجهة المحتلين الصهاينة، وايضاً في رام الله.

وفي أعقاب انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، دعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى تشكيل اللجان الشعبية، وفوراً جاء ذلك في نشرة «الثورة المستمرة» في أوائل نيسان (إبريل) ١٩٨٧، تحت عنوان «مرة ثانية ندعو للبدء فوراً، بتشكيل اللجان الشعبية والميدانية» التي قالت: **«اننا نمد أيدينا إلى أيدي كل القوى الحية لتأسيس لجان شعبية في كل المدن والأحياء، والمخيمات والقرى لتقوم بدور تنظيمي وقيادي للجماهير والسهر على متطلباتها ومساعدتها على تسوية مشكلاتها»** وأشارت النشرة إلى اللجان **«التي تألفت في عقبة الخالدية لدعم صمود الأهالي وحمايتهم من اعتداءات المتطرفين الصهاينة [التي] جاءت لتزكي اقتراحنا سالف الذكر»**[٢١].

كما أنه تم تشكيل لجان شعبية في أكثر من مخيم، ففي مخيم الدهيشة تشكلت لجنة شعبية عام ١٩٨٥ وكانت فاعلة، واستمرت حتى مجيء

الثورة، فاحتلت موقعها الريادي في نطاق اللجان الشعبية. كما كان هناك شيء مشابه في مخيم جباليا، وكذلك في بيرزيت والجلزون ومخيم جنين.

وارتباطاً بذلك، لايمكن أيضاً نفي صلة المنظمات الديمقراطية المختلفة لفصائل المقاومة في الأراضي المحتلة بتشكيل اللجان الشعبية، حيث يمكن القول، إن تلك الأشكال كونت الأساس الموضوعي والوعاء الرئيسي لتشكيل اللجان الشعبية، لاسيما وان أولى اللجان التي تأسست اغترفت عضويتها من تلك الأطر الديمقراطية. وهذا الأمر يؤكده العديد من المصادر، ويشير بعضها إلى أن اللجان الشعبية لم تخلق «في الضفة الغربية وقطاع غزة في يوم واحد ولا في «سبعة أيام» فقبل الموعد «الرسمي» للانتفاضة نشطت لجان شعبية ـ وان لم يطلق عليها هذا الاسم ـ في العديد من المجالات، خصوصاً الزراعية والطبية والنقابية. وكان لها دور حاسم في بعض الحالات في مواجهة سلطات الاحتلال وإفشال مخططاتها، واحد الأدلة على ذلك المعركة التي خاضتها اللجان العمالية في قطاع غزة من أجل تسيير المعركة الانتخابية النقابية وانجاحها، قبل حوالى عامين»[٢٢].

ان هذه الوقائع والشواهد المادية في المجتمع الفلسطيني (الضفة والقطاع) تؤكد ان مفهوم وشكل وآلية عمل اللجان الشعبية تطور ونما من خلال التجربة الوطنية المتعاظمة، وقد تلمس الحزب الشيوعي هذا الشكل مبكراً، وكذلك الجبهة الشعبية التي أوردت تشكيل اللجان الشعبية في برنامجها السنوي عام ١٩٨٦.

اللجان الشعبية قبل وبعد الثورة

محتوى ومضمون اللجنة الشعبية قبل الثورة ليس هو ذاته بعدها، لاسيما وانها كانت تعني في السابق شكلاً من أشكال التنسيق بين القوى والاطر

السياسية والـديمقـراطية المختلفـة. واستمـر هذا المحتوى ملازماً لها في المرحلة الأولى من الثورة الديسمبرية.

ولكن مضمونها بعد ذلك تغير ارتباطاً بتغير الظروف، فباتت تشكل القيادة الميدانيه للجـماهـير في المنـاطق والمخيمات والمدن والقرى والأحياء المختلفة، وهي نتاج العمل المنظم من جهة والمبادرة الجماهيرية من جهة أخرى. وتعزز نفوذها المحلي وسط الجماهير بسبب عدم قدرة ق. و. م حتى الآن، وفق منسـوب تطورهـا، من السيطرة على الأوضاع من القمة إلى القاعدة، لاسيما وأنها مازالت صيغة دون الجبهة الوطنية، أي أنها لاترتبط بأدوات العمـل الجبهوي الأدنى بأي رابط مباشر تنظيمي، الأمر الذي يعزز من نفوذ ودور اللجان الشعبية في المناطق المحتلة، فأصبحت تمثل السلطة الشعبية البديلة عن سلطة الاحتلال، مع تعاظم الثورة وتدحرج ركائز السلطات الاسرائيلية التدريجي.

وبعد الثورة نضجت الظروف الذاتية والموضوعية لبناء وتشكيل اللجان الشعبية، فانتقلت من حيز الشعار والدعوة، إلى حيز التطبيق والممارسة في الـواقـع بسرعة، وبمحتوى جديد ومتطور عن السابق. وباتت اللجان الشعبية منتشرة بالعشرات وعلى امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ولم تقتصر عضوية اللجان الشعبية على أعضاء وأنصار فصائل الثورة والأطر الديمقراطية المرتبطة بها فقط، بل انضم إليها تيار جماهيري كبير، جاءت مشاركته في البداية بشكل حماسي وعاطفي، ولكن صيرورة وتطور الثورة عقلن ونظم هذا الإرتباط العضوي بين الجماهير ولجانها الشعبية.

وعلى الرغم من وجود ظاهرة اللجان الشعبية في الضفة والقطاع قبل الثـورة، واستمـرارها مع اندلاع الثورة، ولكنها بشكلها وحلتها ومحتواها الجديد انتشرت على نطاق واسع «بدءاً بشهر شباط (فبراير) ١٩٨٨ في قرى

الضفة الفلسطينية»[٢٣].

وتشير المعلومات المتوفرة من الداخل الفلسطيني، ان تشكيل اللجان الشعبية تركز في المرحلة الأولى والتي استمرت حتى شهر نيسان (إبريل) أيار (مايو) في المدن التالية: غزة، نابلس، القدس، رام الله، جنين، والخليل، وبعد ذلك امتدت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كلها تقريباً.

ولقد عارض بعض القوى الوطنية، وخاصة حركة «فتح» في البداية تشكيل هذه اللجان، خوفاً من أن تشكل بديلاً لدورها وموقعها ومؤسساتها في النضال الوطني، لاسيما وان اليمين الفلسطيني يعتبر شيوع العمل الجماعي وتجذره في أوساط الجماهير الفلسطينية منافياً ومتناقضاً مع طابعه ومنطقه الإستئثاري التفردي، غير الجماعي، ويرى في كل مايتجاوز حدود مفاهيمه شكلاً من أشكال «التمرد» على «السلطة!» في الساحة الفلسطينية!؟.

ولكن صيرورة الأحداث، التي ألغت كثيراً وكثيراً جداً من المفاهيم والمعايير والمقولات والعادات والتقاليد البالية، أرغمت الجميع على أن يقبلوا بالواقع كما هو رغماً عنهم، الأمر الذي ألغى المواقف المتعارضة مع الرغبة الجماهيرية الجامحة، وانخرطت القوى جميعاً في قوام اللجان الشعبية، فضلاً عن انخراط الجماهير بها، وهذا يعود لان اللجان الشعبية أخذت في استلام زمام الأمور في المخيمات والمدن والقرى والأحياء. مما حدا بالقوى الممانعة والمستنكفة إلى اللحاق بركب القوى الوطنية المختلفة، حرصاً على دورها، ولوضع العراقيل في طريق تطور آلية عمل الأطر الجبهوية، بما يحول دون بلوغها الجبهة الوطنية. وهذا ما تجلى في دور هذه القوى - اليمين الفلسطيني - في عرقلة عملية الربط والإتصال المباشر بين اللجان الشعبية من جهة، والقيادة الوطنية الموحدة من جهة أخرى!.

ومـازال هذا الخلل يلازم العـلاقـة بين الأطـر الجبهـوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع أن حاجات الثورة تستدعي هذه الصلة المباشرة، والإرتقـاء بصيغـة العـلاقة بينها، كي تكتمل شروط بناء الجبهة الوطنية المتحدة في الضفة والقطاع، ولكن الإسقاطات الفئوية كانت تحول دون انجاز أي تقدم بالمعنى المادي الملموس في الميدان التنظيمي.

ولكن هذا الخلل لم يؤثر على انتشار اللجان الشعبية رويداً رويداً في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، وأخـذ مضمونها يرتقي ويتطور لأبعد من حدود ونطاق التنسيق بين القوى السياسية، وأمست ذات طابع جماهيري، لم تعـد مرهونة بوجود القوى السياسية أو عدمها كي يتم تشكيلها. وفي بعض المواقع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة «تشكلت لجان شعبية من ممثلي التنظيمات الوطنية، لكن النتيجة العامة تمثلت في فشل هذه اللجان، الأمر الذي قاد هذه التنظيمات إلى ادراك وجوب انشاء لجان شعبية بكل ماتعنيه هذه الكلمة ـ أي بإشراك المواطنين ذوي الكفاءات في اللجان، دون أن يكونوا منتمين تنظيمياً إلى أي فصيل»[٢٤].

نتيجة لهذا التحول الجذري في شكل ومحتوى اللجان الشعبية، أمست تمثل اداة تنظيمية شعبية، تمثل قطاعات الشعب الواسعة بمختلف طبقاته وفئاته الاجتماعية الوطنية.

من التنسيق إلى السلطة الشعبية

انتقلت اللجـان الشعبية تدريجياً، لتحتـل مكـانـاً مرموقاً في التركيب السياسي والتنظيمي لثورة كانون، فكما أشير، لم تعد عملية التنسيق بين القوى والأطر هي الدافع وراء تأسيس اللجان الشعبية، وإنما بات الدافع الـرئيس بنـاء سلطة شعبية جديدة، سلطة بديلة عن سلطة الاحتلال،

سلطة من وسط جماهير الثورة ونقيضة مائة بالمائة لسلطة الاحتلال الصهيوني.

ان استمرار وتطور عملية البناء والتأسيس للجان الشعبية في أي موقع من مواقع الوطن الفلسطيني المحتل، تعني بالضرورة عملية هدم في ذات الوقت لسلطة غريبة، دخيلة، استعمارية، إنها عملية إشادة وتعمير وتطوير للسلطة الشعبية الفلسطينية، وبالمقابل تدمير لركائز سلطة الاحتلال الصهيوني.

ان عملية الزرع الدائمة والمتعددة الأوجه والجوانب وعلى مدار فصول السنة النضالية، في زمن الثورة الديسمبرية للجان الشعبية، تعني بالضرورة لاحقاً حصد الثمار الوطنية، بناء ركائز السلطة الشعبية، سلطة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة.

لقد مثل تأسيس وإشادة اللجان الشعبية لطمة وطعنة قوية إلى خاصرة الاحتلال الإسرائيلي وإلى أدواته الإدارية والقمعية المختلفة في آن واحد. ومرغت «هيبته» وأنفه في التراب الفلسطيني، وافقدته صوابه، بحيث أصبحت [اللجان الشعبية] في نظر «الجنود الإسرائيليين.. العدو رقم واحد»[٢٥] الأمر الذي دعا وزير الدفاع الصهيوني، اسحاق رابين، أن يعلن في آب (أغسطس) ١٩٨٨: **«ان اللجان الشعبية هي منظمات غير شرعية، ويجب ملاحقتها واعتقال أعضائها بأي شكل من الأشكال.ومنذ ذلك الوقت بدأت القوات الإسرائيلية بشن عمليات اعتقال واسعة ضد كل من يشتبه بانتمائه إلى إحدى هذه اللجان، والحكم عليه بالسجن لسنوات طويلة»**[٢٦].

ورغم استشراء سياسة الإرهاب الصهيوني ضد الجماهير الفلسطينية، وضد أطرها الشعبية، التي طال بعضها الإعتقال، إلا أن ذلك لم يعن نجاح سياسة الإحتلال في شل هذه التجربة الشعبية الرائدة، التي باتت

جزءاً لايتجزأ من معالم الحياة الوطنية الفلسطينية

ان اللحان الشعبية أرست أسس السلطة الشعبية، ونهضت بها، ويوماً بعد يوم ترسخ أساساتها في تركيب الشعب الاجتماعي الوطني. فأمست هي صاحبة القول الفصل بعد القيادة الوطنية الموحدة، وهي المنفذ الأمين لنداءاتها وتعاليمها في المادين والمجالات المختلفة.

ويمكن الجزم، بأن اللجان الشعبية، بما مثلته من أداة كفاحية صلبة، اثبتت جدارتها في ميدان المواجهة اليومية، والمعارك الوطنية الضارية ضد الصهاينة المحتلين. ليس هذا فحسب، وإنما حققت على الصعيد الجماهيري العديد من الإنجازات من بينها:

١ ـ تجسيد روح العمل التعاوني.

٢ ـ اختفاء روح التفرد والفئوية والذاتية إلى حد بعيد من أوساط الشعب.

٣ ـ منح الجماهير الثقة العالية بالنفس، من خلال خلق مقومات البقاء والدفاع عن الذات الوطنية في مواجهة سياسة الحصار الإرهابية والإقتصادية الإسرائيلية.

٤ ـ ترشيد الإستهلاك.

٥ ـ غرس عادات جديدة وتطهير المجتمع من العادات البالية وخلق مفاهيم جديدة تتناسب مع واقع الثورة وظروف المجتمع الجديدة.

ومازالت الثورة الكانونية، بفضل صيرورتها وسيرورتها، وتجذر اللحان الشعبية في المواقع الجغرافية السكنية والوظيفية تحقق المزيد من الإنجازات، وترسخ أسس وقواعد حياة جديدة تختلف في معالمها عما سبق زمن الثورة وتشكيل اللجان الشعبية.

وفي سياق الحديث عن اللجان الشعبية، يكون الحديث ناقصاً إذا لم يجر التطرق إلى لجان الأحياء، التي تعتبر خطوة جديدة في نطاق تنظيم

وادارة حياة الجماهير الفلسطينية. وهذه اللجان اشتقاق عن اللجان الشعبية المختلفة وامتداد لها على مستوى الأحياء بل والشوارع، الأمر الذي يعني سيطرة هذه اللجان على جوانب الحياة كلها، والإشراف المباشر على مسار الأحداث والأمور في أصغر الحلقات الاجتماعية. وهو مايساعد على (أ) متابعة حاجات الناس. (ب) معرفة أي العائلات بحاجة إلى الدعم والإسناد الفوري. (جـ) مراقبة العملاء وضبط حركتهم. (د) وضع الخطط التكتيكية لمواجهة العدو على مستوى الحي والشارع، في نطاق الخطة على مستوى القرية أو المخيم أو المدينة.

وفي ضوء ماتقدم، فإن اللجان الشعبية تعتبر شكلاً من أشكال التسيير الذاتي لجماهير الشعب، تنظم وتبرمج نشاط الجماهير في المواقع الجغرافية المختلفة.

اللجان الشعبية مهمة عاجلة في نداءات قوم

منذ أن تبلور إطار ق. و. م وبدأت بإصدار نداءاتها المتوالية، وهي تعتبر احدى مهماتها العاجلة والهامة، الدعوة الدائمة إلى تشكيل وتأسيس اللجان الشعبية، وحث الجماهير الشعبية والقطاعات الإنتاجية والمهنية التخصصية المختلفة لتشكيل لجانها الشعبية، بهدف تنظيم وادارة شؤو ، الحياة، وترسيخ جذور سلطة الشعب البديلة عن سلطة الإحتلال الصهيوني.

كما كانت تدعو اللجان الشعبية القائمة إلى تنفيذ مهامها الوطنية المختلفة لتعزيز دورها بين الجماهير، ولحماية الجماهير من مؤامرات العدو، ولزعزعة أدوات ومؤسسات الإحتلال، وبالتالي الإحتلال الصهيوني ككل في الضفة والقطاع.

وفي هذه الصدد جاء في النداء الأول الصادر في ١٩٨٨/١/٨ مايلي: «على المناضلين، والأخوة اعضاء اللجان الشعبية، ولجان الانتفاضة المنتشرة في مواقع العمل المختلفة، العمل على تقديم يد العون والمساعدة حسب الإمكانيات المتوفرة لاهلنا ولقطاعات شعبنا المختلفة ويشكل خاص للأسر المحتاجة من أهلنا» وتوجهت القيادة الموحدة للجان الشعبية المتوزعة في أرجاء الوطن، وعلى المهن والاختصاصات المتنوعة، وخاصة لجان المقاومة الشعبية بضرورة «التقيد التام ببرنامج العمل المتوافر بين أيديكم».

وجاء في النداء الثاني ١٩٨٨/١/١٠ الآتي: «تدعو ق.و.م، كافة لجان العمل الوطني، واللجان الشعبية، إلى العمل على تصعيد الانتفاضة [الثورة] الشعبية الظافرة وتطوير اشكالها».

لجان الاختصاص:

ولم تقتصر أطر الثورة الجماهيرية على اللجان الشعبية، بل إنها انتقلت خطوة جديدة للامام في تطورها، فأنشأت لجان الإختصاص الوظيفية، والتي تتميز عن اللجان الشعبية في انها تحصر مهامها في نطاق مهمة اجتماعية وظيفية واحدة، فتقود وتوجه عمل المجموعة البشرية التي تعمل في نطاق الوظيفة المحددة.

ووجود هذه اللجان عزز من دور السلطة الشعبية في مجالات الحياة المختلفة، لاسيما وانها باتت تشكل المرجع لمعالجة الأوضاع الوظيفية والحياتية لجمهرة الموظفين أو القطاع الجماهيري المحدد، وبالمقابل زاد من تفسخ سلطة الإحتلال الإسرائيلي التي فقدت تدريجياً مكانتها كسلطة مرجعية مقررة في شؤون هذا القطاع أو ذاك.

واحذت لجان التخصص الوظيفية تنتشر في جوانب وتضاريس الحياة الوطنية المختلفة فباتت هناك لجان اعلام، لجان مقاومة شعبية، لجان عمالية. لجان طبية. لجان اغاثة زراعية. لجان تعليم شعبي، لجان التجار، لجان المهنيين والحرفيين. لجان الطلاب. لجان التموين، لجان الحراسة، لجان المرأة

ومن بين اللجان الشعبية التي تشكلت في الأيام الأولى من الثورة في قطاع غزة وتحديدا في ١٨/ ١٢/ ١٩٨٧، كانت اللجنة الإعلامية ومهمتها تكمن في جمع المعلومات من مختلف المناطق وترجمها إلى اللغات الأجنبية وتعميمها على الصحفيين بعد أن لجأت سلطات الإحتلال إلى اغلاق مناطق بأكملها أمام الصحافة ووسائل الإعلام. وارتدع الصحفيون، خصوصاً العرب والأجانب، عن معاينة الأحداث عن كثب، عقب تعرض العديد منهم للاعتداءات» الأمر الذي استدعى في «٨/ ١١/ ١٩٨٨ [اصدار] النشرة الأولى للجنة الإعلام المركزية، التي أطلق عليها اسم لجنة التعبئة والإعلام»»[٢١]

وكما أولت القيادة الموحدة اللجان الشعبية اهتمامها، أولت أيضاً لجان الاختصاص الوظيفية الإهتمام والرعاية الوطنية المطلوبة، من خلال الدعوة لتأسيسها وتطوير اشكال عملها في مجالاتها المختلفة.

ففي النداء الثالث، الصادر في ١٨/ ١/ ١٩٨٨ دعت ق.و.م التجار إلى مواصلة «تشكيل اللجان الخاصة [بهم] وتوسيعها وانجازها في كل شارع ومدينة، في كل قرية ومخيم، من أجل صياغة موقف واعداد خطة موحدة تقر وطنيا لموقف جماعي وشامل بالإمتناع عن دفع الضريبة الإضافية».

ودعا ذات النداء الأطباء وموظفي الخدمات الصحية لان يلتحقوا «فوراً باللجان والأطر الصحية التي تنظم حملات المعونة الطبية للمخيمات

والمناطق المحاصرة والمتضررة».

وتوجه النداء إلى اللجان المختلفة، بأن تتسلم السلع والمنتوجات والأموال، التي يتبرع بها المقتدرون والميسورون من البرجوازية الفلسطينية الوطنية، والعمل على توزيع هذه المواد على «المخيمات والمناطق المحاصرة والمتضررة».

لم يخل نداء من نداءات القيادة الموحدة من دعوة اللجان الشعبية ولجان الإختصاص للقيام بمهامها الوطنية المختلفة، بالإضافة إلى توجهها إلى الجماهير الشعبية للامتثال بالتجارب الناجحة، والنموذجية في اطار اللجان، كي تتعزز السلطة الشعبية في المجتمع كسلطة بديلة للاحتلال، من خلال تعميقها فك الإرتباط مع اجهزته وركائزه المختلفة.

ورغم ماأشير إلى أن العلاقات والصلات المباشرة بين ق.و.م. وبين الأطر الشعبية الأخرى غير قائمة. إلا أن نفوذها وهيبتها ومكانتها السياسية والتنظيمية كان قوياً على هذه الأطر، وعلى الجماهير الشعبية عموماً، لاسيما وان اللجان كانت تتقيد بتنفيد البرنامج الذي تعلنه ق.و.م.

ولقد شكل اعضاء وانصار الفصائل الوطنية المنضوية تحت راية القيادة الموحدة صلة الوصل غير المباشرة بينها وبين الأطر الجبهويه الأدنى، اضافة إلى ارتفاع مستوى وعي الجماهير الفلسطينية السياسي العام، وإدراكها ضرورة التكاتف الوطني في مواجهة المحتلين. وأحد تجليات ذلك كان ومازال الإلتزام التام بنداءات القيادة الموحدة. الأمر الذي ساعد في تصليب الجبهة الداخلية الفلسطينية، التي تلعب فيها اللجان الشعبية والتخصصية دورا رياديا.

الاشكاليات التي تواجه اللجان الشعبية والمتخصصة

كما القيادة الموحدة تعاني العديد من الثغرات والسلبيات، أيضاً اللجان

الشعبية تعاني جملة من الأخطاء التي تستدعي من قيادة الثورة التوقف أمامها وعلاجها. وهي:

١ ـ مازالت الروح الفئوية تعكس نفسها على عمل اللجان المختلفة.

٢ ـ عدم وجود هيئة تنسيق عليا لضبط عملها وتوجيهها.

٣ ـ غياب الدعم المالي وغير المالي لهذه اللجان.

٤ ـ استمرار انقطاع الصلة المباشرة بينها وبين ق.و.م.

٥ ـ عدم استكمال انتشارها على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ كلها.

كل ماتقدم عن اللجان الشعبية والمتخصصة يحمل الطابع العام والأقرب إلى التجريد منه إلى الملموسية، الأمر الذي يعني، ضرورة تسليط الضوء على اللجان ذاتها، أي بالإنتقال إلى دائرة الملموسية لادراك دورها في معركة هدم سلطة الإحتلال من جهة، وبناء سلطة الشعب الوطنية من جهة أخرى، وكل على انفراد.

اللجان الشعبية العمالية

مع حالة الزخم الثوري في الأشهر الأربعة الأولى، التي اتسمت بالإضرابات الشاملة المطعمة بالأعمال العنفية الشعبية، انقطع العمال عن العمل في اسرائيل والمستوطنات. ولم يكن العمال مرغمين على ذلك، لاسيما وانهم الأكثر التصاقاً بالثورة الكانونية. لابل شكلوا وقودها الأساسي ومفجرها. وخلال هذه المرحلة استمر الإنقطاع العمالي عن العمل مدة تجاوزت الشهر، وبعض قطاعات العمال استمر مايقرب من الشهرين في اضرابه، مع أن العامل لايملك سوى قوت يومه وإذا كان بعضهم تمكن من توفير بعض المال في الفترة السابقة للثورة، فمن الطبيعي أن ينضب

خلال الفترة الإضرابية الأولى. ومع ذلك لم يتردد العمال في الإستمرار بالإضراب والانخراط في اللجان الشعبية المختلفة، وبشكل خاص في اللجان الشعبية العمالية ولجان المقاومة الشعبية.

ولم يقتصر اضراب العمال على الشهور الأولى، لاسيما وان الثورة الكانونية مازالت مستمرة وتشق طريقها نحو الحرية والإستقلال، الأمر الذي يتطلب تضحيات جسام من طبقات وفئات الشعب الوطنية جميعها. وفي المقدمة منها الطبقة العاملة، التي لم تدخر جهداً في سبيل ادامة نيران الثورة متوهجة، كي تحرق المحتلين وسياستهم الإستعمارية. وبالتالي، لا يخلو نداء من نداءات ق.و.م من تحديد أيام للاضراب الشامل.

بمعدل ٥ ـ ٦ أيام في الشهر؛ وهذه الإضرابات ملزمة للعمال.

بالإضافة إلى ذلك، هناك العمال العاملون في المستوطنات الإسرائيلية، والدين طالبنهم القيادة الموحدة بالإمتناع الكلي عن العمل في المستوطنات، وذلك لانها «**قامت على أرض منهوبة من جماهير مدننا وقرانا**»[٢٨] ولابد من العمل على تدميرها على رؤوس المستوطنين لا المساهمة في بنائها!.

ولان سلطات الإحتلال الصهيونية قامت باعتقال اعداد غفيرة تجاوزت المئات وبلغت الآلاف من العمال والقادة النقابيين، فضلاً عن اغلاقها النقابات العمالية والعديد من المؤسسات الوطنية المختلفة، استدعى الأمر تأسيس وتشكيل اللجان الشعبية العمالية، التي يقع على كاهلها العديد من المهمات، وهي:

[١] ـ حماية مصالح العمال وذلك من خلال

(أ) ـ تأمين العمل للعمال العاطلين عن العمل في المؤسسات الوطنية، وإعادة العمال المفصولين إلى عملهم.

(ب) ـ تقديم المعونة التموينية والطبية للعائلات العمالية المحتاجة.

(ج) ـ «اقامة صناديق الإضراب لدعم العمال المحتاجين حاجة ماسة في

ظروف الإضرابات المستمرة»[٢٩].

(د) - الزام المصانع والشركات بدفع بدل أيام الإضراب الشامل للعمال، وعدم الخصم من أجورهم

هذا شكل من أشكال التضامن الطبقي في ظروف النضال الوطني، وهو ماتطالب به اللجان العمالية البرجوازية في بياناتها من خلال: «**تحريم حسم أيام الإضراب الشامل، سواء أكان حسماً كلياً أو جزئياً ولكافة فئات الرواتب، المياومة، الأسبوعي، والشهري. ونخص بذلك معامل اوهانسان، وشركة الجولاني الصناعية وشركة معامل سلفانا ومصنع المعكرونة في رام الله، وشركة القدس للمستحضرات الطبية في البيرة، كما وندعوهم إلى تحسين معاملة المستخدمين فيها بعد أن ساءت. كما وندعو الجيش الشعبي للتعامل مباشرة مع كل من يخرج عن قرارات سلطة الشعب**»[٣٠].

[٢] توطيد الصلة مع العمال العاملين داخل الكيان الصهيوني، وذلك لأكثر من سبب.

(أ) **تجاوز الثغرة التي كانت قائمة بين العمال والنقابات قبل الثورة.**

(ب) ربط العمال بأجهزة وأطر الثورة، وبالتحديد لجانهم الخاصة - العمالية.

(جـ) التعرف على هموم ومشاكل العمال في المصانع والمزارع والمطاعم والورش واماكن العمل الإسرائيلية المختلفة. ومحاولة ايجاد الحلول الممكنة لذلك.

(د) الإستفادة من عمل العمال في عمليات التدمير للاقتصاد الإسرائيلي.

(هـ) كشف هوية العملاء والسماسرة واتخاذ الإجراءات المناسبة ضدهم.

[٣] تنظيم زيارات منتظمة للشركات والمصانع المحلية بمعدل سنوي على الأقل.

[٤] الإتفاق مع أصحاب المصانع والشركات على دفع مبلغ شهري ثابت للجان أو للقيادات الوطنية الموحدة الموقعية. وإلزامهم بدفع هذا المبلغ.

[٥] تشكيل لجان عمالية داخل المصانع للدفاع عن حقوق العمال، والتدخل لدعم هذه اللجان حين الطلب»[٣١].

وجاء في النداء رقم (٣) الصادر عن اللجان الشعبية العمالية مايؤكد على ضرورة ذلك، في النقطة **«ندعو عمالنا إلى تشكيل لجان عمالية اجتماعية في كل مصنع على حدة بحيث تتمكن من الإتصال بهم والعمل معاً بمساعدة مدراء المؤسسات على ايجاد حلول مناسبة للقضايا العمالية»**[٣٢].

[٦] زيادة انتاج المصانع، واطالة تكثيف ورديات العمل، مع ماينشأ عن ذلك من تشغيل عمال اضافيين، وخاصة أولئك الذين يتركون العمل في المستوطنات أو يفصلون مس العمل داخل الكيان الصهيوني.

ولا يخلو نداء من نداءات اللجان الشعبية العمالية من التأكيد على هذه المهمة الوطنية، فجاء في النداء رقم (٣) آنف الذكر مايلي: ـ **«ندعو عمالنا إلى زيادة انتاجية ورفع مستوى الجودة لمنتجاتنا الوطنية لنمكن ابناء شعبنا من الإستغناء المطلق عن السلع الصهيونية»**.

[٧] تنبيه وتحذير اصحاب العمل من استخدام العدو الصهيوني وقواته لسيارات المصانع والشركات في مطاردة وملاحقة ابناء الشعب. وخاصة في ساعات الليل، التي يستخدمونها أيضاً في **«نقل الجنود»** من اجل **«الإقتحامات الليلية لقرانا ومخيماتنا ومدننا»** ودعا النداء رقم (٣) اصحاب المعامل إلى تعزيز **«الحراسة على هذه المؤسسات وخاصة ساعات الليل»**.

[٨] حماية المؤسسات الوطنية من العبث والفوضى أو التخريب المحلي

أو الصهيوني المقصود، بهدف ضرب ركائز الاقتصاد الوطني.

وهنا يتجلى الدور الوطني والطبقي للجان الشعبية العمالية، فبقدر ماتحرص على مصالح العمال وتسهر على تحقيق وتجسيد حقوقهم كلها، بقدر ماتحرص على حماية المؤسسات الوطنية في ظروف الثورة الكانونية.

وقد حذرت اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله والبيرة في النداء (٣) كل «**من تسول له نفسه بالسطو على هذه المؤسسات أو إلحاق الضرر بها**».

والسبب يعود للمعركة التي تخوضها جماهير الشعب الفلسطيني الوطنية على الأصعدة كلها، ومن بينها المعركة الاقتصادية، التي تستدعي وتتطلب المحافظة على المؤسسات الوطنية والعمل على تطويرها قدر الإمكان ضمن الإمكانيات المتاحة.

[٩] التدخل المباشر في شؤون الشركات والمصانع، ودعوة العمال ومجالس الإدارات لاقالة الأشخاص المشبوهين في تعاملهم مع سلطات الإحتلال، أو الذين يرفضون الإنصياع لقرارات القيادة الموحدة ونداءات اللجان العمالية.

فمثلاً دعت اللجان الشعبية العمالية في النداء (٣) المذكور سابقاً «**وبإصرار مجلس الإدارة والمساهمين في شركة الصناعات العربية المساهمة المحدودة إلى اقصاء مدير الشركة وبأسرع وقت ممكن وتعيين مدير لهذه الشركة يرعى كافة مصالحها بصورة تتفق مع الأطر العامة والخاصة**».

[١٠] تتدخل اللجان الشعبية في ميدان حماية الحرفيين الصغار وأصحاب الورش الصغيرة من خلال دعوة أصحاب العقارات إلى «**الإنصياع الفوري لقرار حسم ٢٥٪**» من الإيجارات.

ومن البديهي ان اللجان الشعبية العمالية لاتدخر جهداً في سبيل تأمين حماية الطبقة العاملة في الميادين والمجالات المختلفة، فضلاً عن دورها التعبوي لشحذ همم العمال وتفجير طاقاتهم الوطنية، وحشد قواهم الكلية

في صيانة حقوقهم النقابية، من خلال الضغط على الإحتلال الصهيوني لاعادة فتح النقابات المغلقة. بالإضافة إلى الضغط على القوى الوطنية من أجل اعادة اللحمة والوحدة للاتحاد العام لعمال فلسطين، حيث لايجوز أن تستمر الثورة في وهجها والطبقة العاملة غارقة في مستنقع التشرذم والإنقسام، لهذا من الضروري على الفصائل الوطنية المختلفة أن تتحمل مسؤولياتها في اعادة ترميم ماقد شققته الفئوية والذاتية الضيقة، وصب الجهود في تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة، لاسيما وأن ثورة كانون غيرت الكثير من المفاهيم وطهرت المجتمع الفلسطيني من أدران العادات والتقاليد البالية، وبالضرورة ان تكون انعكست على القوى المنظمة أولاً وثانياً، وبالتالي يمكن في ظروف المد الثوري تغليب الوطني على الفئوي، وهذا ماتم انجازه بعد عام ونصف من الثورة بتشكيل المجلس العمالي كمقدمة لتوحيد الطبقة العاملة.

لجان المقاومة الشعبية

لجان المقاومة الشعبية [**اللجان الضاربة**] هي تلك اللجان التي يقع على كاهلها تنفيذ المهام العنفية القتالية، وابقاء شعلة وراية الكفاح المسلح مرفوعة، وتنكيس اعلام القوى الإصلاحية، التي حاولت تاريخياً التقليل من شأن العمل العنفي، والتي اعتبرت الثورة الكانونية «**معيار!**» لطروحاتها الخاطئة، إلا أن الحقائق التي جسدتها ثورة كانون العظيمة من خلال الأسلحة البدائية التي تسلحت بها، الحجر والمقلاع والنقيفة والمولوتوف والكرة الحديدية والعصي والفؤوس والسكاكين والبلطات وغيرها من الأسلحة، والتي كان من نتائجها في الشهر الأول، حسب تقرير القائد الشهيد **أبو جهاد الوزير**، المقدم للمجلس المركزي، هو الخسائر التالية:

تحطيم وتهشيم وحرق ٤٨ سيارة عسكرية ومدنية في الضفة الغربية (باور نصف عسكرية، وجيب قيادة، وسيارة خصوصية، وسيارة جيب، شرطة، وسيارات فورد للمخابرات، وشاحنة ومايكرو باص).

وأما في قطاع غزة فبلغ عدد السيارات المحطمة والمهشمة والمحروقة - ١٤١ - سيارة عسكرية ومدنية مختلفة.

بالإضافة إلى اصابة «٣٣ جندياً من قوات الجيش بجراح، ثمانية منهم حالتهم خطرة، كما أصيب ثلاثة من عناصر قوات الشين بيت اثنان منهم حالتهم متوسطة والثالث حالته خطيرة.

كما أصيب ثمانية من أفراد حرس الحدود»[٣٣]

فضلاً عن تحطيم معدات وسيارات وابنية للعملاء، وتدمير مراكز للشرطة وغيرها في الضفة وغزة.

ولجان المقاومة الشعبية لعبت، ومازالت تلعب، دوراً ريادياً متقدماً في ميدان اختصاصها الذي ينحصر بشكل رئيسي في ايقاع أكبر الخسائر في صفوف العدو الصهيوني، و«منذ أن نشكلت.. فإنها لم تضع في حسابها أن تقوم بنشاطها الخاص فقط، بل وضعت أيضاً الحسابات الوطنية العامة في اعتبارها. لذا يتوجب على كل لجنة مقاومة فصائلية ان تمد يدها التحالفية والإئتلافية للجان المقاومة الفصائلية الأخرى لتشكيل لجنة حي أو مخيم أو قرية، أو تشكيل لجنة شعبية وطنية بمشاركة القوى الفاعلة والموجودة على الأرض... فالعمل الخاص ليس بديلاً عن العمل الموحد، وكل عطاء هو خير، والعطاء الخاص هو مكمل للعطاء..»[٣٤] العام الشامل.

ومن الجدير بالذكر، ان هذه اللجان، كانت سابقة أيضاً على القيادة الموحدة، خاصة وان أنويتها كانت ومازالت من مجموعات فصائل المقاومة الفلسطينية المختصة في هذا الميدان العنفي، القتالي، ومن ثم بفعل

صيرورة الثورة اتسمت بالطابع الشعبي، وخرجت عن نطاق الفصيل الواحد. ويمكن التدليل عن ذلك بالإستشهاد بتجربة احدى القرى في «شمال الضفة المحتلة قام الشبان بتنظيم أنفسهم في مجموعات مقاومة شعبية كل مجموعة بين ٥ ـ ٨ أشخاص ولكل مجموعة قائد، ويجتمع القادة كل يوم بحث يحددون مهمات مجموعاتهم لليوم الثاني، فهذه المجموعة مهمتها ضرب العميل فلان.. وتلك رفع الأعلام.. وثالثة اغلاق الطرق... ورابعة اشتباك مع دورية وهلم.. [وجزء كبير من] اعضاء المجموعات لاينامون في بيوتهم»[٣٥] ويطلق عليهم مفهوم «المطاردون».

وتمثل لجان المقاومة الشعبية الذراع الضاربة للقيادة الوطنية الموحدة، وهي أداتها الكفاحية المقاتلة، والتي تقوم بشن «هجمات خاطفة يومية ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين اليهود.. وهذه اللجان الضاربة تتولى كذلك مهمة اجبار التجار على اغلاق محلاتهم وتقوم باستلام التبرعات المالية..

ومن الأهداف الرئيسية الأخرى لهذه اللجان الضاربة ملاحقة المتعاونين مع الإسرائيليين وتوجيه الإنذارات والتهديد بالقتل في البداية، وتنفيذ هذه التهديدات إذا لم يتوقف هؤلاء المتعاونون عن تقديم المساعدة للاسرائيليين»[٣٦].

وشهدت لجان المقاومة الشعبية جملة من التطورات. فباتت كل «خلية من هذه الخلايا تتخذ شارعاً معيناً، أو منطقة معينة تتولى رقابتها وتوفير احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية وكل عدة خلايا تشكل في مجموعها «وحدة» »[٣٧] قتالية.

وتجاوزت ذلك إلى نقطة أعلى في مسارها التصاعدي الحلزوني. فشكلت الفصائل والكتائب وأنوية الجيش الشعبي الفلسطيني.

ويمكن الجزم بأن لجان المقاومة الشعبية [اللجان الضاربة] تخوض حرباً

شعبية لم تعهدها اسرائيل من قبل. بحيث أفقدت هذه المجموعات إسرائيل، بفضل انتشارها الواسع، وامتدادها على مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، القدرة على ضرب فكرة اللجان، أو إيقاف عملها، بل العكس صحيح، فكل الأمور تؤكد أن لجان المقاومة تترسخ يومياً وسط جماهير الشعب الفلسطيني. ولم يعد بامكان العدو أن يفصل اللجان عن الشعب. ولقد حاول استخدام كل وسائل القمع والإرهاب من الإعتقال إلى الإبعاد إلى العقوبات المالية [الغرامات] لكن دون ان يفلح في تحقيق أي نجاح يذكر. ويوماً بعد يوم تكتسب لجان المقاومة الشعبية معاني جديدة وآفاقاً أرحب وأوسع في مواجهة العدو وتحقيق الإنجازات الوطنية بخطى حثيثة على طريق الحرية والاستقلال.

لجان الاغاثة الزراعية

جاء في النداء الثامن للقيادة الوطنية الموحدة، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٩ مايلي: «.. **لنعد للأرض ونستزرعها فهي مصدر خير الجميع، وكثير من المتطلبات الأساسية يمكن توفيرها من قطعة أرض صغيرة أمام المنزل، فالاقتصاد البيتي يرفع مداخيلكم ويدعم صمودكم ويخفف وطأة الحياة تحت الإحتلال، والمزارع البيتية والحيوانية البسيطة يمكن توفيرها بسهولة، ولنتذكر أن الفيتناميين انتصروا على جبروت أمريكا، ليس بالبندقية وحدها، وإنما بالإستثمارة الفلاحية أيضاً**».

إن هذا التأكيد، الذي تكرر في نداءات قوم، ومازال يتكرر، كان أيضاً مطروحاً قبل الثورة من قبل بعض الفصائل الوطنية، وبعض الباحثين الفلسطينيين، لادراك هؤلاء جميعاً أن المعركة بالأساس تختزل بكلمة ـ الأرض ـ التي، هي عنوان الصراع الدائر منذ مايزيد على القرن من

الزمن.

ولكن المعطيات، التي كانت سائدة، والمفاهيم التي غرسها الإحتلال الصهيوني ووسائل الإعلام الإمبريالية المختلفة اعاقت عملية عودة الإنسان الفلسطيني إلى الأرض. بل كانت الصيغة القائمة، هي هجرة الأرض، واللجوء إلى سوق العمل المأجور. إلا أن الثورة الكانونية العظيمة «.. اختصرت.. مسافة زمنية طويلة كان شعبنا بحاجة لها ليقنع عملياً بشعارات مرفوعة منذ سنوات، كالاقتصاد البيتي والعودة للأرض ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والإمتناع عن دفع الضرائب، وتشجيع الإنتاج الوطني وترشيد الإستهلاك.. الخ».

لم تقتنع الجماهير فقط بالشعارات بل وتحولت: «هذه الشعارات لاتجاهات عمل يلتف حولها عشرات ومئات الألوف، فظاهرة استصلاح واستزراع الأراضي في المدينة، ناهيك عن الريف غدت ظاهرة شعبية متنامية. وتربية الدواجن والطيور والمواشي انتشرت في المدينة لحاقاً بالريف، والتصنيع المنزلي من المحاصيل الوطنية ينتشر بسرعة، تخفيفاً للانفاق ومقاطعة لمنتوجات العدو، والناس يكادون يحصرون مشترياتهم في المواد الغذائية. وثمة مقاطعة جزئية للضرائب والعمل في المستوطنات»[٣٨].

إن سلوك الجماهير الفلسطينية في زمن الثورة الديسمبرية، إنما هو، سلوك جديد، لم تعهده الجماهير من قبل، باستثناء سكان الريف والعاملين في ميدان الزراعة، ولكن سكان المدن والمخيمات كانوا منقطعين منذ أمد بعيد عن هذا الميدان، الأمر الذي يعني ان ما جرى ويجري، هو ثورة حقيقية في نمط معيشة الإنسان الفلسطيني، انه «نمط حياة جديدة يشق طريقه، وترسيخه يقوي من دعامات اقتصاد الصمود، ويكيل لكمة قوية لاقتصاد العدو ونهبه، كما أنه يحاصر وينسف قيماً وأفكاراً زرعها الغزو

الثقافي الامبريالي ـ الاسرائيلي منذ عقدين ويزيد»[٣٩].

إن لجان الإغاثة الزراعية ومن ورائها ق.و.م، وبالضرورة الفصائل الوطنية، فضلاً عن حاجة الناس الضرورية للبقاء، ساهمت في انجاح تجربة العودة للارض الفلسطينية رغم مااعترى التجربة من ثغرات واخطاء، أهمها:

(١) «معظم الأراضي، التي زرعت حرثت لمرة واحدة فقط وفي وقت متأخر من الشتاء، وزرعت بعدها مباشرة، ومن المعروف أن الأرض تحرث مرتين، إحداهما في بداية الشتاء للسماح للماء باختراق التربة والمرة الثانية فيما بعد وقبل الزراعة.

(٢) كثير من الأراضي يزرع للمرة الأولى،حيث كانت مهملة لفترة طويلة ولم تحرث وتقلب بشكل جيد. مضافاً لذلك غياب التحضير الجيد للارض من رش بالسماد خاصة السماد الطبيعي.

(٣) نقص الخبرة والمعرفة بكيفية الزراعة للانواع المختلفة، سواء من حيث العمق أو المساحات والمسافات بين المزروعات.

(٤) هناك نقص في المعلومات العلمية القائمة على الدراسة حول نوع المزروعات التي تلائم كل منطقة جغرافية أو مناخية معينة..

(٥) عدم توفر إلمام جيد بالعناية المطلوبة لكل نوع من المزروعات، من حيث الري والتعشيب وغيره.

(٦) امراض كثيرة تتعرض لها المزروعات وهي بحاجة لخبرة طويلة بأعراضها وطرق علاجها، والأهم من ذلك طرق الوقاية منها، فالعلاج مكلف جداً خاصة للقطع الصغيرة، وفي غياب ماكنات الرش.

(٧) حيث أن القطع المزروعة كانت صغيرة في الغالب وفي غياب التنسيق داخل الحي الواحد، فقد زرع الكثيرون كميات صغيرة من حضار مختلفة، وهي غير كافية لسد حاجة البيت، بل يجب تجميعها خلال فترة

زمنية طويلة»[٤٠].

(٨) في البداية واجهت الجماهير العجز في شراء الأسمدة والأعلاف والأدوية والأشتال، فضلاً عن غياب دعم اللجان، أو بتعبير أدق، عدم تمكنها بالأساس من تأمين حاجات الجماهير. إضافة إلى ذلك، لم تكن التعاونيات قد انتشرت، الأمر الذي أدى في الموسم الأول إلى «انخفاض شديد الحدة على اسعار الخضروات، بلغ أحياناً عشرة مرات، عما كان عليه السعر في الموسم الماضي. فمثلاً صندوق البندورة الذي يحوي ١٤كغم يباع اليوم بـ٢ شاقل، بعد أن كان سعره في الموسم الماضي، ٢٠ شاقلاً = ١ $ مع ملاحظة أن تدني السعر إلى ماتحت ٣ شاقل يعني عدم تغطية نفقات الإنتاج».

وأسباب ذلك، ليست محصورة في ماذكر سابقاً فقط، وإنما تكمن أيضاً في «ضعف القوة الشرائية لدى الناس نتيجة انقطاعهم عن العمل وتوقف الدخل، كذلك ميلهم إلى الضغط في النفقات، كما تشكل صعوبة ايصال الخضروات إلى الأسواق سبباً آخر يفرضه منع التجول المفروض على كثير من المناطق والمحاور. والسبب الثالث لجوء الاسرائيليين إلى ادخال كميات كبيرة من خضرواتهم بهدف ضرب الزراعة العربية وتحريض المزارعين ضد الانتفاضة»[٤١].

ومع ازدياد مشاق الحياة في زمن الثورة الكانونية، واصرار الجماهير الفلسطينية على شق طريق الحرية والاستقلال، وبفضل دور لجان العمل الزراعية، تمكنت الجماهير من تجاوز العديد من الثغرات. لانهم «... يشعرون وكأنهم في سفينة واحدة، ولسوء الحظ أن هذه السفينة تشرف على الغرق مما يضطرنا إلى مساعدة بعضنا البعض ولذا يتطلب الأمر تخفيف تكاليف المعيشة بها يتناسب والقاعدة الاقتصادية الوطنية»[٤٢] وعدم الاعتماد على اقتصاد العدو الصهيوني، وتطوير ركائز الاقتصاد الوطني من خلال

حماية المؤسسات الوطنية الموجودة، والعودة للارض وتنشيط دور الاقتصاد البيتي.

في ضوء الظروف والمعطيات الجديدة والقائمة، أملت الحاجة حدوث انقلاب جذري في مسالك وطرق الحياة بالنسبة للانسان الفلسطيني في الضفة الفلسطينية والقطاع، بحيث انقلبت المعادلة، بدل أن تكون المدينة الوعاء لاستيعاب الفائض من سكان الريف، أمسى الريف بالضرورة الوعاء الذي يستوعب العمال العاطلين عن العمل. فضلاً عن الفئات، أو بعض أصحاب المهن، الذين توقفت اعمالهم، المحتاجين، أي أننا أمام «ريفنة» أكثر ـ من ريف ـ والإستفادة في هذا الحقل «من النموذج الذي تم اتباعه في تنزانيا»[٤٣].

ومن البديهي التأكيد، أن هناك فئات لابأس بها من جماهير الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة باتت مع توقف أعمالها تواجه صعوبات حياتية حقيقية، ولكنها تحملت ومازالت تتحمل مشاق الحياة، وأدركت تلك الفئات ان للضرورة أحكامها، الأمر الذي يتطلب منها أن تتجه إلى الأرض وتشارك في استصلاحها وزراعتها، وتأمين مقومات البقاء والدفاع عن ذاتها وعن أرضها ووطنها وحريته.

ولإنجاح عملية النهوض بالاقتصاد الوطني، وبالضرورة الإنطلاق مما هو قائم، يجب في مجال الاقتصاد البيتي تحقيق مايلي:

أولاً: تقديم القروض للمزارعين الصغار والمتوسطين والكبار.

ثانياً: توجيه الجماهير نحو الإهتمام بالثروة الحيوانية أكثر فأكثر، وذلك من خلال تأمين القروض المناسبة للعائلات والأحياء والتعاونيات.

ثالثاً: تقديم القروض للفئات الاجتماعية التي لاتملك الأرض.

رابعاً: توزيع الأراضي الكبيرة على المحتاجين.

خامساً: تعزيز دور المرأة في المشاركة في الإنتاج.

سادساً: اقامة التعاونيات الزراعية على مستوى الأحياء والمخيمات والقرى.

سابعاً: الإهتمام بحاكورة العائلة، والتنسيق في نطاق الحي من خلال اللجان الزراعية في عملية الزراعة للمحاصيل المختلفة، بحيث لاتزرع كل العائلات منتوجاً واحد.

ثامناً: اموال الصمود والطريقة السليمة لصرفها والتخلص من أمراض المحسوبية والفئوية، والتأمين الفعلي لحاجات الناس قدر المستطاع.

تاسعاً: العمل على «توفر الفرصة لاقامة صناعات زراعية على هامش الإنتاج الزراعي»[٤٤].

وارتباطا بهذه الإقتراحات الرئيسية، هناك جملة من الإرشادات الضرورية والمرتبطة بالأخطاء التي ذكرت آنفاً. ومنها:

١ - تعميم الخبرات من خلال النشرات المتخصصة أو الندوات والمحاضرات.

٢ - التنبه لنوعية الأتربة وطبيعة المناخ في المنطقة، فالمناطق السهلية تختلف عن الجبلية وتختلف عن منطقة الأغوار وخاصة أريحا... الخ.

٣ - تعميق الروح الجماعية في العمل.

٤ - الإشراف الميداني المباشر للجان العمل الزراعي على التعاونيات.

٥ - تنشيط دور المهندسين الزراعيين في تقديم الخبرات الضرورية للجماهير.

٦ - تعميم بناء وتأسيس لجان العمل الزراعي على المستويات المختلفة، بما في ذلك الأحياء.

لجان التجار

يستدل من التجربة خلال العام ونصف العام الماضي، ان التجار لعبوا دوراً مشرفاً في عملية المواجهة مع المحتلين الصهاينة، من خلال مشاركتهم

البارزة في الإضرابات الشاملة وتقيدهم بتعليمات القيادة الوطنية الموحدة، وتوقيتها لعملية فتح واغلاق المحلات، متحدين بذلك قوانين واجراءات العدو الصهيوني، وضاربين عرض الحائط بها.

ولكن ونحن نلامس الشق ا لإيجابي في دور التجار، إلا ان هناك عدداً منهم، حاول التمرد على الإرادة الوطنية، المتمثلة بالقيادة الموحدة ونداءاتها، الأمر الذي دفع لجان المقاومة الشعبية إلى التصدي لهذه المحاولات «واحرقت محال بعضهم، وتلقى آخرون تهديدات عبر مكالمات هاتفية «مجهولة»»[45].

وبفضل ذلك، اضافة إلى تطور الأحداث الثورية، وانخراط الغالبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني، العمال، الطلاب، الحرفيين، المرأة، الأطفال.... الخ، في معمعان الثورة المتدفقة، استجابة لنداء الواجب الوطني، ونداءات قوم، اضافة إلى ارتفاع نسبة الشهداء والمعتقلين والجرحى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبح تجار رام الله، الذين كانوا قبل عامين «يجلسون بين صفوف المتفرجين على الصراع السياسي، يعرضون اليوم وبكل فخر الصناديق المملوءة بالأقفال المكسورة التي يحتفظون بها»[46].

وإدراكاً من ق.و.م لهذا الدور الإيجابي، الذي مثله التجار، كانت قد توجهت لهم منذ النداء الأول في ١٩٨٨/١/٨ بالقول: **«وسنعمل كل جهدنا من أجل حماية مصالح تجارنا الشرفاء ممايمكن أن تلح به قوى الإحتلال ضدكم»** كما نبهتهم إلى مخاطر: **«الإنجرار وراء بعض أذناب السلطة الإحتلالية بفتح المحال التجارية»** وطمأنتهم قوم إلى أن لايخشوا شيئاً بالقول: **«ونعدكم بأن نقاصص بعض التجار الخونة في القريب العاجل»**.

وفي النداء الثالث طالبتهم ق.و.م بمواصلة: **«تشكيل اللجان الخاصة**

بالتجار وتوسيعها وانجازها في كل شارع ومدينة، في كل قرية ومخيم»[٤٧].

ومهمة اللجان الشعبية الخاصة بالتجار، تتعلق بكونها صلة وصل غير مباشرة بين التجار وقوم، وتنظيم عمل التجار، والتنسيق بين جهودهم، ووضع الخطط البديلة عن خطط الإحتلال، والسعي لضرب ركائز الإحتلال المنوطة بها مهمة العلاقة مع التجار من خلال الضريبة والإستيراد والتصدير وغيرها من المؤسسات.

ومع تشكل لجان التجار، اضمحل دور الغرف التجارية في المدن الفلسطينية المحتلة، وباتت إلى هذا الحد أو ذاك، في عداد الماضي، ولم تعد ذات شأن بالنسبة للتجار، الذين أمست لجانهم الخاصة هي الناظم والموجه لحركتهم.

لجان التموين

لكسر همجية الحصارات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، جرى تنظيم لجان خاصة بالتموين، تكمن وظيفتها الرئيسية في تأمين المواد التموينية الضرورية للمعوزين، من أبناء الحي أو القرية أو المخيم، وايصال الدعم التمويني للقرى أو المخيمات أو الأحياء، أو المدن المحاصرة بكل الطرق «فسكان احدى القرى (عناتا، شمال شرق القدس) سخروا ذكاء حمار وكانوا يرسلونه وحده، وهو محمل بالمؤن إلى مخيم شعفاط المجاور الذي كان محاصراً تماماً. وحين انتبه الجنود إلى حقيقة الأمر أطلقوا الرصاص على الحمار وصرعوه»[٤٨]. ومن أشكال التضامن الدائمة «يذكر أنه في احدى المرات التي وقع فيها مخيم الأمعري تحت الحصار والحصار التمويني، وصل إلى المخيم من المناطق المجاورة كميات من المواد التموينية تفوق احتياجات المخيم، مما دعا اللجان الشعبية فيه إلى طلب وقف الإمداد وتحويلها إلى

مناطق اخرى محتاجة».

وتؤكد المعلومات الواردة من الوطن الفلسطيني المحتل «ان الأسر تخلت إلى حد كبير عن روح الجشع والأنانية، فحينما تصل المواد التموينية بواسطة اللجان الشعبية لاتأخذ إلا احتياجاتها الفعلية»[49].

ان ملامح الثورة الكانونية الشعبية العظيمة بارزة في تقنين مظاهر الأنانية وحب الذات وتغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة، لقد اقتلعت العديد من مظاهر الفساد والإفساد الصهيوني من جذورها من المجتمع الفلسطيني، وزرعت مكانها قيماً اجتماعية تمثل روح الإخاء والتعاون والثورة. والأمثلة الحية على ذلك عديدة جداً، وهي لا تحصى، فكل حي وقرية ومخيم ومدينة غنية بقصص التضامن والتكافل الأسري، بحيث باتت سمة رئيسية من سمات وعادات الشعب العربي الفلسطيني.

لجان التعليم الشعبي

تدرك الصهيونية العالمية وكيانها ان التعليم وانتشاره في أوساط الشعب الفلسطيني، يعتبر خطراً لابد من درئه، ووضع العراقيل أمام تطوره واستمراره وتواصله. فضلاً عن ذلك، شكلت المدارس والمعاهد والجامعات بؤراً وطنية عالية التركيز، قياساً بالواقع الفلسطيني، ولذلك كان هجومها المبكر والحاد والشامل على هذه الأماكن، فأغلقتها بأوامر عسكرية.. مستهدفة اغراق الشباب الفلسطيني، شباب المستقبل، في ظلمة ومتاهة الأمية والتجهيل. ومن خلال التتبع للقرارات الإسرائيلية بإغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية، نجد أنها مدروسة جيداً وهادفة. فكان أول هذه الأوامر العسكرية: **«في الثالث من شباط، [وكان محصوراً في البداية بالمدارس الحكومية] وشمل فيما بعد جميع المدارس المختلفة...**

وجدد هذا القرار في ٩ آذار (مارس) ثم في ٩ نيسان (ابريل) ثم في الثامن من أيـار (مـايـو) وبعـد حوالى أربعة شهور من قرار الإغلاق [فتحت المـدارس ابتـداء] من ٢٣ أيار (مايو) سنة ١٩٨٨ . . . ولغاية ٢١ تموز (يوليو) تخللها اغلاق لمدة سبعة أيام وانهي العام الدراسي في هذا التاريخ، وبقيت المـدارس مغلقـة حتى ١/١٢/١٩٨٨ حسب قرارات الإغلاق المتتالية والتي تفرض عبر وسائل الإعلام فقط وعلى لسان ضابط الجيش حتى تاريخ هذه النشرة»[٥٠].

ماذا كانت نتيجة هذه القرارات والأوامر العسكرية الإسرائيلية؟! هل أكمل الطلبة عاماً دراسياً بالحدود الدنيا أم لا؟! الحقيقة المدعمة بالمعطيات والبراهين تؤكد أن عام الثورة الكانونية الأول لم يكن عاماً دراسياً، بل عاماً من التجهيل. وبتعبير أكثر دقة لم يسمح العدو الصهيوني بفتح المدارس سوى «٥٠ يومـاً» الأمـر الـذي يؤكد، «ان القرار الإسرائيلي كان قراراً [مقصوداً وواعياً ويستهدف]. . أولاً، الضغط على الشعب الفلسطيني لوقف انتفاضته [ثورته] واغلاق أماكن تجمعه الثورية، وهذا ماصرح به بصورة واضحة ضباط الجيش لمدراء التربية وللمدرسين، [وقالوا] بأنه لا افتتاح للمدارس طالما توجد انتفاضة، . . ثانياً، فإن الإسرائيليين يهدفون إلى تكـريس سيـاسـة التجهيـل ونشر الأميـة. . وثـالثـاً، فالسلطات [الإسرائيليـة] لن تتيـح الفـرصة لأي كان أن يسد الفراغ الذي احدثه الإنسحاب الأردني بفك العلاقة القانونية والإدارية [في مجال] التعليم. . ورابعاً، فإن السلطات تدعي ـ وحرصت على ذلك أكثر من مرة ـ بأن الفلسطينيين لايريدون فتح مدارسهم وبذلك تشكك بمصداقية القيادة [الموحدة] ودعوتها للتوجه للمدارس، هذا اضافة إلى أن السلطات [من خلال] اغـلاقهـا لمدارس الضفـة الغربية وفتحها للمدارس في القدس وقـطاع غزة تهدف إلى فصـل هذه المناطق عن بعضها ومعاملتها ككتل

مختلفة وغير متجانسة»[٥١].

فضلاً عن ذلك، فإن هذه السياسة تهدف الى: (١) تحويل الطلبة إلى قارعة الطريق يعملون في الحرف والورش المختلفة، (٢) افقاد الشعب الفلسطيني أربعة آلاف خريج سنوياً. (٣) ايقاف تراكم الخبرة لدى المدرسين والجهاز التعليمي عموماً. (٤) الحد من توسع وانتشار المؤسسات التعليمية والمكتبات. (٥) تعطيل الدورات التأهيلية والبرامج التطويرية. (٦) لجم البرامج التعليمية عند حد معين من التطور، واغلاق النوافذ أمام تقدمها، وتعطيل تطور المختبرات..

وترافق مع هذه السياسة التدميرية «**فصل مايقارب ١٠٥٠ مدرساً، واعتقال المئات وحسم رواتب جميع المدرسين، واستخدام الكثير من المدارس كمعسكرات للجيش والإعتقال**»[٥٢].

رغم ذلك فشلت سياسة السلطات العسكرية الإسرائيلية في تحقيق اغراضها، من خلال التنبه المبكر للقيادة الوطنية الموحدة لهذا الخطر. ففي النداء الثالث، ١٨/١/٨٨ توجهت للطلبة بالقول «**لنلقن الإحتلال درساً لن ينساه، إن سياسة اغلاق المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومدارس لن تعود عليه إلا بالويل.. لنحول جماهير طلبتنا الواسعة في القرى والمخيمات والمدن، ونعبئها في مدرسة الثورة، في مدارس الكفاح والنضال**».

وفي النداء التاسع، الصادر في ١/٣/٨٨ قررت القيادة الوطنية الموحدة «**التصدي لقرارات الإحتلال العنصري بكسر هذه القرارات، وتدعو جماهير الطلبة والمدرسين وإدارات المؤسسات التعليمية بالتصدي الموحد في كل المواقع لتحدي قرار سلطات الإحتلال، وذلك بتنظيم عملية التعليم على أساس وطني، وافشال سياسة التجهيل..**»

واستناداً إلى هذا النداء قامت المدارس «**الخاصة في رام الله والقدس**

وبيت لحم. . بإعلان رفضها للقرار الإسرائيلي. . . واستطاعت هذه المدارس ان تطبق عملياً رفضها للقرار الإسرائيلي بأن فتحت أبوابها أمام الطلبة في يوم التعليم الذي دعت اليه القيادة الوطنية الموحدة في ٢٤/٣/٨٨، وعلى أثر ذلك قام الجنود الإسرائيليون باقتحام المدارس، وهددوا بالقاء قنابل الغاز على الطلبة والأطفال خلال خمس دقائق إذا لم يغادر الطلبة مدارسهم»[٥٣].

وهكذا بلغت عملية الصراع في المجال التعليمي ذروتها، حيث قررت القيادة الوطنية الموحدة والمؤسسات التعليمية واللجان الشعبية والطلبة رفض القرارات الإسرائيلية، وتأسيس نظام تعليمي خاص خارج نطاق المنهاج التعليمي الرسمي المشوه، أي التعليم الشعبي.

فما هو هذا التعليم؟ وبماذا يمتاز عن التعليم الرسمي؟!. «التعليم الشعبي هو انتقال التعليم من المدارس الرسمية إلى اللجان الشعبية، لمالها من قدرة كبيرة للقيام بدور تربوي تثقيفي تعجز عنه المدارس الرسمية، بسبب عقم مناهجها بشكل عام، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وخصوصاً مجتمع الانتفاضة [الثورة]. يتم التعليم الشعبي في الأحياء وامكنة مختلفة، في الجوامع والكنائس والبيوت بإدارة وإشراف شعبيين. والهدف من التعليم الشعبي هو تحويل الطالب إلى جزء فاعل ومفكر ومحلل لما يجري حوله، مدركٍ لما يجب عمله للنهوض بمجتمعه ونيل حريته مما تعجز عنه المدارس الرسمية الحالية والتي تهدف إلى خلق جيل مهادن راضٍ عن انظمة الحكم، غير قادر على المواجهة والثورة»[٥٤].

إنه باختصار بناء صرح تعليمي يتناسب وعملية البناء الثوري لجيل الثورة الكانونية الذي يساهم بالتأسيس للمرحلة الإنتقالية التي باتت أكثر من ضرورية للشعب العربي الفلسطيني، مرحلة الدولة الوطنية المستقلة، ان

هذا العطاء الثوري اليومي يفتح الآفاق الواسعة أمام عملية الإنتقال للمجتمع الفلسطيني من حالة الإحتلال والإستلاب إلى حالة الحرية والإستقلال.

ويفيد بعض المصادر الموثوقة من الداخل، فضلاً عما أكدته المدرِّسة، حنان عشراوي من الضفة الفلسطينية: «ان ٤٠٪ من تلاميذ المدارس وطلابها البالغ عددهم ٣٠٠ ألف طالب، تلقوا تعليمهم في فصول سرية، وان أكثر من مدرس ومدرسة اعتبروا التجربة جديدة ومثيرة ومفيدة»[٥٥]. ويوماً بعد يوم تتعاظم هذه العملية الدراسية. ويتشبث بها الشعب الفلسطيني أكثر فأكثر، بحيث لاتوجد عائلة إلا وتولي أهمية خاصة لتواصل واستمرار وتقدم أسس التعليم الشعبي. (١) لافشال مخططات العدو الصهيوني القديمة ـ الجديدة. (٢) لحماية الجيل الجديد من شيوع الأمية في صفوفه. (٣) وضع أسس منهاج جديد يخدم بناء جيل يتجاوب مع طموحات وأهداف الشعب الفلسطيني. (٤) المحافظة على نسبة الخريجين.

اللجان الطبية

هي، تلك اللجان، التي تقدم الخدمات الطبية الأولية للمصابين في المواجهات، وتقرر ماإذا كان ضرورياً أخذ الجريح إلى المستشفى أم إلى البيت أو إلى احدى العيادات التي تشرف عليها اللجان الشعبية للخدمات الصحية.

ومن الجدير بالملاحظة، أن هذه اللجان سابقة على الثورة، وكانت تقدم خدماتها المجانية لجماهير المخيمات والقرى والأحياء الفقيرة. فضلاً عن الندوات الطبية بين أوساط الجماهير.

ـقيادة الوطنية الموحدة أولت هذه اللجان مكاناً هاماً في نداءاتها، ففي
ء الأول ٨٨/١/٨ ناشدت الأطباء والصيادلة بأن يكونوا «في حالة
ىء من أجل تقديم يد العون للمرضى من أهلنا وعلى الأخوة
ادلة مزاولة أعمالهم بشكل اعتيادي، وعلى الأخوة الأطباء وضع
رة الخاصة «اشارة طبيب» بشكل واضح للعيان».

ي النداء الثالث دعتهم لان يلتحقوا: «باللجان والأطر الصحية التي
م حملات المعونة الطبية للمخيمات والمناطق المحاصرة والمتضررة،
و كافة الأطباء والصيادلة والممرضين وفنيي المختبر للمشاركة الواسعة
لات المعونة، حيث تسود المخيمات والمناطق المحتلة أوضاع صحية
؛ وأمراض عديدة جراء الحصار والتجويع واستخدام الغازات السامة
قة».

، اللجان الشعبية الطبية لعبت وتلعب دوراً مهماً في التخفيف من آلام
هير، والشد من أزرها في مصابها وجراحها وفي تعزيز صمودها في
؛ الحرية والاستقلال.

ـلى سبيل المثال قدمت اللجان الشعبية للخدمات الصحية في
٨٧/١٢ في مقر روضة غسان كنفاني ـ بجبل المكبر بالقدس،
ات الطبية لـ ٢٥٤ حالة.

في ١٢/٢٥ قدمت خدمات طبية لـ ٧٦ حالة في بيتللو ولـ١١١ حالة
ـ عمار برام الله.

في ٨٨/١/٢٥ قدمت خدمات طبية في أذنا لـ ١٦٧ حالة مرضية،
كفر نعمة لـ٦٣ حالة، وفي سعير لـ٢٥٠ حالة.

في ٨٨/٢/٥ قدمت خدمات طبية في العروب/ الخليل لـ ٢٢٥
... الخ.

غيرها من الخدمات والأمثلة الحية التي قدمتها وتقدمها يومياً اللجان

الشعبية الطبية وعلى مستوى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

لجان الحراسة

مع اشتداد أوار الثورة، وبالتالي دخول المعارك مع سلطات الإحتلال طوراً جديداً من أشكال حرب الشوارع على مدار ساعات النهار الأربع والعشرين، كان لابد من تأسيس لجان الحراسة، التي تركزت مهمتها في البداية كقوة انذار لجماهير المخيم أو القرية أو المدينة، حيث تتمركز هذه في البنايات المرتفعة، أو في الأماكن المشرفة والمطلة على المناطق، التي من المحتمل أن يأتي منها العدو، فتقوم بإعطاء شارة مميزة، كما حصل في احدى القرى الفلسطينية «فقد اتفق افرادها على اضاءة المصباح بشكل متصل، اذا كانت القوة المداهمة من أفراد الجيش، وبشكل متقطع اذا كانت من المستوطنين»[٥٦] هذا في الليل، أما في النهار فتكون الإشارة بالصفير أو مايجري الإتفاق عليه بين لجان الحراسة واللجان الشعبية الأخرى، وخاصة لجان المقاومة الشعبية. حتى يمكن إدراج لجان الحراسة ضمن لجان المقاومة الشعبية، لان مهامها مرتبطة مباشرة بمهمة تلك اللجان.

كما تعمق وازداد دور لجان الحراسه مع بداية اضمحلال وانحلال جهاز الشرطة، فأضحت مهمتها اشمل من دور قوة الإنذار لتصل إلى (١) حماية ممتلكات الجماهير. (٢) حماية المتاجر التي تقوم قوات الجيش الاسرائيلي بفتحها، وكانت لجان الحراسة تقوم بشراء الأقفال وإغلاق المحال. (٣) وهي في ذات الوقت جزء مشارك في معارك الشعب البطولية.

لجان مكافحة الغلاء

على ضوء جشع بعض التجار وأصحاب البقالة، وبسطات الخضرة، جرى تشكيل لجان مكافحة الغلاء، مهمتها (١) مراقبة الأسعار للبضائع المختلفة. (٢) حماية المستهلك. (٣) مراقبة التجار الذين يتجاوزون

قرارات القيادة الوطنية الموحدة في نطاق المقاطعة للبضائع الإسرائيلية.

حتى وصل الأمر في الآونة الأخيرة، ان تبادر هذه اللجان، مع لجان التجار، إلى عمل احصاء للبضائع الموجودة في المحلات المختلفة. وتراقب عن كثب اي تجاوز لقرارات المقاطعة، واذا تبين لها أن أحداً من التجار متجاوز ومتمرد على القرارات احالت أمره للجان المقاومة الشعبية، التي تتخذ الإجراءات المناسبة ضده إما بالإنذار، وإما بالحرق أو أي شكل من أشكال العقوبة.

لجان تخليص المعتقلين

قوام هذه اللجان من النساء، اللواتي سجلن صوراً مشرقة في النضال الوطني الفلسطيني من خلال دورهن البارز والمميز في الثورة الديسمبرية، ككل وفي لجان تخليص المعتقلين بشكل خاص.

فعندما تشاهد النساء أن قوات الجيش الاسرائيلي القت القبض على أحد الشباب أو إحدى الفتيات، تقوم بالهجوم على القوة المعتقلة للشاب أو الصبية. وتخطفه منهم، وتدعي إحدى النساء بأنه ابنها أو أخوها... الخ.

مثال على ذلك أم خالد أو كما يسمونها «أم الوطن» من رام الله اطلقو عليها اسم أم الوطن.. «لانها لم تترك شبلاً ممن نالتهم أيدي الغزاة الغاشمين إلا وطارت لتدافع عنه وهي تصرخ انه ابني، اتركوا ابني، حتى حظيت بهذا اللقب بجدارة».

وفي ساحة المنارة ـ برام الله، ماإن «يسقط جريح ما [حتى] تركض لتقتحم جمهرة الجنود من حوله تصرخ ابني.. ابني.. اتركوا ابني ايها الفاشست»[٥٧].

مثال آخر، الشهيدة منال سمور (١٥) عاماً من معسكر الشاطىء في قطاع غزة/ طالبة في الثالث الإعدادي. لقبها أهالي المعسكر «بالشنارة» لنشاطها وحركتها اليومية. مهمتها في فرقتها تبدأ في مراقبة تحركات الجيش إلى المشاركة الفعلية في المواجهات والإشتباكات. وكانت في كل طلعاتها تقول بأنها «فداء الانتفاضة».

«في يوم استشهادها أصيب شاب بعيار ناري وقام الجنود باعتقاله وهو ينزف دماً. جن جنون منال عندما رأتهم يضعونه في سيارة الجيب فهجمت عليه كالبرق من أجل تخليصه، إلا أن الجنود سبقوها بإطلاق عدة عيارات نارية أصابت قلبها. ركضت منال أكثر من ٥٠ متراً تحمل جراحها وتغرق في دمها متحدية الموت والإحتلال، كان ذلك يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٨٨»[٥٨].

هذه أمثلة محدودة جداً مما تقوم به لجان تخليص المعتقلين. وهناك أمثلة عديدة لاتحصى ولا تعد، وفوق كل متر من الأرض الفلسطينية المحتلة هناك قصة بطولية نفذتها لجان تخليص المعتقلين.

لجان الاصلاح الاجتماعي

وهي اللجان التي تقوم بمهمة حل الخلافات التي تنشب بين الأفراد والأسر في الأحياء والقرى والمخيمات. وتقوم بدور تربوي دعاوي من خلال اغلاقها كل النوافذ التي يمكن أن تنفذ منها قوات الإحتلال إلى وحدة المجتمع الوطني الفلسطيني.

انها تلعب دوراً ايجابياً أيضاً بعد غياب دور الشرطة، لانها ترمم وتعطل تفاقم أية تباينات وتعارضات داخل أبناء الشعب الواحد.

وباتت هذه اللجان تشكل المرجعية القضائية لجماهير الأحياء والمخيمات والقرى والمدن، كونها تحل الإشكالات كلها، ولا تسمح لكائن من كان

يهضم حق أخيه المواطن، وهي تقف إلى جانب الحق في مواجهة
باطل. وهي تدرك أيضاً ان مهمتها الأولى تتمركز في صيانة الوحدة
وطنية الفلسطينية وتوجيه الأنظار، كل الأنظار نحو العدو الصهيوني
معركة الحرية والاستقلال.

جان التوعية السياسية [لجان التثقيف]

وهي لجان أشبه بجماعات التفويض السياسي في الأجهزة المقاتلة
فصائل الثورة الفلسطينية - في الظاهرة العلنية - أو في جيوش الدول
الإشتراكية، مع الفارق انها تمتاز بطابع الثورة الكانونية الشعبي.

وهي تقوم باللقاءات مع الجماهير في الأحياء وحتى على نطاق البناية
الواحدة، حيث يجتمع افرادها، ويقوم الموجه بطرح الموقف السياسي
للجماهير ويجيب على اسئلتهم، ويتعرف أيضاً على هومومهم ويستمع
اليهم، فضلاً عن ذلك، تقوم هذه اللجان بنشر المفاهيم الصحيحة
والسليمة للنضال الوطني، كما تعمل ضمن طاقاتها وامكانياتها بتوزيع
القصص من التاريخ الفلسطيني ومن التاريخ العربي والأممي.

وهناك لجان مختلفة كلجان المرأة، التي أشرنا لها في القوى المحركة،
فضلاً عن لجنة الإعلام التي أشرنا لها في بداية الحديث عن اللجان
الشعبية، ولجان الحرفيين وغيرهم.

بالمحصلة يمكن القول، ان هذا الجهاز الواسع والكبير من اللجان إنما
هو جهاز السلطة الجديدة، سلطة الشعب الفلسطيني، سلطة الحرية
والاستقلال، نقيض وبديل سلطة الاحتلال.

وبقدر ماتبني الثورة الكانونية البطلة لجانها وترسخ جذورها في الواقع
الاجتماعي والوظيفي - المهني - التخصصي الفلسطيني بقدر ماتتمكن من

فك ارتباطها مع اجهزة الاحتلال وبقدر ماتضع آخر مساميرها في نعش الاحتلال نفسه.

ويمكن القول والتأكيد ان الثورة الديسمبرية خطت خطوات مهمة للامام في طريق الحرية والاستقلال، ولكن مازال أمامها شوط هام أيضاً في التدمير الكلي لأجهزة الاحتلال، الإدارة المدنية، الشرطة، المؤسسة الضريبية، وغيرها من الأجهزة المرتبطة بالاحتلال.

ان بناء الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني يحتاج إلى المزيد من العطاء، المزيد من البناء لاجهزة السلطة الشعبية وتعميق مفاهيمها ومحتواها وتجذيرها في أوساط الجماهير الشعبية الفلسطينية.

ان التجربة الديمقراطية الفلسطينية، التي تتجلى بتشكيل وتوسيع وتعميق اللجان الشعبية، هي تجربة من التجارب الغنية بدروسها وعبرها، والتي مازال الوقت امامها كي تنتقل إلى مراحل أرقى وأشمل، وبالتالي أي حكم على هذه التجربة الديمقراطية من الآن سيكون حكماً ناقصاً ولا يتسم بالموضوعية.

ولكن ماأفرزته هذه التجربة من حقائق مادية ملموسة حتى الآن، يؤكد ان التجربة الفلسطينية تمتاز عن غيرها من التجارب بطابعها الشمولي في النطاقين المهني والجغرافي، والذي لم تشهده لجان السوفيتات في الميدان الطبقي ولاغيرها من التجارب الوطنية، بما في ذلك التجربة الفيتنامية، الأمر الذي يعطي هذا النموذج الديمقراطي الفلسطيني موقعاً خاصاً متفرداً عن باقي النماذج الطبقية أو الوطنية الأخرى.

والزمن القادم من الثورة الكانونية يغني ويجذر ويرسخ ملامح هذا النموذج الديمقراطي الفلسطيني، الذي تتحمل قيادة م.ت.ف مسؤولية مركزية في التسريع والدفع الإيجابي في صياغة ملامحه ومقوماته، وهذه حاجة تمليها ضرورات العملية الثورية ومستقبل النضال الوطني

الفلسطيني. ولكن اذا استمر بعض القوى متشبثاً بمواقفه الخاطئة فإنه بالضرورة سيعيق ويعـرقل تطور هذا النموذج الوطني. وسيبقى العمل الجبهوي أسير منطقه الفئوي الضيق، الذي لن يخدم النضال الوطني، لذا فالمصلحة الوطنية تحتم التجاوب مع متطلبات العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسـطينية المحتلة، والدفع بأشكال العمل القيادي إلى بلوغ مرحلة الجبهة الوطنية المتحدة، التي تعتبر حاجة موضوعية وذاتية للثورة في الثورة الفلسطينية.

مصادر ومراجع الفصل الثالث

١ ـ «الثورة المستمرة» أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. ص ٣.

٢ ـ كتاب «فلسطين الثورة» ـ ٢ ـ مصدر سابق. ص ٢٥٦.

٣ ـ هآرتس، ١٤/٢/١٩٨٨

٤ ـ المدهون، ربعي «الانتفاضة الفلسطينية ـ الهيكل التنظيمي» مصدر سابق ص ٨١.

٥ ـ لينين. «خطتا الاشتراكية ـ الديمقراطية». مصدر سابق. ص ٢٥ ـ ٢٦.

٦ ـ المصدر السابق. ص ٢٩.

٧ ـ لينين ـ «حول تربية الملاكات». دار التقدم. موسكو. ص ٢٥.

٨ ـ النداء الأول للقيادة الوطنية الموحدة. صادر في ٨/ ١/ ١٩٨٨

٩ ـ النداء (٢٨) نداء الاستقلال، ٢٠/ ١١/ ١٩٨٨.

١٠ ـ «الأرض المحتلة وقائع . . . واحداث» العدد السادس والثلاثون. . مصدر سابق. ص ٢١٢/ انظر جريدة «القدس» المقدسية، ٢٦/١٢/١٩٨٧.

١١ ـ الأرض المحتلة. . . وقائع. العدد الخامس والاربعون. أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨. ص ٣٢٥/ انظر جريدة «الشعب» المقدسية، ٩/ ٩/ ١٩٨٨.

١٢ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (٣) آذار (مارس) ١٩٨٨. ص ٢٠٦/ انظر ملحق هآرتس، ١٩/ ٢/ ٨٨. ص ٦ ـ ٩.

١٣ ـ بيان من جماهير مدينة قلقيلية موجه إلى جنود العدو الصهيوني، ١٩/١/١٩٨٨.

١٤ ـ نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ العدد (٣) آذار (مارس). ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥/ انظر هآرتس، ٢٨/ ٢/ ١٩٨٨.

١٥ ـ د. المسيري، عبد الوهاب «الانتفاضة الفلسطينية» مصدر سابق. ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

١٦ ـ يديعوت احرونوت، ١٤/ ١٠/ ١٩٨٨.

١٧ ـ النداء (١٧) نداء أربعين القائد والمعلم الشهيد «أبو جهاد» ١٩٨٨/٥/٢١.

١٨ ـ ملقا، فيكتور، ترجمة عصام عسيران «مناحيم بيغن ـ التوراة. . . والبندقية» نقله عن الفرنسية عصام عسيران. المكتبة الثقافية. بيروت. توزيع مكتبة الكويت المتحدة. ١٩٧٩ . ص ٥٨ ـ ٥٩.

١٩ ـ الحرية، ١٩٨٨/١٢/٢٥. ص ٥٠.

٢٠ ـ جواد، سعيد. «النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨». دار ابن خلدون. بيروت.الطبعة الأولى، ١٩٧٩.ص ١٢٨.

٢١ ـ «الثورة المستمرة» نيسان (ابريل) ١٩٨٧. ج. ش. ت. ف مصدر سابق.

٢٢ ـ غانم، فريد. «انا طوميا اللجان الشعبية وديناميتها الخلاقة.انتفاضة كانون الكبرى في عامها الثاني ـ قسماتها. . طابعها ودلالاتها». مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع ـ نيقوسيا ـ قبرص. كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩. ص ٢٤.

٢٣ ـ المصدر السابق. ص ٢٥.

٢٤ ـ المصدر السابق. ص ٢٦.

٢٥ ـ التقرير ـ ٩ ـ ٢٥/ ١٩٨٨/١٠، م.ت.ف. الإعلام الموحد. الإعلام الخارجي. ص ٣٩/ انظر دير شبيغل الألمانية.١٩/ ٩/ ١٩٨٨.

٢٦ ـ المصدر السابق.

٢٧ ـ غانم، فريد. «اناطوميا اللجان الشعبية» مؤسسة «نصار».مصدر سابق. ص ٢٥.

٢٨ ـ نشرة «ضمير الانتفاضة» ـ تصدرها لجان المقاومة الشعبية ـ العدد الثاني ـ تموز (يوليو) ١٩٨٨. ص ٤.

٢٩ ـ نشرة «ضمير الانتفاضة» ٧/ ٥/ ١٩٨٨. ص ٤.

٣٠ ـ نداء رقم (٣) صادر عن اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله والبيره، ٢٢/ ١٩٨٨/١٠.

٣١ ـ نشرة «ضمير الانتفاضة» تموز (يوليو) ١٩٨٨. مصدر سابق. ص ٥.

٣٢ - نداء رقم (٣) صادر عن اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله والبيره. مصدر سابق.

٣٣ - أبو جهاد مصدر سابق ص ٤٨ - ٤٩.

٣٤ - «ضمير الانتفاضة» نشرة غير دورية. تموز (يوليو) ١٩٨٨. مصدر سابق. ص ٣.

٣٥ - «ضمير الانتفاضة» ١٩٨٨/٥/٧. مصدر سابق. ص ٧.

٣٦ - التقرير - ٢٩ - م.ت.ف الإعلام الخارجي. مصدر سابق. ص ٤١.

٣٧ - المصدر السابق.

٣٨ - مشروع تعميم «الوضعية الراهنة للانتفاضة والحراك في مهامها وأولوياتها» ج.ش.ت.ف. قيادة الأرض المحتلة أواخر نيسان (إبريل) ١٩٨٨.

٣٩ - المصدر السابق.

٤٠ - «الانتفاضة» تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الأراضي المحتلة. ١٩٨٨/٨/١١. ص ٤ - ٥.

٤١ - «صامد الاقتصادي» العدد ٧٤/ تشرين الأول (اكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨. ص ٣٠.

٤٢ - المصدر السابق. ص ٢٢٦.

٤٣ - سمارة، عادل. «الحماية الشعبية». مصدر سابق. ص ٦٢.

٤٤ - المصدر السابق. ص ٦٢.

٤٥ - المدهون، ربعي «الانتفاضة الفلسطينية - الهيكل التنظيمي» مصدر سابق. ص ٣٤.

٤٦ - المصدر السابق. ص ٣٤.

٤٧ - النداء الثالث الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة، ١٩٨٨/١/١٨.

٤٨ - غانم، فريد. «اناطوميا اللجان الشعبية...» مصدر سابق. ص ٢٨.

٤٩ - صامد الاقتصادي. العدد ٧٤. مصدر سابق. ص ٢٢٤.

٥٠ - «الانتفاضة» عدد خاص - ١٢ - تصدرها اللجان الوطنية

للديمقراطية . . مصدر سابق . ١٤/١٢/١٩٨٨ . ص ١٦ .

٥١ ـ المصدر السابق . ص ١٧ .

٥٢ ـ المصدر السابق . ص ١٧ .

٥٣ ـ المصدر السابق ص ١٦ .

٥٤ ـ «الانتفاضة» نشرة غير دورية ، تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية ب الأراضي المحتلة، ١٧/٥/١٩٨٨ . ص ٢ ـ ٣ .

٥٥ ـ المدهون، ربعي «الانتفاضة الفلسطينية ـ الهيكل التنظيمي» . . مصدر سابق. ص ٤٠/ انظر شؤون فلسطينية. العدد ١٨٣، حزيران يونيو) ١٩٨٨، ص ١٣٥ .

٥٦ ـ غانم، فريد «اناطوميا اللجان الشعبية» . . مصدر سابق. س ٢٨ .

٥٧ ـ التقرير رقم (١٣٥) «من حكايات الناس والانتفاضة» حركة فتح ـ كتب القائد العام ـ ١٥/٣/١٩٨٩ ص ٢ .

٥٨ ـ التقرير رقم (١٢٠) «من حكايات الناس والانتفاضة» حركة فتح ـ كتب القائد العام ـ ص ٣ .

*) صدر القرار في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) . ١٩٨٧ .

*) بالأساس وحسب ماكان مقرراً نظرياً ، اللجان الشعبية ، هي عبارة عن قيادة السياسية والأمنية والاجتماعية للمخيم ، ولكن في ميدان الممارسة نتيجة سياسة الهيمنة والتفرد ، التي اتبعتها بعض الفصائل ، وخاصة (فتح) تسر الأمور كما يجب ، مما أفقد اللجان الشعبية تلك الصفة ، وحصرها في نطاق الإداري والاجتماعي .

الفصل الرابع



الفصل الرابع

جدل المدني والمسلح في الثورة

مدخل:

أثبتت تجارب الثـورات في التـاريخ المعاصر ان انتصارها يكون نتاج وحصيلة جملة من العوامل والمعطيات الذاتية والموضوعية. ومن بين عوامل الإنتصار، تحتل أشكال وأساليب النضـال مكانة مركزية بينها.

والثورة، التي لاتستطيع تحديد وصياغة وسائلها الكفاحية في مواجهة العـدو، بالضرورة مآلهـا الهـزيمـة. ولايمكن لثورة ان تنتصر في نضالها الثـوري، إلا بمقدار قدرتها على اشتقاق وتحديد أشكال نضالها الملائمة والمرتبطة بالشعار السياسي، وقبل ذلك بجملة الظروف والمعطيات المحيطة بالثـورة. أي استنـاداً إلى قوى الثورة الذاتية، وقوى العدو، فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية.

وهذا الإقرار بأهمية التحديد العلمي لأساليب النضال بشكل عام مع اعلان الثورة، لايعني الإقرار والتوافق مع أي قيادة ثورية، تذهب بعيداً في الإقدام على الدخول في بحث التفاصيل المسبقة لاشكال الكفاح، التي ستعتمـدها الثورة في سياق كفاحها الثوري، لان مبدأ التفكير بتفصيل

قوالب جاهزة من أشكال النضال لايمت للثورة بصلة، لابل يقتل روح الثورة، روح التغيير والتجديد الدائم للأساليب، اعتماداً على تغير الوقائع والمعطيات المادية في الواقع المحدد، المعين. وأهمية عدم الدخول في التفاصيل أو تحديد أشكال «مسبقة الصنع» بناءً على قوالب «نظرية جاهزة»! تكمن أولاً، في أنه لايمكن لثورة من الثورات ان تشتق سلفاً ومسبقاً أساليب الكفاح التفصيلية، خاصة وأن ظروف النضال متحركة بشكل دائم بين المد والجزر، بين التقدم والتراجع، أي أن الثورة لاتسير في خط مستقيم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة، أية ثورة، تنتقل من مرحلة إلى أخرى، فمرحلة الدفاع الإستراتيجي الأولى، تختلف ملامحها عن المرحلة الثانية، مرحلة التعادل مع العدو، وبالضرورة تختلف عن المرحلة الثالثة، مرحلة الهجوم الإستراتيجي. الأمر الذي يؤكد، ان الغوص المبكر في رسم واقرار الأشكال الكفاحية التفصيلية إنما هو شكل من أشكال عدم الواقعية. وكمثل من يضع العربة أمام الحصان!.

وكما هو معلوم، فإن الثورة علم، لايجوز التعاطي معها باستخفاف «وطيشنة» لان مثل هذا السلوك يؤدي إلى سيطرة روح العبثية والفوضى واستحضار «الأرواح» التي تحمل الثورة إلى الهاوية وتودي بها في مستنقع الهزيمة!، في حين أن التجارب االتاريخية الثورية تدلل على ان الثورة بإمكانها وعلى أرضية التحديد العام العريض لاشكال النضال المختلفة، ، سيرورة وصيرورة انطلاقتها واندفاعها نحو أهدافها، أن تشتق وتبتدع صوغ أشكال وأساليب نضالها التفصيلية الجماهيرية والمسلحة بأرقى مايكون، وبشكل مختلف تماماً عما حملته التجارب الأخرى، وبصيغ قد لاتتطابق مع ما جاء في الكتابات النظرية.

اذاً الثورة، في مسيرتها الكفاحية، تطرح أمام قيادة الثورة الكثير والكثير من القضايا، التي لم تعهدها من قبل، الأمر الذي يستدعي وضع الحلول

المناسبة، وكذلك عدم التوقف والدوران حول القديم من أساليب العمل، بل البحث عن مايتناسب مع الوضع الجديد، أي عن أساليب جديدة، لها سماتها الخاصة المرتبطة بالتجربة المحددة. أي أن الثورة ستعلم القيادة والجماهير، على حد سواء، الكثير مما لم تتعلمه في الكتب، واضعاف ماتعلمته من الكتب والنظريات.

ان الثورة، هي المدرسة الأمثل والأكبر للوطنيين والثوريين معاً إنها عبارة عن «الام» التي تلد الجديد دائماً، وما على «القابلة القانونية» قيادة الثورة الّا أن تستلهم الجديد، وتستوعبه وتضعه في منطوق قانونيته ومساره السليم.

ومهما حاولت قيادة الثورة [وهي محاولات مطلوبة وضرورية في كل الأحوال، شرط ان لاتقع في دائرة القولبة والجمود] من اشتقاق الأساليب والأشكال، ومهما ذهبت بعيداً في عملية التنبؤ في مآل وآفاق الأحداث، وأشكال النضال، فإن الثورة في مسيرتها ستحمل أشياء كثيرة لا يمكن التنبؤ بها، وستطرح أمامها [قيادة الثورة] وعليها مهمات جديدة من واجبها أن تجد الأساليب المناسبة لحلها، واذا كان لايجوز الغوص كثيراً في التفاصيل، وبالتالي وضع قوالب جاهزة، فإنه أيضاً ليس من الواقعية بشيء حصر الثورة بشكل وحيد من أشكال النضال دون سواه، لأن ذلك لايمت للواقع بصلة. ولايخدم العملية الثورية، أياً كان طابعها، قومياً أم طبقياً، لاسيما وان العدو يستخدم كل أسلحة الفتك والقتل والتدمير الاقتصادي والثقافي والنفسي والقمعي الإرهابي، من أجل القضاء على الثورة، فهل يجوز والحالة هذه، أن تحشر قيادة الثورة نفسها في نطاق شكل وحيد من أشكال النضال، وبغض النظر عن طابع هذا الشكل مدنياً كان أم مسلحاً!؟.

هل من المعقول لاية قيادة ثورية أن تضيق الخناق حول رقبتها، حول ذاتها؟! أيجوز أن تتخلى بإرادتها، بقرار خاص منها، عن أسلحة عديدة

بيدها؟! أن تحد من عناصر قوتها، وبالتالي تقدم للعدو خدمة مجانية!؟ انها ليست سوى قيادة مغامرة، متطرفة، لا ترى سوى «قوتها»! «ونفسها» ولا تحسب الحساب لقوة العدو، بل تختزلها بمقولات نظرية «ثورجية» جوفاء!؟ وكذلك القوى التي «تضخم» قوة العدو و«تستخف» بقوى الثورة، فتهبط إلى مستوى النضال المطلبي فقط!.

إن القيادة الثورية، هي تلك القيادة التي تتعاطى مع الثورة كعلم، ولا تستبق الأمور، ولا تتخلف عنها، بل هي، القيادة التي تواكب الأحداث في حركتها، وتضع الحلول الثورية الناجعة للمشاكل التي تعترض طريق الثورة؛ وتصوغ اساليبها النضالية على أسس واقعية، بعيداً عن المبالغة والتطرف أو التباطؤ والتسويف غير المبرر.

كما يجب على قيادة الثورة أن تقف بين فترة واخرى أمام اساليبها الكفاحية، استناداً إلى مجريات الأمور، لتدقق في ماإذا كانت تتناسب وظروف الواقع الجديد، أم أنها باتت لاتتجاوب مع التطورات التي حدثت في البلاد وعند العدو. وبناءً عليه يكون من الواجب عليها أن تحدد وتصوغ أساليب تلائم المعطيات الجديدة.

وهذا يعني، أن على قيادة الثورة أو الحزب الثوري، أن يكون على مستوى الأحداث، يرافق تطوراتها، كي لايقع في منزلقات (١) القفز في الهواء!، (٢) أو التخلف إلى ذيل الحركة الجماهيرية؟! لأن كلتا الحالتين (القفز والتخلف) تحملان النكسات للثورة! ان الواجب يحتم عليها أن تصوغ أشكال نضالها، استنادا إلى أهدافها، وارتباطا بالظروف الذاتية والموضوعية.

الثورة وشكل النضال الرئيسي

وفي هذا السياق، يتحتم على قيادة الثورة بين فترة واخرى ان تقف أمام

تجربتهـا، وتحـدد من بين مجمـوع الأسـاليب والأشكـال أيهم الشكـل لرئيسي! ، أيهم الذي يحتل موقع الصدارة! ، لانه ليس من المنطق بشيء أن تتساوى أشكال النضال المختلفة في ذات اللحظة. وبالتالي يجب أن يكـون هنـاك شكـل له الأولوية على ماعداه من أشكال النضال. وهذا لا يلغي أهمية وضرورة اشكال وأساليب النضال الأخرى، لاسيما وأن الثورة (أو الحزب) معنية بتوجيه كل سهامها وأسلحتها، في آن إلى رأس وقلب العدو لكي تفتك به، وتقضي عليه وتحقق النصر.

والثـورة الفلسـطينية المعـاصرة، عندما قامت في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، وبشكـل رئيسي بعـد انتشار ظاهرة المقاومة الفلسطينية على أثر هزيمة (يونيو) ١٩٦٧، حددت الكفاح المسلح، كشكل رئيسي للنضال الـوطني الفلسـطيني، وتجسـد ذلـك لاحقـاً في برامـج المجالس الوطنية الدورية، وكذلك في برامج الفصائل الوطنية الفلسطينية، كل على انفراد.

وما من شـك في أن الثورة الفلسطينية واجهت في البدايات ومازالت، النزعتين، نزعة التطرف ونزعة التهادن والإصلاح.

نزعة التطرف مثلتها فصائل الثورة الفلسطينية المسلحة، التي ذهبت جميعها في البداية الى حد إلغاء كل أشكال النضال، وركزت جهودها على أسلوب الكفاح المسلح، كأسلوب «وحيد!» للنضال، الأمر الذي أوقعها في نزعة العدمية والتطرف، وانعكس ذلك في أدبياتها وشعاراتها السياسية، التي طرحتهـا آنـذاك، مثـلاً شعـار «**السلطة السيـاسيـة تنبـع من فوهة البندقية!**».. الخ.

وهذا بالتأكيد يعود لجنينية التجربة، وكردة فعل على الهزيمة العربية عام ٦٧، فضلاً عن أن تجربة حرب الشعب طويلة الأمد، التي أثبتت نجاعتها ونجاحها في الهند الصينية، سيطرت على قيادات الفصائل الفلسطينية، يمينها ويسارها على حد سواء، ولم تدقق هذه الفصائل في مقومات وركائز حرب التحرير الشعبية، مما أفقدها القدرة على التحديد العلمي لشروط

هذه الحرب الشعبية طويلة الأمد، وأوقعها في متاهات العدمية لفترة من الوقت، وهذا لايعني رفضاً أو تخطئة لتبني المقاومة أسلوب حرب الشعب، الخطأ تجلى في الممارسة، في عدم القدرة على ترجمة البرامج على أرض الواقع.

ولكن تجربة الحياة اقنعت الفصائل الفلسطينية بالعدول عن هذا المنهج الأحادي الجانب، المغامر، وفي فترة قياسية، وجعلتها تعيد النظر في هذا الطريق. وأكدت لاحقاً في براجها، وفي برامج المجالس الوطنية الدورية على كل أشكال النضال المسلحة والجماهيرية والسياسية الديبلوماسية والمطلبية، ويجري تطبيقها استناداً إلى ظروف كل ساحة من ساحات النضال الوطني الفلسطيني.

رغم ان الغالبية العظمى من الفصائل تراجعت عن المنهج الأحادي الجانب في استخدام أساليب النضال، إلا أن الساحة الوطنية الفلسطينية لم تبرأ تماماً من أصحاب هذه النزعة المغامرة، فما زالت الساحة حتى الآن تواجه مثل هكذا مجموعات، كما هو حاصل مع جماعة «القيادة المؤقتة» المنشقة عن حركة «فتح» عام ١٩٨٣!.

وبالمقابل واجهت الثورة النزعة الاصلاحية، كان أبرز مثال عليها الحزب الشيوعي الأردني [الفلسطيني لاحقاً] وتجلت مظاهر هذه النزعة في اتخاذ الحزب موقفاً سلبياً، لابل معادياً في البداية، من ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة، واعتبرها «ظاهرة مغامرة وتجسيد للفكر القومي البرجوازي» ولم يقتصر الأمر على أسلوب الكفاح المسلح، بل شمل ظاهرة المقاومة، كظاهرة بشكل عام؟!. وتجلى هذا الموقف في سياسات مجموعة فهمي السلفيتي، الذي كان أميناً عاماً للحزب. الأمر الذي أدى إلى تفاقم التناقض في الحزب فكانت نتيجته «انقسام الحزب في عام ١٩٧٠ وخروج مجموعة فهمي السلفيتي ـ رشدي شاهين المعادية للكفاح المسلح والثورة الفلسطينية. لكن الحزب بعد ذلك لم يمارس العمل العسكري ضد الاحتلال»[1].

وعلى الرغم من اعتراف الشيوعيين بخطئهم حيال ظاهرة المقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح، إلا أنهم لم يسجلوا هذا الإعتراف في وثيقتهم الرسمية - البرنامج - المقر في المؤتمر الأول للحزب، المنعقد عام ١٩٨٣ في بيت حانينا بالأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا الموقف يدلل على الروحية السلبية للحزب من أسلوب الكفاح المسلح، وهذا الموقف، وهذه الروحية لم يتغيرا، بل إن «عقدة النقص» مازالت ملازمة للحزب من هذه الظاهرة. ولاينفي هذه العقدة مادونه عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، د. ماهر الشريف في كتابه «**الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن**» الذي قال: «. . . **اتخذ الشيوعيون الفلسطينيون موقفاً متحفظاً [الصحيح موقفاً معادياً في البداية] من ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني التي برزت في الأردن، منطلقين في ذلك من نظرة ضيقة كانت ترى ان اسرائيل قد استغلت العمليات العسكرية التي قامت بها بعض المنظمات الفدائية الفلسطينية، قبل عدوان حزيران، وبالغت في تهويلها كثيراً لـ «تبرير تهديداتها واعتداءاتها ولتهيىء الجو لعدوانها الأخير»**[٢].

ان تخندق قيادة الحزب في نطاق النضال الجماهيري فقط، اساء للحزب ولمكانته النضالية في أوساط الجماهير الفلسطينية التي تعاني في ظروف القهر القومي والطبقي من جوع الخبز، ولا ينقصها فقط من يدعم نضالاتها المطلبية المشروعة في التنظيم وحرية التعبير والتظاهر، وإنما ينقصها أيضا وقبل ذلك توقها ورغبتها في الحرية السياسية، التي صادرها المحتل الصهيوني. ومن أولى من الشيوعيين الفلسطينيين في أن يكونوا على رأس الحركة الجماهيرية؟! خاصة وانهم خاضوا تجربة طويلة، ولديهم تراث غني في تجربة عصبة التحرر الوطني في فلسطين، رغم الخطأ الذي ارتكب في شباط (فبراير) عام ١٩٤٨، بالموافقة على قرار التقسيم! ، فضلاً عن تراث الحركة الشيوعية العالمية ابتداء من كومونة باريس، مروراً بثورة اكتوبر العظمى عام ١٩١٧ إلى آخر السلسلة من النضالات العظيمة، التي قادها الشيوعيون في بلدان العالم المختلفة.

ولكن قيادة الحـزب لم تحرك ساكنـاً سوى عام ١٩٧٠، في تجربـة «الأنصار» في الساحة الأردنية، التي لم تتابعها قيادة الحزب(*) كي تصبح جزءاً أصيلاً من الثـورة الفلسـطينية المعـاصرة! ولم تحاول في الأراضي الفلسـطينية المحتلة أن تتجاوز واقع المراوحة خوفاً من اجراءات العدو. خاصة وان جسم الحزب كان ـ وعلى مايبدو انه مازال إلى هذا الحد أو ذاك ـ شبـه مكشـوف لاجهـزة الاحتـلال القمعية، الأمر الذي اعاق مبادرة الحزب، وشل قدرته على تجاوز ذلك الواقع!.

ومن البديهي أن لاينكر أحد على الحزب الشيوعي الفلسطيني ضرورة الإستفادة من أي متنفس، من أي ثغرة تسمح بالتعبير العلني عن سياسة الحزب، ولكن كان على الحزب ان يجمع بين أشكال النضال المختلفة، لاسيما وان القضية الفلسـطينية أمست أم القضـايا الكـبرى في الـزمن المعـاصر، الأمـر الـذي يؤكد أن لامجال للركون على النضال الجماهيري السياسي في سياق عملية تحقيق هدف النضال المرحلي، وليس ذلك رفضاً لاسلوب النضال الجماهيري السياسي، وإنما حاجات النضال الوطني هي التي تملي على الشيوعيين وغير الشيوعيين استخدام اشكال النضال كافة، وعـلى رأسهـا شكـل النضـال المسلح، والمسـألة تخرج عن نطاق الرغبة الشخصية في تحديد أشكـال النضال، وهذا مالم يدركه تماماً الشيوعيون الفلسطينيون، الأمر الذي أوقعهم في خطأ كبير ترك آثاره على مكانة الحزب الجماهيرية، واساء لتجربته، ومع الأسف الشديد، مازال الحزب متشبثاً في زمن الثورة الكانونية المجيدة بالدعاية والتحريض للجانب الخاطىء من تجربته الماضية ولم يستفد من خبرة الأيام والسنوات السابقة. أي لم يستطع أن يرى كل الصورة من جوانبها المختلفة؟!!.

وبـالمقـابل مارست فصائل الثورة الفلسطينية أسلوب الكفاح المسلح بالطريقة الكلاسيكية، أي طريقة المجموعات العصابية الصغيرة السرية، ضد مواقـع واهـداف العدو الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وتجاوزت هذا النموذج أثناء تصديها لحملات الإبادة التصفوية ضد ركيزتها الثانية، الركيزة العلنية في كل من الأردن ولبنان، حيث اضطرت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى اتباع شكل دفاعي اقرب إلى شكل دفاع الجيوش منه إلى شكل دفاع المجموعات العصابية، كون فصائل المقاومة جميعها، اليمين واليسار، - باستثناء الشيوعيين - بنت قواتها العسكرية في قواعد شبه مستقرة، فضلاً عن أنها، لجأت إلى تركيز جهودها في تطوير أسلحتها القتالية، فتجاوزت في لبنان النطاق العصابي إلى مرحلة تجييش الثورة!، وأمست تمتلك المدافع المختلفة الأحجام - القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى والثقيلة أيضاً - كمدافع الهاوتزر ١٥٥ ملم، و١٧٥ ملم، و٢٦٠ ملم، وكذلك مدافع الهاون ٦٠ و٨١ - و٨٢ و١٢٠ و١٦٠ و٢٤٠ ملم، والصواريخ المختلفة الأحجام والإستخدامات - المالودكا، الكورية ١٠٧ والكاتيوشا، بالإضافة للراجمات الصاروخية وصواريخ سام ٧ و٩، والعربات المصفحة الخفيفة والثقيلة، إلى آخر ماهنالك من أنواع وأشكال الأسلحة.

وهكذا مارست الثورة الفلسطينية الشكل العصابي في الداخل، وشبه النظامي العسكري في الخارج، ولكل شكل شروطه ومتطلباته. ورغم ذلك فإن قيادة الثورة لم تحسن الربط بين شكلي النضال، فكان احدهما على حساب الآخر، وتحديداً الثاني على حساب الأول.

ولكن هنا يبرز سؤال مركزي، وجوهري، هل أخطأت الثورة الفلسطينية وفصائلها المسلحة في اعتماد اسلوب الكفاح الشعبي المسلح، أسلوباً رئيسياً للنضال؟!! وهل أصاب الحزب الشيوعي، ومن يتوافق معه في الدعوة إلى شكل النضال «السلمي»؟!.

ليس ثمة شك في ان فصائل الثورة الفلسطينية لم تخطىء في انتهاج الكفاح الشعبي المسلح أسلوباً رئيسياً في نضالها ضد العدو الصهيوني الإستيطاني الإجلائي الإحلالي، هذا العدو، الذي استهدف ويستهدف

الإنسان الفلسطيني أولاً والعربي ثانياً، كإنسان وتراث وتاريخ ولغة واقتصاد وثقافة، وأرض قبل كل شيء، فهل يعقل والحالة هذه أن يكون شكل النضال مطلبياً وسلمياً ضد الصهاينة؟! هل يعقل أن يمد الشعب الفلسطيني يده ليستعطي الصهاينة؟! وهل من الممكن، ومن المنطقي ان تترك الأمور على حالها إلى ماشاء الله حتى تتغير الظروف بعد قرن أو قرنين من الزمان؟!؟ وهل يجور أن يُحكم على اسلوب النضال المسلح من حيث المبدأ ويرفض نتيجة خطأ هنا أو خطأ هناك ارتكبته فصائل الثورة الفلسطينية؟! وهل من الحكمة بشيء أن يحاكم اسلوب الكفاح الشعبي المسلح بالخطيئة والموت لانه حوصر في «صحراء العرب خارج الأرض المحتلة»؟!؟.

ان منطق الأشياء، منطق الشعوب، المنطق العلمي، تؤكد كلها على أن من يقف في الخندق المواجه للكفاح المسلح، خندق الدعوة والإكتفاء بالنضال السلمي في مواجهة الغزوة الصهيونية، إنما هم اصحاب المنطق المعكوس، الخاطيء والواهم كثيراً، الذين لايرون أبعد من أنوفهم، لماذا؟ للأسباب التالية:

أولاً: طبيعة العدو الصهيوني الإستيطانية الإجلائية، الإحلالية، الذي يستهدف الأرض والشعب.

ثانياً: لان الشعب الفلسطيني انتظر طويلاً، وراهن على البُعد القومي الرسمي العربي حتى العام ١٩٦٧، وكانت نتيجة هذه المراهنة ضياع كل فلسطين، فضلاً عن سيناء والجولان؟!.

ثالثاً: وحتى عندما ذهب بعض العرب سابقاً [السادات] إلى حد الإستسلام، واستمر الرئيس مبارك على ذات الطريق، ومن ثم التراجع العربي الرسمي التدريجي يوماً بعد يوم، نحو التطبع بما هو قائم!، كانت النتيجة مزيداً من التعنت الصهيوني والرفض للحق العربي الفلسطيني.

رابعاً: كانت القضية الفلسطينية في نظر الغالبية العظمى من الرأي

العام العالمي، بما في ذلك المؤسسات الدولية، عبارة عن قضية لاجئين لا أكثر، وكان السعي جاداً من أجل إلغائها كلياً!.

خامساً: وقوف الإمبريالية الحازم إلى جانب الكيان الصهيوني، وتقديم الدعم المتعدد الأوجه، العسكري، الاقتصادي، البشري، التكنولوجي له، في مواجهة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

لهذه العوامل كان على الشعب العربي الفلسطيني أن يحمل لواء قضيته ويقاتل من أجل التغيير الجدي في موازين القوى، وقبل ذلك التغيير في المفاهيم السائدة في أوساط الرأي العام العالمي، واحداث النقلة الضرورية على طريق تحرير الأرض الفلسطينية من براثن المحتل الصهيوني. ولم يكن ذلك ممكناً بغير انتهاج اسلوب الكفاح المسلح، اسلوباً رئيسياً في النضال، مترافقاً مع اساليب النضال الأخرى الجماهيرية، المطلبية والديبلوماسية.

وكي تستقيم المحاكمة العلمية لهذا الأسلوب، يجب الإجابة على السؤال التالي، إلى أي مدى حقق هذا الأسلوب النتائج المرجوة منه؟!.

(١) كان لبزوغ فجر المقاومة الفلسطينية المسلحة أكبر الأثر على الإنسان الفلسطيني، من خلال اعطائه الثقة بالنفس، بعدما كادت أن تذهب هذه الثقة مع رياح هزيمة حزيران، وبالتالي اعادت الإعتبار للشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية.

(٢) وفي ذات السياق، انقذت الإنسان العربي عموماً من براثن الهزيمة العربية الرسمية، وشكلت المقاومة الفلسطينية المسلحة احد أهم عوامل النهوض في لحظة من أشد لحظات الإنكسار العربي.

(٣) شكلت المقاومة الفلسطينية المسلحة احدى أهم واخطر الظواهر الشعبية، التي واجهها الكيان الصهيوني منذ تأسيسه، كون عنصر المقاومة، هو العنصر الفلسطيني - النقيض التاريخي للفكرة الصهيونية - والذي اعتقدت اسرائيل بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ أن لاقائمة ستقوم لهذا الشعب، وأن مآله الإندثار والإضمحلال في سفر الهجرة إلى المنافي،

وبالتالي الضياع الكلي في صحراء العرب القاحلة من المروءة! . . أو أن يذوب في سوق العبيد الصهيوني!؟.

(٤) نفضت الغبار عن ملفات القضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية، وبشكل خاص في الأمم المتحدة، ليس هذا فحسب، وإنما حققت المزيد من النتائج الايجابية. منها إقرار الحقوق الفلسطينية المشروعة في أرضه في القرار ٣٢٣٦ عام ١٩٧٤، واعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية كما جاء في القرار ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥، وغيرها من القرارات الدولية المؤيدة للكفاح الفلسطيني المسلح وغير المسلح، فضلاً عن قبول م.ت.ف كمراقب في الهيئة الدولية الأولى، استناداً إلى القرار ٣٢٣٧، وإلقاء رئيس اللجنة التنفيذية كلمة أمام الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤. . . الخ.

(٥) وقبل ذلك، ونتيجة تجاوز الثورة لعنق الزجاجة، بتفاديها مؤامرات التصفية في الأردن عام ١٩٧٠ و١٩٧١، وتجاوز مؤامرة أيار (مايو) ١٩٧٣ في لبنان، ارغمت الأنظمة العربية على الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

(٦) ايقظت جزءاً كبيراً من أوساط الرأي العام العالمي على حقيقة القضية الوطنية الفلسطينية، وأوقفتها على قدميها، بعد أن كانت تقف على رأسها، فحولتها من قضية انسانية تتعلق بمجموعة من اللاجئين! إلى قضية شعب مكافح من أجل تحرره الوطني.

(٧) شكل الكفاح الشعبي المسلح التربة الخصبة لانضاج الظروف داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(٨) مثلت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة العقبة الرئيسية الكأداء في طريق مؤامرات التصفية، وخاصة اتفاقيات كامب ديفيد، ومشروع ريغان، ومشروع «التقاسم الوظيفي» . . وغيرها من المشاريع التصفوية.

(٩) اغنت تجربة الكفاح الوطني الفلسطينية، وشدت من أزرها

وساعِدها في مواجهة الأعداء. ومثلت معارك الصمود التي خاضتها الظاهرة العلنية في كل من الأردن ولبنان ضد الرجعيات العربية والعدو الصهيوني نماذج حية للانسان الفلسطيني يحتذى بها.

(١٠) اغنت تجربة حركة التحرر الوطني العربية، حيث شكلت مدرسة لكل القوميين والتقدميين العرب، وللحركة الوطنية اللبنانية خصوصاً، وشدت من أزرها في مقاومة الأعداء الطبقيين والقوميين.

ان أسلوب الكفاح الشعبي المسلح كان أكثر من ضروري للشعب العربي الفلسطيني، واذا اعترى ممارسة هذا الأسلوب في ظروف الظاهرة العلنية عدد من الأخطاء، فإن ذلك لايعني نفياً وإلغاءً كلياً لهذا الأسلوب، واذا حوصر هذا الأسلوب في «الصحراء العربية» كما يقول د. محمد السيد سعيد في ندوة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام في ٥ آذار (مارس) ١٩٨٨ فإن ذلك لايعني، أن أسلوب الكفاح المسلح كان خاطئاً ولا يتناسب مع الواقع الفلسطيني والعربي، بل العكس صحيح.

والأمر الذي يجب أن يسجل دائماً وابداً، أن المقاومة الفلسطينية المسلحة تمكنت بواسطة بندقيتها الوطنية المسيسة من أن تحمي رأس الثورة، وان تحافظ على الذات الوطنية الفلسطينية وتصون المكتسبات السياسية العديدة التي حققتها الثورة. ولو لم تكن البندقية الفلسطينية لما وصلت القضية الفلسطينية إلى ماوصلت اليه من تطور، فالفضل أولاً وثانياً.. وعاشراً للانسان الفلسطيني المقاتل، المسلح، الذي استطاع بفضل وعيه الوطني التحرري التقدمي، ان يذود عن هويته وقضيته وحقه في البقاء والعمل لتحرير وطنه من العدو الصهيوني. وبعد ذلك، يأتي دور اشكال النضال الأخرى.

ولقد أدرك الشعب الفلسطيني بحسه الوطني التحرري، ومن خلال تجارب الشعوب التحررية الأخرى، ان شعباً لايجيد الدفاع عن نفسه وعن حقوقه الوطنية، هو شعب لايستحق الحياة، ولا يستحق البقاء والعيش

إلا كالعبيد. وكي لايكون الشعب العربي الفلسطيني كذلك، خاض غمار الكفاح الشعبي المسلح ستند إلى الجماهير التعبية المسيسة، والحريصة على تحقيق أهدافها الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني.

وجنباً إلى جنب، مارس الشعب العربي الفلسطيني أشكال النضال الأخرى، وقاتل على كل الجبهات دونما استثناء ومن غير تردد، على الجبهة النقابية المطلبية، وعلى جبهة العلم والثقافة، وعلى الجبهة السياسية الديبلوماسية، وعلى جبهة حماية الأرض والمقدسات والتراث والتاريخ واللغة إدراكاً من الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية ان أشكال النضال المختلفة تتقاطع في نقطة واحدة، هي نقطة هزيمة العدو الصهيوني وبالمقابل تحرير الأرض الفلسطينية وبناء الدولة الوطنية المستقلة.

واعطاء الأولوية للكفاح الشعبي المسلح لايعني من قريب أو بعيد، اسقاط أهمية أشكال النضال الأخرى، أو القفز عنها، أو الإستغناء عن أي منها، أو إهمالها، وإنما يعني تحديد أولويات أساليب النضال، استناداً إلى الهدف الوطني التحرري، والشعار السياسي، وارتباطاً بجملة الظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية.

خطأ الثورة :

وإذا كانت قيادة الثورة الفلسطينية المعاصرة عموماً قد تمكنت من تحقيق النجاح في التحديد السليم لأساليب الكفاح المختلفة في نضالها في مواجهة العدو الصهيوني، واستطاعت ان تختار من بينها الأسلوب الرئيسي، فإنها في الوقت نفسه ارتكبت خطأ واضحاً بحق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وبحق دورها هي كقيادة، ويتمثل هذا الخطأ في:

أولاً: ايلاء جل اهتمامها وتركيزها وعصب تفكيرها للظاهرة العلنية

للثورة في دول الطوق العربية، وبالمقابل أهملت ركيزة المقاومة السرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتجلى ذلك فيما يلي:

أ ـ توسيع أطر الثورة في ساحات النضال الخارجي (العواصم العربية المختلفة) الأمر الذي تطلب من قيادة الثورة ان تضخ أموالاً طائلة لاستمرار هذه الأطر، كما وضعت ذاتها تحت رحمة الأنظمة المختلفة، وهذا لايعني رفضاً أو تعارضاً مع وجود الظاهرة العلنية بقدر ماهو رفض للمنهج والسياسة التي اتبعت في إدارة هذه المسألة.

ب ـ اقتناء الأسلحة من الحجوم المختلفة، وفي السنوات الأخيرة بات التركيز جلياً على الأسلحة الثقيلة، مما أثر سلباً على العمل العصابي.

جـ ـ انتشار وباء البيروقراطية والمكتبية في جسم الثورة ككل، فضلاً عن انتشار ظاهرة الشقق المفروشة وغير المفروشة والسيارات المدنية وعلامات البذخ، التي طالت اليمين واليسار مع فارق نسبي.

د ـ احتلت الظاهرة العلنية مكان الصدارة في النضال الوطني الفلسطيني، وجرى تسليط الضوء عليها، على اعتبار أنها تمثل الحلقة الأبرز في النضال الفلسطيني، وحيث تتمركز قيادة الثورة.

هـ ـ استقطاب اعداد غفيرة من شباب الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار الظاهرة العلنية، في حين أن المطلوب هو العكس، أي رفد الداخل بالشباب والكوادر والقيادات.

و ـ اعتماد حجوم الفصائل في الظاهرة العلنية كمقياس لمكانتها ودورها في الساحة الفلسطينية، الأمر الذي دفع الفصائل الوطنية المختلفة للغرق في مستنقع تكبير الحصص، من خلال التفريغ للشباب الفلسطيني والعربي والأممي، دون التدقيق المسؤول في هوية طالب التفريغ، بحيث شكلت فصائل المقاومة [ليس كلها، بل أغلبها] مرتعاً للمنتفعين والعاطلين عن العمل، وفي أحيان كثيرة منفذاً لدخول العملاء والجواسيس لجسم

الفصائل والثورة عموماً.

ل ـ انتشـار أمـراض الفئـوية والعصبـوية التنظيمية غير المبررة، على حسـاب العام الوطني الفلسطيني، الأمر الذي ساهم في نشوء خلافات مفتعلة حسمت بالسلاح، سلاح الثورة. وأول من دشن هذا الأسلوب القـاتـل، هو اليمين الفلسطيني، وجر الساحة في احيان كثيرة إلى أتون معارك جانبية خدمت معسكر الأعداء.

ع ـ هذا الـوضـع أثر على أشكال الدعم المالي والتسليحي للمقاومة السرية في الأراضي الفلسـطينية المحتلة. وعندما أرسلت أموال الصمود للداخل، أرسلت لجهات معينـة ـ بـرجوازيـة ـ ليست بحـاجـة للمال؛ واستهدفت هذه السياسة شراء الذمم، وتخريب المؤسسات الوطنية النقابية والشعبية. مثلاً قيام اليمين بشق اتحاد العمال والنقابات «ودعم» العناصر الموالية للاردن، ورجال الدين المعادين للثورة!؟.

وبـالمقـابـل لم يجر توجيه المـال لدعم الصمـود الوطني الفلسطيني في الداخل، أي لم يوجه لا لبناء مصنع ولا لبناء مؤسسة وطنية أو مكتبة.. الخ، وإذا تم شيء من هذا القبيل فقد استخدم للحساب الفئوي الخاص.

غ ـ عرقلة أي جهد وطني لبناء أطر جبهوية تضم قوى الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خوفاً على الحسابات الفئوية، وتمثل ذلك كأبرز مايكون في ممارسات قيادة حركة «فتح» البرجوازية، والتي كانت دائماً تضع العصي في عجلات عربة الوحدة الوطنية.

ل ـ ارتبـاطاً بالفئوية والذاتية وتعمقها بين غالبية فصائل الثورة، قام بعض الفصائل ومازال، بسرقة وادعاء اعمال المقاومة للفصائل الأخرى، الأمر الذي كان يثير الإستياء في نفوس الجماهير الشعبية المطلعة على العمل المعين.

ثانياً: قصور نظرة قيادة الثورة الفلسطينية للعامل الذاتي الفلسطيني، وتجلى ذلك في:

أ ـ المراهنة على العامل القومي العربي أكثر مما يجب!، وفي ذات الوقت، استصغار دور العامل الذاتي الفلسطيني وطاقاته وامكانياته الوطنية، التي يختزنها!، الأمر الذي افقدها الرؤية العلمية للعلاقة بين القومي والوطني.

ب ـ القت بثقلها في بعض الساحات العربية ونسيت الداخل بالمعنى النسبي للكلمة.

جـ ـ افساح المجال للسياسة العربية الرسمية بالتدخل في الشأن الفلسطيني.

د ـ وفي الوقت ذاته، ذهبت القيادة البرجوازية إلى رفع شعار «**عدم التدخل في الشؤون العربية**»!. وهو ماأساء لتجربة الثورة، خاصة في علاقاتها مع فصائل حركة التحرر الوطني العربية والجماهير الشعبية العربية.

هـ ـ افتتان القيادة الفلسطينية بالظاهرة العلنية وبمغرياتها، أفقدها القدرة على تنظيم أمورها بشكل جيد، الأمر الذي أوقعها أيضاً، في اشكالات مع الجماهير العربية، وخاصة اللبنانية، واحياناً نتيجة الممارسات الخاطئة مع الجماهير الفلسطينية في مخيمات لبنان! ولم تحافظ على أسس الحرب العصابية، الأمر الذي اساء، إلى هذا الحد أو ذاك، لتجربة الثورة الفلسطينية في شقها العلني.

و ـ خضوع الثورة الفلسطينية عموماً وجناحها البرجوازي خصوصاً، لتأثيرات مرحلة البترو دولار العربية، الأمر الذي عكس نفسه سلباً على لسلوك الوطني العام، فضلاً عن تفشي العديد من الأمراض المذكورة سابقاً.

هذه الممارسات والمقدمات أثرت سلباً على تطور ونضوج ظاهرة المقاومة

المسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشكلت على الدوام عنصر ارتياح بالمعنى النسبي للعدو الصهيوني. فإذا كان العدو الصهيوني منزعجاً من مبدأ بروز الشخصية الوطنية الفلسطينية بأي شكل أو مظهر كان، فإنه من الطبيعي أن يكون في حالة توتر دائم لظهور الثورة الفلسطينية المعاصرة، واعتمادها اسلوب الكفاح المسلح، أسلوباً رئيسياً في النضال، الأمر الذي دفع قادة الكيان الصهيوني لشن الهجمات العسكرية بمختلف الأسلحة، الجوية والبحرية والبرية ضد مواقع الثورة الفلسطينية، فضلاً عن تجريد الحملات العسكرية المجوقلة، التي توجت بحرب العام ١٩٨٢، حين اجتاحت القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية.

ورغم ذلك فإن تمركز قوات الثورة في دول الطوق، وعدم ايلاء الأهمية الضرورية والرئيسية لتعزيز صمود الجماهير، وبالتالي انضاج المناخ الوطني في مقاومة جماهيرية مسلحة، كما حصل في تجربة قطاع غزة في الفترة الأولى ٦٧ - ٧٢ شكل أحد عوامل الإرتياح للصهاينة، لان أظافر الثورة القوية موجودة ومتركزة على الحدود بشكل رئيسي.

صحيح أن الثورة نجحت في نشب أظافرها في جسم العدو بالقدر الذي استطاعت وضمن امكانياتها، من خلال عملياتها القتالية واعمالها النضالية الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية عموماً، ولكن الصحيح أن حجم هذا التأثير كان يمكن أن يكون اعمق وأعنف لو أن قيادة الثورة اتبعت سياسة صائبة في التخطيط والبرمجة ومن ثم التنفيذ والممارسة ضد العدو الصهيوني. ولو أولت جل اهتمامها وتركيزها للاراضي الفلسطينية المحتلة، من حيث رفدها بالأعضاء والكوادر والقيادات السياسية والعسكرية، وقدمت متطلبات الصمود الفعلي للجماهير الفلسطينية من مال وسلاح وخبرات، وأدوات كفاحية تنظيمية تتناسب مع أسس وشروط الجبهة الوطنية المتحدة، وفي ذات الوقت خففت من مظاهر البذخ والترف

غير المبرر دائماً، وثبتت سياسة التقشف، هل كان الوضع سيبقى كما استمر عليه الحال حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، أم أن الأمور ستتغير؟! من البديهي، ان الأمور كانت بالضرورة تغيرت واختلفت عما هي عليه، وعلى أقل تقدير، كانت ساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة بقيت نقطة استقطاب للشباب الفلسطيني، وأضحى الداخل مركز الثقل والضوء في آن، منذ بروز المقاومة المسلحة، ولم تبق الركيزة العلنية في دول الطوق العربية.

وإذا كان مفهوماً عدم الفصل التعسفي وغير العلمي بين الداخل والخارج الفلسطيني، انطلاقاً من فرادة الذات الفلسطينية، فإن ذلك لايعني عدم اعطاء الأولوية والثقل الرئيسي للداخل الفلسطيني، ارتباطاً بالهدف الوطني التحرري.

فالأرض التي تقاتل الثورة من أجل تحريرها، هي الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يعني ببساطة ان تكون هذه الأرض، هي عنوان ومكان استقرار المقاومة الفلسطينية المسلحة. وهذا لايحمل طعناً في نشوء الظاهرة العلنية، ولايضع المقاومتين السرية والعلنية في مواجهة بعضهما البعض، وكأنهما نقيضان لايلتقيان، العكس صحيح. فالأمر الطبيعي في الظروف الذاتية والموضوعية الفلسطينية أن تتكامل وتتكافل ركيزتا الثورة في شل فعالية، ومن ثم هزيمة، العدو الصهيوني. ولكن يجب تحديد الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني، وللأسف الشديد أن هذا مثبت في أدبيات المقاومة الفلسطينية نظرياً، بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة تحتل المكانة المركزية والرئيسية في النضال. وفي ميدان الممارسة كان العكس صحيحاً!!؟، مما أوقع قيادة الثورة في الخطأ الرئيسي، الذي كان يجب أن تتفادى الوقوع به!؟.

جديد ثورة كانون

مع انـدلاع ثورة كانـون الأول ١٩٨٧، انتقل ثقل ومركز الثورة من الركيزة العلنية إلى الركيزة السرية - إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الضفة والقطاع، وهذا الإنتقال بالشاكلة والطريقة التي تم فيها حمل في ثناياه تغيراً حاداً في أساليب النضال المختلفة التي طورت الثورة واحدثت تعديلات جدية وجذرية على أساليب النضال وأولوياتها. لاسيما وان تحولات جذرية حصلت في مسـار الثـورة الفلسطينية المعاصرة ككل. **حيث انتقلت من مرحلة الدفاع إلى ولوج، مرحلة التعادل**، التي تكتسي بالطابع الهجومي، وبالمقابل نقل العدو الصهيوني من حالة الهجوم إلى الحالة الدفاعية وفقدان زمام المبادرة، التي انتقلت إلى يد ثورة كانون، إلى يد القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية.

الوضع الجديد، العملية الثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كان «لهـا تأثـير سلبي واسـع النـطاق على اسرائيل من جميع الجوانب: ١ - الأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية والأخلاق والعلاقات مع الوسط العربي»[٣] لم تترك الثورة الكانونية جانباً من جوانب الحياة داخل الكيان الصهيوني، أو في الضفـة الفلسطينية وقطاع غزة الا وأثرت عليه تأثيراً عميقاً، الأمر الذي دفع صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية ان تعـترف انـه «بعد سنة من الصراع بين اجهزة الأمن وشبان الانتفاضة، تولدت حالة من التوازن بين دوافع سكان المناطق وقدرة الردع لدى الجيش الاسرائيلي والمخابرات».

وتضيف الصحيفـة في مجال تقويمها لعام من الثورة، قائلة: «التعبير الخارجي لذلك، هو مستوى العمل في المناطق، فكل محاولة لتغيير هذا التوازن تؤدي إلى إحداث تغيير مضاد في أوجه النشاط».

وتمكنت الثورة حسب تأكيدات ندوة الصحيفة الاسرائيلية «يديعوت

احرونوت» من ان تغير «من وسائلها مراراً وتكراراً فكثيراً مالاءمت نفسها مع ردود الجيش الاسرائيلي، لقد اكتشف قادتها طرقاً للاتفاق على بعض التضييقات الاسرائيلية، والتعايش مع الظروف الواقعية»[٤].

هذا الواقع الجديد، والمنعطف الحاد في مسار النضال الوطني الفلسطيني استدعى من القيادة الوطنية الموحدة ان تشتق الأساليب الكفاحية الجديدة، والتي تتلاءم مع شروط وظروف اللحظة السياسية، ومارافقها من تحولات في العامل الذاتي والعامل الموضوعي، فبرز إلى واجهة الأحداث الإضراب الجماهيري المطعم بعناصر المقاومة، والتظاهرات الجماهيرية العنفية، واستخدام الأسلحة البدائية بكثافة لم تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل، وترافق مع ذلك مظاهر عصيانية اخرى، مثل المقاطعة للعمل، للبضائع الاسرائيلية، لقوانين الاحتلال، العمل على تدمير اجهزة الاحتلال الصهيوني [**الشرطة، جهاز الإدارة المدنية، جهاز الضريبة، والبلديات المعينة والغرف التجارية، وغيرها من الأجهزة**] وخوض حرب شوارع شعبية بوسائل بدائية في مواجهة العدو المدجج بكل أسلحة الموت والدمار والقتل، وبناء اقتصاد وطني . . إلى آخر وسائل وأساليب المواجهة، التي لم تترك زاوية من زوايا المجتمع أو الاحتلال إلاّ واشتقت لها مايناسبها من الحلول، وجرى في سياق الثورة التغيير والتعديل على تلك الأساليب والأشكال ارتباطاً بتطور الأوضاع.

جدل المدني والمسلح

ارتباطاً بجملة التطورات التي حدثت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دار جدل، ومازال يتفاعل، حول طابع الأساليب، وطابع الثورة، هل هي ثورة «سلمية» أم لا؟! مدنية أم مسلحة؟! ماهو مآل أسلوب الكفاح المسلح؟ هل مازال يحتفظ بمكانته الرئيسية؟ أم حل محله اسلوب جديد؟!

وماهو موقع الإضراب السياسي؟؟ وهل الأدوات والوسائل البدائية، التي تستخدمها الجماهير الشعبية أسلحة أم لا؟! وأين موقع العصيان الوطني من الأساليب الجديدة؟!.

بالتأكيد هذا الجدل، وهذه الأسئلة وغيرها، ليست سفسطة كلامية، وإنما تحمل رؤى واجتهادات نظرية، استناداً إلى الواقع المعطي وتقديرات كل صاحب وجهة نظر للمعطيات المطروحة، وبالضرورة ان ينتج عن هذا الجدل المشروع اتفاق أو اختلاف، بهذا القدر أو ذاك، بين وجهات النظر المتصارعة، ورغم ذلك يحاول البعض أن يسقط قناعاته على الواقع!.

وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى ماكتبه «سن تسه» Sun Tse وهو القائد الصيني الكبير، الذي عاش في النصف الثاني للقرن السادس قبل الميلاد، في مؤلفه «قواعد الفن الحربي» وضمنه النصيحة التالية: **«يجب أن تثق بأن خوض مئة معركة وكسب مئة انتصار أمر حسن جداً ولكن الأحسن والأفضل ان تعمل على تثبيت جيش العدو بدون قتال أو موقعة»**[*] أي كسب الحرب بدون قتال ودماء.

ان الحرب، واللجوء إلى السلاح، أو اللجوء إلى أي شكل من أشكال النضال الأخرى، ليس هدفاً ولا غاية بحد ذاته، وإنما هي وسائل كفاحية تمليها وتتطلبها حاجات النضال الطبقي أو القومي، ارتباطاً بالعلاقة التبادلية القائمة بين السلطة السياسية [**اتوقراطية، أو ديكتاتورية أو احتلالية**] وقوى الشعب الاجتماعية المختلفة.

ولا يوجد انسان عاقل في هذا الكون يستطيع أن يحقق اهدافه دون إراقة نقطة دماء واحدة، ويصرُّ رغم هذا على استخدام البارود والسلاح؟!!، ولكن عندما تستدعي موجبات النضال في شروط محددة استخدام السلاح من أجل القضية الوطنية أو الطبقية، وتستنكف قوى الثورة عن ذلك، فإنها عندئذ لاتكون عاقلة، وادعاؤها تمثيل الجماهير والتعبير عن مصالحها، إنما

هو إدعاء ساقط وباطل.

وبالعودة إلى جادة الأسئلة، من الضروري في البداية الإجابة على ماهية لمقاومة المدنية؟ ماذا تعني؟ ومـاهي مقوماتها؟ وبماذا تمتاز عن المقاومة المسلحة؟ وأين تتقاطعا؟ وأين تتنافرا؟! وبهذا الصدد، يقول روبرتس Roberts في تعريف المقاومة المدنية بأنها:

«.. نوع من السلوك اللاعنفي الذي يشمل سلسلة من الإجراءات المستمرة والدؤوبة والمنسقة ضد قوة أو سلطة معينة.. ومن هنا فمن الضروري تسميتها بالمقاومة، أما نعتها بالمدنية فيعني من جهة، ارتباطها بالمواطنين وبالمجتمع ومن الجهة الأخرى، كونها سلمية حضارية غير عسكرية ولا عنفية بطبيعتها»[٦].

أما شارب[*] فإنه يتوسع في تعريف المصطلح بقوله إنه:

«السياسة الدفاعية التي تقوم على التحضير لاستخدام النضال المدني - أي السلوك اللاعنفي - من أجل حماية حرية المجتمع وسيادته وحماية النظام الدستوري، في وجه المحاولات غير الشرعية للاستيلاء على السلطة داخلياً، وفي وجه العدوان الخارجي أو الاحتلال. وتهدف هذه السياسة على الدوام لمنع هذه المحاولات، إما بتخويفها لمنع البدء بها، وإما بمواجهتها والإنتصار عليها، وبطبيعة الحال لايمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق السعي لتغيير نوايا الطرف الآخر فحسب، بل عن طريق تطوير قدرات السكان والمؤسسات القائمة في المجتمع بحيث تتمكن وبفاعلية من اجهاض محاولات الطرف الآخر للسيطرة على البلاد والتحكم بها. ويمكن لهذا التطوير أن يتم بتبني برنامج واسع من الإجراءات اللاعنفية المنتقاة بعناية، بما في ذلك رفض التعاون ومختلف أشكال التحدي الأخرى. وهذا يعني أن الهدف هو جعل السكان قادرين على منع العدو من تحقيق اهدافه وعلى عدم تمكينه من حكمهم»[٧].

وهناك تعريفات أخرى للمقاومة المدنية، مثل تعريف غريغ R.B.Gregg ومخطط ايبرت T. Ebert ، وتعريف د. محمد السيد سعيد، الـذي يقـول: «. . . هـذا المنهج الكفاحي الجديد نسبياً. . . انه يدمج عناصر تنتمي إلى أشكال أو أدوات اخرى من النضال دون أن يختلط بها. فهو يركز على النضال السياسي الذي عادة مايقترب من المقاومة السلمية (السـابق اجراؤها في الهند). ومع ذلك فإن الكفاح المدني طويل الأمد لايستبعد استخدام درجات متفاوتة من العنف»[٨].

الشيء البارز في مختلف التعريفات الواردة اعلاه، والذي تتقاطع فيه وجهات النظر، ان المقاومة المدنية، هي تلك المقاومة التي تعتمد الطابع السلمي، وترتكز في مقاومتها إلى الجماهير الشعبية «العادية» غير المنظمة. الوحيد الذي خرج نسبياً عن القاعدة العامة للتعريفات. د. محمد السيد سعيد، الذي أشار إلى امكانية استخدام العنف بهذا القدر أو ذاك، ولكن آباء هذا المنهج لم يشيروا إلى ذلك لا من قريب أو بعيد، الأمر الذي يؤكد أن إضافة العنف للمقاومة المدنية لا يتناسب مع روحها، ومع منطلقاتها اللاعنفية، وهذا ماأكده القائد الهندي غاندي بالقول دفاعاً عن منهجه: «ان اللاعنف هو عقيدتي»[٩] حتى إن إيبرت، الذي يذهب بعيداً في شرح مخططه الهادف إلى الإستيلاء على السلطة السياسية لايصل في اعلى نقطة يرتقي لها مخططه إلى الدعوة لاستخدام العنف، انظر الشكل التالي:

درجة التصعيد	عمل تخريبي	عمل بناء
١	احتجاج	التظاهر الوظيفي
٢	عدم تعاون قانوني	ابتكار قانوني لادوار جديدة
٣	عصيان مدني	انتزاع مدني للسلطة

مخطط التصعيد لنشاط المقاومة حسب ايبرت[١٠]

إذاً اضافة استخدام العنف، ليست إلا اضافة تعكس الرغبة الذاتية في اسقاط المفاهيم «المسبقة الصنع» والجاهزة على ماهو قائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة!. وهذا الإسقاط لاينسجم مع روحية القراءة العلمية لما يجري، كونها تكتفي باستخدام القوالب الجاهزة، دون بذل الجهد المطلوب لاكساء العملية الثورية الجارية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وأساليبها المستعملة، المفاهيم التي تتناسب مع مضمونها وشكلها.

ومن البديهي التأكيد، ان المقاومتين، المدنية والمسلحة، تتقاطعان في عدد من النقاط:

١ ـ تستهدفان انخراط الجماهير في النضال ضد السلطة السياسية أو المحتل.

٢ ـ تستدعيان وجود الإنضباط والنظام.

٣ ـ كل منهما تنطلق من أجل مجموعة من الأهداف الصغيرة والكبيرة، والقريبة والبعيدة التكتيكية والإستراتيجية.

٤ ـ كلا الشكلين بحاجة إلى تشكيل الأجهزة والأطر المرتبطة به. مثلاً، اللجان الإعلامية، السياسية، الاجتماعية، الدعاوية التربوية التحريضية.

٥ ـ لاتقتصران على فترة زمنية محددة، بمعنى قد تقصر وقد تطول الفترة الزمنية التي تستغرقها فترة المقاومة حتى تحقيق اهدافها المحددة.

٦ ـ تستهدفان اشاعة الثقة في نفوس الجماهير المنضوية في اطار المقاومة.

٧ ـ تستهدفان ضرب مرتكزات السلطة السياسية، أياً كان شكلها، التنظيمية والإدارية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن إضعاف وتحطيم معنويات جنود السلطة.

٨ ـ حاجة كل منهما إلى تحقيق انتصارات صغيرة بشكل يومي أو شبه يومي لتعزيز روح المقاومة من جهة، ولشل فعالية اجهزة قمع السلطة

المختلفة من جهة اخرى.

٩ ـ المرونة العالية في المواجهة، وعدم حصرها في جبهة محددة، بحيث تصبح مساحة البلاد كلها، ساحة مواجهة مع السلطة أو الاحتلال.

١٠ ـ ضرورة توفر أركان قيادية لكلا المقاومتين.

إذا كانت هذه هي نقاط اللقاء والتقاطع بين المقاومتين. فاين تفترقان وتختلفان عن بعضهما:

أولاً: طريقة مشاركة الجماهير في كل منهما، ففي المقاومة المدنية تشترك كل الجماهير، بما في ذلك الجماهير «العادية» غير المنظمة وبزخم كبير، أما في المقاومة المسلحة فتكون مشاركة الجماهير محصورة في حماية البؤر الثورية، وفي أشكال الإحتجاج المختلفة، التي تقودها القوى المنظمة والطليعية، اي أن الجماهير تشكل قوة اسناد للقوى المنظمة.

ثانياً: المقاومة المدنية تعتمد الأساليب اللاعنفية. في حين أن المقاومة المسلحة تعتمد على الأسلوب العنفي.

ثالثاً: التكتيك السياسي لكل منهما مرتبط بالأساليب النضالية المختلفة. بتعبير أدق، اذا كان تكتيك المقاومة المدنية يعتمد على قدرة تحمل الجماهير الشعبية لأساليب البطش السلطوية أو الاحتلالية، دون الدفاع الإيجابي عن نفسها، بهدف تعرية السلطة أمام الرأي العام الإقليمي والدولي، فان التكتيك في المقاومة المسلحة يقوم على أساس الرد المباشر وضمن الإمكانيات والقدرة المتاحة على البطش السلطوي بأسلوب عنفي. وأيضاً هذا الأسلوب يستهدف التأكيد على رفض السلطة ودعوة الرأي العام العالمي للتضامن مع حركة نضال الشعب المحدد.

رابعاً: في مرحلة لاحقة من نضال المقاومة المسلحة العصابية تسعى القيادة إلى تحرير بعض المدن والقرى، وتقيم عليها سلطتها الشعبية، في حين أن المقاومة المدنية لاتلجأ لذلك الأسلوب.

خامساً: تعتمد المقاومة المدنية على الطابع العلني المباشر، في الوقت الذي تعتمد المقاومة المسلحة على الطابع السري.

سادساً: اجهزة المقاومة المسلحة تختلف عن أجهزة المقاومة المدنية من حيث قوامها وتركيبتها.

سابعاً: بقدر ماتتقاطع المقاومتان في مسألة المرونة، من حيث عدم المواجهة على جبهة محددة، بقدر ماتختلفان في شكل المرونة، فالمقاومة المدنية تنتشر في مساحة البلاد كلها مع ضرورة التركز والتمركز في المدن الرئيسية حيث رأس السلطة والكثافة السكانية، في نفس الوقت تقوم المقاومة العصابية المسلحة بتنفيذ عملياتها المسلحة من دون سابق إنذار، وفي مواقع مختلفة وحيث لاتتوقع قوات السلطة أو قوات الاحتلال.

في ضوء ذلك، أين تقع ثورة كانون وأساليبها النضالية من المقاومتين؟ وبماذا تمتاز عنهما؟ وهل جاءت بجديد في أشكال النضال أم لا؟!.

قبل الدخول في التحديدات النهائية للعملية الثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لابد من ملامسة وجهات النظر المختلفة بشكل مكثف للاحاطة بها، ومن ثم الخروج بالخلاصة المستندة إلى التجربة الميدانية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

ارتباطاً بذلك، خلص د. محمد السيد سعيد إلى نتيجة واضحة لالبس فيها ولا إبهام، مفادها أن«الكفاح «المدني» طويل الأمد ضد المؤسسة الصهيونية وفي مواجهتها مباشرة [برهن] أنه المنهج الأكثر وعداً بالتحرر، بالمقارنة مع الكفاح العسكري المبعثر والمحاصر في صحراء العرب خارج الأرض المحتلة»[11] ويضيف في مكان آخر قائلاً: «.. إن الدلالة الأولى للانتفاضة هي انها نقلت مركز الثقل في الثورة الفلسطينية من منهج الإرهاب الثوري (بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة والذي لا يثقل بتلميحات سلبية أو ايجابية) إلى منهج الكفاح المدني طويل الأمد»[12].

رغم ذلك يؤكد د. محمد ان هناك خصوصية للثورة الفلسطينية لابد من أخذها بعين الإعتبار. حينما يقول: «. . . إلى أي حد يمكننا الإعتماد على هذا المنهج الكفاحي، لتحقيق الحد الأدنى من اهداف الثورة الفلسطينية؟ فخصوصية الثورة الفلسطينية لايمكن انكارها»[١٣].

ورغم هذا الإدراك لخصوصية الثورة الفلسطينية، إلا أنه لم يحاول ان يرى شيئاً جديداً في العملية الثورية في الضفة والقطاع غير الكفاح المدني؟!، ولكنه خفف إلى هذا الحد أو ذاك من تشاؤمه المفرط حينما لامس بعض جوانب الخاص الفلسطيني، بالقول. . «. . ان انشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، يتطلب مزجاً صحيحاً بين كل الإمكانات الكفاحية الكامنة في العصيان المدني الشامل في الأرض المحتلة، والضغط العسكري على اسرائيل من خارجها. وتستطيع المقاومة الفلسطينية المسلحة من خارج الأراضي المحتلة أن تلعب دوراً فعالاً في هذا الضغط، فقط في اطار ضغط عربي جماعي ومنسق»[١٤](!).

واذا لم يتوفر الضغط العربي الجماعي والمنسق، فهل تكون العمليات المسلحة عديمة الجدوى؟!. الأمر البديهي انه في حال توفر ضغط عربي جماعي على اسرائيل بالضرورة ستكون النتائج أكثر محسوسية مما لو كان العمل المسلح الخارجي محصوراً بالمقاومة الفلسطينية، ولكن ذلك لايعني أبداً الإنتقاص من مكانة ودور المقاومة المسلحة، من خلال الركيزة الثانية عبر الحدود العربية المجاورة للوطن الفلسطيني المحتل، استناداً إلى الخاص الفلسطيني، وحيث لعبت وتلعب وستلعب الظاهرة العلنية دوراً رئيسياً في عملية تحقيق الأهداف الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي نطاق الجدل الدائر حول طابع وماهية الثورة الكانونية، تقاطعت وجهة نظر الأستاذ بشير البرغوثي، رئيس تحرير مجلة «الطليعة» المقدسية،

في مقابلته مع مجلة «الغد» التي يصدرها الحزب الشيوعي الاسرائيلي، مع وجهة نظر د. محمد السيد سعيد، حينما أكد بالإيجاب على السؤال الموجه اليه، والذي ينص جوهره على أن «.. **القتال الجماهيري السياسي هو انجع أشكال النضال الفلسطيني**»(!!) فقال البرغوثي: «**هذا صحيح وليس نقطة خلاف. من الممكن أنه كانت أفكار مختلفة وكثيرة بهذا الصدد ولكن بشكل عام كانت في الماضي، استهانة كبيرة لشكل النضال الجماهيري من معظم القوى الفلسطينية...!**» وفي تأكيد من السيد البرغوثي على صوابية وجهة نظره، التي لها طابع الأصالة والتخندق في مواقع المقاومة المدنية، اللاعنفية، منذ أن ظهرت إلى الوجود المقاومة الفلسطينية المسلحة، فيقول: «**لقد زكت الحياة هذه الأمور وحسمت الخلافات الموجودة. والمهم هو «العنب» وليس «مقاتلة الناطور»** وتابع قائلاً: «**والمسألة في هذه الظروف ليس التباهي أو توجيه اللوم للآخرين.. وأيضاً يجب التسجيل أن معظم القوى الفلسطينية رأت الجديد وقبلت الجديد!**»[١٥]. وقبل ذلك كان قد أكد على أن الثورة/ الانتفاضة، وخلال شهورها «**جميعها كان الشيء المميز لها هو سلميتها**»[١٦].

الأمر الذي لاخلاف عليه، أن أسلوب النضال الجماهيري السياسي - المدني، شكل من أشكال النضال المهمة والضرورية لكفاح الشعوب أو الطبقات المضطهدة، احتل موقعه بين أساليب الكفاح المختلفة نتاج دوره الإيجابي في العملية الثورية عموماً - التحررية الوطنية أو الطبقية - وأحياناً يحتل الموقع الرئيسي بين اشكال النضال، كما حدث في التجربة التحررية الهندية، وكما حدث في التجربة الإيرانية في النضال ضد سلطة الشاه الاوتوقراطية.

ولكن يجب التذكير، أن بعض القوى تطرح هذا الأسلوب من النضال كشكل وحيد في ظل معطيات من النضال الوطني أو الطبقي تتطلب

اشكالاً أخرى من النضال، وخاصة أسلوب الكفاح المسلح، الأمر الذي يعني، أن هذه القوى تستهدف الهبوط بمستوى نضال الجماهير الشعبية ضد مستغليها الطبقيين أو القوميين، وتنحو المنحى الإصلاحي، وهذا هو بالضبط ماذهب اليه الأستاذ البرغوثي بالنسبة للنضال الوطني الفلسطيني!! الذي شكلً النضال المسلح، الأسلوب الرئيسي له طيلة عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ولكن هذا لايعني استخفافاً بقيمة أسلوب النضال الجماهيري ـ المدني ـ وضرورته للنضال الوطني الفلسطيني، الذي لم يمثل في يوم من أيام عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة، بما في ذلك العام ونصف العام من عمر الثورة في الثورة الكانونية، الأسلوب «**الأنجع**» بين أساليب النضال الفلسطيني. ويجب التسجيل بأن السجال مازال مستمراً بين القوى المختلفة في الساحة الفلسطينية والعربية حول ماهية الثورة الشعبية. ومع ذلك، فإن مايجري في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ليس نضالاً سلمياً بحتاً، وإنما هو نضال متعدد الأشكال والأساليب، وسمته الرئيسية حرب شوارع من طراز جديد. ولقد قبلت فصائل الثورة هذا الجديد وتعاطت معه بنفس ايجابي، كونها أدركت منذ وقت بعيد، ان الثورة تحمل لها دائماً الجديد، الأمر الذي يحتم عليها رؤيته واستيعابه ووضع البرامج الكفاحية القصيرة والمتوسطة والطويلة ارتباطاً بهذا الجديد، ومن دون اغلاق الباب أمام أي جديد آخر قد يطرأ على أساليب الكفاح الشعبية.

وبناءً عليه، فإن فصائل الثورة الفلسطينية لم تستهن بشكل النضال الجماهيري. وان كان هذا ينطبق على الفترة الأولى من عمر الثورة، وهي فترة قصيرة جداً، فإنه لاينطبق على المراحل اللاحقة من كفاحها. ولكنها في ذات الوقت لم تبالغ في حجم هذا الأسلوب من النضال، كما فعل الأستاذ البرغوثي وأضرابه.

وفي سياق الحديث عن دور ومكانة الأساليب الكفاحية في الثورة الديسمبرية، لابد من إلقاء نظرة على وجهة النظر الاسرائيلية، لاسيما وأن الحكومة الاسرائيلية حاولت جاهدة أن تبعد انظار الجماهير عن أسلوب الكفاح المسلح، من خلال اشاعتها وتعميمها للمفاهيم الخاطئة، التي تنتقص من قيمة ومكانة هذا الأسلوب. وهو ماأشار إليه «زئيف شيف» المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» قائلاً: **«في الوقت الذي تستمر فيه «الإضطرابات» يحاول قياديون اسرائيليون تغطية فشلهم الذريع من خلال عرضهم مبررات مختلفة.. ويقولون: إن مايحدث الآن في المناطق هو فشل ذريع لاستراتيجية الكفاح المسلح، التي تتبناها م.ت.ف. وهي تعبير عن حالة يأس الفلسطينيين من المنظمة ومن الدول العربية، وبمعنى آخر أنهم يحاولون إلصاق اسباب فشلهم بالآخرين وليس بـ«اسرائيل» نفسها..»**[١٧].

إلى أي مدى تتطابق وجهة النظر الرسمية الاسرائيلية مع الواقع؟! هل هي دقيقة أم أنها نوع من الهروب الاسرائيلي من الواقع وآفاق المستقبل، والتخفي خلف خرق بالية؟! وهل هناك اجماع اسرائيلي على وجهة النظر تلك أم لا؟!.

من البديهي التأكيد، ان لا إجماع اسرائيلي على وجهة النظر المذكورة اعلاه، وتعميقاً لهذا الإستنتاج يقول العميد شايكه ايرز رئيس الإدارة المدنية في الضفة الفلسطينية: **«ان الأعمال والأحداث الأخيرة في المناطق أخطر وأعنف مما كان عليه الحال في السابق»**[١٨]. وهو ماأكدته مصادر عسكرية اسرائيلية رفيعة المستوى لصحيفة «معاريف» بالقول إن **«الأحداث التي تشهدها الأراضي المحتلة هي «حرب حقيقية»»**[١٩] وقال مصدر عسكري كبير في قيادة المنطقة الجنوبية لصحيفة «دافار» ان جزءاً من المساجد في قطاع غزة تحول إلى مخازن للزجاجات الحارقة، حيث يستغل

المحرضون في قطاع غزة الحقيقة القائلة بأن قوات الأمن تمتنع بصورة عامة عن دخول المساجد [أكدت الأحداث طيلة الواحد والعشرين عاماً الماضية عدم مصداقية ذلك الإدعاء] ويحولونها إلى مواقع تشرف على ادارة الإضطرابات، ومحاربة الجيش الاسرائيلي، وعلى سبيل المثال حدث ان ألقيت زجاجات حارقة وزخات من الحجارة من المسجد المشرف على مفرق الشرطة في غزة، وحول المتظاهرون المسجد إلى نصف موقع عسكري واصابوا منه جنوداً اسرائيليين وصلوا إلى المكان بهدف ازالة الحواجز التي أقيمت في المنطقة، وتوجد المساجد عادة في مواقع تسيطر على المنطقة المجاورة لها ويستخدم المتظاهرون من داخل المساجد وسائل لمحاربة القوات الاسرائيلية»[٢٠].

وكانت صحيفة «يديعوت احرونوت» قد وصفت التكتيك الفلسطيني المتبع في الثورة الكانونية بـ «حرب عصابات من نوع جديد يتميز بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية وبالإمتناع عن استعمال الأسلحة النارية»[٢١].

فضلاً عن ذلك، «وقع العديد من المعارك «الكلاسيكية» على نحو ماحصل عندما حاصر الجيش الاسرائيلي قريتي عبوين قضاء رام الله، وعارورة قضاء جنين يوم (١٨/ ٥/ ١٩٨٨) وتمكن على اثرها جنود الاحتلال من اقتحام القريتين، بمعاونة الطائرات المروحية، بعد ساعات من الإشتباكات العنيفة مع الأهالي الذين اعتقل ٣٠٠ منهم»[٢٢].

وعلى سبيل المثال، لا الحصر، يؤكد كبار القادة الاسرائيليين «انه منذ بداية الانتفاضة [الثورة] وحتى مطلع شهر آذار (مارس) سنة ١٩٨٨ وقع في الضفة الغربية (١٤٥٤) اشتباكاً بين الجنود والمستوطنين من جهة، والمواطنين الفلسطينيين من جهة اخرى، كما وقع في الفترة عينها (١٣٠٣) اشتباكاً في قطاع غزة، وانه قد وقع بنتيجة هذه الإشتباكات زهاء ٦٧٣

جريحاً و٨ قتلى من الجنود والمستوطنين الصهاينة»[٢٣] أي ماجموعه (٢٧٥٧) اشتبـاكاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال فترة ثلاثة أشهر من عمر الثورة الشعبية المتعاظمة، ولم تخل العمليات من العبوات الناسفة، ولا من الـطعن بالسكـاكين، ولا من زجاجات المولوتوف، ولا الإختطاف لجنود العـدو، ولا من عمليات التخـريب المختلفـة لمراكـز ومواقع العدو، ولا القصف بالصواريخ من الجنوب اللبناني على المستعمرات الاسرائيلية في الجليل الأعـلى، بالإضـافـة إلى العمليات القتـالية من الحـدود الشمالية لفلسطين، وتصفية العملاء. . كما أن العمليات العنيفة شملت الأراضي الفلسطينية من النهر إلى البحر.

أيضاً جرى استخدام النار في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ولم يقتصر استخدام النار على الدوريات القتالية القادمة من الجنوب اللبناني، «فقد أطلق فدائيان النار على «مقاول» صهيوني في مخيم جباليا، حيث أصيب بإصابات خطيرة، كما أطلقت النار على جندي صهيوني في مدينة بيت لحم أدت إلى قتله»[٢٤]. كما تمكنت لجان المقاومة الشعبية مع الجماهير من تحرير العديد من المخيمات والقرى والأحياء، وحرمت قوات الاحتلال الاسرائيلي من الـــدخـــول إلى تلك المنـاطق. على سبيل المثـال لا الحصر، في يوم ١٩٨٨/٣/١٥، قامت مجموعة من قوات الاحتلال «في ساعات متأخرة باقتحام بلوكات ١ - ٢ - ٣ - ٤ في المخيم [جباليا - الثورة]، كما وقام جنود الاحتـلال بتحـطيم أبواب ومنافذ المنازل في المخيم وقذفوا قنابل الغاز داخلهـا وانهالـوا بالضرب المبرح على الأطفال والنساء والكهول مما أثار غضب [الجـماهير] بالمخيم وقاموا بالإشتباك مع جنود الاحتلال بالعصي والقضبان الحديدية وبالأيدي حيث استطاعوا من اخراج قوات العدو من هذه الأحياء واصابة العديد من جنوده بجراح»[٢٥].

أيضاً في ١٩٨٨/١١/٣ جرت في مخيم بلاطة: «مظاهرات وصدامات

عنيفة مع قوات العدو حيث قام الشبان بإغلاق الشارع الرئيسي للمخيم بالحواجز الحجرية والإطارات المشتعلة والقطع الحديدية ورشقوا جنود الاحتلال بالحجارة والزجاجات الفارغة، بينما كان الجنود يطلقون النار في كل الاتجاهات، مما اسفر عن اصابة العديد من المواطنين بجراح. . وقد فشلت قوات العدو من اقتحام المخيم مما اضطرهم إلى فرض نظام حظر التجول عليه. . .»[٢٦].

وفي ١٩٨٨/١/٣ اعلن المواطنون في نابلس «بأن مدينتهم منطقة محررة، فيما أغلقت قوات الاحتلال مداخل المدينة وفرضت عليها حصاراً عسكرياً واعلنتها منطقة عسكرية ومنعت الصحفيين من دخولها»[٢٧].

وكذلك الأمر في مدينة قلقيلية يوم ١٩٨٨/١/٨ «وفي حي جعيدي حيث يوجد منزل المحرر جبارة، رفع الأهالي الأعلام الفلسطينية فوق أسطح المنازل وطاردوا قوات العدو وأعلنوا الحي بأنه منطقة محررة، بينما رابطت قوات الاحتلال على مداخل الحي المذكور التي لم تستطع دخوله»[٢٨].

وأمثلة عديدة مشابهة جرت وتجري في المدن والمخيمات والقرى والأحياء والشوارع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وطبعاً لايعني هنا التحرير للموقع أو للمنطقة الجغرافية المعنى الكلي للكلمة ولكنه تحرير يستغرق ساعات وأيام، وهي بروفات تمهيدية لعملية التحرير الآتية لا ريب.

على ضوء ذلك، ماهو التحديد الأقرب إلى الواقع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟.

ماهي سمات العملية الثورية الجارية في الضفة والقطاع؟. وماهو اسلوب النضال الرئيسي في ظروف المرحلة الجديدة؟!.

وقبل الدخول في التحديد، يجب اعادة التأكيد على أن مايجري الآن في

الأراضي الفلسطينية المحتلة نمط جديد من شكل الحياة، وبالتالي طرأ تطور أيضاً على سلوك الناس، ومفاهيمهم وعلاقاتهم فيما بينهم [الجماهير الفلسطينية] وكذلك علاقاتهم مع المحتلين الصهاينة. فضلاً عن علاقاتهم مع المحيط العربي والدولي، أي بتعبير آخر، إن المنطقة أمام مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. ولكن هذا التطور، بما حمله من جديد في أساليب النضال لايعني أن:

١ - طابع النضال الفلسطيني هو النضال السلمي، لأن المعطيات المادية الملموسة تؤكد عدم جدوى الباس الواقع مثل هذا الثوب، لاسيما وان أيام ثورة كانون كلها مليئة بالأعمال العنفية.

٢ - أيضاً ليس صحيحاً أن النضال المسلح، هو النضال السائد بالمعنى الكلاسيكي للكلمة؛ إنه موجود وملازم لسلوك الجماهير اليومي، ولكن مع خروج عن المألوف سابقاً، وباتت له خصائص وسمات جديدة تختلف إلى هذا الحد أو ذاك عن المرحلة الماضية.

٣ - كثيراً ماحمّل بعضهم الإضراب السياسي أكثر مما يحتمل. واذا تجاوزنا ماقاله لينين عن الإضراب في زمن التورة، وأخذنا الواقع الماثل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، هل نجد أنفسنا أمام إضراب سياسي بالمعنى الكلاسيكي للكلمة؟!. كل الوقائع المحسوسة والملموسة تؤكد العكس. لماذا؟ لأن الإضراب يعني التوقف عن العمل وأوجه نشاط الحياة الأخرى فقط. ولكن الذي يتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتجاوز هذه الحدود، بمعنى آخر، إن الجماهير تلبي دعوة الإضراب ولكن في نفس الوقت تقوم بأعمال كفاحية أخرى: الإصطدام مع قوات العدو، إلقاء العبوات الحارقة على جنوده وآلياته، تقذف الحجارة، وتنصب المتاريس، وتضع الخطط التكتيكية الملائمة لايقاع العدو ومستوطنيه في شرك هذه الخطط، فضلاً عن القيام بالمهمات المدنية الأخرى، تطوير المزرعة البيتية

[الحاكورة] أو التعاونية، أو التعليم، أو تقديم الخدمات الصحية.. الخ.
وإذا كان البعض يمجد الإضراب السياسي، كمقدمة للعصيان المؤقت، والمحدود الشامل، كخطوة على طريق المهمة الأكبر ـ العصيان الوطني الشامل، فمن الواجب التمييز بين إضراب سياسي وبين حرب الشوارع الدائرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التمييز بين تلبية الجماهير الدعوة للاضراب، بالمعنى المجرد وبين العملية الثورية الجارية يومياً.
٤ ـ وفي هذا السياق، ينطبق القول على التظاهرات، فلا وجود لتظاهرات سلمية، وإنما هي شكل من أشكال المواجهة مع العدو، والتي تمتاز بطابعها الهجومي لا الدفاعي، وهي مسلحة بقبضاتها وسلاح الحجر والعصي والقضبان الحديدية، وهاجمت مقر الحاكم العسكري، كما هاجمت معسكر الجيش الموجود في المنطقة.
وإذا أخذنا المناطق المختلفة لوجدنا تطبيقات هذا الشكل النضالي الهجومي موجودة في كل مخيم ومدينة وقرية وخربة، والأمثلة التي أوردناها سابقاً في تحرير بعض المواقع تؤكد على هذا الشكل.
٥ ـ الشيء الذي استمر كما كان سابقاً هو الإعتصام، ولكن تميز في زمن الثورة الكانونية بالكثافة والشمول، واستخدام الأطفال.
استناداً إلى كل ذلك، لايجوز محاكمة التجربة الفلسطينية الراهنة بمقاييس التجربة الإيرانية أو السودانية أو النيكاراغوية، على أن ذلك لا يمنع رؤية نقاط التقاطع اذا وجدت!، ولا أعتقد أن هناك قاسماً مشتركاً سوى الزخم الجماهيري، ولكن في الجوانب الأخرى لا وجود لأوجه الشبه، حتى مظاهرات الشبيبة في كوريا الجنوبية، التي تمتاز بطابعها العنفي من خلال استخدامها الكثيف لزجاجات المولوتوف لاتتشابه مع مايجري في الأرض المحتلة إلا باستخدام زجاجات المولوتوف، ولكن طريقة وأسلوب الإستخدام مختلفة، وهذا مرتبط بطبيعة الخصائص المميزة لكلا الشعبين.

إن التجربة الكفاحية الفلسطينية الجديدة تمتاز عن المرحلة السابقة بمايلي:

أولاً: المزج بين الكفاح المدني والمسلح في آن واحد، وتكاملهما مع بعضهما.

ثانياً: أمست أساليب الكفاح المختلفة، وخاصة الأسلوب المسلح شكلاً جماهيرياً، وليس مقتصراً على أفراد المنظمات الفدائية الفلسطينية، لاسيما وان تشكيل لجان المقاومة الشعبية [الضاربة] نقل العمل المسلح من نطاق التنظيم الواحد إلى مختلف التنظيمات المتواجدة، بالإضافة إلى انخراط عدد لابأس به من الجماهير غير المنظمة في صفوفها، فضلاً عن ذلك، دخول الجماهير إلى هذا الحد أو ذاك، ميدان العمل العنفي، من خلال استخدامها في المواجهات لسلاح الحجر أو النقيفة أو المقلاع، أو غيرها من الأسلحة، بمعنى الجماهير عموماً، التي لم تنخرط في صفوف لجان المقاومة الشعبية.

ثالثاً: الربط بين العلني والسري، بين الزخم الجماهيري في المظاهرات الهجومية وبين اعمال المقاومة العنفية السرية، بين الإعتصام والتوقف عن العمل وبين اللقاءات السرية ذات الطابع التخطيطي. بين اللقاءات السياسية المسموح بها وبين اعداد نداءات القيادة الموحدة السرية.

رابعاً: الجمع بين عمليتي الهدم والبناء، في آن واحد، بين الفك والتركيب، بين ضرب ركائز الاحتلال الصهيوني والعمل على تدميرها كلياً، وبين عملية البنيان والعمران القائمة على قدم وساق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز مواقع وهيكلية سلطة الشعب.

خامساً: الجمع بين شكل النضال المسلح الكلاسيكي وبين شكل النضال العنفي الجماهيري المنتشر في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

سادساً: الجمع بين الشعار المطلبي والسياسي، مع أولوية وأساسية السياسي.

سابعاً: الربط بين إدامة الثورة واستمراريتها وبين توزيع الحمل النضالي، الثقل، على المدن والمخيمات والقرى والخرب والأحياء، بحيث لاتتحمل منطقة اعباء إضافية، قد ترهق كاهلها.

ثامناً: المزج بين المزاج الجماهيري الرافض للاحتلال والمستعد لتقديم أغلى التضحيات وبين الشعار السياسي، وبالتالي الإدامة والإستمرارية للثورة حتى تحقيق هدف الحرية والإستقلال.

تاسعاً: تمكنت القيادة الوطنية واللجان الشعبية من الإمساك بزمام المبادرة، ورغم محاولات العدو العديدة لاستعادة المبادرة في يده، من خلال كل الأساليب الإجرامية والوحشية التي مارسها ضد الجماهير الفلسطينية وممتلكاتها، إلا أنه لم يتمكن من ذلك.

من الكفاح المسلح الى حرب الشوارع

انطلاقاً من السمات آنفة الذكر، وعلى ضوء الوقائع اليومية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وارتباطاً بالملامح الجديدة، وماحملته من تغيرات جذرية في أدوات الكفاح اليومي المشتقة من معاناة وآلام الثورة وجماهيرها، ومن خلال المقاربة بين المفاهيم النظرية المجردة ومعطيات الحياة بألوانها المختلفة، كانت النتيجة العلمية الأقرب إلى الواقع تتمحور في نقطة ارتكاز واحدة، تحت عنوان حرب الشوارع. لماذا حرب الشوارع؟ وأين تختلف عن مفهوم حرب الشوارع الكلاسيكي؟.

أولاً: تختلف عن حرب الشوارع الكلاسيكية بعدم الإستخدام الشامل للأسلحة النارية.

ثانيـاً: بحجم مشـاركـة الجماهير الشعبية، ففي الحرب الكلاسيكية تنحصر المشاركة بالقوى المنخرطة في القتال، ودور الجماهير مساند، لكن في الحالة الفلسطينية الماثلة، الجماهير مشارك رئيسي في القتال.

ثالثاً: حروب الشوارع الكلاسيكية تعتمد على عمليات الهدم للسلطة السياسية، لكن في التجربة الفلسطينية تجري عمليتا الهدم والبناء.

رابعـاً: تتسم حرب الشـوارع الكلاسيكية بالطابع العنفي البحت، لكن التجربة الفلسطينية تدمج المدني مع العنفي في العملية الثورية..

خامساً: لاتحتاج حرب الشوارع لأكثر من الأجهزة والادارات المرتبطة بالعمل العنفي فضلاً عن أركان الحرب، لكن في التجربة الجديدة هناك تنوع في بناء الأجهزة، وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة الهدف السياسي، فضلاً عن دور القيادة السياسية في توجيه الجماهير الشعبية نحو بناء الأجهزة والأطر واللجان المكملة لعملها السياسي.

استناداً إلى ذلك، اذن نحن أمام حرب شوارع من طراز جديد، تقاتل فيها الجماهير الشعبية العريضة بأبسط الأسلحة ضد جيش مدجج بالسلاح حتى اسنانه، حرب لاتنحصر في ميدان واحد من ميادين الحياة، وإنما هي منتشرة على امتداد مساحة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ووصلت إلى كل مؤسسة ومصنع ومدرسة وجامعة وتعاونية.

حرب شوارع تحملت فيهـا الجـماهير الشعبية مشاق وصعوبات وآلام الحياة اليومية المتواصلة من مئات الشهداء وآلاف الجرحى وآلاف المعتقلين وعشرات آلاف المطاردين فضلاً عن عشرات المبعدين وارتفاع نسبة الفقر في أوسـاط الجـماهـير الفلسـطينية، وخـاصـة في أوسـاط الطبقة العاملة والكـادحين من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة المدينية، اضافة إلى ذلك تضرر أوساط عديدة من البرجوازية المتوسطة والكبيرة الوطنية.

لكن عزاء هذه الجماهير هو جوعها للحرية والإستقلال، ورفضها المطلق

للاحتلال الصهيوني، واستعدادها العالي، والذي لاينضب لتقديم المزيد من التضحيات في سبيل البناء الفعلي للدولة الوطنية المستقلة.

ومن يعتقد من القوى السياسية ان الجماهير «تعتب!» يكون مخطئاً ولايدرك الحقيقة، فضلاً عن أن أصحاب وجهة النظر هذه، إنما هم المتعبون والمرهقون، والذين تنقصهم الكفاحية العالية ومجاراة الجماهير في عطائها وبذلها العرق والدماء. وبناءً عليه ليسوا أهلاً لان يكونوا في قيادة الجماهير وعلى رأسها، بل يجب أن يكونوا في ذيلها وفي مؤخرة الصفوف.

انسجاماً مع التحديد لماهية الطابع الرئيسي للنضال بحرب الشوارع، وعلى ضوء ايراد أوجه الإختلاف بين الشكل الكلاسيكي والنموذج الجديد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فإن من المفيد تبيان المشترك مع حرب الشوارع، حتى ينتقل الموقف من التحديد المجرد إلى التحديد الملموس، الذي يقطع عناصر الشك باليقين.

أولاً: الإشتباكات المستمرة والمتواصلة بين قوات الاحتلال والجماهير في شوارع المدن والمخيمات والقرى، وهي ليست اشتباكات عفوية، غير منظمة وغير هادفة، العكس صحيح، فغالبية الإصطدامات والمواجهات كانت بتخطيط مسبق، وبطبيعة الحال تتسلح بأسلحتها البدائية؛ مثلاً لو أخذنا نموذج مخيم جباليا [الثورة] على سبيل المثال نجد أنه:

«اندلعت المظاهرات والاشتباكات العارمة ظهر اليوم ١٠/ ١/ ١٩٨٨ بين المواطنين وقوات الاحتلال، هذا وقد شرع المواطنون بتخريب الطرق المعبدة داخل المخيم لعرقلة حركة مرور سيارات الاحتلال، في حين يشهد المخيم مطاردات عنيفة في شوارعه وأزقته بين الشبان والمحتلين الذين استخدموا قنابل الغاز والرصاص الحي والمطاطي، اضافة إلى قنابل كيماوية محرمة دولياً شرعت في استعمالها صباح اليوم بعد تهديدات وزير الدفاع الصهيوني رابين ليلة أمس... وفي اليوم التالي عم المخيم إضراب

شامل، كما أقيمت المتاريس في الشوارع والأزقة بالإطارات المشتعلة والحجارة الكبيرة وألواح الصفيح، بالإضافة إلى حفر الخنادق في المنافذ المؤدية إلى المخيم لعرقلة مرور الاحتلال ودورياته . . وفي تطور لاحق من هذا اليوم قام المواطنون بمسيرة حاشدة بلغ عددها ٢٠٠٠ مواطن تحولت إلى مظاهرة صاخبة رشقت قوات الاحتلال بالزجاجات الفارغة، فيما قام الشبان الملثمون بحفر ثلاثة خنادق كبيرة بالطرقات المعبدة وغطوها بالنايلون والرمل من فوقها مما أدى إلى اصطياد ثلاثة جيبات عسكرية . . »[٢٩].

ومثل آخر من ذلك المخيم «يوم ٢٤/ ١/ ١٩٨٨، ذكر شهود عيان ان جنود الاحتلال أمسكوا بعدة شبان أثناء منع التجول وتم ضربهم بالهراوات واعقاب البنادق، حيث خرجت النسوة من البيوت القريبة لانقاذهم فقام الجنود بالإعتداء عليهن واعادتهن إلى بيوتهن، وفي هذا الوقت بالذات تحصن عدد من الأطفال فوق أحد المنازل وأمطروا الجنود بالحجارة ولم يتمكن الجنود من تحديد الجهة التي رشقوا منها نتيجة الإرتباك، مما دفعهم للفرار تاركين الشبان خلفهم»[٣٠].

وفي يوم ١١/٢/٨٨، قامت قوات الاحتلال بمحاولة لقمع الجماهير الثائرة باطلاق النار والقنابل الغازية ـ غاز الأعصاب وبشكل جنوني، إلّا أن المواطنين واجهوا الاحتلال بالعصي وبالأيدي والحجارة مما أدى إلى اصابة العشرات من جنود الاحتلال وتحطيم زجاج العديد من سياراته وتهشيم الواجهات الأمامية، وقد شوهدت سيارات اسعاف عسكرية وهي تقل ثلاثة من جنودها الجرحى . .

وفي ذات السياق، يوم ١٢/٢/٨٨ « . . اندلعت المظاهرات العارمة قام خلالها المواطنون باقتحام مبنى مايسمى بالإدارة المدنية ورشقوا من فيه بالحجارة والزجاجات الحارقة والفارغة». وبعد ذلك وصلت قوات

عسكرية كبيرة للمكان واشتبكت مع المواطنين، «مما أدى إلى اصابة العديد من جنود الاحتلال، حيث شوهدت سيارات الإسعاف وهي تنقلهم إلى خارج المخيم، كما تم تحطيم زجاج العديد من السيارات واعطاب اطارات العديد منها نتيجة المسامير المزروعة. . .

وفي يوم ٨٨/٢/١٣ وحسب معلومات المراسلين الصحفيين فإن «الشبان الملثمون يفرضون حصاراً على العدو من عدة جهات . . هذا وقد بلغت خسائر العدو ذروتها ومعنوياته منهارة نتيجة لهذه الإشتباكات»[٣١].

ولم يمر يوم في مخيم جباليا أو أي جزء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلا ويشهد نماذج مختلفة من حرب الشوارع بين الجيش الصهيوني وجماهير الشعب الفلسطيني.

ثانياً: استدراج العدو إلى بعض الشوارع أو الأحياء، وشن الهجوم عليه؛ ونستشهد بنموذج من مدينة نابلس، وخاصة في حي القصبة. ففي يوم ٨٩/٢/٢٥ شهدت المدينة اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال كان أعنفها في حي القصبة بالبلدة القديمة، حيث لقي جندي اسرائيلي مصرعه إثر إلقاء حجر كبير عليه من سطح أحد المنازل وتمت العملية بواسطة مجموعة من الشبان قامت باستدراج ستة جنود إلى أحد الأزقة في المدينة من خلال التراشق معهم بالحجارة، ومن ثم صد تقدمهم وإيقافهم عند أحد الأزقة وبعد ايقاف تقدمهم قامت مجموعة اخرى من القوات الضاربة التي كانت تتمركز على سطح أحد المنازل بإلقاء حجر كبير على أحد الجنود الستة فأصيب بجراح خطيرة توفي على أثرها، وكان الحجر قد أعد مسبقاً وتم تثبيت حديدة عليه لتمكين حمله من جهة وللانغراز في جسم من سيلقى عليه من جهة أخرى»[٣٢].

ثالثاً: استخدام عنصر المفاجأة في عمليات المواجهة مع قوات العدو الصهيوني. نأخذ مثالاً على ذلك من مدينة القدس يوم ١٩٨٩/٢/١١،

«ان عنصر المفاجأة لم يكن الأول في مدينة القدس بل إن معظم المواجهات التي وقعت في قلب العاصمة القدس منذ بداية الانتفاضة [الثورة] كان سر نجاحها، عنصر المفاجأة. . فما إن يطمئن أفراد شرطة الاحتلال وحرس الحدود بأن «الهدوء» «مستتب» حتى تعلو سحب الدخان سماء المنطقة وتبدأ الحجارة والزجاجات الحارقة بالسقوط بشكل مكثف على هذه القوات.

حارة النصارى. . اتبع فيها نفس الأسلوب وان كان التنظيم أدق، فالقوى الضاربة [لجان المقاومة الشعبية] انقسمت إلى مجموعات صغيرة لايتعدى عدد أفراد كل وحدة الثلاثة أشخاص، وتم تقسيم المنطقة إلى عدة أقسام تسيطر على كل قسم فيها ٤ وحدات منظمة بطريقة المقدمة والمؤخرة والجناحين الأيمن والأيسر.

وفي بداية المواجهات قام أفراد الشرطة وحرس الحدود الاسرائيلي باطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع غطت سماء المنطقة. . وتقدم بعض أفراد القوات الاسرائيلية إلى داخل المنطقة الأولى/ اعتقدوا أن الأمور قد هدأت. وبعد دقائق من توغلهم في القسم الثاني من المنطقة بدأت وحدات القوى الضاربة من المنطقة الثالثة والأولى الذين اختبأوا في أزقة حارة النصارى في التصدي للقوات الغازية التي أصبحت محاصرة من الجهتين، مما أجبرها على التراجع والإنسحاب، بل والإختباء بالمحلات التجارية وبعض الأزقة حتى اصبحت القوى الضاربة لاتبعد عن قوات الأمن أكثر من مترين دون أن يتجرؤوا على التقدم نحوهم من كثافة سقوط الحجارة والزجاجات الفارغة. .

. . وقد رفعت الأعلام الفلسطينية على مباني المناطق التي تم تحريرها في عرف الانتفاضة الشعبية/ الثورة.

علق على هذا الوضع أحد الأكاديميين الاسرائيليين، الذي كان

موجوداً في شارع صلاح الدين . . ياإلهي ثوانٍ معدودة وتحولت القدس إلى جهنم حمراء . . .»[٣٣] .

رابعاً: ارهاق قوات العدو في عمليات المطاردة من شارع إلى شارع ومن بناية إلى أخرى، بحيث لاتشعر قوات الاحتلال بأي نوع من أنواع الإستقرار والراحة .

والنماذج على ذلك يمكن مشاهدتها يومياً على شاشات التلفزيون اثناء تغطية أخبار ثورة كانون المجيدة، ومع ذلك نورد نموذجاً من مدينة بيت ساحور في يوم ٢٨ / ٩ / ١٩٨٨ ، حيث تمكن الشبان الملثمون، رجال لجان المقاومة الشعبية، من تحطيم باص اسرائيلي «أثناء مروره في شارع الشهيد أبو جهاد خلال توجهه إلى مستوطنة «تقوع» كما وضعوا المتاريس في الشارع المذكور، واشتبكوا مع قوات العدو في تلك المنطقة، بينما استطاعت مجموعة اخرى مهاجمة دورية عسكرية أثناء قيامها بأعمال الدورية في وسط المدينة بالقرب من سوق الخضار، حيث أصيب أحد الجنود بجراح، كما جرت تظاهرات تركزت في احياء شاتيلا وتل الزعتر، واشتبك فيها المواطنون مع جنود العدو.

كما وحاصرت قوات كبيرة من الجيش كنيسة الروم الأرثوذكس للحيلولة دون قدوم عدد من العملاء إلى الكنيسة واعلان توبتهم . . كما منعت هذه القوات المواطنين من الإقتراب من منطقة الكنيسة وقامت احدى المجموعات الضاربة بتحطيم سيارة جيب عسكرية لدى مرورها في حي شاتيلا وسيارة للمستوطنين في شارع النجمة وباص في الحارة الغربية، وتصدى المواطنون لعدد من انصار حركة «كاخ» العنصرية الذين حاولوا التوجه إلى مدينة الخليل للمشاركة في المسيرة الإستفزازية ومنعوهم من المرور بالمدينة»[٣٤] .

هذا النموذج حمل في طياته أكثر من جانب، الضرب للعدو في أكثر من

موقـع ومن حيث لايدري، ولا يتـوقع، الأمر الذي يعني تشتيت قوات الاحتلال، ووضعها في حالة توتر دائم، وهو مايولد الرعب في نفوس الجنود والضباط والمستوطنين على حد سواء.

خامسـاً: التكـامـل بين لجان المقـاومة الشعبية والجماهير الشعبية في عمليات المواجهة.

نأخـذ مثالاً على ذلك من مدينة قلقيلية يوم ١٩٨٨/٤/٢٢: «رغم مواصلة الحصار العسكري والتمويني على المدينة استطاعت الجماهير من اقـامـة صلاة الغـائب على روح الشهيـد أبو جهاد وعلى أرواح شهداء الانتفاضة [الثورة] وبعد الصلاة انطلقت مظاهرات عارمة وقامت بإغلاق الشوارع بالإطارات المشتعلة والتحمت مع قوات العدو بمعارك شرسة حيث استخـدم العدو الرصاص الحي وقنابل الغاز، مما أدى إلى اصابة العديد من المواطنين بجراح..

واستمرت المواجهات ولم تتراجع [لجان المقاومة الشعبية] حيث نصبت كميناً لسيارات العدو واستطاعت من تدمير سيارة للمستوطنين بالكامل. والتحمت الجـماهـير بالقـوات الضاربة في التصدي للحصار العسكري الكامل على المدينة وهللت مكبرات الصوت ورفعت الشعارات الوطنية المطالبة باشتراك الجميع في التصدي للعدو مما استدعى العدو لاتخاذ قرار بفرض نظام حظر التجول على المدينة»[٣٥].

سادساً: التكامل والتعاون بين المواقع الجغرافية المختلفة مع بعضها بعضاً في عمليات المواجهة للدعـم أولاً وللتخفيف عن المنطقة المحاصرة ثانياً.

أيضاً نأخذ مدينة قلقيلية كنموذج لذلك، ففي يوم ٨٨/٤/٢٠ تمكنت لجان المقاومة الشعبية من «تحطيم زجاج احدى عشرة سيارة وثلاثة باصات للمستوطنين كما تم حرق سيارة دورية عسكرية وجرح عدد من أفرادها

مما أصاب افراد العدو بالهستيريا وفقدان اعصابه وبدأ بإطلاق النار عشوائياً وقصف المدينة بقنابل الغاز حيث استشهد اسماعيل أبو الشيخ ٤٨ عاماً مختنقاً بالغاز بينما زينت المدينة الأعلام الفلسطينية . .

وزادت شراسة العدو فقام باليوم التالي [٢١/٤] باغلاق وسد جميع منافذ المدينة وفرض الحصار العسكري والتمويني على البلدة، محاولاً احتواء الثورة الجماهيرية العارمة داخل المدينة، الاّ أن [لجان المقاومة الشعبية] ورغم كثافة تواجد جنود العدو استطاعت من مهاجمة دورية عسكرية وتحطيم زجاجها وبقيت مسيطرة على بعض الأحياء حيث عجز العدو عن دخولها. كما قامت القرى المجاورة وخاصة قرية حبلة بمساعدة المدينة ومهاجمة قوات العدو في الخارج»[٣٦].

نموذج ثالث من نفس المدينة والقرى المجاورة، ففي يوم ٢٦/٤ ونتيجة اشتداد الحصار الصهيوني على المدينة الباسلة، قامت لجان المقاومة الشعبية بالدخول «في قرية كفر ثلث القريبة من المدينة لتخفيف الضغط على المدينة. وفعلاً استدرجت قوة من أفراد العدو من مدينة قلقيلية إلى القرية لاقتحامها، حيث تواصلت الإشتباكات بين العدو و[لجان المقاومة الشعبية] في الحقول القريبة من القرية وداخلها بالإضافة إلى المدينة قلقيلية، حيث استطاعت القوات الضاربة من تحطيم زجاج حافلة تقل مستوطنين، وفي نفس الوقت كانت مجموعة أخرى تهاجم دورية عسكرية، حيث حطمت زجاج سيارتين عسكريتين بينما ردت قوات العدو بإطلاق الرصاص والغاز وباقتلاع ثلاثة أسراب من شجر البرتقال على حافة الطريق يملكها المواطن عادل جاموس»[٣٧].

سابعاً: المرونة العالية في التكتيك وتغيير اساليب المواجهة بشكل مستمر، بهدف شل قوة العدو العسكرية، لانه اذا قارنا بشكل مجرد موازين القوى بين الاسرائيليين والفلسطينيين نجدها مائلة لصالح

الاسرائيليين بلا منازع، ولكن في الوضع الملموس الأمور ليست كذلك، حيث تمكنت القيادة الوطنية الموحدة ولجان المقاومة الشعبية من خلال تكتيكاتها المرنة جداً والتغيير الدائم في أشكال المواجهة من تعطيل هذه القوة إلى حد كبير ووضعها في حالة عجز دائمة.

وهذا ماأكدته المصادر الاسرائيلية نفسها، ففي مجال تقويمها لتجربة العام الأول من ثورة كانون، قالت: «غيرت الانتفاضة من وسائلها مراراً وتكراراً، فكثيراً مالاءمت نفسها مع ردود الجيش الاسرائيلي»[٣٨].

وفي الواقع الملموس، قامت لجان المقاومة الشعبية بتغيير تكتيكها في مدينة قلقيلية «فبدلاً من مهاجمة قوات العدو بالنهار أصبحت تهاجمه ليلاً وتحدث به خسائر فادحة»[٣٩].

ثامناً. اعتماد هذه الحرب على جهاز العمل العنفي، أي لجان المقاومة الشعبية المنتشرة في أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تتحول تدريجياً إلى جيش شعبي. من نماذج هذا التحول، العرض شبه العسكري، الذي جرى يوم ٢٢/٩/٨٨ في البلدة القديمة - نابلس - وهو العرض الأكبر «**من نوعه منذ الانتفاضة اشترك فيه ٥٠٠ شاب ملثم بالكوفية ورفعوا مائة علم.. ولافتات بالعربية والإنجليزية واستخدموا مكبرات الصوت اليدوية وطافوا في حي الشهيد خليل الوزير بوسط البلدة باسم القيادة الموحدة (ق.و.م) أكدت اللافتات باسم الله وباسم الشهداء على استمرار الانتفاضة حتى إزالة الاحتلال الاسرائيلي واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس**»[٤٠].

ويوماً بعد يوم تتبلور هوية هذا الجيش الشعبي، الذي لاينحصر في مدينة معينة أو مخيم أو قرية، وإنما بات موجوداً في كل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

تاسعاً: عدم انتظار العدو حتى يأتي، بل مهاجمته في أوكاره ومواقعه،

سواء في الضفة والقطاع أو في داخل الكيان الصهيوني ومستوطناته.

نعود لمخيم جباليا [الثورة] ففي يوم ١٦/٤/١٩٨٨ يوم استشهاد القائد الفلسطيني الرمز، أبو جهاد، «ومنذ ساعات الصباح هاجم المواطنون مقر الحاكم العسكري في المخيم ورشقوه بالحجارة، هذا ودارت اشتباكات عنيفة منذ ساعات الصباح في عدة محاور من المخيم. . ولم يرضخ المواطنون في المخيم لأمر اعلان منع التجول من قبل قوات الاحتلال في الساعة الحادية عشرة ظهراً حيث استمرت المجابهات والمصادمات العنيفة داخل المخيم.

وفي تطور لاحق قام المواطنون في المخيم بالهجوم على مركز الجيش في محاولة لاقتحامه، حيث قاموا برشق المركز بعشرات من الزجاجات الحارقة وقامت طائرتا هليوكبتر بالقاء قنابل الغاز على المواطنين، إلا أن المواطنين حاصروا المركز وسيطروا عليه رغم الخسائر التي منيت بها [لجان المقاومة الشعبية] المقتحمة.

هذا وتقوم الطائرات الحربية والهليوكبتر والتي تملأ سماء قطاع غزة بقذف المئات من قنابل الغاز والرصاص المطاطي والقنابل الدخانية والصوتية على المنازل وفي الشوارع وعلى المتظاهرين الأبطال.

ورغم ذلك صمد المتظاهرون الأبطال، واستطاعت [لجان المقاومة الشعبية] الحاق الخسائر الفادحة بقوات العدو، حيث جرح له العشرات من جنوده. . والتي قامت الطائرات بنقلهم إلى داخل [اسرائيل] فوراً»[41] وأصيب عدد من المجنزرات الاسرائيلية بقنابل المولوتوف الفلسطينية.

والنموذج الآخر من مدينة قلقيلية، ولقرب المستوطنات منها، لجأت إلى نقل المعارك إلى داخل المواقع الاسرائيلية، ففي ١٥/٥/١٩٨٨ استطاعت لجان المقاومة الشعبية من «الوصول إلى مستوطنة (إيال) حيث اتلفت مزروعاتها ومزارعها للابقار والأغنام حيث بلغت ٣٤ رأس غنم و١٢

رأس بقر بالإضافة إلى تحطيم سيارة مستوطنة في حي كفار سابا. .»[42].
فضلاً عن انتشار الحرائق في الأراضي المزروعة التابعة للمستوطنات الاسرائيلية داخل الضفة والقطاع، وكذلك داخل الكيان الصهيوني نفسه في شهر أيار (مايو) وحزيران (يونيو) وتموز (يوليو) من عام ١٩٨٨. وحول الحرائق تقول صحيفة «يديعوت احرونوت»: «فقد التهمت النيران، منذ بداية شهر أيار (مايو) مائة ألف دونم، من محمية دان، في الشمال، وحتى محمية ناحال هبيشور في الجنوب. ومن بينها ٦٨٠٠ دونم غابات مزروعة، و٣٥ ألف دونم احراج طبيعية. وحوالى ٦٠ ألف دونم مراع»[43] وعلى ضوء ذلك، قامت الحكومة بوضع موضوع الحرائق على جدول أعمالها. وصرح بهذا الصدد رئيس الحكومة اسحق شامير، قائلاً إن «خطورة الوضع تحتم القيام بعمل على وجه السرعة»[44].

وحسب معلومات صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية «فقد وقع ٣٣٨ حريقاً بفعل فاعل، منذ بداية العام ١٩٨٨ وحتى النصف الأول من يونيو (حزيران)»[45].

عاشراً: امتلاك زمام المبادرة في المعارك والمواجهات المختلفة، وعدم اعطاء العدو فرصة التقاط انفاسه، أو استعادة هدوئه، بل الضرب الدائم والمستمر لاحداث المزيد من ارباكه وشل تفكيره وضرب عصب مخططاته الجديدة منذ اللحظة الأولى لتطبيقاتها، الأمر الذي يزيد في حيرته ويبقيه في موقع العجز الدائم، وهو مايعمق عملية الإنهيار المعنوي لقيادات الجيش والجنود والضباط، فضلاً عن القيادة السياسية الاسرائيلية.

والأمثلة الحسية المذكورة في النقاط السابقة تؤكد هذه الحقيقة، فضلاً عما ذكرناه في مواقع مختلفة تشير إلى أن اساتذة علم النفس، هم ومنذ اندلاع الثورة، الذين يوجهون عمليات الجيش ويشرفون على الإنعكاسات التي تحدثها في الجنود والضباط الاسرائيليين.

ولتعميق الخصوصية الفلسطينية في ميدان حرب الشوارع، الدائرة منذ عام ونصف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نورد بعض الأمثلة على التكامل بين المسلح والمدني في هذه الحرب، وقدرة قيادة الثورة على المزج الخلاق والمبدع لهذا التكامل بين العنفي والمدني، في رؤية حاجات ومتطلبات الجماهير الشعبية الفلسطينية، وفي ذات الوقت عدم إغفال ضرب ومطاردة قوات الاحتلال والمستوطنين الصهاينة.

فمثلاً في موسم قطاف الزيتون، قامت ق.و.م واللجان الشعبية الزراعية، ولجان المقاومة الشعبية بتوجيه النداءات للجماهير ولمجموعات المقاومة الشعبية بتخفيف العمليات في مناطق محددة، أي المناطق الريفية من أجل اعطاء فرصة لقطف الزيتون، حيث يشكل زيت الزيتون (ثلث) «الإنتاج الإجمالي الخام للضفة الغربية. . لقد فهم قادة الانتفاضة، أن أي ازعاج لموسم القطاف من جانبهم قد يؤدي إلى تنفير المزارعين وجعلهم يعرضون عن الانتفاضة [الثورة] لذلك فقد أذنت بيانات القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية للمزارعين، بتقليص نشاطهم المكرس للانتفاضة وتكريس وقت أكبر للزيتون»[٤٦].

وفي نداء فلسطين، النداء السادس والعشرين، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧ توجهت ق.و.م إلى جماهير الشعب بهذا الصدد قائلة: «تدعو ق.و.م للتوجه الجماعي لقطف ثمار الزيتون وعصره وتشجيع نظام «العونة» والعمل التعاوني بحيث تتم الإستفادة من كل زيتونة فلسطينية، كما تدعو المزارعين وتجار الزيت لبيع منتوجاتهم محلياً بأسعار معقولة فهو زيتنا وسنستهلكه محلياً إن لم نستطع تصديره».

وفي ضوء عملية التكامل بين قيادة الثورة في الخارج وقيادة الثورة في الداخل، ممثلة بـ [قوم] فإن قيادة المنظمة تابعت اتصالاتها مع الدول المختلفة، وخاصة الدول الأوروبية، من أجل شراء كميات الزيت المحددة

للتصدير، والتي تقدر حسب معلومات محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بـ «٢٦ ألف طن زيت زيتون» لعام ١٩٨٨، وكان رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة قد أكد على أن تشيسون قد وعد «**بحل المشكلة عبر تصدير الزيتون والزيت لاوروبا**»[٤٧]. . فضلاً عن البرتقال والخضروات والفواكه.

وفي ميدان آخر تتجلى عملية التكامل بين ق. و. م، والجماهير الشعبية، فتحدد قوم في نداءاتها اوقاتاً محددة لاستخدام السيارات المدنية، بعدها تكون معرضة للخطر، وهذا ماتجسد على سبيل المثال، لا الحصر، في البيان الصادر في مدينة نابلس صباح يوم ٢/٢/١٩٨٩ والذي جاء فيه: «**الإلتزام الصارم بعدم استخدام المركبات الخاصة بعد السادسة مساء لحين صدور تعليمات جديدة بهذا الشأن ويمكن الإستعانة بسيارات الإسعاف في حالة الضرورة أو استخدام الشوارع الرئيسية فقط ويمنع ذلك قطعياً في الشوارع الفرعية**».

وكانت صحيفة «يديعوت احرونوت» قد اشارت إلى ذلك بقولها: «عندما يخيم الظلام على الضفة، تقفر الشوارع، إلا من دوريات الجيش وسيارات المستوطنين. في نابلس اعلنت اللجنة الشعبية لاصحاب السيارات العرب، ان استخدام السيارات بعد الخامسة مساء ممنوع، والغاية من ذلك، افساح المجال أمام «الشباب» لضرب المستوطنين والجيش، دون المخاطرة بإصابة سيارات السكان بالخطأ»[٤٨].

والبارز هنا أن الجماهير الفلسطينية تتقيد بتعليمات القيادة الموحدة واللجان الشعبية، بحيث أمسى توقيت ق. و. م، هو التوقيت الذي تعتمده الجماهير في تحركاتها، وفي نفس الوقت لاتتقيد بأوقات وتعليمات المحتلين. وهذه الإنضباطية تعطي الفرصة للجان المقاومة الشعبية في تنفيذ مهامها على أكمل وجه.

أيضاً العلاقة بين لجان المقاومة الشعبية والمؤسسات الوطنية، المصانع والورش الإنتاجية والتعاونيات، حيث يجري التنسيق بين مواقع هذه المؤسسات وأوقات عملها والعمليات الهجومية ضد جنود ومستوطني الاحتلال الصهيوني.

ومن نماذج التعاون ماجاء في نداء المجلس الوطني، النداء ٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٩ الذي يدعو إلى «مقاومة سياسة المداهمة الشاملة: **اللجان الشعبية والقوى الضاربة تقع على عاتقها مسؤولية مقاومة هذه السياسة، من خلال الإستعداد واليقظة، وابتكار اساليب جديدة لمقاومتها، وتقديم العون لكافة المطاردين من قبل سلطات الاحتلال**».

في هذا النموذج نجد مزيداً من التكامل، يكون دور اللجان الشعبية المختلفة تأمين مقومات العيش الكريم للمطاردين، وفي ذات الوقت تقوم لجان المقاومة الشعبية بتنظيم عملهم وتوزيعهم في مجموعات حسب الموقع الجغرافي، وتأمين المنامة الامنة لهم، وبالضرورة قيامهم بالعمليات الصدامية، الهجومية، ضد العدو الصهيوني في الليل والنهار.

ويمكن القول، إن هؤلاء المطاردين يشكلون مع مجموعات لجان المقاومة الشعبية غير المكشوفة نواة الجيش الشعبي. ورغم محاولات اسرائيل المتكررة لتضييق الخناق على هؤلاء الشباب، ان كان من خلال شن حملات التطويق والحصار للمدن والمخيمات والقرى وتفتيشها احياناً بيناً بيتاً، بالإضافة إلى تغيير الهويات في قطاع غزة عام ١٩٨٨، ومرة اخرى عمل هويات ممغنطة جديدة لسكان القطاع بهدف ضبط وتقييد حركة المطاردين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وأيضاً داخل الكيان الصهيوني. ولكن النتيجة الماثلة للعيان فشل كل هذه المحاولات، وتمكن الشباب من تجاوزها، الأمر الذي يزيد من تخبط وانفعال اجهزة العدو القمعية المختلفة.

أسلحة الثورة وفن استخدامها

اذا تسلح شعب من الشعوب بإرادة القتال ضد المحتلين، وخلع رداء الـرضـا بالـواقـع البائس والمظلم، عندئذ، حين تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة إلى ماكان عليه الوضع قائماً، ويبلغ السخط والغضب الشعبي نقطة الغليان والتفجر، فلا تحول دونه والثورة أية معوقات أو صعوبات مهما كان حجمها، ساعتئذ وفي معمعان العملية الثورية، يصنع الشعب مالم يصنعه في عشرات السنين، يحقق ذاته كما لم يحققها من قبل، ويصبح كتلة لهب واحـدة لايمكن للعـدو الإقـتراب منهـا، وكلما حاول ذلـك، وهو بالضرورة يحاول مرغماً للدفـاع عن بقـائـه الإستعـماري، شبت النيران الشعبية فيه، فيبقى يدور «كالكلاب المسعورة» يبحث عن منطقة باردة أو أقل اشتعالاً في الكتلة في محاولة لالتقاطها، لكن دون نتيجة، خاصة في ظل وجود قيادة ثوريـة صارمة وحازمة في عدائها للمحتلين الغزاة. وأما في ظل وجود قيادة وسطية تراوح بين الحزم والتراخي فمن السهل على العدو تطويع الثورة بعد وقت قصير من الزمن.

في ظروف الزخم الجماهيري الثوري المتراص في جبهة واحدة بمواجهة الأعداء القوميين، تلتقي كل العقول والإرادات والأفكار في إطار الإبداع الجماعي للدفاع عن الذات الوطنية الواحدة المهددة من قبل الأعداء. في هذه الظروف تنتقل عملية التفكير والإبداع من النطاق الفردي أو الجماعة الصغيرة إلى مجال أرحب وأوسع، إلى مستوى الشعب بكل فئاته وطبقاته الاجتماعية الـوطنية كلهـا، في البحث عن ايجـاد أفضـل وأنجع السبل والـوسـائل للدفاع عن الثورة، ان كان من حيث الأسلحة أو من حيث الأساليب التكتيكية الفنية، وكلما حاول العدو أن يتبع تكتيكاً جديداً تكون له الثـورة بالمرصـاد، فتقـطع الـطريق عليه من خلال ابداعها أساليب

جديدة. الأمر الذي يشير إلى تزاحم الإبداعات الصغيرة وخلق المقدمات للابداعات الكبيرة، شرط أن تلتقطها قيادة ثورية كفء قيادة تدرك أهمية العقل الجماعي في الإبداع، وتدرك أهمية التعلم من هذه المدرسة الجماهيرية.

استناداً لذلك، فإن ماجرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبنتيجة الثورة الكانونية العظيمة، تمكن الشعب العربي الفلسطيني أن ينزل إلى معترك الثورة وهو لايملك في البداية إلا إرادة القتال والحجر الفلسطيني المقدس، ويوما بعد يوم، وليلة بعد ليلة في زمن ثورة كانون، أمكن للشعب الفلسطيني من تطوير وتحديث أسلحته الشعبية البدائية بحيث أمست أكثر فعالية من السابق.

ومن الجدير بالملاحظة، ان الشعب الفلسطيني لم ينتظر حتى يصبح لدى غالبية أفراده أسلحة نارية!، ولم ينتظر «التوازن الاستراتيجي»! لان ساعة الثورة أزفت، وهي ليست مرهونة بوجود أو عدم وجود السلاح الناري أو التوازن الاستراتيجي، وإنما هي مرهونة ومشروطة بعوامل الإنفجار الثوري.

من أسلحة الشعب

أولاً: الحجر. هو أول أسلحة الثورة وأكثرها شيوعاً وانتشاراً بين أفراد الشعب، وذلك بفضل وجوده في كل مكان، ولايحتاج إلى جهد للحصول عليه، فأينما تحرك الناس كان الحجر موجوداً في متناول اليد.

ولكن الحجر لم يعد شيئاً مجرداً بالمعنى العام للكلمة، وإنما أخذ الحجر في زمن الثورة ينقسم إلى أنواع مختلفة، ولكل نوع خصائصه المميزة، بهذا القدر أو ذاك، عن نوع آخر من الحجارة، وطبعاً الأنواع موجودة منذ القدم، ولكن استخداماتها في الثورة اعطاها ملموسية أكثر في عملية التحديد «فهي كبيرة وصغيرة، حصباء الوديان المستديرة، بقايا طوب

البنـاء، حجـارة مقـدسية ثقيلة، توجد حجارة تناسب المقاليع، وهناك حجـارة تصلح للقـذف من أعـلى السـطوح»[49] فضلاً عن ذلك فهناك مايسمى «بالحجر المكور الأملس» «الحجر المخرشم» أو المفرز، الحجر «الصوان» كالحجارة الصغيرة المستعملة في أفران الحطب وأغلب استعمالها في النقيفات»[50].

والحجارة كما أثبتت التجربة العملية في ثورة كانون الباسلة، ساهمت بفعـالية في عمليات المـواجهـة مع العـدو الصهيوني، وهذا يعود **أولاً**: لوجودها في كل مكان. **ثانياً**: سهولة استخدامها، **ثالثاً**: وسهولة تعديل أشكالها حسب طريقة الإستخدام.

ومن استخدامات الحجر الآتي:

(١) الاستخـدام من قبـل جماهير الشعب، باليد مباشرة ضد الجنود والمستوطنين ووسائط نقلهم ومعسكراتهم والأبنية التي يقبعون فيها.

(٢) الاستخدام بواسطة النقيفة، اضافة إلى ماذكر، الاستخدام ضد طائرات الهليوكبتر المنخفضة.

(٣) الاستخدام بواسطة المقلاع، وله نفس استخدام النقيفة.

(٤) استخـدام الحجارة الكبيرة من فوق الأبنية لقتل شخصية قيادية صهيونية أو جنود ومستوطني قوات العدو. كما جرى مع رابين عندما زار مدينة خانيونس في منتصف عام ١٩٨٨، وكما حصل مع الجندي الصهيوني في مدينة نابلس (المثال مذكور في سياق الفصل).. الخ.

(٥) استخدام الحجارة في المتاريس لقطع الطرق أمام الصهاينة بهدف اعاقة تحركهم أو لايقاعهم في كمين للجان المقاومة الشعبية.

والحجر اذا استخدم بطريقة مخططة ومنظمة فإنه سلاح قاتل، وبحد أدنى قادر على ايقـاع اصـابـات عميقـة ومؤلمة وتشويهات كبيرة في جنود

ومستوطني العدو الصهيوني.

ثانياً: **النقيفة**، وهي أيضاً سلاح بسيط، ولايحتاج إلى جهد كبير لصناعته، وهي شكل شعبي، يستخدمه الأطفال والشباب في الأوقات العادية في صيد العصافير والطيور عموماً، وامكن لجماهير الشعب استخدامها بفعالية في عمليات المواجهة مع المحتلين.

مكوناتها: قطعتا مطاط متساويتان في الطول والعرض. ولايتجاوز الطول الـ (٤٠) سم والعرض لايتجاوز الـ (٣) سم + خشبة مأخوذة من شجرة ما على شكل (٧) أو علامة النصر + قطعة جلد أو قماشة مستطيلة وصغيرة الحجم مثقوبة من الجانبين لربط قطعتي المطاط بها، وبحيث تكون هذه القطعة بعد التركيب هي حاملة الحجر، الذي يكون صغير الحجم. طول القطعة يتراوح بين ٥ ـ ٧ سم وعرضها من ٣ ـ ٤ سم.

ـ تستخدم النقيفة في عملية القنص ضد قوات ومستوطني العدو الصهيوني، وضد وسائط نقله المختلفة.

ـ أهميتها تكمن في الاستخدام غير المرئي، الأمر الذي يربك جنود وقوات العدو.

ـ أصابتها ليست قاتلة، بل تصيب بجروح قد تكون قوية إذا كانت من مسافة قريبة واذا كان الحجر قوياً، فضلاً عن قوة الشخص الرامي.

ـ مداها الأقصى، من ٧٠ ـ ١٢٠م، وطبعاً يعتمد المدى على قوة الرامي، ونوعية المطاط المستخدم، فإذا كان من المطاط الجيد الليونة والقوي، والرامي جيد يمكن احياناً أن تصل إلى مدى أبعد قليلاً، ولكن كلما كانت المسافة قريبة كلما كانت الإصابة أكثر فعالية وجدوى.

ثالثاً: **المقلاع** من الأسلحة الراجمة للحجر وحتى للكرات الحديدية، وهذا السلاح يتميز بفعاليته عن النقيفة، فهو أشد ايلاماً اذا ماوقع الحجر أو الكرة الحديدية على جنود العدو. (١) لأن الحجر أكبر من حيث الحجم.

(٢) لأنه يشترط بمن يستخدمه أن يمتلك شيئاً من الخبرة في استخدامه بطريقة صحيحة، الأمر الذي يعني أن استخدامه أكثر فعالية وجدوى من استخدام الحجر باليد المجردة أو بالنقيفة.

مكوناته: عبارة عن قطعة جلد أو قماش بطول متر أو ١٢٠ سم وعرضها لايزيد عن ١٥ سم، وهذه القطعة قد تبقى كقطعة واحدة أو يمكن اذا كان العرض صغيراً أن تربط بقطعة جلدية على شاكلة النقيفة مع فارق أنها أطول وأعرض، فضلاً عن أن المقلاع ليس بحاجة إلى قطعة خشبية.

والمقلاع بحاجة، كما أشرنا، إلى قوة عضلية وإلى شيء من الخبرة. لانه اذا استخدم بطريقة عفوية قد تكون النتائج عكسية.

ويستخدم المقلاع بعد وضع الحجر أو الكرة الحديدية في وسطه بالتلويح من الأعلى إلى الأسفل، ويتم التلويح أكثر من مرة، وذلك لاعطاء الحجر أثناء القائه قوة دفع للأعلى وللأمام في آن، صوب الهدف المحدد.

والمدى الأقصى للمقلاع يكون أكبر من مدى النقيفة بحدود المائة متر، ولكن الإصابة الأكثر ايلاماً تكون على مسافة ٥٠ ـ ٧٥ م، وقد تكون اصابته قاتلة اذا ماجاء الحجر في أحد الأماكن الحساسة.

رابعاً: المسامير هي سلاح ليس جديداً، لانه مستخدم منذ زمن قديم في الأراضي الفلسطينية المعاصرة. وأحد أهم استخداماته موجَّه ضد عجلات السيارات بهدف اعطابها وبالتالي عرقلة عملها. حيث تقوم المجموعات القتالية التابعة للجان المقاومة الشعبية بعد الساعة الخامسة مساء، أي بعد توقف حركة سيارات المواطنين بنصب المسامير في أماكن معينة من الطريق العام المستخدم من قبل سيارات العدو.

كما الحجارة ليست شيئاً واحداً، فإن المسامير أيضاً ليست شيئاً واحداً، فهي أنواع مختلفة منها على سبيل المثال.

١ ـ مسامير نمرة «١٠» وتستخدم على الشاكلة التالية. «تثنى بشكل

مربع ويكون الرأس المدبب إلى أعلى وهذه الطريقة لاتحتاج إلى جهد كبير في عملية زرعها حيث أنها توضع كما هي . . ».

٢ ـ مسامير نمرة «٦» واستخدامها يختلف قليلاً حيث «تزرع هذه المسامير بواسطة خشبة رقيقة جداً . . توضع كما هي مع بعض التراب الناعم عليها . . » لتمويهها. وحققت هذه الطريقة فعالية كبيرة ضد آليات وسيارات العدو المختلفة.

٣ ـ مسامير الفولاذ ذات الرأس المقطوع: «حيث أن هذه الطربقة هي الأسلوب الدارج حالياً في مختلف انحاء فلسطين ويعتبر هذا السلاح من أهم الأسلحة من حيث العرقلة والاعطاب في سيارات الاحتلال»[٥١].

خامساً. ماء النار: وهي من أشد الأسلحة تشويهاً لاجساد ووجوه الجنود والمستوطنين وهذا السلاح جرى اتباع طرق متنوعة لاستخدامه، نذكر منها:

(١) بواسطة زجاجات مختلفة الأحجام صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وبعد وضع مادة ماء النار بداخلها يجري اغلاقها بشكل محكم كي لاتصيب الشخص الذي يلقيها، لانه قبل القائها لابد من خض الزجاجة مرات عديدة، وذلك لتكون فعاليتها أشد بأساً. وعادة يضاف لها قليل من الصودا (ملح الطعام).

(٢) من الطرق المبتكرة في زمن الثورة، استخدام ماء النار بواسطة البيض، حيث يقوم الشخص أو المجموعة بتفريغ البيضة من المادة الزلالية والصفار بواسطة ثقب بسيط في القشرة، وبعد ذلك تعبأ بمادة ماء النار، ومن ثم يلصق الثقب مجدداً بشكل محكم، ويتم استخدامه لاحقاً، مع ادراك ان البيض لايجب أن يخزن أكثر من ٢٤ ساعة بسبب قدرة ماء النار على تذويب القشرة الخارجية للبيضة.

سادساً: الكرات الحديدية الملتهبة، التي تغطى بقطع من القماش المبلل

بالبنـزين، وبعـد اشعـالهـا تلقى على حنـود ومستـوطني العدو، واثارها لاتنحصر فقط على الجندي وإنما أيضاً على الآليات العسكرية أو المدنية، فإذا ماجاءت على خزان البنزين امكنها اشعال السيارة، واصابتها للجنود تكون بليغة.

سابعـاً: الشحمـة والزيت المحروق: وأهمية هذا السلاح تكمن في سكب الـزيت في المنحنيات والأمـاكن الوعرة، وفي حال مرور سيارات الجيش أو المستوطنين يحدث أحد أمرين، إما الإنزلاق أو انقلاب السيارة، وفي كلتا الحالتين النتائج تكون بالغة السوء على العدو، لانها تصيب الجنود والسيارة في آن وقد تؤدي للوفاة فوراً.

وخوفاً من وقوع السيارات العربية في هذه الكمائن، تقوم لجان المقاومة الشعبية بمراقبة هذه الكمائن.

ثامنـاً: البـطاطـا المحشوة بالشفرات والمسامير: تقوم مجموعات لجان المقـاومـة باستخـدام حبـات البـطاطـا بعـد تجويفها وحشوها بالشفرات والمسـامـير، ويتم اخـراج الرأس المدبب للمسمار خارج القشرة الخارجية وكذلك الشفرات، حتى اذا ماأصابت قوات الاحتلال أدت مفعولاً ايجابياً في جرح وتشويه المصاب الصهيوني.

تاسعاً: الأسلحة الحادة التي تستخدم باليد وبشكل مباشر ووجهاً لوجه ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه ومنها:

١ ـ السكين. ٢ الخنجر. ٣ ـ البلطات بالمقابض الخشبية. ٤ ـ بلطات بمقابض حديدية. ٥ ـ سيوف طويلة ذات مقابض مهدبة. ٦ ـ سيوف قصيرة ذات مقابض حديد ملحومة. ٧ ـ عصي معدنية مع نهايات مدببة. ٨ ـ أدوات طعن بمسامير وبدون مسامير.

عاشراً: الأسهم الحديدية ذات الرؤوس المثلثة. وهذه تلقى عن بعد ولها نتائج قوية على جنود العدو الصهيوني.

حادي عشر: الكرات المعدنية ومنها (١) المعدنية الملونه. (٢) كرات الرصاص المستخرجة من الطلقات المطاطية التي يستخدمها الجيش.

ثاني عشر: عبوات مصنوعة يدوياً: «وتنكون من ماسورة معدنية محشوة بمساحيق مشتعلة، ومغلقة جيداً من كلا الطرفين، ينم تفجيرها بواسطة فتيل يلامس المادة المشتعلة عبر ثقب موجود في المقدمة»[٥٢].

ثالث عشر: المولوتوف. وهذا السلاح الشعبي كان له نتائج غاية في الايجابية في ايقاع الخسائر البشرية والمادية في صفوف العدو. وبفضل الثورة امكن تطوير هذا السلاح إلى ثلاثة أنواع هي:

١ ـ المولوتوف الحارق. وهو النوع القديم والسابق لثورة كانون، وهو يتكون من زجاجة مملوءة بالبنزين ويوضع بها فتيل طويل نسبياً، بحيث يكون أكثر من نصفه في داخل الزجاجة، وفي الخارج يبقى منه ٥ ـ ٦ سم، ثم يشعل الفتيل عند اقتراب الهدف المحدد وتلقى على الهدف في الوقت الملائم. بحيث يتناسب وصولها مع بلوغ النار المشتعلة بالفتيل إلى داخل الزجاجة، الأمر الذي يحدث اشتعالاً قوياً، فضلاً عن تفجر الزجاجة إلى شظايا توقع اصابات بليغة بالهدف المحدد.

٢ ـ المولوتوف الحارق المدمر. وهو يتكون من زجاجة + بنزين + كلكل + الزفتة + مادة التنر + المسامير المدببة + الفتيل، واحياناً يضاف قطع حديدية صغيرة مدببة.

جميع هذه المواد توضع في الزجاجة وتغلق جيداً بعد أن يوضع الفتيل في داخلها مع ابقاء بضعة سنتيمترات للخارج، وعندما يقترب الهدف المعادي يتم اشعال الفتيل، ومن ثم القائها. ونتائجها فعالة جداً من حيث الإحتراق والإصابات، وقد تؤدي إلى القتل في حالة جاءت الإصابة في أماكن حساسة من الجسم.

٣ ـ وهناك النوع الثالث، الذي أشير اليه سابقاً، وهو المولوتوف

المشوه، حيث يوضع في الزجاجة مادة ماء النار بدل البنزين.

رابع عشر: المسدس المحلي [البدائي]. وهو عبارة عن ماسورة معدنية طولها حوالى ٢٠ سم وقطرها ١٠ ملم، توضع في هذه الماسورة طلقة عادية. ويجري الطرق على كبسولتها بواسطة مسمار طويل فيطير المقذوف باتجاه الهدف.

ومن البديهي التأكيد، أن هذا السلاح أحياناً قد يصيب حامله، الأمر الذي يحتاج إلى المزيد من الحذر أثناء استخدام هذا النوع مس السلاح.

خامس عشر: **الأسلحة النارية**. وهي الرشاشات الآلية والقنابل والعبوات الناسفة والقذائف الصاروخية والمسدسات... الخ.

وهذه الأسلحة تستخدم في الداخل ضمن مخطط مبرمج ومن دون انفعالات مغامرة. ويوماً بعد يوم يزداد استخدامها في الداخل، فضلاً عن استخدامها من الخارج عبر الحدود الفلسطينية، وخاصة من جنوب لبنان.

هذه لمحة عن بعض الأسلحة المستخدمة. بالتأكيد هناك أسلحة أخرى مستخدمة. وهناك أسلحة جيدة ستدخلها الثورة إلى ميدان الاستخدام الفعلي مع تطور العملية الثورية، لان حركة الإبداع الجماهيري لاتتوقف عند حد ومعينها لاينضب.

سلاح المتاريس

المتاريس هي عبارة عن حاجز معيق لحركة قوات وآليات الجيش والمستوطنين اثناء عمليات المطاردة أو لاغلاق بوابات المدن والمخيمات والقرى في وجه المحتلين الصهاينة..

والمتراس، ليس جديداً، لاسيما وأن الثورات المحتلفة في التاريخ استخدمت المتراس في عمليات الدفاع والتحصن خلفها من قبل قوات

الثورة، وبالمقابل لمنع تقدم قوات العدو.

ولكن شكل وأنواع المتاريس تعددت، فضلاً عن أن ثورة كانون أدخلت اشكالاً من المتاريس لها طابع التطوير على مااستخدم سابقاً. منها:

١ ـ المتراس العادي، الذي هو عبارة عن وضع حجارة أو أخشاب وبراميل في مدخل شارع رئيسي أو فرعي، الهدف منه اغلاق الطريق، والحد من حرية حركة العدو باتجاه المدينة أو المخيم أو الحي أو القرية؛ وهذا المتراس استخدم ويستخدم بكثرة وبشكل شبه يومي.

٢ ـ المتراس الطويل «المتقطع» وهذا الشكل هو تطوير للشكل الأول، فهو لايقتصر على نقطة محددة من الشارع، وإنما هو متاريس متناثرة على طول الطريق. وهذا المتراس يصعب على اللاندروفر أو الآلية العادية تجاوزه، الأمر الذي يستدعي احضار الجرافات والسيارات العسكرية المعدة لهذا الغرض ـ كاسحة المتاريس ـ وعادة يلجأ العدو إلى ارغام الجماهير على إزالة المتاريس، ولكن هذه الطريقة لاتخدم العدو في حركته في أثناء المواجهات والصدامات مع لجان المقاومة الشعبية ومع الجماهير على حد سواء، لذا فهو دائماً يستخدم وسائطه العسكرية في اخلاء الشوارع من المتاريس.

٣ ـ المتراس المترافق مع كمين: وهو عبارة عن متراس عادي، ولكن في منطقة لها مميزات ايجابية لصالح مجموعات لجان المقاومة الشعبية، بحيث تكون المجموحات منتشرة بالمنطقة المجاورة للمتراس. بالإضافة إلى زراعة الأرض بالمسامير أو الحفر، وما إن يصل العدو حتى يكون قد دخل بيديه ورجليه «مدبرة النحل» فلا يعرف من أين تصله الحجارة. فضلاً عن أن آليته قد اعطبت عجلاتها أو أنها وقعت في الحفرة. حينئذ تكون المواجهة المباشرة وغالباً مايهرب الجنود الصهاينة تحت وابل غزير من نيران أسلحتهم الرشاشة وقنابلهم الغازية. وهذه الكمائن تشكل ضربات دائمة على الجهاز

العصبي للجنود، والضباط، مما يعني اضعاف معنوياتهم بشكل دائم . .

٤ ـ المتراس المخفي : وهذا المتراس يتشابه مع المتراس السابق من حيث اختفاء مجموعات لجان المقاومة الشعبية على جنباته، ولكنه يختلف من زاوية موقعه، فيتم تثبيت الحجارة الكبيرة والبراميل في المنحدرات، والطرق الملتوية وذات المنعطفات المتعددة، وعند وصول الهدف المعادي تقوم لجان المقاومة بشن غارتها عليه.

وهذا المتراس يمتاز بطابع المفاجأة، من حيث وجوده، فضلاً عن المفاجأة الأشد وهي غارة المجموعات المقاتلة بأسلحتها المتوفرة.

وعادة هذا المتراس يتموضع في المناطق الجبلية، أو المناطق السهلية الموازية للهضاب والتلال، التي تخفي مابعدها من معالم الطريق.

٥ ـ المتراس المقطوع : وهذا المتراس عادة يستخدم في الطريق ذات الاتجاه الواحد والمخرج الواحد، ويستهدف هذا المتراس قطع خط الرجعة على حركة دوريات العدو، الأمر الذي يضعها في موقف غاية في الحرج، فتقع بين نارين؛ نار عدم القدرة على الهرب من الشرك؛ ونار هجمات لجان المقاومة.

ومثل هذه المتاريس يتموضع غالباً في القرى محدودة الطرق وذات البيوت المتراصة في جانب بعضها البعض. وهي موجودة في المناطق المختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

بالإضافة إلى المتاريس توجد الحفر والأنفاق حيث أعلنت السلطات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨٩، عن اكتشاف نفق في قرية بيت حانون يصل مابين القرية ومناطق الـ٤٨.

والأيام القادمة في الثورة ستحمل نوعية جديدة من أسلحة وأساليب النضال في مواجهة الغزاة الصهاينة.

المراهنة الخاسرة على تعب الثورة :

من المسائل التي تستدعي التوقف قليلاً أمامها، المحاولات المتكررة لقادة العدو الصهيوني، سياسيين وعسكريين، فضلا عن فريق فلسطيني متعجل الإستثمار لثورة كانون، حيث يدّعون أن جماهير الثورة الديسمبرية قد «تعبت» ورهانهم على ذلك، ان منسوبها الجماهيري انخفض، الأمر الـذي اعتبره ابعض، وهو اسقاط ذاتي قبل أي شيء آخر مع اختلاف المنطلقات، «بداية النهاية» لثورة كانون!.

تقـول صحيفـة «هـآرتس» ١٩٨٨/٤/١٤ مايلي: «مع بداية الشهر الخامس للانتفاضة في المناطق المحتلة بدأت تسمع في جهاز الأمن أصوات تزعم بأن هناك دلائل تفيد بأن الانتفاضة الفلسطينية أخذت تضعف»(!) وتتابع الصحيفة الاسرائيلية القول: «فقد سمعنا قبل ثلاثة أشهر مزاعم تفيد بأن مثيري الإضطرابات اصبحوا مرهقين ولن تمضي أيام كثيرة حتى يعـود كل شيء إلى حالتـه الـطبيعية. ووجدت هذه المزاعم طريقها إلى الصحف وشاشة التلفزيون الاسرائيلي وأثارت آمالاً مبالغاً فيها». وتشير الصحيفة إلى أن «من يعاني من التعب والإرهاق ليس مثيري الإضطرابات بالذات، وإنما قواتنا التي تحاول استنزاف مثيري الاضطرابات والسكان الذين يدعمونهم».

وتهزأ الصحيفة من أصحاب المزاعم الذين يحاولون أن يقرؤوا منسوب الثورة من خلال عدد المظاهرات فتقول: «فمنذ عدة أسابيع طرأ انخفاض فعلي في عدد تظاهرات العنف الكبيرة. ولوحظ هذا الأمر بشكل خاص في المدن. وهكذا فقد طرأ انخفاض منذ يوم الأرض بتاريخ ٣٠ آذار في عدد القتلى، وأخذ عدد الذاهبين إلى العمل وخاصة في قطاع غزة يزداد من يوم لآخر، وتصل نسبة الذاهبين إلى المدارس الشعبية في القطاع إلى حوالى ٧٠٪»[٥٣].

أمـا صحيفـة «يديعـوت احرونوت» فتقول في مجال تقويمها لعام من الثـورة: «ان قوة الانتفـاضة معرضة للزيادة والنقصان، لكن أحداً ممن حضروا الحوار الذي دار في مكتب وزير الدفاع يتسحاق رابين، لم يحاول وضع جدول زمني لانتهائها، والإستنتاج الذي نجم عن الحوار كان: ان الدوافع لدى سكان المناطق لاستمرار الانتفاضة مازالت قائمة»[٥٤].

الخلاصة من ذلك، ان القيادة الاسرائيلية راهنت على انتهاء الثورة مع انخفـاض منسـوب الـزخم الجماهيري، ولكنهم لم يتوقعوا ولم يحاولوا ان يفكروا بأن الثورة دخلت مرحلة جديدة من تطورها، حيث أدركت القيادة المـوحـدة ان الثورة كي تستمر، لابد من أن يجري التوفيق بين حاجات النضال الثوري اليومي وبين تأمين متطلبات الحد الأدنى لجماهير الشعب وخاصة العمال وعموم الكادحين، وجاء هذا الموقف بعد جدل في أوساط القيادة الموحدة على أرضية السؤال التالي، إلى أي مدى يمكن أن تتحمل الجـماهير الفلسطينية، ومن مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية الوطنية المسحـوقـة والمتـوسطة والغنية الإضراب المفتوح؟! وهل يجب أن يستمر الـوضـع على هذا الحـال؟ أم أن الوقائع تحتم اجراء تعديل في التكتيك يتناسب مع أوضاع الجماهير وفي ذات الوقت لايسيء للثورة وتطورها؟!.

كانت الإجـابـة الـواقعية من الفصائل الوطنية كلها، المكونة للقيادة الوطنية الموحدة، ان لامجال لبقاء الوضع على ماهو عليه، ومن دون ربط ديمومة الثورة بمصير وقودها، الجماهير الشعبية. وتجلت ملامح الواقعية الثورية بإدراك المعطيات الملموسة جيداً، الأمر الذي دفع ق. و. م لإفساح المجـال أمام قطاعات المجتمع المختلفة، في ضوء المستجدات السياسية والاقتصـادية والاجتـماعية، للعـودة ضمن شروط وقوانين وتعاليم الثورة للعمل، وفي ذات الوقت بدأت ق. و. م بتوجيه الجماهير من خلال نداءاتها ومن خلال اللجان الشعبية، التي تشكلت قبل وفي زمن التورة، إلى بناء

الاقتصاد الوطني وحمايته وتطويره، بالعودة إلى الأرض، إلى الاقتصاد البيتي، وإلى حاكورة المنزل، وذلك بهدف خلق مقومات الصمود الأولية وتطويرها، كي تتمكن الجماهير من تجسيد المقاطعة الجزئية أولاً، ومس ثم الكلية [الشاملة] لاحقاً لبضائع الاحتلال الصهيوني، أي فك العلاقة التدريجية مع مؤسسات العدو اقتصادياً وقانونياً، ومن ثم سياسياً، وصولاً للحرية والإستقلال.

وبتعبير آخر، لم يكن انخفاض منسوب الزخم الجماهيري لاحقاً انخفاضاً في منسوب العملية الثورية، بل العكس صحيح، تعمقت العملية الثورية وازدادت من خلال عملية التنظيم والبناء والتطوير لركائز السلطة الشعبية، فضلاً عن عملية هدم وتدمير مؤسسات وركائز الاحتلال وتصفية عملائه. كما أن عمليات المواجهة والصدام ارتفعت وتيرتها مع قوات الاحتلال والمستوطنين ولم تنخفض.

وحتى لايأخذ الحديث هنا منحى تفصيلياً، فإن القراءة العلمية والواقعية لسياق الثورة الديسمبرية الباسلة تشير وتؤكد، أن مسار الثورة صاعد دائماً ولكن في نطاق الخط الحلزوني. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لو عدنا لموضوع الزخم الجماهيري، لوجدنا انه لم يقتصر فقط على مرحلة الشهور الأربعة الأولى، لاسيما وأن نداءات قوم جميعاً لم تخل نهائياً من تحديد رزنامة نضالية فاصلة بين كل نداءين. وهذه الرزنامة تحمل بين ٥ إلى ٦ أيام شهرياً أو أكثر من أيام الإضرابات الشاملة المطعمة بالأعمال الصدامية العنفية المختلفة مع قوات الاحتلال الصهيوني. ومنسوب أيام الإضرابات الشاملة قابل للارتفاع في المراحل اللاحقة من ثورة كانون، انسجاماً مع توجه ق. و. م المتعلق بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية للعصيان المحدود الشامل، كخطوة على طريق العصيان الشامل.

فضـلاً عن ذلـك، يمكن إيراد بعض الأمثلة الـدالة على أن الزخم الجماهيري لم يخفت ولم يتراجع بالمعنى الذي توخاه الاسرائيليون وغيرهم، فمثلاً لوعدنا إلى يوم استشهاد القائد الفلسطيني أبو جهاد، أو عشية اعلان المجلس الـوطني الفلسـطيني التاسع عشر قيام الدولة الفلسطينية [وثيقة الإستقلال] في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أو عشية الذكرى السنوية الأولى لثورة كانون، بالإضافة إلى المناسبات الوطنية المختلفة، وكذلك يوم عيد الأضحى في أوائل أيار (مايو) ١٩٨٩، لوعدنا إلى كل هذه المناسبات فكيف كان الـزخم الجماهيري؟! ألم يكن احياناً أعنف من الأيام الأولى للثورة أو بمستواها كحد أدنى.

اذن القـراءة العلمية والمسؤولـة لسيرورة وصيرورة الثورة إنما تؤكد ان لامجال للحديث عن «تعب» الجماهير الفلسطينية، بل العكس صحيح، التعب دب في صفـوف جنـود وضبـاط وقادة العدو الصهيوني، وبعض المتعجلين للاستثمار السريع لثورة كانون!.

ومن الجدير بالملاحظة والتأكيد دوماً، ان ق. و. م. تعاطت مع الواقع، مع حاجات الجماهير الضرورية بروح واقعية وناضجة ومن دون انفعالات ومراهقات «يسارية» أو نزعات اصلاحية يمينية؛ الأمر الذي جعلها دوماً تقف على نبض الجمـاهـير وامكـانياتهـا. وفي السياق لم تتخلف الجماهير الفلسطينية عن تعاليم وقوانين وتوقيت القيادة الموحدة، بل سارت معها مصممـة على مواصلة طريق الكفـاح التحرري حتى تتمكن من تحقيق أهـدافهـا، وفي مقـدمتهـا، هدف الحرية والإستقلال. وما أشارت إليه صحيفـة «يديعوت احرونوت» كان صحيحاً، عندما قالت «**ان الدوافع لدى سكان المناطق لاستمرار الانتفاضة مازالت قائمة**». فإما الإنعتاق من الاحتلال واقامة الدولة المستقلة، وأما مواصلة النضال دونما كلل أو تعب حتى يرضخ المحتلون الصهاينة للأهداف الوطنية الفلسطينية.

ومن البديهي التأكيد، ان اسلوب حرب الشوارع، يوماً بعد يوم، سيتواصل ويتعمق في سلوك الجماهير الشعبية الفلسطينية اليومي، الأمر الذي يعني ارتقاء وتطور هذا الأسلوب واغتناءه بالخصائص الفلسطينية، وبالضرورة ان تحمل الأيام والشهور والأعوام القادمة اشتقاق أساليب نضالية جديدة تصب في خدمة المعركة التحررية، التي تخوضها الثورة الفلسطينية، المعاصرة، وهذا التطور مرهون بجملة التحولات التي ستطرأ على الذات الفلسطينية والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافيه داخل الكيان الصهيوني، فضلاً عما قد يصيب العمق العربي من تحولات سياسية لاحقة. فالأفاق مفتوحة على مصراعيها أمام التطورات المختلفة، ويخطىء من يحدد لها سقفاً محدداً منذ الأن؟!.

لكن في كل الأحوال، جملة التحولات التي حصلت حتى اللحظة في العامل الفلسطيني والعامل الاسرائيلي وبالتالي العربي والدولي، تعمق الإستنتاج القائل إن الثورة الكانونية الشعبية بلغت بالثورة الفلسطينية الأم ولوج مرحلة التعادل الإستراتيجي، بكل ما يعني هذا الإنتقال من آفاق رحبة على طريق الحرية والإستقلال.

وفي هذا الصدد، لابد من كلمة تتعلق بأصحاب وجهة النظر القديمة، التي كانت تنكر على الثورة الفلسطينية امكانية التطور في نضالها، وذلك بسبب افتقاد الأرض الفلسطينية للجبال المرتفعة والوديان السحيقة والمستنقعات بالشاكلة الموجودة في فيتنام، بالإضافة إلى صغر حجم مساحة فلسطين.

رغم أهمية العوامل الطبيعية، كعامل مساعد في النضال الطبقي والوطني على حد سواء، حيث يحد من استخدام العدو لقواته وأسلحته، وبالتالي يعطل فعاليتها إلى هذا القدر أو ذاك، رغم ذلك، فإن العوامل الطبيعية [الطبوغرافية] ليست النقطة الجوهرية، وليست الأساس في

لعملية النضالية. وإنما الجوهري والأساسي يكمن في الإنسان، في الجماهير
مـدى استعـدادها للانخـراط في الثورة، وبالمقابل قدرة قيادة الثورة على
صياغـة أسـاليبهـا النضالية الصحيحة والمناسبة، فضلاً عن قدرتها على
جتـذاب الجـماهـير إلى حاضنة الثورة، عندئذ تستطيع الجماهير وقيادتها
لثـورية أن تجترح المعجـزات، وتتمكن من استبـدال الجبـال والـوديان
المستنقعـات بالإنسـان المبـدع والقـادر على اشتقـاق وخلق الـوسـائـل
الأساليب النضالية الكفيلة بتأمين مقومات تطور نضالها، وصولاً لتحقيق
لأهداف السياسية للثورة.

وما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ٨ ـ ١٩٨٧/١٢/٩، أي
منذ اندلاع ثورة كانون العظيمة، يؤكد هذه الحقيقة بأجلى ما تكون عليه
لصـورة. حيث استـطاعت الجماهير الفلسطينية وقيادتها الوطنية الموحدة
لجـانها الشعبية من صياغة أساليبها النضالية الملائمة لمواجهة المحتلين،
دون أن تتمكن اسرائيل واركان قيادتها السياسية والعسكرية من تحقيق أي
نجاح في مواجهة الثورة الشعبية، وبالضرورة ان تبوء محاولاتها التصفوية
الفشل الذريع، طالما قيادة الثورة تستنبط تكتيكاتها من خلال التطورات
لمـلازمـة للعملية الثـورية، وفي ذات الوقت، طالما هي تعكس بصدق
مصالح الجماهير الوطنية الفلسطينية.

العصيان بين الجدل والواقع

من البـديهي التأكيد، ان جدل المدني والمسلح لايكتمل إذا لم يعالج
موضـوع العصيان المدني، هذا الأسلوب النضالي، الذي أخذ في العقد
الأخير يحتل مكاناً مهماً في النضالين الطبقي والوطني، وذلك ارتباطاً بجملة
التـطورات التي صاحبت العالم ككل في ضوء السياسة الداعية لتخفيف

حدة التوتر بين القوى المختلفة، وبين الدول والشعوب المختلفة.

وهذا يعود إلى أن الغالبية العظمى من الشعوب بلغت مرحلة تحررها الوطني، وبنت دولها المستقلة على الأقل سياسياً، ولم تبق إلّا شعوب تعد على أصابع اليد الواحدة، وخاصة شعب فلسطين وشعب ناميبيا، الذي حاز أخيراً هذا العام ١٩٨٩ على استقلاله، بالإضافة إلى ذلك بلوغ الأسلحة التدميرية حداً مذهلاً من التطور، حتى وصلت إلى حرب النجوم، فبات خطر التدمير الكلي للعالم يهدد شعوب الأرض قاطبة. فضلاً عن ذلك، هناك مدرسة اللاعنف، التي انتشرت منذ زمن في البلدان الإمبريالية، وهي أشبه بالمدارس التبشيرية في السابق، وليست بعيدة عن الإدارات السياسية في بلدانها. استهدفت تعميم اسلوب اللاعنف في النضال الوطني التحرري والطبقي، بدل النضال العنفي، تقديراً من رواد هذه المدرسة ان امكانية تطويع ارادة الشعوب أو الطبقات يكون أسهل، كما أنه يسهل على هذه المدارس خلق حالة تشويش في أوساط القوى الاجتماعية المنادية بهذا الأسلوب، وتعميم حالة الإصلاح السياسي، بما تحمله من معان طبقية وسياسية، وجوهرها الهبوط بمستوى النضال إلى منسوب النضال المطلبي، مع فارق نسبي محدود بين المستويين، في حجم المشاركة الجماهيرية وبالأهداف السياسية، وماهية القيادة التي تقف على رأس النضال الوطني أو الطبقي..

حتى أن أحد رواد اللاعنف البارزين في التاريخ، المهاتما غاندي. قال: **«من الأفضل أن نكون عنفيين، إذا كان ثمة عنف في صدورنا، بدلاً أن نتلفع بغطاء اللاعنف لتغطية عجزنا. إن العنف أفضل في كل الأوقات من العجز. فهناك أمل أن يصبح الرجل العنفي لاعنفياً، ولكن لا أمل في العاجز»**[٥٥].

رغم هذا، لابد من الإقرار، بأن أسلوب العصيان المدني أكد جدواه في

أكثر من ميدان وبلد، مثلاً الهند في نهاية الأربعينات من هذا القرن، والتجارب الحديثة، الإيرانية، السودانية . . وغيرها.

وهذا الأسلوب ليس جديداً على الساحة الفلسطينية ، لاسيما وان ثورة ١٩٣٦ جسدت هذا الأسلوب من النضال في الواقع الفلسطيني. ولكن في ظل شروط ومعطيات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، حيث كان الشعب الفلسطيني كله على أرض الوطن، لاوجود للحواجز الداخلية بين ابناء ومدن وقرى الوطن الفلسطيني، كما أن الاقتصاد الوطني رغم ضعفه آنذاك، إلا أن الجماهير كانت قادرة على تأمين احتياجاتها، بالحدود التي تسمح بتنفيذ هذا الأسلوب، بالإضافة إلى أن الحدود كانت مفتوحة بين الوطن الفلسطيني والدول العربية المجاورة بالمعنى النسبي، الأمر الذي سمح بإيصال الدعم للجماهير الفلسطينية من اشقائهم العرب.

ولكن العصيان الوطني الذي جرى تنفيذه في فلسطين آنذاك، لم يكن ذا صبغة مدنية بحتة، بل انه اتسم بالصبغة العنفية [المسلحة] أيضاً، الأمر الذي ميزه عن العصيان المدني في البلدان.

ماهو العصيان ؟

في ضوء ذلك، وخروجاً من حالة الإبهام والغموض إلى نطاق المعرفة والتحديد، يجب تحديد ماهية العصيان في حالاته المختلفة، كما يجب رؤية العصيان الوطني وكيفية تعاطي الفصائل الوطنية الفلسطينية مع هذا الأسلوب، وامكانية تجسيده في أرض الواقع الفلسطيني.

مفهوم العصيان يعني التمرد والإحتجاج والمقاطعة وعدم التعاون والإضراب والتظاهر من قبل شعب أو طبقة من الطبقات ضد شعب أو طبقة أخرى في زمان ومكان محددين. وهو بهذا المعنى، لايقتصر على

جانب واحد من النضال دون سواه، فبالإمكان استخدام هذا الشكل في ميدان النضال القومي كما في ميدان النضال الطبقي.

لكن هذا التعريف لايفي بالإجابة العلمية الشاملة. يكون الجواب معقولاً لو كان المطلوب تحديد المفهوم العام المجرد للكلمة، ولكنه تعريف قاصر ومجزوء في تحدبد مفهوم العصيان الشامل، حيث يكون العصيان مقروناً وموصوفاً بمفهوم آخر محدد، كأن يقال: العصيان «المدني» أو «العصيان العنفي» أو أن يكون موصوفاً بالسمتين، المدنية والمسلحة في آن.

مفهوم العصيان المدني حسب تعريف ايبرت، هو عمل تخريبي سلبي. «يتضمن امتناع الجمهور على أوسع نطاق عن إطاعة القوانين السائدة أو اللوائح والأنظمة المرعية». ويضيف «والعصيان المدني، بهذا المعنى، قد يكون اصلاحيا كما هو الحال عندما يكون الهدف هو معارضة قوانين محددة أو اجراءات معينة بهدف إلغائها، وقد يكون ثورياً كما هو الحال عندما تتصدى المقاومة للنظام القائم ككل. وفي الحالة الأخيرة فإن على المقاومة، في البداية، أن تنتقي بعض القوانين أو الإجراءات التي تبدو «محايدة» ولاتتعلق بجوهر ممارسة السلطة لسلطتها، بل تتسم بكونها ذات طابع اجرائي وتنظيمي، وذلك بهدف تحدي هذه القوانين وعدم الإلتزام بها. كما تستطيع المقاومة، في مرحلة لاحقة أن تستكمل ذلك بتحدي تلك القوانين والأنظمة التي تعتبرها السلطة رمزاً لهيبتها وتعبيراً عن سيادتها»[٥٦].

وبهذا المعنى، فإن العصيان المدني يعتمد على الطرق والوسائل اللاعنفية في النضال ضد السلطة السياسية، أياً كان شكلها، سواء أكانت تمثل طبقة مسيطرة في المجتمع، أم سلطة استعمارية دخيلة.

اما مفهوم العصيان العنفي فهو عبارة عن عمل تخريبي ايجابي، تقوم به مجموعات صغيرة تتعاهد فيما بينها ـ قد تكون حزباً سياسيا أو ائتلافا جبهوياً وطنياً أو طبقياً ـ على مجابهة السلطة السياسية من خلال العمل والأساليب العنفية [المسلحة] المنظمة. وتشكل الجماهير الشعبية من

الـطبقـات والفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من السلطة السياسية الحاضنة لهذه الجماعات، ولكن الجماهير لاتشترك في تنفيذ العمل المسلح إلاّ في مراحل متقدمة من تطور العملية الكفاحية لهذا الشعب أو تلك الطبقة، وبعد أن يتدرج العصيان المسلح من خلال المواجهات الصغيرة مع قوات العدو، إلى مواجهات كبيرة فأكبر. الأمر الذي يساهم في تنامي القـدرات الذاتية وتطورها لقوى الثورة. وبالمقابل ضعف واضمحلال السلطة القديمة. مما يوطد سلطة قوى التغيير الثوري في أوساط الجماهير مع كل انتصار جديد، ويساهم في تعميق مشاركة الجماهير لهذه القوى أكثر فأكثر، ولكن يبقى الطابع الرئيسي للمشاركة في النطاق العنفي، من خلال الإنضمام المتزايد للقوى الجديدة من جماهير الشعب لفصائل وكتائب الثورة.

أما العصيان الوطني الشامل، فهو انعكاس لعملية المزج الخلاق بين شكلي النضال المدني والعنفي في آن. حيث يتكامل المدني مع المسلح في خط متواز، وقد يتبادلا الأولوية. ولكنهما يبقيان على خط السير سوياً.

والعصيان في حالاته المختلفة أيضاً، عندما ينتقل من دائرة التعريف النظري المجرد، إلى دائرة الملموسية والتطبيق في الواقع المعطي المحدد، حيث يجري الربط بين الصيغة النظرية للعصيان والخصائص التاريخية لهذا الشعب أو ذاك، فيكتسي بالثوب الـوطني أو الطبقي، عندئذ أيضاً من الممكن اطلاق مفهوم العصيان الوطني، مقرونا بالصفة الملازمة له ـ مدنية أو عنفية ـ وفي هذه الحالة اختلاف نسبي عن مفهوم العصيان الوطني الشامل.

أسباب ودوافع العصيان الوطني

تجربـة الثـورة الفلسـطينية المعاصرة، ومنذ العام ١٩٦٥ وحتى العام

١٩٨٤، لم تشهد دعوات في النطاق الوطني الفلسطيني تدعو لتطبيق هذا الأسلوب النضالي، والأسباب تعود **أولاً**: إلى طبيعة العدو الصهيوني الإستيطانية الإجلائية والإحلالية، ومانتج عن سياسته العدوانية التوسعية من تشريد وتجزئة للأرض والشعب الفلسطيني، كمقدمة لعملية التصفية والتبديد الكلي للقضية الفلسطيبية، **ثانياً**: اعتماد اسلوب الكفاح المسلح من قبل فصائل الثورة المختلفة، كأسلوب رئيسي في النضال، فضلاً عن أن أسلوب العصيان المدني لم يجذب أياً من القوى الفلسطينية المختلفة، لادراكها ان مثل هذا الأسلوب لن يجدي نفعاً مع العدو الصهيوني، لاسيما وانه يرمز إلى الإصلاحية السياسية وليس إلى الرؤية الثورية. **ثالثاً**: ثقل ومركز الثورة في الخارج، وانشدادها لتطوير معداتها القتالية، وتعزيز شكل الكفاح المسلح ضد العدو. جميعها عوامل حالت دون بروز مثل هذه الدعوة في الوسط الوطني الفلسطيني.

ولكن مع مجيء مبارك عوض* خريج جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ولاحقاً مسؤول مركز دراسات اللاعنف في القدس، أخذ في الترويج لفكرة اللاعنفية على الطريقة الغاندية [نسبة إلى غاندي] وبدأ يتوجه لزراعة الزيتون وغيرها من النماذج الإحتجاجية المدنية، اللاعنفية، محاولاً خلق حالة استقطاب حول دعوته في أوساط الجماهير الفلسطينية، ولكن دون جدوى، حيث لم تتجاوب أي من القوى الوطنية مع الدعوة المذكورة، وبالتالي مع الأسلوب، طيلة الفترة الممتدة من ١٩٨٤ حتى اندلاع الثورة الديسمبرية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧.

لكن هذه اللامبالاة لم تدم بعد الثورة في الثورة، لأن الأسباب والدوافع التي أغلقت الباب أمام الإنفتاح على هذا الشكل النضالي زالت. وحلت محلها شروط جديدة في العملية التحررية الفلسطينية، ساهمت في دفع قوى الثورة إلى اعادة النظر بمواقفها السابقة، والشروع بالتعاطي الايجابي مع

فكرة أسلوب العصيان الوطني. والعوامل المحفزة هي :

أولاً: انتقال مركز ثقل الثورة الفلسطينية إلى الداخل الفلسطيني.

ثانياً: انتشار الإضرابات الشاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فصلاً عن استمرارها لفترة طويلة، بالإضافة إلى التظاهرات الجماهيرية الحاشدة.

ثالثاً: تعميم عملية المقاطعة للعمل من قبل العمال الفلسطينيين لنمصانع والمزارع والورش والمستوطنات الاسرائيلية، وأثر ذلك على الاقتصاد الاسرائيلي.

رابعاً: محاولة ايقاف حركة الإستيراد والتصدير من وإلى اسرائيل، أو عن طريق المؤسسات الاسرائيلية (**غريسكو**) بالقدر الذي تسمح به الظروف الوطنية، والسعي لشق طريق الإستقلال النسبي في العلاقة التبادلية الاقتصادية مع الدول الأوروبية وغيرها.

خامساً: المقاطعة الجزئية للبضائع الاسرائيلية عموماً والمقاطعة شبه الشاملة للبضائع التي لها مثيل في الصناعة الوطنية وغيرها.

سادساً: ازدياد وتيرة الدعوة بالعودة للارض، وتطوير الاقتصاد البيتي، وحاكورة المنزل.

سابعاً: البلورة النسبية لهيئة قيادية وطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، توجه وتقود النضال الوطني، ممثلة في اطار القيادة الوطنية الموحدة، فضلاً عن البدء بتشكيل اللجان الشعبية.

ثامناً: الآثار الإيجابية الأولية التي حققتها جملة هذه الأشكال على النضال الوطني الفلسطيني، على الصعد المختلفة، فلسطينياً اسرائيلياً، عربياً ودولياً.

لجملة هذه العوامل والوقائع، بات الحديث عن العصيان الوطني مشروعاً وبديهياً وليس فيه نزوع أو خروج عن المألوف، أي أن وقائع الحياة

اليومية فرضت التعاطي الإيجابي مع هذا الأسلوب النضالي على قوى الثورة، لم يكن الأمر مفتعلاً أو جاء بفعل قرار ذاتي لهذا القائد أو ذاك! لهذا الفصيل الوطني أو ذاك، وإنما ضرورات المواجهة مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية أملت على الفصائل الوطنية البحث في آلية تطبيق العصيان الوطني في الواقع الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر، ان هذا الأسلوب لم يطرح بمعزل عن اشكال النضال الأخرى أو بديلاً عنها، بل مترافقاً معها، وجنباً إلى جنب. ورغم ارتفاع وتيرة الحديث عن أهمية الإضراب، إلا أنه لم يقو أي من الفصائل على انكار دور النضال العنفي، بل أكدت عليه، لادراك الغالبية العظمى من القوى، أن في ذلك الإنكار تغييباً لمعالم وخصائص القضية الوطنية الفلسطينية، وسقوطاً في المدرسة الإصلاحية التجريبية.

وتجلى هذا الربط بين الأسلوبين في نداءات القيادة الوطنية الموحدة، فمثلاً جاء في نداء الأسير، النداء (١٣) مايلي: «... وعلينا الإرتقاء بها [الثورة] بخطوات ملموسة نحو العصيان المدني الذي بدأنا بتحقيق مضمونه، حيث بدأت أجهزة الإدارة المدنية بالتفكك، وقدم القسم الأكبر والأساسي من موظفيها الإستقالة». وفي البند ـ ٩ ـ من ذات النداء جاء حول التصعيد النضالي العنفي مايلي: «الخميس ١٩٨٨/٤/٢١ يوم المولوتوف الفلسطيني رداً على موقف السلطات باعطاء الحق لقطعان المستوطنين باطلاق النار على ضاربي المولوتوف. وهو يوم اضراب شامل»[٥٧].

وهذه هي السمة العامة لنداءات ق.و.م، في عملية الربط بين الدعوة للعصيان والإعداد له من جهة، وبين الدعوة لتصعيد عمليات لجان المقاومة الشعبية.

العصيان وجدل البداية

وبناءً عليه، فإن الجدل في الساحة الفلسطينية كان يدور ومازال حول كيفية المقاربة بين المفهوم النظري لهذا الأسلوب وبين خصائص الواقع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧. وكانت أولى المساهمات في الحوار الوطني حول هذا الأسلوب، مذكرتا كل من **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة «فتح»** حول العصيان، وعلى إثر ذلك رفعت **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين** في شباط (فبراير) ١٩٨٨ وجهة نظرها، استناداً إلى ماجاء في الورقتين المقترحتين من «فتح» والجبهة الشعبية، ومما جاء في مذكرة الديمقراطية: «تناولت الورقتان المقترحتان من الأخوة فتح + شعبية مسألة العصيان المدني معنىً وبرنامجاً ومخاطر، ونحن نتفق مع مضمون المقترحات وآلية وبرنامج العصيان ولكننا في الوقت ذاته نرى أن العصيان المدني لايكون قراراً يتخذ ثم يبدأ بتطبيقه».. وأضافت مذكرة الجبهة الديمقراطية تقول: «نؤكد على مجمل ماورد في برنامج التصعيد مع بعض الملاحظات التي يتعلق بعضها بأولويات توقيت خطة التصعيد المقترحة بورقة فتح ويتعلق بعضها الآخر بمضمون الأفكار، وفي رأينا أن البرنامج المقترح لم يراع تحديد الأولويات...»[٥٨].

المؤكد من مذكرة الجبهة الديمقراطية، أن الخطوط العريضة للعصيان متفق عليها، ولكن الخلاف ينحصر في بعض الملاحظات وتحديد بعض الأولويات، الأمر الذي يعني أن حدود الخلاف جزئية وهامشية، وهي مجال أخذ ورد بين الفصائل. ولا تصل حدود الخلاف إلى المفاصل الرئيسية لاسلوب العصيان الوطني وآلية تطبيقه في الواقع الفلسطيني، كما ورد في كتاب الأستاذ ربعي المدهون، الذي قال: «.. نشأ اختلاف بين فصائل الحركة الوطنية المنضوية تحت لواء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، حول

كيفية الــوصــول إلى عصيان مدني شامـل وتـوقيت ذلـك، مثله تياران متعارضان، تقف في طليعة الأول منظمة فتح، وفي رأس التيار الثاني الجبهة الشعبية. فقد رأت فتح أنه «بعد مضي ستة أشهر من الإستنزاف والتضحية [. . .] فمن المستحيل طلب المـزيد من التضحيات خاصـة من ابناء الطبقات الوسطى والعليا، المؤيدين تقليدياً لفتح، والذين اثبتوا الطاعة والإنضبـاط خلال الـوجه الأول للانتفاضة. . » وأضاف في مكان آخر، قائلاً: «أما التيار الثاني، فقد رأى ضرورة اعلان العصيان المدني الشامل فوراً. اذ شعـرت الجبهة الشعبية [التي تمثل أحد مؤيديه البارزين] انه لاينبغي توقف حركـة الإحتجاج إلى أن يتم تحقيق نتائج قوية» وما وجه الغرابة في ذلك! وأين يكمن الخطأ! . على مدار العام ونصف العام وحركة النضال الوطني قائمة على قدم وساق، ويوماً بعد يوم تحقق المزيد من النتائج الايجـابية لصـالـح حقوق الشعب الفلسطيني. ويتابع المدهون، قائلاً: «ولعل ذلك يتم باعلان مباشر للعصيان الكامل. [وارتأت الشعبية] أن تكـون الحملة [في هذا المجـال] تامـة وشاملة(!!) يرفض خلالها العمال العمل، و[تتم] مقاطعة جميع المنتجات الاسرائيلية»!؟. يدخل المدهون في تنـاقض مع ماجـاء به، عنـدما يتابع القول «ماعدا تلك التي لا بدائل فلسطينية لها. [كما ينبغي] حرق الهويات الشخصية [الاسرائيلية]»[٥٩]؟!.

من خلال التدقيق **أولاً**: في استشهادات المدهون حول موقف التيار، الذي تمثله الشعبية، نجد أن هناك تناقضاً بين الدعوة الفورية والمباشرة «للعصيان الكـامل» وبين ماورد بصدد المقاطعة للمنتجات الاسرائيلية، لان الدعوة للعصيان الشامل والكامل، هذا في حال تحقق ـ أي المقاطعة التـامـة للمنتجات الاسرائيلية وليس فقط لتلك البضائع «التي لابدائل فلسطينية لها!»؛ ثانياً: من خلال المقارنة بين مذكرة الجبهة الديمقراطية وأقـوال المـدهـون، يبرز تناقض كبير وواضح في ملامسة مواقف القوى

الفلسطينية المختلفة.

العصيان الوطني في مواقف الشعبية

في ضوء الإيراد المجزوء لمواقف الشعبية من العصيان الوطني، يصبح من المفيد قراءة الموقف من وثائقها لانصاف الحقيقة، ومساهمة في اغناء الحوار حول أسلوب العصيان الوطني. في المذكرة الأولى، التي رفعتها الجبهة الشعبية إلى أطراف القيادة الوطنية الموحدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، حاولت في مبادرتها الأولى الإجابة على السؤال المطروح بصدد كيفية تطبيق أسلوب العصيان الوطني، ارتباطاً مع تجليات اللحظة الأولى من الثورة الشعبية، فجاء فيها: «غير أن هناك شروطاً موضوعية وذاتية لايمكن [للعصيان] القفز عنها بأي حال، . . وهذه الشروط يمكن تمثلها بالآتي:

أولاً: وحدة الموقف بالخارج حول ممكنات وقرار العصيان. وبما أن م.ت.ف هي قائدة نضال الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد، فهي مسؤولة عن اخذ القرار والدعوة له وتعبئة وتحريض الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة لاشهاره والإلتزام به. . وهنا تكمن أهمية وجود قيادة ثورية قادرة على تصعيد الانتفاضة نحو العصيان، وأخذ القرار الداعي وفي الوقت المناسب والإعلان عنه، وإدارته بكفاءة عالية وتوفير كل سبل الدعم له لانجاحه. .

ثانياً: وحدة الموقف بالداخل، فلا يكفي أن تعلن م.ت.ف عن القرار، أو وحدة موقفها، بل يستوجب أن يكون مركز القرار في الداخل حاضراً وموحداً وفاعلاً كقيادة ميدانية لها امتداداتها المناطقية والموقعية.

إن قرار العصيان يجب أن يتحول إلى فعل على الأرض، ولايمكن أن

يتحـول إلا اذا توفرت الأداة المركزية الميدانية الموحدة المستمدة شرعيتها وحضورها من م. ت. ف. . . كما أن قيمة حضور وتوحد الموقف بالداخل تكمن في حتمية مشاركة كافة قطاعات وفئات الشعب الفلسطيني في أتون العصيان. .

ثالثاً: إن العصيان المدني يحتاج إلى أجهزة مباشرة «اللجان الشعبية» بديلة عن اجهزة الاحتلال تلعب الدور المفصلي في توجيه حركة العصيان، لتكون مسؤولة عن ضبط وتنظيم وقيادة النشاطات المناطقية والموقعية. .

رابعاً: القدرة على توفير مقومات الحياة الأساسية والتي يصعب بدونها الحـديث عن عصيان متـواصل وطويل وشامل. فالخبز والمياه، والأدوية وخلافها هي متطلبات أساسية لكل مواطن، وهي مقياس لتحمل الجماهير لطول فترة العصيان، ومقياس لعنفـوانها ومـواجهتها للاحتلال، وتكمن أهمية هذا الشرط في ماتعنيه خصـوصية الاقتصـاد الـوطني في الضفـة والقـطاع، وارتبـاطـه واعتـماده إلى حد كبـير على الاقتصاد الاسرائيلي، فمقاطعة السوق الاسرائيلية ومنتوجاته سوف يترتب عليها شح المتطلبات الأساسية مثل، الطحين، الألبان، الزيوت الصابون، البقولات الأدوية، الحليب وبعض الخضار وخلافه.

- ان تنمية الاقتصاد المنزلي وتطويره باتجاه إشباع الحاجات الأساسية عند الجماهير، سوف يساهم في تقليص الإعتماد على المنتوجات الاسرائيلية. .

- ان تهيئـة الجـماهـير لاشهـار العصيان هو أمـر ضروري من زاوية استعدادها نفسياً واقتصادياً، ولابد من منحها فترة تحضير واعداد لتوفير اكبر كميات ممكنة من المتطلبات الأساسية لمواجهة الطوارىء.

- وخـلال هذه الفترة من المفترض أن تلعب القيادة المحلية على هذا الصعيد دوراً واضحاً لجهة تأسيس مخازن عديدة في المدن والقرى والريف

والأحياء والمخيمات تخزن فيها المواد والمتطلبات الأساسية، بحيث تكفي لفترات طويلة. وهنا سيترك الدعم الخارجي أثره بشكل واضح على امكانية إقدام الأسر على التخزين والتحضير. .»[٦٠].

وفي نظرة عميقة للواقع، بعيدة عن التطرف أو المغالاة في رؤية القدرة الذاتية الفلسطينية، عالجت المذكرة موضوع العصيان، فجاء فيها: «ان هذه الآلية لتوفير المقومات الحياتية يصعب القول انها متوفرة في هذه اللحظات، لكن ممكنات **[وهنا مفيد التدقيق في تعبير ممكنات الذي لايحمل صفة القطع والبدء الفوري للعصيان. . .]** ذلك قائمة والبدء أو الشروع بالعصيان سوف يخلق آلية البحث عن مقومات **الصمود**» لماذا؟ لأن «. . ذلك لايكفي بل يحمل م.ت.ف عبئاً كبيراً في توفير هذه المقومات، وهنا يمكن الإشارة إلى بعض النقاط في سياق هذه الآلية:

(١) ان اشهار العصيان يحتاج إلى مستلزمات دعم خارجي، يتحتم على قيادة م.ت.ف أن تعمل على توفيره مبكراً، وطرق كافة السبل الممكنة لايصال هذا الدعم. .

(٢) ولتلافي محاولات الإجهاض السياسي للعصيان يجب العمل على ضبط بعض الاتجاهات الاصلاحية، التي مابرحت تحاول أن تعوم على سطح الانتفاضة [الثورة] للالتفاف عليها. . .

(٣) أهمية ممارسة التحريض السياسي والوطني لشعار العصيان، والتعبئة على أساسه في أوسع القطاعات الجماهيرية، مع لعب دور نشط في تعريف العصيان وابعاده. .

(٤) العمل على تسييد [سيادة] روح التعاون والمشاركة والمؤازرة بين الأسر المختلفة وبين المناطق المختلفة، مما يساهم في اخراج العديد من الأسر الفقيرة من أزمتها. .»[٦١].

وبناءً عليه، لاتكون الجبهة الشعبية وقعت في محظور المغامرة والتطرف

تجاه عملية نضالية تطال الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ٦٧، وبالتالي لم تدع للمباشرة الفورية للشروع في العصيان الشامل، بل الشروع في العمل العصياني، والذي حددته الجبهة بالممكنات، فضلاً عن دعوتها المستمرة والدائمة لايجاد مقومات هذه العملية الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية ـ السيكولوجية والكفاحية . .

وفي سياق تطور موقف الشعبية من العصيان الوطني، لم تبق الدعوة مفتوحة إلى العصيان الوطني الشامل، بل دعت إلى تمرحل العصيان في نطاق مقاربته مع الواقع الفلسطيني، وهي الفصيل الأول في الساحة الوطنية، الذي يدعو لذلك، وهذا دليل عافية ونضج سياسي وحرص على الطبقات والفئات المختلفة المنخرطة في النضال البطولي ضد العدو الصهيوني. وهذا ماأشارت له المذكرة الأولى بالقول: «فإنه سيكون من الأهمية الحديث عن عصيان جزئي أو عصيان مؤقت في حال عدم القدرة على بلوغ العصيان المطلق الشامل. والعصيان المؤقت يعني تحديده مسبقاً بأيام أو شهور على ضوء تلمس الوضع الحياتي للجماهير» وربطت آلية تنفيذ العصيان ومدته بمدى «توفر مقومات الإستمرار أو عدمها» وتضيف «أما العصيان الجزئي، فهو تغييب بعض مظاهر العصيان الشامل حتى لاتحدث اختناقات اقتصادية تضر بالمواطنين. وفي كل الأحوال فإن العصيان بجوهره هو المقاطعة، الإضراب، والتوقف عن التعاطي مع الاحتلال»[٦٢] وتابعت الشعبية تحديد موقفها بالقول: «ان تلك المظاهر للعصيان يمكن أن تكون جزئية أو مؤقتة [أو كلاهما في آن] في حال عدم اكتمال شروط اتمامها أو صعوبة تحمل وطأتها. ماعدا مظهر التوقف عن العمل في قطاعات العدو الانتاجية وإدارته المدنية ومجالسه البلدية، فبالضرورة أن يكون شاملاً ومطلقاً»[٦٣].

هذه الدعوة لم تأت من فراغ وليست دعوة حالمة! ، إنها نتاج مرحلة

[illegible] والتي استمرت حتى شهر نيسان
[illegible] ١٩٨٨، فضلا عن انها لم تحمل صفة القطع بالمعنى
[illegible] أما مقاطعة الاحتلال في «ادارته المدنية
[illegible] مستمرة حتى اللحظة، ومازالت العادة
[illegible] الإدارة المدنية وموظفي الشرطة والبلديات
[illegible] وذلك بهدف ضرب مرتكزات وأسس سلطة
[illegible] جزء هام منه، من قبل موظفي هذه
[illegible] أن الإضرابات الشاملة والمظاهرات والأعمال
[illegible] ارتباطا بالبرنامج الذي تحدده القيادة
[illegible]

[illegible] بمقاطعة العمال العمل في المؤسسات
[illegible] التخلي عنه وتجاوزه، لاسيما وأن
[illegible] الواقع، وبالتالي جرى تطور جديد
[illegible] بالواقعة الثوريه، وهذا ماجرى تثبيته في
[illegible] التحرير فلسطين، صادر في الأراضي
[illegible] العصيان شامل»... ولكن لعصيان
[illegible] أي عملية تنازلي محتمل لامناص من
[illegible] هذا التطور النوعي هو العصيان الواسع
[illegible] خطوات عصيانية.

[illegible] والمنتوجات الاسرائيلية والعمل في
[illegible] أجهزة الشرطة والضرائب واللجان البلدية
[illegible] التأكيد: «وبالتالي اذا كنا
[illegible] ضرورة العصيان لفترة محدودة، كخطوة
[illegible] في أواخر أيار غير أنه يتعين.

على تكتيكنا أن يكون مرناً وذكياً بحيث يفشل تكتيك العدو من جهة، ويوفر من جهة أخرى الإشتراطات والمناخات اللازمة للخطوة النوعية، باعطاء الجماهير فرصة لالتقاط انفاسها وعدم تحميلها أكثر من طاقتها . .»[٦٤].

واستمر موقف الشعبية في التطور، ارتباطاً بتطور المعطيات النضالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الذاتية الفلسطينية، والموضوعية العربية والاسرائيلية والدولية. لم يقف عند نقطة محددة، ولم يتشبث بالمقولات التي لم تتجاوب مع مقتضيات العملية الثورية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وتجلى جديد الشعبية في المذكرة التي رفعتها لاطراف القيادة الوطنية الموحدة في أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. وحددت فيها تقديرها للشكل العصياني الملائم للواقع الفلسطيني - **العصيان المحدود المتقطع** - والذي يعني من وجهة نظرها «. . التقطيع في مظهر الإضراب الجماهيري الشامل من ناحية زمنية. بما يصاحبه من فعاليات عصيانية. واقتراحنا هنا هو: (اضراب شامل لمدة أسبوع أو أقل قليلاً أو أكثر قليلاً، ثم نزاول العمل لأسبوع أو أكثر قليلاً يتخلله فعاليات نضالية دائمة) لنعود ثانية لاضرابنا الشامل لاسبوع وهلمجرا. .»[٦٥].

وأكدت الجبهة في مقدمة مذكرتها للقوى الوطنية المختلفة قائلة: «ورغم أننا لا ندعي أننا نملك لوحدنا الحقيقة فقد جاءت التطورات اللاحقة لمذكرتنا السابقة [الموزعة في آب (اغسطس) ١٩٨٨] لتعزز عندنا القناعة بمفهومنا للعصيان وهو «العصيان المحدود والمتقطع»[٦٦]».

هذه الشواهد تدلل أن الموقف الفلسطيني العام والخاص على مستوى كل فصيل من الفصائل الوطنية المكونة للقيادة الوطنية الموحدة، مازال في حراك مستمر تجاه المسائل الكفاحية والسياسية والاقتصادية كلها. الثابت في مواقف القوى االفلسطينية - مع التمايز بين فصيل وآخر - هو استمرار

الثورة وتصعيدها وحمايتها سياسياً من المؤامرات الصهيونية والرجعية والإمبريالية، وتطهيرها من الأخطاء والسلبيات، التي تبرز في صيرورة العملية الثورية. وهذا يعني، أن أسلوب العصيان الوطني المحدود والمتقطع أو الشامل سيبقى في دائرة الضوء، وتحت مجهر البحث والتدقيق عن أفضل الأشكال والأساليب لترجمته في الواقع الفلسطيني.

جديد العصيان الفلسطيني

ومن الجدير بالملاحظة، أن مفهوم العصيان المدني خرج عن نطاقه المجرد ولبس التوب الفلسطيني، الذي اضفى عليه الطابع الوطني، حيث امتزج المجرد مع الملموس، مع الخصائص التاريخية، مع الزمان والمكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحددين، مع جملة الظروف المحيطة بواقع النضال الوطني الفلسطيني.

ومن المزايا البارزة في فلسطنة العصيان المدني، هي الآتية:

(١) رغم تأكيدات ايبرت وشارب وغيرهما من منظري النضال اللاعنفي ان استخدامات هذا النضال متعددة، تبدأ بخطوة مطلبية محددة أو خطوات وتنتهي بالإطاحة بالسلطة السياسية فإن العصيان في الظروف الفلسطينية أخذ طابع التمرحل [المراحل] من الأدنى إلى الأعلى، وهو اضافة نوعية للعصيان، وتندرج مراحله كالتالي:

(أ) تطبيق المظاهر العصيانية، وهذا الشق جرى تطبيقه منذ اشتعال نيران ثورة كانون ١٩٨٧، ومازال حتى اللحظة.

(ب) العصيان المتقطع المحدود، وهذه الخطوة تشكل تصعيداً في العمل العصياني ونقلة جديدة في السلم العصياني نحو الأعلى، إنها تمثل محطة انتقالية في صيرورة تطور العملية العصيانية وهي بمثابة البروفات الأولية

لبلوغ المرحلة الأعلى. وحتى اللحظة لم تجر مطابقتها بالمشاكل التي [illegible]
الجبهة الشعبية، وهذا يعود لأن بعض القوى الفلسطينية حاولت [illegible]
بلوغ هذه المرحلة تحت حجج وذرائع مختلفة، منها «التحريض» على [illegible]
الجماهير؟! وغير ذلك من الأعذار المبالغ فيها كثيرا. ولكن معطيات الواقع
الفلسطيني وشروط العملية النضالية بالضرورة أن تحسم هذه [illegible]
لصالح ترجمتها العملية.

(ج) العصيان الوطني الشامل، وهذه المرحلة لا يمكن بلوغها إلا إذا
توفرت الشروط التنظيمية والاقتصادية، فضلاً عن [illegible]
التحرير والهيئات الدولية. وهذه المرحلة على [illegible]
تواجه الاقتصاد الوطني الفلسطيني بصعب الحزم [illegible]
من الخطأ القطع النهائي بعدم بلوغها لأن [illegible]
الكانونية العظيمة قد تفتح الآفاق الرحبة أمام ذلك الاحتمال [illegible]
الذي يحدد بلوغ العصيان الشامل ليس العامل الذاتي لوحده في [illegible]
الفلسطينية، بل أيضاً العامل الاسرائيلي، أي التطورات والاتجاهات
داخل الكيان الصهيوني. فمثلاً الإجراءات العنصرية، التي [illegible] بعض
الدوائر الصهيونية، تساهم مساهمة مباشرة في دفع الأمور [illegible]
العصيان، ومنها إرغام العمال الفلسطينيين على حمل شارة [illegible]
عليها «عامل أجنبي» وذلك لتمييز العمال العرب عن العمال اليهود [illegible]
حملة استنكار واسعة بما في ذلك بعض الأوساط [illegible]
والذين اعتبروا هذا العمل «اجراء مهينا وعنصريا» [illegible]
النجمة السداسية «داوود» الصفراء، الذي فرضه النازيون على اليهود [illegible]
الحرب العالمية الثانية؟!.

بالإضافة لذلك، القرار العنصري التمييزي، الذي اتخذ [illegible]
تكفا» مؤخراً بإقامة «حظيرة» واسعة غير مسقوفة [illegible]

جمع العمال العرب فيها «لكي يأتي أرباب العمل الاسرائيليون ليختاروا من سيعمل لديهم» ومن تم يصار إلى نقلهم لاحقاً إلى أماكن العمل بالباصات بحجة السيطرة عليهم؟!.

ومثال آخر، اتباع مستوطنة «ارئيل» بالضفة الغربية أسلوباً عنصرياً مختلفاً في الشكل ولكن الجوهر واحد، حيث ترغم العمال العرب على تثبيت شارات هوية على صدورهم، ومثل هذا الأسلوب تستخدمه جنوب أفريقيا ضد العمال الأفارقة؟!

خلاصة القول ان العصيان الشامل، كما هو مرتبط بمستوى تطور الاقتصاد الوطني أو وصول أموال الدعم، فهو أيضاً مرتبط بمفاعيل ثورة كانون على الكيان الصهيوني.

(٣) الربط بين العصيان كمظهر للنضال المدني، اللاعنفي، والنضال العنفي، انطلاقاً من **الواقع الفلسطيني المحدد.**

ولا أعتقد أنه يمكن رؤية المظهر العصياني المدني دون رؤية المظهر العصياني العنفي في الواقع الفلسطيني. وبقدر مايمكن أن يشكله المظهر العصياني المدني من دفع للنضال الوطني الفلسطيني، فإنه بذات القدر أو أكثر بكثير يسهم العصيان المسلح العنفي في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها هدف الحرية والإستقلال. لأن الخسائر الاقتصادية يمكن تعويضها ولكن الخسائر البشرية ليس من السهولة بمكان تعويضها بالنسبة للدولة الصهيونية، الأمر الذي يعني العمل على تصعيد وتكثيف المظاهر العصيانية العنفية وايقاع أكبر الخسائر في صفوف القوات الاسرائيلية ورعاع المستوطنين الصهاينة.

في كل الأحوال، الثورة الفلسطينية الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ستعمق في سياق صيرورتها عملية المزج الخلاق بين مظهري العصيان المدني والعنفي، وستغني التجربة الفلسطينية بمفاهيم وأشكال

وأساليب جديدة، بالضرورة لن تقف عند حدود المتداول الآن في ميدان الممارسة الكفاحية الشعبية الفلسطينية ضد العدو الصهيوني، الأمر الذي يعني أن على قيادة الثورة في الداخل والخارج المراقبة والتتبع الدقيق للعملية الثورية في حركتها لافي سكونها، في تفاعلاتها مع مايجري داخل الكيان الصهيوني، لافي الضفة والقطاع فقط، وفي ابداعات الجماهير النضالية.

ان الثورة ستعلم القيادة والجماهير الفلسطينية أساليب وفنون نضالية لم يسبق لها أن خبرتها من قبل، يبقى أن تستلهم القيادة هذه الإبداعات وتعكسها في خطط وبرامج عملها، أي أن تنقلها من حيز التطبيق غير المشذب، الفج، إلى نطاق الصياغة العلمية واعادتها للجماهير في شكلها الجديد، لترجمتها في الواقع، انسجاماً مع متطلباته الواقعية. وبحيث يشكل تطبيقها تعميقاً لروح الثورة وتجسيداً لارادتها، وتطويراً لانجازاتها الوطنية المتعددة على طريق تحقيق هدف الحرية والإستقلال.

مصادر ومراجع الفصل الرابع

١ ـ قضايا الساعة أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، نشرة لمرة واحدة، إصدار المركز العربي للدراسات والنشر ـ القدس ص ٢٣.

٢ ـ د. الشريف ماهر. «الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن» مركز الأبحاث الإشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص١١١.

٣ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق. ص١.

٤ ـ المصدر السابق. ص ٢.

٥ ـ استنبولي، محمد رضا «القادة الحكماء، عباقرة الحرب الصينيون» المطبعة العمومية، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٥٧. ص ٣٠.

٦ ـ د. خلف، عبد الهادي «المقاومة المدنية ـ مدارس العمل الجماهيري واشكاله» مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨ بيروت، ص ٩١.

٧ ـ المصدر السابق. ص ٩٢.

٨ ـ د. سعيد، محمد السيد. ندوة الانتفاضة الفلسطينية. السياق التاريخي ـ القوى الفاعلة ـ المسار والمستقبل مجلة المستقبل العربي. العدد ١١١، ١٩٨٨/٥. ص ١٩-٢٠

٩ ـ د. خلف، عبد الهادي «المقاومة المدنية».. مصدر سابق ص ١٠٥.

١٠ ـ المصدر السابق ص ١٥١

١١ ـ د. سعيد، محمد السيد، ندوة الانتفاضة الفلسطينية... مجلة المستقبل العربي.العدد ١١١ مصدر سابق. ص ١٨

١٢ ـ المصدر السابق. ص ١٩

١٣ ـ المصدر السابق. ص ٢٠.

١٤ ـ المصدر السابق. ص ٢٣.

١٥ ـ البرغوثي. بشير، البرنامج السياسي أولاً. مقالات ومقابلات

مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع. تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨ ص ٣١.

١٦ ـ المصدر السابق. ص ٣٠.

١٧ ـ التقرير الاسرائيلي ـ العدد التاسع ـ م. ت. ف. الإعلام الموحد ـ القسم العبري، ١٩٨٨/٢/٢٨. ص ١٨.

١٨ ـ الأرض المحتلة ـ وقائع ـ واحداث، العدد ٣٦. مصدر سابق. ص ٥٤.

١٩ ـ المصدر السابق. ص ٥٧.

٢٠ ـ المصدر السابق. ص ٥٧.

٢١ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/٢٣.

٢٢ ـ كتاب «فلسطين الثورة» ـ ٥ ـ مصدر سابق. ص ٢٣٤/ انظر السفير اللبنانية، ١٩٨٨/٥/١٩.

٢٣ ـ المصدر السابق. ص ٢٣٥.

٢٤ ـ التقرير (١٤) تقرير خاص «الانتفاضة ـ الوقائع السياسية» م.ت.ف. الإعلام الموحد. قسم الشؤون السياسية، ١٩٨٨/٣/٣٠. ص ٤.

٢٥ ـ مخيم جباليا ـ مخيم الثورة، بعد عام من الانتفاضة حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ٢٣.

٢٦ ـ مخيم بلاطة، بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة. حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ٣١.

٢٧ ـ مدينة نابلس، بعد ستة عشر شهراً من الانتفاضة. حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ١٥.

٢٨ ـ مدينة قلقيلية، بعد عشرة أشهر من الانتفاضة. حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ٦.

٢٩ ـ مخيم جباليا ـ مخيم الثورة، بعد عام من الانتفاضة. مصدر سابق. ص ١٢ ـ ١٣.

٣٠ ـ المصدر السابق. ص ١٥.

٣١ ـ المصدر السابق. ص ١٨ ـ ١٩.

٣٢ ـ مدينة نابلس، بعد ستة عشر شهراً من الانتفاضة. . مصدر سابق. ص ١٠١.

٣٣ ـ حدث في مدينة القدس الشريف ـ تقرير رقم (١١٤) ـ حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ١ ـ ٢.

٣٤ ـ مدينة بيت ساحور، بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ٣٠

٣٥ ـ مدينة قلقيلية، بعد عشرة أشهر من الانتفاضة. مصدر سابق ص ٢٤ ـ ٢٥.

٣٦ ـ المصدر السابق. ص ٢٤.

٣٧ ـ المصدر السابق. ص ٢٥ ـ ٢٦

٣٨ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢، مصدر سابق. ص ٢.

٣٩ ـ مدينة قلقيلية، بعد عشرة أشهر. مصدر سابق. ص ٢٥

٤٠ ـ مدينة نابلس، بعد ستة عشر شهراً. مصدر سابق. ص ٦٢

٤١ ـ مخيم جباليا ـ مخيم الثورة، بعد عام من الانتفاضة. مصدر سابق ص ٢٧.

٤٢ ـ مدينة قلقيلية، بعد عشرة أشهر من الانتفاضة. مصدر سابق ص ٣٠.

٤٣ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٦/١٣.

٤٤ ـ المصدر السابق.

٤٥ ـ عل همشمار، ١٩٨٨/٦/١٥.

٤٦ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق.

٤٧ ـ اجتماع اللجنة العليا للوطن المحتل يوم ١٩٨٨/١٠/٢٠

٤٨ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق.

٤٩ ـ المصدر السابق.

٥٠ ـ التقرير رقم (١٩٣) «الانتفاضة وفنون المواجهة» حركة فتح ـ مكتب القائد العام. ص ٢.

٥١ ـ المصدر السابق. ص ٤.

٥٢ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق.

٥٣ ـ مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية. دمشق الرقم ١١٠. صحيفة «هآرتس»، ١٩٨٨/٥/٣ ص ١.

٥٤ ـ قضايا اسرائيلية. تصدر عن م.ت.ف. قسم الدراسات

الاسرائيلية، ١١/١٢/٨٨. مصدر سابق. ص ٣.

٥٥ ـ د. خلف، عبد الهادي «المقاومة المدنية». مصدر سابق. ص ١٠٥.

٥٦ ـ المصدر السابق. ص ١٥٤.

٥٧ ـ النداء (١٣) الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة / الثورة، ١١/٤/١٩٨٨.

٥٨ ـ مشروع مذكرة العصيان المدني. اعداد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على ضوء مذكرتي فتح + شعبية في القيادة الوطنية الموحدة. ص٢-١.

٥٩ ـ المدهون، ربعي. «الانتفاضة...» مصدر سابق. ص ٥٢ ـ ٥٣.

٦٠ ـ مشروع تصور فكرة العصيان المدني ـ مقدم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ص ٢، ٣، ٤.

٦١ ـ المصدر السابق. ص ٤ ـ ٥.

٦٢ ـ المصدر السابق. ص ٥.

٦٣ ـ المصدر السابق. ص ٦.

٦٤ ـ تعميم «الوضعية الراهنة للانتفاضة والحراك في مهامها وأولوياتها» ج. ش. ت. ف أواخر نيسان (ابريل) ١٩٨٨.

٦٥ ـ مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول العصيان المدني. أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. ص ٤ ـ ٥.

٦٦ ـ المصدر السابق. ص ١.

* كان يوجد للحزب الشيوعي الفلسطيني مجموعة في منطقة صيدا ـ لبنان ـ لكن هذه المجموعة لم تعد موجودة في الآونة الأخيرة.

* الاستاذ جين شارب، من جامعة هارفرد، الخبير العالمي بـ«المقاومة غير العنيفة».

* أوقفته سلطات الاحتلال في ١٦/٣/٨٨ وصدر قرار الابعاد الاسرائيلي بحقه بتاريخ ٤/٥/١٩٨٨.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

مفاعيل وإنجازات دولية وعربية

مدخل:

العـوامل الذاتية والموضوعية في أي ظاهرة من ظواهر المجتمع والطبيعة والتفكـير الإنسـاني تتكامل وتتعاضد مع بعضها البعض . ولا تبلغ أي ظاهـرة مستـوياتها المطلوبة وغاياتها دون اقتران الذاتي بالموضوعي . فلا يمكن للعوامل الذاتية لوحدها ، رغم اهميتها ودورها الحاسم في معظم الـظواهـر، من أن ترتقي بظاهـرة ما إلى مبتغـاها دون عوامل موضوعية مسـاعدة ، والعكس صحيح ، فلا يمكن للعوامل الموضوعية ان تلعب الـدور المنـوط بها في بلوغ ظاهـرة ما أهـدافهـا دون أن تلعب العـوامل الذاتية الدور الموكل لها ، مع ان العوامل الموضوعية غالباً ما تكون مقررة، وفي حالات استثنـائية حاسمـة ، وهي في كلا الحالتين ضرورية جداً ، الأمر الذي يعني ، أن الذاتي والموضوعي شرطان ضروريان لولادة وتطور ظاهرة ما ، إنهما في علاقة ديالكتيكية عميقة لاتنفصم ، وكل منهما يشترط وجـود الاخـر . وان انكار أو الإستهتار بأي منهما تكون نتيجته المحتمة الفشل الذريع لهذه الظاهرة أو تلك .

كما لايجوز المبالغة في حجم دور الذاتي أو الموضوعي لأن في ذلك سقوطاً في براثن الـذاتية «الإرادوية» أو الموضوعية الزائدة، أي الوقوع في حاضنة

« القدرية » . وكلاهما تغييب للقراءة العلمية للظاهرة المحددة بعناصرها المكـونـة ومعطياتها المحيطة ، وفي هذه أو تلك افتقاد للامساك بتلابيب الظاهرة ، الأمر الذي يؤدي إلى انهيارها قبل نضوجها ، واكتمال شروط تطورها .

إن الـذاتي والمـوضـوعي عامـلان لابد منهما لكل ظاهرة من الظواهر المختلفة ، وليس امر ضرورتهما مرهوناً بالإنسان ، وإنما هي حاجة قانونية مستقلة عن رغبـة الأفـراد والجماعات والأشياء ، الأمر الذي يعني ، ان حركـة وارتقـاء واكتـمال ظاهرة ما مشروط بوجودهما وبتداخلهما سوياً مع بعضهما بعضاً .

ولكن هذا الإرتهان المتبادل لكلا العاملين الذاتي والموضوعي لايعني بتاتاً التساوي بينهما ، لأنه لايمكن التساوي بين هذين العاملين ، وإذا حصل هذا التساوي فإنه مؤقت ولحظي في أي ظاهرة ، فلا بد لاحدهما ان يكون مقرراً والآخر حاسماً . وهما ضروريان ـ المقرر والحاسم ـ ويتكاملان ولكن لا يحملان نفس درجة الأهمية والأولوية .

وللخروج من نفق التجريد إلى دائرة الضوء والملموسية ، لو أخذنا مثالاً على ذلـك ، ثورة كانـون الفلسطينية البطلة ، فماذا نجد فيها ؟نجد ان المقرر لاندلاعها ، الشرط المحدد لها ، العامل الموضوعي ، ولكن العامل الذاتي كان حاسماً في اشتعالها ، أي لحظة احتكاك العاملين وتولد الشرر ؛ بمعنى ان العامل الذاتي لم يحدد انفجارها ولم يكن مخططاً لها ، وإنما جاء العامل الموضوعي [**حادث استشهاد الشباب الأربعة في نقطة « ايرز » في شمالي غزة**] ليشكـل صاعق التفجـير للعامل الذاتي ، الذي كان مهيئاً بالمعنى العام للكلمة ، ولكن قيادة الثورة لم تقرر هي الثورة في الثورة ، لم تحدد وقتها .

وكذلك في سياق عملية التطور أيهما الحاسم ؟ ، بدون أدنى شك أو

تردد ، إنه العامل الذاتي ، عامل قوى الثورة ، الشعب الفلسطيني بطلائعه الوطنية والتقدمية ، هو الحاسم الآن ، وهو الذي يمسك بزمام الأمور ؛ ولكن الذي يحدد الفترة والتاريخ بالضرورة تكامل العاملين ومدى احتدام التناقض بينهما ، فالموضوعي ، أي الاحتلال وتجلياته في التنكيل والإرهاب والمصادرة والنهب . . . الخ ، وكذلك الرأي العام العالمي بتضامنه مع إرادة الثورة الفلسطينية ساهم ويساهم في ذلك . ولكن حاجة الشعب للحرية والإستقلال ، هي الأساس، هي الدينمو المولد للطاقة الثورية ، التي يفرغها الشعب العربي الفلسطيني في ساحات النضال اليومية . أي ان العامل الذاتي فيما نحن بصدده ـ ثورة كانون الفلسطينية ـ يلعب الدور الأول والحاسم .

إن الرأي العام العالمي ، رغم أهميته وضرورته في المعركة التحررية الوطنية ، لايمكن في الحالة المحددة ، وحتى اللحظة ، إلّا ان يكون عاملاً مساعداً ضرورياً ، ولكنه لم يرق إلى مستوى العامل الذاتي ، وكل الإنتصارات التي حققتها الثورة الكانونية المجيدة بلغتها بفضل الدور الحاسم للعامل الذاتي ؛ ولولا استعداد هذا العامل وعطاؤه وانصهاره في بوتقة نار الثورة لما أمكن نهائياً تحقيق أي من الإنتصارات على الصعد المختلفة ؛ لأن الرأي العام العالمي لم يكن مستعداً لاية تحولات جدية ، وللوقوف بمثل هذه الدرجة ، التي يقفها في زمن الثورة ، لو ان الشعب الفلسطيني لم يفجر بركان حقده الشعبي في وجه المحتلين الصهاينة، أي بمعنى أن العامل الموضوعي خضع لتأثيرات ومفاعيل العامل الذاتي ، وتجاوب مع هذه المفاعيل بالمعنى الايجابي العام .

وهذا يتطلب من القيادة السياسية الفلسطينية قراءة الأمور في حركتها بين العوامل الذاتية والموضوعية ، وليس في سكونها وحالتها الراهنة، إذا شاءت النجاح في بلوغ هدف الحرية والإستقلال .

إن ثبات الرؤية في نقطة محددة يعني الجمود ، الأمر الذي سيحد من دور القيادة في المتابعة الدقيقة لعمليات الحراك السياسي بين الذاتي والموضوعي ، وبالتالي لن يمكنها من التحديد المسؤول للتكتيك السياسي الصائب ، مما يفقدها السيطرة على زمام المبادرة في العملية النضالية ، .ـدئذ قد تكون النتائج عكسية ! .

إن من واجب القيادة السياسية الوطنية الفلسطينية رؤية عمق التداخل والتشابك بين العوامل الذاتية والموضوعية ، وضرورة الإدراك المسبق بأن كل عامل يؤثر في الآخر ويتأثر به ؛ أي ان العامل الذاتي يؤثر في الموضوعي ، والعكس صحيح . فضلاً عن ذلك فإن عملية التأثر والتأثير المتبادل لا تبقي الأمور ثابتة ، بل تحدث حراكاً في مسار كل عامل من العوامل ؛ فقد يصبح العامل الموضوعي في لحظة من لحظات الصراع ، هو العامل الحاسم في إرغام طرفي الصراع على قبول عملية الحل السياسي في المنطقة . ولكن هذا التطور ، في حال حصوله ، ليس سوى النتاج المنطقي لحركة ومفاعيل العامل الذاتي ، وعملياته الحاسمة السابقة على ذلك . كما يمكن أن يبقى العامل الذاتي، هو العامل الحاسم ، ويخضع العامل الموضوعي لشروطه وأهدافه الوطنية ، وهو التقدير الأكثر واقعية والمنسجم مع آلية عمل قوانين التطور الاجتماعي .

وهذا ما يمكن تلمسه وتحديده في الظروف الراهنة ، حيث استطاع العامل الذاتي الفلسطيني من تفعيل وتنشيط حراك العامل الموضوعي في قسميه العالمي والعربي .

أولاً: على الصعيد العالمي

إن ثورة بشمولية وجذرية وعمق ثورة كانون ، وفي منطقة من اكثر المناطق سخونة في العالم ، كمنطقة الشرق الأوسط ، من الضروري ان

ترافقها جملة تحولات جدية في الرؤى وفي المفاهيم والمعايير وبالتالي في الإدراك المعرفي لطبيعة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

ثورة شعب فلسطين الديسمبرية قلبت الأمور رأساً على عقب ، لم تبق شيئاً على ما هو عليه ، غيرت الأسماء ومعالم الأشياء ، وأعادت للاذهان حقائق أمكن تجاهلها في الفترات السابقة من الصراع العربي [الفلسطيني] - الاسرائيلي .

الثورة الشعبية العظيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، جاءت لتؤكد ، بتواصلها وتجلياتها السياسية والتنظيمية والنضالية والاقتصادية ، ان الشعب العربي الفلسطيني قادر ولو بعد أربعين عاماً على كشف الزيف والرياء الصهيوني ، وفضح سياسة الأكاذيب والإدعاءات والتضليل ، التي أمكن لها على مدار العقود الماضية من ليٍّ عنق الحقيقة ، وبدت الضحية [الشعب الفلسطيني]أمام أنظار الرأي العام العالمي « **الجلاد والقاتل** » ! ، والعكس صحيح ، بدا القاتل [**الصهاينة**] هو « **الضحية** » ! .

ولكن الشعب الفلسطيني، ومن خلال ثورته الشعبية المتعاظمة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، وضع حدا للمغالطات ، وأسبغ عليها الحقائق ، ولو بمعاييرها النسبية . لقد تمكن الشعب العربي الفلسطيني من اعادة الأمور إلى نصابها ، واظهر بوضوح لا لبس فيه حقيقة وجوهر الصراع ، وأماط اللثام عن الوجه الصهيوني الإستيطاني العنصري والفاشي ، وفي نفس الوقت ، أوضح حقيقة نضاله الوطني العادل ، الأمر الذي ترك بصماته على أقسام ومكونات الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي ايجابا، لصالح دعم وتأييد الحقوق الوطنية الفلسطينية .

جديد تضامن الامم المتحدة

زخم الحريق الثوري في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرض نفسه على

كل شيء ، على كل الأحداث ، احتل المكانة الأولى دون منازع ، خطف الأضواء من كل القضايا والمقامات الرفيعة ، وتربع على سدة جدول اعمال القمم الدولية والإقليمية والثنائية .

ومن البديهي القول، ان الحدث الفلسطيني احتل مكاناً مرموقاً في اعمال المنظمة الدولية الأولى ، هيئة الأمم المتحدة ، ويمكن التأكيد ان الإنجازات الايجابية الأولى لثورة شعب فلسطين الكانونية تمثلت بما أصدره مجلس الأمن من قرارات داعمة ومؤيدة للحق الفلسطيني ، وفي الوقت نفسه شاجبة لسياسة التنكيل والقمع الصهيونية خلال الشهر الأول من الثورة ، وما تلا ذلك من قرارات وخطوات في هذا السياق .

ففي يوم ٧٨/١٢/٢٢، أي تقريباً بعد اسبوعين من اشتعال نيران الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٦٠٥ ، الذي شجب « السياسات والممارسات » الإرهابية الاسرائيلية ، والتي « لابد وان تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط » .

كما شجب وبشدة « ماتتبعه اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة » .

وأكد القرار على « اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب » لعام ١٩٤٩ والتي تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ٦٧ ، بما فيها القدس » .

وطالب الأمين العام للامم المتحدة ان « يقدم تقريراً » عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ .

فضلاً عن انه أبقى « الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى ، التي تحتلها اسرائيل منذ عام ٦٧ ، بما فيها القدس ، قيد

الإستعراض » .

وفي هذا السياق ، وبناء على القرار ٦٠٥ الذي أبقى القضية الفلسطينية على جدول أعمال المجلس ، وعلى إثر ازدياد عمليات القمع والتنكيل الصهيوني ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، لبى مجلس الأمن يوم ١٩٨٨/١/٥ دعوة المجموعة العربية للانعقاد ، وأصدر القرار رقم ٦٠٧ بالإجماع ، حيث لم تمتنع هذه المرة الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت كما فعلت في القرار السابق وفيما بعد ذلك .

وأكد القرار على ما جاء في القرار ٦٠٥، بالإضافة إلى انه طالب « اسرائيل ان تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي » . خاصة وان اسرائيل اتخذت قراراً بإبعاد* عدد من الشباب الفلسطيني ، بحجة انهم من قيادة الانتفاضة / الثورة .

وبعد قرابة الأسبوعين أيضاً ، اتخذ مجلس الأمن قراراً ثالثاً تحت الرقم ٦٠٨ تاريخ ١٩٨٨/١/٢١ ، الذي يؤكد على حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف ، وعلى اتفاقية جنيف في حماية المدنيين في زمن الحرب ، وعلى ضرورة ايجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية .

كما طالب اسرائيل « ان تقبل انطباق الاتفاقية [جنيف الرابعة] بحكم القانون على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وان تمتثل بالكامل لما يقع عليها من التزامات بموجب تلك الاتفاقية .

كما وطالب اسرائيل بتسهيل « مهمة الصليب الأحمر ومهمة وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين » .

و كذلك طالب الأمين العام ان « يواصل رصد الحالة في الأراضي المحتلة بجميع الوسائل المتاحة له ، وان يقدم تقارير منتظمة وفي الوقت المناسب » . إلى مجلس الأمن .

إن هذه القـــرارات، بما حملتـــه من تأكيد لحقـــوق الشعب العـــربي الفلســطيني ، والمـطالبـة بإيجاد حل « **عادل** » ضمن الممكن لقضية هذا الشعب ، ومـا حملتـه من إدانـة وشجب لسياسة الاحتلال الصهيونية ، ما كان بالإمكان صدورها ، وعدم استعمال الولايات المتحدة حق النقض « **الفيتو** » عليها لولا ثورة ديسمبر ٨٧ الفلسطينية ؛ التي شكلت منعطفاً سياسياً جديداً في مسار الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي .

وعلى الرغم من تجلي وسطوع الجانب الإنساني في هذه القرارات ، إلاّ أنها لم تخلُ من الجانب السياسي ، والذي برز في التأكيد على ١ ـ ضرورة إيجـاد حل عادل للقضية الفلسـطينية ، ٢ ـ التـأكيد على هوية الأراضي المحتلة ، بأنها أراضٍ فلسطينية ، وميز بين الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى ، ٣ ـ التأكيد أن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من هذه الأراضي المحتلة ، ٤ ـ إرسال الأمين العام للامم المتحدة ، ماراك غولدنغ إلى الأراضي الفلسـطينية المحتلة عام ٦٧ لتقصي الحقائق فيها ، ووضع تقرير ميداني عن الأوضاع هناك ، **٥ ـ التأكيد على مسألة احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية** .

والخـطوة الأخـيرة، لاهميتهـا ، أثـارت استيـاء قطبي التحـالف الاسـتراتيجي ، أمـريكـا واسرائيـل، وعملتا على عرقلة وتعطيل زيارة غولـدنـغ ، وعنـدما فشلت جهودهما ، لم تدخر اسرائيل وسعاً في وضع العقبات أمام مهمة الأمين العام المساعد ، حيث قامت « قوات الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة » بمنعه « ومرافقيه من زيارة مخيمات اللاجئين »[1] .

فضـلاً عن ذلـك ، سجلت اسرائيل في سجلهـا الحافل بالعدوانية ، الإستهتـار بقـرارات المنـظمـة الـدولية واستمرار انتهاك وثيقة جنيف ، والقوانين والأعراف الإنسانية ، وهذا ما عكسه بالفم الملآن وزير حرب

العدو الصهيوني ، اسحق رابين عندما قال «إنني مضطر للقول إنني لا أعير أي اهتمام للرأي العام العالمي »[٢] الأمر الذي ترجمته القيادة الاسرائيلية عملياً من خلال «رفضها قرارات مجلس الأمن الداعية إلى عدم طرد زعماء فلسطينيين »[٣].

وهذه السياسة المتغطرسة للقيادة الصهيونية ، دفعت المنظمات الإنسانيه والحقوقية التابعة وغير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لأن تتصدى وتدين الممارسات الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين ، ففي ١٩٨٨/٢/١٥ دانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة اسرائيل بسبب « رفضها احترام المواثيق الدولية ، التي تتعلق بحقوق الإنسان في المناطق [الفلسطينية] المحتلة ، واتباع سياسة التعذيب ضد الشباب والسجناء الفلسطينيين ، في السجون الاسرائيلية ، وانتهاك معاهدة جنيف الرابعة باتباع سياسة طرد المواطنين الفلسطينيين » .

كما ودان قرار اللجنة اسرائيل نتيجة « اطلاق النيران على الأطفال والنساء والرجال المدنيين ، وايقاع قتلى وجرحى ، واعتقال وتعذيب آلاف الفلسطينيين »[٤].

وفي هذا السياق ، أكدت شولاميت آلوني ، عضو الكنيست [راتس] ، في الاجتماع الطارىء لمنظمات التعايش اليهودي - العربي ، بقولها : « ان لسكان المناطق [الفلسطينية المحتلة]الحق في العصيان ضد الدوائر الإستعمارية ، وحقهم هذا مدون وثابت في ميثاق الأمم المتحدة » وأضافت : « ان القانون في الضفة [الفلسطينية] هو قانون استعماري ، وان النظام هو الهراوة المرفوعة . وان جميع البشر ولدوا احراراً ، وليس من حق اسرائيل سلب الفلسطينيين حق تقرير المصير »[٥].

وانطلاقاً من ذلك ، « أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء الأنباء التي تلقتها عن تعذيب الفلسطينيين ، في المناطق [الفلسطينية

المحتلة] ، بما في ذلك ضربهم في مواضع حساسه من الجسد ، وانتقدت المنظمة اعمال الضرب والقتل ، التي تمارسها اسرائيل ضد الفلسطينيين » .[٦]

إن عمليات التنكيل والبطش الدموي بالمواطنين الفلسطينيين العزل من كل شيء ، إلا من إيمانهم بعدالة قضيتهم ، أفقدت الكيان الصهيوني ورقة التوت ، التي أخفت لوقت من الزمن الصورة الحقيقية لجوهر المشروع الكولونيالي الصهيوني ، الأمر الذي دفع الرأي العام العالمي إلى اعادة النظر في الصورة ، التي تمثلها عن دولة إسرائيل .

وهذا التحول الجدي في الرأي العام العالمي ، تجسد في البداية في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المذكورة سابقاً ، القرارات التي شكلت دفعاً إيجابياً للعملية الثورية الفلسطينية ، حيث شعرت الجماهير الفلسطينية أنها استطاعت ان تلجم ، للحظة ، حق النقض «الفيتو» الأمريكي ، الذي كان سيفاً مسلطاً في مجلس الأمن على قضايا الشعوب العادلة وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني .

لقد تمكنت الثورة الكانونية من ان تشل العدوانية الأمريكية ، وبالتالى من ان تكسر حاجز الحصار الامريكي في مجلس الأمن على الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وهذا بحد ذاته انجاز من انجازات الثورة ، وحقائقها التى رسخنها في المحافل والمنابر والمؤتمرات الدولية المختلفة .

الامم المتحدة تنتصر لفلسطين

ومن دون الغوص في جملة القرارات واللجان التي شكلتها الامم المتحدة لنصرة قضية الشعب الفلسطيني ، يمكن فقط التوقف أمام الإنجاز الأهم في الامم المتحدة لصالح ثوره وشعب فلسطين ، عندما نقلت الجمعية العامة اعمالها من مقرها الدائم في نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية إلى

جنيف للاستماع إلى كلمة دولة فلسطين ، نتيجة رفض وزارة الخارجية الأمريكية منح رئيس اللجنة التنفيذية ، الأخ أبو عمار تأشيرة دخول للولايات المتحدة . الأمر الذي خلق حالة من التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبين دول العالم مجتمعة ، ممثلة بالأمم المتحدة من جهة احرى ، حيث خرقت أمريكا بذلك القرار اتفاقية المقر الموقعة بين الأمم المتحدة وأمريكا عام ١٩٤٩ ، والتي تمنح المنظمة الدولية الإستقلالية عن الإدارة الأمريكية وقوانينها .

لقد ساهمت إدارة ريغان بيدها ، ومن حيث لا تدري ، في تعزيز مكانة الشعب العربي الفلسطيني وثورته ، وعزلت نفسها عن الرأي العام العالمي ، مما دفع بالغالبية العظمى من دول العالم للتصويت [**١٥٤ دولة**] في الجمعية العامة للامم المتحدة لصالح نقل اجتماعات الجمعية إلى جنيف ، رداً على السياسة العنجهية للـ « ثور » الأمريكي .

وفي الأسبوع الأول من العام الثاني لثورة كانون ، تحديداً في ١٣ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٨٨ ، ألقى الأخ ياسر عرفات كلمة فلسطين في جنيف أمام الجمعية العامة ، وكانت الكلمة منسجمة مع مقررات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، المنعقدة في الجزائر في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ . ويمكن القول ، إنها كانت ترجمة فعلية لهجوم السلام الفلسطيني ، الذي دشنته دورة الانتفاضة ـ دورة الشهيد الرمز أبو جهاد الوزير .

ولم تقتصر الإنجازات الفلسطينية فقط ، على نقل اجتماعات الجمعية العامة إلى جنيف وإنما أيضاً بالقرارات التي اصدرتها الجمعية العامة لصالح الشعب الفلسطيني ، وأبرز هذه القرارات التي صدرت في ختام المناقشات يوم ١٢/١٥ ، هي ، الدعوة لانعقاد المؤتمر الدولي بإشراف الأمم المتحدة ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الوفود

المعنية الأخرى بالصراع .

وكـان القـرار الثـاني ، وهو تحول جدي في تعاطي الأمم المتحدة مع المسـألـة الفلسـطينية ، حيث منحت الـدولـة الفلسطينية ، التي اعلنها المجلس الـوطني في دورة الانتفاضة ، مقعد العضو المراقب الذي كانت تتمتع به منظمة التحرير ، وترافق مع ذلك ، استبدال اسم المنظمة باسم فلسـطين في مختلف المؤسسـات التابعة للهيئة الدولية الأولى ، واستتباعاً اعتماد اسم فلسطين في الوثائق التي تصدر عنها .

كما ان القـرار قطع الشـك باليقـين في مسـألـة تمثيل الشعب العربي الفلسطيني ، عندما سمح للمنظمة بالمشاركة في اعمال واجتماعات المنظمة الدولية ، نيابة عن دولة فلسطين .

ومن البـديهي التـأكيد ان الـولايات المتحـدة صوتت ضد القـرارين المذكورين سابقاً ، ولكنها في نفس اليوم ١٩٨٨/١٢/١٥ أعلنت بلسان وزير خارجيتهـا ، جورج شولتـز ، عن استعـدادهـا لبـدء الحـوار مع م.ت.ف. الأمـر الذي يعني ، أن الثورة الكانونية بمفاعيلها العظيمة حاصرت « الثور » الأمـريكي وأرغمته على انتهاج سلوك غير سلوكه ، وهذا ما سنعالجه في نقطة اخرى .

ومن الجدير بالملاحظة ان هذه الإنجازات المهمة في هيئة الأمم كانت النتيجة المباشرة لمفاعيل ثورة ديسمبر الفلسطينية ، وما كان بالإمكان نقل اجتماعات الجمعية العامة ، ورغم وجود اتفاقية المقر ، إلى مكان آخر لولا العملية الثورية الفلسطينية في الضفة والقطاع .

وتجارب التاريخ تؤكد ذلك ، فعندما منعت الولايات المتحدة الرئيس النيكـاراغـوي، أورتيغـا ، من الـدخول لأراضيها لإلقاء كلمة في الأمم المتحدة ، لم تثر مثل هذه الضجة العالمية ، ولم تتحمس الدول الأعضاء لنقل اعمال الجمعية العامة إلى بلد آخر !!.

وهـــذا يؤكـد ان عملية الإنتقـال ليست سوى الإنصياع الايجـابي لما اجترحته الجماهير الشعبية الفلسطينية من مآثر بطولية ، فاقت في عظمتها فعلياً ، وليس قولاً إنشائياً، الملاحم الإغريقية العظيمة في التاريخ .

لقد تمكنت بفعل أساليبها النضالية المنتقاة بدقة من ان تستثير الضمير العالمي وتهزه من اعماقه ، الأمر الذي دفع المنظمة الدولية الأولى للتجاوب مع عطاء شعب فلسطين التواق للحرية والإستقلال .

وارتباطاً بذلك ، تمكنت الثورة الشعبية الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من إمـاطـة اللثام عن الوجه الصهيوني البشع ، الفاشي ، الأمر الـذي نقـل الـرأي العـام العـالمي ١٨٠ درجـة لصالح الشعب العربي الفلسـطيني ، وفي نفس الـوقت ، أدخلت الكيان الصهيوني في عزلـة جديدة ، أكثر عمقاً واتساعاً من السابق .

إن قرارات الأمم المتحدة تمثل احد معالم التطور الايجابي في الرأي العام العالمي، وتظهر إلى أي حد يمكن للعامل الذاتي أن يكون حاسماً ، في عملية التحويل الجدي للعامل الموضوعي ، مع ضرورة الإدراك المسبق ان هنـاك استعـدادات ، إلى هذا الحـد أو ذاك، عنـد العـامـل الموضوعي لاستقبال المؤثرات التحويلية للعامل الذاتي . أي ان هذه التحولات ليست نتاج سياسة الأوهام واللهاث وراء السراب ، وإخضاع الذاتي للموضوعي كيفـما كان ، ودون إدراك النتائج السلبية الخطيرة ، التي ترافق مثل هذا الخضوع ، وإنما هي نتاج عملية الإحتراق الثوري لجماهير الشعب العربي الفلسطيني في أتون الثورة في الثورة المتعاظمة ، ونتاج السياسة الصائبة ، التي تتبعها القيادة الوطنية الموحدة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني .

ان عملية الركض وراء فتات مشاريع الحلول الصهيونية ـ الأمريكية ، واستعجال الإستثمار السريع لنتائج الثورة ، لا يؤدي للنتائج المرجوة ، بل لنتائج عكسية وسلبية على النضال الوطني عموماً ، الأمر الذي يتطلب من

القـوى المتعجلة الإستشـهار قليلاً من الشـات والصبر ، وشيئاً من القراءة المدققة لحركة الصراع وعدم تغييب أي من عناصر الخارطة السياسية ، حتى تبـدو القـراءة السياسية علمية، وبـالتـالي وضع الصيغ التكتيكية الملائمة والمناسبة لبلوغ الشعار السياسي الرئيسي ، الحرية والإستقلال .

ومن البـديهي التـأكيد ، ان الأمـم المتحـدة ، بمنـظماتها وفـروعهـا المختلفـة ، اتخـذت ومـازالت تتخـذ ، يوماً بعد يوم ، القرارات المؤيدة والمتضامنة مع كفاح الشعب العربي الفلسطيني ، بمقدار ما يدافع ويقاتل هذا الشعـب من اجل حقوقه الوطنية المشروعة .

ولن تكـون منـاقشـات الجمعية العـامـة للامم المتحـدة في ١٩ و ١٩٨٩/٤/٢٠ المنحصرة بالقضية الفلسـطينية آخر تلك المناقشات ، ولن يكـون قرار مجلس الأمن الـدولي الصـادر في تموز (يوليو) ١٩٨٩ والـداعي لإعـادة المبعدين الفلسطينيين الثمانية إلى وطنهم آخر القرارات الإنسانية ـ السياسية لصالح دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني .

ولايعني الإكتفـاء بإيراد الأمثلة السـابقـة تقليلاً من قيمـة القـرارات الصـادرة عن المنـظمة الدولية الأولى الاخرى ، لاسيما وان المقصود من الإستشهاد ببعض النماذج ، هو التدليل على المنحى التصاعدي في حراك الأمـم المتحدة خصوصاً ، والرأي العام عموماً ، بفعل ما اجترحه الشعب الفلسـطيني من تضحيات عظيمـة في سبيل الـدفاع عن حقوقه الوطنية المشروعة ، وعلى رأسها ، هدف الحرية والإستقلال .

الاعلام وانقلاب السحر على الساحر !:

ساهمت تاريخياً امـبراطورية الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، التي تسيطر عليهـا الحركة الصهيونية ، فضلاً عن وسائل الإعلام الإمبريالية

المختلفة ، بدور مهم في صياغة المزاج العام للرأي العام العالمي بالإتجاه الذي تبتغي وتريد ، فزورت وشوهت الحقائق ، وأشاعت وعممت جملة من الأضاليل ، التي أظهرت الدولة الصهيونية على غير حقيقتها ؛ فبدت وكأنها « **حمل وديع** ! » وسط غابة من « **الوحوش العرب** ! » ؛ ورسمت لها صورة لاتمت لحقيقتها بصلة ، صورة الدولة « **الديمقراطية** ! » و « **الحريصة** » على « **حقوق الإنسان** » ! .

ونامت اسرائيل عقوداً طويلة على الوسادة الإعلامية « **مطمئنة** » ! و « **قريرة العين** » . **أولاً** ، لافتقاد العرب عموماً ، والفلسطينيين خصوصاً ، مثل تلك الإمبراطورية التي تدعمهم وتدافع عنهم ؛ **ثانياً** ، لتخلفهم [العرب] في إدارة المعركة الإعلامية ، وكذلك تخلفهم في مخاطبة الرأي العام الاسرائيلي والغربي خاصة ، والرأي العام العالمي عموماً ، ثالثاً، اشتراك بعض العرب في التآمر على القضية الفلسطينية .

ولكن هذا « **السحر** » فجأة، ومن دون سابق إنذار، انقلب على « **الساحر** » الاسرائيلي ، مع اندلاع شرارة ثورة كانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ولا يعود السبب لان الفلسطينيين تمكنوا من امتلاك امبراطورية اعلامية ، وإنما يرتبط الأمر في ادراك القيادة الوطنية الموحدة للثورة اهمية ادارة المعركة الإعلامية ، وليس صدفة ان اولى اللجان المتخصصة ، حتى السابقة على تشكيل القيادة الموحدة ، كانت اللجنة الإعلامية ؛ التي قادت بحنكة المعركة ضد اسرائيل واسطولها الإعلامي ، ليس هذا فحسب ، بل تمكنت من تحويل الغالبية العظمى من وسائل الإعلام المختلفة ، المعروفة بولائها ودعمها لاسرائيل ، إلى نصير لقضية الشعب الفلسطيني .

وهذا التطور الدراماتيكي في انتقال وسائل الإعلام، جاء أيضاً كتعبير عن رفض هذه الوسائل للممارسات الوحشية الاسرائيلية ، ضد المواطنين

الفلسطينيين العزّل إلا من اصرارهم على نيل حقوقهم الوطنية . الأمر الذي يؤكد ، أنه بمقدار ما اجادت القيادة الوطنية الموحدة فن إدارة المعركة الإعلامية ، بنفس المقدار ان لم يكن اكثر، ساهمت الممارسات الوحشية الإرهابية الاسرائيلية في نقل الكاميرا من كتف إلى كتف ، ومن موقع المؤيد إلى موقع المستنكر والمدين للدونية الصهيونية .

وهذا التطور دفع شمعون بيريز ، زعيم حزب العمل ، والقطب الثاني في الحكومة الاسرائيلية للقول : « انه إذا واجهت الكاميرا الدبابة ، فإن المنتصر بكل تأكيد هو الكاميرا » .[٧] الأمر الذي اكده حاخام امريكي يدعى جوديا ميللر ، ولكن بطريقة ملتوية وفيها نوع من التناغم مع ما قاله شامير ، الذي شبه اسرائيل بالعملاق جلفر ، الذي واجه اعداداً غفيرة من الأقزام وهو مقيد القدمين ، وإحدى يديه مقيدة ! كتب ميللر يقول : « . . إن مارتن لوثر كنج أخر القيام بمسيرته الشهيرة على جسر مدينة سلما في ولاية الأباما ثلاث مرات حتى تحضر كاميرات التلفزيون . الاّ ان شريف المدينة العنصري اشتكى من ذلك . كما ان حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وحركة الإحتجاج على الحرب في فيتنام استخدمت الإعلام بكفاءة أيضاً . كما ان المستوطنين اليهود استخدموا الوسائل نفسها حينما كانت فلسطين تحت الإنتداب البريطاني. ثم أشار إلى سفينة « خروج » وكيف انها كانت حدثاً اعلامياً ـ كانت نوعاً من « **المسرح النضالي** » أو « **حرب العصابات على هيئة مسرح** » وقد اشتكى البريطانيون من استغلال الإعلام ، وها نحن ذا نشكو . . وهذا دليل على قوة اسرائيل . فالضعفاء وحدهم هم الذين يستخدمون الإعلام » .[٨]

وليس هناك ادنى شك ، في ان الطرف الاسرائيلي ضمن موازين القوى القائمة ، هو الطرف الأقوى ، ولكنه أيضاً الطرف الذي يتخبط في بحر دمويته وفاشيته ، فلا يرى مخرجاً من ازمته ، التي خلقتها ثورة كانون إلاّ

بالحديد والنار ، وسفك الدماء الفلسطينية البريئة ، وهو ما اعلنه رابين ، وزير حرب العدو الصهيوني ، الذي قال : « يجب علينا ان نضع حداً فورياً لاعمال العنف ، ونقضي عليها بأسرع وقت ممكن ، وعلى طريقتنا الخاصة [القتل والتدمير] ، وبوسائلنا المتاحة ، قبل فوات الآوان » .[٩]
وهذا ما اكده قبل ذلك ، حينما اعلن : « أنه ليس متفائلاً [بالخروج من المأزق والأزمة ، التي حشرته فيها الثورة الفلسطينية] ، وان الفلسطينيين قد نجحوا في طرح قضيتهم على الصعيد السياسي الدولي ، وانه من غير الممكن الرد بوسيلة أخرى سوى الهراوات » .[١٠]

فضلاً عن ذلك ، فان الاسرائيليين لم يستطيعوا إدراك جوهر الثورة ، وطبيعة الصراع ، الأمر الذي دفع الحكومة وانصارها لأن يلجؤوا في تفسير استمرار الثورة إلى أسباب شكلية لاتمت لاسس الصراع وجوهره بصلة . وهو ما علق عليه آمنون روبنشتاين ، بالقول : « ان هناك اجماعاً من ادنى البلاد إلى أقصاها ، من الشارع وحتى طاولة الحكومة ، يؤكد بأن المتهم الرئيسي بتصعيد الأحداث في المناطق هو وسائل الإعلام . وان الانتفاضة[الثورة] هي من تأثير التلفزيون . . »[١١] .

وارتباطاً بذلك ، وخوفاً من العار ، الذي يطارد اليهودي المقترن بدولة اسرائيل ، طالبت مجموعة من اليهود في ولاية فلوريدا الحكومة الاسرائيلية « بمنع الصحافيين الأجانب من دخول المناطق المحتلة ، منعاً للعار لا محواً للخطيئة . وكما قالت الجيروزاليم بوست (٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨) : ان تزايد تملص اليهود من الصهيونية بعد الانتفاضة [الثورة] لايعود لاسباب اخلاقية مثل استيقاظ الضمير أو نقد الذات ، او الإحساس بالذنب بسبب التورط في سياسات اسرائيل اللاأخلاقية ، وإنما هو حزن عميق بسبب الأفلام الملونة التي يعرضها التلفزيون والتي تسبب الحرج [العار] ليهود امريكا لانهم يقرنون بإسرائيل » .[١٢]

وانسجاماً مع هذه الدعوة، فضلاً عن دعوة هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ، الذي « دعا اسرائيل لمنع آلات التصوير في الأراضي المحتلة ، وإخماد الانتفاضة [الثورة] بقوة وبسرعة ، ضاعفت اسرائيل من اجراءاتها القمعية ، مع إغلاق المناطق في وجه الصحافة بحجة أنها مناطق امنية » .[١٣]

ولم يقتصر رد الفعل الصهيوني عند حدود المنع ، بل تجاوزه إلى اتهام وسائل الإعلام بالعداء للسامية ! وهو ما أشارت اليه كولين سميث في الاوبزرفر البريطانية ، التي اكدت ان المستوطنين الاسرائيليين يوزعون شارات كتب عليها : « **الشعب ضد الإعلام المعادي** » ، كما تحمل الشارة رسم أفعى (كناية عن الإعلام) بلسان ذي شعب تهاجم نجمة داوود (أي الاسرائيليين) ، ودلالة الرسم هو اتهام الإعلام بمعاداة السامية (أي اليهود) » .[١٤]

بالإضافة إلى ذلك ، مارس الصهاينة التهديد المباشر بالقتل لممثلي وسائل الإعلام الأجنبية . الذين ينقلون الصور الحية لما يجري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، فأبلغ « الصحفي في التلفزيون البلجيكي ، جوزه دوبيه ، أنه وزميله كلود خان ابنفلند ، تلقيا رسالة تتضمن تهديدا بالقتل والتصفية ، وتنعتهم بمعاداة السامية ، وقعتها احدى المنظمات الصهيونية . وتلقى الصحفي جان بيير مارتان من تلفزيون لوكسمبورغ ، تهديدات مماثلة ، كما فجرت احدى المنظمات الصهيونية سيارة أمام صحيفة « لوسوار » اكبر الصحف اليومية في بلجيكا ، لنشرها مقالات واقعية عن الانتفاضة »[١٥]

القيود الصهيونية
تعمق عملية التحول الايجابي للصحافة

من البديهي التأكيد ، أنه كلما شددت السلطات الاسرائيلية الرسمية ،

بالإضافة إلى غلاة المستوطنين واضرابهم في المنظمات الصهيونية المنتشرة في العالم ، القيود على حرية الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة ، واستمرت في النهج الدموي ، كلما تعمقت عملية التحول اكثر فأكثر ، باتجاه الإدراك الحقيقي لطبيعة الصراع . وبالتالي عكسه من خلال الصورة او الخبر او المقالة ، الأمر الذي يساهم في تكتل الرأي العام العالمي خلف قضية الشعب العربي الفلسطيني .

وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، « جمعية الصحافة الأجنبية في اسرائيل » قدمت حتى مطلع شباط (فبراير) ١٩٨٨ ، ٣٠ شكوى يؤكد فيها الصحافيون أنهم أهينوا ، أو هددوا ، أو ضُربوا ، خلال تأديتهم لعملهم في الأراضي المحتلة .

وقال سلاتر ، مراسل مجلة « تايم » الأمزيكية ، وهو في الوقت نفسه رئيس هذه الجمعية ، « ان العلاقة بين الصحافة والجيش الاسرائيلي ، تدهورت بسرعة ، منذ بداية الانتفاضة » وأضاف ، « ان موقف الجنود اصبح اكثر عدوانية » .[١٦]

كما ان صحيفة « نيويورك تايمز » الأمريكية ، قدمت في مطلع شباط (فبراير) ، شكوى إلى الجيش الاسرائيلي ، عندما ذكر احد مصوري الصحيفة ، « ان ضابطاً اسرائيلياً برتبة عقيد ، صوب مسدسه المحشو بالرصاص إلى رأس المصور ، الذي كان يحاول التقاط صور لممارسة الجنود في بلدة حلحول ، عند مدخل مدينة الخليل الشمالي » .

واكثر الحوادث وحشية ودونية ضد الصحافة ووسائل الإعلام عموماً ، تلك الحادثة ، التي جرت يوم ٢٧ / كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ .

«عندما انهال العسكريون الاسرائيليون ضرباً ، على مصور ومسجل الصوت من محطة التلفزيون الأمريكي (سي . بي . اس .) وحطموا التجهيزات التي كانت بحوزته » .[١٧]

وتعقيباً على ذلك، قال رئيس هيئة « فير » ، لوبي الرقابة الجديد ، جيف كوهين ، وهو يهودي ، : « ان قيود اسرائيل على الصحافيين ستكون لها تأثيرات ، تصل إلى حد الكارثة ، مما سيؤدي إلى وجه آخر للمقارنة بين اسرائيل وجنوب افريقيا الأمر الذي سيضر باسرائيل كثيرا »[18].

الكاميرا ترمش.. ولكنها لا تكذب:

تعقيباً على حالة التخبط والهياج الدموي الاسرائيلي ، وإلقاء اللوم على وسائل الإعلام فيما وصلت اليه الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ! ، قال لوسيمون ، مراسل (سي . بي . إس .) ، وهو يهودي ، : « إنه لايوجد تباين بين ما يحدث ، وما تقدمه شبكات التلفزيون ، لان عدسات الكاميرا قد ترمش ، ولكنها لا تكذب » . وأضاف : « إن اسرائيل فشلت في مواجهة المأساة الفلسطينية » .[19]

هذه الحقيقة لم يتمكن الاسرائيليون من ادراكها في الشهور الأولى ، لان زخم الثورة افقدهم الصواب ، الأمر الذي دفعهم لالصاق التهم جزافاً بوسائل الإعلام ، وكأنها هي التي فجرت الثورة ، وهي التي تقدم التضحيات ! وليس الشعب العربي الفلسطيني ، صاحب الحقوق الوطنية المستلبة والمنهوبة ، والذي يناضل دفاعاً عن حقه في الحياة والحرية ، أسوة بباقي شعوب الأرض .

أرادت الحكومة الاسرائيلية ، ومن لف لفها في داخل الكيان الصهيوني وخارجه، ليَّ عنق الحقيقة، وتقديم صورة غير منطقية وغير واقعية للرأي العام العالمي ، عما يجري ، ولكن بعد فوات الآوان ، بعد ان افتضحت حقيقة اسرائيل كدولة عدوانية توسعية، بعيدة عن الديمقراطية بعد السماء عن الأرض ، كونها لا تملك حلولاً لقضية الشعب الفلسطيني

سوى الهراوة والمدفع والأساليب الفاشية السوداء ! . وهذا الوجه البشع ، هو ما ادركته وسائل الإعلام مباشرة مع اندلاع الثورة الديسمبرية ، فضلاً عن طابعها العنصري .

واسرائيل ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية ، التي ادركت مخاطر العملية الثورية الفلسطينية، أرادت ان « تضع حداً لها »قبل تجذرها وتعمقها ، فحاولت جاهدة ان تضرب من جهة ، وان توجه الأنظار صوب اسباب شكلية لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة اخرى ، من خلال تحميل وسائل الإعلام ما هو ليس لها ، بهدف طمس الأسباب الحقيقية للثورة الشعبية الفلسطينية، وبالتالي التملص من الإجابة على السؤال المركزي ، الذي عكسته ثورة كانون بشعارها السياسي الرئيسي ، الناظم لمفاعيلها وديمومتها ، شعار الحرية والإستقلال ! .

ولكن جماهير الشعب الفلسطيني لم ترضخ للمشيئة الاسرائيلية-الأمريكية ، بل استمرت متمسكة بشعارها المركزي ، مؤكدة انه لا مجال لايقاف نيران الثورة من دون انجاز هذا الهدف ، لذا استمرت تقاوم وتقارع جنود ومستوطني الاحتلال الاسرائيلي بأدواتها النضالية البدائية . وما زالت رغم حجم التضحيات الهائل الذي قدمته على مذبح استمرار الثورة وقرباناً لشعار الحرية والإستقلال .

وهذا ما أدركته منذ البداية وسائل الإعلام المختلفة واولته اهتمامها بالمتابعة الإخبارية والتحليلية ، فضلا عن النقل الحي لصور الكفاح الشعبى البطولي لشعب فلسطين ، الأمر الذي أثار ردود فعل فورية ايجابية ، متضامنة مع عدالة واصالة هذا النضال .

الابعاد الايجابية لوسائل الاعلام

ومن الجدير بالتأكيد ، ان وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة

ساهمت مساهمة مباشرة في عكس النضال العادل للشعب الفلسطيني ، فضلاً عن دورها في تحطيم الصورة القديمة ، التي ترسخت عبر العقود الأربعة الماضية في أذهان الرأي العام العالمي ، تلك الصورة المزيفة والخادعة ، والتي لاتمت للحقيقة بصلة ، فبات « داوود » على حقيقته وهو يحمل الرشاش والمدفع وقنابل الغاز ودافن الأحياء الفلسطينيين ، وفي ذات الوقت تجلت صورة « جوليات » الفلسطيني كمدافع عن الحق بأبسط وسائل الكفاح ، مسلحاً بالحجر والنقيفة والمقلاع ؛ وامكن لوسائل الإعلام من تثبيت صورة « جوليات » الفلسطيني الحقيقية ، وأزالت من الأذهان الصور السوداوية التي رسمتها الصهيونية وجهازها الدعاوي عن الفلسطيني .

وفي هذا الصدد ، يمكن ايراد العوامل الإيجابية ، التي حققتها وسائل الإعلام بما يلي :

أولاً : كشفت الوجه الارهابي الرسمي وغير الرسمي لدولة الصهاينة .

ثانياً : أظهرت حقيقة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي .

ثالثاً : فضحت الطابع العدواني ، التوسعي لدولة اسرائيل .

رابعاً : نقلت الرأي العام العالمي من حالة التأييد والتضامن مع اسرائيل إلى حالة الإستياء والإشمئزاز من عدوانيتها ، وبالتالي الإلتفاف حول عدالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

خامساً : ساهمت بالضغط المباشر وغير المباشر على العديد من الدول الإمبريالية والرجعية في إجراء تغيير نسبي في مواقفها من مسألة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي .

سادساً : ساهمت في الضغط على الرأي العام الاسرائيلي ، واحدثت داخله حالة من الجدل ، بالإضافة إلى بروز ظواهر سياسية واجتماعية جديدة ، لم يشهدها الكيان الصهيوني من قبل ، الأمر الذي ضاعف من

قوة القوى المؤيدة للحق الفلسطيني في تقرير المصير ، ولكنها مازالت اجمالاً تشكل القطب الثانوي في الشارع الإسرائيلي .

سابعاً: ساهمت في التحويل النسبي الملحوظ لأبناء الطائفة اليهودية المنتشرين في العديد من الدول الإمبريالية وغيرها ، ووضعتهم أمام حقيقة الدولة التي يقترنون بها ، الأمر الذي دفعهم لاعلان تضامنهم النسبي مع الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ، وفي نفس الوقت ، الضغط على دولة اسرائيل للاقرار بهذه الحقوق .

ثامناً: خلقت، وما زالت تخلق، من خلال عمليات القراءة والتحليل الدائم لما يجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حالة من الجدل على الصعيد العالمي حول كيفية الخروج من نفق التعنت والصلف الاسرائيلي تجاه عملية السلام الممكنة، في ظل الظروف والمعطيات القائمة في الواقع المحدد .

تاسعاً: قبل ذلك ، نقلت الصورة الحية عما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بحيث لم تتمكن اسرائيل ، ومن لف لفها في الأوساط الإمبريالية ، وتحديداً الأمريكية ، من أن تنفي صحة الصورة المنقولة عن الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، بل يمكن القول ، انها ارغمت القيادات السياسية والعسكرية الاسرائيلية على الذهاب بعيداً في عملية التبرير لاساليبها وممارساتها الدموية ، الأمر الذي زاد من تعريتها وفضحها اكثر فأكثر أمام الرأي العام العالمي .

عاشراً: هذا النقل الحي لما يجري في فلسطين المحتلة زاد وعمق عزلة الدولة الاسرائيلية ، ولم تنفعها كل محاولات الخروج من النفق المظلم ، فلا زيارات المسؤولين الاسرائيليين للدول الأخرى ساهمت بذلك ، ولا زيارات بعض الوفود الرسمية لبعض الدول ساعدت على اخراجها من دائرة العزلة .

والسبب، يعود إلى ان الزيارات المختلفة من ، والى ، الدولة الصهيونية استهدفت احداث حركة ـ تجاه الحل السياسي لأزمة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، ليس إلّا .

واستناداً إلى ذلك، فان ما حاولته القيادة الاسرائيلية واضرابها من ليّ عنق الحقيقة ، حينما حاولت نسب استمرار الثورة إلى وسائل الإعلام ، ليس سوى محاولة فاشلة وساقطة ، لأن الجماهير الفلسطينية ملّت وكلّت من كل انواع الصبر ، وضاقت ذرعاً ، كونها لم تجد آذاناً صاغية في الأوساط السياسية الإقليمية والدولية لحقوقها واهدافها الوطنية ، الأمر الذي دفعها للانخراط المباشر والمتواصل في لهيب الثورة حتى تحقيق هدف الحرية والإستقلال .

وهذا لايلغي ابداً دور وسائل الإعلام ، كعامل مساعد في كشف حقيقة الكيان الصهيوني ، فضلاً عن كشف الطابع العادل للنضال الفلسطيني ، ولكنه في كل الأحوال ليس سوى النتاج المباشر لمفاعيل العامل الذاتي ، الجماهير الفلسطينية وقواها المنظمة للثورة .

التحول الامريكي بين الضغط والمناورة !

الولايات المتحدة الأمريكية ، كدولة امبريالية عظمى ، تتبع مصالحها في أي موقف أو تحرك ما ، ولا تنظر للامور المختلفة، سياسية أو اقتصادية نظرة مجردة ، من زاوية محض حقوقية أو تجارية ، رغم اهمية ذلك ، كونها ترى المسائل وتعالجها ، تقترب او تبتعد عنها بمقدار ما تحقق هذه العلاقات والصفقات اهدافاً سياسية محددة تخدم منطلقاتها الإمبريالية وحسابات احتكاراتها أولاً . والمصالح الإمبريالية عموماً ثانياً .

والـولايات المتحدة ، التي تعتمد الفلسفة الذرائعية [**العملانية**] ، والتي تتخـذ من النتـائج العملية مقياسـاً لتحـديد الأفكـار الفلسفية ومصـداقيتهـا ؛ فضـلاً عن مبـدئها الأساسي الناظم لحركتها الاجتماعية والاقتصـادية والسياسية ، وهـو ، « **استغلال الإنسان للإنسان** » ؛ هذه الدولة لايمكن ان تقف موقف الداعم والمؤيد لهذه الدولة أو تلك ، لهذه القوة أو تلك، إلّا بمقدار ما تقدمه من خدمات تفوق اضعافاً مضاعفة التقدمة الأمريكية .

وبناءً عليه ، فان العلاقات الإستراتيجية الأمريكية ـ الاسرائيلية ترتبط اشـد الإرتبـاط بجذر هذه المنطلقات الأمريكية . بمعنى اوضح ، لولا الأربـاح الإحتكـارية « السيـاسيـة » والاقتصادية ، التي تؤمنها اسرائيل لزعيمـة الإمـبريالية العـالمية ، لما اتخـذت امريكا جُملة المواقف الداعمة والمؤيدة لاسرائيل ، والتي بلغت الـذروة مع عام ١٩٨٥ ، حيث باتت الإمـبريالية الأمـريكية تقـدم مسـاعـدات مجانية قيمتهـا « ٥٦٨ مليون دولار »[٢٠] ليس هذا فحسب ، بل انها « ازالت . . حتى العبء الدفتري الذي يمكن ان تشكله ديونها على اسرائيل، فقامت باعتبار جميع المبالغ المقدمة من قبلها لاسرائيل مساعدات » .[٢١] مجانية .

وتأكيداً على حجم المساعدات وانواعها المختلفة ، قال يورام دينشتاين ما يلي « أقل عطسة في الولايات المتحدة ، في اتجاه اسرائيل ، من شأنها أن تصيبنـا جميعـاً بانفلونـزا حادة . فقـد بدأ الإرتباط الاسرائيلي بالولايات المتحدة في جميع مجالات الحياة يتزايد » .[٢٢]

ومن البديهي التأكيد ، ان هذا الدعم الأمريكي لاسرائيل ، ليس وليد الصدفة ، وهو بالمقابل ليس صدقة [هبة] مجانية فحسب ، وليس أيضاً نتـاج تأثيرات جماعة الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة [إيباك] ، رغم اهميتها ، ولكنه نتاج الخدمات الجليلة التي تقدمها اسرائيل لامريكا

في المنطقة والعالم . وفي اللحظة التي تشعر الإمبريالية الأمريكية ان اسرائيل باتت تشكل عبئاً عليها دون ان تقدم فائض القيمة « السياسي والاقتصادي الإحتكاري ، فإنها ستتخلى عنها بالضرورة .

وارتباطاً بذلك ، ان الولايات المتحدة الأمريكية إذا شعرت نتا عمليات التغيير السياسي التي قد تحصل في المنطقة الشرق اوسطية ، با مصالحها معرضة للتهديد ، فإنها ستعمد بالضرورة إلى اتخاذ المواقف السياسية ، التي تخفف من حجم الأضرار التي يمكن ان تلحق بها . الأ الذي يعني ، ان الثابت في السياسة الأمريكية ، هو الحفاظ على امتيازا ومصالحها في المنطقة ؛ والمتغير ، هو ، التكتيك السياسي ، الذي قد يص إلى درجة استبدال الأدوات المحلية بغيرها ، إذا ارتأت حاجة لصيا مصالحها . بتعبير آخر ، يمكن ان تمارس امريكا الضغط على حلفائ لتقديم بعض التنازلات إذا شعرت ضرورة لذلك دون ان تخسر حليف كلياً ؛ ولكن إذا تطلبت حماية مصالحها استبدال الأدوات فلن تدخر جه في سبيل ذلك .

في ضوء الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية، يمكن إدراك معادا لنضال الشعب العربي الفلسطيني ، ولكن هذا الموقف الثابت ف الإستراتيجية السياسية الأمريكية ، يمكن ان يتغير ، وتغيره يكمن بالدرج الأولى بمقدار مفاعيل العامل الذاتي الفلسطيني ، قوى الثورة الفلسطين وجماهيرها ، وإحداث خلخلة جدية في مردود الفائض الذي تحققه اسرائي لصالح زعيمة الإمبريالية الامريكية ؛ فضلاً عن العامل القومي العر التحرري الديمقراطي وحجم الضغوط التي يلقيها على رأس « الثور الأمريكي . ومما لاشك فيه ، ان العامل الأممي يلعب دوراً مهماً في هذ الصدد ، ولكنه ايضاً مرهون ومشروط بمفاعيل العامل الذاتي .

واستناداً إلى هذا، فإن الموقف الأمريكي بدأ في التحرك الخجول نح

التغيير النسبي المحدود تجاه نضال الشعب العربي الفلسطيني ، خاصة بعد اندلاع شرارة ثورة كانون ١٩٨٧ .

ولكن هذا التحرك استغرق وقتاً طويلاً ، ففي البداية راهنت الإمبريالية الأمـريكـية على امكـانية « **إجهـاض** » الثـورة ، وقـاد هذه الحملة « **الإجهـاضيـة** » رئيس الدبلوماسية الأمريكية السابق ، جورج شولتز ، الذي قام بزيارة المنطقة ثلاث مرات متتالية في فترة زمنية لا تتجاوز الخمسة شهـور ، فضـلاً عن المـرة التي سبقت اندلاع الثورة ، عشية قمة عمان الـطارئـة في تشرين الثـاني (نوفمـبر) ١٩٨٧ ، والتي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية .

وفي المـرات الـثـلاث ، حاول ان يلتـقـي عدداً من الـشخصيات الفلسطينية ، بهدف شق وحدة الصف والموقف الفلسطيني ، والنفاذ إلى الهـدف السياسي الـرئيسي - « **إجهاض** » - الثورة ، ولكن محاولاته كلها باءت بالفشل ؛ لأن أياً من الشخصيات الفلسطينية لم تلبِ دعوته للقاء . ليس هذا فحسب ، بل ان نداءات القيادة الوطنية الموحدة دعت الجماهير الفلسطينية ، عشية وأثناء زيارة الوزير السابق إلى المزيد من النشاطات الجـماهـيرية والأعـمال الثـورية، لحرق الأرض تحت اقـدام المحتلين الصهـاينـة ، وكي تصل رائحة الحريق الثوري الفلسطيني لأنف الوزير شولتـز وتقنعـه بعـدم جدوى سياسـتـه التصفوية ، كون الشعب العربي الفلسطيني مصمماً على تحقيق هدف الحرية والإستقلال .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان مراهنة الوزير الأمريكي السابق على انجاز المهمة « **الاجهاضية** » تعود بالأساس لإدراكه ١ ـ ضعف الحزم والصلابة السياسية للقيادة الوطنية الفلسطينية .

٢ ـ فضلاً عن حالة الإنهيار والخضوع شبه الكلي للنظام العربي الرسمي لمنهج اتفاقيات كامب ديفيد ، وبالتالي غياب عوامل الضغط الاقتصادية

والسياسية العربية الرسمية وكذلك الشعبية .

على ضوء فشل السيد الوزير شولتز وكذلك الموفدين الأمريكيين الاخرين ، الذين ارسلتهم الإدارة في مهمات استطلاعية تخريبية ، أخذ الموقف الأمريكي بالتحرك البطيء والإبتزازي في آن . وكانت الخطوة الأولى الخجولة جداً ، التي تبناها الرئيس ريغان واعلنها الوزير شولتز في خطاب امام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في ١٦/٩/١٩٨٨ ، والتي هي عبارة عن مبادرته السياسية ، والتي حملت التأكيدات المعروفة في السياسة الأمريكية ، حول « أمن اسرائيل » ! » و « عدم العودة لحدود عام ٦٧ ! » و « الوفد الأردني - الفلسطيني » و« المفاوضات المباشرة !» . . الخ . ولكنه بالمقابل قال : « ان الحقوق السياسية للفلسطينيين يجب ايضاً ان يعترف بها وان تتم معالجتها . ان الفلسطينيين محتاجون لاكثر الضرورات الأساسية للحياة ، فهم يريدون ، وهم يستحقون المشاركة السياسية والتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية ، التي تؤثر على حياتهم » .

وأضاف: « ان المشاركة الفلسطينية مطلوبة في كل مرحلة من مراحل المفاوضات ، وان للفلسطينيين مصلحة حيوية في ما تسفر عنه المفاوضات ، ويجب ان يكون لهم بأنفسهم قول في المفاوضات ، ويجب ان تتم موافقتهم على نتائجها » .[٢٣]

مما لا شك فيه ، ان هذا الموقف حمل جديداً سياسياً . ولكنه ، كما أشرنا سابقاً، خجول ولا يتناسب مع الحد الأدنى مع الحقوق الوطنية الفلسطينية ، فهو لم يأت من قريب او بعيد على تأكيد حق تقرير المصير للفلسطينيين ، ويرفض رفضاً قاطعاً ، الدولة الوطنية المستقلة ، او بتعبير آخر ، ربط قيامها بموافقة اسرائيل ! ؟ . فضلاً عن انه وضع في خطابه [مبادرته] شبكة من التضييقات على الحقوق « السياسية » التي

اوردها . . ؟، كما لم يحدد من المقصود بالفلسطينيين . . ؟! .

ومع ذلك، فانه من الضروري رؤية هذا الجديد الأمريكي ، ولكن في سياق السياسة الاستراتيجية لزعيمة الإمبريالية ، بمعنى اوضح ، ان هذا الموقف الجديد بقدر ما هو نتاج مفاعيل العامل الذاتي الفلسطيني ـ ثورة كانون وانجازاتها المختلفة ـ ، بمقدار ما هو يندرج في نطاق المبادرة السياسية . حيث استهدفت من حلاله الإدارة الأمريكية السابقة تقديم طعم للقيادة السياسية الفلسطينية، على أمل جرها اكثر فأكثر نحو الفخ الأمريكي ، والقبول بالشروط الأمريكية للحل ، التي استهدفت ، ومازالت تستهدف « اجهاض » الثورة وإعادة الأمور إلى سابق عهدها ؟! قبل الثورة .

سرعان ماستأتي التحولات

رغم ان هذا هو جوهر الموقف الأمريكي تجاه المسألة الفلسطينية ، إلاّ انه لايعني بالضرورة الجمود عند هذه النقطة ، فكما اسلفنا ، فان الفلسفة الأمريكية الذرائعية تحتم اخذ المتغيرات في الواقع بعين الإعتبار . أي انه بقدر ماتتمكن الثورة الديسمبرية من احداث تغييرات جدية في الواقع الفلسطيني والاسرائيلي ، وبالتالي على المستوى الإقليمي والدولي ، بقدر ما تقترب الإدارة الأمريكية من المصالح الوطنية الفلسطينية ، حرصاً منها على حفظ خط الرجعة ، أي حرصاً وحماية لمصالحها في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، قال خبير امريكي في شؤون الشرق الأوسط : «إن امريكا سوف تغير من موقفها إزاء م.ت.ف. خاصة ان كثيراً من المسؤولين اصبحوا يعتبرون ان المنظمة اصبحت ضحية لعدم اعتراف امريكا بها، مما يجعلها مكبلة وغير قادرة على طرح مبادرات سياسية ذات فاعلية [المقصود مبادرات من الشاكلة التي تتناسب والرؤية الأمريكية

لحل الصراع] من شأنها ان تدفع عملية السلام إلى الأمام » .[٢٤]

كما ان مدير معهد فيلادلفيا للابحاث في السياسة ا لخارجية ، كتب في صحيفة نيويورك تايمز ، بعدما فك النظام الأردني الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الفلسطينية في نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٨ ، مشيراً إلى ضرورة اخذ ذلك في الحسبان ، قائلاً : « ان امريكا كانت دائماً تطرح صيغة للمفاوضات، بناء على مشاركة الملك حسين ، وبناء على نظرتها الخاصة إلى حقائق الشرق الأوسط ، أما اليوم وبعد تخلي الملك حسين عن التزاماته تجاه الأرض [الفلسطينية] المحتلة، فعليها ان تصيغ سياسة تتماشى والواقع العربي وإرادة الدول العربية في تحقيق السلام »[٢٥] تلك الإرادة ، التي تجلت في قمة الجزائر الطارئة ، قمة الانتفاضة / الثورة ، في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ، بإقرار الورقة الفلسطينية والرؤية الفلسطينية في حل الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي .

ولكن الإدارة الأمريكية لم ترضخ سريعاً لهذه الرؤية ، واستمرت تمارس عملية الإبتزاز السياسي للقيادة الوطنية ا لفلسطينية ، ليس هذا فحسب ، بل انها رفضت منح رئيس اللجنة التنفيذية تأشيرة دخول للولايات المتحدة، لإلقاء كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ؛ مما حدا بها ان تنقل اعمالها إلى جنيف ، ومباشرة وتحت ضغط الرأي العام العالمي ، وبالتالي العزلة ، وتحت ضغط هجوم السلام الفلسطيني المستند إلى استمرار الثورة الشعبية ، اعلنت الإدارة الأمريكية بلسان الوزير شولتز يوم ٨٨/١٢/١٥، عن خطوة جديدة لصالح مفاعيل ثورة كانون البطلة ، حيث اعلن عن استعداد ادارته لبدء الحوار مع م.ت.ف. وحدد السفير الأمريكي في تونس ، كممثل للجانب الأمريكي في المفاوضات ، فضلاً عن انه سمح للديبلوماسيين الأمريكيين بلقاء ممثلي منظمة التحرير أينما كان .

وهذا التطور النسبي الجديد في العلاقات الأمريكية ـ الفلسطينية ليس سوى خطوة جديدة في الطريق الصحيح ، ولكنه ايضاً محدود، قياساً بالحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ، فضلاً عن ان بيان الخارجية الأمريكية ، حدد بوضوح ، ان البدء بالحوار الأمريكي ـ الفلسطيني ، لا « . . . يتضمن قبولاً أو اعترافاً امريكياً بالدولة الفلسطينية المستقلة . . . » . . وهو الموقف ، الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بوش ، وأعلنه زير الخارجية المرشح ، جيمس بيكر أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي ، حينها قال : « ان الإدارة الجديدة لاتعتقد بان دولة فلسطينية ستكون عامل استقرار في المنطقة او ستساهم بترسيخ أسس سلام عادل » .[٢٦]

ورغم تأكيد الإدارتين القديمة والجديدة الأمريكيتين ، إلّا ان عمليات التغيير ممكنة ، شرط استمرار وحماية الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سياسياً من الجناح القيادي الفلسطيني [اليميني واليساري الإصلاحي] ، الذي تعشش في رأسه اوهام سياسية لا أساس لها في الواقع المادي . وبالتالي في إدارة المعركة السياسية بنفس الحنكة التي تدير فيها القيادة الوطنية الموحدة المعركة السياسية والعسكرية والاقتصادية على الأرض ضد القيادة الصهيونية .

ولا يجوز للقيادة السياسية الفلسطينية ان تتوقع التغيير والتحول في المواقف السياسية الأمريكية بين ليلة وضحاها ! بل ان احداث مثل هذا التغيير يحتاج إلى جهود كبيرة ، لسبب بسيط ، ان امريكا لن تجد بالمطلق في الواقع العربي بديلاً لاسرائيل وبنفس الضمانات السياسية ، فضلاً عن الخدمات والإنجازات الإحتكارية التي تؤمنها لها أمريكا، الأمر الذي يعني ، ان التغيير لن يكون برغبة امريكية ذاتية ، وإنما رغماً عنها .

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة ، لماذا تحرص القيادة السياسية

الفلسطينية على التحول في الموقف الأمريكي ؟! ، أولاً ، لأن الإدار
الأمريكية احدى القوتين العظميين في العالم . ثانياً ، لما تملكه من اوراق
القوة في الضغط على الكيان الصهيوني . وثالثاً ، لأنه من واجب الثورة
ان تكسب كل القوى السياسية الإقليمية والدولية لجانب نضالها ، وبحد
ادنى ان تحيدها في الصراع الدائر ، على ان لايكون هذا الكسب او
التحييد على حساب المواقف السياسية المبدئية للاجماع الوطني
الفلسطيني .

والولايات المتحدة الأمريكية ، بقدر ما تدرك حاجة الفلسطينيين لها ،
بقدر ايضاً ما يدرك الفلسطينيون حاجة الإمبريالية الأمريكية لهم ، لان
امريكا لاتريد ان تخسر اي طرف من اطراف الصراع ، ولكنها تريد
تطويع كل القوى السياسية لمنطقها السياسي ، وبالتالي ستبقى العلاقة
الأمريكية ـ الفلسطينية بين الشد والرخي . وهذه الحالة لايمكن لها ان
تأخذ منحى اخر اكثر ايجابية إلا عندما يحقق الفلسطينيون نجاحات
وانجازات اكبر في الواقع المادي ضد الكيان الصهيوني . الأمر الذي يعني
ان الحراك الإيجابي الأمريكي لن يسير في خط مستقيم بتاتاً ، فبعدما
اعلنت امريكا فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كشف
المعلق الأمريكي ستيفن روزنفيلد ، في مقال له في « الواشنطن
بوست » ، « ان التحرك الأمريكي للإدارة الأمريكية الجديدة سيعتمد
على دراسة اعدها معهد واشنطن للشرق الأدنى ، وبالأخص ولترمونديل
ولورنس انجلبرير ، نائب وزير الخارجية الحالي ، ومن المقربين لهنري
كيسنجر ، ووفقاً لهذه الدراسة فان على الإدارة الأمريكية الجديدة تهيئة
التربة للسلام ، بتشجيع العناصر المعتدلة في المنطقة » . [٢٧] أي ان الإدارة
الأمريكية لا تعطي اهمية لدور م.ت.ف. ، وهذا يعني في الوقت ذاته ،
استمرار عملية الإبتزاز السياسي الأمريكي للمنظمة ، والذي تستهدف

من خلاله اغراق المنظمة في وحل مشاريعها السياسية التصفوية .

وعندما لم تجد تجاوباً كلياً من منظمة التحرير ، فضلاً عن تأجج نار ثورة كانون الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وبالتالي استمرار سياسة التنكيل والبطش الصهيونية ، تقدمت الإدارة الأمريكية خطوة جديدة ، وتمثلت بالتقرير الذي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في عدد من اقطار العالم، وضمنته بنداً عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في بداية العام ١٩٨٩ .

وعقبت مؤسسة «الحق» على التقرير ، قائلة: «يأتي التقرير الحالي ، ليقدم للمرة الأولى ، ومنذ العام ١٩٦٧ ، للشعب الأمريكي لمحة عما يحدث يومياً في الأراضي [الفلسطينية] المحتلة ، كما ويأتي متقدماً بعض الشيء عن التقارير السابقة في مجالات هامة ، حيث يجري التطرق لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، بإسهاب وشمولية اكثر مما كان عليه الأمر في السابق ، ويتضمن تفصيلاً للعديد من الإنتهاكات ، كالضرب واستخدام الغاز المسيل للدموع ، الذي تنكر اسرائيل وجوده ، . . . وعلاوة على ذلك ، فقد قامت وزارة الخارجية الأمريكية بشكل اقل اهتماماً ، مما كان عليه الحال في الماضي ، بتبرير الإنتهاكات الاسرائيلية وفقاً للقانون الدولي واستناداً إلى الإدعاءات الاسرائيلية بوجود ضرورات آمنة نتيجة لغياب السلام في المنطقة » .[٢٨]

ورغم الأخطاء والمغالطات الواردة بالتقرير، إلا انه شكل خطوة جديدة نحو التغيير الإيجابي ، الأمر الذي دفع آريه ناؤور ، سكرتير الحكومة الاسرائيلية الأسبق ، ليقول ، « تتطور الخلافات بين الولايات المتحدة واسرائيل كما وكأن الولايات المتحدة تخطط لذلك بصورة مدروسة»[٢٩] .

وما يقطع الشك باليقين الخطوة الأميركية التالية ، وتحديداً تصريح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ، الذي قال ، يجب « التخلي مرة وإلى

الأبد عن الحلم غير الواقعي الخاص بأرض اسرائيل الكاملة »[30] وفي ذات الوقت اكد على رفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ورغم ما بدا في التصريح الرسمي الأمريكي من توازن ، إلا انه يعتبر خطوة جديدة ، متقدمة في المواقف الأمريكية ، لانه بمجرد ان تأخذ ادارة بوش التوازن بالمعنى النسبي في هذه اللحظة ، فمعنى دلك اننا أمام نقلة اخرى نحو الحق الفلسطيني ، لان الإدارات الأمريكية السابقة ، لم تعمل ابداً بهذه السياسة . بل كانت دائماً وابداً منحازة كلياً لصالح العدو الصهيوني .

وكان ستيوارت ايزنشتات ، الذي عمل مساعداً للرئيس كارتر ، وكان عضواً في الآونة الأخيرة في اللجنة التي أعدت مشروع «البدائل السياسية» للرئيس بوش ، قد اكد قائلاً انه : سيكون هناك توترات وعدم ضمان مواقف في عهد بوش أكثر منه في عهد ريغان ، وستكون التأكيدات اكثر على التوصل لتسوية سلمية منها على التعاون الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي ، في ضوء التطورات الجديدة بين العملاقين السوفياتي والأمريكي ، والتي تنحو نحو تدمير الأسلحة النووية» ، وأضاف «انه سيتم تشجيع اسرائيل ومنظمة التحرير على العثور على شركاء للمفاوضات يكونون مقبولين على الطرفين ، وسيكون مستوى التسامح حيال الاحتلال الاسرائيلي أقل مما كان عليه »[31] في السابق .

ولكن يجب ان لا تحرمنا هذه الخطوات الجزئية للادارة الأمريكية من رؤية المخطط التصفوي الأمريكي ، المستند إلى التعاون الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني . وبالتالي فان السياسة الأمريكية مازالت تقوم على اساس التناغم والتنسيق مع سياسة الحكومة الاسرائيلية . والحوار الأمريكي ـ الفلسطيني ، بقدر ما يمكن اعتباره نقلة ايجابية ، بقدر ما يجب ان تحتاط القيادة السياسية الفلسطينية من ابعاد هذه الخطوة

سياسياً . فالإمبريالية الأمريكية مقابل هذه الخطوة الجريئة ، تسعى ان تحصل على مردود سياسي ملموس ، عنوانه سحب البساط من تحت اقدام م.ت.ف. من خلال افراغ برنامجها السياسي من جوهره الوطني في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

يبقى ضرورة التأكيد على ان التغييرات الملموسة في الموقف الرسمي الأمريكي مازالت حتى هذه اللحظة دون المطلوب ، ودون الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ، ولكنها خطوات في الطريق الصحيح تحتاج إلى تعزيز وتطوير ، من خلال تشديد وتصعيد الكفاح الشعبي الفلسطيني ، ومن خلال الإدارة السياسية الصلبة للمعركة الدائرة على الأرض الفلسطينية، وفي غرف المحادثات السياسية مع الوفود المختلفة ، وخاصة مع المفاوض الأمريكي ، وفي المحاصرة الإعلامية الدائمة للسياسات الأمريكية المعادية للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الوطنية .

الرأي العام الامريكي والانتقال الدراماتيكي

الأمر مختلف إلى درجة كبيرة مع الرأي العام الأمريكي ، حيث يمكن الجزم بأن عملية التحول في مواقف الجماهير الأمريكية كانت في منسوبها أعلى بكثير من منسوب التحول ، الذي طال ادارتهم السياسية . الأمر الذي يفتح الآفاق واسعة لتغييرات اكبر واعمق على المستويات الأمريكية المختلفة .

إن مستوى وحجم التحولات التي طالت الرأي العام الأمريكي ، يمكن وصفها بـ «الثورة» في المزاج العام الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، وهذا بالضبط ما اكد عليه جيمس زغبي ، احد القياديين الشباب اللامعين ، الذين نشؤوا من الجالية العربية في الولايات

المتحدة ، في الثلث الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ ، إذ قال في مقابلة بثها التلفزيون من مركز واشنطن « لقد فعلت الانتفاضة [الثورة] بالرأي العام ما فعله فيلم أكسودوس ومانجم عنه من ادب وثقافة عامة اعلامية . لقد علم اكسودوس الأمريكيين ان الصراع هو بين كاوبوي وهنود حمر ، وانه في اطار الصراع تقف اسرائيل الإنسانية أمام « القضية العربية » التي اقتلع مضمونها الإنساني . » وأضاف « . . . لكن الانتفاضة استبدلت هذه الصورة ولايعرف الأمريكيون اسماء الفلسطينيين لكنهم اصبحوا اكثر ادراكاً للطابع الإنساني للفرد الفلسطيني »[٣٢] . .

أما دافيد هاريس، رئيس لجنة واشنطن في « اللجنة اليهودية ـ الأمريكية » فكان اكثر وضوحاً من ذلك ، حينما اكد ان اسرائيل كانت « تتمتع قبل الانتفاضة بتفوق أخلاقي وفي مطلع الانتفاضة [الثورة] ظهرت فكرة التوازن الأخلاقي : الفلسطينيون عنيفون والاسرائيليون عنيفون ايضاً . . .

وتم الإنتقال من التوازي إلى الصورة المعاكسة : لقد تحول الفلسطينيون إلى يهود العام ١٩٤١ ، او السود في سواتو واصبح الاسرائيليون ، على الأقل في أوساط معينة ، نازيين ، أو الروابط الأفريقية في جنوب افريقيا، والتي كانت لسنوات طويلة القوة التي تقبع وراء الكواليس في السياسة البيضاء . »[٣٣]

لقد أثارت ممارسات الاسرائيليين الوحشية ضد الجماهير الفلسطينية الثائرة من اجل الدفاع عن حقوقها الوطنية ، والعزلاء من كل شيء إلاّ من ايمانها بعدالة قضيتها وبتصميمها على تحقيق شعار الحرية والإستقلال ، اثارت تلك الممارسات، ومازالت تثير، استياء ونفور واستنكار قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي ، بما في ذلك الرأي العام الأمريكي .

ولمزيد من التأكد من همجية الجيش الاسرائيلي وقطعان المستوطنين

صهـاينـة ، قامت وفـود عديدة من الـدول الإمـبريالية بزيارة ميدانية
:راضي الفلسطينية المحتلة ، الأمر الذي اثار مشاعرها الإنسانية وصدمها
تر بكثير من المشاهدات التلفزيونية .
وفي هذا الصدد « أقام ١٢ أمريكياً لمدة اسبوعين في منازل فلسطينيين
. برنـامج يسمى شهود عيان تموله اللجنة العربية ـ الأمريكية لمكافحة
تمييز ، ويستهـدف اعـلام الأجـانب بمعيشـة الفلسـطينيين تحت نير
`حتلال العسكري الاسرائيلي .
وقالت جاكلين لوت ، وهي صحافية من وست فرجينيا ، إنها التقت
تاة عمـرهـا سبعـة اعـوام في مخيم لاجئين ، حطم جنود اسرائيليون
سنانها ، واحدثوا تشققات في شفتيها لانها نظرت من نافذة منزلها اثناء
ظر تجول .
ووصفت لوت الجنـود الاسرائيليين بأنهم أسوأ من الحيوانات ، وأومأ
للاؤها برؤوسهم اعراباً عن موافقتهم على رأيها .
وقالت لرويتر: « واضح انهم لا ضمير لهم على الإطلاق . لا ادري
يف يمكنهم فعل ذلك» ؟ .
وقال نورمان فرينكشتاين، وهو استاذ بجامعة بروكلين : انه في اول
يام زيارته للضفة [الفلسطينية] قتل اسرائيليون يرتدون ملابس عادية
الرصاص صبياً فلسطينياً عمره ١٢ عاماً كان يجري بقربه في مخيم الجلزون
لاجئين .
وقـال فرينكشتـاين: « لايمكنني تصـور الـظروف التي تبرر افعـالاً
؛ يمكن وصفها إلاّ بأنها ارهاب »».[٣٤]
هذه نماذج محدودة جداً، من الأمثلة الدالة على عملية التحول الجدي
، الـرأي العـام العـالمي والأمـريكي. لقد ساهمت الممارسات الوحشية
لصهيونية في كشف المحتوى الفاشي لدولة اسرائيل ، وأماطت اللثام كلياً

عن استراتيجيتها وعقيدتها الصهيونية المعادية لأية عملية سلام حقيقية ، وفضحت مراميها الإمبريالية التوسعية ، وعرّت الغطرسة الصهيونية الخاوية من حد أدنى من الأخلاق المدنية الإنسانية ، وعمقت افلاسها السياسي والفكري ، الأمر الذي اثار ثائرة الرأي العام العالمي ضد دولة العدوان الاسرائيلية ، القائمة على الباطل والخداع والرياء والنهب غير المشروع لحقوق الشعب العربي الفلسطيني التاريخية في وطنه وفي حريته السياسية والاقتصادية والحقوقية . . . الخ .

ومن البديهي التأكيد، ان الغالبية في الكيان الصهيوني ادركت التحول الذي طال الرأي العام العالمي عموماً والأمريكي خصوصاً ، وكتب في هذا الصدد «أ . شفايتسر» ، قائلاً : «يجب ألاّ نخطىء ، فاتجاه قطاعات واسعة من الرأي العام الأمريكي ضد اسرائيل ، بسبب احداث الانتفاضة[الثورة] في المناطق [الفلسطينية المحتلة] » .[٣٥]

وهذا التحول في الرأي العام الأمريكي بلغة الأرقام والنسب ، وصل حسب مادلت عليه ثلاثة « استطلاعات للرأي العام أجرتها كل من Associated Press - Media - General (في ٤ - ٨٩/١/١٢)
CBC - New Yoek Times و (في ١٩٨٩/١/١٠) Time Lanklouide pd 1
(١٢ - ٨٩/١/١٥)، على ان حوالى ٦٣٪ - ٧٠٪ من الأمريكيين يؤيدون الحوار الأمريكي مع م.ت.ف. . »[٣٦]الأمر الذي يؤكد حقيقة وجدية التحول في المزاج العام الأمريكي ، الاّ ان هذا التحول يحتاج إلى عملية تجذير وتعميق وازالة الشوائب والصور السوداوية التي رسمها الإعلام الصهيوني - الإمبريالي الأمريكي عن الجماهير الفلسطينية وقواها الوطنية والديمقراطية ، وذلك لايتم الاّ من خلال تصعيد الكفاح الثوري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وادارة المعركة الإعلامية بذات السوية ، مع ضرورة أخذ التطورات والمتغيرات بعين الإعتبار ، لقطع الطريق على

الحكومة الاسرائيلية واضرابها من اخذ زمام المبادرة في عملية الصراع الجارية .

ومن الجدير بالتأكيد، ان الذي مكّن الثورة الكانونية من احداث هذا التغيير الجدي حتى اللحظة ، يمكنها من تحقيق نتائج ارقى واعمق في سياق صيرورتها المتصاعدة ، خاصة وان تجربة القيادة الوطنية الموحدة تتعمق يوماً بعد يوم ، بالإضافة إلى اللجان الشعبية المختلفة ، خصوصاً اللجنة الإعلامية ـ السياسية ، فضلاً عن ان الجناح القيادي [اليميني ـ اليساري الإصلاحي] سيكتشف من خلال صيرورة الأحداث عقم تكتيك التنازلات السياسية ، الأمر الذي سيساعد القيادة السياسية لمنظمة التحرير من ان تدير معركتها السياسية الإعلامية بطريقة أفضل واكثر نجاعة مما في السابق ؛ بالإضافة إلى ان الممارسات الوحشية الاسرائيلية بالضرورة ان تأخذ منحى تصاعدياً اكثر دموية وبربرية مما هو عليه الوضع حالياً ، مما سيساهم في إشاعة وتعميم عملية التحول والتغيير الايجابي في الرأي العام الأمريكي والعالمي على حد سواء .

أوروبا بين حقبتين

ساهمت الدول الإمبريالية المختلفة، والأوروبية تحديداً ، كل حسب مكانتها وعلاقتها ، بالصراع الدائر تاريخياً في المنطقة العربية ، في وضع خطوطه العريضة وحتى تفاصيله الدقيقة ، واحتلت الإمبريالية البريطانية ، منذ عشرينات القرن العشرين وحتى خمسيناته ، دوراً مركزياً فيما آلت إليه الأمور من تدمير بنيوي ، عضوي لتركيب وهيكلية الشعب الفلسطيني ، بهدف تبديده وتصفيته ديمغرافياً وسياسياً ، وفي ذات الوقت وقعت شهادة ميلاد مزورة لجنين غير شرعي ، اسموه دولة « اسرائيل » ! .

وبـين السياسـة والكـوميديا، ولدت « **عقدة الذنب** » الأوروبية تجاه اليهود ، وما حل بهم على يد النظم الفاشية فيها وخاصة المانيا الهتلرية ! . مع ان المشروع الكـولـونيالي الصهيوني الإستيطاني قديم، وآلية تنفيذه أخذت طريقها منذ اوائل القرن في ارض الواقع . فضلاً عن انه ، إذا كانت « **عقدة** » ، فهي قديمة قدم التطور الاجتماعي التاريخي في اوروبا وسـابقـة على ظهـور الفاشية في المانيا وايطاليا ! ، ولكن مسخرة وهزالة التاريخ شاءت ان تلقي بظلها الثقيل على « **المأساة** » اليهودية، مع وضع الحرب العالمية الثانية اوزارها ، لتعطي دفعاً قوياً لعملية التضليل والخداع للرأي العام العالمي والأوروبي خصوصاً ، والألماني بشكل أخص !؟.

واستمـرت لعبـة السياسـة والكـوميديا واستحقاقها « **عقدة الذنب** » [**اوشويتس**] ، لعبة رئيسية في يد القيادة الصهيونية ، تستخدمها كقفاز في تبرير عنجهيتهـا وغطرستها وعدوانيتها الدموية، وكلما طرحت المسألة الفلسـطينية بهدف إيجاد حل لها ! ، لم تكن تلك القيادة [**الصهيونية**] تتخـلى عن عملية ابتـزاهـا للرأي العام العالمي عبر الضجيج الإعلامي المتعـدد الأوجـه ، مركـزة على « المـأساة » اليهودية ! والتي تحتل « **أفران الغاز** » فيها موقعاً أساسياً، وهي التي شكك في وجودها عدد من أساتذة التـاريخ الفـرنسيين ، كما ذكـر الأستـاذ باهي محمـد [**جريـدة السفـير ٣٠/ ٩/ ١٩٨٨**] ، الـذين صاروا يعـرفـون في الـوسط الـفكـري بـ « **المـراجعـين** » لأنهم بدؤوا يشككـون في وجود افران الغاز الألمانية ، وبالتالي في الإحصائيات الرائجة في الأوساط العالمية ، والتي تقول بأن عدد اليهود ، الذين تمت تصفيتهم بواسطتها أثناء الحرب وصل إلى ٦ ملايين !؟.

ومـا زال البكـاء على الأطلال « **الأوشويتيسية** » قائماً ومستمراً ، ولن تدخـر القيادة الصهيونية جهداً في سبيل الحفاظ عليها كأداة ضغط على

الرأي العام العالمي ، ولجم اية تحولات فيه عن دعم القضية الصهيونية المزيفة .

ولكن ثورة كانــون الفلســطينية جاءت لتنسف أسس هذه البكـائية الكاذبة ، ولتضع لها اسفيناً قاتلاً ، ولتؤكد للعالم ان المأساة الحقيقية ، هي المـأســاة الفلســطينية ، التي صنعتها وعمقت جذورها الحركة الصهيونية وكيانها الإستيطاني في الأرض الفلسطينية .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان المأساة الفلسطينية تنتشر وتتعمق جذورها في اوساط الرأي العام العالمي عشية شق « المجموعة الأوروبية طريقها لان تصبح سوقاً واحدة ١٩٩٢ ، وهي تعتبر الآن قوة تجارية مؤثرة » الأمر الذي يعني ، كما اشــارت صحيفــة « الغـارديان » الـبريطانية ، ان « احـداً لايستطيع ان ينكر مكانتها كقوة اقتصادية عظمى » . ولكنها مازالت في السياسة دون هذه المكانة والقوة ، لان « . . . المجموعة الأوروبية كلها تشبـه المـانيا الغـربية ، التي توصف بأنها عمـلاق اقتصـادي لكنها قزم سياسي » .[٣٧] إلا ان هذه المفارقة بين الاقتصاد والسياسة لا تلغي الدور المتميز للمجموعة الأوروبية ، في الموقف من قضية الشعب الفلسطيني عن الموقف الأمريكي ، والمتقدم عليه .

ومن البـديهي ، ان دول المجمـوعة الأوروبية تسعى لان تلعب دوراً مستقـلا عن الـدور الأمـريكي ، ومـا الخـطوات التوحيدية الاقتصادية والسياسية ، التي تتخـذهـا القمم الأوروبية الاّ تأكيد على حرص دول المجموعة على ان تصل إلى مرحلة الخروج على طاعة الزعيم الإمبريالي - الـولايات المتحـدة - وتحقيق استقـلال سياسي يتنـاسب مع حجم القوة الاقتصادية ، التي تمثلها اوروبا .

أوروبا خطوات عملية أسرع

وما الخطوات السياسية المتمايزة ، بهذا القدر او ذاك في المسائل الدولية

المختلفة، ومنها المسألة الفلسطينية، عن الموقف الأمريكي الآ شكل من اشكـال التجسيد العملي التدريجي للارادة الأوروبية ؛ فضلاً عن ، أن اوروبا ومنذ اندلاع نيران ثورة كانون الفلسطينية اعتبرت ان فرصتها قد حانت للخـروج من دائـرة لعبة السياسة والكوميديا ؛ وبالتالي ترفع عن كاهلها حبل« **عقدة الذنب** » ، الذي ساهمت ، هي نفسها ، في وضعه حول رقبتها ، والذي شكل ابتزازاً اقتصادياً ـ سياسياً لها على مدار العقود الأربعة الماضية ، كون المشروع الصهيوني لم يقدم لها بكل المقاييس المردود السياسي ـ الاقتصـادي الـذي توختـه ، بل ذهب المـردود والفـائض الإحتكاري لجيوب الإحتكارات الأمريكية .

والرغبة الأوروبية في لعب دور مستقل في حل ازمة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، تحتم على هذه المجموعة ككل ، وكل دولة على انفراد ، ان تتقدم خطوات ايجابية في عملية التحول تجاه المسألة الفلسطينية ، خاصة وان القطاعات الرئيسية في الرأي العام داخلها انتقلت خطوات جدية في تماثل القضية الفلسطينية، واخذت تشكل قوةضغط بهذا الإتجاه ، الأمر الذي يسهل على الحكومات الأوروبية« **إدارة الظهر** » الجزئية والمحسوبة لسياسـة العـدوان الاسرائيلية ، فضلاً عما تشكله عملية استمرار الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قوة ضغط على ازدياد عملية التغيير والتحـول الإيجـابي في المواقف الرسمية الأوروبية لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية .

ومن الجـدير بالملاحظة، ان دول المجموعة الأوروبية لاتمتلك الرؤية السياسية الواحدة ، رغم طموحها ، كمجموعة ، لبلوغ ذلك . بسبب وجود تباينات سياسية فيما بينها . فمثلاً لايمكن محاكمة المواقف اليونانية ، الإسبانية ، النمساوية والإيطالية بذات المقاييسس التي تحاكم فيها مواقف الدول الأوروبية الاخرى ؛ كما لايمكن النظر للمواقف الفرنسية بذات

السوية ، التي ينظر فيها للمواقف البريطانية والهولندية ، بتعبير اخر ، هناك تلاوين في مواقف دول المجموعة الأوروبية ، لابد من رؤيتها واخذها بعين الإعتبار .

لكن هذه الإختلافات النسبية في مواقف دول المجموعة ، لاتعني ان مواقفها ككتلة سياسية ليست اكثر تطوراً وايجابية تجاه المسألة الفلسطينية من الموقف الرسمي الأمريكي .

ويمكن التأكيد، ان عملية التمايز تبلورت منذ اندلاع الثورة الديسمبرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ففي أثناء مناقشة مندوبي مجلس الأمن الدولي لصيغة القرار ٦٠٩ في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ ، الذي لم ير النور بسبب الفيتو الأمريكي ، كان هناك موقف اوروبي مشترك ، جرى عكسه من اكثر من مندوب اوروبي ؛ فقال السفير الألماني الغربي ، الكسندر فون فرتبرغ ، في مداخلته ، انه لا يجوز « الإكتفاء بتدابير محددة ، بل ان التفكير في تسوية شاملة للنزاع وعقد المؤتمر الدولي ، هو ، الصيغة الوحيدة الكفيلة بتحقيق تقدم في اتجاه السلام . » وحذر المندوب الإيطالي « من أن رفض اسرائيل تسوية النزاع سياسياً سيؤدي لا محالة إلى تكرار الإضطرابات ، ودحض ، أيضاً ان يكون لدى اسرائيل ، أي اساس شرعي يسمح لها برفض تطبيق اتفاقات جنيف حول حماية المدنيين في زمن الحرب ، في الأراضي المحتلة ، وان اسرائيل في هذا الشأن لاتملك أي مساندة لدى المجموعة الدولية » .

وأما المندوب الفرنسي، بيار لوي بلان، فقال، « إنه إذا كان من الحكمة الآن ان يبحث المجلس سبل تأمين الأمن والحماية للمدنيين في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة ، فإن المشكلة الأساسية تبقى مصير سكان الأراضي [الفلسطينية] المحتلة ومصير العلاقات بين اسرائيل والدول العربية » ، مؤكداً على ضرورة « عقد مؤتمر دولي للسلام »[٣٨] .

وبالمقابل، طيلة اسبوع من المناقشات في اروقة مجلس الأمن الدولي لم ينبس المندوب الأمريكي ببنت شفة ، سوى طلب التأجيل للبت النهائي بصيغة القرار ، ثم رفع يده رافضاً القرار ، الأمر الذي يظهر المسافة الفاصلة بين الموقفين الأوروبي والأمريكي من المسألة الفلسطينية ،

واستمراراً للموقف المتمايز ، صرح هانز ديتريش غينشر ، وزير الخارجية الألمانية الغربي بعد جولته في المنطقة في ١٩٨٨/١/٢٣ ، قائلاً ، « إن المانيا الغربية التي تترأس السوق المشتركة لمدة ستة اشهر باتت مقتنعة بشكل حاسم وجدي ، وتتبنى تماماً فكرة عقد المؤتمر لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وقد لمسنا في العواصم العربية ان القادة العرب جادون ، في طريق دفع عملية السلام إلى الأمام ، ولدى جميعهم رغبة اكيدة في عقد المؤتمر الدولي . ، وان « الموقف الاسرائيلي هو العقبة الكبيرة التي تواجه عقد المؤتمر الدولي » .[٣٩] وقال احد مرافقي الوزير « إننا لمسنا عدم مصداقية واستعداد اسرائيل لوضع الحلول السلمية ، نذهب إلى اسرائيل ونعلم مسبقاً ان المسؤولين هناك سوف يعملون المستحيل على تمييع الموقف ، أي التأجيل وكسب الوقت ، ولكن هذا ليس لصالح اسرئيل ، والعالم لايستطيع إلى ما لا نهاية الإنتظار ليرى ماذا تريد اسرائيل » .

ان التدقيق في الكلمات المستخدمة يظهر إلى أي مدى ذهب الأوروبيون في تجاوز « **اللياقة !** » القديمة المرتبطة بـ «**عقدة اشويتس !** » ، لقد أزالوا في زمن الثورة الكانونية الفسطينية الخوف الذي كان ملازماً لكل مسؤول من المسؤولين ، خاصة اثناء اصدار التصريحات الإعلامية . وتدل التجربة العملية الأوروبية ، أن زلة لسان مسؤول اوروبي تتجاوز « **عقدة الذنب !** » كانت في السابق تطيح برأسه من الوزارة ، فضلاً عن الحملة الإعلامية التي تشن ضده ! ، باستثناء الرئيس النمساوي ، فالدهايم ، الذي استطاع بقوة وصعوبة تجاوز الحملة التي شنتها عليه وسائل الإعلام

الصهيونية .

المهم ان المجموعة الأوروبية ككل ، والدول على انفراد ، بما في ذلك المسؤولون السياسيون ، تجاوزوا الحواجز والألغام الاسرائيلية ، وباتوا اكثر حرية في التعبير عن مواقفهم السياسية دون خشية الحراب الصهيونية واسلحة ضغطها في هذه الدول .

لقد عكس غينشر بجرأة نسبية ، الموقف الأوروبي عموماً والألماني الغربي خصوصاً ، عندما اكد ايضاً « ان منظمة التحرير الفلسطينية طرف في النزاع ومن الضروري مشاركتها في المؤتمر الدولي » ، موضحاً الخروج عن نطاق الموقف الأمريكي ، بالقول « ان المجموعة الأوروبية تصر على عقد المؤتمر الدولي باشتراك جميع الأطراف المتنازعة وتحت رعاية الأمم المتحدة »[٤٠] .

ولم تكتف الدول الأوروبية بالإدلاء بالمواقف السياسية الايجابية ، تضامناً مع كفاح الجماهير الفلسطينية ، بل اتخذت خطوات عملية كشكل من اشكال الضغط على الكيان الصهيوني ، تجلت في تأجيل البرلمان الأوروبي « وعدم توقيعه على ثلاث اتفاقات تجارية مع اسرائيل ، نتيجة ممارساتها القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة »[٤١] . ورغم ان بعض الأطراف الأوروبية حاولت في مطلع تموز (يوليو) ان تتخلى عن الموقف آنف الذكر بشأن الاتفاقات ، إلا ان الإتجاه الايجابي تمكن في البرلمان الأوروبي ان يرجىء « اقتراعاً كان من المقرر ان يجريه على اتفاقات تجارية مع اسرائيل بسبب استمرار بعض النواب في معارضة السياسة الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وجاء التأجيل الذي قررته لجنة الإجراءات بالبرلمان الأوروبي بمثابة مفاجأة » . بينما كانت الأجواء تشير لعكس ذلك ، لاسيما وان الاسرائيليين قدموا تنازلاً محدوداً للفلسطينيين ، نتيجة مواقف الضغط

الأوروبية ، تمثل في موافقتها على طلب « السماح للمزارعين العرب بتصدير منتجاتهم إلى المجموعة رأساً ، بدلاً من تصديرها عن طريق جهاز التسويق الاسرائيلي الحكومي » . [اغريسكو] .

ولكن المسؤول بالبرلمان الأوروبي، قال، « ان البرلمان لن يقترع على الإتفاقات مع اسرائيل حتى تشرين الأول القادم، والإقتراع على الاتفاقات في الدورة القادمة للبرلمان في أيلول القادم ، من شأنه ان يتزامن مع زيارة خاصة من المقرر ان يقوم بها ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لمقر البرلمان »[٤٢] . الأمر الذي قد يؤخر الإقتراع على الإتفاقات .

فضلاً عن ذلك، كان السيد مكولو هيكوسيكي ، رئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية قد وجه نداء عاجلاً « إلى كافة المنظمات القومية في العالم والإتحادات والنقابات ، وكل ضمير حي ، للعمل على وقف المجزرة الدموية بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، مؤكداً ان البديل لسفك الدماء هو عقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، وحضور منظمة التحرير الفلسطينية »[٤٣] .

وترافق مع هذه المواقف الرسمية وغير الرسمية الأوروبية العديد من مظاهر التأييد والتضامن الشعبية مع نضال الشعب العربي الفلسطيني ، وفي ذات الوقت ، الإستنكار والتنديد والإدانة للممارسات الإجرامية التي ترتكبها قوات الجيش الصهيوني وغلاة المستوطنين ضد الجماهير الشعبية الفلسطينية ، في كل المدن الأوروبية وغير الأوروبية .

لقد كان لمفاعيل الثورة الكانونية اثر عميق في الأوساط الشعبية والرسمية الأوروبية ، وان تمايزت مستويات ردود الفعل المباشرة . كما انها شكلت العنوان الرئيسي للحركة السياسية في دول المجموعة الأوروبية، وعلى كل المستويات، وفي مختلف المنابر . ومازالت تحتل موقعاً رئيسياً في

النشـاطـات الأوروبية ، رغم أن المواقف الفعلية الرسمية مازالت حتى اللحـظة دون المستـوى المطلوب . وهي تراوح في المسافة الفاصلة مابين الإستقـلالية وبـين الخضـوع للضغـوط الأمريكية ـ الاسرائيلية . ولكن يمكن القول ، ان المنحى السياسي الأوروبي يميل نحو الإستقلالية ، إلاّ ان شروط اللعبة السياسية تحتم على اوروبا ان تسير على البيض دون ان تكسر أي بيضة ، واذا ما حصل ذلك ، فستفقد الدور الذي تطمح لان تلعبه في المنطقة لاحقاً . فهي في الوقت ، الذي تؤكد على حق تقرير المصير للفلسطينيين وتدعو لمؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة بحضور منظمة التحرير الفلسطينية ، فإنها لاتنسى المصالح الاسرائيلية ولاتريد ان تخسر اسرائيل ، بمعنى آخـر ، انها تحاول امسـاك العصـا من الوسط ، كي تتمكن من الضغط المتوازن على طرفي الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، وفي ذات اللحظة ، تحاول دفع الموقف الأمريكي نحو الأمام ، خاصة وانها تدرك ان اسرائيل لاتتأثر إلاّ بالضغوط الأمريكية ، لما لها من ثقل في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية .

لكل ذلك ، فان الموقف الأوروبي يسير في الأرض الحرام ، الأمر الذي لايدفعـه للانتقـال الـدرامـاتيكي الكلي للجانب الفلسطيني ، وبالمقابل لايدعــه واقفـاً مكتـوف الأيدي دون حراك سياسي . لذا فان الحـركـة الأوروبية محسوبة صعوداً او هبوطاً ، ولكنها في كل الأحوال حركة صاعدة نحو الأفضل ، ونحو التأثير الإيجابي في حركة الحل السياسي لازمة الصراع في المنـطقـة . وبقدر ماتستمر الثورة الكانونية الشعبية ، وبقدر ماتحمي القيادة السياسية الفلسـطينية هذه الثـورة من مطبـاتها السياسية ، بقدر ما تعمق عملية التحـول في المـوقف الأوروبي لصـالـح الحقـوق الوطنية السياسية الفلسطينية ، وفي مقدمتها تحقيق هدف الحرية والإستقلال .

أوروبا في الطريق.. ولكن ببطىء !

وإذا اعتبرنا ان الموقف الأوروبي مرّ بمرحلتين، حتى اللحظة، في حركته السياسية تجاه مفاعيل ثورة كانون البطلة ، وبالتالي تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية ، فان المرحلة الأولى ، هي المرحلة الممتدة من لحظة اندلاع الثورة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ ، وحتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والمرحلة الثانية ، وتمتد من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ حتى الآن ، بعد مضي عام ونصف .

وسمات المرحلة الثانية لم تختلف كثيراً عن المرحلة الأولى ، رغم الخطوات الجديدة في العملية السياسية الأوروبية ، لكنها امتازت بتكثيف النشاط الديبلوماسي تجاه الأطراف المختلفة من أجل تحريك عملية السلام .

ومن البديهي التأكيد، ان قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، شكلت قوة دفع للنشاط الأوروبي ، كون دول المجموعة الأوروبية اعتبرتها تطوراً بارزاً في المواقف السياسية الفلسطينية ، وهي في الحقيقة كذلك ، فضلاً عن ان الجناح القيادي [اليميني ـ اليسار الإصلاحي] قدم تنازلات سياسية مجانية ، لم يكن مضطراً لها ، وخاصة الموافقة على قراري مجلس الأمن « ٢٤٢ » و « ٣٣٨ » ، اللذين لم يتطرقا ، لا من قريب ولا من بعيد للحقوق الوطنية الفلسطينية . ولكن تلهف البعض من الفلسطينيين على مصافحة اليد الأمريكية ، افقدهم القدرة على وضع الضوابط لحركتهم السياسية ! ؛ مما ساهم في ان تطلب امريكا

ودول المجموعة الأوروبية المزيد من التنازلات السياسية دون ان تحصل منظمة التحرير على شيء سياسي ملموس من الحقوق الوطنية الفلسطينية ! .

ولعل المهم فيما نحن بصدده، الموقف الأوروبي، الذي بدأ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ تحركاً واسعاً في الإتجاهات السياسية المختلفة والمرتبطة بأزمة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

وكان من بواكير الحركة السياسية الأوروبية في المرحلة الثانية ، اصدار المجموعة الأوروبية بياناً ناشدت فيه الإدارة الأمريكية منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة دخول لاراضيها لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة ، بعد ان اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رفضها ذلك . واساس المناشدة ان الدول الأوروبية « تشعر بضرورة الحفاظ على تشبيع الحركية التي ولدتها مقررات المجلس الوطني الفلسطيني »[٤٤] . ولكن الإدارة الأمريكية لم تلتفت كثيراً للمناشدة الأوروبية ، الأمر الذي يظهر ضعف التأثير الأوروبي على الموقف الأمريكي .

ورغم ذلك ، لم تتوقف الحركة الأوروبية السياسية ، بل تواصلت بزخمها وحيويتها ، وتمثلت في البداية بنشاط متميز لكل من اليونان وايطاليا ، بالإضافة إلى السويد من مجموعة الدول الاسكندنافية ، مما ساعد في تحفيز حركة العديد من الدول الأوروبية المحافظة في قابليتها السياسية ، مثل هولندا وفنلندا ، وكذلك بمقاييس محددة بريطانيا ، رغم ماشكلته الحركة البريطانية المنفردة منذ بداية الثورة من تطور في موقفها ، ولكن بقيت في النطاق المتردد .

« ترويكة » رودس في حدود الممكن !

وفي مطلع كانــون الثـاني (ينـاير) ١٩٨٩ ، عقـدت قمـة رودس الأوروبية ، التي نتـج عنهـا كما عُرف « بالـترويكا » الأوروبية ، المتمثلة بتشكيل لجنة ثلاثية من الدول الأثنتي عشرة ، تألفت من وزراء خارجية فرنسـا ، اسبـانيا واليونـان ، مهمتها تقضي الحقائق واجراء الإتصالات السياسية بطرفي الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، فضلاً عن زيارة عدد من الدول العربية ، والتشاور مع امريكا والإتحاد السوفيتي .

كما أصـدرت القمـة بياناً سياسياً، جاء فيه : « ان القادة الأوروبيين الـذين يحسـون بقلق عميق تجاه الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة ، والشعور بالإحباط واليأس المتزايد لدى الشعب الفلسطيني لانعدام آفاق الحلول لمشاكله ، فهم يشددون على ضرورة متابعة الجهود في اتجاه تسوية سياسية عادلـة ومقبـولـة واقعياً للنـزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وذلك وفقاً للمقـترحـات التي تضمنتهـا المـواقف الأوروبية ، ومنها الصادر في بيان البندقية عام ١٩٨٠ »[٤٥] .

الملاحظ ، ان المجموعة الأوروبية اعادت تأكيد نفسها مجدداً، ولم تحاول ان تتخـطى حدود وسقف حركتهـا السياسية السـابقـة على ثورة كانون الفلسـطينية ، المتعلقة بالدعوة لانعقاد المؤتمر الدولي ، وإدانة الممارسات الاسرائيلية الإجرامية ضد الجماهير الفلسطينية . وهذا الموقف ليس جديداً على اوروبا ، ولكن يجب الإقرار ان مجرد اعادة التأكيد والتمسك بالدعوة للمؤتمـر الـدولي تحت اشراف الأمم المتحـدة، يعتـبر خطوة في الإتجـاه الصحيح . ولكن هذا المـوقف الأوروبي يمكن ان تعـود عنه اوروبا إذا أصيبت « لا سمـح الله » الثورة بمكروه ! ، ولم تتمكن القيادة السياسية الفلسطينية من حمايتها وصيانتها من عبث العابثين يميناً أو يساراً .

إذن الموقف الأوروبي جديد وليس بجديد ، جديد في تأكيده على مواقفه السابقة ، فضلاً عن تشكيل « الترويكا » الوزارية الثلاثية ، التي لم يعن تشكيلها تطوراً ملموساً في الحركة السياسية الأوروبية ، لاسيما وان حركتها وتأثيرها محدودان ، رغم انها ساهمت في التأكيد على الدور الفلسطيني ، واعطته زخماً سياسياً جديداً ، خاصة بعد زيارة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة لاسبانيا في ١٩٨٩/١/٢٦ ، ولقائه الملك الإسباني ، خوان كارلوس ، واعضاء اللجنة الثلاثية ، من خلال فتحها الباب الأوروبي أمام الحركة السياسية الفلسطينية ، اضافة إلى ترطيب الأجواء الأوروبية المترددة وتحفيزها على التجاوب مع هجوم السلام الفلسطيني .

وليس بجديد، لانه لم يحمل تغييراً جدياً في الموقف الأوروبي العام ، وكونه راوح في حدود الممكن السياسي ، دون المحاولة لاخذ زمام المبادرة في الإعتراف ، على أقل تقدير بالدولة الفلسطينية ، التي اعلن عن قيامها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥ .

ولكن هذا الموقف الأوروبي قابل للتقدم والتطور بمقدار ماتجيد القيادة الفلسطينية فن المناورة السياسية . وأكد المستشار الألماني الغربي ، هيلموت كول، على إمكانية ذلك عندما اعلن في ١١/ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ ، عن استعداد وقابلية المجموعة الأوروبية لطرح مبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط ، بهدف تمكين اوروبا من « وضع ثقلها السياسي في المرحلة الجديدة من جهود السلام »[٤٦] .

وأكد الوزير الفرنسي، رولان دوما بعد انفضاض اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في مدريد في شباط (فبراير) ١٩٨٩ ، على ذات المنحى ، عندما قال : إنه « من دون انكار دور الولايات المتحدة في المنطقة ، فان اوروبا تعبر عن نفسها ، ولها للمرة الأولى دبلوماسية ناشطة على الأرض » . هذه النزعة الأوروبية تحتاج إلى دعم فلسطيني ـ عربي ،

من خلال استمـرار ثورة كانـون مشتعلة ، فضلاً عن تصعيدها وتطوير اساليبها الثورية في مواجهة المحتلين الصهاينة وايقاع اكبر الخسائر البشرية والاقتصادية في صفوفهم ، بالإضافة إلى ادارة المعركة السياسية الفلسطينية بشكـل متـزن ، يعكس الـرغبـة الفلسطينية في السلام ولايقع في شرك السراب السياسي ، والأوهام غير الواقعية . وعربياً من خلال التأكيد على الدور الأوروبي في عملية السلام . وربط ذلك بالعلاقات الاقتصادية ـ السياسية بين المجموعة الأوروبية من جهة ، والمجموعة العربية من جهة اخرى .

ان المجموعة الأوروبية ينتظرها دور هام في عملية تحريك عجلة السلام السياسي في المنطقة ، ولكن هذا الدور مرهون بالمدى الذي يمكن ان تلعبه هذه المجموعة في حركتها السياسية ، ومشروط بخروجها عن نطاق التبعية للسياسـة الأمـريكية والإبتـزاز الاسرائيلي . وبـالتـالي يجب على القيادة السياسية الفلسطينية ان تدفع اوروبا كمجموعة ، وبشكل منفرد، نحو الدور الذي ينتظرها ، من دون ادارة الظهر للاطراف الدولية الاخرى، بما في ذلـك الـولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك من دون حرق المراحل السياسية ومن دون اضاعة أية فرصة سياسية مهما كانت صغيرة لالتقاطها والإستفـادة منها في تطوير مواقف القوى المختلفة في الرأي العام العالمي وخـاصة الأوروبي والأمريكي ، لأن الإتجاهات والقطاعات الاخرى من الرأي العام العالمي محسومة بالمعنى الايجابي لصالح القضية الفلسطينية .

بريطانيا تبادر بتحفظ

وإذا اخـذنا الدور البريطاني على انفراد ، لتلمسنا الجديد النسبي في الحركة السياسية البريطانية تجاه الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي .

بريطانيا المحافظين والأكثر قرباً من واشنطن ومنهجها السياسي ، وبالتالي الأكثر تزمتاً من المسألة الفلسطينية ، كانت اول المبادرين، من الأطراف الأوروبية، في إرسال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ، دايفيد ميلور إلى الكيان الصهيوني والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، الذي انفجر غضباً ، كما قالت صحيفة « الانديبندانت » البريطانية ، « لابسبب القذارة التي تعاني منها المخيمات ، وإنما نتيجة للوحشية التي يعامل بها الاسرائيليون اللاجئين الفلسطينيين »[٤٧] .

لقد أثار الوزير الشاب حالة جدل واسعة ، نتيجة التصريحات الحادة التي اطلقها ضد الممارسات الإجرامية الاسرائيلية ؛ والتي وجهت ضربة قوية للحكومة الاسرائيلية ، فضلاً عن انها شكلت بداية الخروج الأوروبي من « عقدة اوشويتس » ، واعتبرت « الصنداي تايمز » ان ميلور حقق « . . شهرة واسعة الأسبوع الماضي ، من خلال أداء دور لبضع دقائق على المسرح في اكثر المسرحيات السياسية في العالم مأساوية [القضية الفلسطينية] » .

وأضافت الصحيفة البريطانية: « ومن خلال سلسلة من البيانات والتصريحات شديدة اللهجة فضلاً عن الإنفجار الإنفعالي الغاضب الذي صدر عنه ، لفت ميلور انظار العالم نحو البقعة المضطربة ، حيث يخضع الفلسطينيون المصابون بخيبة أمل من خلال اعمال العنف التي يعبرون بها عن إحباطهم ، مصداقية اسرائيل لاصعب اختبار تعرضت له منذ عقدين »[٤٨] .

لقد كشف الوزير البريطاني، المهانة والبؤس الفلسطيني ، الذي صنعته امبريالية بلاده ، حكومته ، منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ وحتى إقامة الكيان الصهيوني، على حساب الانسان والأرض الفلسطينية في عام ١٩٤٨ ، قال ميلور إن « الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع

غزة الذي تحتله اسرائيل ، تشكل اهانة لكرامة الإنسان »[٤٩] ونفس الشيء ينطبق على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية .

وقد تخلت « الغارديان » البريطانية ، في مجرى التعليق على زيارته ، عن تحفظ افتتاحياتها السابقة عندما قالت في ٦/١/١٩٨٨ «ان السيد ميلور ألقى نظرة واحدة على مخيم مروع وتصرف كما كان سيتصرف أي زائر يحترم نفسه . . . ان اسرائيل لاتستطيع التهرب من مسؤولية مايحدث اكثر مما تستطيع التهرب من مسؤولية المذبحة الرهيبة خلال وجودها في لبنان »[٥٠] .

لقد ساهمت زيارة الوزير البريطاني لمخيم جباليا ، وجملة التصريحات التي أطلقها ضد الممارسات الوحشية الاسرائيلية ، فضلاً عن توجيهه صفعة لكولونيل اسرائيلي في غزة ، اعتقل فتى في الرابعة عشرة من عمره دون سبب ، في « تحويل طابع الجدل حول الأراضي[الفلسطينية] المحتلة بين الاسرائيليين »[٥١] . أنفسهم ، الأمر الذي أثار حفيظة القيادة الاسرائيلية وحنقها على الوزير الشاب ، ووصفه وزير الدفاع الاسرائيلي ، اسحق رابين بأنه « شاب غر وثرثار » ، وردت وزارة الخارجية الاسرائيلية بلسان مديرها العام يوسي بيلين على انتقادات ميلور بأنها « غير مقبولة وغير معتادة بالنسبة لاسرائيل » . في حين اصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً أعلنت فيه « ان ميلور يعبر عن وجهة النظر الرسمية البريطانية كاملة ، في ما يخص الممارسات الاسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية »[٥٢] .

في ضوء مارافق زيارة الوزير ميلور وما تلاها من انتقادات اسرائيلية حادة وتجاوب بريطاني في التعديل الوزاري ، الذي طال حقيبة الوزير الشاب ، أرادت بريطانيا واستهدفت من الزيارة ، ومن تصريحات الوزير الشاب ، الذي تجاوز حدود المعقول الاسرائيلي ان تحطم « عقدة الذنب » الأوروبية .

وبمجيء عملية التحطيم من بريطانيا المحافظة ليس بريئاً على مايبدو ،

لاسيما وان تصريحات ميلور نزلت كما الثلج على قلوب وصدور الأوروبيين وحتى الأمريكان . الأمر الذي شجع الأوروبيين الاخرين على اطلاق العنان ، بالمعنى النسبي ، لانفسهم بالإدلاء بالتصريحات الإنتقادية الحادة ضد الممارسات الاسرائيلية الإرهابية ضد الجماهير الفلسطينية المطالبة بحريتها واستقلالها .

لقد وجهت زيارة الوزير ميلور ضربة قوية للسياسة الاسرائيلية وافقدتها المصداقية ، ليس أمام الرأي العام العالمي ، وإنما أمام قطاع واسع من الرأي العام الاسرائيلي ، وخلقت حالة جدل حقيقية حول مايجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

والثابت من خلال سيناريو الزيارة وماتلاها ، ان الزيارة مبرمجة ومخططة ، فبريطانيا دافعت عن تصريحات الوزير ، ولكنها بالمقابل لم تذهب بعيداً في استفزاز اسرائيل ، فأجرت تاتشر تعديلاً وزارياً ، استهدف حقيبة الوزير الشاب ، الذي عكس الموقف الإنساني والسياسي الحق من قضية ومأساة الشعب العربي الفلسطيني ، واستبدلته بالوزير وليم ولدغريف .

لغة النواب من قاموس الخمسينات العربي

ومن التطور الملحوظ في عملية التحول الإيجابي للرأي العام البريطاني الرسمي كان عقد ندوة للتضامن مع الثورة الشعبية الفلسطينية ، من قبل تجمع بريطاني ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب البريطانية الرئيسية ، عكس فيها النواب تضامنهم وتأييدهم للحق الوطني الفلسطيني ، ودانوا بشدة سياسة التكسير والإعتقال والتنكيل متعدد الأوجه الاسرائيلي ، ليس هذا فحسب ، بل ان بعض النواب استخدم في عملية انتقاده للممارسات الوحشية الاسرائيلية ضد الجماهير الشعبية الفلسطينية المفردات والمفاهيم

التي كانت تتربع على عرش القاموس السياسي العربي في الخمسينات والستينات ، والتي بات العرب يخشون استخدامها في الظروف الراهنة ، وطبعاً لهذا مايبرره من الناحية الموضوعية .

ومن بين الذين تحدثوا في الندوة، النائب العمالي رون براون، الذي قال: « ان اسرائيل « **كيان مصطنع** » تم زرعه في جسم المنطقة العربية بغية استمرار سيطرة الغرب على هذه المنطقة « تنفيذاً لسياسات الإمبريالية الغربية ، وخصوصاً الأمريكية التي لاتريد الفكاك من المنطقة وثرواتها » .

وأضاف انه لم يعد مقبولاً في الغرب، الذي خضع لفترة طويلة من التضليل ، الدفاع عن حقوق الإنسان « بالنسبة إلى اليهودي السوفياتي » وتجاهل كارثة ومأساة شعب بأكمله هو الشعب الفلسطيني ، واشار إلى ان للفلسطينيين حقوقاً مبدئية « مثلهم في ذلك مثل بقية شعوب العالم » في مقدمتها الحق في الإستقلال الوطني والهوية الوطنية والأرض » .

وأكد النائب براون على حق الفلسطينيين في استخدام كل اشكال النضال « **من اجل الدفاع عن النفس** » .

كما وتحدث في الندوة جيرالد كوفمان، وزير الخارجية في حكومة الظل العمالية ، قائلاً : « ان هذه القضية ، هي الآن القضية الأولى في العالم » بعد قضية الأسلحة النووية .

وأشار إلى ان « العفن الموجود في قلب الشرق الأوسط هو ازمة الصراع العربي - الاسرائيلي المستمر لغير صالح الفلسطينيين المحرومين حتى من الحقوق المدنية في بلدهم ولغير صالح الدول العربية ولاسرائيل نفسها » وأضاف ، ان منطقة الشرق الاوسط لن تعيش بسلام على الاطلاق « **ما لم يتم الاعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني** » . وأكد كوفمان « **ان العنف أمر حتمي** » ما دام هناك شعب محروم من حقوقه الطبيعية والانسانية ... وذكر انه اكد أمام الوزراء الاسرائيليين الذين التقاهم

مؤخراً على انه مهما بلغت قوة « القبضة الحديدية » التي يمكن ان تحشدها اسرائيل لانهاء الانتفاضة فإن مصيرها الفشل ، لان الفلسطينيين « يخوضون الان صراعاً بعد عشرين عاماً من الصبر والتحمل والمآسي من اجل الحرية » .

واستغرب وزير خارجية الظل العمالية دعوة شامير لاقامة « الحكم الذاتي » متسائلاً عن الجهة « التي سيتفاوض (شامير) معها من اجل هذا الغرض ؟ » مشيراً إلى ان الفلسطينيين « لن يقبلوا اية تسوية مالم تحصل على موافقتهم اولاً ، حيث ان متطلباتهم ومأساتهم وحقوقهم وطموحاتهم « هي في قلب الأزمة في الشرق الأوسط »» .

وأكد على ضرورة عقد المؤتمر الدولي، والذي يتبنى الدعوة له جميع الأطراف، باستثناء « شامير وتكتل ليكود في اسرائيل » داعياً إلى ضرورة التغلب على ما أسماه بـ« عقدة شامير » من خلال ممارسة الضغط من اي جهة آتى . .

وتحدث ايضاً النائب المحافظ روبرت هيكس ، الذي يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس التجمع البرلماني البريطاني في الرابطة البرلمانية العربية - الأوروبية، مؤيداً كل ماذكره كوفمان ، وخلص في المحصلة إلى التأكيد على ، ان « المؤتمر الدولي هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام على ان تكون منظمة التحرير هي التي تمثل الفلسطينيين، بما في ذلك « من هم تحت الاحتلال » » . وأضاف ان الفترة الراهنة تمثل فرصة قد لا تتكرر لبضع سنوات ، مشيراً إلى « مسؤولية المجتمع الدولي » الذي ينبغي ان يتحرك ويقوم برد فعل باتجاه هذه الانتفاضة [الثورة] بما في ذلك الحكومة البريطانية « التي انتمي لها وادعمها » . . . وقال ، « انه ينبغي على الحكومة البريطانية ان تتعلم من دروس الماضي وتتخذ موقفاً منطقياً إزاء منظمة التحرير ، خصوصاً ان لبريطانيا دوراً رئيسياً من خلال وزنها

الدولي » .

كما وتحدث النائب العمالي ، جيريمي كوربين ، الذي اكد قائلاً ، ان مايجري الآن في الأراضي المحتلة من اعمال بطش وقمع ضد الفلسطينيين ليس مصدره تصرفات فردية ، لكنه « ينبع من وجود العنصرية في نسيج الهيكل الصهيوني الذي يستند عليه الحكم في اسرائيل » .

وحذر كوربين من المحاولات التي تقوم بها واشنطن للاطاحة بقيادة م.ت.ف. واستبدالها « بأصوات خافتة تدعي تمثيل الفلسطينيين » . . . مؤكداً على « الإعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين » .

ولفت كوربين الإنتباه إلى التضليل الإعلامي والسياسي الحاصل في الغرب حول « **معجزة اسرائيل** » وكيف ان التجربة الاسرائيلية حققت نجاحاً باهراً ، ان كان على الصعيد الاقتصادي او البشري . وسخر من الحديث الذي يشير إلى « **تخضير الصحراء والمعجزة الاقتصادية** » في اسرائيل ، مؤكداً على أنه لولا الدعم المستمر والمتواصل والذي يقدر بعشرات المليارات من الدولارات التي تقدمها واشنطن لاسرائيل سنوياً « **لما كان يمكن ان تستمر دولة اسرائيل وحدها لبضعة اشهر** » . وأكد في حديثه على « **الدور القذر** » الذي تقوم به حكومة اسرائيل على الصعيد الدولي لصالح الولايات المتحدة وسياستها الخارجية ، مشيراً في هذا الشأن إلى « اعمالها القذرة في جنوب افريقيا ونيكاراغوا والخليج والشرق الأوسط »[٥٣]

وتحدثت باربرا جنت [ممثلة حزب الأحرار البريطاني - نيابة عن لورد ونيشيلسي] ، وأكدت على ما اكده زملاؤها في الإعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد ، وفي حق تقرير المصير ، بما في ذلك الدولة المستقلة ، وتدعم الدعوة لعقد المؤتمر الدولي .

لقد عرّت ثورة كانون الفلسطينية الكثير من المغالطات ، وأماطت اللثام

عن العديد من الحقائق المرتبطة بالصراع الفلسطيني - الاسرائيلي أمام الرأي العام العالمي ، وتحديداً الأوروبي العام ، وكل دولة على انفراد

وما الإستدلال بأقوال عدد من النواب البريطانيين ذوي الإتجاهات الحزبية المختلفة، إلاّ برهاناً ساطعاً على هذه الحقيقة المادية وتكريساً لها .

وزير يعمق وزير بحذر

ان الحركة السياسية البريطانية شهدت نشاطاً ملحوظاً بعد انفضاض المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ ، واعلان قراراته ، التي وجدت الإستحسان والإرتياح عند الحكومة البريطانية ، وهذا ما عكسه وزير الخارجية ، جيفري هاو ، الذي قال في مجلس العموم البريطاني ، انها تشكل « اساس طيب يمكن الإنطلاقة منه » ، ليس هذا فحسب ، بل وحمل اسرائيل مسؤولية مايجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قائلا : « ان سياسة اسرائيل في الأراضي المحتلة هي المسؤولة عن حدوث الانتفاضة » معتبرا ان الظروف قد حانت ، والمناخ بات ملائماً لان تتجه « اسرائيل إلى إقرار تسوية سلمية »[٥٤] .

وفي الذكرى السنوية الأولى للثورة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، خطت الحكومة البريطانية خطوة جديدة نحو منظمة التحرير الفلسطينية، حيث التقى وزير الشؤون الخارجية، ولدغريف مع المستشار الإعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في لندن يوم ١٩٨٨/١٢/٩ . وهو اللقاء الأول على هذا المستوى منذ خمس سنوات خلت .

وفي اليوم التالي، عقب الوزير الشاب على السياسة الاسرائيلية المتعنتة وغير الواقعية ، في تصريح صحفي ، بالقول : « ان اسرائيل تسير وهي نائمة نحو الكارثة »[٥٥] .

ويبدو من خلال التتبع لحركة وتصريحات الوزير ولدغريف ، انه يسير

في ذات الطريق التي سلكها سلفه في الوزارة ـ ميلور ، الأمر الذي يشير إلى ان السياسة البريطانية مرسومة بدقة في هذا الإتجاه ، فضلاً عن انها ليست في حركة مستقلة كلياً عن الإجماع الأوروبي، ولا هي أيضاً خارج نطاق التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما اكدته اوساط بريطانية رسمية ، ذكرت ان « ثمة تفاهماً اميركياً ـ بريطانياً بخصوص طبيعة التحرك في المرحلة المقبلة » ، وأضافت : ولولا ذلك « لما وجدت انه من الممكن ان يطلق ولدغريف العنان لتصريحاته بهذه الطريقة »[٥٦].

وفي سياق الحركة السياسية البريطانية تجاه م.ت.ف. رحبت رئيسة الوزراء البريطانية ، مارغريت تاتشر بالخطاب الدي ألقاه الأخ أبو عمار أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في جنيف ، ووصمت صحيفة الانديبندت البريطانية، ذلك بأنه «ترحيب مبالغ فيه[٥٧]». ولكن بالنظر إلى منحى الحركة السياسية البريطانية ، لا يبدو الأمر كذلك ، فالترحيب يندرج في دائرة التقدم الحذر تجاه المنظمة ، فضلاً عن انه يشكل احد « **أطعمة السنارة** » البريطانية لتشجيع القيادة الفلسطينية على تقديم المزيد من التنازلات السياسية المجانية ؛ كما انه يدخل في نطاق تعزيز الدور البريطاني بين اطراف الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، من خلال ظهوره بمظهر الموقف المتوازن وغير المنحاز .

ومما لا شك فيه، ان الموقف البريطاني ازداد نشاطاً بعدما اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن بدء الحوار مع م.ت.ف. ، الأمر الذي دفع بريطانيا لارسال وزيرها الشاب ، ولدغريف إلى تونس، للقاء رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة هناك في ١٩٨٩/١/١٤ ، والذي اعتبر هذا اللقاء تطوراً جديداً في الحركة السياسية البريطانية، سيتبعها مواقف اكثر تطوراً ، طالما بقيت الثورة الكانونية مستمرة ومتصاعدة في عنفوانها الثوري .

من البديهي التأكيد، ان الموقف البريطاني تطور وانتقل خطوات جديدة للامام، باتجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، رغم انه مازال حتى اللحظة غير موافق على الدولة الفلسطينية، التي يرى انه « يجب ان تأخذ [الدولة] شكلاً من اشكال الكونفدرالية مع الأردن »[٥٨].

وهذا هو الإتجاه الأوروبي العام، وكذلك الأمريكي، حيث بات من المؤكد ان الرأي العام الغربي الإمبريالي الرسمي، أصبح مقتنعاً بضرورة اعطاء الفلسطينيين بعض الحقوق السياسية، ولكن دون الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة ! ، وذلك خوفاً على مصالحهم، وإدراكاً منهم ان ربط الفلسطينيين سياسياً بنظام عريق بارتباطاته مع الإمبريالية العالمية ـ النظام الأردني ـ سيزيل عوامل خوفهم وخوف الحليف الاسرائيلي من حدوث تطورات دراماتيكية جديدة داخل الكيان الصهيوني وفي المنطقة .

ولكن هذا الموقف غير الإيجابي من مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة، فضلاً عن سياسة الإبتزاز الأوروبية ـ الأمريكية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالإمكان وضع فرامل قوية له، في حال حافظت القيادة السياسية الفلسطينية على اتزانها السياسي، الذي يجب ان يذهب إلى ابعد حدود المناورة، ولكن دون تقديم التنازلات السياسية المجانية، التي في حال استمرارها ستؤدي بالضرورة إلى ان تدير دول المجموعة الأوروبية وامريكا الظهر لقيادة م.ت.ف. بعد ان تستنزفها بسياسة الإبتزاز المفضوحة .

وارتباطاً بذلك، فان على قيادة المنظمة ان ترى الجديد في الرأي العام الغربي الإمبريالي، وتدفعه خطوات جديدة للامام، وذلك من خلال التمسك ببرنامج الإجماع الوطني، الذي يقف في رأس مقرراته حماية الثورة الشعبية وتصعيدها وتجذيرها على كل الصعد، لانه باستمرارها

وتـواصلها ، من المؤكد ان تنتقل المواقف الأوروبية ـ الأمريكية المختلفة خطوات متقدمة اكثر فأكثر باتجاه اقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك حق تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

بريطانيا نموذج

وأخـذ التحـول السياسي البريطاني كنمـوذج اوروبي ، بربطانيا المحافظين، والأكثر قربا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي من اسرائيل ، ليس صدفة او اختيارا عفويا ، وإنما القصد رؤية حجم التحولات التي أصابت هذا القطاع الهام من الرأي العام العالمي

وعـدم التـطرق للتحـولات التي طرأت على الرأي العام في فرنسا ، ايطاليا ، هولنـدا ، بلجيكـا ، المـانيا الغـربية . . . وغـيرها من الدول الأوروبية والاسكندنافية ، ليس انتقاصاً من اثر هذه التحولات في معركة الشعب العـربي الفلسـطيني ، ولا من قيمـة هذه التحـولات وأثـرها في التحـولات العـامـة في الرأي العام العالمي ؛ وإنما الهدف الإقتصار على النموذج البريطاني ، في رؤية حجم التحولات الاخرى ، فلم يغب عن الـذهن زيارة رئيس اللجنـة التنفيذية لمنـظمة التحرير إلى فرنسا والتقائه الـرئيس الفـرنسي ، ميتران ، فضـلاً عن رفـع فرنسـا مستـوى ممثلية م.ت.ف. الـدبلومـاسية ، والتصريحات الفـرنسية الـواضحة بالنسة للحقوق الفلسطينية .

كما الأمـر بالنسبـة لالمـانيا الغربية ، وهولندا وفنلندا المحافظتين تجاه المســألـة الفلسـطينية ، والتـطورات التي طرأت على مواقفهم السياسية والحراك الإيجابي في الرأي العام داخل كل بلد من البلدان الأوروبية .

ان معـركـة الـرأي العام العالمي، ليست معركة بسيطة، إنها معركة ضرورية وهـامـة لكسب الحلقات الاخرى من المعركة السياسية ، التي

باكتمال النجاح فيها ، تكتمل شروط تحقيق الأهداف الوطنية، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة .

ومعركة الرأي العام العالمي لم تنته بعد ، بل يمكن القول انها بدأت وقطعت شوطاً على طريق النجاح ، ولكنها بحاجة إلى المواصلة والإستمرارية لكسب قطاعاتها المختلفة الرسمية والشعبية ، وخصوصاً في اوروبا وامريكا ، لما لهذا القطاع من موقع حساس في حسم بعض الحلقات الضرورية لانجاز وتجسيد الأهداف الوطنية الفلسطينية . الأمر الذي يترتب على ذلك ، عدم التوقف في منتصف الطريق ، وترك زمام المبادرة للعدو الصهيوني الذي يعترف ، بأنه خسر معركة الرأي العام العالمي ، فمثلاً ، يديعوت احرونوت ، تقول : « على الصعيد الدولي ، فلا ريب ان الانتفاضة[**الثورة**] هي التي منحت المجلس الوطني الفلسطيني الدافع والجرأة على اعلان قيام « **الدولة المستقلة** » . وليس واضحاً بعد ماهي الإنجازات الحقيقية لهذه الخطوة ، وذلك على الرغم من انها حظيت باعتراف مايزيد على خمسين دولة ، ومباركة عشرات الدول ـ بما فيها دول اوروبا الغربية ـ ففي الحلبة الدولية تتزايد الشرعية الممنوحة لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة » .

وأضافت « الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية ، لكنها منحت منظمة التحرير الفلسطينية الإشارة ، بان قفزة صغيرة اخرى ، لمحة اضافية من الإعتدال ! [**الأدق التصعيد لأوار الثورة الشعبية**] وعندها سوف يكون الإعتراف في الجيب »[٥٩] .

وفي تعليق « بنحاس عنبري » على زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى فرنسا ، اكد على المكانة الرفيعة ، التي حققتها المنظمة على المستوى الأوروبي ، قائلاً : « ولا تكمن اهمية زيارة عرفات لفرنسا فقط

باعتباره توطئة لزيارته لواشنطن ، بل تحمل أيضاً أهمية خاصة بها . وقد طرأت في الآونة الأخيرة تطورات تضع العلاقات بين المنظمة وأوروبا في إطار أسس جديدة في تعزيز مكانة المنظمة على الساحة الدولية وفي نظر الأوروبيين »[٦٠] .

ومن الجدير بالتأكيد، ان كسب معركة الرأي العام العالمي يعتبر احدى الإنجازات الهامة ، التي حققتها الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي يجب تطويرها ودفعها للامام كي تشمل كل موقع وقطاع من قطاعات الرأي العام ، لأن الفعل العكسي لهذه الإنجازات ، هو ، عزل الكيان الصهيوني وفضح مراميه العدوانية وحشره في الزاوية ، الأمر الذي سيزيد من مفاعيل ضغط الثورة الكانونية عليه وعلى اوساط الرأي العام داخله ، مما قد يساهم في تفجير الأوضاع الداخلية ، إذا ما استمر غلاة التطرف اليميني في تعنتهم وصلفهم الرجعي ، وعدم اخذهم جملة التغيرات الجذرية التي حصلت بعين الإعتبار ! .

ثانيًا: على الصعيد العربي

المفارقة الغريبة والمؤلمة، التي أكدها تاريخ الصراع العربي [الفلسطيني] - الاسرائيلي ، ان كل عمليات النهوض الوطني الفلسطيني منذ ثلاثينات القرن العشرين وحتى اللحظة الراهنة ، التي نقف أمامها ، جاءت في لحظات الإنحدار والتمزق العربي . وهي بالضرورة بفعل قوانين التطور الاجتماعي ، وليست مسألة رغبة ذاتية ، بقدر ماهي عملية موضوعية مستقلة عن ارادة الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية .

وقد شكل غياب هذا العامل الهام والأساسي في الصراع في زمن النهوض الفلسطيني نقطة سوداء مظلمة ومتعاكسة مع ارادة الجماهير الشعبية

العـربية، وتوقها للتحرر القومي واشادة صرح النهضة العربية في التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية وبناء دولة الوحدة .

وتأثرت سلباً الجماهير الفلسطينية بشكل مباشر، نتاج ضعف وهزال هذا العامل الضروري ، لاسيما وان المعركة الدائرة على الأرض الفلسطينية منذ نهايات القـرن المـاضي مع بدء الغـزوة الصهيونية عام ١٨٨٢ ، كانت ومازالت بأسلوب مختلف معركة قومية ، وليست محصورة بالنطاق الوطني الفلسطيني ، وهكذا كانت طيلة عقود وأعوام الصراع ، إدراكاً من القوى العربية المختلفة ، بَعُدت أو قربُت من الأرض الفلسطينية ، بأن الصراع يطالها ، وانه لايمكن لها ادارة الظهر لهذا الصراع .

ورغم ما اتخذه طابع الصراع منذ اندلاع شرارة الثورة في كانون ١٩٨٧ في قطاع غزة والضفـة الفلسـطينية، ببروز الطابع الفلسطيني إلى واجهة الأحـداث ، وانعكاسه على خارطة الصراع ، بحيث امسى فلسطينياً ـ اسرائيلياً ، وهـذا يعكس بالضرورة معلم الصراع الأسـاسي الـدائر في المنـطقـة ، ويعـطي المـأساة الفلسطينية مصداقية اكبر واكثر وضوحاً من المراحل التاريخية السابقة ، فضلاً عن ذلك ، فإنه يدلل على ان الجماهير الفلسطينية قررت ان تتحمل هي ثقل الحمل الوطني والقومي ، دفاعاً عن انتمائها وهويتها وحقوقها الوطنية وتفعيلاً لمحيطها القومي واخراجه عن حالة الصمت الإرغـامية المفروضة عليه . بالإضافة إلى الزخم والتأثير الهائل لانفجار مفاعيل هذه الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الجماهير الفلسـطينية ذاتهـا ، وعـلى الإحتـلال الصهيوني ، الذي اصابه الشلل والإرباك السياسي والعسكري والاقتصادي والإيديولوجي .

ورغم ايجابية اتسام الصراع بهذه السمة ، إلّا انه لايجوز في اثناء قراءة معطيات وعناصر الصراع إدارة الظهر للمسألة القومية او إغفالها . لان في ذلك قراءة ناقصة وارادوية ، ترى الأشياء والمؤثرات في لحظتها وتغفل قراءة

حركة الصراع في صيرورته، وقبل ذلك في مسبباته وجذوره ، الأمر الذي يؤدي إلى التقوقع في الدائرة القطرية ، التي تحمل في طياتها استمراراً لحالة الإنهيار والإنكسار العربية العامة .

ان ترابط الحلقات القطرية في السلسلة القومية العربية ليؤكد الحاجة الموضوعية لكل حلقة من هذه الحلقات لبعضها بعضاً . ولايعني بتاتاً بؤس وانهيار الحالة العربية العامة نفياً لهذه الحقيقة ؛ فهذه مرحلة من عمر التطور القومي العربي لابد من اخذها في سياقها السياسي ـ التاريخي ، وهي بالضرورة حالة مؤقتة لايمكن لها ان تدوم ، لان في ذلك تعاكساً مع شروط فعل قوانين التطور الاجتماعي .

فضلاً عن ذلك، لا يمكن النظر للعملية الثورية الفلسطينية بمعزل عن حلقات السلسلة العربية ، فهي جزء لايتجزأ من هذه السلسلة ، وهي لب الصراع القومي الدائر منذ قرن مضى ؛ وبالتالي فالحراك الاجتماعي ـ السياسي ـ الفكري الدائر على الأرض الفلسطينية ليس سوى رافعة لحالة التمزق والتشتت والإنهيار العربي الرسمي وبنسبة اقل الشعبي . وتساهم بمقدار قابلية واستعداد حركة التغيير العربية في هذه الحلقة او تلك ، وفي كل الأحوال فانها احدثت بهذا القدر او ذاك تحولاً ايجابياً في المناخ القومي التقدمي العربي، وأفسدت بالضرورة **«مناخ كامب ديفيد المؤكسد»** ، الذي غطى سماء المنطقة العربية ، اي انها اعادت تكرير الهواء وتجديد نقائه من ثاني اوكسيد الكربون في الحلقة الأهم والأخطر في الصراع العربي [**الفلسطيني**] ـ الاسرائيلي .

وبناء عليه، فان مرحلة كامب ديفيد رغم انها اضحت عنوان المرحلة العربية الرسمية كلها ، والتي ترسمت في قمة الدار البيضاء العربية في أيار (مايو) ١٩٨٩ ، مع عودة النظام المصري محملاً بأثقال واعباء الاتفاقيات المشؤومة إلى الجامعة العربية ، مع ما رافق ذلك من اجراءات وترتيبات

سياسية واقتصادية مختلفة ، لكنها في احط مراحلها واكثرها عفناً ، الأمر الذي يعني ، ان هده المرحلة تشهد بالصرورة بداية النهاية ؛ لان ما تعانيه الأنـظمـة ، كل على انفـراد ومجتمعـة ، من ازمات سياسية واقتصادية ـ اجتماعية وبالتالي فكرية [ايديولوجية] يؤشر إلى هذه الحقيقة والتي سيتخذ مجرى اندحارها اشكالاً مختلفة ، ارتباطاً بشروط العملية الثورية في كل حلقة من الحلقات القومية العربية ، بالإضافة إلى الآثار العربية العامة على الحلقات القطرية .

ثورة كانون تؤسس لمرحلة نوعية جديدة

في ضوء هذا التنافر [في طابع الحالة الثورية] والتجاذب بين الحلقة الفلسـطينية ومجمـل الحلقـات العـربية الاخـرى ، المستند إلى التداخل الـدياليكتيكي ، إلى النسيج القومي الواحد ، إلى التركيب العضوي ، البنيوي للواقع العربي ، بالضرورة ان تفعل كل حلقة فعلها في الاخرى ، ان تؤثـر فيهـا وتتأثر منها . بتعبير آخر ، بمقدار ما تحمل كل حلقة من مفـاعيل الحـراك والتغيير الاجتماعي ـ السياسي سلبا ام ايجابا ، بمقدار ما تؤثر في مجريات الأمور في نطاق الحلقة الأخرى . واستنادا إلى ذلك ، فان الحلقـة الفلسطينية وما حملته ، وستحمله من مقادير الفعل الثوري الهـائلة والمتـدفقة في بحر الثورة الفلسطينية الخالد منذ مايزيد على العام ونصف العـام ، والتي اجـترحت خلالهـا الجماهير الشعبية اعمالاً بطولية عظيمـة تتجـاوز في امثلتها ونماذجها ، التي لاتحصى في عموم المخيمات والمـدن والقرى والأحياء والشوارع الفلسطينية حدود بلاغة الوصف التي تختزنها اللغة العربية العريقة .

ان عمليات المجـابهـة اليومية النضـالية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والسيكولوجية ، والثقافية ـ الفكرية لقوات الاحتلال الصهيوني

وغلاة المستوطنين ، وتصدّر هذه العمليات الرائعة صفحات الصحف ونشرات الأخبار وشاشات التلفزة في اصقاع العالم المختلفة ، تحمل في طياتها عوامل تنشيط ادوات التغيير المعرفية والكفاحية في النطاق العربي .

وان تخلف حجم رد الفعل التغييري العربي عن عمق وتجذر وقوة الفعل الفلسطيني، فلا يعني ذلك بتاتاً ان الواقع العربي يعيش حالة « سكونية » !، بالمطلق لا .

ان الواقع العربي، بحكم سيطرة الكابوس السلطوي القمعي القطري والعام المتعفن ، وخضوع وتأثر ادوات التغيير الثوري ـ **القوى الديمقراطية المختلفة** ـ في الساحة العربية سلباً ، نتاج افتقادها للرأس التحرري والقومي الديمقراطي ، وتعثر تجذر الأدوات الديمقراطية الثورية في الحلقات المختلفة ، وفي السلسلة العربية ككل ، لذلك تأخر رد الفعل ، ومازال يراوح بين البيان السياسي والندوة الفكرية والتظاهرة المرخص لها ، باستثناء ظاهرة المقاومة الوطنية اللبنانية . لكن الأمور تتحرك ، وبالضرورة ان تحت الرماد العربي جمراً يتقد شيئاً فشيئاً ، بانتظار ان تأتي الريح لتذر سحب الرماد العربية وتشعل الجمر العربي ، وتطهر الساحة العربية من عفن وتسوس الحقبة الكامب ديفيدية ، وفي الوقت ذاته تضيء شعلة التغيير القومي الديمقراطي .

وبناء على ذلك، فإن الثورة الكانونية المباركة تؤسس لمرحلة نوعية جديدة في الساحة العربية ، ورياح تغييرها آتية لاريب فيها .

ان الجماهير العربية، التي تشاهد او تسمع او تقرأ أخبار اشقائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهم يقاتلون بالحجر والمقلاع والسكين والنقيفة وغيرها من الأدوات البسيطة المتوفرة بين ايديهم جيش الاحتلال الصهيوني المزنر بأسلحة الموت والدمار حتى أسنانه ، لايمكن الاّ أن تتأثر ، ولايمكن إلاّ ان تولد هذه الحالة المستمرة والمتواصلة منذ مايزيد على

العام ونصف العام تغيراً نفسياً وسلوكياً جديداً ، ان تنهض بهم الرجال والنساء والأطفال العرب ، في كل قطر على انفراد ، وفي النطاق العربي العام .

وما حدث في معان والكرك والطفيلة من احداث ثورية في نيسان (أبريل) ١٩٨٩ ، رغم ان أساسها تعود للجذر الاقتصادي ، ليس سوى انعكاس لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكذلك ما جرى في الصومال في تموز (يوليو) ١٩٨٩ [بغض النظر عن خلفياته] هو أيضاً انعكاس للذي يجري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة . الأمر الذي يؤكد ، ان مفاعيل الثورة لن تقف عند الحدود التي نعيشها اليوم ، لاسيما وان شروط الحالة الثورية في بعض الأقطار العربية آخذة في التبلور شيئاً فشيئاً ، وبمقدار ما تتعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، بمقدار ماتقترب اكثر فأكثر عوامل الإنفجار الشعبي العربي ، حتى وان لم يكتمل نضوج اداة التغيير الديمقراطي . .

التاريخ يكرر نفسه في مهزلة الرئيس !

ولإدراك اطراف المعسكر المعادي ، الإمبريالي ـ الصهيوني والرجعي العربي المخاطر التي تحملها الثورة الشعبية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، على مشاريعهم ومصالحهم المشتركة في المنطقة ، تحركوا جميعا ، كل طرف من اتجاه ، بهدف تطويق واجهاض الثورة في المهد ، وقبل ان تصل نيرانها إلى مصالح كل فريق .

فاسرائيل زجت بقواتها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ وكأنها تحتلها من جديد ، واستخدمت قواتها اسلحة موت لم تستعمل من قبل ، كقنابل الغاز والطلقات مختلفة العيارات والأسماء والتركيب ، ومارست أساليب القتل النازية المتطورة في مواجهة الجماهير الشعبية الفلسطينية .

والولايات المتحدة الأمريكية جردت حملة ديبلوماسية قادها وزير خارجيتها السابق ، جورج شولتز . ورئيس نظام كامب ديفيد ، **حسني مبارك** اراد تكرار مؤامرة ملوك وامراء وسلاطين العرب مع **ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية** ، حينها اعلن عن **مبادرته ـ المؤامرة** اثناء جولته التي شملت اوروبا وامريكا في نهاية كانون الثاني (يناير) مطلع شباط (فبراير) ١٩٨٨ ، التي تمحور جوهرها في الدعوة إلى « **وقف اعمال العنف** » بين الجماهير الفلسطينية الثائرة وبين المحتلين الصهاينة لمدة ستة اشهر!؟! . ليس هذا فحسب ، بل ان السلطات المصرية ذهبت بعيداً في ممارسة الضغط المباشر على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث أبدت سلطات القاهرة « **أسفها** » للتعليمات التي أعطتها م.ت.ف. ـ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [الثورة] ، إلى جماهير الأرض المحتلة ، وإلى الشخصيات الوطنية الفلسطينية ، بمقاطعة جولة وزير الخارجية الأمريكي .

أما الصحافة المصرية ، شبه الرسمية ، فقد وجهت انتقادات قاسية إلى الإضراب العام الذي طبق في الضفة[الفلسطينية] وقطاع غزة بمناسبة زيارة شولتز لفلسطين المحتلة .

انطلاقاً من ذلك ، نجد ان الرئيس المصري ونظامه الغارق في اوحال كامب ديفيد ، كان الأكثر سفوراً وتبجحاً ، لاسيما وانه لم يحاول ان يستفيد من الحالة الثورية الفلسطينية ليتحلل من قيود وأثقال كامب ديفيد ، وبالتالي من العلاقة مع الكيان الصهيوني ، ويضغط من اجل الرضوخ للحقوق الوطنية الفلسطينية ، لا ، لم يفعل ذلك ، بل فعل العكس تماماً . **اولا** ، انه ساوى بين الجماهير الفلسطينية الثائرة على الاحتلال وقيوده ، والمناضلة من اجل بلوغ هدف الحرية والإستقلال وبين سلطات الاحتلال الصهيونية ، التي تمارس ابشع أساليب التنكيل والقمع ضد المواطنين العزل في الضفة والقطاع . **ثانياً** ، غيب جوهر الصراع ، واظهره

على غير حقيقته . **ثالثاً** ، استهدف بذلك الضغط على الفلسطينيين في الـداخل وعلى قيادة م.ت.ف. في الخارج . رابعاً ، حاول ان يطمئن الملك حسين على دوره وموقعه في العملية التصعوية ، بتأكيده على الخيار الأردني ، **خامساً** ، حاول ان يمهـد الطريق أمام عملية « **الإجهاض** » الأمـريكية التي قادهـا الوزير شولتز ، وهذا ما اكدته السلطات المصرية ووسائل اعلامها الرسمية وشبه الرسمية عقب المبادرة ـ المؤامرة .

ولكن نسي الرئيس المصري ان ذاكرة الشعوب قوية ، وإنها أيضاً لكثر ما ذاقت من القتل والتبديد على يد الأنظمة العربية ما عادت تثق بها ، لاسيما وانها ترى وتشاهد بأم عينيها أي مآل ومنحدر أوقعت مصر العرب فيه بعد توقيعها معاهدات كامب ديفيد .

فضلاً عن ذلك، ان عمليات القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ـ الفكري ـ التي مارستها ونفذتها سلطات الاحتلال ضد الجماهير الفلســطينية على مدار العشرين عامـاً التي سبقت الثـورة الكـانـونية ، بالإضافة إلى عملية التطور التنظيمي والسياسي والكفاحي التي طرأت على فصائل الثورة، كل على انفراد ، والثورة ككل ، جميعها عوامل تؤكد ان رد الجـماهـير الفلسـطينية على المبـادرة ـ المؤامرة مزيد من التصعيد والتجذر والتعمق للعملية الثـورية ، وهـذا ما حصـل وبـذلـك وجهت الثورة الـديسمبرية ضربـة قوية لنـظام كامب ديفيد ولأسياده الإمـبرياليين في واشنــطن ، كما وجهت لطمـة صاعقـة إلى كل من اسرائيل والأردن ، وافقدتهما الصواب ، وشلت تفكيرهما ، وأوقعتهما في حالة من الذهول لفترة من الوقت ليست بالقصيرة .

ومن البديهي التأكيد، كما اشرنا سابقاً، ان المبادرة المهزلة وغيرها من المـمارسات التآمرية العربية ، ليست إلاّ الإنعكاس الطبيعي لجوهر أهل النـظام العـربي ، الخائف من أية عملية ثورية ، وخصوصاً في الأراضي

الفلسطينية المحتلة ، لما للقضية الفلسطينية من موقع لدى الجماهير العربية . وهذا ما عبرت عنه الجماهير الشعبية المصرية من رد فعل ايجابي متضامن مع الثورة الكانونية ، حيث شهدت القاهرة عدة تظاهرات مؤيدة للكفاح الشعبي الفلسطيني ، واصطدم المتظاهرون في الجامعات [القاهرة وعين شمس] مع رجال الشرطة ، الذين استخدموا وسائل القمع المختلفة ، مما وضع حداً سريعاً لامتداد وتواصل هذه المظاهرات ، فضلاً عن ذلك ، « اصدر وزير الداخلية [المصري] يوم ٦ كانون الثاني [يناير] ١٩٨٨ امراً منع بموجبه التظاهرات في الشوارع في كافة انحاء مصر »[٦١].

وكذلك الأمر في الأردن والمغرب حيث تصدت هذه الأنظمة للجماهير العربية، التي خرجت للتضامن مع أشقائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولم يتوقف نطاق اجراءات هذه الأنظمة عند حدود منع التظاهرات، لا بل قامت بإعتقال أعداد غفيرة من المشاركين بالمظاهرات، بالإضافة إلى زرع أجهزة الأمن وسط الجماهير واستنفارها إلى أقصى درجات الإستنفار وغيرها من الممارسات القمعية السلطوية ضد الجماهير العربية.

القمة تنفي القمة !

ومن بين الإنجازات الهامة، التي حققتها الثورة الديسمبرية الفلسطينية انها وجهت لطمة قوية وتدميرية لمقررات قمة عمان الطارئة ، المنعقدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ ، والتي استهدف من خلالها النظام الأردني بشكل خاص ، والنظام العربي عموماً، تهميش القضية الفلسطينية ، كمقدمة لتصفيتها وتبديدها ، وتجلى ذلك في بنود جدول أعمال القمة العربية ، حيث رُكنت القضية في نهاية سُلَّم جدول الأعمال ، وقبل ذلك ،

تمثل في طريقة استقبال الوفد الفلسطيني ، بالإضافة إلى القيود التي فرضت عليه في عمان ، وكذلك في المقررات ، التي حاول النظام الأردني وغيره من الأنظمة العربية التلاعب بالمقررات المتعلقة بدور ومكانة م.ت.ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني . . . الخ .

ولم يمض شهر على تلك القمة التصفوية، ولم يجف بعد حبر قراراتها، حتى انفجر بركان الحقد الشعبي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، الذي احرق كل المقررات ودفن معها الخيار الأردني ، والمشاريع التصفوية الأخرى « **التقاسم الوظيفي المشترك** » الاسرائيلي - الأردني ، خطة ما يسمى بـ « **التنمية** » ، وايجاد « **البدائل** » عن القيادة الوحيدة والشرعية للشعب العربي الفلسطيني ، م.ت.ف. .

ثورة كانون لم تكن في وارد النظام العربي، واعتقدوا ان الأمور باتت « **سالكة وآمنة** » في تحقيق غاياتهم التصفوية ضد المسألة الفلسطينية ، التي ضاقوا ذرعاً بها وبممثل الشعب العربي الفلسطيني الشرعي والوحيد م.ت.ف. ، لذا حثوا الخطى في اكثر من موقع ومكان ، من اجل تكامل عملية التصفية الجسدية والسياسية للقضية ، بعناصرها الرئيسية المكونة ١ - في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كان العمل جارياً بين كل من الأردن واسرائيل على تحقيق مشروع التقاسم الوظيفي وغيره من العمليات التآمرية كـ « **تعيين البلديات** » و « **التنمية** » وغيرها . ٢ - في لبنان ، كان يجري الذبح الجسدي للركيزة العلنية للثورة ، للبندقية الفلسطينية المشرعة لمقاتلة الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان . ٣ - وفي القمة رسموا هذه التعليمات من خلال تهميش القضية الفلسطينية بأكثر من طريقة واسلوب ! .

لم يكن ذلك وليد الصدفة! ، ولا هو « **غلطة** » غير مقصودة ، بل هو، التقاطع والتكامل . فكل حلقة تكمل الأخرى وتعمقها ، وتسعى لجر

الحلقات الاخرى إلى مستنقع كامب ديفيد، الأمر الذي يؤكد ، ان النظام العربي بات اكثر اقتراباً من الحاضنة الأمريكية .

ولكن « حرارة » هذه الحاضنة لم تؤمن « الدفء » لأهل النظام ، ولم تصنهم من حجارة الثورة الشعبية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، مما يدل على ان الأنـظمة مهما تزنرت بأسلحة القمع والتنكيل . ، ومهما شرّعت وسنّت من قوانين كبت الحريات الديمقراطية ، ومهما فتحت من المعتقلات فانها ضعيفة جداً أمام ارادة الجماهير الشعبية عندما تعلن الولاء لحريتها ، وحرية الوطن . وهذا ما اكدته ثورة كانون الشعبية العظيمة حيث استطاعت ان ترغم الحكام العرب ، على ان يعقدوا قمة جديدة ، ولو بعد سبعة أشهر من اندلاعها، في الجزائر ، قمة الانتفاضة ، في ٨/٦/١٩٨٨ ، ليس هذا فحسب ، بل وان ينفوا قراراتهم السابقة من خلال اعتمادهم للورقة الفلسطينية المقدمة للقمة الطارئة ، ومما جاء في البيان الختامي مايلي .

«وبحث المؤتمر التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها واكد التزامه بتقديم كافة المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال إلى الشعب الفلسطيني، لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفسطينية. حتى تحقيق اهدافه الوطنية الثابتة » .

كما دعا المؤتمر « مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته لالزام اسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة واحكام الاتفاقيات الدولية، ووقف ممارساتها القمعية واللاانسانية ، والعمل على تحقيق الإنسحاب الاسرائيلي الفوري الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، ووضع الأراضي الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة يوفر الحماية لمواطنيها ويؤمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقة الوطنية الثابتة » .

وأكد المؤتمر مجدداً على عقد المؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى مشاركة « منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الاخرى .

ولم يقتصر الأمر عند حدود ذلك ، بل ان القمة ، وتحت تأثير رياح التغيير الثوري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ذهبت إلى حد الإدانة للسياسة الأمريكية ، وبالطبع ليس ذلك سوى انحناءة مؤقتة لرياح الثورة ، بهدف حماية « الرأس » من الضياع . قال البيان « وأشار المؤتمر إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المنحازة لاسرائيل والمعادية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، ودان هذه السياسة التي تشجع اسرائيل على مواصلة عدوانها وانتهاكها لحقوق الإنسان وتعطل الجهود المبذولة من اجل إقامة السلام » .

وجاء في القرار الخاص بدعم الانتفاضة [الثورة] ما يلي :

« وإذ يؤكد دعم وتأييد الانتفاضة الباسلة، التي تجسد رفض الشعب الفلسطيني القاطع للاحتلال الاسرائيلي في حال استمراره، مؤكداً ان الحل العادل في منطقة الشرق الأوسط لايتأتى إلا من خلال حل قضية فلسطين، باعتبارها جوهر الصراع ، وذلك على اساس عادل يضمن لشعب فلسطين حقوقه في العودة وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس » .

كما اكدت القمة على « الإلتزام بتقديم كافة انواع المساندة، والدعم ، والتسهيلات ، لضمان استمرار مقاومة انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني ، وذلك من خلال م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعبر القنوات الدولية المتاحة [وليس من خلال اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة ، الإلغاء الكلي للدور الأردني] ،

لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، حتى تحقيق اهدافه . »

كما اشار إلى « رفض كافة الحلول الجزئية والمنفردة بشأن الصراع العربي [الفلسطيني] - الاسرائيلي ، وكذلك رفض المشاريع التي تتنكر للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، واعتبار اية مشاريع لاتضمن ممارسة هذه الحقـوق تعرقل جهود السلام العادل في المنطقة ، وتشجع استمرار الاحتلال والتعنت الاسرائيلي » .

فضـلاً عن ذلك، اتخذت قرارات محددة بشأن الدعم المالي ، حيث اتفق على أن تدفـع الـدول العربية (١٢٨) **مليون دولار** كمساعدات سريعة ، بالإضافة إلى دفع (٤٤) **مليون دولار شهرياً** للمنظمة من اجل دعم صمود الجماهير الفلسطينية الثائرة في الأراضي المحتلة .

رغم ذلـك، لابـد من التـأكيد، **ان مجرد انعقاد القمة العربية يعتبر انتصاراً فلسطينياً ، كما ان القرارات التي صدرت عنها ، هي أيضاً انتصار لثورة كانون البطلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتعزيز لمكانتها العربية والـدولية ، وفي ذات الوقت ، هزيمة للنظام الأردني ومن لف لفه من الأنظمة العربية ، وهي الغالبية ؛ وهذه الهزيمة تحمل في طياتها اسقاط الخيـــار الأردني ، الـــذي راهن عليـه المعسكـر المعـادي الإمـبريـالي - الصهيوني - الرجعي العربي .**

الثورة.. وحسابات الملك الخاسرة !

من الإنجازات الهامة والرئيسية التي حققتها ثورة كانون اعلان الملك الأردني ، حسين ، في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨ فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الفلسطينية ، بالإضافة إلى ما سبقها وما تلاها من

اجراءات ملازمة لهذا الإعلان السياسي .

ومن الجـديـر بالتـأكيـد، ان الملك حسـين عندما قرر اتخاذ الخطوة المذكورة ، لم يكن في حسبانه أن الأمور ستأخذ هذا المنحى ، بل اعتقد ان الفلسطينيين في قيادة المنظمة والجماهير الشعبية « ستطالبه » بالعدول عن هذا القرار ! و« **تركع** » عند قدميه !!! . ونسي الملك الأردني ومعاونوه الخمسـة ، الـذين رافقـوه إلى لندن ووافقوه على اتخاذ القرار ـ الإنتصار ـ [رئيس الوزراء السابق ، زيد الرفاعي ، وقائد الجيش السابق ، ورئيس الوزراء الحالي زيد بن شاكر ، ومدير المخابرات ، طارق علاء الدين ، ورئيس الـديوان الملكي ، مروان القـاسم . ووزير البلاط ، عدنان أبو عودة .] بأن الجماهير الفلسطينية في زمن الثورة الشعبية مستعدة لان تموت جوعاً ، شرط نيل حريتها واستقلالها . وانها لن تركع إلاّ لحرية الوطن واستقلاله .

كما ان قيادة م.ت.ف. وفصـائـل الثورة ، كل على انفراد، رحبت بالخطوة الأردنية ، على الرغم من الخلفية والطريقة المقصودة والهادفة ، التي اتخـذ بها الملك قراره ، حيث اراد ان يفـاجىء بها المـنظمـة ، من اجل اربـاكهـا ، بالإضـافة إلى الأعباء الاقتصادية الضخمة التي تعنيها هذه الخطوة، في وقت تحتاج فيه المنظمة إلى كل قرش من اجل دعم الجماهير الشعبية الثائرة في الوطن المحتل .

ورغم هذه الأعباء الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الخطوة الأردنية ، إلاّ انها مثلت واحدا من اهم الإنجازات الحقيقية لثورة كانون العظيمة .

مقدمات وخلفيات الخطوة الملكية

وكـما اشرنـا، فان خلفيات هذه الخـطوة ليست بريئة، ولا تستهدف

تدعيم الإنتصارات الفلسطينية ، بقدر ما ارادت اجهاض الثورة الشعبية ، حيث اعتقد الملك ومعاونوه ان انقطاع رواتب مايزيد على (٢١٠٠٠) موظف في الضفة الفلسطينية ، سيؤثر على كفاحية الجماهير الفلسطينية ، ويشل تفكيرها عند حدود الراتب الشهري ، الذي يأتيها من الدوائر الأردنية المعنية بالموطمين !!؟ وبالتالي سترسل هذه الجماهير « **العرائض** » إلى (جلالة) الملك حسين تدعوه « **للعدول** » عن خطوته آنفة الذكر ، فضلاً عن « **توقفها** » عن الفعل النضالي في الثورة الشعبية ؟! . أي ان الخطوة الأردنية تعتبر احد اشكال التآمر على ثورة كانون ، وهي نتاج فشل خطة الملك في الداخل ، رغم مسبباتها الموضوعية ، فهي استهدفت تضييق الخناق الاقتصادي حول رقبة الجماهير الفلسطينية ، واذا ماجرى التدقيق في توقيت الخطوة ، نجد أنها توافقت مع الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي على جماهير الضفة والقطاع ، الأمر الذي يؤكد على المنحى الخطير ، الذي ابتغته الخطوة الأردنية .

ولكن الثورة التي اشتقت ميكانزما خاصاً بها ، وما فعلته من تطهير للمجتمع الفلسطيني من أمراض الإستهلاك ، إلى تعزيز التكافل والتضامن الأُسري ، إلى انتفاء مظاهر البذخ والإسراف غير المبرر في المناسبات الاجتماعية [الزواج ، الطهور ، النجاح . . . الخ] ، فضلاً عن عودة الجماهير إلى الأرض ، إلى الاقتصاد البيتي ، وغيرها من الترتيبات والإجراءات التي رسختها الثورة عند المواطنين ، فضلاً عن قيام اللجنة التنفيذية بالمبادرة يوم ٢١/٨/١٩٨٨ باتخاذ سلسلة من القرارات التي تبقي المواطنين في مواقع عملهم ، وتحمل المنظمة كل المسؤوليات الناتجة عن ذلك . الأمر الذي افقد خطوة الملك ونظامه اي مجال في النجاح ، بل ان النتائج جاءت عكسية تماماً وفي صالح م . ت . ف . وتجذر ثورة كانون .

وأما اسباب ومقدمات الخطوة الأردنية فتعود لجملة من العوامل التي سبقت ومهدت الطريق لها ، ومنها

١ ـ استمرار وتجذر ثورة كانون . مع ما حمله ذلك من حسم جذري لصالح م . ت . ف . واسقاط للخيار الأردني في الظروف الراهنة .

٢ ـ نتائج القمة العربية الطارئة في الجزائر في حزيران (يونيو) ١٩٨٨ وتهميشها الكلي للدور الأردني ، فضلاً عن الغاء اي شكل من اشكال المشاركة الأردنية في التمثيل الفلسطيني ، حتى في حدود اللجنة الفلسطينية ـ الأردنية المشتركة . وهي المرة الأولى التي تحسم فيها القمة العربية موضوع التمثيل الفلسطيني بهذا الوضوح .

٣ ـ سياسة الليكود واليمين الاسرائيلي الأكثر تطرفاً، التي تدعو إلى ان الدولة الفلسطينية قائمة وموجودة في حدود الضفة الشرقية!! ، وكذلك تزايد وتيرة الحديث من قبل جماعة « الترانسفير » حول ترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن !! .

٤ ـ ازدياد وتيرة الأردنة لمؤسسات الدولة ، لاسيما وان النظام قام ، ومنذ العام ١٩٧٤ ، بتنفيذ هذه السياسة في كل اجهزة ومؤسسات ووزارات الدولة ، فأضحى العديد منها مغلقاً تماماً أمام الفلسطينيين [المؤسسة العسكرية ، المخابرات العامة ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام وجامعة مؤتة والديوان الملكي والبلاط وغيرها] . وهذا ليس اساسه الكفاءة الوظيفية في المجالات المختلفة ، بل انه يرتبط أشد الإرتباط بسياسة النظام التآمرية ، التي تقوم على اساس سياسة « فرق تسد » بين ابناء الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني . وكشكل من اشكال المحاصرة للقوى

الـوطنية الفلسطينية والأردنية على حد سواء . لاسيما وان « **الأردنة** » لا تطال الأردنيين الوطنيين والتقدميين ، بل هي موجهة ضدهم .

٥ ـ ع.م نجاح الأمريكان والصهاينة في تحقيق أي خطوة عملية على صعيد تعزيز نفوذ وسلطة الملك ، رغم الاتفاقات العديدة التي وقعت بين الطرفين الأردني ـ والاسرائيلي ، والتي قد لايكون آخرها اتفاق لندن بين بيريز وحسين . خاصة وان الملك لم يتمنَ ان تأخذ الأمور هذا المنحى . فضـلاً عن فشـل خطته في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وبالتالي عدم نجاح عملائه في تحقيق أي نتيجة إيجابية .

أهمية الخطوة

أولاً : اكدت ان الأرض فلسطينية، وان اصحابها ومن يفاوض بشأنها هم الفلسطينيون وليس أحداً سواهم .

ثانيـاً: عززت من مكـانـة م.ت.ف. وهـويتها التمثيلية أمام المنابر والمحافل الدولية .

ثالثـاً : الغت، وإلى أجـل غير مسمى ، الخيار الأردني ، واي خيار شبيه ، كالحكم الذاتي او الإدارة المدنية او التعيينات البلدية .

رابعاً: زادت من تعقيد الأمور لدى الحكومة الاسرائيلية ، ووضعتها قانـونياً لاول مرة وجهـاً لوجه أمام م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

خامساً: اعطت الثورة الكانونية زخماً وتجذراً اكثر فأكثر ، وحررتها من آخر القيود الأردنية .

سادساً: قبل هذا وذاك، ألغت وإلى الأبد مقررات قمة أريحا عام ١٩٤٩ ، التي شكلت الخطوة التمهيدية لعملية ضم الضفة الفلسطينية إلى المملكة الأردنية الهاشمية .

خلاصة القول، ان هذه الخطوة كانت من اهم الإنجازات الرئيسية التي حققتها الثورة الشعبية الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وبالضرورة ان تحافظ عليها جماهير الثورة وتحميها من اي محاولات اردنية لاحقة ، خاصة وان خطة الملك واعوانه لم تهدف إلى ماآلت اليه الأمور ، بل العكس صحيح ، انه ارادها « **شوكة** » في حلق الثورة كي « **يخنقها** » و « **يشيع** » جثمانها!؟ ولكن الرياح لم تأت كما تشتهي سفن « **أهداف** » الملك الأردني ، بل متعاكسة معها . ومع ذلك ، فأي محاولات لاحقة من هذا القبيل ، بالضرورة في ظروف الإنحسار ، ستجد من يعمل لها مؤتمر أريحا جديداً ! ولكن التاريخ سيعيد نفسه لاحقاً على شاكلة مهزلة . بتعبير اوضح ان العودة للوراء غير ممكنة ، وانٰ توق الشعب إلى الحرية والإستقلال يفوق كل اغراءات الملك ومن هم على شاكلته .

طريق التحولات العربية مفتوحة.. ولكن !

إن الجزء الكبير من التحولات التي حصلت في الساحة العربية كان من الأنظمة العربية الرسمية ، وهي تحولات محدودة جداً وقزمية بالنسبة لما يملكه العرب من اوراق القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية . . . ولكن معطيات الإنهيار والترهل العربي الرسمي ، وغياب الإحساس القومي بحدوده الدنيا ، افقد العرب كل شيء ، ليس هذا فحسب ، بل وأحال عناصر قوتهم إلى أسلحة موجهة ضدهم !!

إذا اخـذنا مثلاً، النفط، عائدات النفط النقدية، الثروات الطبيعية الاخـرى ، السـوق العـربي ، المطارات والموانىء العربية ، التي تعتمد جميعهـا على سلاح المقاطعة ، لو استخدم اي سلاح من هذه الأسلحة للوقـوف في وجـه الحليف الإسـتراتيجي لاسرائيل ، الـولايات المتحـدة الأمـريكية ، ماذا كان يمكن ان يكـون عليه الـوضـع ؟. هل ستبقى الإمبريالية الأمريكية تماطل وتدير الظهر للمصالح الوطنية الفلسطينية ؟ بالضرورة لن تكون كذلك ، لأنه عندئذ ستحسب الإمبريالية ألف حساب لمصالحها .

ولكن المؤسف ان العـرب الـرسميين، هم الـذين باتـوا يخشون من اجراءاتهم هذه ، خوفاً على حساباتهم الشخصية الضيقة ، وليس حرصاً على المصلحة العربية العامة! ؟.

وبناء عليه، اكتفت الأنظمة بعقد القمة ، وهي انجاز حقيقي ، رغم مارافقها حتى الآن من تلكؤ وتهرب من دفع غالبية العرب التزاماتهم المالية للثورة الشعبية ، كما اكتفت بالتصريحات وبالحركة السياسية الباردة . التي لاتسمن ولا تغني من جوع ، وبعض البيانات الرتيبة .

وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على الدرك الأسفل الذي انحدر اليه النظام العربي ، وهذا مايؤكده الأستاذ محمد حسنين هيكل ، الذي قال في ندوة مركز الدراسات العربية بالقاهرة ، « اشعر على نحو ما ان الأمور قد وصلت في منطقة النظام العربي او مشروعه إلى القاع الذي لاتستطيع ان تهوي بعده ، وبما ان الحياة تحول مستمر، إذن فالحركة بعد القاع سوف تبدأ في الصعود إلى اعلى لانه ليس أمامها اتجاه آخر ! »

وأضـاف هيكـل: « أشعـر ان الثـورة التي انـدلعت في الضفـة [الفلسطينية] وغزة ليست رفضاً للاحتلال الاسرائيلي فقط ولكنها حكم على سياسات احتلت مناطق واسعة في الوعي العربي » . اي انها ثورة على

حالة الانحطاط ، وتجاوباً مع الحاجات الذاتية والموضوعية للجماهير العربية .

وتابع هيكل الحديث عن الثورة الكانونية وخوف اهل النظام العربي من آثارها على اسوارهم القطرية الضيقة ، قائلاً : « ولقد تعجب - سيدي الرئيس - [رئيس الندوة] من ان وزير الخارجية الأميركية **جورج شولتز** روى في مؤتمر مغلق لمجلس العلاقات الخارجية الأميركية ان كثيرين ممن قابلهم في العالم العربي أبدوا له مخاوفهم من « **الانتفاضة** » لأن خطرها على الجوار العربي لايقل عن خطرها على الاحتلال الاسرائيلي . ولك سيدي الرئيس - ان تقرأ وقائع مؤتمر « **جورج شولتز** » كاملاً وسوف تجد عجباً ! . »

ويضيف هيكل عن انخفاض تأثير الحقبة النفطية وافرازاتها، قائلاً : « أشعر ان كثيراً من الأوهام التي خدرت ارادتنا لوقت طويل قد بدأ ينجلي دخانها .

اوهام ان الثروة الطارئة تستطيع حل مشاكلنا جميعاً - تبددت » . بالإضافة إلى ذلك ، فانه يشير إلى الأوهام الغيبية بالقول « اوهام ان التغيير المطلوب في حياتنا يمكن ان تحدثه حتميات غيبية او معجزات سحرية - **شحبت** - . حتى نتأكد انه لابديل عن الإنسان . »

فضلاً عن ذلك ، فانه يحذر من أوهام الركض وراء السراب الأمريكي بالقول ، « فالأوهام التي راودت البعض في سلام أميركي . ينطفىء بريقها [إلّا عند فريق فلسطيني غارق حتى النخاع في المراهنة الخاسرة على « الثور » الأمريكي الهائج ، والذي لم يجد بعد من يروضه في الساحة العربية ، بل إنه يركض في طول وعرض الساحة العربية فلا يجد من يعترض طريقه سوى الثورة المتأججة في الأراضي الفلسطينية المحتلة] بصرف النظر عن المؤتمرات والمبادرات ودبلوماسية المكوك »[٦٢] .

ومن البديهي التأكيد، على ان هذه الحالة العربية المتعفنة كان يمكن ان نكون احسن حالاً ، بالمعنى النسبي للكلمة ، لو ان القيادة السياسية الفلسطينية اكثر تماسكاً وصلابة في مواقفها السياسية ، ولكن من المؤسف حقاً القول ، ان بعض القيادة الفلسطينية يذهب احياناً كثيرة بعيداً في الركض وراء السراب، ليس الأمريكي فحسب ، بل والاسرائيلي ايضاً ، إلى الدرجة والحد الذي يشكل فيه« بلدوزر المهازل » ، الذي يمهد الطريق لسياسات المعسكر المعادي وخاصة فريقه الرجعي العربي ، المستميت على « تشييع جثمان » الثورة الشعبية البطلة قبل اسرائيل وامريكا لانه يخشاها ويتمنى زوالها . وهذا ما تجلى في لقاء العقبة ، في ٢٣/١٠/١٩٨٨ ، الذي ضم الزعيم الفلسطيني ابو عمار ، والرئيس المصري ، حسني مبارك ، والملك الأردني حسين ؛ والإعتراض ليس على مبدأ اللقاءات والمناورة السياسية في حقل الألغام العربي ، وإنما يكمن الإعتراض على ما استهدفه اللقاء ، لاسيما وانه اراد تلميع صورة حزب العمل الاسرائيلي بزعامة شمعون بيريس، عشية الإنتخابات الاسرائيلية للكنيست الثانية عشرة ، على اعتبار انه « حمامة سلام ! » ، أليست هي المهزلة بحد ذاتها ، والإنبهار الأكثر من اللازم بمجرى ونسبة التحولات التي حدثت داخل الكيان الصهيوني ! وإذا كان لابد من الإقرار ان هناك فريقاً من اعضاء حزب العمل، أمثال يوسي بيلين وغيره يدعو للاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وبضرورة التفاوض مع م . ت . ف . ؛ إلاّ ان من الضروري التأكيد ، ان هذا ليس هو الفريق الرئيسي في الحزب ، وانه مازال غير مقرر في سياسته ، فبرنامج االحزب لم يختلف كثيراً عن برنامج الليكود ، بل ان هناك تنافساً بين الحزبين على التشدد والتصلب ، وفي البحث عن وسائل قمع الثورة الشعبية المجيدة .

فضلاً عن ذلك، فان كل الصور والوثائق تؤكد ان هذا الحزب، ممثلاً

بالرجل الثاني فيه، اسحق رابين ، وزير حرب العدو ، كان اكثر تعسفاً وارهـابـاً ودموية تجاه المواطنين الفلسطينيين ، فعمليات الإبعاد والتنكيل والتدمير ضد البنية التحتية الفلسطنية كانت اشد سفوراً .

بالإضافة إلى ذلك، فإن رئيس نظام كامب ديفيد المصري وملك الأردن ليس لهما أي مصلحـة في اللقاء مع القائد الفلسطيني ياسر عرفات، إلا بمقـدار مايخدم هذا اللقاء توجهاتها المعادية لثورة الشعب الفلسطيني، أليس الرئيس مبارك هو صاحب المبادرة ـ المؤامرة؟!، واليس الملك الأردني هو صاحب وشريك اسرائيل وأمـريكـا في كل المؤامرات على الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد م . ت . ف!!.

ومن البديهي التأكيد، أنهما ـ حسين ومبارك ـ لم يكونا على استعداد لعقد القمـة مع ياسر عرفات كرامة لسواد عيني الزعيم الفلسطيني، لولا أنهما يستهدفان جر م . ت . ف ، إلى مستنقع الأوهام والسراب، الذي ستكون نتائجه اذا استمر الحال كذلك سلبية جداً على القضية الفلسطينية، وهذا لايعني قطع الصلات والإتصالات مع الأنظمة العربية، وإنما يعني التدقيق في الحركة السياسية، وفي هدف كل خطوة تكتيكية وإلى أي مدى تخدم التوجه السياسي الفلسطيني المرتبط بمقررات الإجماع الوطني الفلسطيني، وقبـل كل شيء بهدف الجـماهير الثائرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ـ بشعـار الحرية والإستقلال ـ وبتعبير آخر، ان المناورة السياسية مشروعة وضرورية ولكن المنـاورة التي تخدم عملية البناء، لا تلك التي تؤدي إلى الهدم والتدمير لما صنعته الجماهير. .

ان الحلقـة الفلسـطينية، ليس فقط في شقها المشتعل عطاءً ثورياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنما أيضاً القيادة السياسية، يجب أن تشكل قوة ضغط على حلقـات السلسلة العـربية المختلفة، لا أن تخضع لحالة الترهل والإنحدار ، لا أن تشكل غطاءً لأنظمة البؤس العربية ، « ان هذه

الثورة في الأرض المحتلة تثبت أيضاً بما لايدع مجالاً للشك أن هناك نقطة انكار حتمية في كل أمر واقع مهما كان جبروته، ففي لحظة معينة تفرغ طاقة احتمال الشعوب ولايصبح أمامها من بديل غير أن تدافع عن مصائرها واقدارها، ولو حتى بالحجارة ضد الأسلحة النووية»[٦١].

على قيادة منظمة التحرير أن تضع ثقتها في الجماهير العربية وقواها الطليعية، رغم كل العيوب التي تلازم هذه القوى، لا أن تنخرط دون وضع الفواصل والنقاط وتحديد التخوم، في الحركة السياسية الرسمية العربية؛ لأن الطابع العام لهذه الحركة لايستهدف دعم ثورة الجماهير الشعبية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل تطويقها وحصارها، ولو كان العكس صحيحاً، لفتحت الحدود العربية لدول الطوق أمام المقاومة الفلسطينية على أقل تقدير!، من أجل إفساح المجال أمام عمليات اسناد وتكافل عبر الحدود العربية مع الثورة في الضفة والقطاع!، ولا يبلغ مستوى الطموح في ضوء المعطيات القائمة إلى درجة اشعال الجبهات العربية في حرب استنزاف ضد القوات الاسرائيلية، كي تتكامل حلقات السلسلة القومية العربية في تكسير وتحطيم العنجهية والغطرسة الصهيونية وارغامها على إقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية! ولم يكن مطلوباً الإخلال بـ«**نظرية التوازن الاستراتيجية**»! التي لن تصنعها الأنظمة في ظل واقعها السياسي والاقتصادي القائم، بل صنعها الحجر الموجود والمجبول باليد وبالدم الفلسطيني، فقط المطلوب فتح الجبهات أمام المقاومة الفلسطينية والعربية، لانزال افدح الخسائر في صفوف القوات الصهيونية.

ولكن يبدو أن فتح آفاق هذه الحدود أمر متعسر وصعب المنال، الأمر الذي يتطلب من فصائل المقاومة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية وأي مقاومة عربية أخرى، ان تجد الجواب المناسب في اختراق هذه الجبهات لتدعم الجماهير المكافحة والمقاتلة في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة.

ورغم كل الصعوبات والعراقيل التي تقف في طريق التحولات العربية، فإن الأفاق مفتوحة نحو تحولات أعمق وأرحب، ولن تنقطع مجالات الفرز في الساحة العربية، خاصة وأن هذا العقم الرسمي سيولد نقيضه التاريخي .

حركة التحرر العربية في مرحلة المخاض

ولم تكن حركة التحرر العربية أحسن حالاً من أهل النظام العربي، فهي تعاني من أزمة حادة، أزمة عضوية وبنيوية، لذا فإن هذه الحركة لم تفعل شيئاً سوى اصدار بيانات التضامن والتصريحات الصحفية وعقد الندوات رغم أهميتها، أما على صعيد الفعل، فلم تفعل شيئاً، باستثناء تضامن جماهير الجولان المحتلة والمقاومة الوطنية اللبنانية، التي عكست فعلياً قيمة التضامن والتكافل الحقيقي مع الثورة الكانونية المجيدة، هذا هو أحد عناوين الرد الضروري على حالة البؤس الرسمية العربية، وهو مايجب أن يتعمق ويتجذر في صفوف فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وليس المقصود بذلك تغييب الواقع الموضوعي، والظروف الذاتية لكل فصيل من فصائل التحرر القومي العربية. ولكن في ذات الوقت، لايجوز لهذه القوى أن تبقى أسيرة قوانين واجراءات وسياسات الأنظمة العربية، بل يجب أن تخترق جدار صمت هذه الأنظمة، أن تنزل مع الجماهير الشعبية إلى الشوارع، واجب عليها أن تلتقط كل عوامل القمع والإرهاب السلطوي، لتثير في نفوس الجماهير حالة السخط والغليان الثوري وتحرضها يومياً من أجل أن تنهض بمسؤولياتها الوطنية والقومية، ولتضع حداً لحالة التراخي والترهل العربية الرسمية والشعبية على حد سواء.

ان قوى حركة التحرر الوطني العربية مطالبة أولاً وقبل كل شيء بتعميق

الـديمقـراطية بين صفوفها، والخروج من نفق المكتبية والبيروقراطية، في معالجة قضايا العرب القومية، وبالضرورة القول، إن الشيوعيين والقوى الديمقراطية المختلفة تلعب دوراً رئيسياً في هذا الشأن، ولأجل ذلك، لابد من ملامسة الثغرات والأخطاء والعيوب التي لازمت وتلازم كل فصيل من فصائل العمل القومي العربية.

كما يجب أخذ المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ الفكرية بعين الإعتبار، الأمر الذي يستدعي قراءة علمية جديدة لمجمل التطورات التي رافقت تطور حركة التحرر العربية في نطاقها المحلي والقومي.

وبالمحصلة يمكن القـول، إن حركة التحرر الوطني العربية مازالت غارقة في وحل أزمتها، غير قادرة على النهوض من كبوتها، وهي في حالة احتضـار واضحـة لالبس فيهـا، مما يستـدعي من جيل التغيير القـومي الـديمقراطي أن يمسك بزمام الأمور وينهض بهذه الحركة من أجل رفع الضيم الذي تقع تحت كاهله الجماهير الشعبية العربية، ولكي تؤمن فعلاً عملية التضامن والتساند القومي الحقيقي، بين حلقات السلسلة القومية العربية الواحدة، وتمهد الطريق لتحقيق الأهداف الكبرى التي تنتصب أمامها.

ومما لاشك فيه، أن مرحلة المخاض العسيرة والشاقة التي تعيشها حركة التحـرر القـومي العـربية، تحمـل في احشـائها البديل القومي التقدمي الديمقراطي، الكفيل بوضع حد لكل حالة الإنهيار ، والتأسيس لعملية بناء ديمقراطية جديدة.

مصادر الفصل الخامس

١ ـ هآرتس، ١٩٨٨/١/١٣

٢ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٤ ـ مصدر سابق ص٣٤٦. انظر صحيفة دير شبيغل الألمانية، أواخر آذار (مارس) ١٩٨٨ .

٣ ـ عل همشمار، ١٩٨٨/١/١٥

٤ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/١٦ .

٥ ـ عل همشمار، ١٩٨٨/١/٢٨.

٦ ـ هآرتس، ١٩٨٨/٢/٧ .

٧ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٤ ـ مصدر سابق ص ٤٦٦

٨ ـ د. المسيري، عبد الوهاب. «الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية». مصدر سابق. ص١٥٦.

٩ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٤ ـ مصدر سابق ص٣٤٦.

١٠ ـ دافار، ١٩٨٨/١/٢٥

١١ ـ هآرتس، ١٩٨٨/٣/٩ .

١٢ ـ د. المسيري عبد الوهاب. «الانتفاضة الفلسطينية». مصدر سابق. ص ١٦٤.

١٣ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٤ ـ مصدر سابق. ص ٤٦٧ .

١٤ ـ د. المسيري، عبد الوهاب. «الانتفاضة الفلسطينية». مصدر سابق. ص ١٥٧/ انظر القبس الكويتية، ٨٨/٦/٥.

١٥ ـ القبس، الكويتية، ١٩٨٨/٣/١ .

١٦ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٤ ـ مصدر سابق. ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧ .

١٧ ـ المصدر السابق. ص ٤٦٧ .

١٨ ـ صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن، ١٩٨٨/٣/٢٣ .

١٩ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٤ ـ مصدر سابق. ص ٤٦٧ .

٢٠ ـ د. أبو النمل، حسين. «الاقتصاد الاسرائيلي». مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. بيروت كانون الأول (ديسمبر) ص ٩٠.

٢١ ـ المصدر السابق. ص ١٠٢ .

٢٢ ـ نشرة «الملف» العدد (٥٦/٨) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ . ص ٧١٥/ انظر يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١١/١ .

٢٣ ـ التقرير (٢٩) الانتفاضة والقضية الفلسطينية في الصحافة العالمية ١٩٨٨/١٠/٥. م.ت.ف. الإعلام الموحد، الإعلام الخارجي ص ٥ ـ ٨

٢٤ ـ الجيروزاليم بوست، ١٩٨٨/٨/٥

٢٥ ـ المصدر السابق

٢٦ ـ مجلة «الفكر الديمقراطي» فصلية فكرية ثقافية. العدد ٦، ربيع ١٩٨٩ ص ١٩٧

٢٧ ـ المصدر السابق. ص ١٩٨

٢٨ ـ التقرير (١٠٠). تعقيب على تقرير الخارجية الأمريكية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، صادر عن حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة ١٩٨٩/٢/٢٠. ص ١

٢٩ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٩/٣/١٩.

٣٠ ـ عل همشمار، ١٩٨٩/٥/٢٥

٣١ ـ التقرير (١٠٥) تأثير الانتفاضة على الرأي العام الأمريكي، ١٩٨٩/٢/٢٨، صادر عن حركة «فتح»، مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ٥.

٣٢ ـ المصدر السابق ص ٣.

٣٣ ـ المصدر السابق ص ٣ .

٣٤ ـ التقرير (٢٧) ـ الانتفاضة والقضية الفلسطينية في الصحافة العالمية، ١٩٨٨/٩/١٢ م ت ف. الإعلام الموحد. الإعلام الخارجي، ص ١٢ ـ ١٣/ انظر رويتر، ١٩٨٨/٨/٢٦.

٣٥ ـ هآرتس، ١٩٨٨/١١/٧

٣٦ ـ «الفكر الديمقراطي» العدد ٦ ـ ربيع ١٩٨٩ ص ١٩٨ ـ ١٩٩

٣٧ ـ السياسة، الكويتية، ١٩٨٨/١٢/٥

٣٨ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٣ ـ مصدر سابق. ص ٢١٩.

٣٩ ـ المصدر السابق. ص ٢٢٨.

٤٠ ـ المصدر السابق. ص ٢٢٩.

٤١ ـ المصدر السابق. ص ٢٢٩.

٤٢ ـ «الأرض المحتلة ـ وقائع وأحداث» ـ تموز (يوليو) ١٩٨٨ العدد الثالث والأربعون. حركة «فتح» شؤون الأرض المحتلة. ص ٣٢٧.

٤٣ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٢ ـ مصدر سابق. ص ٢٥٧.

٤٤ ـ القبس، الكويتية، ١٩٨٩/١٢/٣

٤٥ ـ المصدر السابق

٤٦ ـ القبس، ١٩٨٩/١/١٢.

٤٧ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٣ ـ مصدر سابق ص ٢٧٥.

٤٨ ـ المصدر السابق. ص ٢٦٤

٤٩ ـ المصدر السابق. ص ٢٦١.

٥٠ ـ الفكر الديمقراطي العدد ٢ ـ ربيع ١٩٨٨، ص ١٤٦.

٥١ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٣ ـ مصدر سابق ص ٢٦٤

٥٢ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٢ ـ مصدر سابق ص ٢٧١.

٥٣ ـ السفير، اللبنانية، ١٩٨٨/٤/٨.

٥٤ ـ السياسة، الكويتية، ١٩٨٨/١١/٢٦

٥٥ ـ السفير، اللبنانية، ١٩٨٨/١٢/١٠.

٥٦ ـ السفير، اللبنانية، ١٩٨٩/١/١٨

٥٧ ـ الوطن، الكويتية. ١٩٨٨/١٢/٢٠.

٥٨ ـ القبس، الكويتية، ١٩٨٨/١/١٩.

٥٩ ـ يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢.

٦٠ ـ التقرير قم (١٨٢). زيارة عرفات لفرنسا (ردود الفعل الاسرائيلية)، حركة «فتح». مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة/ انظر على همشار، ١٩٨٩/٥/٣.

٦١ ـ كتاب «فلسطين الثورة» رقم ـ ٣ ـ مصدر سابق. ص ١٩٥.

٦٢ ـ الوطن، الكويتية، ١٩٨٨/٣/٩.

٦٣ ـ المصدر السابق

* أول مجموعة ابعدتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في زمن الثورة، كانت مكونة من أربعة شباب مناضلين، وهم (١) بشير الخيري. (٢) جبريل الرجوب، (٣) حسام خضر. (٤) جمال جبارة. بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤.



الفصل السادس

الفصل السادس

حقائق وآفاق فلسطينية واسرائيلية

مدخل:

عشية النكبة والتدمير البنيوي للتركيب الاجتماعي، السياسي والاقتصادي الجغرافي للشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٤٨، شهد العالم جملة من التحولات الاستراتيجية في الخارطة الجيوسياسية، لاسيما وأن قوى النازية والعسكرتاريا الدموية [الالمانية، الايطالية واليابانية] المعادية للبشرية سقطت في مستنقع شرها، وهزمتها إرادة الشعوب التواقة للحرية والتطور الديمقراطي السلمي.

ومما لاشك فيه أن الاتحاد السوفياتي لعب دوراً رئيسياً في هذه العملية العظيمة، والتي كان من نتائجها تحرير البشرية عموماً من الهلاك المحتم، الذي كانت تعده لها الفاشية، فضلاً عن انتقال قسم من شعوب ودول أوروبا وآسيا إلى التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الاشتراكية، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانة ثورة اكتوبر العظيمة في الاتحاد السوفياتي.

ويمكن القول، إن نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حملت في طياتها نهاية اللجوء إلى الحروب العالمية، ولكنها لم تلغ الحروب الإقليمية، خاصة وأن الشعوب المناضلة من أجل نيل استقلالها السياسي قاتلت ضد مستعمريها حتى تمكنت الغالبية الساحقة من شعوب الأرض من بلوغ

حريتها السياسية، ومع ذلك استمرت نيران الحروب الإقليمية العادلة وغير العادلة خلال العقود الأربعة ونيف الماضية دون توقف..

واليوم، وعشية الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، التي أعلن عنها المجلس الوطني في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، يعيش العالم معالم حقبة جديدة، انه يقف أمام أبواب منعطف حاد من التحولات الدراماتيكية الاستراتيجية في الخارطة الايديولوجية - السياسية والاقتصادية، وبالتالي في العلاقات الدولية. لاسيما وان القطبين المركزيين في العالم، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، خطيا خطوات جدية على صعيد التخفيف من حدة التوتر العالمي، وقلصا إلى حد كبير حدود ومساحة الحرب الباردة ومارافقها من تطورات خطيرة مع مطلع الثمانينات، خصوصاً عقب قيام الامبريالية الأمريكية بنقل العالم إلى دائرة جديدة من الحرب، هي **«حرب النجوم»**. وبذلك تمكن الطرفان من عقد عدد من الاتفاقيات المتعلقة بتدمير كميات كبيرة من الصواريخ النووية المتوسطة المدى. كما تقاطع الطرفان عند نقطة مفصلية تتعلق بالعمل، من خلال نفوذهما على حلفائهما في المناطق المختلفة من العالم، للسير في ذات الطريق، أي تغليب لغة الحوار السلمي على لغة التفجير والتوتر، وهذا التوجه عكس نفسه مباشرة على عدد من مناطق النزاع في العالم، كما حصل في أفغانستان، انغولا، وأمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق. وبطبيعة الحال لن تكون منطقة الشرق الأوسط خارج نطاق تأثير الحراك السياسي بين العملاقين السوفياتي والأمريكي، ولكن قد يأخذ مفعول هذا التأثير وقتاً من الزمن، ارتباطاً بتعقيد وتداخل عناصر الأزمة الفلسطينية - الاسرائيلية، الناتجة عن طبيعة الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني للأرض الفلسطينية.

واستناداً إلى حركة التغيير الشاملة بين النظامين الاجتماعيين الاشتراكي والامبريالي، فإن العالم بالضرورة أن يشهد تغييراً أيضاً في الخارطة

الجيوسياسية، في أكثر من بقعة من بقاع العالم، لاسيما وأن شعب ناميبيا سيحصل على استقلاله بعد الفترة الانتقالية، التي تنتهي في العام ١٩٩١، وهي الثمرة الأولى للحقبة الجديدة.

ويرى زبغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي السابق، كارتر، للأمن القومي، صورة العالم الجديدة في ضوء المتغيرات الجديدة، بإقدام كل فريق على تقديم «فرصاً مناسبة لوضع استراتيجية عليا تشكل نظاماً عالمياً أكثر تعاوناً، تبقى فيه امريكا عنصر التوازن الأساسي ومفتاح الاستقرار..»[1]. وبغض النظر عن النتيجة التي خلص لها بريجنسكي، ومدى قربها أو بعدها عن الواقع، فضلاً عن أننا لسنا في مجال التقويم وتحديد المواقف مما يجري من تحولات ايديولوجية سياسية واقتصادية، وخاصة في منظومة الدول الاشتراكية، التي تجري تحت عنوان «البيريسترويكا» [اعادة البناء] فإن المسألة البارزة والظاهرة للعيان، ان العالم يقف على عتبة منعطف تاريخي حاد، لانستطيع الجزم إلى المدى الذي سيذهب اليه هذا التطور المتعدد الأوجه والمجالات.

ومن البديهي التأكيد، ان هذا التحول الجذري في العلاقات الدولية بين النظامين الاجتماعيين سيلعب دوراً هاماً في عملية التغيير التي تشهدها المنطقة، خاصة وأن ثورة كانون الفلسطينية أعادت الأمور إلى نصابها، فبات الرأي العام العالمي يقف امام الحقيقة وجوهر الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، وأماطت الثورة القناع المزيف عن وجه الكيان الصهيوني البشع، الأمر الذي نقل هذه القوة المعنوية والسياسية ١٨٠ درجة لصالح الحق الفلسطيني، ومازالت الثورة الكانونية تفعل فعلها يوماً بعد يوم في كل الإتجاهات، مما سيساعد في الضغط على الطرف الامبريالي الأمريكي المتعنت تجاه المصالح الوطنية الفلسطينية، لقبوله الإقرار بهذه المصالح. بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة. وهذا

الأمر مرهون **أولاً**، باستمرار وتصعيد الثورة الشعبية. **ثانياً**، حمايتها سياسياً من النهج المتسرع الاستثمار. **ثالثاً**، اجادة فن التفاوض مع ممثلي الإدارة الأمريكية. **رابعاً**، التطورات الإيجابية في المواقف العربية الرسمية والشعبية. **خامساً**، التطورات الإيجابية في المواقف الدولية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني العادلة. هذه العوامل مجتمعة ستساهم في تغيير موازين القوى أكثر فأكثر، وسترغم الامبريالية الأمريكية على تغيير مواقفها.

من أضل قراءة التاريخ، الشعب أو النخبة ؟!

التاريخ تيار جارف، كما الشلال أو النهر، لايتوقف أبداً، خالد في حركته، وعندما يتوقف لايكون تاريخاً، عندئذ يكون الموت والفناء، لأن التاريخ يرمز إلى الحياة والبقاء والصعود إلى الأعلى، ولأن أحد أهم شروطه، هو حركته المطلقة.

ولأن حركة التاريخ في صراع مع الماضي، القديم، البائد، من خلال أدوات التغيير الاجتماعي الساعية نحو الجديد، لذا فأيام التاريخ تكون غنية، مليئة بالمتغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ـ الفكرية. ولايستثنى من هذه السمة العامة أكثر المراحل انحطاطاً في حياة الشعوب.

وبناءً عليه، فإن محاكمة مرحلة، لحظة سياسية وتاريخية في حياة شعب من الشعوب، بمعطياتها وشروط تجلياتها لايمكن أن تنطبق على محاكمة لحظة سياسية تاريخية أخرى، لاسيما وان قرائن وعناصر ومقومات اللحظة التاريخية الجديدة تمتاز عن المراحل الأخرى، حتى لو تقاطعت وتشابهت المراحل المختلفة في بعض المزايا العامة فإن ذلك لا يعني التطابق، فهذا مستحيل وغير ممكن الحدوث.

ومن الجدير بالتأكيد، أن ثورة كانون الفلسطينية العميقة والشاملة فتحت ملفات القضية كما لم تفتح من قبل، الكيان الصهيوني ومشروعيته!. الأيديولوجية الصهيونية وإفلاسها!. العلاقة بين الدولة الصهيونية ويهود العالم، وفي السياق، العلاقة المتبادلة بين اسرائيل والامبريالية العالمية عموماً والأمريكية خصوصاً. قرار التقسيم، صحته وعدم صحته!، لماذا رفض الفلسطينيون ذلك القرار؟ الدولة الفلسطينية وامكانيتها الواقعية! وغيرها من الأسئلة المرتبطة بالصراع الفلسطيني [العربي] ـ الاسرائيلي.

وكان من بين الأسئلة المطروحة، التي يتوقف المرء عندها، توقف بعض القوى في الساحة الفلسطينية عند حدود أربعين عاماً مضت، ولم يحاول هذا البعض [الشيوعيون الفلسطينيون] رؤية التاريخ في حركته، بل تسمروا عند «صوابية!» موقفهم من قرار التقسيم عام ١٩٤٧ . ويقول بهذا الصدد، عضو المكتب السياسي للحزب، نعيم الأشهب، مايلي: «لقد وقفنا، نحن الشيوعيين الفلسطينيين، وحدنا عام ١٩٤٧، نشير إلى الطريق الصحيح!»[٢] وتعمق «صوت الوطن» /جريدة الحزب في الخارج/ كلام الأشهب، بالقول: «فقد وافقنا نحن الشيوعيين الفلسطينيين على قرار التقسيم المذكور، ووقفنا بشجاعة ضد التيار الجارف الذي خلقته الرجعية العربية». . وأضافت «واليوم يمكننا القول بثقة، في ضوء دروس الأربعين عاماً المنصرمة، انه لو قدر لشعبنا، آنذاك، ان يقرر مصيره بنفسه، وأن يقيم دولته الوطنية المستقلة، فوق تلك الأراضي التي قررها مشروع التقسيم، والتي تبلغ أكثر من ضعف مساحة الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والتي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، ولو لم يجر تشريد القسم الأساسي من شعبنا، لكان مسار تطور شعبنا ومجمل منطقتنا قد اتخذ منحى آخر كلياً، ولما أفلح حكام اسرائيل الصهاينة في تحويل دولتهم إلى دولة

عنصرية، وقلعة أساسية في خدمة المصالح والمخططات الا
المنطقة»[٣].

إستناداً إلى «جرأة الشيوعيين» وبمقدار هذه الشجاعة ،
يطرح نفسه، أمام التاريخ والشيوعيين والقوى السياسية المخ
فعلاً كان الموقف الشيوعي عام ١٩٤٨، وتحديداً في شباط (ف
كونفرنس الأقلية الشيوعية، صحيحاً؟! هل كان الموقف نابعاً مر
العميق لمعطيات الواقع الفلسطيني والعربي والدولي؟! أم أنه
مقيداً بسلاسل الجمود العقائدي، الذي لم يستطع أن يميز ب
والأممي وشروط التوافق بينهما؟!.

من البديهي التأكيد، ان الموقف الشيوعي لم يكن صائباً ولا م
مضار ذلك الموقف وسلبياته أدت إلى نتائج وخيمة على الحركة
العربية عموماً، وليس الفلسطينية فحسب، فضلاً عن ذلك،
خطأً قبل أربعين عاماً ليس بالضرورة أن يبقى خطأً الآن، وماكا
قبل أربعين عاماً ليس محتماً ان يبقى كذلك في الظروف السياسية
وهنا تكمن قراءة التاريخ في حركته، لافي ثباته، عند نقطة
تطوره.

وارتباطاً بنسبية الصواب والخطأ في المحاكمة للمحط
الفلسطينية المحددة، نطرح احتمالاً كان ، وبالضرورة مازال ممك
أن الجيوش العربية عام ١٩٦٧ أو ١٩٧٣ تمكنت من تحقيق الن
كان الشيوعيون سيبقون مصرّين على صوابية موقفهم؟! وه
الفلسطينية كان ممكناً لها أن تطرح الهدف المرحلي لولا مالمسته مر
الجسم القومي العربي على أثر حرب تشرين الأول [اك
١٩٧٣]؟!.

إن شروط تعقيد القضية الفلسطينية وعدم استعداد الأنظ

لتحمـل مسؤولياتهـا القومية، مع مضاعفات ذلك في تعميق القطرية في الساحـة العـربية، دفـع الأنـظمـة في معظمها إلى محاولة ابعاد «الشر» الفلسـطيني عنهـا! بالتضييق والحصـار والقتـل والتآمر المباشر؟! مما حدا بالقيادة الفلسـطينية أن لاتبقى مكتـوفـة الأيدي عنـد حدود الشعـار الاستراتيجي «من النهر إلى البحر» وأدركت ضرورة تحديد شعارات أكثر ملمـوسية وواقعية في ظل المعطيات الماثلة أمامها، فطرحت عام ١٩٧٤ «برنامج النقاط العشر» أي البرنامج المرحلي للنضال الفلسطيني.

وبالعودة إلى قرار التقسيم عام ١٩٤٧ فإن عدم واقعيته وصوابيته آنذاك تعود لأكثر من سبب وعامل، منها:

١ ـ أطماع الصهيونية المحدّدة والواضحة في وثائقها والمسنودة من قبل الرأسمال المالي والصناعي العالمي.

وفي هذا الصـدد، استثمـرت الحركة الصهيونية تضامن الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي وقتذاك مع ضحايا الفاشية الهتلرية من اليهود، في تجسيد وترجمة مشروعها الكولونيالي الإستيطاني الإجلائي والإحلالي!

٢ ـ قوى الامبريالية العالمية المغذية والداعمة للمشروع الصهيوني لم تكن مستعدة لدعم الدولة الفلسطينية المقترحة في قرار التقسيم.

٣ ـ بالإضافة إلى رغبة بريطانيا، بفشل الحل المقترح [مشروع التقسيم] حرصاً منها على اعادة وصايتها على الأرض الفلسطينية.

٤ ـ الـدور الـرجعي العـربي، حيث كانت الأنظمة من اقصاها إلى اقصاها، مرتبطة بالدوائر الامبريالية المقررة في الصراع، كما أن بعضها لم يكن له مصلحة في اقامة دولة فلسطينية [شرق الأردن والنظام الملكي في مصر] وتجلى التآمر العربي أكثر فأكثر عند توقيع اتفاقية الهدنة في رودس التي تم بمـوجبها تسليم منطقة النقب وغيرها من المناطق الفلسطينية للكيان الصهيوني، وذلك خوفاً من إقامة الدولة الفلسطينية، في حال بقيت المناطق

الفلسطينية مفتوحة [الضفة الفلسطينية وقطاع غزة] على بعضها بعضاً !

٥ ـ القيادة الفلسطينية نفسها لم تكن آنذاك مؤهلة لادارة الصر
خاصة وانها سلمت، ومنذ زمن بعيد، مقاليد الأمرر المحكام العرب
فضلاً عن أنها أيضاً متخلفة وغير ديمقراطية، وفوق هذا كانت محاصرة
المطرقة الصهيونية والسندان الرجعي العربي.

٦ ـ وقبل هذا وذاك المزاج الجماهيري الفلسطيني العام، والمز
الجماهيري العربي، الذي كان ضد فكرة التقسيم، ولم يكن ممكناً المنا
بفكرة التقسيم في تلك الظروف، ومن نادى، كما فعل الشيوعيون، وا
مصيراً أقل مايمكن أن يقال عنه، انه ليس ايجابياً!.

ويؤكد الشيوعيون العرب هذه النتيجة في احدى وثائقهم الصادرة ب
قرار التقسيم، والتي جاء فيها: «وبعد ان سالت الدماء البريئة اشهاد
واتفق اللصوص الانجليز والأميركيون على اقتسام البترول والنفوذ والأسو
في الشرق الأدنى، وتبلور اتفاقهم حول فلسطين في مشروع عميل
برنادوت، الذي يقوم على التقسيم، ولكن كما أراده المستعمرون،
يقضي بمنع العرب من بناء دولة مستقلة لهم في أراضي القسم العر
وبإلحاق هذه الأراضي بالمستعمرة البريطانية الأردنية واخضاع مراكز الن
في حيفا لاشراف بريطانيا واميركا المباشر، ثم تنسيق سيطرتها المشتركة
فلسطين بتأليف «اتحاد» في السياسة الخارجية وشؤون الدفاع بين الد
اليهودية و«المملكة الأردنية الكبرى»» وتضيف «ويحقق للصهيونيين توس
مداهم الحيوي فيشمل فلسطين وشرق الأردن معاً، سعياً وراء حلم
الرجعي القديم الفاشل، بجمع كل يهود العالم حول «ضفتي الأردن»»[٤]

في ضوء ذلك، لايجوز محاكمة مراحل التاريخ المختلفة بذات المكيال
لان في ذلك جوهر الجمود العقائدي، وهذا يتنافى مع المنهج الماد
الديالكتيكي، الذي يشكل أحد أعمدة الماركسية ـ اللينينية، الأمر الذ

يتطلب من الشيوعيين وغيرهم من القوى السياسية الفلسطينية والعربية الابتعاد عن بعض المقولات، التي باتت تحتل مكاناً رئيسياً في وثائق واصدارات العديد من القوى السياسية التقدمية الفلسطينية والعربية. مثل «وجاءت الأحداث لتؤكد صوابية مواقفنا. . !» إلى آخر هذه المقولات التي تعكس في كثير من الأحيان غروراً، ولايزيد هذه القوة أو تلك شرفاً رفيعاً، فالتاريخ والجماهير هما الحكم، وهما كفيلان برفع هذه القوة أو تلك إلى مصاف القوى القائدة والمسيرة لحركة نضالات شعبها، بمقدار ماتتجاوب وتنسجم هذه القوة مع أهداف وطموحات الجماهير، ارتباطاً بقوانين التطور الإجتماعي.

أين الدولة من الثورة ؟

إذاً اقتضى التاريخ بمعطياته وتشابكاته المحلية والإقليمية والدولية قبل أربعة عقود، أن يتخلى عن الشعب العربي الفلسطيني، بفعل التآمر الامبريالي، الصهيوني والرجعي العربي، وبالتالي يحرمه من حقوقه الوطنية المشروعة، ويجرده من أبسط مقومات تشكل وتطور الشعوب، العيش على أرض وطنه في إطار سياسي مستقل [الدولة] واختيار النظام السياسي الذي يشاء، أسوة بباقي شعوب الأرض، التي نالت حقها في تقرير مصيرها بنفسها، فإن التاريخ في الظروف الراهنة، المحددة، وتحت ضغط العامل الذاتي ـ الثورة الكانونية البطلة ـ واستجابة العوامل الإقليمية والدولية لمفاعيل هذا الضغط بحدود معينة، بات أكثر استعداداً للتجاوب مع بعض الطموحات والأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة.

وإذا كانت الآفاق النهائية لمدى التجاوب الإقليمي والدولي ليست محددة المعالم حتى اللحظة، فإنه من المؤكد أن الوقائع والإنجازات، التي

رسختها ثورة كانون المجيدة على الأرض تعكس إلى درجة كبيرة استعداد وقابلية هذا القطاع الهام من قوى التأثير الفعلي للذهاب بعيداً في التضامن مع الأهداف الوطنية المرحلية الفلسطينية.

ولكن لم تصل كل قطاعات الرأي العام الإقليمية والدولية إلى ذات الوتيرة والمستوى في درجة التضامن والدعم لهذه الأهداف، التي يتربع على رأسها، هدف الحرية والاستقلال، إلا أن استمرارية الثورة الكانونية وتجذرها وتعميق محتواها الديمقراطي وتصعيدها عبر أساليب كفاحية شعبية جديدة، من خلال إقران النار بالحجر، كي تصل نيرانها إلى عمق الركيزة البشرية الصهيونية، وذلك بزيادة عدد النعوش المحملة من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى داخل الكيان الصهيوني، وبشكل دائم ومستمر حتى يمحق الاحتلال وتشرق شمس الحرية، والاستقلال.

وارتباطاً بذلك، وبفعل الممارسات الصهيونية الوحشية والدونية ضد الجماهير الفلسطينية المناضلة من أجل اهدافها الوطنية، فضلاً عن اللغة السياسية الواقعية المستندة إلى برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني؛ ستتمكن الثورة من إحداث التغيير الجدي في القطاعات التي مازالت متخلفة من الرأي العام العالمي عن التجاوب المطلوب مع مفاعيل الثورة وأهدافها، الأمر الذي يعني اقتراب الثورة من تجسيد الدولة على الأرض.

جديد الثورة في الثورة

في سفر الفصول السابقة، أشرنا إلى الكثير من أوجه وعناصر الجديد الذي بلورته وشكلته مفاعيل الثورة في الثورة في الساحة الفلسطينية، إلاَّ أن ذلك ليس كل الجديد، بقي هناك حقائق لابد من تدوينها، فضلاً عن التأكيد على بعض العوامل، التي جرى التعرض لها، ولكنها بحاجة إلى

ترسيخ، لرؤية حجم المسافة الكفاحيه، التي قطعتها ثورة كانون المجيده في النضال الوطني الفلسطيني، وقبل ذلك موقعها في سلم العملية الثورية الفلسطينية.

واستناداً إلى ذلك. فقد شكل الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في قصر المؤتمرات بنادي الصنوبر في الجزائر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ حدثاً نوعياً في التاريخ الفلسطيني الحديث، منعطفاً في مسار العملية الكفاحية الفلسطينية.

لقد نقل هذا الإعلان الجماهير الفلسطينية والعربية وقطاعات الرأي لعام العالمي المختلفة، وقبل ذلك القوى السياسية الفلسطينية المنضوية تحت لواء الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من دائرة الحلم التمني بقيام الدولة، من مجرد رفع شعار الدولة والتعبئة له، إلى دائرة جديدة أكثر اقتراباً من الدولة. حيث باتت قوى الثورة وجماهيرها تتلمس لطريق والمسافة الفاصلة بين الثورة والدولة؛ ولم تكن الدولة الفلسطينية ريبة من الواقع، طيلة العقود الأربعة الماضية، كما هي عليه الآن في زمن ثورة في الثورة.

وفي ضوء ذلك، يبرز أكثر من سؤال بحاجة للاجابة، منها، لماذا هذا شعور؟ هل هو مجرد انفعال عاطفي وحماس لايستند إلى أسس مادية؟ هل يقترن بمعطيات مادية على الأرض؟ وهل هناك آفاق جدية لذلك أم بو الوهم والسراب؟!.

من البديهي التأكيد، أن هذا الشعور ليس وليد فعل عاطفي أو حماس يستند إلى أساس مادي، لاسيما وأن الأرض الفلسطينية المحتلة تحترق تت أقدام المحتلين الصهاينة منذ مساء يوم الثامن من كانون الأول ديسمبر) ١٩٨٧، ومازال أوارها في تصعيد دائم حتى تحقيق هدف الحرية لاستقلال.

وهـذا الإحـتراق الثـوري المتجدد عبر ميكانيزم صنعته ارادة الجماهير الشعبية الفلسطينية وقيادتها الوطنية الموحدة، غير معالم الأشياء والمفاهيم والمقولات، واعاد ترتيب الأمور بشكل يختلف عما سبق يوم اندلاع الشرارة الأولى في هذا العمل الثوري العظيم، لقد نقل العالم من موقع إلى آخر، ووقع كالصاعقة على رأس قادة ومستوطني الكيان الصهيوني ومازال يدك حصون الصهاينة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة . . .

ومن هنا يمكن التأكيد، ان الثورة الديسمبرية المباركة شكلت، بحق ، محطة نوعية في سياق النضال الوطني الفلسطيني، محطة جديدة بمعطياتها وملامحها ومكـوناتها، تختلف عما سبقها من مراحل النضال الفلسطيني المعاصر منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ، بتعبير أوضح إنها تعتبر محطة بحد ذاتها، منذ أن تفجرت مفاعيل بركان الحقد الشعبي الفلسطيني في وجه الغزاة الصهاينة.

أولاً ، كونها نقلت ثقـل الثـورة الفلسطينية المعاصرة إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي المرة الأولى منذ عام ١٩٤٨،أي منذ قيام الكيان الصهيوني على حساب الأرض والشعب الفلسطيني، ينتقل فيها الكفاح الـــوطني بهذا الــزخم والسعــة والشمـول والعمق والتجـذر إلى الضفـة الفلســطينية وقطاع غزة، فضلاً عن انتقاله الجزئي المباشر إلى منطقة الـ ٤٨ ، الأمر الذي وضع الكيان الصهيوني وجهاً لوجه أمام الثورة الفلسطينية البطلة، فوصلت حجارتها ومفاعيلها إلى زجاج البيت الصهيوني فتحطم كما لم يتحطم من قبل منذ أربعة عقود خلت، فدوى صدى الثورة في أرجاء البيت القائم على أسس هشة، وعلى فكرة صهيونية أثبتت الأيام عقمها وانسداد الآفاق أمامها، ولم تعد تشكل بالنسبة لجزء كبير من يهود العالم، بما في ذلـك جزء من قاطني اسرائيل، سوى **«ايقـونة تاريخية»** من القرن التاسع عشر معلقة على الجدار للذكرى!.

وهذا هو ماخشيه الإسرائيليون طيلة عقود الصراع الأربعة، لما يحمله هذا الانتقــال من أخــطار حقيقية على الكيان الصهيوني ومشروعيتـه. وحقــائق الثـورة في الثـورة أكـدت صحـة الخشية الاسرائيلية، فالبيت الصهيوني غير قادر على أن «يلملم» نفسـه منـذ اشتعال نيران الثورة في السهل والجبل الفلسطيني.

وأيام الثـورة الكـانـونية القادمة من مخزون الحقد الشعبي الفلسطيني المتراكم على مدار أيام وشهـور وسنوات التشريد والضياع، أيام النكبة منذ مايزيد على الأربعين عاماً، كفيلة بتعميق الهوة والفجوة بين مواطني «الهيكل الثالث» مع مايحمله ذلك من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وبالتالي ايديولوجية.

ومن البـديهي القـول، إن هذا الانتقـال لمركز ثقل الثورة إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، لايعني بالمطلق الغاء دور الركيزة العلنية ـ الثـانيـة ـ للثورة الفلسطينية المعاصرة، بل العكس صحيح، وإنما أعاد الأمـور إلى نصـابهـا، خاصـة وأن الـركيزة الأولى والأساسية للثورة هي الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهي الأكثر تأثيراً وفعلاً ضد قوات الاحتلال الصهيوني ورعاع المستوطنين.

فضـلاً عن ذلك، من الخصائص المميزة للثورة الفلسطينية المعاصرة استنـادها واعتمادها على ركيزتين اساسيتين في نضالها التحرري، الركيزة السرية، وهي الأساسية والأولى للثورة، ركيزة الأرض المحتلة، والركيزة العلنية، وهي رئيسية وفي المـرتبـة الثـانية، وهذا مرتبط بظروف الشعب العربي الفلسطيني، الذي يعيش حالة من التوزع الديمغرافي الإرغامي ـ الإجباري، نتيجة الوجود الاستيطاني الصهيوني، الذي قام بطرد وخلع الجماهير الفلسطينية من ديارها وقراها ومدنها وبياراتها، وورشها الصناعية. وتتكامل الركيزتان في العملية التحررية الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: **أعادت الصراع إلى جوهره**، إلى محتواه، الذي كان يجب أن يتخذه منذ أمد بعيد! ، فأمسى الصراع يعرف في الأوساط الإقليمية والدولية بـ «**الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي**»، حيث بات العنصر والوجه الفلسطيني، هو الأبرز والأوضح في الصراع مع العدو الصهيوني. وهي أيضاً المرة الأولى منذ عام الثورة الكبرى **١٩٣٦** المغدورة، التي يحتل فيها الثقل الفلسطيني هذا الموقع.

وهذا لايقلل من أهمية الإنجازات الكبيرة والهامة، التي حققتها الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ العام **١٩٦٧**، من تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي تميز الخاص الفلسطيني عن العام العربي، إلى الإنجازات والمكتسبات السياسية والعسكرية، التي حققتها الثورة، وأبرزها، تجاوز مؤامرات التصفية والذبح السياسي والعسكري والبنيوي للثورة والشعب على حد سواء، مقررات مؤتمر قمة الرباط العربية عام **١٩٧٤**، قرارات الأمم المتحدة في الدورة [٢٩] عام **١٩٧٤** ، وماتلاها من قرارات في الدورات اللاحقة، بالإضافة إلى كلمة فلسطين، التي ألقاها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الإنجازات.

رغم ذلك لم يتسم النضال الفلسطيني بهذه السمة، كما هي عليه ، منذ اندلاع شرارة الثورة في الثورة في كانون الأول (ديسمبر) **١٩٨٧** ، لاسيما وأنها اضعفت وحدت من تأثير العامل العربي الرسمي على هذه الثورة، وحتى في حال تمكنت الأنظمة العربية من التأثير على قيادة م. ت. ف . في الخارج، بهذا القدر أو ذاك، فإن هذا التأثير سيبقى أقوى وأكبر في نطاق الخارج، منه في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن القيادة الوطنية الموحدة للثورة، الذراع الكفاحية الطولى للمنظمة، فضلاً عن أنها خارج نطاق التأثير المباشر لسياسة هذه الأنظمة، فإنها أيضاً تدرك أبعاد ومخاطر السياسة الرسمية العربية.

وهذا الطابع لاينتقص من البُعد العربي للصراع، ولا يسيء له، لأنه كان من الضروري جداً ومنـذ زمن بعيد أن يتسم الصراع بالـطابـع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، (١) لتجريد الكيان الصهيوني من احدى نقاط قوته السابقة، التي كان يستخدمها في استدرار عطف الرأي العام العالمي لجانبه، حينما كان يصور الصراع وكأنه ضد الدول العربية كلها، وليس ضد الفلسطينيين فقط!، (٢) لأن اتخاذ الصراع هذه السمة ساعد ويساعد في كسب المعركة الإعلامية والرأي العام العالمي، وبالتالي امكانية الإستيعاب للأهداف والحقوق الوطنية الفلسطينية ستكون أكثر وأشمل لدى هذه الأوساط. (٣) نقل هذه الأوساط إلى جانب الحق الفلسطيني، أو على أقل تقدير تحييدها، بدل أن تكون واقفة إلى جانبه. (٤) بدل أن يكـون الإطار العربي عبئاً كما في السابق على أكثر من مستوى وصعيد، يصبح اطاراً مساعداً بالمقدار الذي تسمح به الظروف القومية للجماهير العربية وقواها التقدمية.

ثالثاً: تعتبر محطة نوعية في النضال الوطني الفلسطيني استناداً أيضاً إلى شمـوليتها، وعمق طابعها الديمقراطي، وتجذرها، وصيرورتها الصاعدة نحو الآفاق الوطنية الرحبة. وبحمايتها لرأس الثورة الأم في الداخل والخارج من مقصلة الأعداء، الصهاينة والرجعيين العرب على حد سواء، وتوجيهها سهامها إلى رؤوس مشاريع التآمر المختلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة **[مشروع التقاسم الوظيفي، خطة «التنمية» خلق «البدائل» عن قيادة منظمة التحرير، الحكم الذاتي، والإدارة المدنية... وغيرها]**. وخارجها **[تصفية البندقية والثورة في الساحة اللبنانية، التي عرفت بـ«حرب المخيمات» التي شنتها حركة «أمل» ومن يقف وراءها، وإفرازات قمة عمان الطارئة]** الأمر الذي حال دون استكمال تنفيذ حلقات هذه المشاريع التآمرية التصفوية.

وما هو جدير بالتأكيد أن الثورة في الثورة، ليست فقط محطة نوعية بحد ذاتها، وإنما أيضاً هي، تؤسس لمرحلة جديدة في الكفاح التحرري الوطني الفلسطيني، أي أنها تؤسس لمرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذه المرحلة تتعمق معالمها السياسية والتنظيمية المؤسساتية والإقتصادية والقانونية - الإدارية والكفاحية مع كل يوم من أيام الثورة الكانونية المجيدة، التي تحمل في طياتها ديالكتيك عملية الهدم والبناء في آن، فبقدر ماتهدم الثورة من مؤسسات الإحتلال الصهيونية بقدر ماتبني مؤسسات سلطة الشعب البديلة، وبالتالي بقدر ماتسرع عملية رحيل المحتلين الصهاينة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في الوقت ذاته تقرب من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض.

وعلى صعيد هذه المحطة، حققت الثورة العديد من الإنجازات والمكتسبات الوطنية على الأرض الفلسطينية، منها مايلي:

١ - امساك زمام المبادرة السياسي والعسكري، وبالتالي افقاد القيادة الصهيونية هذه الميزة.

٢ - فك الإرتباط القانوني والإداري الأردني مع الضفة الفلسطينية.

٣ - تشكيل الأطر التنظيمية الشعبية الفلسطينية [**القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية والتخصصية ولجان الأحياء**]. في الغالبية العظمى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعتبر البديل التنظيمي عن مؤسسات وسلطات الإحتلال، التي يجري تدميرها تدريجياً.

٤ - تمكن هذه الأطر من قيادة المجتمع الفلسطيني، وبالتالي افقاد القيادة الإسرائيلية التأثير الذي كان لها قبل اندلاع شرارة الثورة الكانونية.

٥ - التوجه إلى الأرض الفلسطينية وتعزيز مكانة الاقتصاد البيتي، فضلاً عن حماية المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وفي ذات الوقت مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها مثيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومقاطعة العمل

في المستوطنات القائمة داخل الأراضي المحتلة عام ٦٧، كما يجري التقيد بأيام الاضرابات التي تحددها نداءات القيادة الوطنية الموحدة، الأمر الذي يضعف الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تعزيز عملية فك الإرتباط الاقتصادي التدريجي بين السوق الوطنية المحلية وسوق الإحتلال الإسرائيلي.

٦ ـ تطوير الأساليب الشعبية الكفاحية، التي تجمع بين أشكال النضال المدني السلمي وأشكال النضال العنفي، واتباع أساليب تكتيكية متحركة، مما أرهق العدو وشل فعاليته، فاندفع نحو استخدام مزيد من وسائل القمع والإرهاب، في مواجهة الجماهير الشعبية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تعميق افتضاح فاشية العدو الصهيوني، وبالتالي ابتعاد أقسام واسعة من الرأي العام العالمي عن دائرة التضامن مع الإحتلال إلى دائرة الشجب والإستنكار والإدانة لممارساته الإجرامية، ومطالبته بالإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وأيام الثورة تحمل باستمرار الجديد من فنون حرب الشعب، كما وتطور من أسلحتها البدائية المستخدمة، بالإضافة إلى تصعيدها التدريجي لاستخدام الأسلحة النارية، وتشكيل أنوية شبه منظمة من لجان المقاومة الشعبية على شاكلة فصائل وكتائب، كما كتائب غسان كنفاني وفصائل محمد الخواجا، وغيرها الكثير المنتشرة في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧ ـ مشاركة الجماهير الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب والكرمل في الثورة، بهذا القدر أو ذاك، من خلال الإضراب والمظاهرة والبيان، فضلاً عن انتشار القاء زجاجات المولوتوف، وتعميق فلسطنة الجماهير مما خلق شرخاً بين الجماهير الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني، وهذه العملية لن تقف عند حدود مايجري الآن، فالثورة بالضرورة أن تنقل مستوى فعل

الجماهير الفلسطينية في منطقة الـ ١٩٤٨ إلى مستويات أرقى وأكثر تطوراً.

٨ ـ عقد القمة العربية ـ قمة «الانتفاضة» في الجزائر في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، التي ألغت نتائج قمة عمان الطارئة وأقرت الورقة الفلسطينية المقدمة للقمة.. فضلاً عن الندوات العربية المختلفة التي عقدها المثقفون العرب في كل من صنعاء وتونس والقاهرة وبيروت وغيرها من الدول.

٩ ـ كسب معركة الرأي العام العالمي والإعلام، على حد سواء، وأثر ذلك في حجم التحولات الكبيرة التي أحدثتها الثورة في هذه القطاعات لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية، وساعد هذا في نقل القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث في كل المنابر والمحافل الإقليمية والدولية، السياسية والحقوقية والإنسانية والإقتصادية والثقافية ـ الفكرية.

وجملة هذه التحولات الفلسطينية، التي تشكل المقدمات الطبيعية لنشوء وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، خلقت موازين قوى جديدة على الأرض بين طرفي الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، حيث يمكن القول بدون أي وجل أو شعور بالمبالغة، **بأن الثورة الفلسطينية انتقلت من مرحلة الدفاع الاستراتيجية إلى ولوج مرحلة التعادل الاستراتيجي مع العدو الصهيوني.** ولولا هذا التحول الجدي في موازين القوى لما أمكن لقيادة الثورة ان تعلن عن وثيقة الاستقلال وبالتالي عن قيام الدولة الفلسطينية، التي رغم أنها مازالت في نطاق الإعلان السياسي المعنوي. إلا أن لها مدلولاً سياسياً وتاريخياً في آن، وماحصلت عليه من أعتراف وتأييد دولي يفتح الآفاق الرحبة والواسعة أمام إقامة وتجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع.

ديالكتيك الدولة والثورة

ويبقى الحديث عن ولوج الثورة الفلسطينية مرحلة التعادل الإستراتيجي

كلاماً في كلام، إذا لم نرَ حجم التحولات داخل الكيان الصهيوني، . وإذا لم نلامس هذه التحولات المتعددة الجوانب.

وفي هذا الصدد يخطىء من يعتقد أن على الثورة وجماهيرها، كي تبلغ مرحلة التعادل الإستراتيجية، أن تحشد جيشاً موازياً لجيش العدو!، واقتصاداً يتناسب مع اقتصاد العدو!، وبشراً بمقدار عدد مستوطني الكيان الصهيوني!؟.

إن أصحاب وجهة النظر هذه، لايدركون الأشياء في حركتها وتطورها ومفاعيلها، وملموسيتها، وانما ينظرون للأمور في حالة المعادلات الحسابية البسيطة، التي تجاوزتها حركة تطور الحياة عبر تطور القوى المنتجة، وبالتالي تطور عملية الصراع؛ أي أولئك، الذين يحسبون بالطريقة التقليدية القديمة، والتي جوهرها واحد + واحد يساوي اثنان؟! ورؤية المسائل في حالة التجريد البسيطة جداً، والتي تُفقد أصحابها القدرة على تبين العمليات الحسابية المعقدة.

ولو وقف على رأس الثورة أناس من هذا القبيل، وأخذوا يكيلون بهذه المكاييل لما بلغت الثورة هذا المستوى من التطور، ولما اجترحت الجماهير الشعبية الفلسطينية كل المعجزات والبطولات العظيمة، التي جسدتها في عملية الصراع المحتدم بينها وبين سلطات الإحتلال الصهيوني. وبالضرورة لما رفعت شعار الحرية والإستقلال، كشعار ناظم، وضابط، وموجه ومحفز للجماهير الشعبية الفلسطينية، وضاغط، سياسياً ومعنوياً، على سلطات العدو الصهيوني.

وكان على مثل هذه القيادة أن توقف الثورة بعد أول مواجهة عفوية مع قوات العدو!، هذا إن لم تمنع اندلاع هكذا ثورة! وتساوم عليها بأبخس الأثمان!؟، وتدفع الجماهير نحو الخضوع للواقع، دون أن تفعل شيئاً من أجل تغييره!، انتظاراً لليوم الموعود!، الذي تحقق فيه «التوازن

الاستراتيجي!» في كل شيء!، استناداً إلى نظرية واحد + واحد يساوي اثنـان؟! وتحيل الشعب إلى الاعتماد على «النظرية القدرية»! فتقتل كل عملية نهوض ثورية في نفوس الجماهير.

ولكن الثورة في الثورة الفلسطينية، التي يقودها جيل جديد تعمد في ميدان المعـارك اليومية مع المحتل الصهيوني، لم تفسح المجال امام هذه الـدعـوات، فضـلاً عن أنها لجمت كل العنـاصر القيادية الإصـلاحية والمستعدة للذهاب بعيداً في عملية التساوق مع الحلول غير الواقعية، والتي لا تنسجم مع عطاء وتضحيات الجماهير الشعبية الفلسطينية.

وارتباطاً بذلك، فإن الثورة رغم أنها لاتملك جيشاً مسلحاً، ولا تملك اقتصاداً قوياً، ولم يتوفر لها مقومات الصمود كما يجب، إلا أنها تمكنت من انزال أقصى الضربات في جيش العدو الصهيوني، الذي كان يعتبر من أوائـل الجيوش في العـالم، والجيش الأول بلا منـازع في منـطقة الشرق الأوسط!، وأحدثت انشقاقاً كبيراً بين اسرائيل ويهود العالم، وألحقت أفدح الأضرار بالاقتصاد الاسرائيلي، وخلقت شرخاً داخل المجتمع الصهيوني فنشأت مجموعات اجتماعية ـ سياسية معارضة للاحتلال ومنادية برحيله عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن اتساع دائرة الخلافات بين مؤيدي الاحتلال ومعارضيه. وبلغ الأمر حد انتقال الخلافات من حيز النقاش بين وجهات النظر المختلفة، إلى حد التهديد بالقتل والمطاردة. الأمر الذي ينبىء بعواقب وخيمة في اسرائيل، مع تصاعد وتيرة الثورة وتحت ضغط طرقات الجماهير الشعبية الفلسطينية وقيادتها السياسية المنادية بشعار الحرية والاستقلال، واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

وهكـذا أمكن للثورة بجماهيرها الشعبية العزلاء إلا من إيمانها المطلق بحتمية انتصارها وعدالة قضيتها الوطنية، وبأسلحتها البدائية والبسيطة، الحجر والمقلاع والنقيفة والكرات الحديدية وزجاجات المولوتوف وغيرها من

لأسلحة ، وبالربط المبدع بين أساليب النضال والكفاح المختلفة المدنية العنفية، وبـاتبـاع التكتيك النضـالي والسياسي المرن ، أولاً مع جماهير لثورة، وثانياً مع الرأي العام الإسرائيلي والعالمي، أمكن للثورة من ولوج رحلة التعـادل الاسـتراتيجية، الأمـر الـذي دفع قيادة منظمة التحرير لفلسطينية إلى الإعلان عن وثيقة الاستقلال، استقلال الدولة لفلسطينية.

وهذا الترابط أظهر عمق العلاقة الجدلية مابين مراحل الثورة والإعلان لسياسي عن قيام الـدولـة. أي أن عملية الإعلان لم تكن نزوة سياسية انفعـالاً غوغـائياً استهوى القيادة الوطنية الفلسطينية، وانما هي عملية مشروطة بمراحل العملية الثورية الفلسطينية، ومقترنة بالمسافة الكفاحية التي قطعتها الثورة الفلسطينية في مسار عمليتها التحررية، ولو لم يحدث هذا التـطور لما حمّلت قيادة الثـورة نفسهـا وزر شعار مطروح في ميثاقها [برنامجها السياسي الأول] أي شعار الدولة الفلسطينية.

ومن خلال التتبع لمسار الثورة الفلسطينية المعاصرة وبرامجها. لم يحدث قط أن حاولت قيادة الثورة [اليمين واليسار على حد سواء، رغم التباين بينهما] أن تطرح في سياق عمليتها التحررية اعلان وثيقة الإستقلال. فقط كل ماكـانت تطرحـه قوى الثـورة هو تعـديل في الشعـار السياسي الاستراتيجي، ارتباطاً بمعطيات ومتغيرات الواقع الفلسطيني والعربي والعالمي.

وهنـاك فرق شاسـع مابين هدف الدولة المثبت في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية [الميثاق مع مارافقه من تعديل في الدورات اللاحقة للمجلس الوطني الفلسطيني] وفي برامج الفصائل الفلسطينية المختلفة، كل على انفراد، كهدف استراتيجي بعيد، انخرطت كل قوى الثـورة في النضـال والتحـريض والتعبئـة والقتـال من أجله في الأوساط

الفلسطينية والعربية والعالمية، وبين الإعلان عن وثيقة الاستقلال في ١٩٨٨/١١/١٥ في الجزائر، استقلال الدولة الفلسطينية، التي تعني ولوج الثورة مرحلة نضالية نوعية جديدة تؤشر إلى بلوغ الثورة منعطفاً تاريخياً قربها من قيام الدولة على الأرض، هي مرحلة التعادل الاستراتيجية.

الجماهير الشعبية صانعة التغيير التاريخي

ومن البديهي التأكيد، ان صانع هذا الانعطاف التاريخي، الذي ساهم بنقل الثورة من مرحلة إلى أخرى أكثر رقياً وتطوراً في العملية الوطنية التحررية، هو، الجماهير الشعبية الفلسطينية، التي انصهرت في بوتقة الثورة، وشكل احتراقها الثوري الدينمو، مولد الطاقة الثورية، شعلة الثورة المستمرة، ميكانيزم تجددها وتجذرها وبقائها، ودفعت ثمن ذلك التغيير النوعي الاستراتيجي عرقاً ودماً، وتضحيات جساماً كلفتها حتى شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩ حوالى ٥٧٣ شهيداً، وزاد عدد الجرحى خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩، قرابة الألفي جريح، فضلاً عن آلاف المعتقلين والمطاردين الجدد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وحسب معلومات معاريف [١٩٨٩/٧/١٤] فإن الجماهير الفلسطينية قامت بتنفيذ ماجموعه «أربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وعشرة [عملاً نضالياً مختلفاً]. . ، منها ٣٤٩١٢ [عملاً نضالياً] في الضفة [الفلسطينية] و٩٣٩٨. . في قطاع غزة»(٥) خلال الفترة الممتدة من ٨٧/١٢/٩ إلى ١٩٨٩/٧/٩.

هذا العطاء الجماهيري، هو الأساس في الحراك الثوري، وهو صاحب الفضل الأول والثاني. . والعاشر، والذي يفوق الفصائل الوطنية، لانه هو، الحاضنة لكل النشاط الثوري على الأرض الفلسطينية المحتلة؛ الَّا أن هذا التأكيد والجزم على الدور الريادي للجماهير الشعبية لاينتقص من دور

القوى السياسية الفلسطينية المشكلة للقيادة الوطنية الموحدة، والتي لعبت دور الموجه والمنظم لحركة الفعل الجماهيري. وبالضرورة أن تتمايز عملية الفعل بين فصيل وآخر من الفصائل الأربعة المكونة للقيادة الموحدة، بالإضافة إلى القوى الأخرى التي مازالت خارج إطار قوم.

وهذا التأكيد على دور الفصائل لايعني أن الحركة السياسية للقيادة الفلسطينية في الخارج كانت كلها صحيحة وتخدم الشعار السياسي الناظم للثورة ـ الحرية والاستقلال ـ بل العكس صحيح، لاسيما وأن عدداً من القياديين الفلسطينيين وقعوا، بفعل تقديراتهم الخاطئة، في العديد من الأخطاء المسيئة للعملية الثورية الفلسطينية، وخاصة في قيادة اليمين الفلسطيني، فذهب بعضهم إلى درجة الإنـدلاق غير المتوازن، والذي يعكس نوعاً من الخفة السياسية المضرّة، ببرنامج الإجماع الوطني الفلسطيني، على سبيل المثال لا الحصر، تصريح الأخ «أبو إياد» المرسل عبر شريط الفيديو للقيادات الإسرائيلية، والذي يتبرع فيه بتصريحات تساومية مجانية للاسرائيليين دون مقابل!، وتصريحات الأخ «أبو عمار» في مؤتمره الصحفي في جنيف، الذي أعلن فيه «التخلي عن الإرهاب!» الأمر الذي اشتم منه «ادانة» للنضال الوطني الفلسطيني مقابل مصافحة اليد الأمريكية؟! بالإضافة إلى ذلك، تصريحه في مؤتمره الصحفي في باريس، والذي أعلن فيه «التخلي عن الميثاق!» باستخدامه تعبير «كادوك» [التقادم]؟! ليس هذا فحسب، بل أبدى استعداده لأن يسير على نفس طريق السادات، وهذا ما أعلنه في تصريح لصحيفة «ريبوبليكا» الإيطالية، عندما قال انه على استعداد «لأن يذهب للقدس، وأن يسير على طريق السادات، شرط توفر الغطاء السياسي العربي...»[6] إلى آخر التصريحات المشابهة التي يطلقها بين الفترة والأخرى!؟.

إن مثل هذه التصريحات لا تدخل في نطاق المناورة السياسية، بل إنها

تدخل في نطاق التساوق مع أكثر الحلول السياسية الأمريكية والإسرائيلية بؤساً وابتعاداً عن رؤية الأهداف والحقوق الوطنية الفلسطينية. . ومثل هذه التصريحات يخلق حالة من البلبلة في صفوف الوطنيين الفلسطينيين، ويسيء إلى وحدة الصف الفلسطينية، التي يجب أن يحرص عليها الجميع في زمن الثورة الكانونية، لا العكس، كما أنها تدفع أطراف معسكر الأعداء لطلب المزيد من التنازلات السياسية المجانية، خاصة وهي ترى القيادة السياسية، ممثلة بشخص رئيس اللجنة التنفيذية، مستعدة لان تذهب بعيداً في تقديم التنازلات السياسية، الأمر الذي يشكل خطراً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، في لحظة أحوج مايكون فيها الفلسطينيون إلى الوحدة الوطنية، ليتمكنوا من مجابهة مؤامرات الأعداء وتحقيق الأهداف الوطنية المرفوعة.

والفرق شاسع والبون واسع مابين المناورة السياسية المسؤولة، وهي مشروعة وضرورية، وبين التساوق السياسي الذي يسيء لصورة الكفاح الشعبي البطولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالمناورة لاتعني التخلي عن برنامج الإجماع الوطني، بل تعني التمسك به والدفاع عنه، والبحث عن الصيغ والأساليب الكفيلة بإظهار الطابع المرن للسياسة الفلسطينية، ولكن في ذات اللحظة، لايُشتم منها تقديم التنازلات المجانية لصالح العدو الصهيوني، على حساب المصالح الوطنية الفلسطينية. خاصة وان معسكر الأعداء ينتظر الإمساك بلحظة ضعف في الحلقة الفلسطينية من أجل القيام بعملية «اجهاض» للثورة الفلسطينية؟! الأمر الذي يحتم اختيار المصطلحات المرنة والسياسة الحازمة والصلبة في آن، وذلك من أجل حماية الثورة وتصعيدها في مواجهة المحتلين وحرق الأرض تحت أقدامهم.

وهذا التحديد ليس لغواً إنشائياً، ولا مطالبة بالتطرف وإدارة الظهر لوقائع الصراع الماثلة أمام الجميع، وليس افتعالاً للخلاف مع القوى

السياسية المختلفة وخاصة البرجوازية الفلسطينية، التي تلعب دوراً مقرراً في العملية السياسية الفلسطينية، وإنما حرصاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية. ولا يوجد فلسطيني مخلص لقضيته الوطنية يرفض المناورة والتكتيك السياسي، طالما هذا التكتيك يؤدي إلى الهدف السياسي الاستراتيجي المحدد للنضال الوطني في هذه المرحلة، وبحيث لايبدو التكتيك نوعاً من البحث عن الأضواء، كما يفعل الكثيرون في الساحة الفلسطينية!، وشرط أن لايكون تكتيكاً من أجل التكتيك! الأمر الذي يؤدي إلى إضاعة مؤشر البوصلة، الهدف، وبالتالي يمسي عبئاً على الأهداف الوطنية والحركة السياسية الفلسطينية العامة، كون القائمين على هذا المنهج سيتخلون تدريجياً عن الثوابت الوطنية، ليس هذا فحسب، بل ويمارسون ضغطاً من أجل اقناع القوى السياسية الأخرى بـ «فائدة» و«جدوى» ذلك المنهج؟!.

وبناءً عليه، فإن واجب القيادات السياسية الفلسطينية أن تخوض عملية الصراع السياسي، انسجاماً وارتباطاً، بالعملية الثورية الجارية في الأرض المحتلة، والتي أرغمت القاصي والداني على الإنحناء لها، وغيرت معالم الوجوه والحدود ونبشت ماطمرته يد المؤامرة الامبريالية ـ الصهيونية والرجعية العربية، وقلبت معايير الحسابات السياسية في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، فيما يتعلق بأزمة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، ولصالح العملية النضالية الفلسطينية وشعاراتها السياسية المشروعة. الأمر الذي يتطلب من القيادة السياسية الفلسطينبة أن تكون منسجمة مع ماهو قائم على الأرض الفلسطينية المحتلة في حركتها السياسية، في تصريحاتها وبياناتها.

وأما من يعتقد أن الرأي العام العالمي، وقبل ذلك الاسرائيلي، سيتأقلم مع الوضع القائم ويصبح «روتيناً مملاً» لايثير عوامل الضغط المطلوبة!،

فهو مخطىء وغير واقعي، لان العملية الثورية لن تتوقف عند حدود الأساليب الكفاحية المستخدمة حتى الآن، فالأيام القادمة من الثورة حبلى بأساليب كفاحية جديدة لن يقوى العدو على تحمل نتائجها، لأن مفاعيلها ستعمق الأزمة داخل المجتمع الصهيوني وبالتالي تفتح آفاق «الحرب الأهلية» كأحد أهم الاحتمالات الممكنة لاحقاً، فضلاً عن أن الرأي العام العالمي لن يقف أمام استمرار نيران الثورة الفلسطينية في الضفة والقطاع، بل إن مفاعيل الثورة ستعمق عملية التحولات الإيجابية شيئاً فشيئاً لصالح شعار الحرية والاستقلال. كما أن الجماهير الفلسطينية، التي قدمت كل هذه التضحيات من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمطاردين ليست مستعدة للتنكر لتضحياتها ولا للوقوف على الرصيف تتسول فتات حقوقها الوطنية المشروعة من المحتلين، بل إنها ستبقى تقاتل بكفاحية أعلى وبعطاء أكبر حتى تحقق هدفها السياسي في إقامة الدولة الوطنية المستقلة.

الثورة تمسك العدو من قرنيه

وما يعزز ويعمق الروح الكفاحية لدى الجماهير الشعبية الفلسطينية هو النتائج المباشرة والملموسة لمفاعيل الثورة الكانونية على الكيان الصهيوني، بكل قطاعاته السياسية والعسكرية والإجتماعية والإقتصادية، والنفسية والثقافية ـ الفكرية. لاسيما وأنها كشفت ضعف العدو في القدرة على استخدام أدواته القمعية إلى حدودها القصوى، حتى الآن، لاعتبارات خارجية «يتلطى» خلفها العدو، ولطبيعة الثورة، التي لجمت العدو عن استخدام كل اسلحته، الأمر الذي يجعل الثورة تهدد اسرائيل بالخطر، وهذا ماأكده الكاتب السياسي والصحفي الفرنسي جان جاك سرفان

شرايبر، في كتابه الجديد «الاختيار اليهودي» بالقول: «إن الإنتفاضة [الثورة] الفلسطينية خطر يهدد الكيان الإسرائيلي»[٧] وهو ما أشارت له صحيفة «يديعوت احرونوت» في تقويمها للعام الأول من الثورة الكانونية بالقول: «ولا يقتصر الثمن الذي ندفعه على الحلبة الدولية فقط. فالثمن الذي ندفعه داخلياً هو ثمن ضخم أيضاً»[٨].

ومن البديهي التأكيد، ان الأزمة عميقة في التركيب والنسيج الصهيوني. وهي بالضرورة سابقة في جذورها وأسسها على الثورة في الثورة، وفضل الثورة الرئيسي، أنها تمكنت من إزالة تلك الطبقة الشفافة، التي كان الإسرائيليون يختفون خلفها!، وبالتالي يخفون عيوبهم ونواقصهم، فيظهرون بعكس حقيقتهم!. أي أن الثورة عرتهم تماماً وكشفت عمق الخلل الذي ينخر التركيب البنيوي للتجمع الصهيوني القائم على أسس واهية. ولن تفيد في تغطية هذا الخلل العضوي كل الأرقام والإحصائيات التي تؤشر على مدى «تطور» هذا الكيان اقتصادياً، لاسيما وان الثورة بمفاعيل استمرارها قد تقلب الكثير من معايير التطور الإقتصادية السابقة على الثورة المجيدة، ومايعطي هذا الإستنتاج ملموسيته، هو البدء الفعلي لهجرة الأدمغة من اسرائيل إلى الولايات المتحدة وأوروبا، ويقول في هذا الصدد، البروفيسور «يهوشع جورتز» مدير أكاديمية العلوم «ان هجرة الأخصائيين تهدد قدرة اسرائيل العلمية على المدى الطويل، لقد تخلفنا في عدة مجالات مثل برامج الكومبيوتر والذكاء المصنع وأبحاث المواد، وانه بدون الأموال الأجنبية التي كانت متوفرة في الماضي فسيغادر ابرز الأكاديميين إلى الخارج، لان نقص الأموال سيكون له تأثير عكسي، إذ أن أكثر من ٤٠٪ من الأبحاث من قبل الإسرائيليين تجري في الخارج» بالإضافة إلى ذلك، فإن «أحد أبرز الأخصائيين في العالم في مجال زراعة الكبد «يغال كام» غادر اسرائيل من أجل وظيفة مريحة، ومغادرة «كام» هي

مثـال لهجـرة الأدمغـة»[٩]. وكتب «تسفي كاسيه» في ملحق «هـآرتس» [٢٨/١٠/١٩٨٨] مؤكـداً تخلف اسرائيل في مجال العلم بالقـول: «ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الغرب [الحقيقة أنها في الشرق الأوسط] التي بدأ العلم يتأخر فيها، وهي الوحيدة التي هجرها ١٠ ـ ١٥ في المئة من ابنائها، وبناتها، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وهي الوحيدة، التي يدعي ٢٥ في المئـة من طلبـة المـدارس الثـانـوية فيها، اليوم، بأنهم مرشحون لهجرها، ناهيك عما يحدث لنا في الخدمات الصحية والتعليم والجامعات والعمران الحضري والنقل والمواصلات والمحافظة على البيئة»[١٠].

وفي ضوء التحـولات الجـذرية، التي تحدثهـا الثـورة داخل اسرائيل والمنطقة والرأي العام العالمي، وما قد ينتج عن تلك التحولات من تغيير في الخارطة الجغرافية للمنطقة بنشوء الدولة الوطنية المستقلة، فهل ستبقى اسرائيل تمتاز بتفوقها الإقتصادي المستند إلى التكنولوجيا [الثورة العلمية التكنيكية] في ضوء رحيل الأدمغة، وعدم لجوء الأدمغة الجديدة لها، فضلاً عن النقص في السيولة النقدية الوافدة على شكل مساعدات؟! بالضرورة لن تبقى الأمـور كما هي عليه، والإحتـمال الأكبر أن تشهد اسرائيل من داخلها ـ نتاج النهوض الوطني الفلسطيني ـ جملة من التحولات السياسية والإجتـماعية، التي لم تشهـد لها مثيلاً في السـابق، لاسيما وان العملية الإجتماعية ـ الطبقية، الصراع الطبقي، لم تأخذ حتى اللحظة مداها بين الطبقات والفئات الاجتماعية الاسرائيلية، بين الأغنياء والفقراء، بين اليهود الشرقيين والغربيين. . . إلى آخر ماهنالك من مظاهر التناقضات الموجودة داخل المجتمع الإسرائيلي. ولكن في ظروف مابعد بلوغ الحل السياسي الممكن، غير العادل ولا الشامل، فإن الباب سيفتح على مصراعيه أمام هذه العملية الإجتماعية كما لم يفتح من قبل.

وإذا كانت تجليات الصراع الطبقي تحتاج إلى وقت من الزمن وظروف

غير تلك القائمة الان في اسرائيل والمنطقة؛ الاّ أن ذلك لم يعن ان التعارضات والتناقضات الإجتماعية السياسية غير موجودة، العكس صحيح، فالواقع أن الثورة الكانونية عمقت مجرى الصراع، بالمعنى النسبي للكلمة، بين القوى الإسرائيلية المختلفة حول الموضوعات السياسية الرئيسية، ا لإحتلال وبقاؤه! شكل التسوية! تصفية الثورة!، العلاقة مع يهود العالم!، العلاقة بين الصقور والحمائم! مكانة ودور الجيش!... الخ. فضلاً عن بروز ظواهر اجتماعية لها آثار عكسية سلبية على الكيان الإسرائيلي.

ومن البديهي التأكيد، ان هذه الإختلافات والتباينات ليست عملية مصطنعة ولا مفتعلة، ولا تدخل كلها في نطاق المناورة السياسية [**حيث أن بعضها يندرج في مجال التكتيك ورسم الأدوار المقصودة!**]. والإلتفاف على الثورة وجماهير الشعب الفلسطيني. إن تحديداً كهذا لما تعيشه اسرائيل إنما يستهدف **أولاً** إبراز اسرائيل على عكس حقيقتها. ثانياً، وبالتالي يريد أن ينفي طابع الأزمة البنيوية العميقة التي تطال المشروع الصهيوني من جذوره. وثالثاً، يريد أن يقول، ان الثورة الكانونية لم تفعل شيئاً في الكيان الصهيوني. وهنا يجري الخلط المتعمد بين المناورة السياسية، التي تحيكها الحكومة الإسرائيلية وبين الآثار الحقيقية للثورة على قطاعات المجتمع الإسرائيلي المختلفة، وما تحمله هذه الآثار من أخطار حقيقية على **«الهيكل الثالث»**.

وفي هذا الصدد، يقول شرايبر، أن «اسرائيل مهددة بسموم الإحتلال العسكري المستمرة منذ حوالي عشرين عاماً، تلك السموم التي أصبحت ربما أشد مما كان يتوقع الإسرائيليون انفسهم، ذلك أن صدمة هذا الوضع محتملة لدى عدد محدود من الجنود الشبان. بينما يعيش الجزء الآخر منهم تائهاً يتساءل عن أخطاء الماضي والمستقبل الغامض[11]».

وإضافة إلى ذلك، يشير الكاتب الفرنسي إلى النضوب الكبير في مخزون الهجرة من دول العالم إلى اسرائيل، ورغم أنه يوجد الآن في الكيان الصهيوني مايزيد على ثلاثة ملايين مستوطن يهودي، وهناك نسبة زيادة طبيعية تصل إلى ١,٩٪ إلاّ أن الهجرة تشكل، وشكلت في السابق مصدر الزيادة الرئيسي، الأمر الذي يعني في حال جفاف هذا المصدر، مرتبطاً بما أشرنا إليه سابقاً، ازدياد نسبة الهجرة اليهودية من اسرائيل إلى الخارج، إن المشروع الصهيوني برمته «سيتبخر في رياح التاريخ»[١٢] وهو ماأكده بكلام آخر البروفيسور يهوشفاط هركابي، وتعرضنا له في الفصول السابقة، وتشير له أيضاً أوساط صهيونية عديدة ، فصحيفة «دافار» الإسرائيلية نقلت عن مجلة «صنداي تايمز» البريطانية قولها «ان الحكومة الإسرائيلية تشعر بقلق كبير جراء نسبة الهجرة من اسرائيل إلى الخارج وخاصة في أوساط الشبيبة والمثقفين، وأضافت الصحيفة انه قد غادر اسرائيل ١٢٠ الف نسمة عام ١٩٨٧ ولم يعودوا، مقابل ٣٥ ألفاً غادروها عام ١٩٨٦ و٤٧ ألفاً غادروها عام ١٩٨٥. وقالت المجلة إن هناك حوالي ٣٠٠ ألف اسرائيلي يعيشون الآن في الخارج»[١٣].

ويقول «الياهو سلفتر» بصدد تناقص الهجرة إلى اسرائيل، وخاصة من الاتحاد السوفياتي، مايلي: «لقد هاجر من الاتحاد السوفياتي أكثر من ١٨ ألف يهودي خلال العام ١٩٨٨، ووفقاً للتقديرات سيصل عدد المهاجرين هذا العام إلى حوالي ٣٠ ألف يهودي، وقد فضل ٩٠ بالمئة الهجرة للولايات المتحدة»[١٤] وأكد «أوري جوردون» رئيس قسم الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية في لقاء عقده مع مدرسين بتل أبيب بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٩ هذا المنحى التصاعدي للهجرة العكسية. قائلاً: «إنه يتضح من الإحصاءات عدم ارتفاع نسبة الهجرة لاسرائيل في العامين ١٩٨٧/١٩٨٨، لكن ازدادت الهجرة المضادة، وقد ازدادت نسبة

المهاجرين للخارج خصوصاً في أوساط الذين ينهون الخدمة الإلرامية في الجيش . . .

وأوضح بأن الهجرة من اسرائيل لاتعتبر ظاهرة جديدة، لكن في السنوات الأخيرة هناك ازدياد فيها على عدد المهاجرين من اسرائيل، إذ بلغ معدل المهاجرين في السنوات الثمانية الماضية حوالي ١١ ألف نسمة سنوياً . . »[١٥].

وعلل البروفيسور الإسرائيلي «سيرجيودي لانيرغولا» أسباب ضعف الهجرة، في رده بالنفي على سؤال «هل تكون هناك موجات هجرة جماهيرية كما حدث خلال العقد الأول من قيام اسرائيل؟ وهي :

١ ـ موجات الهجرة تضعف تباعاً منذ تأسيس الدولة وحتى الآن .

٢ ـ معدل هجرة اليهود من العالم يضعف تباعاً، فمن متوسط يعادل نحو ٦٠ ألفاً سنوياً بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ هبط المعدل إلى ٢٠ ـ ٣٠ ألفاً خلال العقد الحالي .

٣ ـ كانت الهجرة من البلدان دائماً، بمعدلات متدنية، واليوم يعيش أكثر من ٨٠٪ من يهود العالم في دول الغرب .

٤ ـ كان ليهود العالم دوماً ميل للعيش في بلدان متطورة ذات مستوى معيشة مرتفع وقدرة انتاجية صناعية وتوظيفات مالية عالية في مؤسسات البحث والتعليم، أضحت اسرائيل هنا ملاذاً لهجرة اليهود من الدول الأشد فقراً .

٥ ـ في أماكن عديدة يتنامى وعي امكانية المحافظة على حياة يهودية في المنفى وابقاء صلات معينة مع اسرائيل، والنزوح من اسرائيل يغذي هذا الاعتقاد .

٦ ـ للتعليم اليهودي في المنفى تأثير ضعيف في تشجيع الرغبة في الهجرة .

٧ ـ هناك صلة قوية بين مستوى الحرية السياسية في بلدان المنشأ وبين ضآلة الهجرة، كلما زادت الحرية السياسية في بلدان المنشأ تتضاءل الهجرة.

٨ ـ بينما ينتمي ٨٠٪ من يهود العالم إلى طبقة ذوي الياقات البيضاء، لايلائمهم العمل المهني المتوسط في اسرائيل والذي يلبي حاجات الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات الإنتاج والصناعة والزراعة والأمن.

٩ ـ بالنسبة ليهود الاتحاد السوفياتي، هناك تشابه بنيوي بارز بين اليهود هناك وبين يهود الغرب، لهذا السبب يجب أن نقدر ان البواعث نفسها هي التي ستحركهم فيما يتعلق بالهجرة. وفيما لو فتحت أبواب الهجرة على مصراعيها من الاتحاد السوفياتي لليهود فإن أقل من ٣٠ ألف سوف يصل إلى اسرائيل حسب اعتقاد السوفيات»[١٦].

ورغم محاولات الكيان الصهيوني لتجاوز هذه الصعوبات المرتبطة بالهجرة، الا أنه لم يتمكن من ايجاد حلول سريعة لها. وفي ضوء توالي وتطور الأحداث في المنطقة، ولاسيما استمرار وتصاعد نيران الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية ونفاذ مفاعيلها إلى قطاعات المجتمع الإسرائيلي المختلفة، فإن البحث عن حلول هذه المسألة يبدو غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة وان كل الحلول قد طرقتها سابقاً المؤسسات الصهيونية المختلفة، فضلاً عن تصاعد وتيرة الهجرة المضادة، الأمر الذي يعني غياب أية آفاقٍ لحلول واقعية في المدى المنظور، هذا إن لم يكن الأمر أكثر تعقيداً مما نطرحه، ارتباطاً بخفوت ضوء الفكرة الصهيونية نفسها، وبالتالي برودة العلاقة بين يهود العالم والدولة الصهيونية، وهذا ماعمقته ثورة كانون البطلة.

ولكن ذلك لن يمنع القيادة الصهيونية من البحث عن مخارج، لاسيما وأن البعد الديمغرافي يعتبر أحد أهم العناصر للكيان الصهيوني، لأكثر من عامل (١) العامل الأمني، (٢) العامل الإقتصادي الإنتاجي. خاصة وان

المعطيات المشار لها آنفاً، تؤكد أن اسرائيل تواجه انحساراً في القوة البشرية الكمية والنوعية على حد سواء، كونها تواجه عملية عكسية وليس طردية. فبمقدار انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية [الهجرة] بمقدار ماتنخفض نسبة القوة الشبابية المنتجة، وبالتالي تزداد نسبة الكهولة في داخل اسرائيل.

ولا تنحصر مخاطر التناقص الديمغرافي عند هذه الحدود، بل هناك مخاطر جدية اخرى ترتبط بنسبة الولادة الفلسطينية، والتي تفيد بشأنها المصادر الإسرائيلية بانها تتراوح في قطاع غزة مابين «٣,٢٪ إلى ٣,٩٪» بينما في اسرائيل تصل إلى «١,٩»[١٧] عام ١٩٨٦.

وبناءً عليه، فإن التناسب الديمغرافي الفلسطيني - الإسرائيلي سيتغير تدريجياً ولصالح الشعب الفلسطيني. وأيضاً حسب المعطيات الإسرائيلية، فإنه في «سنة ٢٠٠٠ ستكون نسبة السكان اليهود [الصهاينة] إلى العرب في [فلسطين المحتلة] كلها ٥٥ : ٤٥»[١٨] أي أن كل ٥٥ اسرائيلي يقابلهم ٤٥ فلسطيني[*]، وبحدود نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ستتساوى النسب، الأمر الذي يثير منذ الآن الرعب في نفوس الصهاينة.

وهذه التقديرات الصهيونية تستند إلى الإحصائيات الشائعة في اسرائيل، بأن عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ هو ١,٥ مليون نسمة! في حين أن آخر الإحصائيات التي نشرها ميرون بنفستي في مؤتمر صحفي في ١٨/١٠/١٩٨٨ أكدت «انه يعيش في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة اليوم ١,٧٥ مليون فلسطيني»[١٩] وهذا يعني زيادة مقدارها ٢٥٠ ألف مواطن فلسطيني، الأمر الذي يقلص من الفترة الزمنية، التي يحتاجها الفلسطينيون للتساوي بعدد المستوطنين الإسرائيليين، هذا إذا سارت الأمور بشكل طبيعي من دون تطورات دراماتيكية. ولا يستطيع أحد أن يجزم أن الأمور ستبقى تسير بشكل طبيعي

في صراع معقد ومتشابك وغير طبيعي. بل يمكن الجزم في الاتجاه العكسي، أي أن المنطقة مقبلة على تحولات وتغيرات أقل مايمكن أن يقال فيها، أنها ستشهد ولادة دولة فلسطينية جديدة، وبغض النظر عن طابع وعلاقة هذه الدولة بالدول المحيطة بها، وهذا التحول في حال حدوثه سيفرض قراءة جديدة لمعالم خارطة الصراع في المنطقة.

«أرض الميعاد» ذكرى من الماضي اليهودي

ارتباطاً بما تقدم، فإن موضوع العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم احتل ويحتل مكاناً مهماً في ماتبحث اسرائيل له عن حلول. (١) موضوع الهجرة. (٢) وتأمين المساعدات المالية والإقتصادية والإعلامية.

وهذا القطاع من الرأي العام العالمي، والذي له مكانة خاصة ومميزة بالنسبة لاسرائيل، لم يكن خارج نطاق تأثيرات الثورة الشعبية الفلسطينية، بل إنه تأثر أسوة بباقي قطاعات الرأي العام العالمي، ليس هذا فحسب، وإنما حصل انفصام جدي في العلاقة الثنائية، وتدهورت ركائز هذه العلاقة بالمعنى النسبي، الأمر الذي عمق من أزمة الدولة الصهيونية.

وفي هذا الصدد، يخاطب البروفيسور يتسحاق غال نور، استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، الطوائف اليهودية في دول العالم فيقول: «لقد خسرنا المناطق [الفلسطينية المحتلة] لاننا خسرنا الرأي العام اليهودي». ويضيف «يسود الخوف من تجدد العداء للسامية» بالإضافة لـ«حدوث تصدع داخل الطائفة اليهودية». ويؤكد البروفيسور بأن الممارسات الوحشية ضد الجماهير الفلسطينية العزلاء، قد «تسببت... في هزة داخلية وألم شديد لليهود».. وتابع «ان حكومة اسرائيل تضع بأعمالها، حاجزاً بينها وبين غالبية يهود العالم.. ان غالبيتهم لايستطيعون التعاطف مع دولة، لم

تعد تمثل، في رأيهم جزءا من أسرة الشعوب المتنورة. . انهم يتساءلون، فيما بينهم: إلى متى يمكن لاسرائيل أن تتمتع بتأييد ومساندة الولايات المتحدة، دون يهود الولايات المتحدة»[٢٠]؟. رغم أهمية المعادلة التي يثيرها البروفيسور غال نور، . إلا أنه نسي حساب الربح والخسارة الذي يفوق أهمية وجود اليهود، فبقدر ماتحقق اسرائيل الربح الإحتكاري لامريكا، بقدر ماستبقى هذه العلاقة قائمة ومستمرة.

لقد حدث شرخ في هذه العلاقة، التي تعتبرها اسرائيل واحدة من أعمدة وركائز بقائها وتطورها؟، وهذا ماأكده أوري هوروفيتس بالقول: «لقد حدث شرخ في العلاقات بيننا وبين صديقنا الحقيقي والوحيد في العالم ـ وهو الشعب اليهودي (!). فيوجه يهود بارزون، في جميع أنحاء العالم، نقداً قاسياً لما حدث في. . »[٢١] الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكتب أمنون دنكز، عن أثر الفاشية الإسرائيلية على انفضاض يهود العالم من حول الدولة الصهيونية، التي ارتبطوا بها بعرى وثيقة، على اعتبار انها نموذجهم «الديمقراطي» في «صحراء الشرق البدوية!» فقال: «فهم لايستطيعون التسليم على مر السنين بوضع يوافقون فيه ـ تلقائياً ـ على سياسة الإحتلال، تعبر عن قيم مناقضة، وتمثل شيئاً فظيعاً على النفس الليبرالية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ يسود بينهم إحساس عميق ومزعج، بالغربة تجاه اسرائيل الجديدة»[٢٢].

وعن أثر الممارسات الإجرامية الإسرائيلية على الإنتماء للفكرة الصهيونية، وبالتالي لـ «أرض الميعاد!» قال عزرا سدان، مؤكداً على وجود الخلاف القديم، الذي نبشته الثورة الشعبية، التي لم تجد اسرائيل أسلوباً آخر للرد عليها إلا أسلوب التنكيل والقتل للأطفال والنساء، مشيراً إلى «ان احداث المناطق [**الفلسطينية المحتلة**] أبرزت هذا الخلاف القديم، بين الهوية اليهودية وبين صورة الإسرائيلي، الذي يلقى النقد في جميع انحاء

العالم، وهو يضرب النساء والأطفال، وهذه الصورة تخيف اليهودي من الفكرة الصهيونية»[٢٣].

لقد فرضت اسرائيل بسياستها الإرهابية على يهود العالم، الذين عاشوا في أجواء الديمقراطية البرجوازية، أن يتبرؤوا في أحيان كثيرة من «انتمائهم» للدولة الصهيونية. فضلاً عن أن هذه الممارسات الوحشية نقلت وتيرة صوت النقد اليهودي العالمي من دائرة الغرف المغلقة إلى دائرة النقد العلني، وهذا ماعكسه تصريح الحاخام الكسندر شيندلر، زعيم ورئيس الحركة الإصلاحية منذ خمسة عشر عاماً، ورئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية سابقاً، الذي عبر عن رفضه واستيائه من «سياسة الضرب»، وبعد أن سجل استنكاره لهذه الممارسات، قال الحاخام شيندلر: ان «هذه السياسة الجنونية يجب أن تتوقف». وتصدى لمن حاول من الصهاينة المتطرفين أن يطعن بشرعية نقده للممارسات الإسرائيلية على اعتبار أن التصريح النقدي لايمثل الجماهير اليهودية، وإنما فقط الزعماء اليهود، فقال: «إن العكس هو الصحيح، حيث اتخذت الحركة الإصلاحية في مؤتمرها السنوي، الذي عقد في شيكاغو منذ حوالى خمسة أشهر، قراراً يطالب اسرائيل بتغيير الوضع القائم، والبدء في اجراء مفاوضات واعادة المناطق [الفلسطينية المحتلة] التي احتلتها في حرب الأيام الستة، ولم يعترض أحد من الحاضرين [حوالى أربعة آلاف شخص] على هذا القرار»[٢٤].

ولم يكن وضع يهود أوروبا أفضل حالاً، بل إن الإتجاه العام وخاصة الأوساط المثقفة باتت تتهرب من أي رابطة مع الكيان الصهيوني «فالمثقفون اليهود في فرنسا يخجلون مما تفعله اسرائيل» ويربط يهود بريطانيا بين سياسة الإحتلال طيلة عشرين عاماً وبين مايجري في الضفة والقطاع، وبناءً عليه فإنهم «يعربون عن قلقهم لهذه الأحداث، وتأثيرها على المجتمع الإسرائيلي» ليس هذا فحسب، بل أن دفنا فيردي تقول: «انه من الصعب

جداً، أكثر من أي وقت مضى، أن تكون يهودياً، في الوقت الذي تظهر فيه مشاهد أحداث الضفة في التلفزيون البريطاني»[٢٥].

وفي دراسة لآثار الثورة الكانونية على الطائفة اليهودية في فرنسا، قال الأستاذ باهي محمد، إن الثورة «احدثت شروخات عميقة داخل الجماعات اليهودية الفرنسية، وايقظت شكوكاً كانت نائمة بينهم وبين المجتمع الفرنسي إلى درجه ان عدداً من النقاد والمحللين صاروا يخشون صحوة النزعة اللاسامية في فرنسا» ولامس الكاتب حالة الإرتباك والتشوش، التي تسيطر على الطائفة اليهودية في ضوء مفاعيل الثورة في الثورة الفلسطينية، حيث بات يعيش اطار واسع منهم حالة من الإنفصام في الشخصية، بين أن يكون يهودياً، وبالتالي متضامناً مع اسرائيل؟!، وبين أن لايكون صوتاً نشازاً يغرد خارج السرب الفرنسي والأوروبي والرأي العام العالمي عموماً، الذي يقترب يوماً بعد يوم من المصالح الوطنية الفلسطينية المشروعة. أي بين ذنبه أنه يهودي، وبين أن ينحاز لصوت الحق الإنساني، ويرفض البربرية الإسرائيلية.

وأورد الكاتب نموذجاً على هذه الحالة، بإيراد موقف اندريه غلوكسمان، الفيلسوف اليهودي الفرنسي، والمعبر عنه في مقال كتبه ونشر بالعدد ١٠٥ في مجلة «آكتيل» الشهرية، آذار «مارس» ١٩٨٨ تحت عنوان: «ان تكون يهودياً في شهر مارس ١٩٨٨» وفي هذا المقال وعلى أرضية الدفاع عن المصلحة الحقيقية لاسرائيل، انتقد غلوكسمان التيار اليهودي السائد في الغرب، الممالق لاسرائيل والمؤيد بشكل أعمى لسياستها، بعيداً عن ممارسة أي نقد تجاهها، وطالب هنا بالتعاطي المبدئي، النقدي تجاه هذه السياسة، وخاصة حول مايجري حالياً في الضفة والقطاع واستخدام العنف المتزايد. وخلص غلوكسمان قائلاً: «سوف تغادر اسرائيل الأراضي المحتلة، قصر الوقت أم طال، والأفضل أن تغادرها بسرعة».

فضلاً عن ذلك، أشار إلى أن ثورة الحجارة «تشق طريقها بصعوبة داخل قطاع واسع من الأنتيلجنسيا اليهودية. وهو موقف يخترق انتيارات والإنقسامات التقليدية بين اليمين واليسار، إذ نجد من أنصاره شحصيات لامعة مثل سيمون فاي وزيرة الصحة السابقة في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان، ورئيس البرلمان الأوروبي سابقاً، واحد الوجوه البارزة في حزب اتحاد الديمقراطية الفرنسية، واليزابيت باونتر، زوجة روبير باونتر، وزير العدل السابق في حكومة ميتران والرئيس الحالي للمجلس الدستوري، إلى جانب أرملة الزعيم اليساري الراحل منديس فرانس، التي تتولى رئاسة لجنة السلام في الشرق الأوسط. .» والتي أعلنت في احتفال علني لأصدقاء «حركة السلام الآن» في فرنسا: «**نحن غير فخورين أبداً كيهود ويجب وضع حد لما يجري الآن**»[٢٦] في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولم يقتصر دور المثقفين على ذلك، بل إن بعضهم ذهب إلى حد اعادة التأريخ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، «والملاحظ من الإتجاه العام لهذه الكتب، هو تحميل اسرائيل، أكثر من أي وقت مضى، مزيداً من اللوم في تعاطيها مع المشكلة الفلسطينية، ثم المأزق السياسي الذي وضعت نفسها فيه.

والجدير بالذكر أن هناك ثلاثة كتب[*] جديدة نشرت مؤخراً، يحاول كتابها اثارة أسئلة عديدة حول الفترة التي أعلنت فيها اسرائيل عن قيام دولتها المستقلة، في حين أن ٧٠٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني تركوا أرضهم وبيوتهم» الرقم الحقيقي أكبر من ذلك ويصل إلى حدود المليون فلسطيني.

«فهناك كثير من الفلسطينيين انتهوا في المخيمات، وشعورهم بالضيم والظلم كان أحد العوامل التي ساعدت في استمرار الانتفاضة منذ شهر ديسمبر الماضي [١٩٨٧] إلى الآن»[٢٧].

إن الثـورة الكـانـونية وجهت جُل سهـامها إلى الأطراف والأعصاب لصهيونية، بما في ذلك عملية «غسل الدماغ» التي تقوم بها بالتدريج للعقل ليهـودي، المحـافظ والليبرالي على حد سواء، في اسرائيل وفي أوروبـا رأمريكا بدون استثناء، بحيث أفقدت اسرائيل القدرة على العمل بشكل مطلق بين أوساط الطائفة اليهودية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، «يعتقد معظم حاخامات الحركة المحافظة اليهودية العالمية بأن على اسرائيل أن تتخـلى عن الأرض التي أخذتها في حرب الـ ٦٧ مقابل السلام. وأظهر الاستطلاع أن ٨٤٪ من ٣٧١ حاخاماً، تم سؤالهم، يفضلون التخلي عن الأرض مقـابل السلام، كما قال «غونتر لورنس» المتحدث باسم «تجمع الحاخامات». ويعتقد نصف الحاخامات أن على اليهود الأمريكان الشجب العلني لسياسة اسرائيل عندما يختلفون معها. . .»[٢٨].

وتجلى الاستياء اليهودي العالمي من سياسة حكومة شامير، عندما حاول شامير أن يتسلح بالتضامن اليهودي مع سياسته، عشية زيارته لواشنطن في آذار (مارس) ١٩٨٩، فجرت الدعوة لعقد مؤتمر دولي في ذات الشهر في القدس، وكتب «يورام دينشتاين» يقول: «. . ولا أعلم مدى استجابة يهود أوروبا أو استراليا لهذه الفكرة لكنني أستطيع القول إنه في الولايات المتحدة ـ الدولة التي يعيش فيها أكبر وأهم تجمع يهودي في العالم ـ حصلت هذه الـدعـوة على ردود فعـل باردة بل ومعـادية من جانب أطراف كثيرة وجيدة. ويتخـوف هؤلاء من تفسير الحكومة الاسرائيلية لمشاركتهم بهذا المؤتمر، كتأييد ودعم لسياستها القائلة «نجلس ولا نعمل شيئاً».

وأضـاف دينشتاين: «ولقد عرضت انتقادات حادة جداً في الاجتماع الذي عقده يهود بواشنطن في الأسبوع الأخير من شهر شباط والذي شارك فيه ممثلون عن المنظمات الكبرى والجاليات الرئيسية، وأعرب المشاركون عن عدم ارتياحهم مما يجري في المنـاطق وخصوصاً من عدم عرض الحكومة

الإسرائيلية أفكاراً جديدة بخصوص حلول سياسية»[٢٩].

وفي هذا الصدد قال هنري سجمان، مدير عام الكونغرس اليهودي الأمريكي، «ليس سراً أن كثيرين من القياديين اليهود في المهجر أبدوا تحفظات كبيرة جداً من مؤتمر التضامن مع اسرائيل الذي دعا إليه رئيس الحكومة».

وأضاف بعد أن أكد على تأييد اسرائيل، قائلاً إن «تجديد مظاهرة التضامن يتخذ بعداً آخر في أيامنا هذه بعد التطورات الجديدة، التي أدت إلى وجود خلافات في الرأي بين اسرائيل ويهود المهجر لاتقل عن الخلافات السياسية في اسرائيل نفسها».

ورغم محاولاته الدائبة إبداء تأييده لدولة اسرائيل، إلا أنه لم يتوان عن التأكيد على التناقضات القائمة بين اسرائيل ويهود العالم، وخاصة فيما يتعلق بجانب الحل السياسي، فأشار إلى أن اسرائيل إذا أرادت المشاركة في القرار مع يهود العالم فـ «يجب أن يكون كل طرف منهم على استعداد للاستماع لتقديرات وآراء الطرف الآخر. وسيكون من السيء فهم التضامن الذي نبديه من وجهة نظر ضيقة واحدة. ويعرض كتأييد لسياسات يوجد خلافات حولها، أن الرفض التام دون شروط لمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى وإن كان عادلاً لايشكل قاعدة لتضامن يهودي. والتضامن اليهودي يجب أن يكون مرتبطاً بتوقعات ايجابية عظيمة، وإلا لن يكون له أي مغزى».

وخلص قائلاً: «إن الخوف، الرفض والعداء لايمكن أن يؤدي إلى وحدة الشعب اليهودي...»[٣٠].

إن في هذا القول تأكيداً على حالة القلق والإرباك، التي تلازم يهود العالم وتتعمق مع أيام ومفاعيل ثورة كانون. إنهم في حالة صراع نفسي، أخلاقي، إيديولوجي وسياسي، مابين الشعور الذي زرعته الدوائر

الصهيونية والامبريالية المختلفة عن «انتمائهم» و«ارتباطهم» بصلات رحم» مع «الهيكل الثالث» اليهودي وبالتالي عليهم «واجب الدفاع» عن اسرائيل ظالمة أو مظلومة! وتقديم كل شروط ومقومات البقاء والتطور لـ«معلمهم الحضاري» و «نموذجهم الديمقراطي» وبين شعورهم بالإنتماء لأوطانهم التي يعيشون فيها، وارتباطهم العميق بثقافة وتاريخ شعوبهم، وفي الوقت ذاته، بالعبء الأخلاقي والنفسي والإقتصادي الذي يفرضه عليهم الإلتزام تجاه «كيان الفكرة الصهيونية» الذي أثبتت الأيام انه لا يمت بصلة للقيم الحضارية ولا للنموذج الديمقراطي. بل هو خدعة كبيرة، وحش ضاري تنزف دماء الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيين من أنيابه. الأمر الذي يضعهم وحتى اللحظة، في حيرة من أمرهم مابين التقاليد الموروثة نتاج تضليل الفكرة الصهيونية، الخبيثة وبين وقائع الحياة العنيدة التي تنفي كل الأضاليل والتزييف الصهيوني. وتؤكد على الحق الفلسطيني المشروع في الأرض الفلسطينية.

ولكن عملية الإنتقال الحاسمة من حالة التردد إلى حالة التضامن الكلية مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، وبالتالي السقوط الشامل والجذري للفكرة الصهيونية ومفاعيلها طيلة أكثر من قرن من الزمان، تحتاج إلى مزيد من الجهد النضالي الثوري والحنكة السياسية الفلسطينية في ادارة رحى الصراع مع الكيان الصهيوني.

ومن الجدير بالتأكيد، ان يهود العالم انتقلوا في ظروف ماقبل الثورة، وخاصة بعد اجتياح العام ١٩٨٢ للبنان من قبل اسرائيل، وتعمق هذا الإنتقال خطوات جدية بعد اندلاع ثورة كانون المجيدة، من حالة التضامن الكلي مع اسرائيل إلى مرحلة جديدة تتسم بطابع الضغط النسبي عليها وانتقادها العلني، وعدم موافقتها على كل ماتقول وتعلن من خطط ومواقف سياسية بشأن حل أزمة الصراع في المنطقة، أي أنهم باتوا يميزون بين

سياسة وسياسة داخل الكيان الصهيوني، وأمسوا أكثر واقعية وتجاوباً مع وقائع الحياة العنيدة التي فرضتها الثورة الشعبية الفلسطينية.

وعلى هذا الصعيد كتب ابيشاي مرغليت. يقول: «مؤتمر رئيس الحكومة للتضامن اليهودي مع اسرائيل» هذا ماوصف به المنظمون الحدث الذي افتتح بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٠ بالقدس، ولاريب في أن العنوان بحد ذاته يثير البلبلة... لكن يبدو أن المغزى الحقيقي من وراء هذه التسمية هو الدلالة على ظاهرة تضامن مع سياسة رئيس الحكومة، كي يعلمنا أو بكلمات أدق كي يعلم الرئيس الأميركي جورج بوش بأن «اليهودي» في المهجر يدعم ويؤيد سياسة شامير، وهذا بالطبع خداع واضح»[٣١].

ويبلغ الأمر عند قطاع كبير من الشخصيات اليهودية حد مقاطعة المؤتمر، وذلك رفضاً لسياسة شامير «التوراتية» التي لاتستند إلى اساس مادي في الحياة، وهذا ماأشار اليه اترهرتسبرغ، نائب الكونغرس اليهودي العالمي بالقول: «انه ايديولوجي [شامير] محروق ليس على استعداد للتوصل لحلول وسط والحديث مع الممثلين الوطنيين الفلسطينيين».

والجدير بالذكر أن هرتسبرغ «كان في اسرائيل لدى انعقاد المؤتمر، وذلك بزيارة شخصية لحضور حفل عرس عائلي، لكنه لم يشارك بالمؤتمر» حتى الذين شاركوا بالمؤتمر، أكد جزء كبير منهم «بأنه، لا يجب بالنظر لمشاركتهم بهذا المؤتمر اضفاء مصداقية على استمرار سياسة الوضع القائم في المناطق [الفلسطينية المحتلة]..».

وأكد بوران روبنشتاين « ان الخلافات اليوم ليست متعلقة بأمور تافهة بل بمستقبل« الشعب اليهودي » ، ولا يبدي قياديون يهود كثيرون استعداداً لمؤازرة رئيس الحكومة في المفاوضات التي سيجريها مع الإدارة الأمريكية ، بل ويأمل هؤلاء بأن يعمل بوش وبيكر على [لوي] يد اسحق شامير وإجباره على استبدال سياسته » .[٣٢]

وأما يعال ديان فأكدت على فشل شامير في تحقيق النجاح لأي من لاءاته المعروفة ، وقالت بصدد ذلك : « . . لم تنجح محاولات شامير والتكتل في الحصول على تأييد لـ (**لاءات**) شامير و« **الشعب اليهودي** » الذي تعتبر ذاكرته التاريخية اطول من ذاكرة اسرائيل ، لن يوقع على « **لا أبدية** » سياسية وليس بالإمكان (بيع) قياداته رفض تام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا حتى رفض اقامة دولة فلسطينية بهذه الصورة أو تلك » .

وأضافت : « إن رئيس الحكومة لايبحث عن تضامن يفرضه الواقع بل تضامن حول اوهام ، حول مراوحة في المكان » .

وتساءلت ديان : « أين هم اليهود الذين حصلوا على جائزة نوبل ؟ أين هم الأدباء المفكرون الصحفيون والفنانون اليهود ؟ أين الأكاديميون ، لقد كنت شاهدة على محاولات اقناعهم بالحضور . إنهم لم يرفضوا دعواتهم لحضور المؤتمر لأنهم مؤيدون لمنظمة التحرير أو لأنهم خونة سيئو النفوس لكنهم لم يستطيعوا اقناع المثقفين بصيغ ضبابية وللمشاركة بمسرحية عبثية »(٣٣) .

ولخص شموئيل شيغب نتيجة العلاقة بين اليهود في العالم والحكومة الإسرائيلية في ضوء نتائج المؤتمر ، بالقول : « إن الرسالة التي يحملها مؤتمر التضامن للعالم وخصوصاً لرؤساء الإدارة الأميركية واضحة ، هناك خلافات [**ليست بسيطة ولا سطحية**] لكن في ظل أجواء تعايش »(٣٤) . وهذا التعايش في طريقه إلى الزوال ليحل محله التنافر والتناقض ، مع تصاعد أوار الثورة في الثورة الفلسطينية ، التي ستعمق بكل تأكيد الصحوة اليهودية ، وستزيل عن عينيها الغشاوة التي وضعتها الحركة الصهيونية في الزمن الماضي حينما استغلت المأساة اليهودية ، لأن الفكرة الصهيونية نفسها لم تعد تغري اليهودي بالإنتماء إليها ، وبات اليهود تدريجياً يبتعدون عنها ، حرصاً على الانصهار بين ظهرانية شعوبهم وتاريخهم وثقافتهم القومية في هذا

البلد أو ذاك ، كون الأيديولوجية الصهيونية وصلت إلى طريق مسدود وبالتالي أفلست ، وهذا يهوشع بيتسور يطالب بحل المنظمة الصهيونية ، لأنها فشلت في مهماتها ، فيقول : « ان المنظمة [**الصهيونية**] قد فقدت أي حق في البقاء ، ولا وجود لها في الشارع اليهودي ».[٣٥]

إن هذه الخلاصة ، هي المآل الحتمي للصهيونية كايديولوجيا ومؤسسات . صيرورة واتجاه حركة الأحداث يؤشر إلى ذلك ، اليهود في العالم وفي أحسن الأحوال في الظروف الراهنة مستعدون ـ عن بعد ـ لإبداء التضامن مع اسرائيل ، ولكنهم ليسوا مستعدين ان يتلوثوا بـ « **عار أرض الميعاد** » ، التي لم تعد تجتذبهم ، وإن حصل وذهب أحدهم لها ففي إطار الزيارة السريعة والخاطفة لإشباع النظر للحظة إلى « **الهيكل الثالث** » الذي يتجه نحو الهاوية ، وأخذ الصور التذكارية وحفظها في أرشيف العائلة !؟ .

وإنسجاماً مع هذا الإستنتاج ، يقول البروفيسور آرتون سافير : « إن السيادة على أرض « **اسرائيل** » لن تحسم بالبندقية أو القنبلة اليدوية ، بل ستحسم السيطرة من خلال ساحتين . غرفة النوم [**عملية الإنجاب**] والجامعات ، وسيتفوق الفلسطينيون علينا في هاتين الساحتين خلال فترة غير طويلة » .[٣٦] لكن المعطيات المادية تشير إلى ان « **غرف النوم** » و « **الجامعات** » وحدها ليست كافية للحسم ، بل يجب ان تقترن بالثورة الشعبية لإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية .

وبناءً عليه ، فإنه يمكن التأكيد على مقولة نظرية أعطتها وقائع الحياة مصداقية ومفعول القانون ، وهي ، ان الظواهر الاجتماعية ، الطبيعية والفكرية لايمكن لها ان تدوم وتتواصل في رقيها وتطورها ، ارتباطاً بشروط العملية القانونية اذا كانت ظاهرة مفتعلة ، نبتة شيطانية لاتتوافق في بنائها وتركيبها مع الظواهر المحيطة . اي انها ستكون في حالة تناقض كلي

لايحمل شيئاً من عناصر الوحدة مع الإطار المحيط . تماماً كما يحصل مع زرع جسم غريب في جسم الإنسـان ، فالعمليات القـانونية البيولوجية ترفض قبوله ، تمتنع عن التعاطي الإيجابي معه ، لاتغذيه بعناصر البقاء ، سواء من حيث إيصـال الـدم والتـأكسـد والتغـذية أو غيرها من شروط الاستمـرارية والتآلف مع اعضاء الجسم ، الأمر الذي يحتم اضمحلال وموت هذا الجسم .

كذلك الأمر في العمليات الفكرية ، فأي عملية فكرية ـ ايديولوجية ـ مفتعلة وغـريبـة بعناصرها المكونة عن الواقع ، ولا ترتبط معه بميكانيزم التواصل والتجاذب ، وبالتالي الإندماج العضوي في العملية الفكرية ، فمآلهـا الخـواء والإنحسـار ثم الفنـاء والإندثار ؛ مهما أخذت من عناصر اللمعان . لأن كل المقومات الموضوعية المحددة عموماً ، رغم أهميتها في بقـاء واستمرار ظاهرة ما لفترة من الزمن ، فانها لن تكون قادرة على أن تلعب الدور الحاسم ـ العامل الذاتي ـ في البقاء والاستمرارية .

وفي هذه الحالة فإن كل عمليات الدعم ، والحقن والعناية الفائقة من قبل محازبي وأنصار أي عملية فكرية من هذا الطراز ، لن تفي بالغرض المـطلوب ، لأن شروط الإندماج في العملية الفكرية لن تكون متوفرة . لاسيما وان اي عملية فكرية لابد وان تكون نتاج العملية التطبيقية ، فضلاً عن انها ستعـود بعـد ان تكتسي بثوبها النظري إلى الواقع الميداني ، إلى الممـارسـة ، الأمـر الـذي يعني دخولها في تناقض حاد مع شروط الواقع الاجتماعي المحدد .

وهذا هو حال النظرية الصهيونية وكيانها الصهيوني ، اللذين وصلا إلى طريق مسدود لا آفاق أمامها لعملية التطور ، والفناء بالضرورة أن يكون نتاج العامل الموضوعي والذاتي على حد سواء ، خاصة وانهما يتبادلان التأثير والتفاعل .

الثورة أسقطت حصانة الجيش السوبرماني

من الرزم الكمبة، التي أضافها الثورة في الثورة الفلسطينية إلى انجازاتها وحقائقها النوعية، هو بداية انهيار «أسطورة اسرائيل». وهذا ما أشار له هاري وول، مندوب جمعية محاربة التشهير التابعة للجمعية اليهودية الأمريكية «بني بريت» في اسرائيل - وهو بعيد عن الشبهة كمعارض لإسرائيل - بالقول ان «اسرائيل ما عادت تشكل اسطورة..»[٣٧]. ومع هذا سقطت أقنعة وحصانات كثيرة ولم يعد هناك محرمات، ولا قدسية لأي شيء. لقد فتحت الثورة الكانونية أبواب البيت الصهيوني، ولم تبق غرف مغلقة ولا أبواب موصدة، بما في ذلك ابواب المؤسسة العسكرية، الجيش وجهاز الأمن بفروعه المختلفة. هذه المؤسسة التي عاشت «مجداً» و«قدسية» قل ما شهد التاريخ ان عاشت مؤسسة عسكرية بنفس مستوى «قدسيتها!».

لقد اعتبرها الاسرائيليون والصهاينة عموماً ودول الغرب الامبريالي «مفخرة» اسرائيل واحدى اهم «انجازاتها» منذ نشوئها في العام ١٩٤٨!؟. والحق ان هذه المبالغة تحمل شيئاً من المصداقية، ليس من الزاوية التي ينظر منها الصهاينة والامبرياليون، أي من الزاوية «السوبرمانية» غير الواقعية، وانما من زاوية الانتصارات التي حققتها على الجيوش العربية، بفعل السياسات الخاطئة أحياناً وغير الوطنية أحياناً أخرى، أي ان الخلل في الجيوش العربية وتركيبتها، فضلاً عن السقف السياسي للنظام العربي البرجوازي، وعندما جادت الجيوش العربية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بالإبداع والتضحية القومية وحققت انتصارات جدية لجستها حدود السقف السياسي للنظام العربي، مما أعاد زمام المبادرة للجيش الاسرائيلي ؟!.

هذه المؤسسة التي تمتعت بكل مزايا « القدسية » وأحياناً حد « الألوهية » في الشارع الإسرائيلي ، أرهقتها ثورة الشعب العربي الفلسطيني ، وشلت العديد من أسلحتها ، وكشفت عن الكثير من ثغراتها وعيوبها . . ومزقت كل الأقنعة الزائفة عن الجيش « السوبرماني » فصعقت المواطن الإسرائيلي **أولاً** ، والصهيونية عموماً **ثانياً** ، وحلفاء اسرائيل الامبرياليين والرجعيين العرب تحديداً ، الذين هالهم ما شاهدوه **ثالثاً** .

وبلغ الأمر بالمؤرخ العسكري الاسرائيلي ، فان كرفلد ، أن يؤكد في مقابلة مع الصحفية الإسرائيلية رولي روزن بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٩ ، أي بعد عام ونصف من الثورة الشعبية الفلسطينية ، قائلاً : « إن الجيش الإسرائيلي آخذ بالإنحلال ولكنه لايعدو عن كونه مجموعات تقوم بأعمال القتل »[٣٨] . إن هذا الإستنتاج العسكري الخطير من مؤرخ اسرائيلي في العلوم العسكرية ، ليس إلاّ نتاج مفاعيل الثورة التي أفقدت الجيش الإسرائيلي كل عناصر قوته وأفقدته زمام المبادرة ، وفرضت عليه حرباً شعبية لاحدود لجبهتها ، لم يعتد عليها من قبل ، يشارك فيها عامة الشعب العربي الفلسطيني بطبقاته وفئاته الإجتماعية الوطنية دون استثناء . وأشار روفيك روزنتال إلى صورة الجيش المربك وغير القادر على عمل شيء لقمع الثورة ، رغم كل وسائل القمع المتوفرة بين يديه ، بالقول : «ولم تكن أكثر الصور مدعاة للشفقة تلك التي يقذف فيها الأطفال الجنود بالحجارة ويشتمونهم ، بل صورة الجندي الذي يقف ويصب جرادل الحصي في المعجزة التكنولوجية الجديدة والبديل العجيب للطائرة لافي والسفينة ساعر على حد سواء ـ وهي مدفع الحجارة » .[٣٩]

هذا العجز ، والضغط النفسي والأخلاقي ، الذي يقع تحت تأثيره جنود وضباط الجيش الإسرائيلي ، المقترن بالثورة في الثورة الفلسطينية وابداعها وعطاء جماهيرها ، دفع العديد من ضباط الجيش للاستقالة من رتبة نقيب

ورائد . ويرجع الصحفي داني سادية ، هذه الظاهرة . « بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية ، إلى التآكل الكبير في نظرة المجتمع إلى أفراد الجيش » . ويضيف : « فارتداء الزي العسكري ، على أقل تقدير ، لايزيد اليوم من هيبة من يرتديه . ويسود الإنطباع بأن أفراد الجيش الدائم « سذج » وصورتهم تعتبر في الحضيض . . »[٤٠] .

«دفرسوار» رفض الخدمة يعمق انحلال الجيش

وبناء عليه ، فإن الإستنتاج الذي توصل إليه المؤرخ العسكري فان كرفلد لم يكن سطحيا ، ولا مشوشا ، أو كما قال عنه عدد من جنرالات الجيش ، الذين سئلوا عن موقفهم من الإستنتاج الخطير ، بأن تقديرات المؤرخ العسكري « لاتوجد قيمة كبيرة » لها ! ، لأنه «لايعرف . . . الجيش الإسرائيلي عن قرب »[٤١]!!؟ .

ولا أعتقد انه من الضروري أن يكون فان كرفلد قريبا من الجيش في الظروف المحددة ، مع انه مؤرخ عسكري ، وليس مواطنا عاديا لا دراية له بهذا الشأن ، حتى يكون تقديره صحيحاً أو غير صحيح ، مع أهمية ذلك عند اعتماد شهادة أو استنتاج علمي ما ، فوضع الجيش بات على مائدة البحث والنقاش العام ، في الشارع الإسرائيلي . ولم يعد سراً موضوع الأزمة التي يعيشها الجيش الإسرائيلي وتتعمق يوماً بعد يوم مع استمرار وتصاعد العملية الثورية الفلسطينية ، الأمر الذي يعطي كرفلد القدرة على ملامسة وتحسس حالة الوضع الإسرائيلي العام ، ووضع القطاعات المختلفة ، والجيش بشكل خاص ، وذلك ارتباطاً في مجال تخصصه العسكري .

فضلاً عن ذلك ، هناك العديد من المسائل التي لايستطيع جنرالات الجيش والحكومة الإسرائيلية ان يخفوها بغربال ! ، فلم يعد وضع الجيش

سراً من أسرار المؤسسة العسكرية ، لقد أصبح إحدى مشكلات وهموم المواطن الإسرائيلي بشكل عام . أولاً ، لأن هذه المؤسسة ، هي التي يعول عليها في حماية عمليته اللصوصية ـ الاستيطان . ثانياً ، لأنه منحها ثقته المطلقة ، ووضعها في برج « عاجي » بعيدة عن اللمز أو الهمز ، واعتبرت إحدى « كنوزه » الثمينة التي لايجب أن تمس !؟ . ثالثاً ، بعد كل ذلك ، وفي أول امتحان جدي مع الجماهير الفلسطينية لاتثبت جدارتها كأداة قمع « مقدسة » ، تركض في الشوارع الفلسطينية كما الثيران الهائجة لاتعرف سبيلاً غير القتل والتنكيل والتدمير ، ومع ذلك تقف في الخندق الضعيف والمرتبك . رابعاً ، فضلاً عن بروز اتجاه عام ، ولكنه مازال محدوداً ، يدعو للتخلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، حرصاً منه على عدم ضياع المشروع كله ! ، وهـذا الإتجـاه يتسـع ويزداد لأكثـر من سبب واحتمال ، اولها واهمها مفاعيل ثورة كانون .

ومن البديهي التأكيد ، على أحقية الجنرالات الإسرائيليين* الذين سئلوا عن رأيهم في استنتاج كرفلد بالدفاع عن مؤسستهم العسكرية ، التي تعتبر احد اهم اعمدة الدولة الإسرائيلية ، ليس فقط لأن أجهزة القمع ضرورية لمطلق دولة ومشروط قيامها بتأمين هذه الأجهزة ، بل لأن فكرة قيام الكيان الصهيوني تعتمـد على أسـاس عدواني استيطاني إجـلائي وإحـلالي على حساب الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية . الأمر الذي يعني اولوية هذه المؤسسة على ما عداها ، بما في ذلك الاقتصاد ، لأن ضعفها يعني بداية النهاية الفعلية للدولة الإسرائيلية ، وهذا هو ما يأخذ طريقه إلى النور .

ولكن ليس كل ما يتمنـاه المـرء يجده! فالحقيقـة المـاثلة أمام المواطن الإسرائيلي والفلسطيني لايمكن لشهادة الجنرالات العاجزة والمطعون فيها أسـاسـاً ، أن تلغيها أو تغيبها ، بالإضافة إلى أن المسألة تتجاوز حدود

تصريح المؤرخ العسكري لتصل إلى عموم الرأي العام الإسرائيلي ، وقبل ذلك لجنود وضباط الجيش ، الذين انتشرت بينهم جملة من الظواهر الخطيرة ، افرزتها وصنعتها وجسدتها ثورة الشعب الفلسطيني ، التي حددتها « عل همشمار » بالتالي . « . . . ظاهرة « **الرأس الصغير** »، أو عدم الاستعداد لتحمل المسؤولية ، والتي تجلت في رفض الكثيرين من [**جنود وضباط**] احتياط الخدمة في المناطق المحتلة ، وتهرب المتدينين من الخدمة العسكرية بحجة خدمة الدين ، واستقالة الكثيرين من الجيش الدائم ، وعدم الإقبال على مد الخدمة » .[٤٢]

وارتباطاً بهذه الظواهر الخطيرة ، فإنه « كشف النقاب [حسب مصادر يديعوت احرونوت] عن وجود شبكة في صفوف القوات الإسرائيلية يأخذ أفرادها من جنود قوات الاحتياط أو الخدمة الإلزامية الذين يودون التهرب من الخدمة العسكرية ويتم تحديد المبلغ وفقاً لحالة الشخص وأوضاعه الإجتماعية » . ليس هذا فحسب ، بل إن الشرطة العسكرية ، إستناداً إلى معلومات البريغادير اميل بملخ ، الضابط الرئيسي في الشرطة العسكرية ، تبحث « . . . عن حوالى ألفي هارب من الخدمة العسكرية ، كما تعالج القيادات العسكرية العليا قضايا متعلقة بتهرب ثلاثة آلاف عسكري آخرين من تأدية الخدمة العسكرية» .

وأضاف الجنرال بملخ : « بأن حوالى ٧٠ بالمئة من التجاوزات في الجيش متعلقة بالتهرب من تأدية الخدمة العسكرية . » وأشار إلى ان المحاكم العسكرية الإسرائيلية حكمت منذ بداية [**الثورة**] على ٣٣ عسكرياً بالسجن بسبب رفضهم تأدية الخدمة العسكرية بالمناطق المحتلة لأسباب ضميرية ، منهم ستة ضباط و٢٧ جندياً » .[٤٣] وأكد الجنرال دان شمرون، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بان عدد الذين دخلوا السجن «جراء رفضهم الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية في

المناطق لايتجاوز الستين.»[44] ولكن شموئيل طال، يورد معلومات تكذب ارقام المصادر العسكرية الرسمية. وحسب مصادره فان «العدد الحقيقي يزيد عن ذلك بعشرة أضعاف على الأقل». وتعتقد مصادر طال ان سلطات الجيش لاتريد ان تثير زوبعة حول هذه المسألة، بل تريد ان تبقيها «على نار هادئة» ولهذا السبب عملت دوائر الجيش على ايجاد «اساليب مختلفة للتهرب من معالجة قضية رفض الخدمة العسكرية، وتقول هذه المصادر: «ببساطة أدرك الجيش الإسرائيلي التعود على ذلك».

وتضيف هذه المصادر انهم «لايدعون اليوم للخدمة العسكرية ضباطاً يعرفون بأنهم سيثيرون مشاكل وأن المواجهة معهم ستكون علنية وعنيفة، خصوصاً الضباط الذين يعرف الجمهور عن ماضيهم القتالي، ويتحرر آخرون من الخدمة لهذا السبب أو ذاك، ويغرون معظم الذين يرفضون تأدية الخدمة العسكرية بإمكانية القيام بالخدمة في مناطق أخرى وليس في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة»[45].

وأكد أحد الضباط الاحتياط ـ قائد وحدة ـ أن قادة الجيش «... سيرتكبون خطأ إذا أرسلوا وحدتي العسكرية للقيام بمهام في المناطق [الفلسطينية المحتلة ٦٧] وأعتقد بأن الجيش لايعلم ما الذي سيحدث إذا ما وجهوا لنا قراراً بالدعوة للركض وراء الأطفال في مدينة نابلس، . . لكن نتائج تواجدنا في المدينة ستكون سلبية.» وأضاف: «إنني شخصياً سأرفض تأدية الخدمة في المناطق»[46] الفلسطينية المحتلة.

وقال ضابط احتياط آخر مؤكداً قول زميله: «٩٠ بالمئة من الأشخاص في وحدتي ليسوا مهيئين نفسياً لضرب أطفال صغار يرشقونهم بالحجارة... وللحقيقة فإنهم [في قيادة الجيش] لايدعونهم لتأدية الخدمة العسكرية. ولهذا فإننا، ومن الناحية الإحصائية المحضة، لانعتبر في إطار الرافضين لتأدية الخدمة العسكرية».

وأضاف ضابط احتياط قائلاً : « أنا أحمل رتبة كولونيل ولم يستدعوني لقوات الاحتياط وذلك كما يبدو لأنهم يعرفون ردود فعلي وكيف أنظر للخدمة في المناطق [المحتلة] ، ومن الواضح لهم مالذي سيحدث إذا ما وصلت لمرحلة رفض تأدية الخدمة ، ومن الناحية الشخصية فإني ودون أدنى شك أوجد بمرحلة تشبه النفي الداخلي ، نوعاً من الهجرة الداخلية ، إنني أوجد في إسرائيل ، لكن كأني أوجد في الخارج » .[٤٧]

ومن الأساليب الأخرى ، التي يعتمدها قادة الوحدات العسكرية العاملة أو المرشحة للعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتجاوز حالات رفض الخدمة هناك ، إنهم ينقلون الجنود إلى « وحدة المخازن » ويتم ذلك من خلال اتفاقات بين القادة ورافضي الخدمة ، ومن النماذج على هذا الأسلوب ، قال (م) : « إنني معروف بالكتيبة كشخص يرفض تأدية الخدمة في المناطق وعندما وصل القرار في شهر كانون الأول لتأدية الخدمة في منطقة الخليل أبلغت قائد الكتيبة بأنني لا أنوي التوجه لهناك ، واذا كان بإمكانه يستطيع ان يعطيني عملاً آخر ، وقال لي يكفي لقد شاهدناك وسمعناك ، سنرى ماسيحدث ، سأجري مشاورات وأبلغك ، وبعد المشاورات قرروا تركي وشأني وبعثوني إلى وحدة مخازن الطوارىء في اللواء » .

وذات الشيء حصل مع جندي آخر في الكتيبة ذاتها ، وكانت الخلاصة ان هذا الجندي قام ايضاً « بخدمة بديلة . وشارك الجنديان مع بقية الكتيبة في أعمال تنفيذية داخل الخط الأخضر وبتدريبات لم تحدث في المناطق » الفلسطينية المحتلة .

وجندي آخر يعتقد ان هناك فرقاً بين رفض الخدمة في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يعتقد انه في ظروف لبنان كان هناك اتجاه في قيادة الجيش « معني بإظهار قضية رفض الخدمة » من أجل « الإثبات

للأوساط السياسية بأن ثمن الحرب كبير جداً وأكبر مما يعتقدون ، أما اليوم فإن الإحساس مغاير »، حيث إن القيادة لاتريد المبالغة، بل التبهيت لهذه الظاهرة والتخفيف من حدتها ، وذلك من خلال استخدام « أساليب عصرية تستهدف تقليص عدد الذين يرفضون تأدية الخدمة العسكرية »[٤٨] . ولم تتخذ القيادة العسكرية اجراءات حاسمة وجذرية ضد رافضي الخدمة من العسكريين ، تفاديا لأية مضاعفات تثيرها في أوساط الشارع الاسرائيلي .

رافضو الخدمة يهدمون اسرائيل الكبرى:

وارتباطاً بذلك ، فإن رافضي الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، يقومون ضمنياً بالضغط على قيادتهم السياسية للإنسحاب من هذه المناطق ، على اعتبار انها محتلة وليسوا مستعدين للقتال فيها بمواجهة الجماهير الفلسطينية ، من الأمثلة النموذجية على ذلك ما قاله أحد العسكريين الإسرائيليين : « لقد واجهنا حالة رفض فيها شاب تأدية الخدمة العسكرية في المناطق [المحتلة] ، وتوصل قائده معه لاتفاق ، جميع الكتيبة تدخل للمنطقة أما هو فيصل إلى أقرب نقطة منها ، وأقام لنفسه خيمة على الخط الأخضر [حدود عام ٦٧] » .[٤٩] هذه هي قناعات كل رافضي الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهم كثر في الجيش الإسرائيلي . ولم يعد يأبه هؤلاء بالشعار السياسي الصهيوني الإستراتيجي « أرضك يا اسرائيل من النيل إلى الفرات ! »، الذي « يزين » الكنيست الإسرائيلي . الأمر الذي يعني ، أن هؤلاء الضباط والجنود باتوا غير مقتنعين بالطروحات الصهيونية العدمية ، ولابمنطق الحكومة الإسرائيلية السياسي القائم على البغي والعدوان . ليس هذا فحسب ، بل انهم بموقفهم هذا ، انما حملوا المعاول من جانب آخر ، مواجهٍ للكفاح البطولي

الفلسطيني، والتقوا معه بشكل غير مباشر ، وبدؤوا في هدم مشروع « اسرائيل الكبرى » ، هذه الفكرة الغيبية العقيمة ، التي لاتمت للواقع بصلة ؛ مع ما يحمله هذا العمل من معانٍ ودلالات تاريخية لآفاق المشروع الكولونيالي الصهيوني الإستيطاني ككل .

وفي صدد ذلك ، قال يوئيل ماركوس : « لقد عدنا خلال ١٨ شهراً إلى حدود التقسيم - بما في ذلك مدينة القدس . وعندما اتحدث عن التقسيم ، اعني بأنه ليس من الواضح حتى الآن إذا كان الحديث يدور عن العودة لحدود العام ١٩٦٧ أم لحدود العام ١٩٤٧ » .[٥٠] بالتأكيد كل الاحتمالات مطروحة ، لأن الحراك النضالي الشعبي الفلسطيني، بصيرورته وتجلياته الذاتية والموضوعية يفسح المجال امام الحدود الدنيا والحدود القصوى وما بينهما من عمليات الفعل السياسي .

ومن الجدير بالتأكيد، ان ظاهرة رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تصب الزيت على النار المشتعلة داخل الكيان الصهيوني عموماً والجيش خصوصاً ، وتعمق حالة التفسخ التي غرزت أظافرها في جسم المؤسسة العسكرية، فضلاً عن أنها تزيد حالة الحصار والضغط النفسي ، التي يقع تحت كاهلها الجيش الإسرائيلي ، الذي يرزح تحت ثقل وضغط أكثر من حصار ، حصار وضغط الجماهير الشعبية الفلسطينية في شوارع وأحياء الدولة الفلسطينية المحتلة ، وحصار رفض الخدمة ، التي يعتبرها مارك غيفن ، بأنها تعني « في دولة ديمقراطية . . تقويض وجود النظام الديمقراطي ! »[٥١] على اعتبار ان اسرائيل دولة « ديمقراطية » ؟! . بالإضافة إلى حصار الجمهور الإسرائيلي ، الذي فقد ثقته بالمؤسسة العسكرية . وخوفاً من ازدياد مخاطر هذه الظاهرة في أوساط المجتمع، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية « قراراً بعدم إذاعة أي شيء عن رفض الخدمة في المناطق المحتلة » .

ولكن جدعون سامت يعتقد أن الأمور قد فلتت، ولم يعد هناك ضوابط تحول دون ذلك ، فيقول : « إنه من الصعب التخلص من الإنطباع بأنه فد تفشى بين الشعب في السنوات الأخيرة بشكل خاص ، وبكل تأكيد منذ بداية الانتفاضة [الثورة]، عدم الإكتراث الشديد تجاه الأخطار المتصلة بالنيل من حقوق الإنسان وحرية التعبير . . وبدأ يتأصل الإحساس بأن كل شيء مباح » . [٥٢]

من سيدفع الثمن .. الجنرال أم الكيان ؟!

ومن البديهي التأكيد، ان حدود المتداول من قضايا في إطار النقاش داخل الشارع الإسرائيلي يتجاوز سقف الديمقراطية البرجوازية ! ، التي لا تصل إلى هذا الحد من « **الإنفتاح** »، كما لا تبيح الاقتراب من هيبة الدولة ومكانتها ؛ ولاسيما مؤسستها البوليسية القمعية حامية البناء الفوقي . الأمر الذي يشير إلى رياح الهزيمة ، التي تغطي سماء الكيان الصهيوني ، وتظلل حياة الجمهور الإسرائيلي بثقلها وغبارها ، وتهبط بالمعنويات ، فيمتزج الخوف الشخصي بالمستقبل السياسي ، والدفاع عن الذات وحب البقاء مع « **نبش القبور** » والبحث عن ضحية لتحميلها المسؤولية .

وهذا بالذات، هو الذي افسح المجال واسعاً امام المستوطنين لتجاوز كل افق النظام وقانونيته ، لان نتائج الهزيمة تطال الجميع ولاتستثني احداً منهم ، لهذا ، ورغم كل عمليات الاستياء والاستنكار والتذمر الحكومية من تفشي ظاهرة اباحة كل شيء بما في ذلك « **المقدسات!** » و « **المحرمات !** » ، فإنها لم تتجاوز حدود سن بعض القرارات والقوانين دون ان تكون مقرونة باجراءات عملية ضد هذه الظاهرة ! . وأمسى الكيان الصهيوني يبحث عن وسائل واساليب جديدة لاخفاء حجم عمليات

التآكل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري والفكري ـ الثقافي .

لكن رغم ذلـك التستر المفضوح، ونتيجة تراكم رزم الإنجازات والمكاسب الوطنية الفلسطينية ، وفي المقابل تراكم رزم النكسات والإحباطات في الجانب الصهيوني ، فانه من الطبيعي ان يجري البحث عن « كبش محرقة » لتغطية عار الهزيمة الإسرائيلية، ومحاولة مفضوحة لاعادة الثقة للاسرائيليين بأنفسهم !، من خلال تحميل مسؤول ما نتائج خسائر الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية .

وبنظر يوئيل ماركوس، فإن الضحية تتمحور في شخصية دان شمرون ، رئيس اركان الجيش ، الذي قال معللاً وجهة نظره : « ان الجيش باعتباره الذراع التنفيذي الذي يقع تحت امرته ، فشل بمواجهة الانتفاضة [الثورة] ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى » .

وأضاف : « إن الإدعاءات التي نسمعها عن الجيش ، وعن تسلمه مهام مستحيلة التنفيذ تعتبر خطيرة جداً » .(٥٣) وهذا صحيح ، حيث ان هذه التصريحات تؤكد هزيمة الجيش كمؤسسة معنية بعملية القمع والتنكيل ضد الجماهير الشعبية الثائرة ، الأمر الذي يعني ضرورة تغيير قيادة الجيش وليس دان شمرون لوحده .

ومن دلائل هزيمة الجيش الدامغة، إضافة إلى التصريحات المختلفة من قبل قيادة الجيش ، هو ، توجه الجيش الإسرائيلي مؤخراً إلى إحدى « قارئات الفنجان »، لتساعده في معرفة مكان الجندي الصهيوني « آني سبورتيس » الذي اختفى قبل فترة على مفرق «هوديا » قرب بئر السبع . بعد ان فشلت حملة البحث ، التي جند لها اكثر من ٢٥,٠٠٠ صهيوني ، دون ان تسفر عن أية نتيجة .

ونقلت صحيفة « هآرتس » عن مصدر عسكري كبير قوله : « لقد

تعاملنا مع المعلومات التي اخبرتنا بها . « **قارئة البخت** » وكأنها معلومات صادقة وحقيقية ، ولهذا بحثنا في الأماكن التي قالت، ان الجندي موجود فيها » .[٥٤]؟!

إن بلوغ قيادة الجيش هذا المستوى من الانحطاط الغيبي ، لهو دليل فاضح على الدرك الأسفل ، الذي وصلت اليه قيادة الجيش الإسرائيلي ، . والأجدر بهذه القيادة إذا كانت تمتلك الجرأة والشجاعة ! العسكرية والأدبية ، ان تستقبل وتعلن على الملأ افلاسها وهزيمتها امام الجماهير الشعبية الفلسطينية الثائرة والمناضلة من اجل حريتها واستقلالها .

ولكن بالنظر إلى المسألة من كل الزوايا، فلا ينحصر الأمر عندئذ بقيادة الجيش ، لاسيما وان المجتمع الصهيوني ليس سوى مجتمع عسكري ، فضلاً عن ذلك ، المعركة ليست عسكرية بحت ، بل معركة على كل الجبهات، الفكرية والسياسية والاقتصادية . . . الخ ، الأمر الذي يحتم أولاً ، استقالة الحكومة الإسرائيلية ذاتها ، التي مازالت تراوح « **مكانك عد !** » دون أن تتقدم قيد أنملة ، حتى بعد طرح مبادرة شامير! التي لن ترى النور ، وبعد استخدام كل ألوان وصنوف القمع والتنكيل والقتل المختلفة ضد الجماهير الفلسطينية ، حيث مازال زمام المبادرة في يد الثورة في الثورة الفلسطينية على الجبهات المختلفة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن التحولات والتراجعات السلبية تتعمق داخل إسرائيل تدريجياً . وبالتالي ، إذا لم تفعل حكومة شامير ذلك [**الإستقالة**] وراهنت على « **التعايش مع الحالة القائمة** »، التي لن تستقر عند حدود ما هو قائم من منسوب نضالي ، فإنه ، ثانياً ، رغم كل ما أصاب الكيان الصهيوني حتى الآن من نكسات ، فإن الآتي أعظم بالضرورة . وهو ماسيرغم شامير ورابين وشارون وغيرهم من أصحاب « **الرؤوس الحامية** » على التراجع .

الشروخ في الكيان المشروخ ! : -

في ضوء مفاعيل الثورة الكانونية المجيدة، طغت على السطح في اسرائيل مجموعات معارضة جديدة ، بلغ عددها « نحو ٢٠ مجموعة معارضة » .[٥٥] ووصل العدد الإجمالي لهذه المجموعات القديمة والجديدة المناهضة للاحتلال حلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر الثورة الديسمبرية « إلى ٢٦ » [مجموعة] ، وأخذت تسعى إلى التنسيق فيما بينها لتنظيم النشاطات المشتركة وبلورة أهدافها سوية . وتجري اجتماعات التنسيق هذه أسبوعياً في نادي « تسافتا » في تل أبيب . وتضم هذه المجموعات في صفوفها آلاف الأشخاص الذين دخل بعضهم الحياة السياسية المستقلة في هذه المرحلة » .[٥٦] ويشير آخر الإحصائيات إلى أن عددها قد بلغ الـ (٥٠) مجموعة .

والدوافع وراء نشوء وظهور هذه المجموعات عديدة ، ولاتنحصر في الدافع الإنساني ، الأخلاقي ، وإنما هناك أبعاد أعمق وأشمل من هذا البُعد ، وهي كالتالي : ١- الدافع السياسي والعسكري ، المرتبط بالاحتلال وبقائه ، فضلاً عن الفشل العسكري في عمل شيء ضد الثورة في الثورة ؛ ٢ - الدافع الإيديولوجي ، الذي يكمن في بلوغ العديد من الإسرائيليين قناعات راسخة ، عمقتها تجربة الحياة ، بإفلاس الفكرة الصهيونية وبالتالي إفلاس أهدافها ومراميها ، ووصولها إلى طريق مسدود ؛ ٣ - الدافع الإقتصادي ، الناتج عن ضغط الثورة على قطاعات الإقتصاد الإسرائيلي المختلفة ووصول آلاف الشركات إلى مرحلة الإفلاس ، بالإضافة إلى متطلبات الجيش وأجهزة القمع الأخرى من وسائل التنكيل الجديدة ، التي أضافت أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة الإسرائيلية ، حيث ان موازنة وزارة الدفاع لم تكن في وارد التطورات

الثورية الفلسطينية . وهذا يكون على حساب قطاعات الإقتصاد الأخرى .

وفي هذا الصدد، أوضحت « يديعوت احرونوت » [١٩٨٨/٢/٨] بعض النفقات الإضافية فقالت : « إن الحكومة الإسرائيلية بددت مئات الملايين من الدولارات » في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة المحتلين ؛ ونشرت تكلفة تسليح الجندي المكلف بتفريق المتظاهرين كما يلي :

- «الخوذة مع واجهة ١٢٨ $. - الملابس الواقية من الرصاص ٣٠٨ $.

- قناع الغاز ٣٨,٥ $. - الهراوة من ٧ - ١٠ $ » حسب نوعية الخشب » .

- قنبلة الغاز المسيل للدموع ٣٢ $. - قنبلة الدخان ١٩ $.

- مشط يحتوي على ١٥ رصاصة من المطاط ٦,٥ $ » .[٥٧] أي ما مجموعه ٤٤٢ $ قيمة التجهيزات الأولية للجندي الواحد ، دون احتساب عملية الاستهلاك اليومي للمعدات القتالية ، وامكانية تلف المعدات الأخرى ، ولايدخل ضمن هذه القيمة ، ثمن البندقية ، ولاتدخل ايضاً المصروفات اللوجستية الأخرى .

وفي هذا السياق، أوضح الجنرال ايهود باراك، نائب رئيس الأركان الإسرائيلي، يوم ١٩٨٨/١٢/٥ ، « إن اسرائيل أنفقت في الأراضي المحتلة خلال السنة الحالية ما قيمته ٣,٥ ملايين يوم عمل عسكري . . . أي مامعدله عشرة آلاف يوم عمل كل يوم في الأراضي المحتلة » .[٥٨] والإعتقاد السائد ان أيام العمل أكثر من ذلك بكثير ، لاسيما وان اسرائيل زجت بقوات كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مع ما يعنيه هذا من أعباء إضافية على الموازنة العامة لحكومة إسرائيل .

هذه هي الدوافع التي تقف خلف ظهور وتنامي هذه الحركات المعارضة

للاحتــلال . ولكن هذه المجمـوعات مازالت تتباين في مستوى قناعاتها السـيـاسية تجاه اشكــال وآفــاق الحــل السياسي للصراع الفلســطيني الإسرائيلي . فمثـلاً حركة « يوجد حد » وهي من الحركات التي ظهرت باكراً في أعقاب اجتياح العام ١٩٨٢ ، « . . لاتطرح برنامجاً سياسياً ولا ترى انها منوطة بالدعوة إلى حل سياسي على هذا النمط أو ذاك ، وإنما في تنظيم نشاطات احتجاجية نابعة من واقع جنود الإحتياط »[٥٩] الأمر الذي يضعف من مستوى التأثير العام لهذه المجموعات بالمعنى النسبي للكلمة .

ومن بين الحـركات الجديدة نذكر: « ١ ـ نساء بالسواد ـ وهي حركة تضم نسـاء يلبسن السـواد ، حداداً على ضحـايا القمـع الإحتـلالي ، ويتظاهرن باللباس الأسود كل أسبوع احتجاجاً على ممارسات الاحتلال . ٢ ـ « كاحل » : مجموعة شبان طلائعيين ضد الاحتلال . ٣ ـ « يونا » : مجموعة طلاب جامعيين ، يهوداً وعرباً ، في جامعة حيفا ضد الإحتلال . ٤ ـ « السنة الـ ٢١ » : نسبة إلى عدد سني الإحتلال ، تنشط بشكل خاص في القدس بتنظيم زيارة اسبوعية لإحدى المناطق المحتلة . وتضم مجموعة من الأساتذة الجامعيين في التخنيون ـ حيفا. ٥ ـ « خط أحمر » : تضم عدداً من نشيطي الحركات والأحزاب اليسارية ، تأسست في عكا ونظمت مظاهرة ماراتونية « لمدة أسبوع » امتدت من عكا إلى القدس احتجاجاً على جرائم الإحتلال ومن أجل السلام العادل . ٦ ـ « شيني » : حركة نساء من أجل السلام ـ القدس . ٧ ـ نساء من أجل السجينات السياسيات ، وقـامت للدفـاع عن المعتقـلات الفلسطينيات في المناطق المحتلة . ٨ ـ « خيمـة حوار » : مجمـوعـة من شبيبـة الكيبـوتسات كانت تنتشر على الشواطىء وتنصب خيمة وتفتح حواراً مع المارة لمناقشتهم فيه حول افضل السبل لحل القضية الفلسطينية ، ومن خلال ذلك تناقشهم حول مضمون أفكارهم . ٩ ـ خارطة السلام : حركة نسائية قام أعضاؤها ، بالمئات ،

بحياكـة خارطـة للسلام ، وقدمنها هدية لرئيس الحكومة ، يطالبن فيها بالكف عن سياسة الإحتلال »[٦٠] . ١٠ ـ « **مهاجرون إلى اسرائيل ضد الإحتلال** » ، ١١ ـ « **علماء النفس ضد الإحتلال** » : قام حوالى ٥٠٠ من علماء النفس الإسرائيليين بالتوقيع على عريضة تدعو إلى إنهاء الإحتلال ، بصفته ظاهرة تؤدي إلى انهيار وانحطاط المجتمع الإسرائيلي . ١٢ ـ « **منبر المحاضرين ضد الإحتلال** » . «وهو إطار قام بتنظيم عريضة وقع عليها أكثـر من ألف محاضر في الجامعات الإسرائيلية تدعو إلى إنهاء الإحتلال والتفاوض مع منظمة التحرير . »[٦١] . . . وغيرها من الحركات الجديدة ، والتي مازالت تنشأ في رحم الكيان الصهيوني نتاج مفاعيل الثورة الكانونية البطلة .

ومن الحركات المعارضة للاحتلال القديمة نذكر : « **كفى للاحتلال** » و « **مزراح لشالوم** » و « **هجزيت همزرحيت** » و « **يهدوت متكديمت** » و « **يوجـد حد** » (الجنـود رافضو الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة) و « **جسر السلام** » و « **مشاركة** » و « **معاً** » (حركة سلام يهودية عربية ـ تعمل في منطقة خليج حيفا) و « **شبيبة تغني أغنية أخرى** » (مجموعة شبان يهود وعـرب من منـطقة مرج بن عامر اقاموا حركتهم رداً على الأحداث العنصرية ضد العرب في العفولة قبل سنتين) .[٦٢]

ومن الحركات المعارضة الجديدة، التي تمتاز بالثقل العسكري والسياسي والمعنوي ، هو « **مجلس السلام والأمن** »* . الذي شكله الجنرال « اهارون ياريف ومجموعة من رجال الأمن الإسرائيلي . وكان هدفهم المعلن وضع مستقبل الأراضي العربية المحتلة ، وحدود الكيان الصهيوني المستقبلية في مركـز الإهتـمام الشعبي » . وهو يدعو إلى « **التنازل عن الأرض مقابل السـلام** » ، وأكد غالبية الضباط المنخرطين في المجلس على « . . . ان احـداث الانتفـاضـة [**الثـورة**] تشكـل نقـطة تحول في تاريخ النضال

الفلسطيني بحيث أصبح ممكناً الوصول إلى مفاوضات بين قوى متكافئة » .[٦٣]

كما وتحتل « وثيقة » الأدباء والمفكرين، والعريضة المرفوعة من قبلهم للحكومة ، بعد مرور شهر من اندلاع الثورة الكانونية البطلة ، مكانة مميزة لجهة الجبهة التي تقف خلفها ، أي الجبهة الثقافية داخل اسرائيل ، فضلاً عن مضمونها. ومما جاء في الوثيقة « التي أصدرها سبعة عشر أديباً ومفكراً بعد أن قاموا بجولة في قطاع غزة ومخيماته يوم ٨ كانون الثاني ١٩٨٨ :

● هناك أعمال قمع نموذجية يقوم بها الجيش الإسرائيلي، في مركزها حملة اعتقالات جماعية يجري شنها بالإستناد إلى تقرير بارد بأن كل فتى هو رامي حجارة محتمل ، فضلاً عن الإعتداء بالضرب خلال الاعتقال وعرقلة تقديم العلاج الطبي بسبب تدخل رجال الأمن .

● تجري في قطاع غزة ثورة شعبية يقودها شبان، وتحظى بتأييد السكان اجمعين . . .

● إننا متأكدون من أن سياسة «القبضة الحديدية» من شأنها تخفيف الثورة لكنها لن تستأصلها. . وإذا لم يوجد حل سياسي ستنفجر الثورة من جديد بقوة هائلة .

● لا نستطيع إلى ما لا نهاية اضطهاد شعب يكافح من أجل حريته.

● جميع الذين تحاورنا معهم ينشدون إقامة دولة فلسطينية. . . ».

وقد وقع على العريضة الموجهة إلى حكومة اسرائيل، التي تؤكد على ذات المضامين الواردة في الوثيقة ، « ثلاثة وأربعون أديباً ومفكراً اسرائيلياً » .[٦٤]

ومن البديهي التأكيد، ان هذا الزخم من اشكال ومظاهر المناهضة للاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، ما كان لها أن تتجلى على هذه الشاكلة لولا المد الثوري العظيم الذي تعيشه الضفة والقطاع

المحتلان ، فضلاً عن نهوض الفلسطنة في منطقة الـ ١٩٤٨ . مع ما لذلك من أخطار حقيقية على الكيان الصهيوني ، والتي تشكل جرس إنذار حاد يرن في آذان وعقول أفراد المجتمع الصهيوني ، رسميين وغير رسميين .

وكانت نتائج انتشار هذه الحركات المناهضة للاحتلال على الوضع الداخلي الإسرائيلي، الآتي :

١ ـ ازدياد وتضاعف عملية الشرخ والإنقسام في « الإجماع القومي » في اسرائيل .

٢ ـ زادت من عمليات الإربـاك والتشـوش التي تواجه الحكومة الإسرائيلية . ليس هذا فحسب ، بل إنها تعمق حالة العداء بين الحكومة وهذه الحركات ، في ضوء انتهاج الحكومة لسياسة بوليسية قمعية ضد هذه الحركات ، الأمر الذي يرسخ قناعات هذه الجماعات باندثار أي ملامح « ديمقـراطيـة » كانت تغطي وجه كيانهم الفاشي . ويزيد من قناعاتهم بضرورة الدفاع عن توجهاتهم « الديمقراطية » ، وهذا بالضرورة يزيد من عملية الإحتكاك والتنافر في بنيان الكيان المشروخ بالأساس .

ومن الأمثلة الدالة على ذلك، قيام السلطات الحكومية الإسرائيلية بشن حملة واسعة وشرسة ضد حركة « هناك حدود » بعد توزيعها لبيانها الثاني الـذي يتـضـمـن توجيهـات للذين يريدون رفض تأدية الخـدمـة العسكرية . . . هذه الهجمة الشرسة التي وجدت احد تعبيراتها بتحويل قضية التحقيق مع أفـراد حركة « هناك حدود للمخابرات ، الأمر الذي يترتب عليه ملاحقات ومتابعة لتحركات أعضائها واستدعائهم للتحقيق » وأثارت هذه الممارسات « حفيظة اتجاهات ديمقراطية في اسرائيل . . » وزاد من نقمتها لأن ذلك برأيهم يتعارض . . « مع أسس النظام الديمقراطي ، ويشكل في الوقت نفسه سابقة يمكن أن تمهد في المستقبل لنهج بوليسي في

اسرائيل » .[٦٥]

٣ ـ كما ان الشرخ يتعمق يوماً بعد يوم بين هذه الحركات المناهضة للاحتلال، وبين المجموعات الصهيونية المتطرفة ، فضلاً عن المستوطنين في الضفة والقطاع المحتلين .

وتقول بهذا الصدد، ليلى غاليلي: « لم يعد هناك ابقار مقدسة ولا محظورات ومحرمات . ففي الوسط اليساري [وحتى بعض اوساط اليمين] بات الناس يتحدثون عن ضرورة رفض اطاعة اوامر الجيش . في حين ان اليمين يدرس ، وبشكل علني وبحماس ، كيفية طرد الفلسطينيين من البلاد » .[٦٦] ويحذر رييه بيلغي قائلاً : « الخطر الأكبر هو أن المستوطنين يقودوننا ، ويقودون الشعب بأسره ، نحو كوارث لا لزوم لها . . . ان المستوطنين يعتبرون انفسهم طليعة ، ويدعون الشعب إلى السير وراءهم ، ولكن علينا ألا ننساق وراءهم ، وألا نضع مصير هذه الدولة في أيديهم » .[٦٧]

من الجلي، ان الأمور تسير في خط مليء بالمنعطفات الحادة بين التيارات السياسية المختلفة ، بين دعاة السلام وبين دعاة « الترانسفير » وبقاء الإحتلال في الضفة والقطاع المحتلين . الأمر الذي يعني ، ان هذا الشرخ لن يبقى عند حدود الخلاف في وجهات النظر ، بل إن الأمور ستتعاظم وتتفاقم بين هذه المدارس والتيارات إلى نحو « الاشتباك » المباشر ، لاسيما وان التيارات اليمينية الأشد تصلفاً وتطرفاً ، وبحكم ضيق افقها وعدميتها الأيديولوجية والسياسية والأخلاقية ستدفع الأمور دفعاً نحو الهاوية .

٤ ـ ساهمت في ادخال الجيش إلى الحلبة السياسية. وهذا ماتخشاه كل النظم البرجوازية الديمقراطية ، وكذلك النظم الأكثر رجعية وفاشية ، كما اسرائيل ، لما لذلك من أخطار على النظام السياسي .

وقال في هذا الشأن يورام بيري : « إن تعريف الجيش المحترف يتمثل

في أنه جيش غير سياسي ، جيش يقوم بتنفيذ السياسة التي تضعها المرتبة السياسية ، من خلال قدر معين ومحدود من التأثير على هذه السياسة ـ ولكن ، عندما يتعين على جيش أن يخوض حرباً سياسية ، ويطور من أجل ذلك عقيدة عسكرية ـ سياسية ، فإنه يخترق بالضرورة المجال الذي يقتصر على المرتبة السياسية . حيث سيدخل في صدام مع السامة ، إن آجلاً أو عاجلاً . » وأضاف « . . لكن المشكلة لاتنشأ بين النخبة العسكرية وبين النخبة السياسية فحسب ، فعقب حرب مضادة لحرب ثورية متصلة ، قد ينشأ شرخ [**وهو ما حدث فعلاً بالمعنى النسبي**] بين الجيش والشعب » .

ويتابع تقديراته بالقول : « إذ يتمثل أحد الاحتمالات في أن تخترق الخلافات السياسية الجيش ، مما يفقده وحدته الداخلية ، ويجعل قوته العسكرية تنهار . وثمة احتمال آخر ، وهو أن يحافظ قادة الجيش ، الذين يخشون مغبة انهيار المؤسسة ، على وحدته ، ولكنهم يوجهون جهدهم ضد السلطة المدنية ، فيقررون ـ بأنفسهم ـ السياسة ، بشكل يتعارض مع موقف السلطة المدنية . . »[٦٨] .

٥ ـ آثارها المباشرة وغير المباشرة على يهود العالم، حيث ساعدت هذه الحركات في عملية التباعد والتنافر بين يهود العالم والكيان، خاصة ذوي الميول الديمقراطية ، الليبرالية ، وهم الأغلبية العظمى من اليهود

وأفاد ابيشاي مرغليت، حول الترابط بين الحركات المناهضة للاحتلال ويهود العالم ، فقال ان شامير والقائمين على « **مؤتمر التضامن مع رئيس الحكومة** » لم يوجهوا ، على سبيل المثال لا الحصر ، « دعوة لريتشارد غانتر رجل لوس انجلوس ، الذي يقف وراء مشروع إعمار الأحياء الفقيرة لأنه يؤيد حركة « **السلام الآن** » والذي يعمل أيضاً نائب رئيس الصندوق الجديد لاسرائيل ، الذي يساهم بالتبرع فيه اشخاص على درجة كبيرة من الأهمية ، ويعطي هذا الصندوق مساعدات ايضاً لرابطة حقوق

المواطن . . . » واضاف « وباختصار انه صندوق يقدم الإعانات لاسرائيل جميعها باستثناء « **أرض اسرائيل الكاملة** » ومع ذلك لم تقدم دعوات للذين يميزون بين اسرائيل وسياسة التكتل » .[٦٩]

ونموذج آخر، يعكس مدى الترابط بين حركات المعارضة ويهود العالم ، وهو عبارة عن ، اعلان « **حركة السلام الآن** » الموجه إلى شامير ، وهو موجه من يهود أمريكا ، جاء في الإعلان : « إننا نوجه هذه الرسالة لك بمناسبة وصولك إلى واشنطن لإجراء مباحثات جادة مع القيادة الأمريكية ، . . . فنحن كيهود أمريكان نكتب لنعبر لك عن اهتمامنا برفضك لقبول مبدأ الأرض مقابل السلام والأمن . إننا نتكلم اليوم لأننا كمئات الآلاف من الإسرائيليين نخشى من عواقب مواقفكم الخطيرة على اسرائيل والشعب اليهودي فنحن من باب حرصنا الشديد على اسرائيل لايمكن ان نصمت » .[٧٠] وهناك امثلة عديدة على ذلك .

٦ ـ اثر هذه الحركات على الرأي العام العالمي .

من البديهي التأكيد، ان هذه الحركات قامت بدور ايجابي في تحريك الرأي العام العالمي لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية ، اضافة طبعاً إلى دور الشاشة الصغيرة ووسائل الإعلام الأخرى، التي نقلت الصورة الحية لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمن خلال ممثليها ومندوبيها في البلدان الأوروبية، ومن خلال مشاركة وفود عنها في الندوات العالمية، التي اقيمت في الدول الأوروبية والولايات المتحدة، واقرارها، إلى هذا القدر او ذاك، بالحقوق الوطنية الفلسطينية وابداء استعدادها للسلام مع ممثلي الشعب العربي الفلسطيني، دفعت ممثلي الرأي العام العالمي لتجاوز « عقدة الذنب » والتعبير عن مواقفهم الداعمة للحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة .

ومن الجدير بالملاحظة، ان مجموعات المناهضة للاحتلال لاتنحصر في

العدد الذي اوردناه سابقاً ، وانما يزداد عددها مع تنامي الثورة الكانونية المطرد، وهي بالضرورة لعبت وستلعب دوراً ايجابياً في انضاج الشارع الإسرائيلي لتقبله مبدأ الإنكفاء والخروج من نفق الموت المؤكد، من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وايام الثورة في الثورة القادمة حبلى بالضرورة بما سيضاف لاحقاً لسجل هذه الحركات .

الحرب الاهلية امكانية واقعية !:

حملت الثورة في الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ رياحاً تغييرية شديدة على المستويات والصعد المختلفة، الفلسطينية، الإسرائيلية والعالمية، مع استثناء المستوى القومي العربي، الذي كان تجاوبه محدوداً وقاصراً عن الرقي لمستوى مفاعيل الثورة، ولكنها وضعت مداميك، أسس مرحلة جديدة للبعد القومي العربي. مع ادراك مسبق بأن كل شي قابل للتحول الجذري في كل لحظة وثانية في الواقع العربي، لقناعة بأن هذا السكون النسبي ليس سوى الهدوء الذي يسبق العاصفة الهوجاء!.

وفي ضوء هذا الوضع التثويري التغييري، الذي شكلته، ومازالت تبلوره، ثورة كانون العظيمة، وارتباطاً بما أشرنا إليه آنفاً في الوضع الإسرائيلي من عمليات تحويلية جدية، فان مفاعيل ورزم التراكم الكمية، التي تحدثها الثورة الديسمبرية في الكيان الصهيوني تؤشر ، نتيجة تفاقمها ، لاحتمال وارد الحدوث في الواقع، ألا وهو، الحرب الأهلية الإسرائيلية .

وإمكانية ذلك الإحتمال باتت واقعية، وليست مسألة وهمية تكهنية غيبية، فمن خلال تطور وارتقاء عمليات التناقض داخل اسرائيل ، من الممكن أن تصل الأمور إلى مستوى الحرب الأهلية بين التيارات السياسية

الصهيونية المختلفة .

وهذا رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه، اسحق شامير، يحذر من «وقوع حرب اهلية داخل الكيان الصهيوني على اثر مقتل مستوطن يهودي» . لقد باتت الانتفاضة[الثورة] واستمراريتها تؤثر اكثر فأكثر على مجريات الأمور في اسرائيل، بحيث باتت تهدد الوضع الداخلي الإسرائيلي. وهذا ما تطرق له، شامير، في كلمة له حينما اعلن، انه «خاف يوم امس على اسرائيل من ردود الفعل على ماجرى بين الإسرائيليين» .

كما حذر وزير التعليم الإسرائيلي من الحرب الأهلية بقوله : « الويل كل الويل اذا هاجم اليهود بعضهم البعض. . » .[٧١]

وليس المؤشر الوحيد على ذلك، قتل احد المستوطنين بطعنات سكين في مستوطنة «اريئيل» ، فالمؤشرات والأدلة كثيرة، وباتت تغطي سماء الكيان الصهيوني، وتلقي بثقلها على مواطني الدولة الإسرائيلية، ومن الأمثلة على ذلك، قال النائب الإسرائيلي عن حزب العمل، ابراهام بورغ، انه «بدأ منذ فترة يحمل مسدساً بعد تلقيه تهديدات من متطرفين يمينيين بسبب ارائه المعتدلة حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي» .[٧٢]

وعلى اثر حادث الباص [الذي أوقعه فلسطيني في واد على طريق القدس ـ تل أبيب] الأسبوع الماضي، الذي أودى بحياة أربعة عشر شخصاً اسرائيلياً، قام المستوطنون المتشددون برشق بيت وسيارة نائب اسرائيلي من حركة حقوق المواطن» .[٧٣]

ويقول بهذا الصدد، زئيف شيف : « فبالإضافة إلى جبهة الإنتفاضة في مواجهة الفلسطينيين، في المناطق [الفلسطينية] المحتلة، يتوقع أن يدخل الجيش في صراع، داخل اسرائيل أيضاً، في جبهة داخلية» .[٧٤] كما أشار شيف إلى أن «الجيش الإسرائيلي وفريق المتطرفين من المستوطنين يمران بمسار محتمل من الصدام» .[٧٥] وأما اللواء (احتياط) ماتي بيليد،

فإنه يرى السيناريو بشكل آخر ، على شاكلة انقلاب عسكري ضمني، مع مايحمله ذلك من أبعاد تفجيرية للبناء الداخلي الإجتماعي الإسرائيلي القابل لكل شيء، وبعد ان يعرب الجنرال عن مخاوفه من انتشار ظاهرة رفض الخدمة في الجيش، فانه «لايستبعد ان يأتي اليوم الذي تظهر فيه حكومة، في اسرائيل، تحاول تغيير سياسة ضم المناطق [**الفلسطينية المحتلة**]، واتباع خط سياسي مختلف بالنسبة لمسيرة السلام، فيكون من شأن رئيس الحكومة أن يحظى عندئذ بزيارة عدد من كبار الضباط، برتبة عقيد، يوضحون له انه ليس مسموحاً له إجراء مثل هذا التغيير. وإذا حاول الإتصال برئيس هيئة الأركان العامة، للشكوى له، فمن شأنه أن يجد أسلاك تليفوناته مقطوعة، لأن سلاح الإتصالات [**الإشارة**] يمكنه ـ في حال الطوارىء ـ أن يسيطر على كل شبكة الإتصالات في الدولة، ويتصرف فيها كيفما يشاء. ومن سخرية الأقدار أن هذا التطور الخطير، [انه يتحدث وكأن الأمور ستأخذ هذا المنحى بالتأكيد.] في الحياة الديمقراطية الإسرائيلية، يحدث في عهد اسحق رابين كوزير للدفاع». [٧٦]

وجاء في «عل همشمار» ما يلي: «الآن، انقضى عام.. وبدأت مرحلة، صيرورة، جديدة، مخاطرها لاتحدث بأمن الدولة وحسب، بل و بذات وجود الحركة الصهيونية ومشروعها (**دولة اسرائيل**)..» ويتابع كاتب المقالة، مشيراً إلى الأخطار التي يحملها المتطرفون الصهاينة، فيقول: «ومع ذلك، فإنني أرى بالانتفاضة «الوطنية اليهودية» [**الحرب الأهلية**] خطراً على المشروع الصهيوني.. هنالك اليوم قلة قليلة من الأعداء الذين يتمتعون بطاقة وقدرات مضرة وحاسمة بالحركة الصهيونية. والمستوطنون المتطرفون هم عدو كهذا.. انهم هم الذين يجتثون جذور هذه الحركة، ولذا، فانهم بأعمالهم وتصرفاتهم معادون للصهيونية، وينبغي اخراجهم خارج دائرة الإجماع القومي، وباعتبارهم عاملاً هاماً في اقامة الدولة

الفلسطينية، فانه يتعين ايضا على اولئك الدين يعارصون مثل هدا الحل ان يجندوا طاقاتهم صد هذه الجماعة الخطيرة» [٧٧]

إن إسرائيل على «شفا حفرة من النار!»، فلا شيء فيها آمن ومضمون البقاء، فكل الأمور قابلة للحدوث، ويؤكد هذا، يوئيل ماركوس، الذي قال: «وربما نعود إلى أيام الإضطرابات الكبيرة، إننا لسنا آمنين في المناطق، لكننا وفي الوقت نفسه لسنا آمنين أيضاً في داخل اسرائيل، لافي شوارعها ولاحتى في مقهى اكسودوس. .» [٧٨].

في ضوء هذه النماذج وغيرها، فضلاً عما سبق ذكره بشأن المجموعات المناهضة للاحتلال فان سياق صيرورة العملية الإجتماعية داخل الكيان الصهيوني تتجه نحو الإنحدار التدريجي، إلى مستنقع الحرب الأهلية، التي في حال حدوثها، فانها ستدمر بكل تأكيد «الهيكل الثالث»، وستضع النهاية الحتمية لظاهرة الدولة المفتعلة، التي لايوجد لها اي رابطة جدلية وثيقة مع قوانين التطور الإجتماعي، كما لاتربطها اي رابطة سياسية او تاريخية جغرافية بشعوب المنطقة.

وهـذا ما يؤكـده بقـوة «يعقوب شاريت»*، الذي قال في كتابه «دولة اسرائيل. . أعطتكم عمرها»، ما يلي: «ان اسرائيل تتدهور بسرعة مذهلة ومتسارعة إلى الهاوية» وباعتقاده «ان المؤسسة الحاكمة، حزبياً وثقافياً وفكرياً ليست وحدها الملامة او الموضوعة في قفص الإتهام بل إن الشعب ايضاً، يندفع إلى الأمام بقوة نحو. . الهاوية». وعمق التأكيد بصدد ذلك قائلاً: «انه إذافرضت الدول العظمى حلا قريباً بين اسرائيل والفلسطينيين فان دولة اسرائيل سوف تنفجر على ذاتها في «حرب اهلية» تهدم الشعب وتهدم الدولة بحيث لايبقى أي أمل للترميم! .».

ويصل « بذكاء وشجاعة. . إلى الإستنتاج [القائل] بأن تقديس القوة العمياء كان بالضرورة، يقود إلى تصدع وانحسار وانحلال للقيم الروحية

وللمفاهيم التي كان يبدو في البداية أنها جزء عضوي وحيوي وراسخ من الفكر الصهيوني والممارسة الصهيونية». ويقول « إن هنالك انطباعاً بأن «هنالك قانونية دورية منظمة لانفجار الحروب بيننا وبين جيراننا» وكأن الحرب ظاهرة ابدية، مما يجعل الإنسان يتساءل بحرقة حول جدوى حياة هو وحياة ذريته من بعده»[٧٩].

وأشار إلى ذلك أيضاً، ابا ايبان، وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست، الذي قال لمحطة التلفزيون البريطاني، القناة الرابعة. «إن الخطر الحقيقي الذي يهدد الكيان الإسرائيلي هو خطر داخلي ناتج عن استمرار احتلال الأراضي العربية». وأضاف «إن استمرار هذا الوضع يهدد جدياً وبشكل مباشر ما أسماه بطبيعة اسرائيل وتركيبتها السياسية والإجتماعية والبشرية..»[٨٠]

كل المؤشرات والدلائل تؤشر إلى ان اسرائيل تتجه إلى مستنقع الحرب الأهلية، مع مايحمله هذا الإحتمال من آفاق جيوسياسية. تضع حداً للمأساة الفلسطينية بكل أبعادها الإجتماعية والسياسية والحقوقية والإقتصادية.. الخ.

ولكن من السابق لأوانه الآن، وفي شروط العمليات السياسية والإجتماعية والعسكرية... الخ، على الصعد الفلسطينية، الإسرائيلية والدولية، تحديد آلية سيرورة وصيرورة الأحداث بالمعنى الدقيق والتفصيلي، إلا ان الإتجاه العام للحركة يصب في مستنقع الحرب الأهلية...

مبادرة شامير وأزمة الافق

فقدت اسرائيل، ومنذ أن اندلعت الشرارة الأولى للثورة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، زمام المبادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧.

ووقفت مذهولة مشوشة أمام مفاعيل وحقائق العملية الثورية الفلسطينية على الأصعدة الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية، والتي قضت على كثير من «الأحلام» والخطط الجهنمية العدوانية ضد الجماهير الفلسطينية وترابها الوطني. في خضم هذا التشوش والإرباك، لم تستطع اسرائيل القيام بأي عمل للخروج من نطاق الأزمة «القومية» التي أدخلتها فيها الثورة الكانونية، غير لجوئها إلى وسائل القمع والتنكيل المتعدد الأشكال والألوان، الضرب، القتل، التدمير، الاعتقال والإبعاد، التي أثارت عاصفة من السخط والإشمئزاز في اوساط الرأي العام العالمي، ببعديه الشعبي والرسمي، الأمر الذي زاد من عزلة اسرائيل ومحاصرتها، وبالمقابل عمق عملية التضامن مع كفاح الشعب العربي الفلسطيني العادل.

وفي ضوء ذلك، يعتبر الإمساك بزمام المبادرة الحلقة المركزية امام القيادة الإسرائيلية، لالتقاط الأنفاس وشن الهجوم المعاكس، وهذا مايؤكد عليه «رون بن بشاي»، المعلق العسكري البارز، والمدير السابق لاذاعة الجيش الإسرائيلي، بالقول: «ان الهدف الواقعي الذي يتعين على دولة اسرائيل التطلع إلى تحقيقه، يتمثل باستعادة سيطرتها على الأرض [الفلسطينية المحتلة]». وأضاف «ان حكومة اسرائيل قادرة على استعادة زمام المبادرة في الصراع ضد الوطنية الفلسطينية، اذا ما اعدت وطبقت خلال وقت قصير، خطة شاملة لمحاربة الانتفاضة».[٨١]

وانطلاقاً من هذا الإدراك، قام رئيس الحكومة الإسرائيلية، اسحق شامير بالإتفاق مع وزير الدفاع، اسحق رابين، باعلان «مبادرة» سياسية؟! هدفها وضع حد لحالة التدهور والعزلة التي وصلت اليها اسرائيل نتاج الثورة الشعبية الفلسطينية، والتقاط الأنفاس، وفي الوقت ذاته شن هجوم سياسي مضاد، لهجوم السلام الفلسطيني. هذا فضلاً عن، محاولته كسب الوقت حتى «تضعف» و «تتعب» الثورة في الثورة!.

ولكن محاولة شامير ـ رابين، ولدت «مأزومة»، لانها لم تأت بجديد عن مشاريع التصفية الإسرائيلية السابقة، بل هي نسخة معدلة في التفاصيل، ولكنها ذاتها في المحتوى والمضمون. انها مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي، الذي يفصل بين الأرض والسكان؛ وتحمل هذه الخطة ثلاثة لاءات عدمية **«لا لمبدأ الأرض مقابل السلام!» و «لا للدولة الفلسطينية!» و «لا لمنظمة التحرير الفلسطينية!»**، وفي الوقت نفسه تحمل نعم واحدة، بكل ماتعنيه من معانٍ ودلائل سياسية غير واقعية، ولم تعد وقائع الحياة تزكيها، حتى داخل الكيان الصهيوني نفسه،. «نعم للحكم الذاتي الإسرائيلي!». وهذه اللاءات لم تعد مستساغة ولامقبولة من قبل جهات دولية عديدة، وخاصة الدول الأوروبية، بما في ذلك اليابان، وهذا ماعكسه بيان وزراء خارجية الدول الصناعية السبع في منتصف تموز (يوليو) ١٩٨٩، الذي شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء فيه التأكيد «على ضرورة عقد المؤتمر الدولي في الوقت المناسب لحل أزمة الشرق الأوسط، وأكدت على ضرورة أخذ الحقوق السياسية الفلسطينية الشرعية بعين الإعتبار».. كما ان الدول السبع رفضت خطة شامير الداعية إلى إجراء «انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إذا لم تجر في ظروف وأجواء ديمقراطية، ولم تكن جزءاً من خطة سياسية شاملة لحل النزاع»[٨٢].

وهذا الموقف، هو، ذاته الذي سمعه شامير أثناء جولته الأوروبية بهدف ترويج «مبادرته»! فعلى سبيل المثال، قالت مرغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، عندما سئلت عن «مشروع الإنتخابات» الشاميري ـ الرابيني: **«إننا لم نتوصل [مع شامير] إلى نتيجة سحرية، وإنني لا أعتقد بوجود شيء من هذا القبيل، وان هناك سبيلاً للتقدم إلى الأمام بهذا الخصوص».**

وكتب شاؤول تسدكا، مراسل صحيفة هآرتس في لندن، على اثر لقاء تاتشر ـ شامير ـ معتقداً ان رئيسة الحكومة البريطانية ـ «.. امتنعت كما

يبدو عن الإعراب عن تأييد خطته السياسية».

وبعد لقائه بشامير، أعرب رئيس حكومة اسبانيا، فيليب كونزالس عن اعتقاده، بأن «المؤتمر الدولي كما تطالب به منظمة التحرير والدول العربية هو الطريقة الأفضل لإحراز تقدم نحو السلام». [٨٣]

وعلى الصعيد الإسرائيلي، فإن خطة شامير ـ رابين، لم تجد الاستحسان ولا التجاوب من كل الأوساط الإسرائيلية، ليس هذا فحسب، بل جرى فضح مراميها واهدافها العدوانية غير السلمية، وهو ما عبر عنه، يوري افنيري، رئيس تحرير صحيفة «هاعولام هازية» الإسرائيلية، لصحيفة «لوس انجلوس تايمز» الأمريكية، بالقول: «إن نية شامير هي خلق نشاط ديبلوماسي محموم والإيهام بأن هناك تحركاً، دون التقدم على أرض الواقع قيد أنملة باتجاه السلام».

وبعد أن يسخر من المنطق الحكومي الإسرائيلي، «يخلص إلى دعوة اسرائيل إلى تجاهل تفاهات شامير والتفاوض مع عرفات [م. ت. ف.] لتحقيق سلام تعيش فيه بلادنا ودولة فلسطين جنباً إلى جنب». [٨٤]

كما ان وزير الطاقة الإسرائيلي، موشيه شاحال، اعلن رفضه للخطة المذكورة قائلاً: «لا اعتقد بامكانية ايجاد زعامة بديلة لزعامة منظمة التحرير لايمكنني تصور ان الناس في الضفة [الفلسطينية] سيتحولون عن الزعامة التي اوجدوها وهي منظمة التحرير الفلسطينية». [٨٥]

إن استهدافات خطة شامير ـ رابين الفلسطينية والدولية، كما الإسرائيلية، باءت بالفشل، ولم تحقق كل ما توخت من نتائج، وبذلك تكون غير قابلة للحياة، رغم كل عمليات الإنعاش، التي حاول ويحاول رئيس الحكومة الإسرائيلية ان يؤمنها لها.الأمر الذي يعني، ان اسرائيل مازالت تراوح في نفس الدائرة، وذات المكان، ولم تتمكن من التقاط زمام المبادرة نهائيا

ولهذا السقوط الشاميري ـ الرابيني معنى واحد، ان خطتهما تحكمها أزمة
فق، وغياب الرؤية الواقعية، والتمترس في ذات الجبهة السياسية ـ
يديولوجية المأزومة والمفلسة.

وبناء عليه. فلن ترى هذه الخطة النور، ولن يكتب لها النجاح، ومآلها
تمي التحطم على صخرة الصمود البطولية للجماهير الشعبية الثائرة في
سفة والقطاع المحتلين، التي رفضت هذه الخطة، وواجهتها بمزيد من
نف الثوري والتمسك بممثلها الشرعي والوحيد م.ت.ف. وشعارها
سياسي الناظم لنضالاتها، الحرية والاستقلال.

وهذا ما عكسته نداءات القيادة الوطنية الموحدة، فجاء في النداء
٤)، نداء البطولة والصمود، ١٩٨٩/٥/٢٢ مايلي: «ان م.ت.ف.
مها جماهير شعبنا تؤكد مجدداً رفضها القاطع لمؤامرة شامير واجراء
خابات سياسية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال، وإن إجراء أية
خابات سياسية لن يكون إلا بعد إنهاء الاحتلال، وفي ظل اشراف
لي، كخطوة أولى نحو عقد المؤتمر الدولي، باعتباره الطريق لإحلال
سلام في المنطقة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير
سير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة م.ت.ف. كما تؤكد عزم شعبنا
سميمه على قبول المجابهة والتحدي والحاق الهزيمة النهائية بكل
امرات».

إن افتضاح حقيقة اهداف شامير ـ رابين، وبالتالي فشلها على الصعد
ختلفة، زاد من أزمة الحكومة الإسرائيلية، وهذا ما يدركه «جميع الناطقين
سمها... اذ لايوجد لاسرائيل اي عنوان في الجانب الآخر». [٨٦] وبالتالي
اء رفض تكتل ليكود الخطة أو وافق عليها مع التعديل فمصيرها الفشل
حتم.

خلاصة الأمر، إن اتفاق الثنائي شامير ـ رابين، الرجل الأول في

الليكود، والرجل الثاني في المعراخ، لهو دليل على ان التكتلين يتباريان في البحث عن الوسائل والأساليب الكفيلة بـ **«إجهاض الثورة»** و **«إعادة الأمور إلى عهد ماقبل الثورة في الثورة!»**.

وعلى الرغم من وجود تيارات وتباينات داخل كل تكتل، إلاّ ان الإتجاهين المركزيين فيهما لايختلفان، هذا ما أكده بنفستي، بالقول: «إن ما يسمى «بالتيار المركزي» في حزب العمل عموماً لايختلف في كيفيته عن التكتل. والصراعات بين حزب العمل والتكتل لاعلاقة لها بالمناطق.. الجانبان يريدان أن يظهرا وكأنما بينهما فروقاً كيفية. ولكن لايوجد أي فرق». [٨٧] أي إن اللعبة، التي يلعبها الفريقان المركزيان في الساحة الإسرائيلية - **الشد والرخي** - ليست في غالب الأحيان سوى مناورة تستهدف تصفية الثورة والقضية الفلسطينية على حد سواء. ولكن، أيضاً حسب قول، بنفستي، جاؤوا «يغلقون الإسطبلات بعد أن هربت **الخيول»!**. فات الأوان، واللعبة أمست مكشوفة، و**«الخيول»** الفلسطينية شبّت عن الطوق الإسرائيلي والعربي الرجعي والامبريالي، ولن تنفع كل المحاولات في لجم الإرادة الوطنية الفلسطينية، و « اعادتها» لما كانت عليه قبل الثورة. وهدوؤها النسبي مرهون بتحقيق وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة في الأرض الفلسطينية.

الثورة بين نهجين وتكتيكين !:

السمة العامة للعلاقات بين قوى الثورة من جهة، وقوى العدو من جهة أخرى، قومي أو طبقي، في زمن الإنفجار الثوري تزداد استعاراً، وتتأجج روح العداء المطلقة، فلا تعود قوى الثورة بحاجة لأي منبر من منابر السلطة أو ممثليها المعادين، لاسيما وانها تسيطر على أهم وأعظم المنابر في مخاطبة

الأعداء، سواء أكانوا طبقيين أو قوميين، تسيطر على الشارع الذي نزلت إليه الجماهير مع ممثليها السياسيين، لتعبر عن سخطها ورفضها للوضع القائم، وأيضاً لتعمل على تغييره من خلال دكها لحصون العدو، أيًا كان الثوب الذي يلبسه .

وفي هذه الحالة بالضبط، يلجأ العدو للمناورة، من خلال دعوته قوى الثورة للحوار، بهدف جرها وإيقاعها في شباك مصيدته ، كي يضعف حالة السخط والغليان الثوري المتأججة في اوساط الجماهير الشعبية الثائرة، ومن اجل اجهاص العملية الثورية، ومن ثم يوجه سهام اجهزته القمعية إلى رأس الحركة الثورية للقضاء عليها .

واستناداً إلى ذلك، يتسم تكتيك قيادة الثورة بإدارة الظهر لمناورات وأحابيل سياسة العدو، ولايعطيه الفرصة كي ينقض عليها ولايحاول أن يشوش أفكار ومزاج الجماهير الثوري، ويدعو لمزيد من العنف الثوري في مواجهة العنف الرجعي، وتتمسك الثورة بشعاراتها السياسية وتدير معركتها السياسية والعسكرية، إنطلاقاً من معطيات وقرائن اللحظة والحالة الثورية العامة والتفصيلية الدقيقة في البلاد .

وإذا شاء بعض قطاعات وأجهزة العدو ان يتضامن مع الثورة، ففي هذه الحالة عليه إعلان هذا التضامن على الملأ، وخارج نطاق الغرف المغلقة، خاصة وان برنامج الثورة معلن ولا لبس فيه أو غموض. وأما الإستدارة، لإعلان التضامن المكتوم، فإنه يحمل في طياته أحد احتمالين، الأول: صدق مشاعر التضامن، ولكن يلجمها عدم المراهنة على حسم الأمور لصالح الثورة، وبالتالي الخوف من عودة السلطة إلى سابق عهدها! وبذلك فهي تعلن تضامنها بين الجدران المغلقة !. والثاني: يلجأ بعض أتباع السلطة، من خلال إشهار تضامنهم المشروط مع الثورة ، لدفع الثورة إلى التنازل التدريجي عن شعارها السياسي، والقبول ببعض المكتسبات

المحدودة ، والتي لاتتوافق مع الزخم الثوري الجماهيري ! .

ورفع سقف ومستوى التضامن مرهون بقيادة الثورة وبراعتها في صياغة تكتيكها تجاه القوى والاتجاهات المختلفة . فبقدر ما تجيد عملية المناورة السياسية ، بقـدر ما ترفع صدى الأصوات المتضامنة وتقربها من خندق الثورة وشعارها السياسي ، والعكس صحيح .

ومن البديهي التأكيد ، أن العمليات الثورية ليست واحدة في شروطها الخاصة ، فمن واجب قيادة الثورة أن تميز الحالة الثورية المطروحة أمامها ـ قومية هي أم طبقية ـ مع ما تعنيه كل حالـة من خصـائص تختلف عن الأخـرى ، فضلاً عن رؤية خصائص وسمات كل عملية ثورية في البلد المحدد ، إستناداً إلى تاريخه ومستوى تطوره السياسي والثقافي والإقتصادي والإجتماعي . . إلخ . أي بتعبير آخر ، إن قيادة الثورة لاتنصاع بشكل حرفي ، دوغـمائي لقـوانـين العملية الثـورية ، بل يجب عليها أن تضع شعـاراتهـا وتكتيكهـا السياسي من خلال عملية المزج الخلاق بين قوانين ومبادىء الثورة وبين الحالة الثورية المحددة ، لتتمكن من تحقيق أهداف الثورة .

ورغم ذلـك ، فإن خاصيات الحـالـة الثورية وظروف البلد المحددة لاتلغي السمة العامة لمبادىء وقوانين العملية الثورية .

وقبل الولوج إلى دائرة الملموسية ، من المفيد الإشارة ، إلى أن الثورة ، مطلق ثورة ـ قومية أم طبقية ـ معنية في صيرورة وسـيرورة الثـورة ، في مراحلها المختلفة ، بالدخول إلى حلبة المساومة دون وجل أو خشية من ذلك ، شرط أن تكون مساومة ثورية ، وليس مساومة رخيصة لامبدئية ، غير مشرفة ! .

والفرق بين شكلي المساومة كبير ، وكبير جداً ، ففي الأولى ، تقوم قيادة الثورة بتقديم تنازلات محددة ولكنها لاتُسقط من حسابها الهدف النهائي

ثورة . بل إن عملية المساومة تجري وتتم لتمهد الطريق لبلوغ الهدف نهائي في مرحلة لاحقة . ولكن في المساومة غير الثورية ، تسقط قيادة ثورة في براثن العملية التكتيكية الصرفة دون أي اعتبار للهدف إستراتيجي .

وفي العمليات الثـورية ، على قيادة الثـورة ، الـواثقـة من نفسهـا جماهيرها ، المدركة أهدافها والتشابكات المحيطة بها ، ان تلغي من رأسها الـطهـارة !» الثـورية ، التي تعني التمـترس في جبهة المغامرة والتطرف لعدمي غير المسؤول ! والتي تهدد الثورة بذات القدر الذي تهدد فيه القوى لإصلاحية مسيرة الثورة ، مع فارق أن القوى الإصلاحية تكون مخاطرها غالباً أشد وطأة على الثورة وأهدافها .

وبمقدار ما يجب أن تبتعد قيادة الثورة عن «الطهارة» الثورية ، بمقدار ما يجب أن تبتعد عن سياسة «التعري» غير الثورية . والواجب يحتم رسم لتكتيك السياسي ، ارتبـاطـاً بالـظروف المحددة ، وإذا استدعى الأمر الشروع في مساومة ثورية مع أي من أعداء الثورة ، فلا يجب أن تتأخر قيادة الثورة عن ذلك ، ولكن إذا كانت معطيات العملية الثورية لاتتناسب مع المساومة ، فيجب عدم الإقدام عليها ، لأن المسألة ليست ثقة بالنفس وبالمنهج الثوري فقط ، لا ، المسألة أعقد من ذلك ، حيث لابد من أخذ موازين القـوى بعـين الإعتبـار ، وشروط عملية المسـاومة ، ومدى فائدة المساومة للعملية الثورية الإستراتيجية ككل .

والحالة المحددة ، التي نتتبع خطواتها في بحر عام ونصف من العنف الثوري ، ثورة كانون المجيدة ، ثورة التحرر الوطني الفلسطينية ، تمتاز بخصـائص وسـمات محددة تختلف عن سمات ثورات التحـرر الـوطني الأخـرى ، إن كان لجهـة العـدو ، أو الـطبيعة الطبوغرافية للبلاد ، أو الظروف الإقليمية المحيطة . . فهل يجوز والحالة هذه إجراء اتصالات مع

العـدو الصهيوني أم لا ؟ ! ، هل يمكن التمييز بين التيارات والأجنحة الصهيونية أم لا ؟ ! وإذا كان ممكناً ، فهل هناك حدود لذلك الإتصال أم أنـه مطلق ؟ ! ومـا هو المـدى الـذي يمكن أن يذهب إليه الإتصـال الفلسطيني ـ الإسرائيلي ؟ ! وماهي شروطه في زمن الثورة ؟ ! .

إن مجرد موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات، لحل أزمة الصراع الفلسطيني (العربي) ـ الإسرائيلي ، تعتبر بمثـابـة موافقة مبدئية على ، أولا : الإتصال مع الحكومة الإسرائيلية . وثانياً : على المساومة مع العدو .

وبناء عليه ، فإن مبدأ الإتصال بات عملية مفروغاً منها ، ومقرة من أعلى المستويات القيادية الفلسطينية ـ المجلس الوطني الفلسطيني ـ الاَّ أن للاتصال مستويات ومعايير مختلفة ، أي أن هناك فرقاً كبيراً بين الإتصال مع العدو في المؤتمر الدولي ، وبين الإتصال مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية ، في الوقت ، الذي ترفض فيه هذه الحكومة مبدأ انعقاد هذا المؤتمر : ، وفي زمن الإخصاب الثوري الفلسطيني ، زمن ثورة كانون البطلة .

والفرق هنا في صالح العدو وليس في صالح الثورة ، بمعنى آخر ، ان العدو تمكن من جر الثورة إلى دائرة مشاريعه التصفوية : ، وهذا محظور يجب أن لاتقع فيه قيادة الثورة الفلسطينية ، مع أن وقائع الحياة اليومية أكدت ، أن الفريق المتعجل عملية الإستثمار السياسي للثورة الديسمبرية وقع في هذا الشرك ، ويحاول رئيس اللجنة التنفيذية ، الأخ أبو عمار أن يؤكد ذلك في تصريحاته المختلفة ! ، وهنا يكمن الخطأ ، فإذا كان المقصود تعميق التنـاقض في صفوف الليكود ! ومن ثم بين الليكود والعمل ! ، فليست هذه هي الطريقة المثلى لذلك ! ، بل يمكن الضغط على الحكومة الإسرائيلية من خلال تصعيد الثـورة أولاً ، ومن خلال استخدام أوراق القوة الموجودة داخل الكيان الصهيوني ـ المجموعات المناهضة للاحتلال ،

ثانياً . من خلال مفاعيل ضغط الرأي العام العالمي ـ الندوات ، البيانات ، المذكرات ، ومظاهر التضامن والتأييد للثورة الشعبية في الأراضي المحتلة ، ثالثاً . وقبل ذلك ، من خلال التماسك والثبات السياسي على مواقف الإجماع الوطني ، وليس بالقفز فوق ذلك ، رابعاً .

وانطلاقاً من ذلك ، يجب على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وخصوصاً الفريق اليميني ـ «اليساري» الإصلاحي ، عدم إجراء اتصالات مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية إلاّ في حالة محددة ، حينما تعلن هذه الحكومة أو ذلك الممثل الإسرائيلي وعلى الملأ (١) الإقرار بأن م .ت .ف، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . (٢) القبول بالأهداف الوطنية الفلسطينية المعلنة في مبادرة السلام الفلسطينية ومن دون اشتراطات مسبقة .

ومن دون الدخول في التفاصيل ، يمكن تلخيص الموقف في هذا الشأن بالقرار الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة التوحيدية في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ ، والذي ينص على «تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية التي تساند كفاح الشعب الفلسطيني ضد الإحتلال والتوسع الإسرائيلي والمؤيدة لحقوق شعبنا الوطنية الثابتة ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، والتي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني»[٨٨] ، وما تراه القيادة السياسية الفلسطينية عموماً وليس فريقاً منها ، مناسباً في ضوء التطورات والمستجدات السياسية المترافقة مع مفاعيل ثورة كانون ، على أن لاينتقص ذلك من الأهداف الوطنية الفلسطينية المحددة في مبادرة السلام الفلسطينية ، وعلى أن لايعني ذلك أيضاً الإنتقاص من مكانة ودور الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، م .ت .ف .

ومن البديهي التأكيد ، أن مستويات الاتصال مختلفة ، لاسيما وأن

المعطيات الجديدة لاتتحدث عن القوى الديمقراطية اليهودية فقط ، وإنما عن القوى الاسرائيلية المختلفة ، بما في ذلك الحكومة الاسرائيلية ، لأن المطروح الآن ليس كسب قوى جديدة إلى جانب الحق الفلسطيني فقط ، وإنما البحث عن حل سياسي ممكن وواقعي - بالمعنى النسبي - في الظروف الراهنة ، ويتجاوب مع التطلعات المؤقتة لمصالح الشعب العربي الفلسطيني ، الأمر الذي يعني عدم التعاطي بذات السوية مع القوى الاسرائيلية المختلفة ، لأن هناك منظمات واتجاهات فكرية وسياسية واجتماعية وانسانية . . . إلخ تتمايز عن رأس الدولة الصهيونية ، وتقترب من الحقوق الوطنية الفلسطينية ، فهل يجوز التعاطي معها كما الحكومة الاسرائيلية ؟ . .

إن الرؤية الواقعية الثورية والمنطقية مع نفسها ، ومع عناوين وأهداف المرحلة ، ترفض المساواة بين الحكومة الصهيونية ومن هم خارج نطاقها ويؤيدون الحقوق الوطنية الفلسطينية .

ففي هذه الحالة يجب أن تكون شروط الحوار والاتصال بهذه المجموعات هي المحددة سابقاً ، خاصة وأنها أعربت وأعلنت عن تضامنها مع كفاح الشعب الفلسطيني ، ودعت لازالة الاحتلال . ولكن في العلاقة مع هذه التيارات يجب العمل الدائم لدفعها للقيام بمزيد من الواجبات التضامنية من خلال ، زيارة جماهير المخيمات أو القرى أو المدن المحاصرة ، التصدي لنزعات التطرف ، ادخال المواد التموينية الضرورية للجماهير المحاصرة ، التنديد المستمر بسياسة الحكومة ، وإثارة القضايا الإنسانية أمام المحاكم الاسرائيلية . خاصة وأن قوات الجيش ورعاع المستوطنين يزيدون من همجيتهم تجاه الجماهير الشعبية الفلسطينية الثائرة . . . الخ . وهذه الأشكال التضامنية بالضرورة أن تعمق أكثر فأكثر عملية التحول السياسي لبعض المجموعات المتخلفة في موقفها السياسي ، حتى الآن ،

عن التطابق مع الرؤية السياسية الفلسطينية . ولكن استمرار الثورة الكانونية وتصعيدها نحو مراحل أشد عنفاً وقوة ، إضافة إلى استمرار عمليات التنكيل البربرية العنصرية ، وفي الوقت ذاته تواصل الحوار مع هذه المجموعات ، سيغير تدريجياً من مواقف هذه القوى وصولاً للانسجام مع برنامج السلام الفلسطيني .

وفي صدد الاتصالات ، يجب على قيادة م .ت .ف . أن تحذر من استمرائها دخول بعض الشخصيات الفلسطينية المعروفة بارتباطها التاريخي مع المشروع الاردني ، كما الياس فريج أو سعيد كنعان ، وغيرهما من الشخصيات ، دائرة الاتصالات ، لأن هذه الشخصيات مطعون بانتمائها للقضية الوطنية ، وبالتالي لايمكن إئتمانها ، للتعبير عن الموقف الوطني ، حتى وإن حنت هامتها في زمن الثورة ، فهذه الانحناءة مؤقتة وليست استراتيجية،فضلاً عن أنه لايمكن محاكمتها على تصريحاتها المعلنة في لحظة المد ، لأنها بالتأكيد تعرب عن مواقفها هي في اللقاءات السياسية ، وليس عن الموقف الوطني ! ؟ .

إن اللجنة السياسية ـ الاعلامية ، التي شكلتها مؤخراً القيادة الوطنية الموحدة هي المؤهلة للقيام بالاتصالات والتعبير عن مواقف الاجماع الوطني ، هذا إذا قُدر لها النجاح في عملها ! .

طريق الدولة الفلسطينية لم تنته بعد !:

تورد مجلة «باري ماتش» نصاً لشمعون بيريز أثناء حواره مع شرايبر ، يقول فيه : «ان تبعث دولة من أجل السيطرة على أخرى ، أمر لانتيجة له ، إلاَّ تدمير هذه الدولة نفسها ، وهذا ما تعلمناه من عبر التاريخ»[٨٩] .

وبالمقابل قال هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ،

لمجلة «المجلة» في مقابلة صحفية معها : «والمشكلة الأساسية هي أن مقاييس دولة قارية عظمى ، لاتتناسب مع حجم ورؤيا البقاء بالنسبة إلى حليف متزعزع الوجود . فالوجود والبقاء ، بالنسبة إلى إسرائيل ، يتم تعريفهما ضمن حدود لاتزيد عن ٣٠ ميلاً في العرض و ٤٠ ميلاً في الطول . وبذلك فإن الفاصل بين تشدد إسرائيل من جهة ، وتخبطها وحيرتها من جهة ثانية ، هو خط رفيع للغاية»[٩٠]

إن ايراد هذين الموقفين يحمل في طياته التأكيد على حجم التحول في القناعات الداخلية التي ترسخت في نفوس الاسرائيليين وأشد انصارهم في الولايات المتحدة ، بأن استمرار تعنت اسرائيل في ادارة الظهر للواقع لاينفعها بالمطلق ، فإذا شاءت الظروف الضاغطة على الشعب العربي الفلسطيني أن يتحمل أربعين عاماً من الضيم والتشرد والحرمان من أبسط الحقوق السياسية والحقوقية الانسانية ، فإنه بالتأكيد لم يعد قادراً على ذلك ، وحتى في أسوأ الأحوال ، لو توقفت الثورة في الثورة ، فإن عجلة التاريخ لن تعود للوراء ، ولن يحتمل الشعب الفلسطيني كي يثور مجدداً أربعين عاماً أخرى ، بل إن دورة العملية الثورية ستكون أقل بكثير مما سبق ذكره ! .

ولكن وقائع العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، فضلاً عن حالة الحراك المتصاعدة للفلسطنة في منطقة الـ ٤٨ ، تؤكد أن الأمور لاتتجه نحو «الهدوء» و «السكينة» وإنما نحو المزيد من التصعيد لنيران الثورة الكانونية ، وهذا ما أكده زئيف شيف ، كبير المعلقين العسكريين في الكيان الصهيوني ، حينما وجه «انتقاداً لاذعاً لما وصفه بالمصادر العسكرية الاسرائيلية بسبب تقديراتها السطحية وغير الصحيحة لقدرة السكان العرب في المناطق المحتلة على المضي في الانتفاضة (الثورة) الشعبية العارمة» .

وقال : «إن قوة الردع التي يملكها الجيش الاسرائيلي تجاه السكان الفلسطينيين قد تضعضعت . . » وأضاف «إن الانتفاضة الشعبية العارمة في المناطق المحتلة قد وصلت إلى «اسرائيل» داخل «الخط الأخضر» ، وإن الجهات العسكرية تتجاهل هذه الحقيقة كما أن جزءاً بارزاً من المعلومات حول ما يجري في اسرائيل لا ينشر لسبب ما» .

وفي مجال الاعجاب والتأكيد على القدرات الفلسطينية الكبيرة ، قال شيف : «كذلك فإن قدرة الفلسطينيين على التحمل ، مقابل حالة الهستيريا التى يظهرها الاسرائيليون أحياناً ، إنما تبعث على الاعجاب ، وإن الجدل الداخلي لدى الفلسطينيين لايدور حول مسألة هل يتوجب عليهم الرضوخ لضغوط الجيش الاسرائيلي وتقديم التنازلات ؟ . . وقد نجح الفلسطينيون خلال فترة الانتفاضة في إنشاء مجتمع مجند ، وهو أمر لم يحدث أبداً في المجتمع الفلسطيني» [٩١]

إذن فالوقائع والمعطيات تؤكد أن جماهير الثورة ليست في وارد التوقف أو الانكفاء للخلف عن شعارها السياسي الناظم لعمليتها الثورية ، شعار الحرية والاستقلال ، فضلاً عن ذلك صيرورة الأحداث ، التي تجري داخل الكيان الصهيوني نفسه وتفاقمها ، وانحدارها إلى هاوية الحرب الأهلية ، الأمر الذي يضع اسرائيل بين «فكي كماشة» أو بتعبير آخر ، بين مطرقة الدولة الفلسطينية وسندان الحرب الأهلية ! ؛ والقرائن الدالة تؤشر إلى ذلك ، حيث يبدو أن لامناص لاسرائيل من هذه الشرور .

وبناء على ذلك ، فإن مشوار الدولة الفلسطينية بات أكثر قرباً وواقعية من أي وقت مضى ، حيث باتت الغالبية العظمى من أوساط الرأي العام العالمي ـ الشعبية والرسمية ـ مقتنعة ومؤيدة لهذه الدولة ، وما تصويت ١٥٤ دولة في هيئة الأمم المتحدة لصالح نقل جلسات الجمعية العامة إلى جنيف للاستماع لكلمة فلسطين ، بعد أن رفضت الولايات المتحدة منح

تأشيرة دخول لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، إلّا خير دليل على ذلك ، فضلاً عن القرارات الأخرى المؤكدة على إعتماد إسم «دولة فلسطين» بدل منظمة التحرير ، وكذلك أشكال التضامن والدعم السياسي لقرارات المجلس الوطني التاسع عشر في الجزائر ، والتي كان من أبرزها وأهمها إعلان وثيقة الاستقلال ، وقيام الدولة الفلسطينية في ١٥/١١/ ١٩٨٨ ، لهي دليل على المنحى الإيجابي الذي اتخذه الرأي العام العالمي وفي مقدمة ذلك ، الرأي العام في أوروبا والولايات المتحدة ـ تحديداً الشعبي ـ

ورغم هذا الإقتناع باستشراف واقعية قيام وتجسيد الدولة الوطنية المستقلة فوق الأراضي الفلسطينية ، التي تنسحب عنها اسرائيل ، إلّا أنه يجب التأكيد ، بأن العملية لن تكون سهلة ، وليست بسيطة ، بل إنها عملية (جراحية) غاية في التعقيد ، ولكنها باتت محط شبه إجماع فلسطيني ودولي ، وقبول ملحوظ في الأوساط العربية والاسرائيلية ، وهذا ماسيسهل الإجراءات المهيئة لها ، أي إن عمليات غسل الدماغ تفعل فعلها اليومي في الأوساط الاسرائيلية ، حتى أولئك المتطرفين ، ورغم صلفهم وغطرستهم ، خضعوا ويخضعون لعمليات «غسل الدماغ» ، ويجري إعدادهم نفسياً لتقبل إزالة مستوطناتهم ، كما حصل مع مستعمرة « ياميت » أثناء الإنسحاب من سيناء .

وتمر الثورة الكانونية واسرائيل في مرحلة «عض الأصابع» ، فالقادر على التحمل أكثر ، هو الذي سيربح الجولة ، وهي بالضرورة لصالح الثورة الفلسطينية ، لصالح الجماهير الفلسطينية ، التي قدمت تضحيات جسيمة وغالية من أجل تحقيق هدفها السياسي ، الحرية والاستقلال ، ولن تتراجع عن تقديم كل التضحيات المطلوبة ، قرباناً للدولة الفلسطينية المستقلة .

واسرائيل ، تحت ثقل الضغوط المختلفة ، بالضرورة ستتراجع وتعلن

إفـلاس منطقها الإيديولوجي ـ السياسي الأخرق ، وسترغم على الإقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية .

ولكن قبل ذلك ، ستحاول اسرائيل امتصاص الصدمة ، فضلاً عن أنها ستسعى من أجـل دفع منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات سياسية كبـيرة قبـل موافقتها على مبدأ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وستستخـدم من أجـل ذلـك ، كل أوراق الضغط المتوفرة لديها ، (١) اشتـداد عمليات التنكيل والإرهاب الأسود أضعاف ما هو قائم . (٢) الاستفـادة من دور الـولايات المتحـدة الأمريكية في عملية الضغط على م .ت .ف. لتقديم تنازلات مجانية . (٣) الاستفادة من الدور المصري في ترويض م .ت .ف . ودفعهـا للقبـول بتقديم تنازلات مجانية ، كما فعلت في اقنـاع الجناح المتعجل استثمار الثورة ، بالموافقة على الاعتراف الصريح بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وغيرها من أوراق الضغط .

كل شيء يبقى مرهوناً بمقدرة المفاوض الفلسطيني في إدارة الصراع على الجبهة السياسية ، وبمقدار ما يجيد عمليات المناورة والالتفاف السيامي ، بمقدار ما سيتمكن من إعفاء المنظمة من تنازلات مطلوب تقديمها ، مع ضرورة الإدراك المسبق ، لعدم الفصل بين الجبهتين السياسية والقتالية، **يجب أن تدعم كل منهما الأخرى، كما لايجب على المفاوض أن يفصل بين** الأهداف النضالية الفلسطينية ، بين المرحلي والاستراتيجي ، حتى لايقع في المحـذور التـاريخي ! . أي أن مسـاحة الرؤية لدى المفاوض الوطني الفلسـطيني يجب أن تتجـاوز مساحة طاولة المفاوضات ، يجب أن تبقى مشدودة للآفاق المستقبلية الرحبة ، التي بدأت أسسها تتعمق في جذور الواقع . . .

الثورة في الثورة الفلسطينية تمر في منعطف حاد جداً ، إنها تسلك طريقاً حلزونياً ، وحتى تصل إلى بوابة الدولة الوطنية المستقلة تحتاج إلى مثابرة

وجهد غير عادي، سياسي وكفاحي وتنظيمي ، ومالي ـ اقتصادي ، وديبلوماسي . . . إنها مرحلة حساسة جداً تتطلب منها أن تكيل أحاديث وتصريحات قيادتها بميزان من ذهب . . ليس مسموحاً لأحد التلاعب بمصير هذه الثورة ! وبالتالي بمصير الشعب ! لذا الواجب يحتم على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وقادة الفصائل المنضوية تحت لوائها ، أن يقودوا المعركة بعقل جماعي واحد ، وليس بعقل رجل واحد ـ سياسة الهيمنة والتفرد ـ لحماية الثورة وتأمين الوصول للدولة المستقلة .

مصادر ومراجع الفصل السادس

١ ـ الواشنطن بوست ، ١٩٨٩/٦/١٦

٢ ـ في سبيل العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ـ من وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني. تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨ ـ مؤسسة «بصار» للنشر والتوزيع ـ نيقوسيا ـ قبرص . ص ١٥

٣ ـ « صوت الوطن » ـ العدد ٦٨ ، اواسط ايار (مايو) ١٩٨٨ .

٤ ـ بيان الى الشعوب العربية ـ اوائل تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ . الاتحاد الحيفاوية، ١٩٨٧/١١/٢٩ .

٥ ـ الانتفاضة ـ صورة احصائية للأحداث من تاريخ ٨٧/١٢/٩ إلى ١٩٨٩/٧/٩ . دار الجليل للنشر والدراسات. عمان.

٦ ـ اذاعة مونت كارلو ـ نشرة السابعة مساء بتوقيت دمشق ، ١٩٨٩/٣/١٢ .

٧ ـ التقرير الاعلامي . العدد ١٤٩ . م ت.ف. بدون تاريخ .

٨ ـ « الانتفاضة » ـ قضايا اسرائيلية ـ قسم الدراسات الاسرائيلية . . مصدر سابق. ص ١٨ .

٩ ـ الوطن ، الكويتية ، ١٩٨٨/٩/١٩ .

١٠ ـ الملف . العدد (٨/٥٦) ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ ، ص ٧٣٩ .

١١ ـ التقرير الاعلامي . العدد ١٤٩ مصدر سابق .

١٢ ـ المصدر السابق .

١٣ ـ الأرض المحتلة ـ وقائع وأحداث . العدد الحادي والخمسون. آذار (مارس) ١٩٨٩ . حركة فتح . شؤون الأرض المحتلة . ص ٣٢٢

١٤ ـ هآرتس ، ٢٤ ١ / ١٩٨٩ .

١٥ ـ التقرير رقم (١٠٣) . الهجرة من والى اسرائيل وموقف يهود الولايات المتحدة. فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة، ٨٨/٢/٢٤ . ص ٤ .

١٦ السفير ، اللبنانية ، ١٩٨٧/١٢/٢٢ . / انظر يديعوت احرونوت ، ١٩٨٧/١٠/٢٣ .
١٧ ـ المصدر السابق .
١٨ ـ المصدر السابق .
١٩ ـ الملف ، العدد (٥٦/٨) . مصدر سابق . ص ٧٦٢ .
٢٠ ـ يديعوت احرونوت ، ١٩٨٨/٢/٢٢ .
٢١ ـ عل همشمار ، ، ٢٧ / ١ / ١٩٨٨ .
٢٢ ـ دافار ، ١٩٨٨/١/١١ .
٢٣ ـ يديعوت احرونوت ، ١٩٨٨/٢/٧ .
٢٤ ـ دافار ، ١٩٨٨/٢/١٩ .
٢٥ ـ عل همشمار ، ١٧ ٢/ ١٩٨٨ .
٢٦ ـ السفير ١٠ / ٤ / ١٩٨٨ .
٢٧ ـ الهيرالد تربيون ، البريطانية ، ٢٩ / ٧ / ١٩٨٨ .
٢٨ ـ الغارديان ، البريطانية ، ٢٦ / ٧ / ١٩٨٨ .
٢٩ ـ يديعوت احرونوت ، ١٩٨٨/٧/٨ .
٣٠ ـ معاريف ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩ .
٣١ ـ يديعوت احرونوت ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨٩ .
٣٢ ـ يديعوت احرونوت ، ٢١ / ٣ / ١٩٨٩ .
٣٣ ـ عل همشمار ، ١٩٨٩/٣/٢٢ .
٣٤ ـ معاريف ، ١٩٨٩/٣/٢٢ .
٣٥ ـ معاريف ، ١٩٨٨/٢/٥ .
٣٦ ـ دافار ، ١٩٨٨/٢/٢٥ .
٣٧ ـ الانتفاضة . قضايا اسرائيلية ، قسم الدراسات الاسرائيلية . . مصدر سابق . ص ١٨ .
٣٨ ـ التقرير رقم (٢٠٩) . ردود فعل الجنرالات الاسرائيليين على تقرير المؤرخ « فان كرفلد » . حركة فتح ، مكتب القائد العام ، ٨٩/٥/٢٥ ص ١ .

٣٩ ـ الملف . العدد (٦٠/١٢) ، آذار (مارس) ١٩٨٩ ، ص ١٠٨٠ / انظر ، عل همشمار، ١٩٨٨/٤/١

٤٠ ـ المصدر السابق . ص ١٠٨١ ./ انظر يديعوت احرونوت ، ١٩٨٨/١١/٢٨.

٤١ ـ التقرير رقم (٢٠٩) ردود فعل الجنرالات . مصدر سابق . ص ٢

٤٢ ـ الملف ، العدد (١٢ / ٦٠) . . مصدر سابق . ص ١٠٨١ .

٤٣ جريدة « البيان » ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨.

٤٤ ـ هآرتس ، ١٩٨٩/٣/١٦ .

٤٥ ـ حداشوت ، ١٩٨٩/٣/١٦ .

٤٦ ـ المصدر السابق .

٤٧ ـ المصدر السابق .

٤٨ ـ المصدر السابق .

٤٩ ـ المصدر السابق ، .

٥٠ ـ هآرتس ، ١٩٨٩/٥/١٦ .

٥١ ـ يديعوت احرونوت ، ٢٨ /١٩٨٨/١١ .

٥٢ ـ هآرتس، ٢٧ /١٩٨٨/٧ .

٥٣ ـ هآرتس ، ١٩٨٩/٥/١٦ .

٥٤ ـ هآرتس ، ١٩٨٩/٣/٢٤ .

٥٥ ـ السفير، ١٩٨٨/٦/١٣ . / انظر، الغارديان البريطانية، ١٩٨٨/٥/٢٥.

٥٦ ـ جريدة « المناضل » ـ طريق الشرارة ـ (ماتسبن) . العدد (٥) أيار (مايو) ١٩٨٨ . ص ٦.

٥٧ ـ الوطن ، الكويتية ، ١٩٨٨/٢/٩ .

٥٨ ـ السفير ، اللبنانية ، ٦ /١٩٨٨/١٢.

٥٩ ـ جريدة « المناضل » ـ طريق الشرارة . العدد (٥) . مصدر سابق . ص٧.

٦٠ ـ مجلة « صوت البلاد » . العدد ١٦١ ، ١٩٨٨/١٢/١٢ . ص ٢٧ .
٦١ ـ جريدة المناضل . العدد (٥) مصدر سابق . ص ٧ .
٦٢ ـ مجلة صوت البلاد . العدد ١٦١ ، مصدر سابق . ص ٢٧ .
٦٣ ـ الوطن ، الكويتية ، ١٩٨٨/٦/٢٧
٦٤ ـ الاتحاد الحيفاوية ، ملحق خاص ، ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨

٦٥ ـ هآرتس ، ١٩٨٩/٣/١٦ .
٦٦ ـ السفير ، ١٩٨٨/٦/١٣ .
٦٧ ـ هآرتس ، ١٩٨٨/٤/١٢ .
٦٨ ـ دافار ، ١٩٨٨/٣/١٥ .
٦٩ ـ يديعوت احرونوت ، ١٩٨٩/٣/٢٠ .
٧٠ ـ واشنطن بوست ، ١٩٨٨/٣/١٤ .
٧١ ـ إذاعة مونت كارلو ، نشرة الثامنة مساء بتوقيت دمشق، ١٩٨٩/٦/٢١ .
٧٢ ـ السفير ، ١٩٨٩/٧/٤ .
٧٣ ـ إذاعة لندن ، النشرة الصباحية ، ١٩٨٩/٧/١١ .
٧٤ ـ هآرتس ، ١٩٨٨/٤/١٢ .
٧٥ ـ هآرتس ، ١٩٨٨/٤/١١ .
٧٦ ـ هآرتس ، ١٩٨٨/٣/٢ .
٧٧ ـ عل همشمار ، ٢٤ / ١٩٨٩/٥ .
٧٨ ـ هآرتس ، ١٩٨٩/٥/١٦ .
٧٩ ـ الاتحاد الحيفاوية ، من غير تاريخ .
٨٠ ـ الوطن ، الكويتية ، ١٩٨٨/٧/٤ .
٨١ ـ يديعوت احرونوت ، ١٩٨٩/٥/٢٦ .
٨٢ ـ التلفزيون الاردني ، النشرة المسائية الاولى ـ الثامنة مساء، ١٩٨٩/٧/١٥ .
٨٣ ـ النشرة الاسبوعية عن الصحافة الاسرائيلية ، مؤسسة الارض

للدراسات الفلسطينية دمشق، العدد (٢١)، ٨٩/٥/٢٩ ص ٥٥٢ - ٥٥٣.

٨٤ - القبس ، الكويتية ، ١٩٨٩/٣/٨ .

٨٥ - المصدر السابق .

٨٦ - التقرير رقم (١٩١) المطمة وعرفات ومساعدوه سيتصرون (وجهة نظر اسرائيلية) . فتح ، مكتب القائد العام . ص٢

٨٧ - البيادر السياسي ، المقدسية ، مقابلة مع ميرون بنفستي من دون تاريخ .

٨٨ - مجلة «شؤون فلسطينية» . العدد ١٧٠ - ١٧١ - أيار / حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٧ . ص ١٦٩ .

٨٩ - التقرير الاعلامي ، العدد (١٤٩) . مصدر سابق .

٩٠ - مجلة « المجلة » ، العدد ٤٣٢ ، ١٨ - ١٩٨٨/٥/٢٤ . ص٢٦

٩١ - التقرير اليومي لابرز أحداث فلسطين المحتلة، أيام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ /١٩٨٩/٧ ، ج.ش.ت.ف. ، فرع الأرض المحتلة . ص ٢-٣ .

للدراسات الفلسطينية دمشق، العدد (٢١)، ٨٩/٥/٢٩ ص ٥٥٢ - ٥٥٣.

٨٤ - القبس ، الكويتية ، ١٩٨٩/٣/٨ .

٨٥ - المصدر السابق .

٨٦ - التقرير رقم (١٩١) المطمة وعرفات ومساعدوه سيتصرون (وجهة نظر اسرائيلية). فتح ، مكتب القائد العام. ص٢

٨٧ - البيادر السياسي ، المقدسية، مقابلة مع ميرون بنفستي من دون تاريخ.

٨٨ - مجلة «شؤون فلسطينية» . العدد ١٧٠ - ١٧١ - أيار / حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٧ . ص ١٦٩.

٨٩ - التقرير الاعلامي ، العدد (١٤٩) . مصدر سابق.

٩٠ - مجلة « المجلة » ، العدد ٤٣٢ ، ١٨ - ١٩٨٨/٥/٢٤. ص٢٦

٩١ - التقرير اليومي لابرز أحداث فلسطين المحتلة، أيام ١٣ ، ١٤، ١٥ /١٩٨٩/٧، ج.ش.ت.ف. ، فرع الأرض المحتلة . ص ٢-٣ .

المصادر

- ماركس - انجلز. بصدد الثورة الاشتراكية. دار التقدم. موسكو ١٩٨٣.
- لينين. خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية. دار التقدم. موسكو.
- لينين. حول عمل الحزب بين الجماهير. دار التقدم. موسكو ١٩٨٣.
- لينين. المختارات [العربية] المجلد ٢، الجزء ١. دار التقدم. موسكو، ١٩٧٦.
- لينين. حول تربية الملاكات. دار التقدم. موسكو.
- نيوبيرغ. الانتفاضة المسلحة. ترجمة المقدم الهيثم الايوبي. دار الطليعة بيروت. الطبعة الاولى، آذار (مارس) ١٩٧١.
- كوروليوف. في منعطف التاريخ. دار التقدم. موسكو، ١٩٨٧.
- سون، تروونغ. خمسة دروس. من نصر عظيم في القيادة الاستراتيجية العسكرية. تعريب ابراهيم قريط. دار دمشق.
- معجم الشيوعية العلمية. دار التقدم. موسكو، ١٩٨٥.
- الماركسية وحرب العصابات - ترجمة ماهر كيالي وابراهيم العابد. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية، نيسان (إبريل) ١٩٧٨.
- البرغوثي، بشير. البرنامج السياسي أولاً. مقالات ومقابلات. مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع. تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨. نيقوسيا - قبرص.
- د. الشريف، ماهر. الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الاولى، ١٩٨٨.
- غانم، فريد. أناطوميا اللجان الشعبية وديناميتها الخلاقة، انتفاضة كانون الكبرى في عامها الثاني. قسماتها.. طابعها... ودلالاتها مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع. نيقوسيا - قبرص. كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩.
- في سبيل العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. من وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني - تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨. مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع. نيقوسيا - قبرص.
- أبو جهاد. أحاديث عن الانتفاضة. م.ت.ف. الاعلام الموحد، ١٩٨٨.
- د. أبو النمل، حسين. الاقتصاد الاسرائيلي. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الاولى. بيروت. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨.
- د. خلف، عبد الهادي، المقاومة المدنية - مدارس العمل الجماهيري وأشكاله. مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الاولى، ١٩٨٨. بيروت.
- سمارة، عادل. احتجاز التطور. دراسة نقدية لادبيات اسرائيلية عن اقتصاد الضفة

والقطاع EL' HAIAt Office - For News and publication Jerusalem. 1987. الطبعه الاولى. كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ .
- سمارة، عادل/شحادة، عودة. «اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية» دار الأسوار. عكا. الطبعة الاولى، ١٩٨٨ .
- جواد، سعيد. النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل - ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . دار ابن خلدون. بيروت. الطبعة الاولى، ١٩٧٩
- المدهون، ربعي. الانتفاضة الفلسطينية - الهيكل التنظيمي وأساليب العمل. شرق برس. نيقوسيا - قبرص. الطبعة الاولى. كانون الاول (ديسمبر)، ١٩٨٨
- د. المسيري، عبد الوهاب. الانتفاضة الفلسطينية والازمة الصهيونية. م. ت. ف الاعلام الموحد. الطبعة الاولى. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨
- استنبولي، محمد رضا. القادة الحكماء - عباقرة الحرب الصينيون - المطبعة العمومية. دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٥٧ .
- ملقا، فكتور. مناحيم بيغن - التوراة.. والبندقية. نقله عن الفرنسية عصام عسيران. المكتبة الثقافية. بيروت. توزيع مكتبة الكويت المتحدة، ١٩٧٩ .
- كتاب «فلسطين الثورة» - الانتفاضة - الدم غلب السيف. رقم - ٢ - م. ت. ف. الاعلام الموحد. الطبعة الاولى. كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٨ . مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع.
- كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٣ - الانتفاضة اندلعت لتستمر.. وتستمر لتنتصر. م. ت. ف. الاعلام الموحد. مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. شباط (فبراير)، ١٩٨٨ .
- كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - الانتفاضة - حرب الاستقلال الفلسطيني. م. ت. ف. الاعلام الموحد. مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. نيسان (إبريل)، ١٩٨٨ .
- كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٥ - الانتفاضة - خيار السلام العادل - م. ت. ف. الاعلام الموحد. مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. حزيران (يونيو)، ١٩٨٨ .
- الأرض المحتلة.. وقائع... واحداث. العدد السادس والثلاثون. حركة فتح. شؤون الارض المحتلة. كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٨٧ .
- الأرض المحتلة - وقائع. واحداث. العدد الثالث والأربعون. حركة فتح. شؤون الأرض المحتلة. تموز (يوليو)، ١٩٨٨ .

- الأرض المحتلة - وقائع . . . واحداث. العدد الخامس والاربعون. حركة فتح. شؤون الأرض المحتلة. أيلول (سبتمبر)، ١٩٨٨.
- الأرض المحتلة - وقائع واحداث. العدد الحادي والخمسون. حركة فتح. شؤون الارض المحتلة. آذار (مارس) ١٩٨٩.
- مخيم جباليا - مخيم الثورة - بعد عام من الانتفاضة. حركة فتح مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة مطبعة فن وألوان.
- مدينة قلقيلية - بعد عشرة أشهر من الانتفاضة. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة. مطبعة فن وألوان.
- مخيم بلاطة - بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة. حركة فتح مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة. مطبعة فن وألوان.
- مدينة بيت ساحور - بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة. مطبعة فن وألوان.
- مدينة نابلس - بعد ستة عشر شهراً من الانتفاضة. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة. مطبعة فن وألوان.
- القدس الشريف - بعد عام من الانتفاضة. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة. مطبعة فن وألوان.

الدوريات الفلسطينية الصادرة في الداخل

- «الثورة المستمرة» نشرة سرية تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الارض المحتلة، نيسان (ابريل) ١٩٨٧/ أواسط كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٨/ أواخر تشرين الاول (اكتوبر)، ١٩٨٧.
- قضايا الساعة. نشرة لمرة واحدة. تصدر عن المركز العربي للدراسات والنشر القدس. حزيران (يونيو)، ١٩٨٨ / أيلول (سبتمبر)، ١٩٨٧.
- نشرة «الهوية والارض» لمرة واحدة. آذار (مارس)، ١٩٨٧. تصدرها الحركة الوطنية التقدمية - أبناء البلد.
- نشرة «الانتفاضة» عدد خاص - ١٢ - تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الاراضي المحتلة، ١٩٨٨/٥/١٧. ١٩٨٨/٨/١١. ١٩٨٨/١٢/١٤.
- نشرة «ضمير الانتفاضة». نشرة غير دورية. تصدرها لجان المقاومة الشعبية في الاراضي المحتلة، ١٩٨٨/٥/٧ تموز (يوليو) ١٩٨٨.

المذكرات والتعاميم والتقارير الداخلية الفلسطينية

- تعميم سياسي صادر عن قيادة فرع الارض المحتلة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

- مشروع تعميم «الوضعية الراهنة للانتفاضة والحراك في مهامها وأولوياتها» فرع الارض المحتلة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. أواخر نيسان (إبريل)، ١٩٨٨.

- محضر اجتماع اللجنة العليا للوطن المحتل بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٠.

- تقرير ميداني عن الهبة الشعبية العارمة. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

- تقرير خاص للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن انتفاضة تشرين الاول (اكتوبر)، ١٩٨٧.

- تقرير خاص عن السجون. فرع الارض المحتلة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

- مشروع مذكرة العصيان المدني. اعداد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على ضوء مذكرتي فتح + شعبية في القيادة الوطنية الموحدة.

- مشروع تصور فكرة العصيان المدني، مقدم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

- مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول العصيان المدني. أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.

النداءات والبيانات والتقارير العلنية الفلسطينية

- نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. الاول، ١٩٨٨/١/٨/ الثالث، ١٩٨٨/١/١٨/ الثالث عشر، ١٩٨٨/٤/١١ / السابع عشر، ١٩٨٨/٥/٢١/ الثامن والعشرون، ١٩٨٨/١١/٢٠.

- النداء رقم - ٣ - الصادر عن اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله والبيرة، ١٩٨٨/١٠/٢٢.

- بيان من جماهير مدينة قلقيلية موجه إلى جنود العدو الصهيوني، ١٩٨٨/١/١٩.

- التقرير اليومي لأبرز احداث فلسطين المحتلة أيام ١٣، ١٤، ١٩٨٩/٧/١٥. فرع الارض المحتلة. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

- التقرير التاسع، ١٩٨٨/١٠/٢٥، م.ت.ف. الاعلام الموحد. الاعلام الخارجي.

- التقرير الاسرائيلي، العدد الثامن، ١٩٨٨/٢/٢٠. م.ت.ف. الاعلام الموحد. القسم العبري.

- التقرير - ١٤ - تقرير خاص. الانتفاضة - الوقائع السياسية. ١٩٨٨/٣/٣٠. م.ت.ف الاعلام الموحد. قسم الشؤون السياسية.

- التقرير الاسرائيلي - العدد التاسع. ١٩٨٨/٢/٢٨، م.ت.ف. الاعلام الموحد. القسم العبري
- التقرير الثاني عشر. الصحافة العالمية. ١٩٨٨/٢/١٦. م.ت.ف. الاعلام الموحد. الاعلام الخارجي.
- التقرير السادس عشر. الدرس المستفاد من الاضطرابات، ١٩٨٨/٤/١٥. م.ت.ف. الاعلام الموحد. القسم العبري نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٤/٦.
- التقرير السابع والعشرون. الانتفاضة والقضية الفلسطينية في الصحافة العالمية، ١٩٨٨/٩/١٢، م.ت.ف. الاعلام الموحد. الاعلام الخارجي.
- التقرير التاسع والعشرون، ١٩٨٨/١٠/٥. م.ت.ف. الاعلام الموحد. الاعلام الخارجي.
- التقرير - ١٠٠ - تعقيب على تقرير الخارجية الامريكية بشأن انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، صادر عن حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة، ١٩٨٩/٢/٢٠.
- التقرير - ١٠٣ - الهجرة من والى اسرائيل وموقف يهود الولايات المتحدة. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة، ١٩٨٨/٢/٢٤.
- التقرير - ١٠٥ - تأثير الانتفاضة على الرأي العام الامريكي، حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة، ١٩٨٩/٢/٢٨.
- التقرير - ١١٠ - جهاز «الشين بيت» والاعلام الاسرائيلي. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة.
- التقرير - ١١٤ - حدث في مدينة القدس الشريف. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة.
- التقرير - ١٢٠ - من حكايات الناس في ظل الانتفاضة. حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة.
- التقرير - ١٣٥ - من حكايات الناس والانتفاضة. حكة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة، ١٩٨٩/٣/١٥.
- التقرير - ١٣٨ - جزء من قصة «الموساد» حركة فتح. مكتب القائد العام
- التقرير - ١٨٢ - زيارة عرفات لفرنسا (ردود الفعل الاسرائيلية) حركة فتح. مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة.
- التقرير - ١٩١ - المنظمة وعرفات ومساعدوه سينتصرون (وجهة نظر اسرائيلية).

حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة
- التقرير - ١٩٣ - الانتفاضة وفنون المواجهة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة .
- التقرير - ٢٠٩ - ردود فعل الجنرالات الاسرائيليين على تقرير المؤرخ «فان كرفلد» حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة، ١٩٨٩/٥/٢٥

الدوريات الشهرية والفصلية

- مجلة شؤون عربية . العدد ٥٦ . كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ . فصلية فكرية تصدرها الإدارة العامة لشؤون الإعلام في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- مجلة المستقبل العربي . العدد ١١١ ، ١٩٨٨/٥ . مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية .
- شؤون فلسطينية . العدد ١٧٠ - ١٧١ أيار (مايو) حزيران (يونيو) ١٩٨٧ . شهرية ، فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة . تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .
- شؤون فلسطينية . العدد ١٨٢ - أيار (مايو) ، ١٩٨٨
- صامد الاقتصادي . العدد ٧٤ . تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ، ١٩٨٨ .
- الفكر الديمقراطي . مجلة فصلية فكرية ثقافية . العدد ٢ . ربيع ١٩٨٨/ العدد ٦ ربيع ١٩٨٩ .
- نشرة «الملف» العدد (٥٦/٨) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ العدد (٦٠/١٢) آذار (مارس)، ١٩٨٩ .
- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية . العدد ٣ - آذار (مارس)، ١٩٨٨ .
- مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطيبية . دمشق . الرقم ١١٠ .
- مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية . النشرة الاسبوعية عن الصحافة الاسرائيلية . دمشق . العدد (٢١)، ١٩٨٩/٥/٢٩ .
- قضايا اسرائيلية . بمناسبة مرور عام على الانتفاضة . تصدر عن م . ت . ف . مكتب عمان . قسم الدراسات الاسرائيلية . نقلاً عن صحيفة «يديعوت احرونوت» ، ١٩٨٨/١٢/٢ .
- المجلة العسكرية الفلسطينية . العدد ٤ . تشرين الاول (اكتوبر) ، ١٩٨٨ .

- الانتفاضة - صورة احصائيه للاحداث من تاريخ ٩/١٢/٨٧ إلى ٩/٧/١٩٨٩
دار الجليل للنشر والدراسات عمان

الصحافة الاسبوعية واليومية العالمية والعربية والفلسطينية

- الواشنطن بوست، ١٤/٣/١٩٨٨. / ١٦/٦/١٩٨٩.
- الهيرالد تربيو، البريطانية، ٢٩/٧/١٩٨٨
- الغارديان البريطانية، ٢٦/٧/١٩٨٨.
- مجلة الهدف، العدد ٩٤٧، ١٩/٢/١٩٨٩. / العدد ٩٥٣، ٢/٤/١٩٨٩
- مجلة الحرية، ٢٥/١٢/١٩٨٨.
- صوت الوطن، العدد ٦٨، أواسط أيار (مايو) ١٩٨٨.
- الاستقلال، سياسية، أسبوعية مستقلة. تصدر في قبرص. العدد صفر، ٢٢ شباط (فبراير)، ١٩٨٩.
- صوت البلاد. العدد ١٦١، ١٢/١٢/١٩٨٨.
- مجلة المناضل - طريق الشرارة (ماتسبن). العدد ٥ - أيار (مايو)، ١٩٨٨.
- البيادر السياسي المقدسية، أسبوعية سياسية. من غير تاريخ.
- الموقف العربي. العدد ٣٤٧، ٥ - ١١ كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٨٨.
- مجلة «المجلة» العدد ٤٣٢، ١٨ - ٢٤/٥/١٩٨٨.
- جريدة «القدس» المقدسية، ٢١/١٢/١٩٨٧.
- جريدة الاتحاد الحيفاوية، العدد ٤٥/١٧٧، ٩ كانون الاول (ديسمبر)، ١٩٨٨ ٢٩/١١/١٩٨٧.
- جريدة النداء البيروتية، ١٥/١٠/١٩٨٨ ٢٣/٣/١٩٨٨.
- جريدة السفير البيروتية، ١٨/١/١٩٨٨. ١٢/١٠/١٩٨٨. ١٠/٤/١٩٨٨. ١٣/٦/١٩٨٨. ٦/١٢/١٩٨٨. ١٠/١٢/١٩٨٨. ٨/٤/١٩٨٨. ١٨/١/١٩٨٩. ٢٢/١٢/١٩٨٧. ٤/٧/١٩٨٩.
- جريدة الوطن الكويتية، ٩/٢/١٩٨٨. ٩/٣/١٩٨٨. ٢٧/٦/١٩٨٨. ١٨/٩/١٩٨٨. ٢٠/١٢/١٩٨٨. ٤/٧/١٩٨٨.
- جريدة القبس الكويتية، ١٧/١٢/١٩٨٧. ١٩/١/١٩٨٨. ١/٣/١٩٨٨. ١٩/٩/١٩٨٨. ٢٠/١/١٩٨٩. ٨/٣/١٩٨٩.
- جريدة السياسة الكويتية، ٢٦/١١/١٩٨٨. ٥/١٢/١٩٨٨.
- جريدة البيان. الامارات العربية المتحدة. دبي، ٢٣/٩/١٩٨٨.

- جريدة الشرق الأوسط، الصادرة في لندن، ١٩٨٨/٣/٢٣.
- جريدة الدستور الاردنية، ١٩٨٧/١٠/١٣. ١٩٨٧/١٢/١٤
الصحافة الاسرائيلية.
- هآرتس، ١٩٨٧/١٢/١٨. ١٩٨٧/١٢/٢٥. ١٩٨٧/١٢/٢٩. ١٩٨٨/١/١٣ ١٩٨٨/١/٢٩ ١٩٨٨/٢/٧. ١٩٨٨/٢/٢٤ ١٩٨٨/٣/٢. ١٩٨٨/٣/٩. ١٩٨٨/٤/١١. ١٩٨٨/٤/١٢. ١٩٨٨/٧/٢٧. ١٩٨٨/١١/٧. ١٩٨٩/١/٢٤. ١٩٨٩/٣/١٦. ١٩٨٩/٣/٢٤. ١٩٨٩/٥/١٦.
- يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/٧. ١٩٨٨/٢/١٦ ١٩٨٨/٢/٢٢. ١٩٨٨/٢/٢٣. ١٩٨٨/١١/٢٨. ١٩٨٩/٣/١. ١٩٨٩/٣/١٩ ١٩٨٩/٣/٢٠. ١٩٨٩/٣/٢١. ١٩٨٩/٥/٢٦. ١٩٨٨/١٠/٤.
- دافار، ١٩٨٧/٧/٢٥. ١٩٨٧/١٢/٢٢. ١٩٨٨/١/١١. ١٩٨٨/١/١٥. ١٩٨٨/١/٢٥. ١٩٨٨/٢/١٩. ١٩٨٨/٣/٥.
- عل همشمار ١٩٨٨/١/١٥. ١٩٨٨/١/٢٧. ١٩٨٨/١/٢٨. ١٩٨٨/٢/١٧. ١٩٨٨/٦/١٥. ١٩٨٩/٣/٢٢. ١٩٨٩/٥/٢٤ ١٩٨٩/٥/٢٥. ١٩٨٧/١٢/١٣.
- معاريف، ١٩٨٨/٢/٥. ١٩٨٩/٣/٢٢.
- الجيروزاليم بوست، ١٩٨٨/٨/٥.
- حداشوت، ١٩٨٩/٣/١٦.
- كوتيرت راشيت، ١٩٨٧/١٢/١٦.

وسائل الاعلام المسموعة والمرئية

- راديو العدو، ١٩٨٧/١٢/٢٢. ١٩٨٧/١٢/٣١.
- إذاعة مونت كارلو ١٩٨٩/٣/١٢. ٨٩/٦/٢١.
- إذاعة لندن، ١٩٨٩/٧/١١.
- التلفزيون الاردني، ١٩٨٩/٧/١٥.

المصادر باللغة الانكليزية

MIDDLE EAST REPORT May - June 1988

المحتـــويات

الفصل الأول: انتفاضة أم ثورة في الثورة ؟

الفصل الثاني: الثورة بين العفوية والوعي

الفصل الثالث: فن القيادة وأشكالها

الفصل الرابع: جدل المدني والمسلح

الفصل الخامس: مفاعيل وانجازات دولية وعربية

الفصل السادس: حقائق وآفاق فلسطينية وإسرائيلية

صدر عن مؤسسة عيال ودار كنعان :

١ ـ تجربة في العشق (رواية) . . . . الطاهر وطار

٢ ـ الجنرال في متاهته (رواية) . . . غابرييل غارسيا ماركيز

٣ ـ سلسلة الثقافة للجميع :

* الشخصية والقيمة والأسلوب

(دراسة نقدية في أدب سميرة عزام) . . يوسف اليوسف

* احتجاز التطور :

(دراسة في اقتصاديات الضفة والقطاع) . .عادل سمارة

* الأمواج البرية (شـــعر) . . . . ابراهيم نصر الله

* الانتفاضـــة : (ثورة كانون) . . . عمر حلمي الغول

تحت الطبع :

١ ـ سلسلة قضايا وشهادات :

* طه حسين . . . . مجموعة من الكتّاب

٢ ـ سلسلة وثائق :

* كلمات على بوابة النصر :

(نداءات الانتفاضة ـ وثيقة الاستقلال)



هذا الكتاب محاولة جديدة متواضعة، إلى جانب المحاولات التي شقت طريقها إلى النور، والتي استهدفت التأريخ للانتفاضة / الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الهدف منه قراءة فصول وملامح مرحلة غاية في التشبع الثوري.. مرحلة غنية بمعطياتها، ووقائعها وحقائقها وانجازاتها الثورية. مرحلة حاسمة.. جذرية. نوعية في تضاريسها، في معالمها، في عنفوانها الثوري، في إضافاتها النظرية والسياسية والكفاحية. مرحلة لخصت، وتلخص، مايزيد على القرن - مائة عام - من الصراع العربي / الفلسطيني / - الصهيوني. مرحلة الانبعاث والولادة للدولة الوطنية المستقلة. مرحلة الحرية والاستقلال

والتأريخ لعام ونصف العام من هذا الزخم الثوري، الذي مازال مستمراً ومتواصلاً، يختلف اختلافاً جذرياً عن التاريخ للماضي البعيد أو القريب، لأن فصوله لم تنته بعد، وابعاده وآفاقه تحمل في طياتها الكثير من الاحتمالات، التي قد تفوق كل التنبؤات والتقديرات المطروحة راهناً في نطاق عملية البحث اليومية أو الشهرية أو السنوية التفصيلية.

مؤسسة عيبال للدراسات والنشر